



الْجَمْعُ الثَّاقِبُ
شَح
كَافِيَةُ أَبْنِ الْحَاجِبِ

الطبعة الأولى

٢٠٠٣/٥١٤٢٤ م

تم الإخراج بمركز النهاري للطباعة - صنعاء - الدائري الغربي جوار الجامعة الجديدة

(ت: ٧١١٦٠٧٣٤)

إخراج: عبدالرحيم عمر حسين الزيلعي وعبد الحفيظ النهاري



رقم الإيداع بدار الكتب الوطنية لعام ٢٠٠٣ م
(٢٢٦)



مؤسسة الأمانة العامة للثقافة

ص.ب. ١٥١٣٤ تلفون (٠٠٩٦٧١-٢٠٥٧٧٧)

فاكس (٠٠٩٦٧١-٢٠٥٧٧١) صنعاء - الجمهورية اليمنية

Website: www.izbacf.org ; email : info@izbacf.org

الْجَمْعُ الثَّقِيفُ

شَرَحَ

كَافِيَةُ ابْنِ الْحَاجِبِ

لِلْإِمَامِ الْمَهْدِيِّ

صَلَّاحُ بْنُ عَلِيٍّ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ أَبِي الْقَاسِمِ

(ت ٨٤٩ هـ)

دِرَاسَةٌ وَتَحْقِيقٌ

لِلْهَيْدَرِ مُحَمَّدِ جُمُعَةٍ حَسَنٍ نَبْعَةٍ

المجلد الأول



مُؤَسَّسَةُ إِمَامِ الزَّيْنِ عَالِي الثَّقَافَةِ



المقدمة

الحمد لله رب العالمين، وصلاة وسلاماً دائبين على خير خلقه سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم وبعد:

إن الأمم الحية هي التي تتصل حلقات ماضيها بحاضرها لتبني عليها مستقبلها، وإن أهم ثروة يخلفها الآباء والأجداد للأبناء، هي الثروة الفكرية التي تنهض على أساسها الأمم، إذ هي النهضة الحقيقية الراسخة والتي يبني عليها كل شأن من شؤون الحياة، وإن من واجب الأبناء تجاه ما خلفه الآباء المحافظة عليه وتطويره، والالتكاء عليه في بناء صروح القوة والتقدم.

ولسنا ننكر أنه حدثت حركة إحياء واسعة للتراث العربي الإسلامي في كثير من أقطار العالم الإسلامي، بيد أنه مازال هناك كثير من هذه الكنوز الدفينة التي لم تر النور بعد، وتنتظر من يزيل عنها ركام الأيام والسنين، ويوقظها من رقادها الطويل الذي ضاقت به ذراعاً، لتساهم في بناء صرح حضاري شامخ يستند إلى ماضٍ عريق وطيد الأركان.

ولعل إخراج هذه الكنوز، وأعني بها هنا المخطوطات، وتحقيقها تحقيقاً علمياً واجب على جميع الباحثين تجاه هذا التراث الغني، ولا يغيب

عن البال أن إحياء مثل هذا الأمر يحتاج إلى جهد كبير، وأن الكل يعلم مدى الجهد والوقت الذي يحتاج إليه تحقيق أي أثر من الآثار القديمة، إذ التحقيق العلمي لا بد أن تتوفر فيه شروط معينة حتى يكون عملاً مقبولاً يتكئ عليه الدارسون ويرتضونه لذلك سجلت هذه الرسالة في جامعة الجزيرة لنيل درجة الدكتوراة في النحو والصرف.

هذان الأمران هما من دوافع عملي هذا، فقمتم بتحقيق هذا الكتاب الموسوم بـ (النجم الثاقب شرح كافية ابن الحاجب) والذي يقع في (١٥١) ورقة أي (٣٠٢) صفحة، ويعتبر هذا الكتاب ذو قيمة علمية متميزة لأسباب، أهمها:

أنه كتاب جامع لكتب سابقة قبله، فقد اجتمع في هذا الكتاب أربعة كتب في كتاب واحد، وهي:

شرح الكافية لابن الحاجب (ت: ٦٤٦هـ) واسمه شرح المصنف.

البرود الضافية والعقود الصافية، لوالد المؤلف محمد بن علي بن أبي القاسم الهادي (ت: ٨٣٧هـ).

شرح الكافية في النحو، لرضي الدين الاسترابادي (ت: ٦٨٦هـ).

فقد اعتمد مؤلف كتاب النجم الثاقب على هذه الكتب الثلاثة اعتماداً مباشراً، وأكثر من النقل عنها مصرحاً وغير مصرح، وإن كان قد صرح في بداية كتابه بأنه لخص كتاب والده البرود الضافية.

أما منهجي في تحقيق هذا النص، فيتلخص بما يأتي:

نسخت النص بالرسم الإملائي المعاصر.

ترقيم أوراق الكتاب إلى وجه وظهر، ورمزت للوجه بحرف (و) مع رقم الصفحة في المخطوط، ورمزت للظهر بحرف (ظ) مع رقم الصفحة في المخطوط، حيث أصبح تقسيم الكتاب هكذا [١٥و] أو [١٥ظ].

أبرزت متن الكافية باللون الأسود الغامق المتميز عن بقية النص.

قارنت بين متن الكافية لابن الحاجب المدون في الكتاب وفي الأصل باللون الأحمر (والكافية في النحو) التي حققها الدكتور طارق نجم، وإذا كان ثمة اختلاف أو زيادة أو نقصان وضعته بين حاصرتين مع رقم معين، وأشارت إليها في الهامش بقولي: ما بين الحاصرتين زيادة من الكافية المحققة.

صححت الأخطاء الكثيرة والمتنوعة وخاصة الإملائية واللغوية منها، ومنها ما أشرت إليه في الهامش ومنها ما لم أشر إليه لتكراره.

عرضت جميع ما في الكتاب من آراء نحوية على مصادرها ومظانها من الكتب، فربطت بينه وبين الكتب النحوية الأخرى، وكنت أثبتة في الحاشية سواء صرح بها أم لم يصرح، وعن الاختلاف، وبين ما نقله وبين ما هو موجود في هذه المصنفات.

حاولت ضبط النص ضبطاً كاملاً لإخراجه الإخراج الأفضل، مستعيناً بالكتب التي اعتمد عليها المؤلف والتي ذكرتها في هذه المقدمة والدراسة وغيرها مما لم أذكر في هذه المقدمة الدراسة.

خرّجت الآيات من القرآن الكريم وكتبتها بخط متميز عن باقي النص، وأتممت الآية التي تحتاج إلى ذلك.

خرّجت القراءات إن وجدت.

كتبت الأحاديث بخط مغاير، وخرجتها من كتب الحديث.

خرّجت الأمثال المشهورة من مراجعها المعتمدة.

رَقمت الشواهد الشعرية وأكملتها في الهامش، وضبطتها وخرجتها من مظانّها ملتزماً أشهر المراجع مع مراعاة تاريخ وفاة مؤلفيها ما أمكن، وشرحت ما صعب من لغاتها، وبينت ما اختلف من رواياتها، وبينت موضع الشاهد فيها، وقد بلغت الشواهد في هذه الرسالة ما يقارب ٨٤٨ شاهداً نحويّاً ولغويّاً.

قَسَمْتُ الرسالة إلى جزأين منفصلين في مجلدين كبيرين في حين أن المؤلف جعلها جزأين في مجلد واحد.

كتبت فهرس لهذه الرسالة ليسهل الرجوع إليها.

فهرس للآيات القرآنية.

فهرس للأحاديث النبوية.

فهرس للأمثال.

فهرس للشواهد الشعرية على حرف الهجاء مع مراعاة الدوائر العروضية في ذلك.

ثبت المراجع والمصادر.

فهرس الموضوعات.

وفي الختام لا يسعني إلا أن أتقدم بخالص الشكر وجزيل الامتنان إلى قسم اللغة العربية في جامعة الجزيرة، وأخص بالذكر من أساتذتها الاجلاء الأستاذ الدكتور: عمر السيد العباس البدر رئيس قسم اللغة العربية، وكذا أستاذي الدكتور مجهد الدليمي المشرف الأول على هذه الرسالة الذي لم يدخر وسعاً في إسداء النصح والتوجيه، وقد أفدت منه ومن توجيهاته فائلة جلى فجزاه الله الجزاء الأوفى.

كما وأخص بالشكر الجزيل والامتنان الكبير مشرفي الثاني أستاذي الدكتور طارق نجم عبد الله رئيس قسم اللغة العربية في جامعة صنعاء، الذي تفضل مشكوراً بمد أياديه البيضاء التي لا تنسى، فكان له الفضل الأسبق في إخراج هذه الرسالة، وقد بذل كل ما يستطيع من جهد، ولم يدخر وسعاً في إبداء النصح والتوجيه لي، وقد استفدت منه كثيراً فجزاه الله خيراً.

كما وأخص بالشكر رئيس جامعة صنعاء الأستاذ الدكتور عبد العزيز المقالح لاستجابته قبول الإشراف المشترك مع جامعة العلوم والتكنولوجيا وإدارة البحث والدراسات العليا في الجامعة والتوجيه للدكتور المشرف الثاني بذلك.

ولا أنسى أن أشكر إدارة البحث والدراسات العليا في جامعة العلوم

والتكنولوجيا، وقسم اللغة العربية وعميد الدراسات العليا على
المساعدة التي قدموها لي.

كما أخص بالشكر الجزيل والامتنان الكبير، أخي وصديقي الأستاذ
الدكتور نبيل محمد أبو عمشة، الأستاذ المشارك في جامعة دمشق، والمعار
إلى جامعة صنعاء على مساعدته القيمة التي أبداها لي وتفضله بالإطلاع
على الرسالة وضبط النص فيها وإبداء النصيح والتوجيه، ومتابعة
الرسالة معي من أولها إلى آخرها، فجزاه الله خيراً.

وبعد... فهذه ثمرة سنوات من الجهد والعمل المتواصل، فإن أحسنت
فبفضله تعالى، وإن أخطأت فمن عجزتي وقصور يلي، ولا يسعني أخيراً
إلا أن أشكر أساتذتي الأجلاء أعضاء لجنة المناقشة والحكم على
تفضلهم عناء قراءة هذا السفر الضخم وتقويم ما اعوج منه، وأنا على
يقين بأن هذه الرسالة ستنهض بآرائهم السديدة وملاحظاتهم القيمة.

هذا وقد قدمت للنص الحق بمقدمة لا ترقى إلى مستوى الدراسة،
وأعذر هاهنا عن هذا القصور لطول النص الحق، ولعلمي أن دراسة
هذا الكتاب هي بحد ذاتها يمكن أن تكون رسالة جامعة مستقلة.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

القسم الأول

الدراسة



عصر صلاح بن علي بن محمد بن علي بن أبي القاسم الهادي وسيرته

توالى على حكم اليمن في القرنين السابع والثامن الهجريين حكامٌ من خارجها، منهم الأيوبيون الذين امتد نفوذهم إلى اليمن حتى مجيء بني رسول الذين ابتدأ بزوغ نجمهم بانتهاء نفوذ المصريين في اليمن، وكان ذلك تحديداً في بداية القرن السابع منذ العام ٦٢٦هـ واستمرت سيطرتهم على اليمن (أي بنو رسول) ما يزيد على القرنين من الزمان حتى عام ٨٥٨هـ وهي الفترة نفسها التي عاش فيها مؤلف كتاب النجم الثاقب شرح كافية ابن الحلاب ووالده صاحب كتاب البرود الضافية والعقود الصافية.

وحتى تتضح لنا صورة العصر الذي عاش فيه مؤلف كتاب النجم الثاقب شرح مقدمة كافية ابن الحلاب ووالده مؤلف كتاب البرود الضافية والعقود الصافية وقد صرح مؤلف النجم الثاقب بأنه كان تلخيصاً لهذا الكتاب.

ولذلك كان لابد من دراسة العصر من النواحي التاريخية والسياسية، ومن الناحية الاجتماعية والناحية العلمية...

الحياة السياسية

بلديء ذي بدء لابد من القول بأن من أهم الأسباب التي أدت إلى إنهيار نفوذ دولة الأيوبيين في اليمن وقيام دولة بني رسول:

أولاً: اختلاف أبناء صلاح الدين الأيوبي وأحفاده فيما بينهم على الزعامة في مصر مما انعكس على أطراف الدولة، وبالذات على اليمن، وذلك لأسباب من أهمها:

- طبيعة اليمن جغرافياً وصعوبة السيطرة عليه.
- عدم قبول أهل اليمن للحكم الأيوبي من أول حاكم وهو توران شاه إلى آخر حاكم وهو السلطان مسعود.
- بعد المسافة بين الدولة المركزية في مصر وبلاد اليمن التي تختلف عن أرض مصر من حيث السكان والمناخ.
- هذه أسباب قيام دولة بني رسول في اليمن، وهي نفسها أسباب سقوط الحكم الأيوبي في اليمن^(١).
- ويعود نسب ابن رسول إلى محمد بن هارون الغساني^(٢)، وقد كان أثيراً عند الخليفة العباسي، فأرسله عدة مرات إلى سلاطين الأيوبيين في مصر، وأطلق عليه لقب (رسول)^(٣).

(١) ينظر حية الأدب اليمني في عصر بني رسول، عبد الله الحبشي، ١٧.

(٢) ينظر قرة العيون بلخبار اليمن الميمون، عبد الرحمن بن علي الزبيدي ٢٩٩، والمقتطف من تاريخ اليمن للقاضي عبد الله الجرافي ١٣٣، وموسوعة التاريخ والحضارة الإسلامية د. أحمد شلي ٣٥١/٧.

(٣) ينظر المصادر السابقة، وموسوعة التاريخ ٣٥١/٧، والعقود اللؤلؤية في تاريخ الدولة -

ويتجه المؤرخون اليمنيون إلى الربط بين هذه الأسرة وبين اليمن، فيذهبون إلى أن محمد بن هارون هذا هو من ولد جبلة بن الأيهم الغساني، ويرجع نسب جبلة إلى سبأ بن يشجب بن قحطان^(١).

ويذهب بعض المؤرخين الغربيين إلى أن بني رسول ينحدرون من أصل فارسي، ودليلهم على ذلك أن جد بني رسول رستم وهو اسم فارسي.

ويرى بعض المؤرخين أن بني رسول من أصل تركماني، ويستدلون على ذلك بمعرفة بني رسول للغة التركمانية، وعلل ذلك صاحب قرة العيون عندما قال: ^(٢) (إن أولاد جبلة بن الأيهم سكنوا بلاد التركمان مع قبيلة منهم يقال لها (بيجك) وهي من أشرف قبائل التركمان، فاختلطوا بهم وتكلموا بلغتهم وانقطعت أخبارهم عن أكثر الناس فنسبهم مَنْ لا يعرفهم إلى التركمان).

أسس الدولة الرسولية في اليمن نور الدين عمر بن علي بن رسول، وبدأ من زبيد فوطد فيها حكمه، ثم توسع فيما حولها، وكان نور الدين عمر موثقاً عند الملك المسعود الأيوبي فجعله نائباً له على اليمن^(٣)، وكان هذا أصغر إخوته.

وكان الملك المسعود خائفاً على اليمن من بني رسول فقبض على

الرسولية علي بن الحسن الخزرجي ٢٧/١.

(١) ينظر قرة العيون ٢٩٩، والعقود اللؤلؤية ٢٦/١ - ٢٧.

(٢) ينظر قرة العيون ٢٩٩ - ٣٠٠.

(٣) ينظر العقود اللؤلؤية ٢٩/١ - ٤٠، وقرة العيون ٣٠٠.

أولاد علي بن رسول وهم بدر الدين، وفخر الدين، وشرف الدين، وأرسل بهم إلى مصر، ولم يخش الملك المسعود على اليمن غيرهم لما فيهم من الشجاعة والإقدام وعلو الهمة^(١).

ولما توفي الملك المسعود سنة ٦٢٦هـ أضمر نور الدين عمر بن علي بن رسول في نفسه الاستقلال، ولكنه كان خائفاً بسبب ما حدث لأخويه بدر الدين وفخر الدين، فأظهر للناس أنه نائب لبني أيوب^(٢)، وحرص على التقرب للعامة لعلهم يكونون درعاً له إذا غضب عليه بنو أيوب.

وكان أول أمر نور الدين عمر بن علي في زبيد، فبقي فيها مدة من الوقت، وطّد فيها دعائم حكمه، وجعل يولي في الحصون من يشق به، ويعزل من يخشى منه، وتسلم صنعاء وأعمالها سنة ٦٢٧هـ وأقطعها ابن أخيه أسد الدين محمد بن الحسن، ثم أخذ حصن تعز صلحاً سنة ٦٢٨هـ^(٣).

ولم يغير نور الدين عمر سكة ولا خطته إلا في سنة ٦٣٠هـ بعد أن وطّد حكمه واستصدر أمراً من الخليفة العباسي - الظاهر بن الناصر - فطار صيت نور الدين وعظم أمره^(٤)، ولقب بالمنصور.

وانتهى حكم المنصور في عام ٦٤٧هـ حيث كان قتله على يد جماعة من محاليكه وكانوا يحسنون الفروسية والرمي مالا يحسنه أحد، وكان الأمير

(١) ينظر موسوعة التاريخ ٧/ ٥٣٢، وقرة العيون ٢٩٨.

(٢) ينظر قرة العيون ٣٠٠.

(٣) ينظر قرة العيون ٣٠٠.

(٤) ينظر موسوعة التاريخ ٧/ ٣٥١.

أسد الدين حسن بن رسول قد استمالهم وشجعهم ووعدهم بما طابت به أنفسهم^(١).

وخلف المنصور ابنه المظفر واتسع ملك الدولة الرسولية في عهله حتى وصل إلى بلاد عُمان وأخذ ظفار من يد سالم بن إدريس الخبوطي.

توفي الملك المظفر سنة ٦٩٤هـ، بعد أن حكم اليمن نحو نصف قرن، وقد ترك مآثر كثيرة، منها بناء المدارس والمساجد، وكان ملكاً ضخماً جواداً بذالاً للأموال في الحروب وأعطى من حسن السياسة مالم يعطيه أحد من الملوك، وهو أول من سن من ملوك الدولة الرسولية نظام ولاية العهد^(٢).

وخلفه ولده الملك الأشرف عمر بن يوسف وهو أكبر أبناء أبيه وأحبهم إليه، ولما علم أخوه المؤيد بقيامه بالملك بعد والده خرج عليه، ولكن الملك الأشرف تمكن من القضاء على قوة أخيه، واستمر حكم الملك الأشرف حتى ٦٩٦هـ وكان ملكاً سعيداً صالحاً براً بإخوته وقرابته محباً لهم، وكان رؤوفاً بالرعية عطوفاً عليهم^(٣).

ثم حكم اليمن الملك المؤيد داود بن يوسف وكان هذا مودعاً في السجن فأخرجه خدامه، وبويع بالحكم بمحضر كبير من أعيان الدولة والعلماء، واستمر حكمه حتى ٧٢١هـ بعد أن حكم ستاً وعشرين سنة.

وتولى الحكم بعد المؤيد ولده الملك المجاهد علي بن داود بن يوسف،

(١) ينظر العقود اللؤلؤية ١/ ٨٣، وقرة العيون ٣٦١.

(٢) ينظر قرة العيون ٣٣٧.

(٣) ينظر العقود اللؤلؤية ١/ ٢٩٨.

واستمر حكمه حتى ٧٦٤هـ ومات بعدن، وقد حكم اليمن ثلاثاً وأربعين سنة^(١).

وبويع الأفضل ابن الملك المجاهد بعد أبيه، ودام حكمه حتى عام ٧٧٨هـ حيث خلفه ولده الملك الأشرف بن العباس، واستمر حكمه حتى سنة ٨٠٣هـ ومات بتعز ودفن بمدرسته التي أنشأها بمدينة عدينة، وكان الملك الأشرف قد استخلف ولده الناصر في أيام مرضه، وقد ثبت الملك الناصر أحمد بن إسماعيل على بلاد أبيه^(٢)، توفي الملك الناصر ٨٢٧هـ في حصن قوارير^(٣) وحمل إلى مدينة تعز، ودفن فيها.

وتولى الحكم بعد الملك الناصر ولده المنصور عبد الله بن أحمد بن إسماعيل وحكم ثلاث سنوات ومات سنة ٨٣٠هـ^(٤).

وتولى الحكم بعده أخوه يحيى بن إسماعيل الملقب بالملك الظاهر، واستمر حكمه حتى ٨٤٢هـ وخلفه ولده إسماعيل بن يحيى الملقب بالملك الأشرف، واستمر حكمه حتى سنة ٨٤٥هـ وتولى الحكم بعده المظفر يوسف بن الملك المنصور، وقد استفحل في عهده شأن العبيد فتحكموا بالدولة، ففي سنة ٨٤٦هـ عين العبيد الأفضل محمد بن إسماعيل ملكاً على اليمن، فبعث المظفر إلى زبيد الشيخ طاهر في جماعة، فقبضوا على الأفضل محمد بن إسماعيل بن عثمان وساروا به إلى تعز، ولما وجد

(١) ينظر غاية الأمانى ٥١٦، ومجموع بلدان اليمن ٤٢٩.

(٢) ينظر قرة العيون ٣٨٧.

(٣) قوارير: حصن في وصاب السافل ويعرف الآن باسم المكعك ينظر مجموع بلدان اليمن ٦٥٨.

(٤) ينظر غاية الأمانى ٥٦٧.

العسكر أن المظفر ضعف عن أمر الخلافة خرج جماعة منهم إلى (حيس)^(١) فبحثوا عمّن بها من أولاد الملوك فوجدوا أحمد الناصر بن الظاهر من بني رسول ولقبوه بالملك المسعود، ونزل المظفر وبنو طاهر إلى لحج سنة ٨٥٢هـ والمسعود بـ(عدن) وحصل بينهما لقاء، فقتل من عسكر المسعود جماعة، ثم إن المظفر ترك حصن تعز للمسعود فقبضه المسعود سنة ٨٥٤هـ (٢).

وفي سنة ٨٥٥هـ أقام العبيد الملك المؤيد حسين بن الظاهر ملكاً على اليمن، وهذا هو آخر ملوك بني رسول، ففي سنة ٨٥٨هـ^(٣) سار المؤيد من زبيد إلى عدن، فقصده بنو طاهر فقبضوا عليه واستولوا على جميع ما بيده، ثم رجع العبيد إلى موالة الملك المسعود، ثم خلع المسعود نفسه عن الأمر، وبذلك انقرضت دولة بني رسول وانصرفت أيامهم.

ضعفت الدولة الرسولية وتداعت أركانها ونتيجة ذلك وفي عام ٧٣٠هـ، قام أربعة من الأئمة وخاصة بعد هذا العام داخل الدولة الرسولية حيث ضعفت السلطة المركزية مما أتاح الفرصة للأئمة الزيدية من أن ينشروا دعوتهم في غيبة السلطة المحلية المناوئة^(٤).

والظاهر لأنه لم يجز بين الأئمة والملك المنصور خلاف ولا حرب ولم يبدأ الصراع بين الأئمة والدولة الرسولية إلا في آخر عهد المنصور

(١) حيس مدينة مشهورة من تهامة من أعمال زبيد وهي جنوبي زبيد ينظر مجموع بلدان اليمن ٣٠١.

(٢) ينظر قرة العيون ٤٠٤.

(٣) ينظر غاية الأمانى ٥٨١.

(٤) ينظر موسوعة التاريخ ٣٥٦/٧.

وذلك أيام المهدي بن الحسين سنة ٦٤٦هـ^(١).

قام الإمام المهدي أحمد بن الحسين وبعث الدعوة في جميع الأقطار فاجابه خلق كثير وجرت بين عسكره وعسكر السلطان حروب كثيرة، وفي أول سنة ٦٤٧هـ طلع عسكر الإمام أحمد بن الحسين حصن كوكبان^(٢) على حين غفلة من أهله.

وفي سنة ٦٤٨هـ بعد موت الملك المنصور، وقيام ابنه المظفر سار الإمام إلى صعدة بجيش عظيم من همدان فدخلها دخول الفاتحين الظافرين، ثم عاد إلى صنعاء فدخلها، ثم عقد الإمام الصلح مع الملك المظفر على أن تكون للإمام صنعاء وصعدة وما بينهما، وللسلطان (أي للملك المظفر) اليمن الأسفل والتهائم^(٣).

وكما ذكرت ففي سنة ٧٣٠هـ قام أربعة من الأئمة وهم:

علي بن صلاح بن تاج الدين.

والإمام المؤيد بالله يحيى بن حمزة.

والوائق بالله المطهر بن الإمام محمد بن المطهر بن يحيى.

وأحمد بن علي بن أبي الفتح.

فأما علي بن صلاح فظهر في بلاد شطب، وأما الإمام يحيى بن حمزة في جهات صنعاء، وبلغت دعوته بلاد الظاهر وصعدة، وأما الفتحي فظهر في

(١) ينظر قرة العيون ٣٠١.

(٢) ينظر مجموع بلدان اليمن ٦٦٨.

(٣) ينظر المقتطف، ١٨.

بلاد سفيان^(١).

توفي الإمام يحيى بن حمزة في ذمار سنة ٧٤٧هـ، وتوفي علي بن صلاح سنة ٧٣٠هـ ببلاد شطب، وتوفي الإمام أحمد بن علي سنة ٧٥٠هـ بصعلة، وبقي الإمام الواثق متولياً الأمر^(٢)، وفي سنة ٧٥٠هـ كان قيام المهدي لدين الله (علي بن محمد) (وهو غير والد مؤلف النجم الثاقب) وكانت دعوته في (ثلا)^(٣) فاجتمع إليه كثير من علماء الهدوية وباعوه، وتنحى الإمام الواثق بالله المطهر بن محمد، وصرح بموالاته للمهدي في رسالة بليغة ودخل المهدي صعلة في نفس السنة من مبايعته^(٤).

وتوفي الإمام المهدي سنة ٧٨٣هـ وتولى الإمام بعده ولد الناصر صلاح الدين محمد بن علي، وقد اتسع صيته، واستولى على أكثر مدن اليمن وحصونه، وقهر ملوك بني رسول، وفتح صنعاء، وسار إلى زبيد، وتوفي سنة ٧٩٣هـ^(٥).

واضطرب أهل اليمن بعد موته، وكثرت الفتن والحن، وانتشر الخلاف في جميع الأطراف، والسبب في ذلك حداثة سن ولده القائم بالأمر بعده، وهو علي بن صلاح الدين، وعدم إحرازه لكثير من شروط الإمامة، مع وجود من هو أولى منه، وكثر المخالفون من

(١) ينظر غاية الأمان، ٥١١.

(٢) ينظر المقتطف ١٩٣ - ١٩٤.

(٣) ثلا : بلدة مشهورة من نواحي صنعاء تبعد قريباً من ٦٠ كيلومتراً عنها، ينظر مجموع بلدان اليمن ١٦٦.

(٤) ينظر غاية الأمان، ٥١٥.

(٥) ينظر المقتطف، ١٩٥.

الأمراء والسلاطين^(١).

وبايع كثير من الناس الإمام المهدي أحمد بن يحيى بن المرتضى، ولما علم أصحاب الإمام المنصور علي بن صلاح بذلك، بدأت الفتن والحروب والمفاوضات بين الطرفين إلى أن استطاع الإمام المنصور أن يأسر المهدي أحمد بن يحيى فسجن في ذمار، ثم في صنعاء، ولما استقر الأمر له في صنعاء أخرج المنصور الإمام المهدي من السجن^(٢).

وسار الإمام أحمد بن يحيى إلى ظفير حجة ٨٣٨هـ واستقر في ظفير إلى أن مات بالطاعون سنة ٨٤٠هـ.

وفي سنة ٨٤٠هـ وفي المحرم منها مات الإمام المنصور علي بن صلاح في مدينة صنعاء بالطاعون ودفن في قبة أبيه الناصر صلاح الدين.

وعلي بن صلاح الدين هو صاحب البرود الضافية والعقود الصافية في شرح المقدمة الكافية، وقد ألف الإمام المنصور علي بن محمد بن أبي القاسم تجريد الكشف، وهي رسالة استبعد فيها إمكان الاجتهاد في زمنه، ورد عليه تلميذه ناصر السنة العلامة الحافظ الحجة محمد بن إبراهيم الوزير في كتابه (العواصم والقواصم) في أربعة مجلدات والذي اختصره في كتابه (الروض الباسم في الذب عن سنة أبي القاسم)^(٣).

هذا وخلف الإمام المنصور علي بن صلاح الدين صلاح بن علي، والذي تلقب بالمهدي، وكان على ما ذكر صاحب المقتطف من تاريخ

(١) ينظر غاية الأمانى ٥٨٣.

(٢) ينظر المقتطف (١٩٦)، وغاية الأمانى ٥٣٩ - ٥٥٣.

(٣) ينظر المقتطف من تاريخ أخبار اليمن ١٤٣.

أخبار اليمن أنه كان عالماً محققاً له شرح على كافية ابن الحلاج سماه (النجم الثاقب على مقدمة ابن الحلاج).

قال صاحب غاية الأمانى في أخبار القطر اليماني^(١): وقام بعلمه ولده محمد بن علي بن صلاح الدين، فلم يلبث بعد والده إلا قدر شهر ثم مات، ودفن بالقرب من قبر أبيه، ولم يبق من أهل بيته إلا الشريفة الكاملة فاطمة بنت الحسن بن صلاح الدين، فملكت صنعاء وجهاتها، وقام بأوامرها الفتى قاسم بن عبد الله بن سنقر، فأقام للإمامة والنظر في أحوال الخاصة والعامة السيد صلاح الدين بن علي بن محمد بن أبي القاسم، ويلقب بالمهدي لدين الله، قال ابن مظفر رحمه الله تعالى: وكان صلاح بن علي واعياً مبرزاً في علوم الاجتهاد، وذا ورع شحيح وبايعة علماء صنعاء، وتزوج صلاح بن علي بالشريفة بنت الحسن بن صلاح الدين، وكانت قبله تحت محمد ابن علي بن صلاح الدين^(٢).

وفي هذه السنة سرى الطاعون في بلاد المغرب فهلك فيه خلائق لا يحصون، ومنه مات الإمام المهدي لدين الله أحمد بن يحيى بن المرتضى^(٣) صاحب المصنفات المشهورة وعلى رأسها كتابه الموسوم بالبحر الزخار الجامع لمذاهب علماء الأمصار، وهو من أشهر كتب الفقه عند المذهب الزيدي في اليمن.

وفي هذه السنة ٨٤٠هـ كانت دعوة الإمام المتوكل على الله المطهر بن

(١) ينظر غاية الأمانى ٥٧٣/٢.

(٢) ينظر غاية الأمانى ٥٧٣.

(٣) ينظر مصادر الفكر العربي الإسلامي في اليمن، عبد الله محمد الحبشي، ٥٨٣.

محمد بن سليمان في الأهجر من بلاد حمير فأجابه كثير من العلماء.

وأما الإمام صلاح بن علي لما رأى إقبال الناس على قاسم بن عبد الله سنقر وتصرفه في الأعمال وحفظه للأموال أراد القبض عليه، فعامل ثلاثة أنفار من الحاشية على قبضه متى دخل عليه كعادته، فتمى الخبر وعرف به العبد، فدخل بجماعة من خاصته، وابتدأ الإمام ومن عنده بالكلام والتأنيب والملام، ثم أشاروا إلى أصحابه ففتكوا بالثلاثة المعاملين على قبضه، ورموا برؤوسهم إلى خارج الدار، وأودع الإمام صلاح بن علي دار الاعتقال، فلم يزل فيه إلى أن احتالت زوجته الشريفة فاطمة في فكاهه، وسار معها إلى صعدة^(١).

وفي سنة ٨٤٦هـ خرج صلاح بن علي بن محمد بن أبي القاسم من صعدة إلى جهة صنعاء، بعد أن صادر أهل صعدة مصادرة عظيمة، وقبض منهم أموالاً كبيرة، فأشار عليه بعض أصحابه أن لا يتعرض لمن (بصنعاء) في ذلك الأوان بل يقصد (ثلاً) ويستقر فيه إلى أن تلوح له الفرصة في صنعاء، فلم يقبل بهذه المشورة، بل تقدم إلى حمراء علب^(٢) خارج صنعاء، وخرج إلى جند الناصر بن محمد فوقع بينهم وبينه حرب أسر فيه صلاح بن علي ثم أودع دار الاعتقال، ثم سار الناصر محمد إلى صعدة، فانتزعها من يد الشريفة فاطمة بنت الحسن بن صلاح الدين، ولم يبق معها غير الحصون المجاورة والمحيط بصعدة.

(١) ينظر غاية الأمانى ٥٧٤.

(٢) الحمراء: من قرى سحان باليمن، والعلب بكسر العين وسكون اللام الأرض الصلبة الخشنة الغليظة (ياقوت معجم البلدان).

وفي سنة ٨٤٩هـ مات صلاح الدين بن علي بن محمد بن أبي القاسم
في سجن الناصر بن محمد ودفن في مسجد موسى بمدينة صنعاء^(١).

الحياة الاجتماعية

قال صاحب كتاب حياة الأدب^(٢) في عصر دولة بني رسول عبد الله
الحبشي ص٤٦: تعددت طبقات المجتمع اليمني في القرنين الثامن
والتاسع، وانقسمت إلى ستة أقسام:^(٣)

- طبقة الأمراء.
- طبقة المشايخ ورؤساء القبائل.
- طبقة العلماء.
- طبقة العسكر.
- طبقة عامة الشعب.
- طبقة العبيد.

وتتضم طبقة الأمراء جماعة من المماليك ورؤساء العشائر المقربين
للسلطان، أما طبقة العبيد فكان لها دور كبير في آخر عهد الدولة
الرسولية، إذ كان لهم أثر كبير في تغيير ميزان القوة عند اختلاف الأمراء،
وبالتالي كانوا جزءاً من النظام الحاكم.

(١) ينظر غاية الأمانى ٥٨٢.

(٢) ينظر حياة الأدب، عبد الله حبشي ٤٦.

(٣) ينظر غاية الأمانى ٤٩٤.

أما طبقة عامة الشعب فمنها أهل الريف الذين يعتمدون في حياتهم على الزراعة وتربية المواشي، وأهل المدن الذين يعتمدون على التجارة والمهن الحرفية.

ولكل طبقة من طبقات المجتمع المذكورة زي خاص بهم، ويحمل للأمرء في الغالب لهم شعارات التعظيم كلق الطبول والمرافقة لهم بالحرس، وخص الأمرء بلباس مميز عن بقية أفراد الشعب، فهم يلبسون أقبية إسلامية ضيقة الأكمام، مزنة اليدين، وأحزمة في أوسطهم، وعلى رؤوسهم أغطية تسمى تخافيف تكون على شكل عصاية وليست بعمامة، ويتفق قادة العسكر في لباسهم مع الأمرء^(١).

أما أفراد الشعب من أهل الريف فعامتهم يلبسون قمصاناً كبيرة الجيوب ونعالاً ضخمة، ومنهم من يحرص على إطالة شعره ولا يغطي رأسه إلا نادراً^(٢).

أما العلماء فغالبا يلبسهم العمام والملاحف^(٣)، وللنساء زي خاص بهن، فعند الخروج تستعمل المرأة في الغالب نوعاً من الملابس يسمى جوخة، وتضع على رأسها طرطوراً، ثم تتغطي بملاءة، ومن أزيائهن نوع من الأغطية يوضع على الرأس يسمى مصون^(٤).

واشتهر الأمرء والملوك بالصيد، وهي التسلية المفضلة عندهم، ورأى

(١) ينظر مسالك الأبصار في ممالك الأمصار، أحمد بن يحيى العمري، ٥٢.

(٢) ينظر حياة الأدب ٤٧.

(٣) ينظر حياة الأدب ٤٧.

(٤) ينظر المرجع السابق ٤٧.

صاحب غاية الأمانى أن هذا الأمر من البدع في الإسلام حيث يقول: فهي أعظم بدعة في الإسلام وحقيقتها على ما يذكره المؤرخون أنه يخرج الملك بعسكره من زبيد إلى النخل في يوم السبت، ويأمر أهل زبيد بالخروج معه بنسائهم فتقع هناك مفاسد عظيمة، واختلاط فاحش وسماع وطرب^(١).

وكان في اليمن مناسبات واحتفالات يجتمع فيها الناس، فمنها احتفالات رسمية، ومنها احتفالات دينية، مثل: الاحتفال بعيد الفطر وعيد الأضحى و قدوم الحاج.

ومن عاداتهم في النكاح يشير إلى ذلك الخزرجي في العقود اللؤلؤية فيقول: فبلغ بهم الأمر أن من كان له نخل لا يزوجه أحد، وأي امرأة لها نخل لا يتزوجها أحد إلا مغرور، وكان الرجل الذي ليس له نخل إذا تزوج امرأة لا نخل لها يقال عند عقد الزواج بينهما: ومن سعادتهما أنه لا نخل لأحد منهما^(٢).

وكان الناس في اليمن متحابين يساعد بعضهم بعضاً عند الشدائد وما زالت هذه طبيعتهم إلى أيامنا هذه.

وكان يوجد في اليمن أقلية من اليهود، وكان هؤلاء يستوطنون قرى بجانب قرى المسلمين، وكان أكثر وجودهم في المناطق الجبلية الحاذية لتعز وعدن، وكان لهم في المدن أحياء خاصة، وتولى بعضهم وظائف حكومية

(١) ينظر غاية الأمانى ٤٩٤.

(٢) ينظر العقود اللؤلؤية ٢٩٨/١.

هامة كالنظر في أموال الميناء في عدن^(١)، ومنهم من احترف مهناً كالطب وبعض الصناعات اليدوية، وكانت عدن وتعز تغص بالعديد من كنائس اليهود، فيسمع لأصوات المصلين بها زجل عظيم يؤذي المسلمين^(٢).

أما النساء فكان لهن دور بارز في حياة اليمن في هذين القرنين، فساست وتصدرت المرأة المجالس، حتى إن قبيلة المعازبة ولّت عليها امرأة تعرف بـ(بنت العواطف) فكان السلطان يكسوها كما كان يكسو مشايخ القبائل^(٣).

وقد اشتهر في اليمن عدد من النساء عرفن بخدمتهن الاجتماعية، منهن:^(٤)

١- الدار الشمس ابنة المنصور عمر بن علي الرسولي، وكانت من النساء الحازمات، ولما قتل أبوها بذلت الأموال للرجال وحفظت زبيد حتى وصل أخوها المظفر، ولها من المآثر المدرسة المعروفة بالشمسية بنى عدينة من تعز، ومدرسة بزبيد وغيرها، توفيت ٦٩٥هـ.

٢- آمنة بنت إسماعيل النقاش من الحازمات، وحفظت الملك بعد

(١) ينظر حياة الأدب اليمني ٤٨ - ٤٩.

(٢) وقد انتقل اليهود من اليمن إلى فلسطين بعد عام ١٩٤٨م ويعدون جالية كبيرة في كيان الدولة اليهودية، وبقي منهم في مدينة صعدة جالية صغيرة - تبعد صعدة عن صنعاء ٢٥٠ كم - وكذلك في مدينة ربه - على بعد ٧٥ كم شمال صنعاء -.

(٣) ينظر العقود اللؤلؤية ٦٩/٢.

(٤) ينظر حياة الأدب اليمني ٤٨ - ٤٩.

غياث ابنها المجاهد في مصر، ولها من المآثر مدرسة في المحالب^(١)،
وأنشأت خانقاه بزبيد، توفيت ٧٦٢هـ

٣- أم الملوك جهة الطواشي جمال الدين فرحان، ولها من المآثر مدرسة
في زبيد، وأخرى في تعز ولحج، توفيت ٨٣٦هـ

٤- فاطمة بنت الحسن بن علي بن محمد زوجة الإمام المهدي التي
سبق ذكرها.

٥- صفية بنت المرتضى من العائلات، توفيت ٧٨١هـ

٦- دهماء بنت يحيى المرتضى، لها مؤلفات في الفقه، توفيت
سنة ٨٣٧هـ وغيرهن كثيرات.

الحياة العلمية

شهد اليمن في القرنين الثامن والتاسع نهضة علمية واسعة، واشتهر
في هذين القرنين كثير من العلماء في العلوم المختلفة، وكان لتشجيع
ملوك وأمراء الدولة الرسولية للعلماء أثر كبير في إحياء النهضة
العلمية، كما كان للأئمة دور كبير في نشر العلم في أكثر المدن
والقرى اليمنية.

ويُعد إنشاء المدارس العلمية من أهم مظاهر الحياة العلمية في اليمن،
وقد أولع سلاطين الدولة الرسولية وأمرائها بإنشاء المدارس على
مختلف أنواعها.

(١) المحالب : بلدة قديمة خارجة في تهامة، ينظر مجموع بلدان اليمن ٦٨٩.

وظهرت مدارس في زبيد تعرف بالمنصوريات نسبة إلى الملك المنصور، وكانت كل مدرسة منها متخصصة بتدريس أحد العلوم، فواحدة مختصة بتدريس المذهب الشافعي، والثانية بتدريس المذهب الحنفي، والثالثة تعنى بتدريس الحديث النبوي^(١).

وقام سلاطين بني رسول بالإنفاق على هذه المدارس ويمكن أن نعد بعضاً من هذه المدارس التي ذكرها الخزرجي في العقود اللؤلؤية^(٢) ومنها في زبيد:

- | | |
|----------------------|-----------------------|
| - المدارس المنصوريات | - المدرسة النظامية |
| - المدرسة الشمسية | - مدرسة القراء |
| - المدرسة السابقية | - مدرسة الحديث النبوي |
| - مدرسة الشافعية | |

مدارس تعز:

المدرسة السيفية وهي أول مدرسة أنشئت في تعز، بناها المعز إسماعيل بن طغتكين الأيوبي، توفي سنة ٥٩٣هـ وظلت قائمة حتى القرن التاسع^(٣).

- المدرسة الوزيرية، أسسها الملك المنصور^(٤).

(١) ينظر العقود اللؤلؤية ٨٤/١، وقرة العيون ٣٦٢.

(٢) ينظر المصدر السابق ٤٠٨/١.

(٣) ينظر حياة الأدب اليمني ٧٥.

(٤) ينظر العقود اللؤلؤية ١٤٥/١.

- المدرسة الغرابية، أسسها الملك المنصور.
 - المدارس المظفرية نسبة إلى الملك المظفر (ت ٦٩٤هـ).
 - المدرسة المؤيدية نسبة إلى الملك المؤيد (٧٣١هـ) ^(١).
- وكان ملوك وأمراء الدولة الرسولية من العلماء والمجتهدين، وذكر أن الملك المؤيد كان يحفظ مقدمة طاهر بن بابشاذ في النحو، وكفاية المتحفظ في اللغة، والجمل للزجاجي، وقد ألف ملوك الدولة الرسولية عدداً كبيراً من المؤلفات، فنسب إلى الملك المظفر يوسف بن عمر (ت ٦٩٤هـ) الكتب التالية: ^(٢).

- تيسير المطالب في تيسير الكواكب.
 - المخترع في فنون الصنع.
 - العقد النفيس في مفاكهة الجليس.
- ونسب للملك الأشرف عمر بن يوسف الكتب التالية: ^(٣).

- كتاب في الأسطر.
- التبصرة في علم النجوم.
- الجامع في الطب.
- المعتمد في الأدوية.

(١) ينظر العقود اللؤلؤية ١ / ٤٤١.

(٢) ينظر حيلة الأدب اليمني ٦٠.

(٣) ينظر المرجع السابق ٦٠.

- المغني في البيطرة.
- التفاحة في علوم الفلاحة.
- طرفة الأصحاب وتحفة الآداب في الأنساب.
- ونسب للملك المؤيد مختصر كتاب الجمهرة في البيزرة، وجمع أشعار الجاهلية^(١) والمولدين، وللملك المجاهد علي بن داوود^(٢) كتاب الأقوال الكافية والفصول الشافية في علم الحيوان.
- واهتم الملك الأفضل بالتاريخ والأنساب؛ فصنف مجموعة من الكتب في هذا المجال، ومما نسب إليه ما يأتي:^(٣)
 - نزهة العيون في تاريخ الطوائف والقرون.
 - العطايا السنية في المناقب اليمنية.
 - نزهة الإبصار في اختصار كنز الأخبار.
 - مختصر تاريخ ابن خلكان.
 - بغية ذوي الهمم في أنساب العرب والعجم.
- وشارك الأئمة في حركة التأليف، وعرف منهم الإمام المهدي محمد بن المطهر (ت: ٧٢٨هـ) وله من الكتب: (المنهاج الجلي شرح مجموع الإمام زيد بن علي)، وكتاب: (عقود العقيان في الناسخ والمنسوخ من القرآن)^(٤).

(١) ينظر قرة العيون ٣٤٩.

(٢) ينظر حيلة الأدب ٦٠.

(٣) ينظر قرة العيون ٣٧٥.

(٤) ينظر المقتطف ١٩٣.

وقد عرف الإمام يحيى بن حمزة بسعة اطلاعه، وصنف في الفقه والأصول والبلاغة والنحو، فله في الفقه كتاب: (الانتصار الجامع لمذاهب علماء الأمصار) وفي علم الأصول كتاب: (نهاية الوصول في علم الأصول) وفي البلاغة كتاب: (الطراز) وفي علم النحو كتاب: (المنهاج الجلي شرح جمل الزجالي) وكتاب (الحاصر لفوائد مقدمة طاهر) وكتاب: (الأزهار الصافية شرح المقدمة الكافية لابن الحلاب) وغيرها من الكتب^(١).

وكما ذكرت سابقاً من الأئمة الذين عرفوا بنشاطهم العلمي الإمام المهدي أحمد بن يحيى بن المرتضى، وله إلى جانب الكتب في علوم الشريعة له في النحو كتاب: (المكمل الكاشف لغوامض المفصل) وله شرح الكافية والمقدمة المحسبة وغيرها من الكتب.

ومما يلفت النظر له أن القرون الثامن والتاسع والعاشر عصر الموسوعات العلمية، وإن النهضة العلمية في اليمن كانت مواكبة لهذه الموجودة في بقية البلاد الإسلامية فكما هو معلوم أنه بعد أن تعرضت البلاد الإسلامية لغزوات متكررة من جميع الجهات من الشرق ومن الغرب، ولذلك لم يكن بعيداً على اليمن أن تكون فيها هذه الحركة العلمية الواسعة، وذلك لأسباب ذكرتها في بداية هذا البحث، ولذلك اهتم الأئمة في اليمن بالعلوم التي تتعلق بالدين مثل: علوم القرآن والحديث والفقه والتاريخ واللغة والنحو.

(١) ينظر البدر الطالع بمحاسن من بعد القرن السابع، للشوكانى ٣٣٦/٢، ومصادر الفكر العربي الإسلامي في اليمن، عبد الله الحبشي ٥٦٧.

(١) علوم القرآن الكريم

نبغ في هذه العلوم جماعة من العلماء وخاصة فيما يتعلق بعلم القراءات، منهم:

علي بن عطية بن علي الشغدري^(١) ت ٧٢٠هـ له منظومة في علم القراءات.

أبو يعقوب إسحاق بن محمد المعافري المعبري^(٢) (ت: ٨٠٠هـ) له كتاب الإيجاز في القراءات.

حسن محمد الشظي^(٣) (ت: ٨٣٤هـ).

عثمان بن عمر بن أبي بكر الناشري^(٤) (ت: ٨٤٨هـ) له كتاب: (إيضاح الدرة المضيئة في قراءات الثلاثة المرضية)، وغيره من كتب القراءات.

واهتم العلماء في اليمن أيضاً بعلم التفسير، وظهرت الشروح والحواشي على التفاسير، مثل الحواشي التي وضعت على الكشف للزمخشري، ولهم أيضاً كتب مستقلة فيه، كالبيان في التفسير لعطية بن محيي الدين النجراني^(٥) (ت: ٦٦٥)، والمقاليد في التفسير للعلامة يوسف

(١) ينظر مصادر الفكر اليمني ١٨.

(٢) ينظر المرجع السابق ٢١.

(٣) ينظر الضوء اللمع لأهل القرن التاسع لشمس الدين السخاوي ٣/ ١٢٥، ومصادر الفكر ٢١.

(٤) ينظر مصادر الفكر ٢٣.

(٥) ينظر مصادر الفكر ١٧.

ابن أحمد بن محمد^(١) (ت: ٨٣٣هـ) وله كتاب: (الثمرات في تفسير آيات الأحكام).

(٢) علوم الحديث

شجع ملوك وأمراء الدولة الرسولية على تدارس الحديث النبوي وخصصت مدارس لذلك منها: إحدى المدارس المنصورية وغيرها، ولم يكن لعلماء اليمن في علم الحديث مؤلفات ذات قيمة علمية في هذا العلم، وإنما كثر اهتمامهم بمطالعة كتب الحديث من التأليف بها.

(٣) علم الفقه

اهتمت الدولة الرسولية بإنشاء المدارس التي تعنى بتدريس المذهب الشافعي والحنفي واقتصر علماء السنة على تقليد أصحاب المذاهب ولم يخرج عن هذه القاعدة أحد من علمائهم في العصر الرسولي^(٢).
وأما مذهب الإمام زيد بن علي فقد برع فيه جماعة من المجتهدين منهم الإمام يحيى بن حمزة، والمهدي أحمد بن يحيى المرتضى.

وقد عرف في اليمن كثير من علماء الفقه على اختلاف المذاهب من سنة وزيدية، فعلماء المذهب الشافعي هم علماء الدولة الرسولية وعلى أيديهم قامت النهضة الفقهية في المدارس منهم: أبو عبد الله محمد بن

(١) ينظر مصادر الفكر ٢١.

(٢) ينظر حياة الأدب اليمني ١٠٨.

أبي بكر الأصبحي (ت: ٦٩١هـ) وله كتاب (الأشراف في تصحيح الخلاف)، وجمال الدين محمد بن عبد الله الريمي (ت: ٧٩٢هـ) وله كتاب التفقه شرح التنبيه^(١).

أما علماء الزيدية فذكرت منهم الإمامين يحيى بن حمزة، وأحمد بن يحيى المرتضى وغيرهم.

(٤) علم التاريخ

برز في ميدان الكتابة التاريخية جماعة من العلماء منهم محمد بن يعقوب الجندي (ت: ٧٣٠هـ)، ومؤرخ الدولة الرسولية علي بن الحسن الخزرجي (ت: ٨١٢هـ) صاحب كتاب: العقود اللؤلؤية في تاريخ الدولة الرسولية.

(٥) علوم اللغة والنحو

أما اهتمام علماء اليمن في علوم اللغة، فالظاهر أنه يعود إلى أهمية هذه العلوم في فهم القرآن الكريم والسنة النبوية، ومع أن الاهتمام بها كان مبكراً إلا أن إنتاجهم العلمي ومساهماتهم في تجديده والاجتهاد فيه كان قليلاً، ومن أهم كتب اللغة: (نظام الغريب) لعيسى بن إبراهيم الربيعي (ت: ٤٨٠هـ)، وهو من الكتب التي اشتهرت شهرة واسعة واعتمله

(١) ينظر مصادر الفكر ١٩١.

طلبة اليمن ثم كتاب شمس العلوم لنشوان الحميري (ت: ٥٧٣هـ) ثم اكتفى الناس بعد ذلك بمعجم القاموس المحيط للفيروزآبادي. أما علم النحو فقد اهتم العلماء في هذين القرنين بنوعين من التأليف فيه:

الأول: شرح المتون النحوية المشهورة، وقد اعتنى علماء اليمن بثلاثة كتب نحوية مختصرة هي:

المقدمة المحسبة لابن بابشاذ، واعتمدت هذه المقدمة في الدراسة في المدارس في ذلك العصر، وقد نسب لأهل اليمن ثمانية شروح عليها.

المفصل في النحو للزخشري، وقد أعجب به علماء اليمن وشرحوه، ونسب لهم عشرة شروح على المفصل.

الكافية في النحو، لابن الحلاج، وقد طغى على غيره من المتون، وقد بلغت شروح علماء اليمن على الكافية ما يقارب الثلاثة والعشرين شرحاً.

الثاني: هو التأليف النحوي الخاص بعلماء اليمن، وقد ظهرت مجموعة من المؤلفات الخاصة بهم، منها كتاب (كشف المشكل في النحو) لعلي بن سليمان بن حيدرة اليمني، و (المجموع المحيط في الأصول والفروع) و (التهذيب لابن يعيش الصنعاني)^(١)، وظهرت مجموعة من المختصرات منها: مختصر لأحمد بن محمد بن إبراهيم^(٢) (ت: ٥٥٨هـ)، وآخر

(١) ينظر مصادر الفكر ٣٧٣.

(٢) ينظر بغية الوعاة للسيوطي ١/ ٣٥٦، ومصادر الفكر ٣٧٠.

للحسن بن إسحاق اليميني^(١).

وقد عرف من النحلة في عصر الدولة الرسولية، أذكر منهم:

ابن يعيش الصنعاني^(٢) (ت: ٦٨٠هـ)

هو محمد بن علي بن يعيش الصنعاني من علماء اليمن في القرن السابع الهجري برع في النحو واللغة، وله مجموعة من المؤلفات منها: شرح المفصل، والياقوتة في النحو، والمنتهى والبيان للحيران في إعراب القرآن، وكتاب التهذيب في النحو.

الإمام يحيى بن حمزة^(٣) (ت: ٧٤٧هـ).

وله من المؤلفات في اللغة والنحو مجموعة من الكتب وهي:

- ١- الأزهار الصافية شرح المقدمة الكافية.
 - ٢- المحصل في كشف أسرار المفصل.
 - ٣- الحاصر لفوائد المقدمة في علم حقائق الإعراب.
 - ٤- المنهاج الجلي في شرح جمل الزجاجي.
- وفي البلاغة كتابه المشهور الطراز.
- ابن بصيص^(٤) (ت: ٧٦٨هـ).

(١) ينظر بغية الوعاة للسيوطي ١/ ٥٠٠.

(٢) ينظر ترجمته في مصادر الفكر ٣٧٣، وتاريخ الأدب العربي لبروكلمان ٥/ ٢٩٩.

(٣) ينظر ترجمته في البدر الطالع ٢/ ٣٣٦، ومصادر الفكر ٥٦٨ وما بعدها.

(٤) ينظر ترجمته في هدية العارفين ١/ ١١٢، ومصادر الفكر ٣٧٥.

هو أبو العباس أحمد بن أبي بكر بن بصيص عالم النحو والعروض، ولد بمدينة زبيد، سنة ٧٦٨هـ وله شرح على المقدمة المحسبة. الشرجي^(١) (ت: ٨٠٢هـ).

هو سراج الدين عبد اللطيف بن أبي بكر بن أحمد بن عمر اليماني الشرجي نسبة إلى قرية الشرجة التي ولد فيها وهي بين حيس وزبيد وذلك في عام ٧٤٠هـ ورحل إلى زبيد وأخذ العلم عن ابن بصيص السالف حتى برع في علم النحو، وانتشر ذكره في اليمن وله مجموعة من المؤلفات منها:



- شرح ملحة الإعراب.
 - مختصر المحرر في النحو.
 - الإعلام لمواضع اللام في الكلام.
 - نظم مختصر ابن عبّاد.
 - نظم مقدمة ابن بابشاذ.
 - مقدمة في علم النحو.
- الإمام المنصور علي بن صلاح الدين (ت: ٨٤٠هـ).
- له كتاب البرود الزاوية شرح المقدمة الكافية، وتجريد الكشف وهي رسالة استبعد فيها إمكان الاجتهاد في زمانه.

الإمام المهدي أحمد بن يحيى المرتضى^(٢) (ت: ٨٤٠هـ).

(١) ينظر بغية الوعاة ١٠٧/٢، ومصادر الفكر ٣٧٦.

يتصل نسبه بالحسن بن علي بن أبي طالب رضي الله عنه، وهو أحد أئمة الزيدية في اليمن ولد سنة ١٧٥هـ بمدينة ذمار أخذ العلم عن عدد من الشيوخ والأئمة منهم والده الشريف يحيى المرتضى، وخاله الهمهلي علي بن محمد، والقاضي يحيى بن محمد المذحجي وغيرهم وتلمذ على يديه كثير من الطلاب. وله مجموعة من المؤلفات النحوية وهي:

- الكوكب الزاهر في شرح مقدمة طاهر.
- الشافية في شرح معاني الكافية.
- المكلل بفرائد معاني المفصل.
- تاج علوم الأدب وقانون كلام العرب (حققه: د. نوري الهيتي رسالة دكتوراه)
- إكليل التاج وجوهره الوهاج.
- وغير هؤلاء كثير منهم ابن هيطل المعروف بأنه سيبويه اليمن.
- مصادر هذا البحث ومراجعته:
- البدر الطالع للشوكاني.
- مصادر الفكر العربي الإسلامي في اليمن عبد الله الحبشي.
- العقود اللؤلؤية في تاريخ الدولة الرسولية الخزرجي.
- قرة العيون بأخبار اليمن الميمون عبد الرحمن بن علي الزبيدي

(٢) ينظر البدر الطالع ١/ ١٢٢، ومصادر الفكر ٥٨٣ وما بعدها.

- غاية الأمانى فى أخبار القطر اليمانى.
- حياة الأدب اليمانى فى عصر بنى رسول لعبد الله الحبشى.
- بغية الوعاة للسيوطى.
- المقتضب من تاريخ اليمن للقاضى عبد الله الجرافى.
- الضوء اللامع لأهل القرن التاسع السخاوى.
- مجموع بلدان اليمن جمعه العلامة المؤرخ محمد بن أحمد الحجرى اليمانى، تحقيق: القاضى إسماعيل بن على الأكوع، منشورات وزارة الإعلام اليمن.
- موسوعة التاريخ والحضارة الإسلامية أحمد شلبى.
- مسالك الأبصار فى ممالك الأمصار أحمد بن يحيى العمري.
- تاريخ الأدب العربى لبروكلمان.

ابن الحاجب

حياته:

اسمه: هو أبو عمرو عثمان بن عمر بن أبي بكر بن يونس جمال الدين الدوني، كان أبوه كردياً حلياً للأمير موسك الصلاحي^(١)، ولد في مدينة اسنا من صعيد مصر، وقد اختلف المترجمون له في تحديد سنة مولده فمنهم من قال إنها في سنة ٥٧٠هـ وآخرون في ٥٧١هـ قال صاحب الوفيات: ^(٢)الراجح أنه ولد أواخر سنة ٥٧٠هـ

وعاش ابن الحاجب في عهد بني أيوب وأوج قوتهم، وهيأت له مكانة والله أن يعيش حياة الطبقة الحاكمة أو القرية منها، قال ابن خلكان: (واشتغل ولله أبو عمرو المذكور في القاهرة في صغره بالقرآن، ثم الفقه على مذهب الإمام مالك رضي الله عنه، ثم بالعربية والقراءات، وبرع في علومه وأتقنها غاية الإتيان)^(٣).

وإذ أكتفي بهذا التعريف الموجز لابن الحاجب، لأن ابن الحاجب على

(١) ينظر وفيات الأعيان ٣/ ٢٤٨، والبداية والنهاية ١٣/ ١٧٦.

(٢) ينظر وفيات الأعيان ٣/ ٢٥٠.

(٣) نفس المصدر ٢٤٨ - ٢٤٩.

ما أرى قد أشبع دراسة وبجثاً من الذين درسوا أو حققوا الكافية وهم كثير، أذكر منهم على سبيل المثال:

ابن الحاجب النحوي دراسة للدكتور الحنابى.

الدكتور أسامة الرفاعي في تحقيقه ودراسته للفوائد الضائية.

الدكتور طارق نجم عبد الله في دراسته وتحقيقه للكافية في النحو.

الأستاذة فطوم الأهل في تحقيقها ودراستها لمنهاج الطالب في كشف أسرار مقدمة ابن الحاجب، لأحمد بن محمد الرصاص من علماء القرن التاسع - رسالة ماجستير في جامعة صنعاء.

وقد أشبع هؤلاء وغيرهم ابن الحاجب وحياته ما يغني عن التكرار، وقد طالت رسالتي هذه حتى تجاوزت الألف صفحة، مما يعني زيادة قد سبقت إليها وما أظني آتي بشيء جديد.

لقد اهتم علماء اليمن بكافية ابن الحاجب اهتماماً كبيراً حتى غطت على بقية المتون، وقد بلغت من المكانة ما لم يبلغه متن آخر سوى ألفية ابن مالك المشهورة... وقد كثرت شروح الكافية وما يهمني منها الشروح اليمنية، والتي وصلت إلى ثلاثة وعشرين شرحاً، أعد منها على سبيل المثال لا الحصر:

الأزهار الصافية شرح المقلمة الكافية للإمام يحيى بن حمزة.

الأسرار الصافية والخلاصات الشافية في كشف المقدمة الكافية

لإسماعيل بن إبراهيم بن عطية النجراني.

منهاج الطالب في كشف أسرار مقدمة ابن الحالج لأحمد بن محمد الرصاص.

الشافية في شرح الكافية للإمام المهدي أحمد بن يحيى المرتضي، ٨٤٠هـ
البرود الضافية والعقود الصافية شرح المقدمة الكافية لعلي بن محمد
ابن أبي القاسم المتوفي ٨٣٧هـ والد المؤلف.

النجم الثاقب شرح كافية ابن الحالج لصلاح الدين بن علي بن
أبي القاسم ٨٤٩هـ

معونة الطالب على الكافية لابن الحالج لعلي بن محمد بن سليمان
ابن هطيل، (ت: ٨١٢هـ).

طرفة الراغب في الإعراب عن مفهوم ابن الحالج للإمام القاسم بن
محمد بن علي المتوفي ١٠٢٩هـ

منهاج الطالب إلى فهم الكافية لمحمد بن أحمد بن حسن الرصاص.

شرح محمد بن عز الدين صلاح بن حسن بن علي بن المؤيد، نسخها
كثيرة في صنعاء.

وأكتفي بهذه الشروح لشهرتها وغنائها عن غيرها، وأكثرها محقق،
ومنها ما هو قيد التحقيق، ومنها ما هو مخطوط.

المؤلف

اسمه: صلاح الدين بن علي بن محمد بن أبي القاسم.

لم تذكر لنا المراجع والمصادر سنة ولادته بالتحديد، وإنما ذكرت نبذة يسيرة عن سيرته لا تتجاوز في أكثر الأحيان الصفحة أو أقل من ذلك، وقد ذكرت سيرته وحياته ومؤلفاته عندما تكلمت على الحياة السياسية في اليمن، ولا داعي لإعادتها هنا.

أما مؤلفاته فلم يذكر لنا صاحب مصادر الفكر العربي الإسلامي في اليمن سوى كتاب النجم الثاقب شرح كافية ابن الحلاج، وكذلك صاحب المقتطف في أخبار تاريخ اليمن وغاية الأمانى، إلا أن الأخير نقل عن ابن مظفر قوله في غاية الأمانى ٥٧٣/٢: (وكان صلاح الدين بن علي داعياً مبرزاً في علوم الاجتهاد وذا ورع شحيح، وبايعه علماء صنعاء).

تتلمذ صلاح الدين بن علي على والده، وكان كثير الذكر الحسن له والتبجيل والاحترام وكان يقول: (وقال والدي، وقال جمال الإسلام، وقال صاحب البرود، وقال والدي حرس الله مهجته...).

ولم تذكر لنا الكتب شيوفاً غير ما ذكره هو في كتابه النجم الثاقب...

وقد وصل الإمام المهدي صلاح بن علي بن محمد إلى مرتبة عالية بين علماء عصره إذ بايعه علماء صنعاء اعترافاً منهم بمكانته العلمية والدينية وقد كان مجتهداً إذ الغالب من شروط الإمامة عند الزيدية أن يكون الإمام مجتهداً، وقد عرف ذلك عن صاحب كتاب النجم الثاقب، وكذلك عن والده صاحب البرود الضافية.

كتاب النجم الثاقب شرح كافية ابن الحاجب

منهجه في الشرح:

لقد سلك المؤلف في شرحه طريقة تعليمية حيث يذكر المتن ثم يشرحه وكان يشرح العبارة بطريقة سهلة وهي الطريقة التي بينها في مقدمة الكتاب، حيث قرأ عليه بعض الأخوان كافية ابن الحاجب المتن وطلبوا منه شرحها لهم فشرحها، وكان أكثر الشرح مأخوذاً من كتاب والده البرود الضافية والعقود الصافية، قال في ١ / ١: (فإنه قرأ عليّ جماعة من الإخوان كافية ابن الحاجب، وكان الإلقاء حينئذٍ أكثره من الشرح المسمى بالبرود الضافية والعقود الصافية....).

وقد اعتمد المؤلف على نسخة للمتن مغايرة للنسخة التي اعتمدها في المقارنة، فقد اعتمدت نسخة الدكتور طارق نجم (الكافية في النحو) وقد حققها وقارن بين نسخها وهي موجودة كثيرة، فاعتمدت عليها وقارنت بين التي بين يدي حيث كان المؤلف يذكر المتن فكنت أقارنه مع متن الكافية في النحو وإذا كان هناك فارق أو زيادة أثبتته في الهامش بقولي: ما بين حاصرتين زيادة من الكافية المحققة.

أما أسلوبه في الشرح فكان أسلوباً سهلاً في أكثره، لأنه أسلوب تعليمي لطلبة العلم كما ذكر في المقدمة. وإلى جانب السهولة يتسم بالوضوح فعباراته واضحة لا لبس فيها ولا تعقيد، وإلى جانب السهولة والوضوح يعتمد المباشرة في تناوله لموضوعه، ولكن هناك بعض

الاضطراب في عبارته، ولعل ذلك يرجع إلى النسخ، ويقول عند الشرح والاعتراض على المؤلف: كان الأولى أن يقول، كان يشرح عبارات المتن من الوجهة النحوية، وقد يدفعه إلى إعراب بعض مفرداتها لبيان المراد، ونراه في بعض الأحيان يعترض على بعض عبارات المتن، وكان يقول: والأولى، وبذلك يسلم من الاعتراض، ويرد على حله، ويرد عليه، ورُدَّ...

وكما هو معلوم فالكافية تحتوي على بعض الشواهد، وقد درج الشارح على نسبة هذه الشواهد ما استطاع إلى ذلك، وإلى شرح بعضها وبيان موطن الاستشهاد فيها، ونراه في كل ذلك معتدل العبارة لا إيجاز خل ولا إطالة مملة.

مصادره:

أما مصادر كتابه فهي كثيرة، وفي الواقع جمع في كتابه ثلاثة كتب في كتاب واحد، حيث اعتمد في شرحه على الكتب التالية وأكثر النقل عنها وهي:

كتاب البرود الضافية والعقود الصافية لوالده.

شرح الكافية لرضي الدين الاسترآبادي.

شرح المصنف وهو شرح ابن الحلاج.

وفي الواقع كان عملي في هذه الكتب الثلاثة حيث كان يكثّر النقل عن والده ولقد أحصيت ما ذكر أنه نقله عن والده فوجدتها أكثر من

خمسين نقلاً صرح بها، ينظر الصفحات التالية في الجزء الأول: ٢ - ١٨ - ٢٢ - ٤٦ - ٥١ - ٥٣ - ٧٥ - ١٥٠ - ٢٠٦ - ٢٧٨ - ٣٤٣ - ٣٧٣.

والجزء الثاني: ٦٤٤-٦٧٧-٦٨٣-٧١٩-٧٢٠-٧٢٧-٧٣٤-٧٩٣-٨٢٧-٩٠٨.

أما ما لم يصرح به فلم أستطع متابعته فيه، لأنه لا يوجد بين يدي نسخة من شرح والده. وقد حاولت الحصول على نسخة أخرى فلم أجد رغم البحث الشديد في المكتبات الخاصة في اليمن (أي مكتبات المخطوطات العامة والخاصة) وبالطبع فقد اعتمد على كتاب والده، كما صرح في المقدمة بيد أنه أخذ عنه أضعاف ما صرح به.

أما المصدر الثاني الأساس الذي اعتمله، وهو شرح كافية ابن الحلاج للرضي وكان ينقل عنه باسم نجم الدين، وقد بحثت عن سبب هذه التسمية فوجدتها في آخر كتاب الرضي حيث لُقّب بـ(نجم الدين)، وقد أكثر من النقل عن الرضي بشكل ملفتٍ للنظر، وقد تجاوز ما نقله عن والده، حيث أحصيت له في المجلد الأول ما صرح به ما يقارب من الأربعين موضعاً والأكثر منها ما لم يصرح به ينظر الصفحات الآتية: ٦٩ - ٨٩ - ٩٢ - ١٠٩ - ١١٦ - ١٤٢ - ١٦٩ - ١٨٦ - ٢١٩ - ٢٦٤ - ٢٩٢ - ٣١٧ - ٣٢٦ وغيرها.

ومن الكتب التي أكثر الأخذ عنها شرح الكافية لابن الحلاج فقد أكثر الأخذ عنه مصرحاً بذلك وغير مصرح، ولكن بشكل أقل من الكتابين السابقين فقد أحصيت له في المجلد الأول الذي لم يصرح به،

ينظر الصفحات التالية: ٣ - ٩٣ - ١٨٧ - ٢٤٥ - ٢٥٨ - ٢٩١ - ٢٩٩ -
٣١٦ - ٣٢٠ - ٣٢٦ - ٤٠٤ - ٤٢٥....

وكان يلقَّبُ ابن الحاجب مرة، قال المصنف، ومرة قال الشيخ، ومرة
باسمه قال ابن الحاجب.

ومن الكتب التي أكثر الأخذ عنها كتاب الأزهار الصافية في شرح
المقدمة الكافية للإمام يحيى بن حمزة، وقد أحصيت ما نقله عنه فوجدته ما
يقارب الخمسة والعشرين موضعاً صرح بها، ولم أرجع إلى الأزهار
للمقارنة وإنما رجعت مستخرجاً آراء الإمام يحيى منها.

ومن الكتب التي اعتمد عليها المؤلف، كذلك كتاب الوافية شرح
المقدمة الكافية لركن الدين الأسترآبادي، وقد أحصيت ما نقله عنه
مصرحاً فوجدتها قريبة من الخمسة والعشرين موضعاً استخرجتها
من مظانها.

وقد ذكر كتباً أخرى أخذ عنها كاملي ابن الحاجب النحوية والإيضاح
في شرح المفصل لابن الحاجب وكذلك ذكر أنه نقل عن ابن يعيش في
شرحه للمفصل وعن المفصل والأنموذج والكشاف للزمخشري، وكان
يكثّر النقل عن كتاب سيبويه والمبرد والفراء والأخفش وغيرهم، وقد
استخرجت هذه الآراء من مظانها.

وكانت بعض النقول هذه مأخوذة عن الرضي دون عزو، أو من كتب
أصحابها. وقد عوّّل الشارح على نوعين من طرق الاحتجاج:

أولاً: السماع

- القرآن: فقد اعتمد على القرآن الكريم وقراءاته وقد أكثر منها كثرة ملفتة للنظر.

- الحديث ورواياته: فقد احتج بالحديث رغم أنه رده عندما قال: والحديث يروى بالمعنى. وقد بلغت الأحاديث التي استشهد بها ما يقرب العشرين حديثاً.

- الشعر: اعتمد اعتماداً كلياً على شعر عصر الاحتجاج وهو الشعر الجاهلي والإسلامي حتى ١٦٠هـ.

ومع أنه اعتمد على شعر الاحتجاج إلا أنه أورد أبياتاً لشعراء كبار منهم أبو تمام الطائي وأبو الطيب المتنبّي وأبو العتاهية وأبو نواس وأبو العلاء المعري والإمام الشافعي، فكان يورد أشعار هؤلاء للتمثيل وليس على سبيل الاحتجاج.

- أما الأمثال والأقوال المأثورة فقد اعتمدها مثله مثل جميع من كتبوا وألفوا في النحو.

ثانياً: القياس

فقد اعتمد القياس وكما هو معلوم أن القياس هو حمل غير المنقول على المنقول في حكم لعة جامعة، قال الكسائي: إنما النحو قياس يتبع، وهم يعمدون إليه إذا كان المنقول عن العرب مستفيضاً بحيث يُطمأن إلى

أنه كثير في كلامهم كثرة أرادوا معها القياس عليه^(١).

وكان يذهب في ذلك مذهب والده ويعتمد رأيه في هذا، وكان يقول:
ويقاس على ذلك، وينظر ج ١ / ٨ - ١٤. وقال في الجزء الثاني ٥٥٩:

قوله: من الثلاثي قياس، قال: إن كان من ثلاثي فمذهب سيبويه
والجمهور أنها قياس في كل فعل ثلاثي تام متصرف، يحتز من كان
وأخواتها، ويذر ويدع ونعم وبئس وفعل التعجب، والمبرد قصره على
السماع، وإن كان من رباعي، فهو مقصور على السماع. ثم يرد على
المبرد ويقول: ولم يسمع إلا عرعار لعبة صبيان وقرقار حكاية
صوت الرعد.

أما منهجه النحوي فهو على عادة النحويين المتأخرين يميلون إلى رأي
البصريين في الأكثر الغالب وإن كان لا يحدد رأيه بشكل واضح وإن كان
له في بعض الحالات اختيار كأن يقول: وعندي، كما في الصفحة ٤٠٥ من
الجزء الأول؛ حيث رجح رأي الفراء؛ وأقره دون القياس عليه، وينظر
الصفحة ج ١ / ٤١٨. كذلك اعتماده رأي البصريين كما في ٦٤٢ / ٢.

أما ما أراه فإنه يرى الرأي الذي يراه والده؛ لأنه يأتي به لسترجيح رأي
على آخر، أو ليسلك طريقاً خاصاً لذلك، وينظر الصفحات التي
أحصيتها عليه في التصريح بالأخذ عن والده.

(١) ينظر أصول النحو ٧٨ - سعيد الأفغاني.

القسم الثاني



وصف النسخ

النسخة وحيلة وهي مؤلفة من ١٥١ ورقة من القطع الكبير وكل ورقة فيها ما يقارب ٣٣ سطراً.

وتنقسم إلى جزأين في كل جزء ٧٥ ورقة مكتوبة بخط نسخي عادي غير منقوط، ومتن الكافية مكتوب بلون أحمر.

وفي الصفحة الأولى العنوان وهو: كتاب النجم الثاقب شرح كافية ابن الحاجب تأليف مولانا الأعظم الجواد الأكرم الصدر الصمصامة المبرز العلامة سليل آبائه الأكرمين، ووارث علم آل طوش: صلاح الدين أبي محمد صلاح بن علي بن محمد بن أبي القاسم الهادي تولى الله مكافأته بمهنة وكرمه أمين.

وفي هذه الصفحة إلى جانب هذا العنوان والتقريظ بيتان من الشعر هما:

شاور صديقك في الخفى المشكل وأقبل نصيحة نصيح متفضل
فلله قد أوصى بذلك نبيّه في قوله شاورهم وتوكل

يبدأ الجزء الأول من موضوع الكلمة والكلام وينتهي عند موضوع عطف البيان، ويبدأ الجزء الثاني من موضوع المبني وينتهي عند موضوع نون التأكيد، وفي الصفحة الأخيرة تأكل غير واضح ونقص بمقدار نصف صفحة كما في شرح المصنف وما يقارب الصفحة ونصف كما في شرح الرضي.

أما الكتابة الإملائية فكانت تختلف، حيث كان يكتب الألف المقصورة ألفاً ممدودة، وكان يسهل ولا يهمز وأكثره غير منقوط وكلمات كثيرة ترسم بغير الطريقة المعاصرة.

أما أسلوبه فقد كان يشبه أسلوب القدماء في التعبير، وكان يكثر مثلاً من حذف فعل الشرط وجوابه، ويبقى الحرف فقط مثل: وإن لم.

منهج التحقيق:

فكان منهج التحقيق أولاً وقبل كل شيء، حرصاً كبيراً على ضبط النص، وقد اعتمدت في ذلك على نسخة الرضي، لأنه كان يكثر من النقل عنها، وعلى نسخة ابن الحاجب، وحاولت جهلي أن يخرج النص صحيحاً دقيقاً مضبوطاً بالشكل إذا استدعى الأمر ذلك إلا بعض الكلمات التي لا يتجاوز علدها أصابع اليدين، وهي ليست بالكثيرة بالنسبة لحجم المخطوط، ثم كتبه بالرسم الإملائي المعاصر حتى ييسر الإطلاع عليه، وإذا كان ثمة خطأ في النص أثبتته في الهامش وصححته في المتن، وذلك بقولي ما بين الحاصرتين زيادة يقتضيها السياق، أو قلت والأشبه كذا، أو قلت تحريف أو تصحيف.

وقمت بتخريج الشواهد الشعرية من مكانها، وسلكت فيها أنني حلدت البحر، وأتممته وحلدت مصادره، وذلك بحسب وفاة مؤرخيها، وذكرت الروايات فيه إن وجدت، وشرحت لغته إن صعبت، وحلدت موضع الاستشهاد به إن كان مما يحتج به، أو إن كان مما لا يحتج به، حلدت موضع التمثيل.

أما بالنسبة للآيات القرآنية أتممت الآية بما يقتضي إعطاء المعنى كاملاً، وحددت مكانها في القرآن وفي السورة مشيراً برقم السورة ورقم الآية كأن أقول مثلاً:

البقرة ترتبها في القرآن الثانية والآية رساء عليهم أنذرتهم رقمها ٦ فتصبح هكذا البقرة ٦/٢ وهكذا.

ثم قمت بتخريج القراءات إذا كان ذلك مطلوباً وذلك من كتب القراءات المشهورة وكتب التفاسير المعتمدة.

أما الأحاديث فخرجتها من كتب الحديث المشهورة والموجودة فيها، وكذلك فعلت بالأمثال حيث اعتمدت في تخريجها على الكتب المشهورة بذلك.

أما الأقوال المأثورة فقد خرجتها من مكانها في كتب اللغة والنحو وضبطت منها ما يحتاج إلى ضبط.

وفي النهاية لا يسعني إلا أن أعترف بمجهود القل المقصر فإن كنت أصبت وأحسن فتوفيق الله لي وتوجيه أستاذي ومشرفي، وإن كنت أخطأت فمن نفسي، وكما هو معلوم فإن عمل التحقيق لا ينتهي مهما راجعه صاحبه لأنه عمل بشر وقد أبى الله أن تكون العصمة إلا لكتابه، وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم.

القسم الثالث



نص الكتاب

بسم الله الرحمن الرحيم

[اظ] الحمد لله على إقامة اللسان، كما أحمّله على الهداية والإحسان. وأشهد أن لا إله إلا الله الملك الديان؛ شهادة توافق فيها السر والإعلان، والقلب واللسان، وأرجوبها منّة الغفران، وأستجير بها من عذاب النيران، وأشهد أن محمداً عبده ورسوله المصطفى من عدنان، أرسله إلى جميع الإنس والجان، صلى الله عليه وعلى آله ما اختلف الملوان^(١) وبعد:

فإنه قرأ عليّ جماعة من الإخوان كافية ابن الحاجب وكان الإلقاء حينئذ أكثره الشرح المسمى بالبرود الصافية والعقود الصافية لوالدنا وشيخنا العلامة الخبر الصمصامة طود العلم ومعدن التقى والحلم الجمالي، جمال الدين سليل الأئمة الهادين، أبي الحسن على بن محمد القاسم الهادوي^(٢)، شيد الله مجده، وجلد سعله، وهو أجل الشروح قدراً وأشهرها ذكراً، وكنت ألتقط لهم بعض فرائده المتناثرة، وأختصر لهم من فوائده المتكاثرة، فسألوني تسطير ذلك لأجل الاختصار، وتوسطه بين الإقلال والإكثار، فأجبتهم سائلاً متضرعاً إلى الملك الجليل، متوسلاً متشفعاً بالنبي والتنزيل أن يرزقنا العلم والعمل، ويجنبنا غر الخطأ والزلل، وسميته بالنجم الثاقب على كافية ابن الحاجب.

(١) الملوان: هما الليل والنهار، وقيل الملوان: طرفا النهار - وقيل هو من (ملوّ) كما قال ابن

سيده وليس من مَلَى، ينظر اللسان ملة (ملا)، ٤٢٧٣/٦.

(٢) وقد نسبه في التقرّيز إلى الهادي وهي صحيحة.

الكلمة والكلام

قال الشيخ: (الكلمة لفظ.... إلى آخره)^(١) وأغفل حدّ النحو، حذواً على ما فعل الزمخشري^(٢)، والحاجة إلى حدّه كالحاجة إلى حدّ الكلمة، بل هو أهمُّ. واشتقاق النحو^(٣) من القصد، لأن النحويين القدماء قصدوا كلام العرب، المرأعي لقياسات الإعراب، بقصد أن يتشابه كلامهم، وله حدان: لغويٌّ واصطلاحيٌّ:

أما اللغوي: فهو مشترك بين معانٍ سبعة: بمعنى (مثل)، وبمعنى (عند)، وبمعنى (دون)، وبمعنى (القصد)، وبمعنى (الصرف)، (واسم للقبيلة)، و(اسمٌ لهذا الفن) غلب عليه من بين المنحوات، كما غلب علم الفقه^(٤) على الأحكام الشرعية، وعلم الكلام^(٥) على العلوم الإلهية.

وأما الاصطلاحي: فقال ابن الحاجب: هو علم بأصول يعرف بها أحوال أبنية الكلم إعراباً وتصريفاً.

(١) في الكافية المحققة إكمال الجملة: (وضع لمعنى مفرد) ٥٩.

(٢) ينظر شرح المصنف ٦، والمفصل للزمخشري ٦.

(٣) ينظر مادة (نح) في اللسان ٤٣٧/٦.

(٤) علم الفقه: هو العلم بالأحكام الشرعية العملية المكتسبة من أدلتها التفصيلية، أو المستفادة من أدلتها التفصيلية، ينظر علم أصول الفقه عبد الوهاب خلاف ١١.

(٥) علم الكلام: هو علم يُقْتَدَرُ فيه على إثبات العقائد الدينية على الغير بإيراد الحجج ودفع الشبه، ينظر التهانوي - للشيخ المولوي محمد أعلى، كشاف اصطلاحات الفنون.

وقال صاحب البرود: ^(١) أقرب ما يُحَدِّثُه: علم يُتَعَرَّفُ به التغيرات العربية الواقعة على الكلم لفظاً أو تقديرًا، فحترز بالتغيرات العربية عن غير العربي كنصب الفاعل ورفع المفعول وبقوله (الواقعة على الكلم) من معرفة الكلم ومعانيها وهو اللغة، ودخل في معرفة التغيرات البناء على حركة أو سكون وإن كان لا يتبدل، لأنه لا يعرف مواضع التغير إلا وقد عرف مالا يتغير.

وأما الكلمة فهي مفرد الكلم مثل ثمرة وتمر لأن الكلم لم يستعمل إلا فيما فوق الاثنين بخلاف ثمرة، فإن يستعمل في الواحد والاثنين والجمع، وفيها ثلاث لغات بوزن نَبْقة لأهل الحجاز وهي أقواها، وبوزن سُدْرة، وبوزن ثمرة وهي أضعفها، ولها حقيقتان: لغوية واصطلاحية:

أما اللغوية: فتستعمل حقيقة ومجازاً، والحقيقة إطلاقها على كل واحد من الاسم والفعل والحرف.

والمجاز في معان ثلاثة: يعبر بها عن القصيدة، كقول العرب: أفصح كلمة قالها لبيد:

[١] ألا كلُّ شيءٍ ماخلأ الله بطلُّ
وكلُّ نعيمٍ لا محالة زائلٌ ^(٢)

(١) صاحب البرود هو، والد المؤلف الشارح، وله شرح على الكافية المسمى: (البرود الضافية والعقود الصافية شرح الكافية) وهو علي بن محمد بن أبي القاسم المتوفى ٨٣٧هـ ومنه نسخة في الامبروزيانا في إيطاليا برقم ٣٧٩/١٩ ينظر مصادر الفكر العربي الإسلامي في اليمن عبد الله الحبشي، وقد عرّفه الشارح لهذا الكتاب في مقدمته المثبتة في بداية النجم الثاقب شرح كافية ابن الحلاج.

(٢) البيت من الطويل، وهو للبيد بن ربيعة العامري الشاعر المخضرم - الصحابي في =

ويعبر بها عن عيسى عليه السلام، قال تعالى: ﴿وَكَلِمَتُهُ أَلْقَاهَا إِلَى مَرْيَمَ﴾^(١) ويعبر بها عن الكلام، كقوله: «الكلمة الطيبة صدقة»^(٢).

وأما الاصطلاح: فما ذكره المصنف^(٣) وهو: (لفظ وضع لمعنى مفرد) فقوله: (لفظ) جنس الحد يدخل فيه المهمل والمستعمل، وخرجت الخطوط والإشارات والعقود والنصب، فإنها وإن دلت على معنى فليست بلفظ، وقوله: (وضع)، خرج ما كان بالطبع كقول الساعل: أح، والنائم أخ، قوله (لمعنى) خرجت المهملات نحو: كادث، وما دث، وديز مقلوب زيد، (مفرداً) احترازاً من المركب، نحو (قام زيد)، و(زيد قام)، وسائر التراكيب، ويجوز في (مفرد) الرفع والجر، فالرفع صفة للفظ، والجر صفة للمعنى، لكن الرفع ضعيف للفصل بين الصفة والموصوف، ولأنه يرد عليه نحو: عبد الله^(٤) مسمى به، فهو لفظ مركب وضع لمعنى مفرد، ومعرفة هذه الحقيقة موقوفة

ديوانه ٢٥٦، ينظر الخزانة ٢٥٥/٤، ٢٥٧، والمغني ١٧٦، وشرح شذور الذهب ٢٨٢، واللسان مادة (رجز) ١٥٨٨/٣.

الشاهد فيه: قوله: (ما خلا الله) حيث نصب اسم الجلالة بعد ما خلا - حيث دلت على أن الاسم الواقع بعد ما خلا يكون منصوباً، مفعولاً به. وما مصدرية ولا يكون بعدها إلا فعل وفاعلها واجب الاستتار أما إذا كانت (ما) زائدة فإن ما بعد (خلا) اسم مجرور بـ (خلا) التي هي في هذه الحال حرف جر مثل حاشا، والشاهد الثاني فيه توسط المستثنى بين جزأي الكلام - وهو قوله ما خلا الله حيث وقعت بين المبتدأ وخبره والتقدير ألا كل شيء باطل ما خلا الله.

(١) سورة النساء ١٧١/٤ وتماها: ﴿يَا أَهْلَ الْكِتَابِ لَا تَغْلُوا فِي دِينِكُمْ إِنَّمَا السَّيِّئُ عِيسَى ابْنُ مَرْيَمَ رَسُولُ اللَّهِ وَكَلِمَتُهُ أَلْقَاهَا إِلَى مَرْيَمَ وَرُوحٌ مِنْهُ...﴾.

(٢) رواه البخاري في صحيحه باب طيب الكلام من كتاب الأدب ١٤/٨، وأحمد في مسنده ٢٥٢، ٢٥١/٢.

(٣) ينظر شرح المصنف ٦، وأمالى ابن الحاجب ٢٩١/١ وشرح المفصل ١٩١.

(٤) ينظر شرح الرضي ٣/١ وما بعدها.

على معرفة اللفظ، والوضع، والمعنى، والمفرد.

فاللفظ: ^(١) اشتقاق من الطرح، يقال لفظته الأرض أي طرحته، وهوفي الأصل مصدر، ثم استعمل في معنى الملفوظ به، وهو المراد هنا، كما تقول: الدينار ضرب الأمير، أي مضروبه ^(٢).

وحلّه ما يخرج من الفم، قاله الرماني ^(٣)، وهو مُعْتَرَضٌ بالريق، وعلى هذا لا يقال لفظ الله، كما يقال: كلام الله ^(٤)، فلا يصح التحديد به لعدم عمومته، والأولى أن يقال: هو الصوت المتقطع أحرفاً، فيخرج ما كان شاذاً (حا) كصوت البهائم، وطنين الذباب، وصرير الباب.

والوضع: إيقاع لفظ على أمر يفهم عند سماعه ذلك الأمر، والمعنى هو المسمى، والمفرد ما لا يدل ^(٥) جزء لفظه على جزئه حين صار جزءاً له كقولك (زيد) فإن أحد حروفه لا يدل على جزء له من ذاته، وقوله: (حين صار جزءاً له)، كقولك: زيد، فإن أحد حروفه، مثل (غلام زيد)، إذا سمي به، فإنه قبل التسمية دال جزء لفظه على جزئه، وبعد التسمية غير دال،

(١) ينظر اللسان مادة (لفظ) ٤٠٣/٥.

(٢) ينظر الأزهار الصافية شرح المقدمة الكافية ١٧/١.

(٣) هو علي بن عيسى بن علي عبد الله أبو الحسن الرماني ولد سنة ٢٧٦هـ وتوفي ٣٨٦هـ من مصنفاته: التفسير وشرح أصول ابن السراج، وشرح سيبويه، وشرح المقتضب شرح الصفات، معاني الحروف وغيرها ينظر ترجمته في البغية ١٨٠/٢ - ١٨١، ومعجم الأدباء ٧٣/٧ وما بعدها، إنبله الرواة ٢٩٤/٢ وما بعدها، الأعلام ٣٦٦/١.

(٤) ينظر شرح الرضي ٣/١، وشرح الفصل ١٩/١، واللسان مادة (كلم) ٣٩٥٥/٥، وشرح التسهيل السفر الأول ٢٥/١ - ٢٦. قال سيبويه في ٢٥/١ هذا باب الاستقامة من الكلام والإحالة. (فمنه: مستقيم، حسن، ومحال، ومستقيم كذب، ومستقيم قبيح، وما هو محال كذب) ثم ضرب أمثلة لكل نوع منها.

(٥) في الأصل (يدخل)، وهو تحريف.

والركب عكس ذلك، وهو ما يدل جزء لفظه على جزئه حين صار جزءاً^(١) له، ويرد على حله ثلاثة أسئلة:

الأول: الضمير المستتر في (قُم)، فإنه كلمة وليس بلفظ، وأجيب بأنه كاللفوظ به، بدليل أنه لا يستقل الكلام دونه، وأنه يبرز في بعض المواضع، نحو: (قوما)، بخلاف ضمير اسم الفاعل، ولهذا لم يكن كلمة مستقلة.

الثاني: أنه جمع بين النقيضين في قوله: (الكلمة) لأن الألف واللام للجنس فيها والتاء للإفراد، والجواب أن لام الجنس على ضربين: مستغرقة مفيدة للكثرة: وهو ما يحس منها لفظ (كل)^(٢) كقوله تعالى: ﴿وَالْعَصْرِ، إِنَّ الْإِنْسَانَ لَفِي خُسْرٍ﴾^(٣) ودالة على ماهية الجنس المقصود في الذهن عقلاً من غير نظر إلى قلة ولا كثرة^(٤) كقوله تعالى: ﴿لَنْ أَكَلَهُ الذَّنْبُ﴾^(٥)، لأنه هنا لم يرد استغراق الجنس، وهو المقصود في الكلمة، لأن الحد إنما يذكر لبيان ماهية الشيء من غير نظر إلى استغراقه.

الثالث: ما وجه تذكيره لفظ ؟ وهلاً أنه مطابقة للكلمة، والجواب أن (لفظاً) أعم من لفظة لأنه اسم جنس كـ (تمرة)^(٦) [و٢] وتمر تطلق على المفرد والمثنى والمجموع بخلاف تمر، فإنها لا تطلق إلا على واحد الجنس

(١) ينظر شرح المفصل ١٩/١، وشرح الرضي ٥/١.

(٢) ينظر شرح الرضي ٤/١.

(٣) العصر، ٢/١٠٣.

(٤) ينظر شرح الرضي ٤/١.

(٥) يوسف ١٤/١٢، وتماهما: ﴿وَنَحْنُ عَصْبَةٌ إِنَّا إِذَا خَاسِرُونَ﴾.

(٦) ينظر شرح الرضي ٥/١، وشرح التسهيل السفر الأول ٧/١.

لا غير، فلو قال: لفظه لزم في الحرف الواحد من (زيد) أن يكون كلمةً ولا تجب المطابقة بين المبتدأ والخبر إلا إذا كان الخبر صفةً مشتقةً، (ولفظاً) وإن كان في المعنى ملفوظاً به، وهو صفةً مشتقةً، فالعبرة بالأصل والأصل مصدر، قال ابن الحالج^(١). قولنا لفظ أحسن من قولهم لفظه إشارة إلى قول الزمخشري^(٢)، ووجه واحد وإن أراد به علماً مخصوصاً فلا دليل عليه وإن أراد جنس اللفظ، فقولنا لفظ أعم وأخصر وأدفع للبس.

قوله: (وهي اسم، وفعل، وحرف) يعني أن الكلمة تنحصر في هذه الثلاثة لا غير، وزاد الزمخشري^(٣) رابعاً وهو (المشترك)، وطاهر^(٤) جعلها عشرة، لكن بينها أويين اثنين منها. هذه التقسيمات ليست بزائدة على الاسم والفعل والحرف، لأن المشترك لا يكون إلا بينها أويين اثنين منها، والرفع والنصب والجر وسائر ما زاده طاهر، بعضه ليس من أقسام الكلمة، كالحركات والجزم، وأما العامل والتابع فمن أقسامها، لكنه ذكرها باعتبار أمر آخر وهو كونه عاملاً وتابعاً، وأما الخط فهو علم آخر وإنما قدم الاسم على الفعل لصحة الإخبار به وعنه، نحو: (زيد قائم)، و (القائم زيد)، وقدم الفعل على الحرف لأنه يخبر به بخلاف الحرف، فإنه لا يخبر به ولا عنه. فلذلك أخره وقد قيل في قوله: وهي اسم وفعل وحرف،

(١) ينظر الإيضاح شرح الفصل لابن الحالج ٥٩١.

(٢) ينظر الفصل ٦.

(٣) ينظر المصدر السابق.

(٤) طاهر بن أحمد بن بابشاذ، مات سنة ٤٦٩ هـ من أشهر تصانيفه شرح الجمل للزجاجي، شرح المقدمة المحسبة، وتعليق في النحو ما يقارب خمسة عشر مجلداً. ينظر ترجمته في بغية الوعاة ١٧٢، إنباه الرواة ٩٦٢، معجم الأدباء ١٧/١٢، الإعلام ٢٢٠/٣ وينظر رأيه في شرح المقدمة المحسبة ٩١ - ٩٣ وقد علدها وهي: (الاسم، والفعل، والحرف، والرفع، والنصب، والجر، والجزم، والعامل، والتابع، والخط).

يلزمه أن تكون الكلمة مجموع الثلاثة، لأن الواو تفيد الجمع، فيكون قوله: (مُرّ بزيد) كلمة واحدة فلو أتى بـ(أو) كان أولى، وجوابه من وجهين:

أحدهما: أن الواو بمعنى (أو).

الثاني: أن التقسيم مع الواو على ضربين:

تقسيم للاسم إلى أجزائه، كقوله: (السكنجين) خلّ وعسل وإلى جزيئاته، كقولك: الحيوان: (إنسان و فرس)، والكلمة (اسم وفعل وحرف) فهذا لا يلزم فيه الاجتماع بخلاف الأول، والفرق بين الجزئي والأجزاء، أن الجزئي يدخل تحت الكلّي، ويكون الكلّي خبراً عنه، نقول الإنسان حيوان، والاسم كلمة، ولا يدخل الجزء تحت الكلّي ولا يخبر بالكلّي عن الجزء، لا تقول: الزنجبيل سكنجين^(١).

قوله: (لأنها إما تدل على معنى في نفسها أولاً [الثاني الحرف إما أن يقرن بأحد الأزمنة الثلاثة أولاً، الثاني الاسم، والأول الفعل]^(٢))، الدليل على انحصار الكلمة في هذه الأقسام، العقل والسمع، أما العقل فالقسمة الدائرة بين النفي والإثبات، حيث قال: (لأنها إما أن تدل على معنى في نفسها أولاً)، الثاني الحرف: (وهو إن لم يدل) والأول: وهو إن دلت، إما أن تقرن بأحد الأزمنة الثلاثة أولاً.

(١) السكنجين: خل وعسل، وينظر شرح الرضي ٧١ والعبارة منقولة عن الرضي بتصريف.

والسكنجين كلمة أعجمية معناها الشراب المتخذ من حامض وحلو.

(٢) ما بين الحاصرتين زيادة من الكافية المحققة.

الثاني: الاسم: وهو إن لم يقترن ودلت على معنى في نفسها، والأول الفعل، وهو إن اقترنت بأحد الأزمنة الثلاثة ودلت على معنى في نفسها وذلك لأن القسم ثلاث، قسمة دائرة بين إثباتين، نحو: (زيد في الدار أوفي السوق)، فهذه يجوز دخول متوسط بينهما، وقسمة بين نفيين، نحو: (زيد لا في الدار ولا في السوق)، فهذه أيضاً يجوز دخول متوسط بينهما، وقسمة دائرة بين نفي وإثبات نحو: (زيد في الدار أولاً؟) فهذه لا يجوز دخول متوسط بينهما، وقسمة أسنخ^(١) من الدائرة بين النفي والإثبات.

وأما السمع فما روي عن أمير المؤمنين علي (عليه السلام) أنه قال لأبي الأسود الدؤلي^(٢) يا أبا الأسود، أقسم لهم الكلام إلى ثلاثة أقسام (اسم وفعل وحرف).

قوله: (وقد علم بذلك حد كل واحد منها) يعني قد علم بهذا التقسيم حد كل واحد من الاسم والفعل والحرف، فإن قيل فلم حقق كل واحد منها بعد ذلك؟

قلنا هذا على سبيل الجملة، وتحقيق كل واحد منها [٢ظ] على انفراده على سبيل التفصيل.

قوله: (الكلام) اسم مصدر كالطلاق والعتاق، لأنه من كلم وقياسه

(١) السنخ الأصل من كل شيء، ورجع فلان إلى سنخ الكرم، والسنخ والأصل واحد، ينظر اللسان مادة (سنخ)، ٢١١٤/٣.

(٢) أبو الأسود الدؤلي ظالم بن عمرو أول من وضع أسس النحو، وهو من سادات التابعين، صاحب علياً رضي الله عنه، وهو ثقة شيعي شاعر روى عن عمر وعلي وابن عباس وأبي ذر وغيرهم توفي سنة ٦٩ هـ. ينظر ترجمته في البغية ٢٢/٢، ٢٣، ومعجم الأدباء ٣٤/١٢ - ٣٨ وفيات الأعيان ٢٤٠/١، والإصابة في تمييز الصحابة ١٣/٧ وإنباه الرواة ٤٨١ وما بعدها.

تكليماً. وقيل: هو مصدر لأنه قد عمل، قال الشاعر:

[٢] فأنشفي نفسي من تبليح ما بها

فإن كلامها شفه لما ييا^(١)

والكلام يستعمل في اللغة وفي الاصطلاح، أما اللغة فيستعمل في معانٍ ثلاثة^(٢) على ما في النفس من إرادة الكلام وترتيبه وليس بمعنى مستقل قال:

[٣] إن الكلام لفى الفؤاد وإنما

جعل اللسان على الفؤاد دليلاً^(٣)

وعلى الخط لما بين دفتي المصحف تقول: هذا كلام الله، وعلى الإشارة قال الشاعر:

[٤] إذا كلمتني بالعيون الفواتر

أجبت عليها باللموع البوادر^(٤)

(١) البيت من الطويل وهو بلا نسيبة في شرح المفصل ٢١/١ وقبله:

ألا هل إلى ربّ سبيل وساعة تكلمني فيها من الدهر خاليا

وهمع الهوامع ٩٥/١ والبيتان لذى الرمة في الدرر ٣٣٦/٥. والشاهد فيه قوله: (كلامها) حيث أعمل اسم المصدر (كلام) قل شرح المفصل ابن يعيش. وذهب الأكثرون إلى أنه اسم للمصدر وذلك لأن فعله الجاري عليه لا يخلو من أن يكون كلم مضاعف العين مثل سلم أو تكلم، فكلم فعل يأتي مصدره على التفعيل، وتكلم مثل تفعل يأتي مصدره على التفعّل فثبت أن الكلام اسم للمصدر والمصدر الحقيقي التكليم والتسليم انتهى كلامه (٢/١).

(٢) ينظر شرح شذور الذهب ٥٢، وقد ذكر ابن هشام هذه المعاني الثلاثة.

(٣) البيت من الكامل وهو للأحطل كما في شرح شذور الذهب ٥٤ وينظر شرح المفصل ٢/١. الشاهد فيه قوله: أنه استعمل الكلام على ما في النفس من معنى، وأن العرب تطلق الكلام على المعنى الموجود في النفس.

(٤) ذكره أبو حيان في البحر المحيط ٤٧٢/٢، ولم ينسبه.

وأما الاصطلاح فقوله: (ما تضمن كلمتين بالإسناد). فقوله: (ما) جنس للحد، فلو قال: (قولٌ تضمّن)، أو كلمتان أُسْنِدَتْ إحداهما إلى الأخرى لكان أولى^(١)، ويدخل في (تضمن) المنطوق به، نحو: (زيد قائم)، والمقدر نحو: (قم) بخلاف ما لوقال: (تركبت)، لأن التركيب يستدعي التعدد لفظاً، قال ابن الحاجب^(٢) قوله: (كلمتين)، يحتز عن الكلمة الواحدة، وقوله بالإسناد: يعني (المفيد) كإسناد الجمل، ويخرج المضاف والمضاف إليه وسائر المركبات لأن إسنادها غير مفيد، لأن المراد بالإسناد نسبة أحد الجزأين إلى الآخر لإفادة المخاطب، ولا يقال: هذا إضمار في الحد، لأن اللام للعهد، إذ المشهور من الإسناد في اصطلاح النحاة: إسناد الجمل وهو المفيد، ويرد على حله من إسناد الجمل نحو: (إن قام زيد)، فإنه تضمن كلمتين بالإسناد وليس بكلام، فقل: إن دخول حرف الشرط حالة عارضة ولا عبرة به، وقال الأندلسي^(٣) والإمام يحيى^(٤) بن حمزة: لا بد في الحد من أن يقال: (وحسن السكوت عليه)^(٥).

(١) ينظر شرح المفصل ٢/١.

(٢) ينظر شرح المصنف ٦.

(٣) الأندلسي هو القاسم بن أحمد بن الموفق بن جعفر الأندلسي الإمام أبو محمد اللورقي النحوي المتوفى ٦٦١هـ. قال ياقوت عنه: إمام في العربية عالم بالقراءات صنف شرح المفصل في أربعة مجلدات، وشرح الجزولية والشاطبية ينظر ترجمته في البغية ٢٥٠/٢، ومعجم الأدباء ٢٣٤/١٦.

(٤) الإمام يحيى بن علي بن إبراهيم العلوي الطالبي ولد ٦٦٩هـ ومات ٧٤٥هـ له مصنفات كثيرة في أكثر العلوم العربية والإسلامية منها الأزهار الصافية في شرح المقدمة الكافية، وشرح الطراز في البلاغة.

تنظر ترجمته في البدر الطالع ٣٣٦/٢، والأعلام ١٤٣/٨ - ١٤٤، وينظر رأيه في الأزهار الصافية شرح المقدمة الكافية ٢٦ - ٢٧.

(٥) وهذا ما ذهب ابن مالك في ألفيته وهو ما اصطلاح عليه النحاة وهو اللفظ المفيد فائلة -

قوله: (ولا يتأتى ذلك إلا في اسمين أو اسمٍ وفعلٍ). وأجازه الفارسي في حرف واسم^(١) نحو: (يا زيد) بدليل حُسن السكوت عليها، وأجاب البصريون^(٢) بأن (يا) في معنى الفعل كأنك قلت (أدعوزيداً) وعلى كلام بعضهم لا إشكال، لأنه يقول باسمية حرف النداء، فقد يأتي من اسمين، وإنما لم يأتِ الكلام إلا في اسمين نحو: (زيد قائم) أو في فعل واسم نحو: (قام زيد)، لأن التركيب الممكن يرتقي إلى اثنتي عشرة مسألة، لأن معنى ثلاثة اسمٍ وفعلٍ وحرفٍ، وتركيب كل واحد منها مع نفسه ومع أحدهما على البذل، ومعهما جميعاً فخمس متكررة وواحدة مركبة من اسم وفعل وحرف، فبقي ستة، اسمٌ مع اسمٍ، واسمٌ مع فعلٍ، واسمٌ مع حرفٍ، وفعلٌ مع فعلٍ، وفعلٌ مع حرفٍ، وحرفٌ مع حرفٍ، ولا يصح من هذه المركبات إلا اثنان، اسمٌ مع اسمٍ، واسمٌ مع فعلٍ نحو: (زيد قائم) و(قام زيد)، فالأول جملة اسمية، والثاني فعلية، وإنما لم يتأت إلا منهما لأنه لا بد من مسند ومسند إليه، وقد حصل فيهما، ولم يتأت في غيرها، إما لعدم المسند والمسند إليه كالحرف مع الحرف، أو لعدم المسند إليه كالفعل مع الفعل، وكالفعل مع الحرف، أو لعدم المسند كالاسم مع الحرف، ولا يردُّ عليه (يا زيد) لأن الحرف نائب مناب الفعل، على الصحيح.

يحسن السكوت عليها) ينظر شرح ابن عقيل ١٤/١، وشرح المفصل ٢٠/١، قال ابن مالك في الألفية:

كلامنا لفظٌ مفيدٌ كاستقمَ واسمٌ وفعلٌ ثم حرفٌ الكلم

- (١) ينظر كتاب المقتصد في شرح الإيضاح ٩٥/١، وكتاب (البيان) شرح (اللمع) لابن جني ٢٠/١ إملاء الشريف عمر بن إبراهيم الكوفي المتوفى ٥٣٩ هـ. والهمع ٣٣/١ - ٣٤.
- (٢) ينظر الأنصاف ٣٣٦/١ مسألة رقم ٤٥، المنهاج المفرد العلم معرب أو مبني، وشرح المفصل ١٢٧/١.

قوله: (الاسم) اختلفَ في اشتقاقه، فعند البصريين أنه مشتق من السُّمو^(١) وهو العلو والارتفاع، لأنه سُمِيَ به إلى العقل فأخرجه إلى الوجود قال الشاعر: [ظ٣]

[٥] دنوت تواضعاً وسموت مجداً^(٢)

فالخذف لامه، وعند الكوفيين أنه مشتق من السُّمة وهي العلامة، فالخذف فاؤه، قال ثعلب: الاسم سمة توضع على المسمى ليعرف بها، قال الشاعر:

[٦] عوى ثم نلّى هل أَحَصْتُمْ قِلَاصَنَا

وُسِمْنَ عَلَى الْأَفْخَاذِ بِالْأَمْسِ أَرْبَعاً^(٣)

(١) ينظر الإنصاف في مسائل الخلاف لابن الأنباري ٦١ المسألة رقم ١ الاختلاف في أصل اشتقاق الاسم، واللسان مادة سمو ووسم، وشرح المفصل لابن يعيش ٢٢/١ وما بعدها، وفي كتاب إيضاح الوقف والابتداء لأبي بكر بن الأنباري، وهو كوفي يقول: إن الاسم مشتق من السمو وكذا نُقِلَ عن ثعلب ذلك كما في اللسان مادة سما ٢١١٠/٣، وبذلك تنتفي دعوى الخلاف في اشتقاق الاسم بين البصريين والكوفيين.

(٢) صدر بيت من الوافر، ينظر اللسان مادة (سمو) ٢١١٠/٣. والشاهد فيه قوله: (سموت) حيث جاء سَمَوْتُ مشتق من السمو كما هو رأي البصريين.

(٣) البيت من الطويل وهو بلا نسبة كما في اللسان مادة (سما) وأنشد ثعلب مع ثلاثة أبيات أخر كما ذكر صاحب اللسان قال: وقد سَمَوُا واستموا إذا خرجوا للصيد، وقال ثعلب استمانا: أصادنا واستمى: تصيد وأنشد ثعلب هذه الأبيات دون أن ينسبها:

عوى ثم نلّى هل أَحَصْتُمْ وُسِمْنَ عَلَى الْأَفْخَاذِ بِالْأَمْسِ

غلامٌ أَضْلَتَهُ النَّبُوحُ فَلَمْ يَجِدْ لَهُ بَيْنَ خَبْتٍ وَالْهَبَاءِ أَجْمَعَا

أَنَسَا سِوَانَا فَاسْتَمَانَا فَلَا تَرَى أَخَا دِلَجٍ أَهْلَى بِلَيْلٍ وَأَسْمَعَا

وكان معنى وُسِمْنَ في البيت كما قال ثعلب. وهو الجورب من الصوف يلبسه الصائد ويخرج إلى الظباء نصف النهار، فتخرج من أكنستها ويلبها حتى تقف فيأخذها.

ودليل البصريين^(١) على أنه من السمو: التصغير والتكسير والإضمار، لأن التصغير والتكسير يردان الأشياء إلى أصولها، وهم يجمعون على أسماء وسمي وسميت، وقياس الكوفيين أوسام ووسيم ووسمت، ولم يقل بذلك أحد. وفيه خمس لغات إسم أسم سيم سم [سم]^(٢) وسم^(٣).

[٧] فضم واكسر وذا في السين إن حذفت

والحذف والضم في مقصوده لزما

وقطع همزته في الشعر ليس به

بئس، ولولاه في هذا لما فهم^(٤)

قوله: (الاسم ما دل على معنى في نفسه غير مقترن بأحد الأزمنة الثلاثة) قوله: (ما) جنس للحد، فلو قال (كلمة) كان أولى (دل على معنى) خرجت المهملات في (نفسه)، خرج الحرف، ومحل (في نفسه) الجر صفة لـ (معنى) وضمير (نفسه) عائد إلى (معنى) عند المصنف^(٥)، والصحيح أنه عائد إلى (ما) لأن المراد بها كلمة، وهي على بابها لا بمعنى الباء^(٦)،

(١) ينظر الإنصاف ٦٨ مسألة رقم (١) وينظر اللسان مائة (سما).

(٢) ما بين الحاضرتين مكررة.

(٣) ينظر اللسان مائة (سما) ٢١٠٧/٣، ومائة (وسم) ٤٨٣/٦. والتي أثبتتها الشارح ستة مع تكرار واحدة. وفي اللسان عدّها أربعاً وقال: وألفه ألف وصل وربما جعلها الشاعر ألف قطع للضرورة كقول الأحوص.

وما أنا بالחסوس في جذم ولا من تسمى ثم يلتزم الاسما

اللسان ٢١٠٩/٣، وقد كرر (سم) مرتين.

(٤) والمفهوم من هذين البيتين لغات خمس وليس ستاً.

(٥) ينظر شرح المصنف ٧. ينظر شرح الرضي ١١/١.

(٦) يريد أن هاهنا للظرفية وليست بمعنى الباء.

كما قال بعضهم و(غير) صفة بعد صفة لقوله (معنى).

قوله (غير) مقترن بأحد الأزمنة، خرج الفعل وبعض الاسم، نحو (الصباح والغبوق)^(١) (الثلاثة)، رجع (الصباح) و(الغبوق) ويعني بالثلاثة: (الماضي والحاضر والمستقبل)، ويرد على حله إشكالات أربعة:

الأول: الخطوط والعقود والإشارات^(٢) والنصب فإنها دالة على معنى في نفسها غير مقترنة بأحد الأزمنة الثلاثة وليست بأسماء. وجوابه أنه اتكل على مورود القسمة كأنه قال: الاسم كلمة، والعقود ونحوها ليست من جنس الكلام.

الثاني: الفعل المضارع نحو^(٣) (يقوم) و(يضرب) على القول بالاشتراك فإنه دال على معنى في نفسه غير مقترن بأحد الأزمنة، والجواب أن الاعتبار بالمتكلم، ولم يقصد إلا أحد معنييه، واللبس إنما حصل على السامع ولا عبرة به.

الثالث: اسم الفاعل:^(٤) إذا أريد به أحد الأزمنة نحو: (زيد ضاربٌ عمراً)، وأجيب بأن أصله أن يكون صفة، كقولك: (رجل مالك العبد) فإنه صفة محضة، وإنما عرض له الاقتران في بعض مواضعه لأجل الاشتقاق، والاشتقاق عارض، والعارض لا يُخرجُ الأشياء عن أصولها^(٥) ألا ترى أن قولك (إن قام زيدٌ قمتُ) يُحكم عليه، ولكن لا عبرة

(١) ينظر شرح المصنف ٧، وشرح الرضي ١١/١.

(٢) ينظر شرح شذور الذهب لابن هشام ٥٤ وما بعدها.

(٣) ينظر شرح المصنف ٧، شرح الرضي ١١/١.

(٤) ينظر شرح الرضي ١١/١.

(٥) ينظر المصدر السابق.

بالعارض، قال ابن الحلب: ^(١) وهذا الاعتراض أشكل من المضارع، أي أكثر إشكالاً، وإنما كان أكثر لأن الفعل المضارع داخل في الاسم، واسم الفاعل خارج عنه، والشيء يدخل بأدنى ملابسة بخلاف الخروج.

الرابع: الأفعال التي لا تتصرف كـ (نعم) ^(٢) و (بئس) وأخواتهما فإنها دالة على معنى في نفسها غير مقترنة بزمان، فيدخل في حد الاسم ما ليس منه، وأجيب بأن الأصل فيه التصرف، ولكن سُلِبَت التصرف لإفادة معنى، وهو المدح العام والذم العام، ألا ترى إلى قول البائع: (بعت [ظ٣] والمشتري (اشتريت) فإنهما خرجا من الاقتران لعروض الإنشاء فيهما، وذلك لا يُخْرِجُهُمَا عن الفعلية، قال الشيخ: ^(٣) وهذا أشكل من اسم الفاعل، وجه إشكاله أنها لم توجد متصرفة ولهذا حكم بعضهم باسميتها، ولأن اسم الفاعل لم يحصل فيه اللبس إلا بواسطة، وهي عمله أو إضافته، وهذه الأفعال اللبس حاصلٌ فيها من غير واسطة.

قوله: (ومن خواصه) (من) تبعية ^(٤) لأن خواص الاسم كثيرة، لكن لم يذكر منها إلا ما اشتهر، وأكثر استعمالاً، والخواص جمع خاصة ^(٥)، كـ (دواب) جمع (دابة)، ومعرفة الاسم تكون بالحد وبالخاصة، والفرق بينهما من وجهين:

أحدهما: أن الحد يعم أجزاء الحدود، والخواص بخلاف ذلك.

(١) ينظر شرح المصنف ٧.

(٢) ينظر المصدر السابق.

(٣) ينظر شرح المصنف ٧.

(٤) ولها معان أخر مذكورة في مواضعها. منها البيانية - وابتداء الغاية - والتعليل والبدل (ينظر الجنى الداني ٣٠٨ وما بعدها).

(٥) ينظر شرح المفصل ٢٤/١، واللسان مادة (خصص) ١١٧٣/٣.

الثاني: أن الحد يطرد وينعكس والخاصّة تطرد ولا تنعكس، وحقيقة الطرد أن تأتي بالحد إلى جانب (كل)، وتخبر بالحدود أخيراً. فتقول: كل ما دل على معنى في نفسه غير مقترن بأحد الأزمنة الثلاثة فهو اسم، وحقيقة العكس أن تأتي بالحد إلى جانب كل، وتخبر بالحدود أخيراً فنقول: كل اسم فهو دالٌّ على معنى في نفسه غير مقترن بأحد الأزمنة الثلاثة هذه حقيقة المنطقيين، والنحويون يعكسون ذلك، فتقول: في الخاصة كل ما دخله الألف واللام فهو اسم، فهذا اطراد^(١) ولا يصح العكس لأن كثيراً من الأسماء لا تدخله الألف واللام، كالضمائر والأعلام وخواص الاسم على ضربين: لفظية ومعنوية، فاللفظية: اللام والجر بحرفٍ والتنوين، والمعنوية: الإسناد إليه والإضافة^(٢).

قوله: (دخول اللام) وكان الأولى أن يقول: حرف التعريف ليدخل (أل) وإنما اختص بالاسم، فلأنه محكوم عليه بالإخبار عنه، ولا يحكم على الشيء إلا بعد معرفته، والأفعال أحكام يخبر بها، وحق الخبر أن يكون مجهولاً ليفيد المخاطب فلم يقبل التعريف، وقد شذ دخول اللام على الفعل نحو قول الشاعر:

[أ] ما أنت بالحكم الترضى حكومته

ولا الأصيل ولا ني الرأي والجلد^(٣)

(١) ينظر شرح الرضي ١٣/١، وشرح المفصل ٢٥/١. وما بعدها.

(٢) وهذا ما ذهب إليه شارح المفصل ابن يعيش في ٢٤/١ حيث قال: (وإنما قال حرف التعريف ولم يقل حرف الألف واللام على علة النحويين لوجهين أحدهما أن الحرف عند سيبويه اللام وحدها والهمزة دخلت توصلاً إلى النطق بالسكن وعند الخليل أن التعريف بالألف واللام جميعاً وهما حرف واحد مركب من حرفين).

(٣) البيت للفرزدق وهو من البسيط، ينظر اللسان ملحة (أمس) ٣٠/١، والإنصاف مسألة في علة بنه الآن

قوله: (والجر) ولم يقل حرف الجر، لأنه قد يدخل على الفعل على سبيل الحكاية، وتقول (زيد) مرفوع لـ(قام)، قاله ركن الدين^(١) واعترضه صاحب البرود بأن الفعل قد صار (هذا) اسماً، وإنما التعليل أن يدخل على الفعل إذا كان صفة لموصوف محذوف نحو:

[٩] والله ما ليلى بنلم صاحبه

ولا غلط اللين جانيه^(٢)

وإنما كانت من خواص الاسم لأنها وضعت لتوصل معاني الأفعال إلى الأسماء، ولأن الجر عَلمُ المضاف والأفعال لا تقع مضافاً إليه، لأن المضاف إليه محكومٌ عليه، والأفعال أحكام.

قوله: (والتنوين)^(٣) يريد تنوين التمكين والتكثير والعوض والمقابلة،

٥٢١/٢. شرح شنور الذهب ٤٠. والرصف ١٦٢ - ٢٢٥، والجنى ٢٠٢، والهمع ٢٤٩/١. والشاهد فيه: دخول (أل) الموصولة على الفعل المضارع وهذا خلاف القاعنة بأن (أل) مختصة بالاسم ولذلك عدَّ بيت الفرزدق هذا شاذاً لا يقاس عليه ويروى ولا البليغ بدل الأصل.

(١) ركن الدين الاسترلابي، هو الحسن بن محمد بن شرف شاه العلوي الاسترلابي أبو الفضائل توفي ٧١٥ صنف شرح مقلعة ابن الحاجب بثلاثة شروح أشهرها المتوسط، والشافية في التصريف، ينظر ترجمته في بغية الوعاة ٥٢١/١ - ٥٢٢، والأعلام ٢١٥/٢، ينظر رأيه في الوافية شرح الكافية ٨.

(٢) الرجز للقناني في شرح أبيات سيبويه ٤١٦/٢ وينظر الخصائص ٣٦٧/٢، والإنصاف ١١٢/١، مسألة رقم ٦٤ وشرح المفصل لابن يعيش ٦٢/٣، وشرح الرضي ٣١٤/٢، وشرح قطر الندى ٢٩، واللسان مائة (نوم) ٤٥٨٤/١، وجمع الهوامع ١٣/١، وخزانة الأدب ٣٨٧/٩. والشاهد فيه قوله: (بنام صاحبه) حيث دخل حرف الجر على محذوف والتقدير: بمقول فيه: (نام صاحبه) فحذف القول وبقي الحكى فيه.

(٣) ينظر شرح المفصل ٢٥/٩ وما بعدها، وشرح الرضي ١٣/١، وشرح التسهيل السفر الأول ١١/١.

ما خلا الترميم، فإنه لا يختص بالاسم وإنما يختص به تنوين التمكن لأنه دليل على تمكن الاسم في الإعراب، والأفعال غير متمكنة فيه، وتنوين التنكير لأنه دليل على تنكير أسماء مخصوصة كانت معارف، والأفعال نكرات من أول وهلة لا يدخلها التعريف، فلم تحتج إلى تنكير وتنوين العوض لأنه [ظ٤] في الأصل عوض عن حذف المضاف إليه، والأفعال لا تضاف وما كان عوضاً عن حرف أو إعلال محمول على العوض في المضاف إليه وتنوين المقابلة، لأنه عَوْضٌ عن نون الجمع في المذكر السالم والأفعال لا تجمع^(١).

قوله: (الإسناد إليه) يعني كونه فاعلاً أو مبتدأ هذه العلامات المعنوية، وإنما كان الإسناد إليه من خواص الاسم^(٢)، لأنه وُضِعَ لأن يُسْنَدَ ويسند إليه، لأنه محكوم عليه، والأفعال محكوم بها، فلم تقع إلا مسندة دائماً، فلو أسند إليها لكانت مسندة ومسنداً إليها في حالة واحدة وهو محال.

قوله: (والإضافة) يريد الإضافة لا بحرف ملفوظ به، نحو: (غلام زيد وضارب زيد)، بخلاف الإضافة بحرف ملفوظ به، نحو: (مررت بزيد) فإن (مررت) مضافاً إلى (زيد) بواسطة حرف جر، وإنما كانت الإضافة لا بحرف ملفوظ به من خواص الاسم، لأنها لا تخلو من تعريف^(٣) أو تخصيص أو تخفيف، ولا يصح ذلك في الفعل لأنه لا يتعرف ولا يتخصص لتوغلته في التنكير، والتخفيف إنما يكون بسقوط تنوين أونون تثنية أو جمع، والفعل لا ينون ولا يثنى ولا يجمع.

(١) ينظر شرح الرضي ١٣/١.

(٢) ينظر حاشية شرح الرضي ١٥/١، وشرح التسهيل السفر الأول ٩/١ وما بعدها.

(٣) ينظر شرح المفصل ٢٥/١، وشرح التسهيل السفر الأول ١١/١.

قوله: (وهو معرب ومبني)، تقسيمٌ للاسم، لأنه لا يخلو إما أن يختلف آخره باختلاف العامل لفظاً أو تقديرًا أولاً، إن اختلف فهو المعرب، وإن لم فهو المبني، وأثبت ابن جني^(١) قسماً ثالثاً، لا معرباً ولا مبنيّاً كالمضاف إلى ياء المتكلم أو الأسماء غير المركبة، كالتعداد وحروف التهجي لعدم حصول سبب البناء وموجب الأعراب.

قوله: (فالمعرب المركب الذي لم يشبه مبني الأصل)^(٢)، فقوله: (المركب) كالجنس للحد لأنه عمّ التراكيب الأربعة تركيب المزج كـ(بعلبك)، والبناء كـ(خمسة عشر)، (وسيويوه)، والإضافة كـ(غلام زيد)، والجمل كـ(قام زيد) و(زيد قائم) وهو الذي أراد هنا، وخرجت حروف التهجي والتعداد فإنها غير معرفة لفوات العقد والتركيب، قوله: (الذي لم يشبه مبني الأصل)، خرج ما أشبه مبني الأصل وهي أمور ستة:

- ١- تضمن الحرف.
- ٢- وشبه الحرف.
- ٣- وشبه ما أشبه الحرف.
- ٤- وما وقع موقع الفعل.
- ٥- وما أشبه ما وقع موقعه.
- ٦- وما أضيف إلى غير المتمكن، ومبني^(٣) الأصل: الحروف وبعض

(١) ينظر البيان شرح اللمع ٢٠/١، للكوفي الشريف عمر بن إبراهيم ت ٥٣٩.
 (٢) قال الرضي في ١٦١: (هذا حد معرب الاسم لا مطلق المعرب لأنه في صنف الأسماء فلا يذكّر إلا أقسامها).
 (٣) ينظر شرح المصنف ٨. ينظر شرح الرضي، ١٦١ وقال الجرجاني في هامش الرضي: (قوله -

الأفعال. وهو الماضي والأمر بغير لام، ويرد على هذا الحد
سؤالات ثلاثة:

الأول: إن قوله: (المركب) لم يعلم أي التركيب قصد، وجوابه أنه قصد
التركيب الإسنادي المفيد، واللام للعهد الذهني.

الثاني: (مبني الأصل)، فإنه يلزم دخوله وجوابه وجهان:
أحدهما: أنه يخرج بطريق الأولى لأنه قد احترز عما أشبه المبني
فبالأولى المبني.

الثاني: أن مراده المعرب لكنه اتكل على مورود القسمة، حيث
وهو معرب ومبني.

فالمعرب الثالث: غير المتصرف يخرج لأنه مشبه لمبني الأصل
وهو معرب، فيخرج من الحد ما هو منه، وجوابه أنه أراد الاسم المركب
المشابهة المسقطة لجميع الإعراب لا بعضه، قال صاحب البرود: الأولى في
الحد أن يقول: الاسم المركب المفيد المنتفية عنه الأسباب الستة، حقيقة
أوحكاماً، ويريد بالحكم الاحتراز عن (أي) فإن فيها ما في أخواتها
الاستفهامية والشرطية والموصولة، وهي معربة من بينهن لما لازمت
الإضافة، قابل ذلك سبب البناء فانتفى في الحكم.

مبني الأصل فيه مناقشة تظهر بالتأمل في الفرق بين أن يقال هذا مبني الأصل، وهذا أصله
البناء، إذ المتبادر من الأول أن المشار إليه متصف بالبناء وذلك بحذف الأصالة دون العروض
المتبادر من الثاني أن أصله أن يُبنى سواء بني كما هو أصله أو عَرَضَ له الإعراب وينحصر
مبني الأصل في الأمور الثلاثة والجملة من حيث هي).

قوله: (وحكمه أن يختلف آخره باختلاف^(١) العامل لفظاً أو تقديرًا) [وه] يعني أن هذا حكم العرب يتميز به عن غيره، واحترز بقوله: (يختلف آخره) مما يختلف ما قبل آخره، نحو: (هذا امرؤ أثيم) و(رأيت امرءاً أثيمًا) و(مررت بامرئ أثيم).

وقوله: (لاختلاف العامل) يحترز من الحكاية، فإنها تختلف لا لاختلاف العامل، تقول في: (جاء زيد): مِنْ (زيد)، وفي: (أرأيت زيدا) مِنْ (زيداً)، وفي (مررت بزيد) من (زيد). وكذلك فإن اختلاف هذه الأشياء للحكاية. وكان الأولى أن يقول: وتختلف حركة آخره، لأن الآخر هو لام الكلمة، وهو لا يختلف، قاله اليميني^(٢).

وقوله: (لفظاً أو تقديرًا) لفظاً كـ(زيد) أو تقديرًا كـ(عصاً)^(٣) فإنك تقول: (جاء زيد) و(رأيت زيدا) و(مررت بزيد)، و(هذه عصاً)، و(رأيت عصاً) و(مررت بعصاً).

(١) قال الرضي في شرحه ١٧/١: هذا الذي جعله المصنف بعد تمام الحد حكماً من أحكامه لازماً له جعله النحلة حد العرب فقالوا: العرب ما يختلف آخره باختلاف العامل). قال المصنف وهو الحق يلزم منه الدور لأن المقصود ليس بمطلق اختلاف الآخر، بل الاختلاف الذي يصبح لغة، ومعرفة مثل هذا الاختلاف موقوفة على معرفة العرب أولاً، فإن حددنا العرب باختلاف العامل كان معرفة العرب متوقفة على معرفة الاختلاف على حده فيكون دوراً).

(٢) اليميني هو الحسن بن إسحاق أبو محمد اليميني قال عنه الخزرجي في العقود اللؤلؤية: إمام النحلة في قطر اليمن. وإليه كانت الرحلة وإلى ابن أخيه إبراهيم، توفي قريباً من ٦٥٠هـ وصنف مختصراً في النحو. ينظر ترجمته، والبغية ٥٠٠/١.

(٣) ينظر شرح الرضي ١٧/١، وشرح المفصل ٥٠/١.

الإعراب

قوله: (الإعراب) اختلف في اشتقاقه، فقليل من الإبانة يقال أعرب^(١) الرجل عن حاجته إذا أبان عنها، ومنه الحديث: «الثَّيْبُ تُعْرَبُ عَنْ نفسها، وال بكر تُسْتَأْمَرُ»^(٢) فكان الإعراب أبين الكلمة، أهي فاعلة أو مفعولة، وقيل من التغير، يقال عَرَبَتْ مَعْلَةُ الفصيل: إذا تغيرت، فكان الإعراب لما يتغير بتغير العوامل عليه (سمي إعراباً) وقيل من التحسين، وعليه قوله تعالى: ﴿عَرَبًا أُنْزِلَ﴾^(٣) ومنه قولهم: (امرأة عروب) وهي المتحبة إلى زوجها فكان الإعراب يُحَسِّنُ الكلمة ويزينها.

وحقيقته ما ذكر وهو (ما اختلف آخره به) أي آخر المعرب بالإعراب، وفيه سؤالان:

أحدهما: أنه حدَّ الشيء بنفسه، لأن الضمير يعود إليه، فكأنه قال

(١) ينظر اللسان مادة (عَرَبَ) ٢٨٦٧/٤، وكذلك عربت معلقة الرجل إذا فسدت، وعرب الرجل عرباً فهو عرب انخم. وقولهم: (امرأة عروب) المرأة الضحاكة، وقيل هي المتحبة لزوجها المظهرة له ذلك، والعَرَبُ جمع عروب وهي المرأة الحسنة المتحبة إلى زوجها، وقيل الغَنَجَاتُ وقيل العواشق... وقال العروب العاصية لزوجها، الخائنة بفرجها الفاسدة في نفسها..

(٢) الحديث يروى: أحق ببلد تعرب. رواه مسلم ١٠٣٧/٢، وأخرجه أبو داود ٤٢٨٣، والشافعي

في مسنده ٧٢.

(٣) الواقعة، ٣٧/٥٦.

الإعراب ما اختلف آخر المعرب بالإعراب، وجوابه أنه ضمير فكأنه قال حله تغييره.

الثاني: أنه يلزم أن يكون العامل إعراباً، لأنه اختلف به آخر المعرب، وجوابه أنه إنما اختلف بعمل العامل لا به، واعلم أن الشيخ بنى حله على الإعراب بالحركات أنفسها، لأنه قال في شرحه، وهذا أولى من قولهم: الإعراب هو: اختلاف الآخر^(١)، وهذه مسألة خلاف، فمذهب طائفة من النحاة، وهو ظاهر كلام سيبويه^(٢) إلى أن الإعراب: أمر معنوي، وهو الاختلاف، والحركات علامات للاختلاف، وذهبت طائفة منهم الشَّلَوْبِين^(٣) وهذا المصنف^(٤) إلى أن الإعراب الحركات أنفسها لا أمراً آخر يسمى اختلافاً، ولكل منهم حجة، فحجة سيبويه^(٥) وأصحابه ثلاثة أوجه، أنه يلزم في الموقوف عليه ونحوه البناء، لأنه لا حركة فيه، وإنا إذا أطلقنا على الحركة والحرف، كان نقلاً له بالكلية عن الوضع اللغوي، بخلاف إطلاقه على الاختلاف، فإنه تخصيص للوضع اللغوي الذي

(١) ينظر شرح المصنف ٩، وعبارة ابن الحالج هي: (هذا أولى من حد الإعراب باختلاف الآخر). وأماله ٦٠٢/٢.

(٢) ينظر الكتاب ١٣/١ وما بعدها، وشرح المفصل لابن يعيش ٥٠/١ - ٥١ وشرح الرضي هامش ٢٣/١.

(٣) أبو علي الشَّلَوْبِين (عمر بن محمد عمر بن عبد الله ولد سنة ٥٦٢هـ وتوفي في سنة ٦٤٥هـ صنف تعليقا على كتاب سيبويه أو شرح على الجزولية، والتوطئة. ينظر ترجمته في البغية ٢٢٤/٢ - ٢٢٥. ينظر رأي أبي علي الأستاذ في التوطئة ١١٦، والهمع ٤٠/١.

(٤) ينظر شرح المصنف ٩.

(٥) ينظر الكتاب ١٣/١ وما بعدها والإنصاف للأنباري ٣٣/١ وما بعدها، وشرح الرضي ١٧/١، قال ابن يعيش في شرح المفصل ٥٢/١: فذهب سيبويه إلى أنها حروف إعراب والإعراب فيها بقدر كما في الأسماء المقصورة...).

هو التغير لا إخراج له عنه، إنه يقال حركات إعراب وعلامات إعراب، فيجب أن يكون غيره، وإلا كان من إضافة الشيء إلى نفسه، وحجة المصنف^(١) وأصحابه وجوه ثلاثة: أنا نقطع أن المتكلم إذا قال: (جاء زيد)، و(رأيت زيدا)، و(مررت بزيد)، إنه ليس في آخر زيد إلا ضم أوفتح أو كسر لا أمر آخر يسمى اختلافاً^(٢)، وإنا لو سلمنا أن ثم أمراً آخر يسمى اختلافاً لزم فيه التعدد، لأن الاختلاف لا يعقل إلا بين شيئين فبطل تقسيمه إلى ثلاثة، وتكون أنواع الإعراب ستة إذا اكتفينا وجعلنا الاختلاف ينتقل من الرفع إلى النصب والجر، أو من النصب إلى الرفع والجر أو من الجر إلى [ظه] والرفع والنصب.

فالإعراب ثلاثة، والاختلاف اثنان، وثلاثة في اثنين ستة، وتسعة إذا نظرت إلى كل واحد من الرفع والنصب والجر، فالإعراب ثلاثة والاختلاف ثلاثة، وثلاثة في ثلاثة تسعة، وقد أجمعوا أن الإعراب ثلاثة، وأنه يلزم أن يكون كل اسم في أول تركيبه غير معرب، لأن إعرابه إنما حصل عند تركيبه، ولم يختلف حاله حينئذ.

قال والذي في البرود: وعندي أن الخلاف قريب، والقولين كالمتكافئين ومرجعهما هل يكون الإعرابُ الاختلاف أو ما به يقع الاختلاف.

قوله: (ليدل) اللام متعلقة بـ(اختلف) وهي للتعليل^(٣)، أي وجه إعراب الاسم دلالة على المعاني المعتورة عليه، أي المختلفة عليه، يقال:

(١) ينظر شرح المصنف ٩.

(٢) ينظر شرح الرضي ١٨١ - ١٩.

(٣) ينظر شرح الرضي ١٩١.

اعتورته^(١) الرماح، إذا تداولته، ويريد بالمعاني الفاعلية والمفعولية والإضافة، واحترز بقوله (ليدل على المعاني) من المحكي والفعل المعرب اختلافه لا يدل على المعاني المعتورة عليه على كلام البصريين، وقد اختلف البصريون والكوفيون في أصالة الإعراب في الأسماء والأفعال، فعند البصريين: أنه أصل في الأسماء^(٢) وفرع في الأفعال، لأنه يدل في الأسماء على المعاني المختلفة مثل قولك (ما أحسن زيداً) في التعجب، و(ما أحسن زيداً) في النفي، و(ما أحسن زيداً)؟ في الاستفهام، فلولا اختلاف الإعراب لما فهمت تلك المعاني، بخلاف الأفعال، فإن الإعراب لا يدل فيها على معنى، ألا ترى أن المعاني المختلفة فيها تشترك في الإعراب الواحد كالأمر، والنهي والإثبات والنفي والحال والاستقبال والخبر والاستخبار، نحو: (ليقم زيد) و(لا يقم) و(يقوم زيد) و(ما يقوم)، و(ويقوم زيد) و(سيقوم)، و(يقوم زيد) و(هل يقوم)؟

وإنما تفرق المعاني في الفعل اختلاف الصيغ أوبقرينة أخرى، كالمضارع الصالح للحال والاستقبال، ولا يصح هذا الاشتراك في إعراب الأسماء، وما اشترك المنصوب والمجرور في باب المثني والجمع ومالا ينصرف وجمع المؤنث السالم (مأمون) جانبيهما واتفاق، وعند الكوفيين أن الإعراب أصل في الأفعال كأصالتها في الأسماء^(٣) دال على معان مختلفة

(١) ينظر اللسان ملة (عَوَر) ٣٦٧٥.

(٢) ينظر الرضي ٢٣/١ حيث قال أن أصل الأسماء الإعراب فما وجدت فيها مبنياً فاطلب لبنائه علة. والرضي يقول برأي البصريين، وهذا ما ذهب إليه الزمخشري في المفصل ١٦ وابن يعيش في شرحه ٤٩/١، وشرح ابن عقيل ٣٧/١ حيث ذكر رأي البصريين والكوفيين في ذلك، وشرح التسهيل السفر الأول، ٤٢/١.

(٣) ينظر شرح ابن عقيل ٣٧/١ وما بعدها.

كدلالته في الأسماء، واحتجوا بقولهم (لا تأكل السمك وتشرب اللبن) بالرفع والنصب والجزم في تشرب، فالرفع نهي عن الجمع بينهما في الفم لأن الواو للحال.

والنصب نهي عن الجمع بينهما في البطن؛ لأن الواو تقدر بعدها أن، والجزم نهي عن فعل كل واحد منهما مجتمعين ومفترقين، لأن النهي يقتضي التكرار.

وأجاب البصريون^(١) بأن اختلاف المعاني في الأفعال بتقدير صيغ مختلفة، لا بالإعراب، إذ لو كان بالإعراب لاتفقت المسائل لفظاً أو تقديرًا. والتقدير هاهنا مختلف، ألا ترى في هذه المسألة: أن النصب بتقدير (أن) والجزم بتقدير (لا) الناهية، والرفع على المبتدأ، لأن الواوي للحال لتعدد العطف، وواو الحال لا تدخل على المضارع المثبت، فتعين حينئذ تقدير مبتدأ، وهذه صيغ متغايرة دالة على تلك المعاني.

قوله: (وأأنواعه رفعٌ ونصبٌ وجزمٌ) مذهب الأصوليين أن النوع أعم من الجنس^(٢)، والنحلة والفقهاء عكسوا، وإنما لم يذكر الجزم مع أنه من أنواع الإعراب، لأنه [و] هاهنا ذكر أحوال الاسم والجزم من أحوال

(١) ينظر شرح التسهيل لابن مالك السفر الأول ٩٧١/٢ - ٩٧٤ حيث وافق الشارح ما ذهب

إليه ابن مالك في إفلة الرفع والنصب والجزم معاني معينة ذكرها ابن مالك. قال:

- المعنى المراد من النصب: النهي عن الجمع بينهما فيجوز أكل كل واحد على حله.

- والمعنى المراد من الرفع على إضمار مبتدأ محذوف تقديره: أنت تشرب، أي في حال شرب

اللبن، والواو هنا للحال.

- المعنى في الجزم النهي عن كل من الفعلين جميعا.

(٢) جاء في اللسان ملحة (نوع) ٥٧٧٦، النوع أخص من الجنس. وقال في ملحة (جنس) والجنس

أعم من النوع وما ذكره صاحب اللسان هو رأي النحلة كما ذكر.

الفعل، فأنخره إلى الفعل وإنما كان الإعراب ثلاثة لوجهين:

أحدهما: مناسبته للكلام لأن مخرجه ثلاثة: الحلق والضم والشفة.

الثاني: أن معاني الاسم ثلاثة فاعلية ومفعولية وإضافة، فكان الإعراب الذي جاء للمعاني ثلاثة مناسبة. فالرفع من الشفة وهو أول المخارج للأول من المعاني وهو الفاعلية، والنصب من الحلق للمفعولية لكثرتها، والجر من وسط الفم لثقله^(١).

قوله: (فالرفع علم الفاعلية) إنما أتى بياء النسب ليستغرق الفاعل وما حمل عليه كالمبتدأ أو غيره، وعلاماته ثلاثة^(٢) الضم والألف والواو نحو: (جاء زيد والزيدان والزيدون وأبوك).

قوله: (والنصب علم المفعولية) ليدخل المفعول وما حُمِلَ عليه، وعلاماته أربع: ^(٣) الفتح والكسر والألف والياء نحو: (إنَّ زيداَ والمسلمات وأباك والزيدَين الزيدَين قائمون).

قوله: (والجر علم الإضافة) أي علم المضاف إليه معنى أولفظاً، كـ(غلامُ زيدٍ)، (وحسنُ الوجه) ولم يقل الإضافة لما كانت سبباً واحداً،

(١) ينظر شرح الرضي حيث أورد دلالة مخرج الحركات الضم والنصب والكسر والجزم في ٢٤/١.

(٢) ينظر المصدر السابق.

(٣) ينظر الرضي ٢٤/١. قال الرضي في شرحه ٢٥/١: (إنما بين العامل لاحتياج قوله قبل: ويختلف آخره لاختلاف العامل إلى بيانه. ويعني بالتقوم نحواً من قيام العرض بالجوهر، فإن معنى الفاعلية والمفعولية والإضافة كون الكلمة عملة أو فضلة أو مضافاً إليها وهي كالأعراض القائمة بالعملة والفضلة والمضاف إليه بسبب توسط العامل فالوجد لهذه المعاني المتكلم والآلة العامل، وفحلها الاسم وكذا الموجد لعلامات هذه المعاني هو المتكلم لكن النحلة جعلوا الآلة كأنها هي الموجلة للمعاني وعلاماتها فلهذا سميت الآلات عوامل ...)

لأنه يسمى الذي بحرف جر ملفوظ به، إضافة، وعلاماته ثلاث، (الكسرُ) و(الفتحُ) و(الياءُ)، نحو: (مررت بزيدٍ) و(أحمدُ والمسلمينَ والمسلمينَ وأبيك).

قوله: (والعامل ما به يتقوم المعنى المقتضي للإعراب) أي حقيقة العامل ما به يتحصل المعنى المقتضي للإعراب لأن العامل شيء، والمقتضي للإعراب شيء آخر، نحو: (قام زيد)، فالعامل قام والمقتضي للإعراب^(١)، هو الفاعلية وهي إنما تحصلت وتقومت بـ(قام)، والمقتضي على ضربين: منه ما يقتضي نوعية الإعراب وهو الفاعلية والمفعولية والإضافة.

فالفاعلية تقتضي رفعاً والمفعولية نصباً والإضافة جراً، ومنه ما يقتضي جنسية الإعراب وهو العقد والتركيب.

فالتركيب: وضع كلمة عند أخرى كقولك (زيد بكرٌ عمرو) والعقد إسناد كلمة إلى أخرى كقولك (زيد قائم) فإذا حصل التركيب من غير عقد لم يكن كلاماً ومتى حصل العقد حصل الإعراب، ذكره الإمام يحيى بن حمزة:^(٢) قيل العكس، ووجه الشيخ في سرد هذه الحدود وإن كان المقصود بالإعراب الحركات الواقعة على آخر الكلمة وإنه لما حدّ الكلمة والكلام لكونهما موضوع النحو، لزم من ذلك شرح الاسم والفعل والحرف، لأنها أقسام الكلمة، ولما بدأ بشرح الاسم تكلم في قسمته إلى

(١) ينظر شرح المصنف ٩.

(٢) ينظر رأي الإمام يحيى بن حمزة في الأزهار الصافية شرح الكافية ٥٣ - ٥٤.

معرب ومبني ولزم من هذا الكلام في المعرب الكلام في العامل.

أما الأعراب فلشلة التماس بينهما وأما العامل فلذكره في حد المعرب، أولأنه لما ذكر الإعراب ذكر العامل لأنه مؤثرة^(١).

قوله: (فالمفرد المنصرف) إنما ذكر تقسيم الأسماء لما كان الإعراب رفعاً ونصباً وجراً، وكل واحد منهما بأمور متعددة على ما ذكرنا، احتاج إلى تقسيمه ليضع لكل جنس ما يستحقه من العلامات، فقوله: (المفرد) يحتز من المثنى والمجموع، والمنصرف يحتز من غير المنصرف كـ(أحمد)، فالمفرد يقابل باعتبارات أربعة: ما يقابل المثنى والمجموع وهو الذي أراد هنا، وما يقابل المضاف وهو المذكور في المنادى، وما تركب يقابل المركب تركيب المزج، والبناء هو ما يقابل الجملة ويرد عليه في احترازه الأسماء الستة^(٢) فإنها مفردة منصرفة وهي معربة بالحروف [ظ٦] فإن قال: إني احتزت من المضاف، ورد عليه المثنى والمجموع، فإن قال: إني احتزت من المثنى والمجموع والمضاف، ورد عليه سائر المضافات غير الأسماء الستة، فإن قال لم أحتز عنها لأنني ذكرت حكمها بعد. قيل له: فلا يحتز عن غير المنصرف، لأنه ذكره بعد، فلو قال: ما لم يكن من الأسماء الستة لسلم الاعتراض.

قوله: (والجمع المكسر والمنصرف) فالمكسر احتراز عن جمع السلامة (كالزيدين) والمنصرف احتراز من غير المنصرف، كـ(مسجد وزيانب).

(١) ينظر شرح المصنف ٩.

(٢) ينظر شرح المصنف ٩. وشرح الرضي ٢٨١، وشرح المفصل ٥٦١ - ٥٧.

قوله: (بالضمة رفعاً، والفتحة نصباً، والكسرة جرّاً) تقول: هذا رجل ورجال، ورأيت رجلاً ورجالاً، (ومررت برجل ورجال) فإن قيل لم عدل إلى اختيار الكوفيين؟^(١)

حيث قال بالضمة إلى آخره ولم يقل بالرفع، وجوابه أنه اضطر إليه خوف التكرير، وكلام الشيخ^(٢) هاهنا تفصيل المعرب وذلك أن الإعراب ضربان بحركة، وهو الأصل لأنها أخف، وبحرف وهو فرع لثقله، وأصل الإعراب بالحركة أن يكون بالضمة رفعاً والفتحة نصباً والكسرة جرّاً، وأصل الإعراب بالحرف أن يكون بالواو ورفعاً، وبالألف نصباً، وبالياء جرّاً، ثم الإعراب على ثلاثة أقسام:

لفظي في جميع الأحوال، وهو المفرد والمنصرف والجمع المكسر المنصرف بالحركة، والأسماء الستة في الحروف، ومنه ما يُحْمَلُ منصوبه على مجروره، وهو جمع المؤنث السالم في الحركة والمثنى والمجموع في الحرف، ومنه ما يُحْمَلُ مجروره على منصوبه، وهو غير المنصرف في الحركة، ولا يوجد في الحروف.

والثاني: تقديري بكل حال، ولا يكون إلا في الحركة، كـ(عصا) و(غلامي).

والثالث تقديري في حال لفظي في حالة، مثاله في الحركة (قاضي)، وفي الحرف (مسلمي).

قوله: (جمع المؤنث السالم بالضمة والكسرة) فقوله: (المؤنث)

(١) واختيار الكوفيين هو الإعراب بالحركات، وينظر شرح الرضي ٢٧/١.

(٢) ينظر شرح المصنف ١٠.

احتراز من المذكر، السالم يحترز من المكسر نحو: (زيانب)، وذلك نحو (مسلمات)، وإنما لم يدخله الفتح لأنه فرع على جمع المذكر السالم وقد حملوا منصوبه على مجروره لعلّة جامعة بينهما، فكذاك هذا لئلا يكون للمؤنث ميزة على المذكر، وأجاز الكوفيون دخول النصب والتنوين وأنشدوا:

[١٠] فلمّا جلاها بالأيم تحيزت
ثباتاً عليها ذلّها واكتئابها^(١)
هذا إذا لم يسم به، وإن سمي به فمذهبان:

الأول: وهو الأوضح أن يعرب كإعرابه قبل التسمية على الحكاية.
والثاني: أن يعرب بالرفع والنصب والجر من غير تنوين واحتجّ بقوله:

[١١] تنورتها من أذرعت وأهلها
بيثرب أدنى دارها نظرٌ عالي^(٢)

(١) البيت من البحر الطويل وهو لأبي ذؤيب الهذلي في شرح أشعار الهذليين، ٥٣/١، وينظر جوهرة اللغة ٢٤٨. وأدب الكاتب ٤٤١، والخصائص ٣٠٤/٣، وشرح المفصل ٤/٥ - ٨ وشرح التسهيل السفر الأول ١٠٧/١، وتذكرة النحلة ٢٨٩، ولسان العرب مادة (أيم) ١٩٢/١، ورصف المباني ٢٤١. ويروى فيه اجتلاها، ويروى في معاني القرآن للفراء ٩٣/٢ إذا ما. والشاهد فيه قوله: (ثباتاً) حيث نصب جمع المؤنث بالفتحة خلافاً للمشهور (القاعلة). ويروى (ثبات) كما في شرح المفصل ٤/٥.

(٢) البيت من البحر الطويل وهو لامرئ القيس في الديوان ٣٦، والكتاب ٢٣٣/٣، وشرح المفصل ٤٧/١، ٣٤/٩، وشرح ابن عقيل ٧٧/١، وشرح الرضي ١٤/١، وهمع الهوامع ٦٧/١، وخزانة الأدب ٥٦/١. والشاهد فيه قوله: (أذرعات) حيث يجوز فيه الوجوه الثلاثة الكسر مع التنوين، والكسر =

وأجاز الكوفيون: ^(١) أن تُعرب إعراب مالا ينصرف وأنشدوا: (من أذرعات) بالفتح، ويرد عليه سؤالان؛ أحدهما: لِمَ قَدَّمه على جمع المذكر السالم؟ وجوابه: أنه معرب بالحركة وجمع المذكر بالحروف، والحركة أخفُّ من الحرف، والثاني: لم قدمه على غير المنصرف؟ وجوابه للدخول التنوين عليه بخلاف غير المنصرف.

قوله: (غير المنصرف بالضممة والفتحة) أي رفعه بالضممة، ونصبه وجره بالفتحة، وإنما امتنع منه الجر والتنوين، لأنه أشبه الفعل بعلتين فرعيتين [٧] وهما: المانعان له من الصرف فامتنع منه ما امتنع من الفعل، وهو الجر والتنوين، وكان الأولى أن يحتز من المنقوص، كـ(جوار) و(غواش) لأنه يدخله الجر ولا يدخله الضم، وعن مثل (عرفات) و(مسلمات) مسمى بها، فإنه غير منصرف، مع أن إعرابه بالضممة والكسرة عند المصنف ^(٢) وهو الصحيح، فكأنه يقول ما لم يكن منقوصاً ولا جمع مؤنث، وعند الأخفش ^(٣) والمبرد ^(٤) والزجاج ^(٥) أن جمع المؤنث بلا تنوين، والفتح بغير تنوين.

(١) أكثر كتب النحو التي اطلعت عليها لا تذكر الكوفيين صراحة وإنما تذكر مذاهب في ذلك، منهم ابن عقيل وحتى سيبويه يقول: سمعنا أكثر العرب يقولون في بيت امرئ القيس (أي تنوين أذرعات) ويفهم من كلام سيبويه أنه يجيز الفتح، لأنه يقول ومن العرب من لا ينون أذرعات، الكتاب ٢٣٤/٣، وشرح المفصل ٤٦١، ٤٧.

(٢) ينظر شرح المصنف ٩.

(٣) ينظر رأي الأخفش في الإنصاف ٢٣/١ والهمع ٥٦١.

(٤) ينظر الإنصاف مسألة رقم (٣). القول في إعراب المثني وجمع المذكر قال الأنباري (وليس من مذهب أبي الحسن الأخفش وأبي العباس المبرد وأبي عثمان المازني أن التثنية والجمع مبنيان وقد رجعت إلى المقتضب فلم أجد ما نسبته الشارح إلى المبرد.

(٥) الزجاج هو إبراهيم بن السري بن سهل أبو إسحاق الزجاج من تصانيفه معاني القرآن -

مبني في حال النصب، معربٌ في حالة الرفع والجر، وغير المنصرف مبني في حالة الجر، معرب في حالة الرفع والنصب، قالوا: ولا نستكر البناء في بعض الأحوال، فإنَّ (أمس) معرب في حال، مبني في حال، وكذلك (قَبْلُ) و(بَعْدُ) وأجاز الجمهور بأن (أمس) المبنية غير المعربة، وهي التي يراد بها اليوم الذي يلي يومك: وهي مبنية في جميع أحوالها، والتي لا يراد بها ذلك معربة في جميع أحوالها، وأما (قَبْلُ) و(بَعْدُ) فلوجود علة البناء فيهما وهما لا علة موجبة للبناء.



والاشتقاق، وفعلت وأفعلت وشرح أبيات سيبويه وغيرها توفي سنة ٣٦١هـ ينظر ترجمته في بغية الوعاة ٤١١/١ وما بعدها برقم (٨١٥). ينظر رأيه في الإنصاف ٣٣/١ وشرح الرضي ٢٦/١، والمجمع ٥٧/١.

الأسماء الستة

قوله: (أخوك أبوك) [وهي حموك وهنوك وفوك وذو مال]^(١) إلى آخرها. شرع في تبين ما بعرب بالحروف، فالأهماء إخوة الزوج، ولا يكونون من قبل الزوجة فتكون الكاف في (حموك) مكسورة، والهن كناية عن الأشياء المنكرة، وقد يسمى بها الفرج وفي هذه الأسماء لغات ذكرها المصنف في المجرورات^(٢).

قوله: (مضافة) يعني أن هذه الأسماء تعرب بالحروف بشروط أربعة ذكر منها الأولين:

الأول: قوله مضافة لأنها لو أفردت أعربت بالحركات، تقول: (هذا أب وأخ) و(رأيت أباً وأخاً) و(مررت بأب وأخ).

الثاني قوله: (إلى غير ياء المتكلم). كقولك: (أخي) و(أبي) فإنه يعرب بالحركات تقديراً، كـ(غلامي).

الثالث: أن لا تصغر فإنها تعرب بالحركات، تقول: (هذا أبيّه وأخيه) و(رأيت أبيّه وأخيه)، و(مررت بأبيّه وأخيه).

(١) زيادة من الكافية المحققة وهي تعداد الأسماء الستة وهي (وحموك وهنوك وفوك وذو مال) ٦١.

(٢) ينظر المصنف ٥٥ - ٥٦، وشرح الرضي ٢٧/١.

الرابع: أن لا تجمع جمع التكسير، فإن جمعت أعربت بالحركات، تقول: (هؤلاء آبأؤه وإخوته) و(رأيت آباءه وإخوته) و(مررت بآبائه وإخوته).

قوله: (بالواو والألف والياء). أي بالواو في الرفع والألف في النصب والياء في الجر. تقول (هذا أبوه وأخوه) و(رأيت أبه وأخله) و(مررت بأبيه وأخيه) ويقال لم أعربت هذه الأسماء بالحروف؟ ثم بعد ذلك ما هذه الحروف؟ أما لم أعربت؟ فاختلف فيه، ف قيل على طريق الشذوذ، وصفت بأنها وجدت في القرآن وفي فصيح الكلام وقيل توطئة وتمهيداً لما بعدها^(١)، وهو المثني والمجموع، وضعف بأن الشيء لا يكون توطئة لغيره، وقيل عوضاً عن حذف لاماتها وضعف بأنه يلزم ذلك في (يد) و(دم)^(٢) وقيل لأنها أسماء فكثرت بمضافاتها لفظاً ومعنى فصارت على أكثر من واحد فأعربت بأكثر من إعراب واحد، وليس أكثر من الحركة إلا الحرف، ويكثرها لفظاً - هاهنا وهو الإضافة - ومعنى وهو استلزامها غيرها ف(الأب) يستلزم ابناً، و(الأخ) أخاً و(الحم) زوجة وزوجاً وإخوة له، و(الهن) والفم لا يكونان إلا في جسد حيوان، و(ذو) بمعنى صاحب، والصاحب لا بد له من مُصاحب وهذا القول هو اختيار المصنف^(٣) وأما ما هذه الحروف؟ فاختلف فيها فقال قطرب^(٤) والزيادي^(٥) وبعض

(١) ينظر شرح الرضي ٢٨٨، والإنصاف ٣٢/١.

(٢) ينظر شرح الرضي ٢٨٨، والإنصاف ٣٢/١.

(٣) ينظر شرح المصنف ٩، وشرح الرضي ٣٠/١.

(٤) محمد بن المستنير أبو علي النحوي المعروف قطرب مات سنة ٢٠٦هـ وصنف المثلث والنوادر والصفات والأضداد وإعراب القرآن، والمصنف الغريب، ومجاز القرآن، ينظر ترجمته في البغية ٢٤٣/١، معجم الأدباء ٥٣٨٩ - ٥٤، ينظر رأي قطرب في الإنصاف ٣٣/١ والجمع ١٣٣/١.

(٥) الزيادي إبراهيم بن سفيان بن سليمان أبو إسحاق الزيادي مات سنة ٢٤٩هـ صنف النقط والشكل، والأمثال، شرح نكت سيبويه وغيرها، ينظر ترجمته في بغية الوعاة ٤١٤/١، ومعجم -

الكوفية واختاره المصنف، وكثير من المتأخرين، إنها أنفـسها إعراب ولا إعراب^(١) [ظ٧] سواها لا ظاهر ولا مقدر، فالواو كالضمة والألف كالفتحة والياء كالكسرة، ولا يستبعد إعرابها بالحروف، فقد جاء في المثني والمجموع وفي الأفعال الخمسة، باتفاق الأكثرين، واختلفوا فيما بينهم فقال أكثرهم إنها زوائد للإعراب، وضعف بأنه يؤدي إلى استعمال اسم على حرف واحد في (فوك) و(ذومال)، وقال ابن الحاجب: ^(٢) إنها مبدلة من لام الكلمة أوعينها، لأن دليل الإعراب لا يكون من أصل الكلمة، فهي بدل يفيد ما لم يُفد المبدل منه كالتاء في (بنت) و(أخت) فإنها بدل من الواو، وتفيد التأنيث بخلاف الواو، ولا يقال: إن (فوك) و(ذومال) على حرف واحد لقيام البدل فقام المبدل منه، وقال الأخفش ^(٣): إنها دلائل الإعراب ^(٤) المقدر قبلها، فالواو دليل للضمة، والألف للفتحة، والياء للكسرة، وقال سيبويه ^(٥) والفارسي ^(٦) وأكثر البصريين ^(٧) إنها لامات الكلمة، والإعراب مقدر عليها، وإنما أعلت هذا الإعلال لأنهم

الأدباء ١٥٨/١ - ١٦١، وينظر رأي الزياي في شرح المفصل ٥٢/١، والجمع ١٢٣/١.

(١) ينظر شرح المصنف ٩، وشرح الرضي ٣٠/١.

(٢) انظر شرح المصنف، ٥٦.

(٣) ينظر شرح التسهيل، السفر الأول، ٥٦/١.

(٤) ينظر الرضي ٢٨/١ - ٢٧، ٣٠، والإنصاف ١٧/١ - ١٨ وما بعدها، وشرح المفصل

٥٢/١، قال الرضي: (وقال بعضهم الإعراب بالحركات مقدر في متلو الألف والواو والياء،

والحروف دلائل الإعراب، وهذا قريب من قول الكوفيين في الأسماء الستة)، وينظر شرح

التسهيل السفر الأول ٥١/١ - ٥٣، وجمع الهوامع ١٧٦/١.

(٥) ينظر الكتاب ٢٠٣/٢، ٤١٢/٣.

(٦) ينظر البغداديات ١٥٥ وما بعدها.

(٧) ينظر شرح الرضي ٢٧/١ - ٢٨، ٣٠، والإنصاف ١٧/١ - ١٨ وما بعدها، وشرح

المفصل ٥٢/١.

ضموا العين اتباعاً للام الفعل كفعلهم في (امرؤ) و(ابنم)، وحذفوا حركة اللام لأنها حرف علة وبقيت الواو لانضمام ما قبلها، وفي الجر كذلك، وقلبت ياء لانكسار ما قبلها وسكونها والنصب كذلك، وقلبت ألفاً لانفتاح ما قبلها، وقال الربيعي: ^(١) أصلها في حال الرفع أَبُوكَ برفع الواو وثقلت الضمة على الواو فنقلت إلى ما قبلها بعد حذف حركته فصارت أَبُوكَ بسكون الواو، وفي حال النصب رأيت أَبُوكَ بفتح الواو وبحرك حرف العلة وانفتح ما قبله فقلبت ألفاً فصار أَباك، وفي الجر مررت بأبوك بكسرها ثقلت الكسرة عليها فنقلت إلى ما قبلها بعد حذف حركته ثم قلبت الواو ياءً لتصبح الكسرة كما قيل في ميعاد وميزان ^(٢) وضعف بأنه جعل الإعراب بالحركة على غير الأخف، قال ابن الحاجب ^(٣) ظاهر كلام سيويوه ^(٤) أن لها إعرابين، تقديرى بالحركات، ولفظي بالحروف.

قال لأنه قدر الحركة ثم قال في الواو، وهي علامة الرفع، وهو ضعيف لحصول الكفاية بأحد الإعرابين، وحجة سيويوه وجوه ثلاثة:

الأول: أن دليل الإعراب لا يكون من نفس الكلمة، وهذه الحروف إما لام الكلمة أو عينها، وبعض الكلمة لا يدل على المعنى العارض فيها وأما التثنية والجمع فحروفهما ليست من نفس الكلمة.

(١) الربيعي هو: علي بن عيسى بن الفرج بن صالح الربيعي أبو الحسن الزهري أحد أئمة النحويين وحذاقهم أخذ عن السيرافي ولازم الفارسي عشر سنين تنظر ترجمته في معجم الأدباء ١٤/٧٨-٨٥ وبغية الوعاة ١٨١/٢-١٨٢، ينظر رأيه في شرح الرضي ٢٨/١.

(٢) ينظر شرح الرضي ٢٧/١.

(٣) نقل الرضي كلام ابن الحاجب في ٢٧/١، والعبارة منقولة عن الرضي دون عزو من الشلح إليه.

(٤) ينظر الكتاب ٢٠٣/٢ - ٤١٢/٣.

الثاني: أنها كانت معربة في الإفراد بالحركات، والإضافة لا تغير حكماً للكلمة في الإعراب.

الثالث: أن الكلمة يختل بحذفها، ودليل الإعراب لا تختل الكلمة بحذفه، وأما التثنية والجمع فإنما اختلا بالحذف، لم تختص لدلالته الإعراب بل انضمت إليه دلالة على التثنية والجمع وقلبت في حال النصب والجر ليكون أقرب إلى الحركة المقدرة عليها، وقال الكسائي^(١) والفراء^(٢) الضم إعراب بالحركة، والواو إعراب بالحرف، وضعف بأنه لم يعهد، وقال المازني^(٣) والزجاج^(٤): إن هذه الحروف إشباع نشأت عن الحركات الإعرابية وأصله (هذا أخك) و(رأيت أخك) و(مررت بأخك) فنشأت الواو من الضمة والألف من الفتحة والياء من الكسرة وحجتهم في الواو:

[١٢] وإنني حيشما يثني الهوى بصري

من حيشما سلكوا أدنوفاً نظور^(٥)

والأصل فأنظر وفي الألف:

[١٣] ومن ذم الرجال بمنزراح^(٦)

(١) ينظر رأي الكسائي في الهمع ١٢٥/١.

(٢) ينظر رأي الفراء في الهمع ١٢٥/١.

(٣) ينظر الإنصاف ١٧/١ - ١٨، وشرح المفصل ٥٢/١، وشرح الرضي ٢٧/١، ١٢٥/١.

(٤) ينظر رأي الزجاج في الهمع ١٢٥/١.

(٥) البيت من البحر البسيط لابن هرمة في ملحق ديوانه ٢٣٩. ينظر اللسان مائة (شرى)

(حتور). ينظر الإنصاف ٢٣/١ - ٢٤، وخزانة الأدب ١٢١/١، ٥١/٧ ينظر شرح شواهد

المغنى ٧٨٥/٢.

والشاهد فيه قوله: فأنظر حيث أشيع ضمة الظاء للضرورة.

(٦) البيت من الوافر وهو لابن هرمة في ديوانه ٩٢، ولسان العرب مائة نزع ٤٣٩٣/١.

وأصله بمنترح، وفي الياء [٨].

[١٤] نفى الدراهم تنقذ الصيريف^(١)

والأصل الدراهم والصيارف وهذا القول ضعيف، لأنه لم يأت إلّا في ضرورة الشعر^(٢).

قوله: (المنثى وكلا مضافاً إلى مضمّر واثنان). إنّما لم يستغن بذكر المنثى على (كلا) و(اثنين)، لأن تثنيتهما ليست حقيقية، إذ المنثى اسم مفرد ألحق بآخره ألف ونون، وكلا واثنان ليسا كذلك، أما (اثنان) فلم يسمع له مفرد، وأما (كلا) فقد اختلف فيها وفي (كلتا) فذهب البصريون^(٣) إلى أنهما اسمان مفردان يطلقان على المنثى كـ(زوج)، وكذلك (اثنان)، وهو اختيار المصنف^(٤) واحتجوا بالسماع والقياس، أم

والإنصاف ١٢٥/١، وينظر الخزانة ٥٥٧/٧. وصدرة:

وأنت من الغوائل حين ترمي

والشاهد فيه قوله: حيث أشبع فتحة الزاي فصارت ألفاً وذلك للضرورة وأصلها بمنترح -
الغوائل جمع غائلة منتزح مصدر ميمي فعله انتزح أي بعُدَ
(١) البيت من البحر البسيط وهو للفرزدق، وصدرة هو:
تنفي يداها الحصى في كل

ينظر الكتاب ٢٨/١. ينظر اللسان مادة (نقد) ٤٥١٧/٦ وبرى في الدنانير والإنصاف ٢٧/١
وشرح ابن عقيل ١٠٢/٢ وينظر الأشبه والنظائر ٢٩/٢.

والشاهد فيه قوله: الدراهم والصياريف حيث أشبع كسرة الهاء في الدراهم وكسرة الراء
في الصيارف فتولدت عن كل إشباع منهما ياء قال ابن الأنباري في الإنصاف: يحتمل أن
يكون الدراهم جمع درّهام، ولا يحتمل الصياريف هذا الاحتمال.

(٢) ينظر الإنصاف، ٣/١.

(٣) ينظر شرح الرضي ٣٢/١.

(٤) ينظر شرح المصنف ٩.

السماع فقوله: ﴿كَلِمَاتُ الْجَنَّتَيْنِ آتَتْ أَكْلَهُمَا﴾^(١) فلو كان مثنى لقال أتيها، وقال الشاعر:

[١٥] كَلَا يَوْمِي أُمْلَةٌ يَوْمٌ صَدُّ

وإن لم نأتيها إلا للملأ^(٢)

فلو كان مثنى لقال (يوماً)، لأن المثنى لا يعود له مفرد إلا شاذ نحو:

[١٦] وَكَلَّنَ فِي الْعَيْنَيْنِ حَبَّ قَرْنِفَل

أوسنبلاً كحلت به فانهلت^(٣)

وأما القياس فلأنهما لو كانا مثنيين أدى إلى إضافة الشيء إلى نفسه في قوله: (جاء الزيدان كلاهما والمرأتان كلاتهما) ولأنهما لا يعربان إعراب المثنى إلا بشرط إضافتهما إلى المضمير على الصحيح وهذا ليس بشرط في المثنى، وذهب الكوفيون إلى أنهما مثنيان^(٤) لأنهما يعربان إعراب لمثنى ولأنه قد جاء مفرداً (كلتا).

[١٧] فِي كِلْتَا رَجُلَيْهَا سُلَامَى وَاحِدَ

كلتاهما مقرونةً بزائلة^(٥)

-
- (١) الكهف ٣٣/١٨ وتماها: ﴿وَلَمْ تَظْلَمْ مِنْهُ شَيْئاً﴾.
 (٢) البيت من البحر الوافر وهو لجرير في ديوانه ٧٧٨، وينظر الإنصاف ٤٤٤/٢، وشرح المفصل لابن يعيش ٥٤/١، واللسان مائة (كلا) ٣٩٢٤/٥.
 والشاهد فيه قوله (كلا يومي أمانة يوم صد) حيث أخبر بيوم وهو مفرد عن كلا وذلك يدل على أن كلا مفرد في اللفظ وهو مثنى في المعنى.
 (٣) البيت من البحر الكامل وهو لسلمى بن ربيعة في أمالي القالي ٨١/١، وسمط اللالي ١٧٣/١ - ٢٦٧، وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي ٥٤٧، وأمالي ابن الشجري ١٢١/١، وتذكرة النحلة ٣٥٨، واللسان مائة (هلال) ٤٦٨٩/٦.
 والشاهد فيه قوله: (كجنت). (فانهلت) حيث أعاد المضمير فيهما مفرداً وهو يعود إلى مثنى (العينين) والقياس كحلت فانهلت.
 (٤) ينظر شرح الرضي ٣٣/١.
 (٥) الرجز بلا نسبة في اللمع ١٧٢، والإنصاف ٤٣٩/٢، وشرح الرضي ٣٢/١، واللسان مائة (كلا) -

والألف في (كلا) عند سيبويه بدل من الواو^(١)، لأن أصله (كلو) تحرك حرف العلة وانفتح ما قبله فقلبت ألفاً، وقال الفارسي^(٢) هي بدل من الياء لسماع الإمالة فيه و(كلتا) الألف للتأنيث والياء مبدلة من الواو التي أبدلت ألفاً في (كلا)، كما أبدلت في (بنت) و(أخت)، والأصل (كلوي)^(٣) على وزن فعلي وقال الجرمي^(٤) التاء للتأنيث وتقدمت على الواو على غير قياس ووزنها فتعل، وضعف بأنه عديم النظر.

قوله: (مضافاً إلى مضمّر واثنان) هذا مذهب البصريين أنه إذا أضيف إلى مضمّر كان بالألف في حالة الرفع، وبالياء في حالة النصب والجر، لأنه إذا أضيف إلى مضمّر تأكدت فيه التثنية لفظاً ومعنى، فاللفظ ظاهر، والمعنى أنها اكتنفته التثنية أولاً وآخرأ، وأما إذا أضيف إلى ظاهر لزم الألف في الأحوال الثلاثة، وقال الفراء^(٥) إنه لازم الألف في الأحوال الثلاثة سواء أضيف إلى ظاهر أو مضمّر وعليه قوله:

[W] لَا رَبَّ حَيِّ الزَّائِرِينَ كِلَاهُمَا

وحى دليلاً في الفلاة هذاهما^(٦)

-
- ٣٩٢٤/٥، والمقاصد النحوية ١٥٩/١، وجمع الهوامع ٤١/١، وخزانة الأدب ١٢٩١-١٣٣٠.
 الشاهد فيه قوله: (كلت) مما يدل على أن كلا وكلتا متنى لفظاً ومعنى والمسألة فيها خلاف.
 انظر الإنصاف ٤٣٩/٢ وما بعده، وشرح الرضي ٣٢/١.
 (١) ينظر الكتاب ٣٦٤/٣، وشرح المفصل ٥٥/١، وشرح الرضي ٣٢/١.
 (٢) ينظر شرح الرضي ٣٢/١، ومن قال به فيما ذكره الرضي السيراني في الصفحة نفسها.
 (٣) اللسان مائة (كلا) ٣٩٢٤/٥.
 (٤) ينظر شرح الرضي ٣٢/١.
 (٥) أي لفظ اثنان، ينظر معاني القرآن للفراء ١٤٢/٢ وما بعده.
 (٦) البيت من الطويل، وهو لامرئ القيس وليس في ديوانه، وإنما نسبه العياني في (الموضح في تبين أسرار معاني الموشح) صفحة (٣٢) وقال في هامشه: وأنشده الفراء في معانيه مع بيتين -

وحكى الفراء والكسائي عن كنانة أنه في حال الرفع بالألف، وفي حال النصب والجر بالياء، سواء أضيف إلى ظاهر أو مضمّر.

قوله: (بالألف والياء) أي بالألف في حالة الرفع، وبالياء في حالة النصب والجر، نقول: (جاء الزيدان كلاهما واثنان)، فـ (رأيت الزيدين كليهما، واثنين) و (مررت بالزيدين كلاهما واثنين)، هذه اللغة الفصحى والتي عليها النحويون، وحكى لغة لبني الحارث بن كعب^(١) وبعض العرب إلزام المثني الألف في الأحوال الثلاثة كالمقصور، وجعلوا منه قوله تعالى: ﴿إِنَّ هَذَا لَسَاحِرٌ أُنْثَى﴾^(٢) وقوله:

[١٩] تَرَوْدُ مَنَابِينَ أذْنَهُ ضَرْبَةً _____^(٣)

[ظ٨] وأما إن سمي بالمثني فوجهان، الأجود الحكاية الثانية: إعرابه إعراب ما لا ينصرف، وإلزامه الألف ليكون له نظير في المفردات ومنه:

آخرين، ولكنني بحثت عنهما في معاني الفراء فلم أجدهما فيه وهي كما ذكرها العياني:
 فيارب حي الزائرين كلاهما وحيّ دليلاً في الفلاة هدهما
 وليتهدبا ضيفاي في كل منزل مدى محتوماً عليّ قراهما
 وليتهدبا لا يقطعان مفازة ولا علماً إلا وعيني تراهما

(١) ينظر الإنصاف ٣٧١، وشرح التسهيل السفر الأول ٦٨١.
 (٢) طه ٦٣/٢٠ وتماهما: ﴿قَالُوا إِنَّ هَذَا لَسَاحِرٌ يُرِيدُ أَنْ يُخْرِجَكُمْ مِنْ أَرْضِكُمْ بِسِحْرِهِمَا وَيَذْهَبَ بِطَرِيقَتِكُمُ الْمُثْلَى﴾.

(٣) البيت من البحر الطويل، وهو لهو بر الحارثي في شرح المفصل ١٢٨٣ وشرح التسهيل السفر الأول ٦٩١، وشرح شذور الذهب ٧٦، واللسان ملحة (صَرَغَ) ٢٤٣٣/٤، وعجزة:

دعته إلى هابي التراب عقيم

والشاهد فيه: على أن من العرب من لزم المثني الألف في الأحوال كلها ومحل الاستشهاد (أذنه) وكان من حقه لو جرى على اللغة المشهورة أن يقول بين أذنيه لإضافة الأذنين إلى الظرف ويروى طغمة بدل ضربة.

[٢٠] ألا ياديلر الحي بالسَّبْعَن

ألم عليها دائمُ الهطْلان^(١)

قوله: (جمع المذكر السالم) إنما قال السالم ليحترز من المكسر فإنه يعرب بالحركات.

قوله: (وأولو، وعشرون وأخواتها) وهي العقود (ثلاثون أربعون إلى التسعين) إنما لم يستغن عن هذه بذكر الجمع، لأنها غير جمع على الحقيقة^(٢) إذ لا واحد لها على الحقيقة، أما (أولو) فهي بمعنى أصحاب، كـ(ذوو) ولا مفرد له بخلاف (ذوو) فله مفرد وهو (ذو) وأصل (ذوو)، (ذوون) حذفت النون للإضافة^(٣) وأما (عشرون) فليس بجمع على الحقيقة لعشرة، إذ لو كان جمعاً لعشرة لأطلق على ثلاثين، لأن أقل الجمع ثلاثة وثلاث عشرات ثلاثون، وكان يلزمه فتح العين والشين ولا يفيدهم ثلاثة أربعة، لأن ثلاثين ليست جمعاً لثلاثة، ولا أربعين لأربعة وإنما جمع ثلاثة تسعة^(٤)، وفيه شذوذ آخر، وهو أنه جمع ما فيه تاء التأنيث بالواو والنون وهو غير جائز.

قوله: (بالواو والياء) يعني إعرابه في حالة الرفع بالواو وفي حالة

(١) البيت من البحر الطويل، وهو لابن مقبل في ديوانه ٣٣٥، وينظر الكتاب ٢٥٩/٤، والخصائص ٢٠٢/٢، وشرح المفصل ١٤٤/٥، واللسان ملة (حلل) ٤٢٧/١، ومعجم البلدان ١٨٥/٣ مادة (السبعان) وأوضح المسالك ٣٣٣/٤، والمقاصد النحوية ٥٤٢/٤ وبيروى: عفت حججاً بعلي وهن ثمانى. وبيروى: أمل عليها بالبلى الملوان. والسبعان: موضع في ديار قيس كما في معجم البلدان. والشاهد في (السبعان) على أنه وزن فَعْلان حيث أنه لم يُجر بالياء وإنما على سبيل الحكاية.

(٢) ينظر شرح المصنف، ١٠.

(٣) ينظر شرح الرضي ٣٣/١.

(٤) ينظر المصدر السابق.

النصب والجر بالياء، تقول: (جاء الزيدون وأولومال وعشرون رجلاً) و(رأيت الزيددين وأولي مال وعشرين رجلاً) و(مررت بالزيددين وأولي مال وعشرين رجلاً) وفي هذا خلاف، ذهب أكثر البصريين إلى [أن]^(١) إعراب المثني والمجموع تقديرى بالحركات، قال سيبويه^(٢) والخليل: إن الإعراب مقدر على علامتهما، فعلى الألف والواو ضمة، وعلى الياء كسرة أو فتحة، وهذه العلامات لا تكون إعراباً لأنها كعلامة التأنيث والنسب كما أن تلك لا تكون إعراباً كذلك هذه، وقال الأخفش^(٣) والمازني والمبرد^(٤) إن الإعراب مقدر على ما قبل علامة التثنية والجمع، لأن هذه العلامات زوائد على الكلمة، دلائل للإعراب^(٥) وذهب الكوفيون وقطرب وأكثر المتأخرين والمصنف^(٦) أنهما معربان بالحروف، فالواو في الجمع والألف في المثني كالضمة، والياء فيهما كالكسرة والفتحة، قالوا: وإنما أعربت بالحروف لأنها أكثر من واحد فأعربت بأكثر من إعراب، وليس أكثر من الحركة إلا الحروف، وكان القياس أن يرفعا بالواو وينصبا بالألف ويجرا بالياء، وقد خالفوا القياس في رفع المثني بالألف ونصبهما بالياء، أن يرفعا بالواو وينصبا بالألف، وأما الجر فيهما والرفع في المجموع فباق على القياس، وإنما خالفوا بينهما في الرفع خوف اللبس، لأنك لو رفعتهم بالواو ونصبتهم بالألف لوقع اللبس بينهما، ولم يُعرف المثني من المجموع، ونون التثنية مكسورة ونون الجمع

(١) [أن] زيادة يقتضيها السياق، وينظر الإنصاف، ٣٣/١ وما بعدها.

(٢) ينظر الكتاب، ١٨/١.

(٣) ينظر الإنصاف ٣٣/١ وما بعدها.

(٤) ينظر شرح المفصل لابن يعيش ٥٢/١.

(٥) ينظر المقتضب، ٤٣٥/٢ - ٤٣٧.

(٦) ينظر شرح المصنف ١٠، والإنصاف ٣٣/١ وما بعدها شرح الفصل، ٥٢/١.

مفتوحة فجوابه أنها تذهب في حالة الإضافة فإن قيل وأي لبس، وما قبل واوالجمع مضموم، وما قبل واوالثنائية مفتوح، فجوابه أنه يقع اللبس في المقصور نحو: (مصطفون) فإنهم فتحوا فيه ما قبل الواو لتدل الفتحة على الألف المحذوفة، وأما حال النصب، فلوجعلنا نصبهما بالألف لأتى إلى اللبس بينهما، لأن الألف تستدعي أن يكون ما قبلها مفتوحاً بكل حال في كلا النوعين، فطُرحت الألف في حالة [و٩] النصب لذلك، وسبق المثني فأتخذ الألف في حالة الرفع لأنها أخف، ولأنها تكون ضميراً له، وبقي الواو للجمع على قياس الأسماء الستة، ولأنها ضمير له، وحُمِلَ فيها المنصوب على الجور لأنهما مفعولان فضلة يجوز حذفهما ويتفقان في كناية الإضمار نحو: (رأيتك ومررت بك)، وهذا الجمع وإن لم يُسم به فهو بالحروف على ما ذكره الشيخ^(١) وقد قيل فيما كأن جمعه غير قياسي كـ(بنين) و(سنتين) و(وأربعين) و(أرضين) و(ثيين)، إنه يعرب على نونه بالحركات وتلزم الياء ولا تحذف نونه للإضافة وعليه.

[٢١] وكان لنا أبو حسن عليٌّ

أباً براً ونحن له بنين^(٢)

(١) ينظر شرح المصنف، ١٠.

(٢) البيت من البحر الوافر وهو لأحد أولاد علي بن أبي طالب رضي الله عنه وينسب لسعيد ابن قيس الهمداني، ينظر في شرح التسهيل السفر الأول/١٠٤، وشرح الرضي ١٨٥/٢، وأوضح المسالك/٥٥، والمقاصد النحوية/١٥٦، وخزانة الأدب ٧٥/٨ - ٧٦. ويرويه الرضي في شرحه:

إن لنا أباً حسن علياً أباً براً ونحن له بنين

والشاهد فيه قوله: (بنين) حيث أعربه بالحركات شذوذاً والأكثر إعرابه بالحروف وإحقاقه بجمع المذكر السالم.

وقال:

[٢٢] دعاني من نجد فلن سنيه
لَعَيْنَ بِنَاشِيًا وَشِمَيْتًا مُرَدًّا^(١)

وقال:

[٢٣] وملا تبتغي الشعراء مني
وقد جاوزت حد الأربعين^(٢)

وروى الفراء عن تميم أن الجمع مع إعرابه بالحركات يمنع الصرف، وإن سمي به فالأجود الحكاية على ما كان قبل التسمية، ومنهم من ألزمه الياء، وإعرابه بالحركات مصروفًا، ومنهم من ألزمه الواو وإعرابه بالحركات إعراب مالا ينصرف، ومنعه الصرف للعلمية وشبه العجمية، لأنه قليل النظير في المفردات، واحتج بقول الشاعر:

[٢٤] طل ليلى وبت كالحزون
واعترتني الهموم باللطرون^(٣)

(١) البيت من البحر الطويل وهو للصلة القشيري كما في شرح المفصل ١١/٥ - ١٢ وينظر مجالس ثعلب ١٧٧ - ٣٢٠، وشرح الرضي ١٨٥/٢ وشرح ابن عقيل ٦٥/١، وأوضح المسالك ٥٧/١ واللسان مادة (نجد) ٤٣٤٦/١، والمقاصد النحوية ١٦٩/١، وخزانة الأدب ٥٨/٨ - ٥٩.

ويروى فراني بدل دعاني. والشاهد فيه قوله: (سنينه حيث أعرب سنين بالفتحة الظاهرة بدليل بقاء النون مع الإضافة فجعل النون الزائدة كالنون الأصلية ولو حذفها لقل: فإن سنيه.

(٢) البيت من الوافر، وهو لسحيم بن وثيل الرياحي كما في سر الصناعة ٦٢٧/٢، وينظر حاسة البحري ١٣، والمقتضب ٣٣٢/٣، وشرح المفصل ١١/٥، وشرح التسهيل السفر الأول ١٠٤/١، وشرح الرضي ١٨٥/٢، وشرح ابن عقيل ٦٧/١ وتذكرة النحلة ٤٨٠، وهمع الهوامع ٤٩/١، وخزانة الأدب ٦١/٨ - ٦٢، والمقاصد النحوية ١٩١/١.

والشاهد فيه قوله: (الأربعين) حيث وردت الرواية فيه كسر النون.

(٣) البيت من الخفيف، وهو لأبي دهل الجمحي في ديوانه ٦٨، وله وغيره، ينظر الخصائص -

وقال السيرافي^(١) وإن يلزم الواو، واحتج بقوله:

[٢٥] ولها بللَطرون إذا

أَكَلَ النملُ النِّيَ جَمْعاً^(٢)

وحكى من كلام العرب (هذا ياسمون البر) و(رأيت ياسمون البر) و(مررت بياسمون البر) والمثنى والمجموع إذا سمي بهما مفرد، فإن حكي لم تجز تثنيته ولم يسم به ثانياً، لأنه يؤدي إلى التسلسل، وإن لم يحك جاز التثنية والتسمية به ثانياً، لأنه بمنزلة المفرد بشرط أن لا تزيد حروفه قبل التثنية على خمسة أحرف، كـ(رجلان)، و(يدان) فنقول فيه (رجلانان) و(يدنان)، لأنه لا يخرج بالتثنية عن نهاية زيادة الاسم، وهو سبعة أحرف كـ(اشهيباب)^(٣).

قوله: (التقدير فيما تعذر) لما فرغ من الإعراب اللفظي بالحركة والحرف، شرع في التقديري، وهو نوعان: مقدر بالحرف كـ(مسلمي)

٢١٦٣، وأوضح المسالك ٥٣/١ ولسان العرب مادة (خصر) ١١٣٢/٢، وخزانة الأدب ٣٤٧/٧ والمقاصد النحوية ١٤١/١.

والشاهد فيه قوله: (بللطرون) حيث أعرب الشاعر جمع المذكر السالم المسمى به بالحركات فجره بالكسرة، ويجوز فيه إعرابه إعراب جمع المذكر السالم ومن العرب من يلزمه الواو ويفتح النون قال ابن مالك في شرح التسهيل السفر الأول ١٠٦/١: وهذه أسماء أمكنة والأجود أجراؤها مجرى الجمع ثم التزام الواو وجعل الإعراب في النون قليل والحمل عليه ضعيف.

(١) ينظر شرح الكتاب ١٤١/١ للسيرافي.

(٢) البيت من المديد وهو لأبي دهبيل الجمحي في ديوانه ٨٥ وله ولغيره، وينظر سر صناعة الأعراب ٦٢٦٢، والمتع في التصريف ١٥٨/١، واللسان مادة (مطرن) ٤٢٢٤/١ وقد نسيه للأخطل وخزانة الأدب ٣٩٧، والمقاصد ٤٨/١. والشاهد فيه قوله: (بللطرون) حيث نزل منزلة الزيتون في إعرابه بالحركات، قال ابن جني: (ليست النون فيه بزيادة لأنها تعرب).

(٣) ينظر الإنصاف ٧٥٥/٢، وشرح التسهيل السفر الأول، ١٠٥/١ - ١٠٦.

وبالحركة، والذي بالحركة متعذر كـ(عصا) و(غلامي)^(١)،
ومستثقل كـ(قاضي).

قوله: (فيما تعذر كعصى) يعني باب المقصور كـ(عصى) و(فتى) و
(صلى)، كان الأولى أن يقدم المنقوص، لأنه لإحالة ظهوره، ولعله نظر إلى
أن الألف أقوى من الياء في المد للملازمة لها، وإنما تعذر لأن آخره ألف^(٢)
وهو حرف ساكن، وإنما امتنع تحريكها لأنه يؤدي إلى أحد أمرين؛ إما ردها
إلى أصلها، ومنه (هرب) لأن أصلها (عَصَوُ) تحرك حرف العلة وانفتح ما
قبله، فقلبت ألفاً، وأما همزها فيؤدي إلى الإلباس بباب المهموز، وخرجت
عن كونها ألفاً، وألف باب (عصى) إن وقف عليها وكان بالألف واللام
أو الإضافة (كالعصا وعصاك) فهي المنقلبة بالاتفاق، وإن كان بغير ذلك،
فثلاثة أقوال مذهب سيبويه^(٣)، أنها في حال الرفع والجر مبدلة عن حرف
أصلي وفي النصب زائلة مبدلة عن التنوين قياساً على الصحيح،
ومذهب المازني أنها زائلة في الأحوال الثلاثة مبدلة عن التنوين، وحجته
أن ما قبل الألف مفتوح في الأحوال الثلاثة فأجري الرفع والجر مجرى
النصب، ومذهب المبرد^(٤) والكسائي^(٥) والسيراfi^(٦) وابن كيسان [ظ] أنها
أصلية في الأحوال الثلاثة وحجتهم أنها قد جاءت الإمالة في

(١) ينظر شرح الرضي ٣٤/١، وشرح المصنف ١١.

(٢) ينظر شرح المصنف ١١.

(٣) ينظر الكتاب ٣٨٥/٣ وما بعدها وشرح المقدمة المحسبة ١١٧/١.

(٤) ينظر المقتضب ١٤٤/١.

(٥) ينظر رأي الكسائي في شرح التسهيل السفر الأول ١١٣/١، وشرح الرضي ١٧٤/٢.

(٦) ينظر رأي السيرافي هامش الكتاب ٣٨٦/٣.

المقصود حال الوقف ولا تصح الإمالة إلا في حرف أصلي، وأما حكمها في الوصل فإن وصلت بساكن حذفت مطلقاً لالتقاء الساكنين كقولك: (عصى الأعرج) و(العصا الجيلة) وإن وصلت بمتحرك فإن كان معرفاً ثبتت (كالعصا نافعة) فإن كان منكراً حذفت لالتقاء الساكنين، وهما الألف والتنوين، نقول (هذه عصاً جيلة)، وأما إذا أضيف إلى المقصور ظاهراً متحركاً أو مضمراً لم ينفك عن الألف بحال.

قوله: (وغلامي) يعني أن الإعراب يتعذر لفظاً فيما أضيف إلى ياء المتكلم، ووجه تقديره أن الياء تستدعي أن يكون ما قبلها مكسوراً وهو حرف الإعراب في الأحوال الثلاثة فتعذر أن يتحرك بحركة الإعراب، لأن الحرف الواحد يستحيل تحريكه بحركتين في حالة واحدة.

قوله: (مطلقاً) إشارة إلى خلاف فيه، فابن مالك^(١) وبعض النحاة^(٢) قالوا إعرابه في حالة الحركة لـ (عصى) وتقديره في حالة الرفع والنصب، وذلك لأن الياء إنما تطلب كسرة، ما لا كسرة بناءً فكسرة الإعراب يحصل بها ما تطلب الياء فكانت أولى ورداً بأن الياء أسبق من الإعراب فكذلك كهنا لأن الإعراب ناشئ عن

(١) وقد أشار ابن مالك إلى ذلك في ألفيته بقوله:

وسم معتلاً من الأسماء ما كالصطفى والمرضى مكارما

فالأول الإعراب فيه قُدرأ جميعه وهو الذي قد قصرأ

وينظر شرح ابن عقيل ٨٠/١ وما بعدها.

(٢) ينظر شرح المصنف ١١.

التركيب مع العامل والمفرد أسبق، وقال ابن السراج^(١) وابن الخشاب^(٢)، والجرجاني^(٣) والمطرزي^(٤) إنه مبني لإضافته إلى الياء، ووجهه بأنه قد صار بإضافته إلى الياء جزء كلمة، وهي ضعيفة لأنه حرف علة وهو اسم على حرف واحد، وما اختاره ابن الحلجب.

مذهب سيبويه والجمهور^(٥)، وقال ابن جني: هو خصي لا معرب ولا مبني.

قوله: (أو أستثقل كقاض رفعاً وجراً) هذا الثاني من التقديري بالحركة وهو المنقوص وهو كل اسم آخره ياء حقيقية قبلها كسرة، فقوله ياء، احتراز عما ليس ياء كـ (زيد) خفيفة يحترز من الثقيلة كـ (علي)، و (كُرسي)، و (وَلِي)، قبلها كسرة يحترز من أن يكون قبلها ساكن كـ (ظبي) و (يحيى)، فإن هذه المحترز عنها تعرب بالحركات لفظاً والأصل في (قاض) (قاضي) بضم الياء في الرفع وفتحها في النصب وكسرها في الجر فاستثقلت الضمة والكسرة، أما الضمة فلأنها من جنس الواو،

(١) ينظر الأصول لابن السراج ٣٧٨/٢.

(٢) ابن الخشاب هو: عبد الله بن أحمد بن أحمد بن أحمد بن عبد الله بن نصر بن الخشاب أبو محمد النحوي، توفي سنة ٥٦٧هـ صنف شرح الجمل للجرجاني، وشرح اللمع لابن جني وغيرها، الرد على ابن بابشاذ في شرح الجمل. ينظر بغية الوعاة ٢٩٧/٢ - ٣٠. ينظر رأي ابن الخشاب في الهمع ٥٨/١.

(٣) ينظر رأي الجرجاني في الهمع ٥٨/١.

(٤) المطرزي هو ناصر بن عبد السيد بن علي بن المطرز أبو الفتح النحوي الأديب المشهور بالمطرزي، ولد ٥٣٨هـ وتوفي سنة ٦١٠هـ من أهل خوارزم برع في النحو واللفظ والفقه، معتزلي المذهب، صنف شرح المقامات، المغرب في شرح المعرب، ومختصر المصباح في النحو وغيرها... ينظر البغية ٣١١/٢ وأنباء الرواة ٣٤٠/٣.

(٥) ينظر شرح المصنف ١١، وشرح الرضي ٣٤/١.

والواو تباين الياء لاختلافهما في الطبع، وأما الكسر فلأنه من جنس الياء، والياء على الياء ثقيلة بخلاف الفتحة، فإنها خفيفة على الياء، فلهذا أعرب بالنصب لفظاً^(١) وبالرفع والجر تقديرًا، هذا مذهب الجمهور، وقد جاء تقدير النصب كقوله:

[٣٦] فلو أن واش بللدينّة داره

وداري بأعلى حضرموت اهتلى ليا^(٢)
ولو كان لفظاً لقال: (واشياً) وقد جاء إظهار الرفع والجر مع النصب، قال في الرفع:

[٣٧] قد كذا ينهب بالدنيا ولذتها

موالي ككيش العوس سحاح^(٣)

في الجر:

[٣٨] ما إن رأيت ولا أرى في مدتي

كجواري يلعبن في الصحراء^(٤)

(١) ينظر شرح المصنف ١١، وشرح الرضي ٣٤/١.

(٢) البيت من البحر الطويل وهو للمجنون في ديوانه ٢٣٣، وشرح المفصل ٥١/١، وشرح شافية ابن الحاجب ١٣٧/١، ومغني اللبيب ٣٨٢، وشرح شواهد المغني ٦٩٧/٢، وهمع الهوامع ٥٣/١، وخزانة الأدب ٤٨٤/١٠.

والشاهد فيه قوله: (واش) حيث عامل الاسم المنقوص واش في حالة النصب كما يعامل في حالتي الرفع والجر فحذف ياءه.

(٣) من البحر البسيط وهو بلا نسبة في شرح ابن الحاجب ٨٢/٣، وينظر شرح المفصل ١٠٣/١٠. ويرى وبهجتها.

والشاهد فيه قوله: (موالي) حيث حرك الياء بالضم شذوذاً، والعوس: ضرب من الغنم - سحاح: جمع ساحة وهي الشاة المملثة سمناً.

(٤) البيت من البحر الكامل وهو بلا نسبة في شرح المفصل ١٠١/١٠، وشرح شافية ابن -

وقال أيضاً:

[٢٩] فيوما يجلرين الهوى غير ملضي

ويوما ترى منهن غولاً تَعَوَّلُ^(١)

وقد اختلف في تنوين المنقوص، والأكثر أنه تنوين تمكين^(٢)، ومنهم من قال عوض^(٣) عن إعلال الياء، لأن أصله (قاضي) فعلى أنه تمكين نقول: ثقلت الضمة والكسرة على الياء فحذفتا، فالتقى التنوين والياء فحذفت الياء لالتقاء الساكنين وعلى أنه عوض، ثقلت الضمة على الياء فحذفتا وتبعهما التنوين، وأي تنوين آخر عوض عن الإعلال فالتقى ساكنان الأول حرف علة فحذف.

وأما حكم ياء المنقوص في الوصل والوقف، أما في الوقف إن كان معرفاً باللام ثبتت ساكنة في الرفع والجر مفتوحة في النصب على الأفصح فيهما وإبدال التنوين في النصب ألفاً وقد أجاز حذفها وبقاؤها، وأما في الوصل، فإن وصلت بساكن حذفت مطلقاً في الرفع والجر، وإن وصلت بمتحرك فإن كان المنقوص معرفاً باللام ثبتت الياء، وإن كان

الحاجب ١٨٣/٣، وخزانة الأدب ٣٢/٨ - ٣٤.

والشاهد فيه قوله: كجواني حيث حرك الياء من الاسم المنقوص جراً بالتنوين شذوذاً كما ذكر شارح الشافية.

(١) البيت من الطويل وهو لجرير في ديوانه ١٤٠، وينظر الكتاب ٣٦٤/٣، والمقتضب ٦٤٤/١

والخصائص ١٥٩/٣، وأمالى ابن الشجري ٨٧/١، ونوادر أبي زيد ٢٠٣، وشرح المفصل

١٠/١٠ - ١٠٤، واللسان مائة (غول) ٣٣١/٥، وخزانة الأدب ٣٥٨/٨، والمقاصد

النحوية ٢٢٧/١.

والشاهد فيه قوله: (ماضي) حيث حرك الياء في الجر ضرورة.

(٢) ينظر شرح المفصل ٢٩/٩ وما بعدها، وشرح الرضي ١٤/١، وشرح ابن عقيل ٣٢٠/٢.

(٣) ينظر المصدر السابق.

منكراً حذفت لأجل التنوين وأما النصب فثبتت متحركة، وأما حكمها في الإضافة إلى مضمّر أو ظاهر متحرك فثبتت الياء في الرفع والجر ساكنة، وفتحها في النصب^(١).

قوله: (ونحو مسلمي رفعاً) هذا الضرب الثاني وهو التقديري بالحرف، وهو جمع المذكر السالم إذا أضيف إلى الياء فإنها تقدر فيه الواو في حال الرفع وهو لفظي في حال النصب والجر، لأن الياء موجودة، وإنما كان في الرفع مقدراً لأن أصله (مسلمون) فأضيف إلى الياء فحذفت النون للإضافة، فصار (مسلموي) فاجتمعت الواو والياء، وسبقت الأولى بالسكون فوجب قلب الواو ياءً وإدغامها في ياء المتكلم فصار (مسلمي)، فعلم أنه عدل عن الواو التي كانت علامة الرفع لأجل الاستثقال لها مع الياء. فلذلك وجب أن يحكم عليه في حال الرفع بالإعراب مقدراً، وأما في النصب والجر، فياء الإعراب فيه ثابتة لم تتغير عن حالها الأصلي^(٢)، قال في البرود: والصحيح أنه في حال الرفع لفظي غير مقدر، لأن الواو كالموجودة وإنما قلبت لعارض الاستثقال واحتج بوجهين:

أحدهما: أن أحداً لا يقول بتقدير الواو في (ميزان وميقات) ولا بتقدير التنوين في (رأيت زيداً)، عند الوقف.

والثاني: أنا لو سلمنا ذهاب الواو بالكلية لكننا نقدر بالضمّة لأنها الأصل ألا ترى أننا لا نقدر في الأسماء الستة إذا أضيفت إلى الياء إلا الحركة.

(١) ينظر شرح المصنف ١١.

(٢) ينظر شرح المصنف، ١١، نقل الشارح هذه العبارة ولم يسندها إلى المصنف.

قوله: (واللفظي فيما عداه) أي فيما عدا هذه الأنواع وهما نوعا التعذر والمستثقل فهو لفظي، لأنه إذا حُصِرَ الأقل فما عداه بخلافه وهو الأكثر، وقد بقي عليه من التقديري المدغم نحو: ﴿وَتَرَى النَّاسَ﴾^(١) وما سَكُنَ للتخفيف، نحو: ﴿وَرُسُلَنَا﴾^(٢) أو الضرورة نحو:

[٣٠] وقد بدا هُنَاكَ مِنَ الْمُتَزَرِ^(٣)

والمتبع نحو: ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ﴾^(٤) والمحكي نحو: زيد (من زيد) (من زيدا) (من زيد)، وبعضهم جعل المحكي في حال الرفع معرباً.

(١) الحج ٢/٢٢، وتماها: ﴿يوم ترونها تذهل كل مرضعة عما أرضعت وتضع كل ذات حمل حملها وترى الناس سكارى وما هم بسكارى...﴾.

قرأ الجمهور وترى بالتاء مفتوحة وزيد بن علي بضم التاء وكسر الراء، وقرأ الزعفراني وعباس في اختياره بضم التاء وفتح الراء ورفع (الناس) ينظر القرطبي ٣٤٩٧/٥، والبحر المحيط ٣٢٥/٦، وفتح القدير ٤٣٥/٣.

(٢) المائلة، ٣٢/٥ قرأه أبو عمرو بإسكان السين في رُسُلَنَا والباء في سَبَلْنَا حيث وقع في الخط على التخفيف لتوالي الحركات ولأنه جمع، وضمَّ ذلك الباقيون على الأصل، ينظر الكشف ٤٠٨/١، والحجة لابن زنجلة ٢٢٥.

(٣) البيت من السريع، وهو للأقيشر الأسدي أو الفرزدق، وليس في ديوانه، ينظر الكتاب ٢٠٣/٤، وشرح أبيات سيويه ٣٩١/٢، والخصائص ٩٥/٣، وشرح المفصل ٤٨/١، وشرح التسهيل السفر الأول ٤٨/١، ورصف المباني ٣٩٣، وهمع الموامع ٥٤/١، وخزانة الأدب ٤٨٤/٤ - ٤٨٥ وصدره: رحت وفي رجليك ما فيهما.

والشاهد فيه قوله: (بدا هنك) حيث سكن النون، و (هنك) ضرورة، وهو مرفوع، لأنه فاعل بدا.

(٤) الفلحة ١/١ الجمهور قرأوا بضم دال (الحمد) وأتبع إبراهيم بن أبي عبلة ميمه لام الجر لضمه الدال كما أتبع الحسن، وزيد بن علي كسر الدال لكسرة اللام وهي أغرب. ينظر البحر المحيط ١٣٦/١.

المنوع من الصرف

قوله: (غير المنصرف) قد اختلف في اشتقاق المنصرف^(١)، فقليل هو من صرفة البكرة والباب إذا صُرِفَ، قال الشاعر:

[٣١] مقلوفةٌ بدخيس النحض بلزُلها

لها صريفٌ صريف القعوب المسد^(٢)

فعلامته على هذا التنوين فقط، وقيل من (التصرف) الذي هو (التقلب) فعلامته على هذا الجر والتنوين جميعاً، وقيل هو من (الصِرْف) وهو الخالص، كقولهم (شراب صِرْف) أي خالص لم يمزج، ومعناه أن المنصرف خالص من شبه الفعل بخلاف غير المنصرف، وقيل من الصرف الذي هو (الفضل) قال الشاعر:

[٣٢] فما الفضة البيضة والتبر واحدٌ

تقوعان للمكلي وبينهما صرِف^(٣)

أي (فضل).

(١) ينظر اللسان مادة (صرف) ٢٤٣٤/٤، وما بعدها.

(٢) البيت من البسيط وهو للناطقة الذبياني في الديوان ١٦ وينظر الكتاب ٣٥٥/١ وشرح أبيات سيبويه ٣١/١ وجمهرة اللغة ٥٧٨ - ٧٤١، واللسان مادة (صرف) ٢٤٣٤/٤، وجمع الهوامع ١٩٣/١. والشاهد فيه قوله: (لها صريفٌ صريف) حيث استدل على اشتقاق المنصرف وهو المتحرك والمتقلب.

(٣) لم أقف له على قائل أو مصدر.

قوله: (ما اجتمع فيه علتان) جنس للحد، يحترز من العلة الواحدة فإنها لا تؤثر في منع الصرف، خلافاً للكوفيين^(١) والأخفش^(٢) والفارسي^(٣) وابن برهان^(٤) من البصريين، واختاره صاحب الإنصاف^(٥) فإنهم أجازوا المنع لعلّة واحدة واحتجوا بقوله: [ظ ١٠]

[٣٣] ومصعب حين جدّ الأمر أطيبها

وبقوله:

[٣٤] فما كل حصن ولا حابس

يفوقك مرداس في مجمع^(٧)

وبقوله:

(١) ينظر الإنصاف ٤٩٣/٢، وشرح المفصل ٦٧/١، والمجمع ١٠٩/١.

(٢) ينظر المصدر السابق.

(٣) ينظر رأي الفارسي في المجمع ١٠٩/١.

(٤) ينظر الإنصاف ٤٩٣/٢.

(٥) ينظر المصدر السابق ٥٠١/٢.

(٦) البيت من مجزوء الوافر وهو لعبيد الله بن قيس الرقيات في ديوانه ١٢٤، وينظر الإنصاف

٥٠١/٢، وشرح المفصل ٦٧/١، وخزانة الأدب ١٥٠/١. ويروى بتقديم وتأخير أطيبها وأكرمها

كما في شرح المفصل ٦٧/١.

والشاهد فيه قوله: (ومصعب) فإنه مرفوع بغير تنوين فلعل على أنه ممنوع من الصرف مع

أنه ليس فيه إلا علة واحدة وهي العلمية.

(٧) البيت من المتقارب وهو لعباس بن مرداس السلمي في ديوانه ٨٤، والإنصاف ٤٩٩/٢،

وشرح المفصل ٦٨/١، وشرح التسهيل السفر الثاني ٨٥٠/٢، وشرح الرضي ٣٨/١، واللسان

مادة (ردس) ١٦٣٣/٣، وخزانة الأدب ١٤٧/١ - ١٤٨ ويروي صاحب الإنصاف يفوقان شيعي في

مجمع، وردّ هذه الرواية وقال: بل الرواية الصحيحة المشهورة ما رويناه.

والشاهد فيه قوله: (مرداس) حيث منعه من الصرف وليس فيه إلا علة واحدة

وهي العلمية.

[٣٥] وممن ولدوا عامرُ

فوالطـول وفوالعـرض^(١)

ورد البصريون ذلك، إما بضعف فالرواية فيه وأنتم^(٢)، وأما مرداس فالرواية شيخي، وأما عامر فهو اسم قبيلة، ففيه العلمية والتأنيث^(٣).

قوله: (من علل تسع) يحترز من علل البناء فإنها ست. قوله: (وواحدة منها تقوم مقامها)، يعنى أوواحدة من التسع تقوم مقام علتين، وذلك في الجمع المتناهي والتأنيث بالألف المقصورة والممدودة فإنهم أقاموا فيها لزوم التأنيث ونهاية الجمع مقام العلة الثانية^(٤).

قوله: (وهي عدل^(٥) ووصف إلى آخره)^(٦) شرع يبين العلل التسع

(١) البيت من بحر الهزج وهو لذي الأصبع العدواني كما في ديوانه ٤٨، وينظر الإنصاف ٥٠١/٢، وشرح المفصل ٦٨١، وشرح ابن عقيل ٣٤١/٢، واللسان ملحة (عمر) ٣٦٠٤/٤، والمقاصد النحوية ٣٦٤/٤.

والشاهد فيه قوله: (عامر) حيث منعها من الصرف، وليس فيها إلا علة واحدة وهي العلمية وذلك للضرورة الشعرية.

(٢) ينظر شرح المفصل ٦٨١، وفيه وأما قوله: (مصعب حين جد الأمر) فإن الرواية الصحيحة وأنتم حين جد الأمر.

(٣) ينظر شرح المفصل ٦٨١، وشرح الرضي ٣٧١.

(٤) ينظر شرح الرضي ٣٩١.

(٥) ينظر شرح ابن عقيل ٣٣٦٢.

(٦) في الكافية المحققة زيلة وهي:

عدل ووصف وتأنيث ومعرفة وعجمة ثم جمع ثم تركيب

والنون زائلة من قبلها ألف ووزن فعل وهذا القول تقريب

ينظر الكافية في النحو ٦٢ وقال: وهما من البحر البسيط نسبها عبد الغفور في حاشية له على الفوائد الضيائية لأبي سعيد الأنباري النحوي، ثم قال: وأظنه يعني أبا البركات الأنباري أوردتهما في أسرار العربية ٣٠٧ بقوله ويجمعها بيتان من الشعر. والرواية في أسرار العربية: جمع ووصف وعجمة ثم العدل.... وهما في شرح ابن عقيل ٣١١٣.

التي ذكر، وهي أخبار متعددة لمبتدأ محذوف.

قوله: (والنون زائدة) روي بنصب زائدة ورفعها، فالرفع إما خبر عن النون، وهو ضعيف من جهة المعنى، وإما صفة لها، والألف واللام زائدان، ودليل زيادتهما، أنه ذكر كل الأسباب في البيتين دونها نكرة، والنصب إما على الحال المؤكدة، قاله الإمام يحيى بن حمزة^(١) (عليه السلام) أو منتقلة وعاملها مضمّر تقديره، ومنها: النون زائدة، وقيل: على الحكاية، كأنه قال: يمتنع الصرف والنون زائدة.

قوله: (وهذا القول تقريب) يحتمل وجوهاً:

أحدهما: أنه أراد أن نظمه بهذه العلل أقرب للحفظ من عدها نثراً.
الثاني: أنه أراد أن ذكرها في البيتين تقريب، وسيأتي تفصيلها من بعد.
الثالث: أنه أراد أن حصرها في تسع تقريب، لأن منهم من زاد ألفَ الإلحاق إذا سمي بما هي فيه، وأحمر إذا سمي به ثم نُكِرَ^(٢) وجعلها إحدى عشرة ومنهم من أراد نهاية الجمع، ولزوم التأنيث، وجعلها ثلاث عشرة، ومنهم من ردها إلى علتين، وهي الحكاية والتراكيب، فكُنِيَ بالحكاية عن الصفة في (أفعل) ووزن الفعل في العلمية، والتركيب كناية عن سبع علل: تركيب المزج، وتركيب التأنيث، وتركيب الجمع، وتركيب العجمة، وتركيب العدل، وتركيب زيادة الألف والنون، وتركيب النكرات نحوأحاد، وقد جمعها صاحب البرود في بيت واحد:

(١) ينظر الأزهار الصافية ١٢٥.

(٢) ينظر شرح المفصل، ٧/١.

[٣٣] اعلِلْ وَأَنْثُ وَعَرَّفْ وركب اجمع

صِف اعجم وزن الفعل مخصوصاً

مثل: [أحد وطلح] حضر موت

جوار أحمر آزر يزيد سكران^(١)

قوله: (مثل عمر وأحمر) إلى آخره^(٢)، هذا يتبين للعلل بالأمثلة، ففي (عمر) العلل التقديري والعلمية، و(أحمر) وزن الفعل والوصف، و(طلحة) التأنيث اللفظي والعلمية، و(زينب) المعنوي والعلمية، و(إبراهيم) العجمة والعلمية، و(مسجد) الجمع ونهاية الجمع، و(معد يكرب) التركيب والعلمية، و(عمران) الألف والنون والعلمية، و(أحمد) وزن الفعل والعلمية.

قوله: (وحكمه أن لا كسر ولا تنوين) أي حكم غير المنصرف ألا يدخله الكسر ولا التنوين، وإنما امتنع فيه، لأن هذه الأسباب المانعة من الصرف فروع فإذا اجتمع في الاسم سببان منها، صار بهما فرعاً من جهتين، فيشبه الأفعال لأنها فرع على الأسماء من جهتين:

أحدهما: أن الاسم يخبر به وعنه، والفعل يخبر به فقط، وما أخبر به وعنه كان أصلاً لأنه يستقل كلاماً فهو مستغن عن الفعل، والفعل غير مستغن عنه. [و١١]

الثانية: أن الفعل مشتق من الاسم عند البصريين^(٣)، والمشتق فرع

(١) ثمة خلل في الوزن بين وفيه سقط ظاهر.

(٢) في الكافية المحققة زيادة حيث عد العلل مع الأمثلة وهي قوله مثل: عمر، وأحمر، وطلحة،

وزينب، وإبراهيم، ومسجد، ومعد يكرب، وعمران، وأحمد. (٦٢)

(٣) ينظر الإنصاف ٧/١ وما بعدها.

على المشتق منه، والعلة الأخرى على كلام الكوفيين^(١)، أن الفعل بمنزلة المركب لاستدعائه الفاعل، والاسم بمنزلة المفرد، والمركب فرع المفرد، فلما أشبه الفعل قطع عنه الجر والتنوين ولم يعط الجزم لأن المشبه أضعف من المشبه به، أو لامتناع عوامله، وأما بيان فرعية هذه العلل التسع، فالعدل فرع على المعدول عنه، والوصف فرع على الموصوف، والتأنيث فرع على التذكير^(٢) لفظاً ومعنى، فاللفظ بالزيادة، لأنك تقول قائم، ثم قائمة والمعنى أن المذكر أغلب من المؤنث، والمعرفة فرع على النكرة، لأن النكرة أكثر، لأنك تقول: قائم، ثم القائم.

وتحتاج إلى زيادة لفظ، أو وضع في الأعلام، والعجمة فرع على العربية لأنها دخيلة في كلام العرب^(٣)، ولأن لغة كل قوم أصل بالنسبة إلى لغتهم ولغة غيرهم، والجمع فرع على الواحد لأنك لا تجمع الشيء إلا بعد معرفة أفراده، والتركيب فرع على الأفراد^(٤)، والألف والنون فرع على ما زيدتا عليه، وذلك على كلام الكوفيين^(٥) لأنهم يمنعون الصرف بالأصالة لا للمشابهة، وعلى كلام البصريين، إنما منع الصرف لمشابهة ألف التأنيث، ولا تكون على كلامهم الألف والنون فرعيتين، ووزن الفعل فرع على وزن الاسم، كما أن الاسم أصل والفعل فرع، كذلك

(١) ينظر الإنصاف ٧/١ وما بعدها.

(٢) ينظر شرح الرضي ٣٧/١.

(٣) ينظر شرح المصنف ١١، وشرح الرضي ٣٧/١ - ٣٨، وهذا التفريغ الذي ذكره الشارح منقول من شرح المصنف وشرح الرضي بتصرف.

(٤) ينظر شرح المصنف ١١ (وأكثر عباراته منقولة عن شرح المصنف دون إسناد. وقد استعمل المصنف عن بلد على في كل عباراته...).

(٥) ينظر شرح المفصل ٦٧/١ - ٦٩.

وزن الاسم أصل ووزن الفعل فرع.

قوله: (ويجوز صرفه للضرورة أو التناسب) إنما جاز ذلك لأنه ردّ فرع إلى أصل وهو من أحسن الضرورات، رد الأشياء إلى أصولها، قال الكوفيون: ^(١) ما لم يكن (أفعل من)، لأن التنوين لا يدخل عليه كالإضافة، وضعف تصرف: (خيرٌ منك) و(شرٌ منك) وقال طاهر ^(٢) وبعض المتأخرين: ما كان آخره الألف، نحو (جلى) لم يصرف للضرورة لعدم الفائلة، لأن التنوين ساكن والألف مغن عنه، قال صاحب البرود: وهذا باطل لأن التنوين قد يلاقيه ساكن فيحرك بالكسرة، والألف تحذف إذا لاقاها ساكن فله فائلة أي فائلة، نحوقولي:

[٣٧] جلى اختلرت خروج جنيها ولم

يكن جبا حلز عن إنذ بعلمها ^(٣)

والصرف قد يكون للضرورة والقوافي والتناسب، فالضرورة ما كان في أول البيت، نحو:

[٣٨] وجبريلُ أمين الله فينا

وروح القدس ليس له كفه ^(٤)

أو وسطه نحو:

(١) ينظر المفصل ١٧، وشرحه لابن يعيش ٦٨/١ وشرح الرضى ٣٨/١.

(٢) ينظر شرح المقدمة المحسبة، ١١٩.

(٣) كذا في الأصل! ولم أقف على قائله، وهو غير منضبط الوزن.

(٤) البيت من الوافر، وهو لحسان بن ثابت في ديوانه (٧٦)، وينظر اللسان مادة (كفأ) ٣٨٩٢/٥. والشاهد فيه قوله: (وجبريلُ) حيث صرف جبريل مع أنه ممنوع من الصرف للعلمية والعجمة، وعلله بأنه في أول البيت للضرورة...

[٣٩] أعد ذكر نعمان لنا إن ذكره

هو المسك ما كررته يتضوع^(١)

والذي للقوافي ما كان في آخره، نحو:

[٤٠] عصائب طير تهتلي بعصائب^(٢)

ليطابق القافية الأولى لأنها مكسورة قال:

[٤١] كليني لهم يا أميمة نلصب

وليل أفاسية بطيء الكواكب^(٣)

وأما التناسب فضربان:

أحدهما: أن يكون بإزاء غير المنصرف منصرفاً فيصرف ليتسق الكلام،
نحو قوله تعالى: ﴿سَلَسِلًا وَأَغْلَالًا وَسَعِيرًا﴾^(٤) فإن سلاسل صرف لما كان

(١) البيت من البحر الطويل وهو للنايعة الذبياني كما في ديوانه: ٧

والشاهد فيه قوله: (نعمان) حيث صرفه ضرورة وهو ممنوع من الصرف.

(٢) البيت من البحر الطويل وهو للنايعة كما في ديوانه ٤٢، ينظر الشعر والشعراء ١٧٥،
وشرح المفصل ٦٨١، وخزانة الأدب ٢٨٩/٤. وصدرة:

إذا ما غزوا في الجيش حلق

والشاهد فيه قوله: (بعصائب) حيث جر عصائب بالكسرة وحقه الجر بالفتحة نيابة عن
الكسرة، لأنه ممنوع من الصرف، لكن الشاعر صرف للضرورة.

(٣) البيت من البحر الطويل وهو للنايعة وهو مطلع قصيدته البائية المشهورة وهو في
ديوانه ٤٠، وينظر الكتاب ٢٠٧/٢، ٣٨٢/٣، وشرح أبيات سيوييه ٤٤٥/١ وجمهرة اللغة ٣٥٠ -
٩٨٢، وشرح المفصل ١٠٧/٢، ورصف المبانى ٢٣٧، واللسان ملة (أسس) ٧٩/١، وخزانة الأدب
٣٣١/٢ - ٣٣٥.

(٤) الآية من سورة الإنسان ٤/٦ وتامها: ﴿إِنَّا اعْتَدْنَا لِلْكَافِرِينَ سَلْسِلًا وَأَغْلَالًا وَسَعِيرًا﴾
وقرأ نافع والكناني وأبو بكر عن عاصم وهشام عن عامر (سلا سلا) بالتثنية والباقون
بغير تثنية وكذلك فإنه ما ينطبق على هذه القراءة، قراءة ينطبق على ما بعدها وهي ١٥ -
١٦ من السورة نفسها ينظر الكشف ٣٥٢/٢.

بإزائة أغللاً وسعيراً.

والثاني: في الفواصل نحو قوله تعالى: ﴿قَوَارِيرَ، قَوَارِيرَ مِنْ فِضَّةٍ﴾^(١) فقوارير الأولى صرفت للفاصلة، والثانية لمناسبة قوارير الأولى: إذا كانت الأولى الفاصلة، والزخشري منع من الصرف للتناسب^(٢) وأما منع المنصرف من الصرف للضرورة، فمنع منه أكثر البصريين مطلقاً^(٣)، وأجازه الأخفش^(٤) [ظ ١١] وأكثر الكوفيين مطلقاً^(٥)، واختاره الإمام يحيى بن حمزة^(٦)، وبعض الكوفيين أجازه^(٧) فيما كان علماً فقط، لأنه لم يسمع إلا فيما أحد عليته العلمية، فيقصر عليه، نحو:

[٤٢] يفوقن مرداس في مجمع^(٨)

قوله: (ما يقوم مقامهما، الجمع وألفا التانيث) أي مقام العلتين، ومراده من الجمع ما كان ثالث حروفه ألفاً، بعد الألف حرفاً مشدداً، كـ(دوابّ) و(شوابّ) أو حرفان كـ(مساجد) أو ثلاثة ساكن الأوسط كـ(مصاييح)، وإنما قام الجمع مقام علتين لأنهم جعلوا كونه جمعاً علة، وصبغة منتهى الجموع علة أخرى.

(١) الآيتان من سورة الإنسان ١٥/٨٦ - ١٦ وتامهما (ويطاف عليهم بآنية من فضة وأكواب كانت قواريرا، قواريرا من فضة قدروها تقديراً).

(٢) ينظر المفصل ١٢.

(٣) ينظر شرح المفصل ٦٩/١.

(٤) ينظر الإنصاف ٤٩٣/٢، والصفحة ٥١٤/٢ وما بعدها، وشرح الرضي ٣٨/١.

(٥) ينظر الإنصاف ٤٩٣/٢.

(٦) ينظر الأزهار الصافية، ٨٩ - ٩٠.

(٧) ينظر شرح الرضي ٣٨/١.

(٨) سبق تخريجه في الصفحة ٨٦.

وألفا التأنيث يعنى المقصورة والممدودة فإنهم أقاموا التأنيث مقام علة، ولزومه مقام علة أخرى ومراده بـ(لزوم) التأنيث، أن الألفين لا يذهبان عن الكلمة أو بدلها، بخلاف التاء فإنها تسقط في الجمع، وذكر الجمع وألفي التأنيث هاهنا تبيناً لقوله أولاً: (أو واحدة منها تقوم مقامهما) وقيل: معنى اللزوم كون الألف لا تفارقه في العلم والنكرة، فألفه من جملة حروفه، بخلاف التاء فإنها لا تلزمه إلا في العلم، ذكر معناه الكوفيون^(١) والفارسي^(٢).

قوله: (فالعلة) لما فرغ من تعداد العلل شرع في تبينها واحدة واحدة، قيل: إنما ذكر أول البيت، وهي العلة، وهو مصدر عَلَ، يقال عَلَ عِلٌّ عن الطريق إذ مال عنها^(٣) وَحَلَّه ما ذكر: (وهو خروجه عن صيغته الأصلية) وهي ثلاثة وكذلك سائرهما.

قوله: (تحقيقاً أو تقديرًا) إشارة إلى قسمته، والضمير في خروجه إن رَجَعَ إلى لفظ العلة أتى إلى الدور^(٤)، لأنه فسّر الشيء بنفسه، وإن رجع إلى الاسم ورد عليه الإعلال والإدغام والإبدال، وأورد نجم الدين على حله^(٥)، ما عُلِّ عن الألف واللام، نحو: (سحر وأمس)، فإنه لم يخرج عن صيغته الأصلية، لأن الألف واللام ليسا بأصليين، وجوابه أن مراد

(١) ينظر رأي الكوفيين في المجمع ٧٨١.

(٢) ينظر رأي الفارسي في المقتضب شرح الإيضاح ٩٦٣/٢.

(٣) ينظر اللسان مادة (علة) ٢٨٤٠/٤ - ٢٨٤١.

(٤) الدور أي أن يعود الشيء إلى نفسه فلا يؤدي المعنى المراد وهو تفسير الشيء بنفسه كما

ذكر الشارح، ينظر اللسان مادة (دَوْر) ١٤٥٠/٢.

(٥) ينظر شرح الرضي ٤٤/١.

الشيخ^(١) بالإضافة هاهنا، ما كان الاسم عليه قبل العدل، سواء كان أصلياً في نفسه أوزائداً.

قوله: (تحقيقاً أو تقديرًا) تقسيم للعدل إلى حقيقي وتقديري، ونصبهما على المصدر، فللحقيقي، ما وجد له أصل، والتقديري ما لم يوجد له أصل، ولكن ألجأت إليه الضرورة، وهي وروده غير مصروف.

قوله: (كثلاث، ومثلث) ذكر للحقيقي ثلاثة أمثلة، الأول: (ثلاث) و (مثلث) وإنما مثل بمثلث مع ثلاث إشارة إلى أن في (ثلاث) وبابه ثلاث لغات، تقول: (أُحَادُوثُنِي وثلاث ورباع) حذف (مثنى) و(مثلث) و(مربع) (وُحْدَان) و(ثُنَيَان) و(ثُلَثَان) و(رُبْعَان) وتحقيق العدل في ذلك، أن معنى قولك (جاء القوم أُحَادَ وثنى وثلاث ورباع) أي (واحدًا واحدًا)، و(اثنين اثنين) و(ثلاثة ثلاثة) و(أربعة أربعة) وذلك لأن الأصل في كلام العرب تكرير الاسم المراد تقسيم الأشياء عليه، فلما ورد (أُحَادَ وثنى وثلاث ورباع) غير مكرر، علم أنه معدول إليه للاختصار، وهل يقال إلى (عُشَار)^(٢) أو يقتصر على السماع؟ وهو إلى (رباع)، منع من ذلك أكثر البصريين^(٣) لعدم السماع، وأجازوه الكوفيون مطلقاً، والفراء^(٤) والزجاج^(٥) في فعال دون (مفعّل) و(فعلان) لوروده في (فعال) نحو قوله:

(١) ينظر شرح المصنف ١٢.

(٢) ينظر شرح المصنف ١٢، وشرح المفصل ٦٢/١، ٦٣، وشرح الرضي ٤١/١، وشرح ابن عقيل ٣٣٧/٢.
(٣) ينظر شرح الرضي ٤١/١، وقال ابن يعيش في شرح المفصل ٦٢/١، (وأما ما وراء ذلك إلى عشار فغير مسموع والقياس لا يدفعه).

(٤) ينظر معاني القرآن للفراء ٢٥٤/١، والبحر المحيط ١٥٩/٣، وجمع الهوامع ٨١/١.
(٥) ينظر رأي الزجاج في ما ينصرف وما لا ينصرف ٤٤، والبحر المحيط ١٥٩/١ - ١٦٠.

[٤٣] مرئقة وأنجحة عشرا^(١)

ما المانع لهذه الأعداد من الصرف، فقال سيبويه والخليل: العدل^(٢) والصفة، قال تعالى: ﴿أُولَىٰ أَجْنَحَةٍ مَّمْنَىٰ وَثَلَاثَ وَرُبَاعَ﴾^(٣) ورد بأن الوصف [و١٢] عارض كـ (أربع) وأضيف بأن (أربعاً) استعمل في أصله اسماً بخلاف ما عدل به عنه، فإنه استعمل صفة من أول أمره، فلا يضره اسمية ما عدل عنه، لأنه لفظ آخره وقال بعضهم وهو اختيار الزمخشري^(٤) إن المانع من الصرف، العدل عن لفظها، وهواثنين، وعن تكريرها، وهو (اثنين اثنين). وقال الفراء: العدل والتعريف بالألف واللام^(٥)، ولا يظهر أن فيه، لأن قرينة المضاف تضاف إلى ما يضاف إليه ثلاثة، فإن وقع نكرة صرفاً، نقول: إن مثنى وثلاث في الآية بدل من أجنحة^(٦). وقال بعضهم: العدل والتأنيث اللفظي، إن عُدِلَ عن ثلاثة، والمعنوي إن عُدِلَ

(١) البيت من الوافر، وهو لـ (خداش بن زهير) في الإيضاح في شرح المفصل ١٣٣/١، وأساس البلاغة ٧٥/٢ - ٢٣٩. وصدرة:

تظل الطير عاكفة عليه

والشاهد فيه قوله: (عشارا) حيث استعمل عشارا على أنه معدول عن عشار عشار أي كل جماعة عشرة طيور.

(٢) ينظر الكتاب ٢٢٥/٣، وشرح الرضي ٤١/١ حيث قال: وأما ثلاث ومثلث فقد قام دليل على أنهما معدولان عن ثلاثة ثلاثة ثم نقل رأي سيبويه حيث قال: (إن منع الصرف في هذا للعدل والوصف)

(٣) فاطر ١٣٥ وتماها: ﴿الحمد لله فاطر السماوات والأرض جاعل الملائكة رسلاً أولىٰ أجنحة مثنى وثلاث ورباع يزيد في الخلق ما يشاء إن الله علىٰ كل شيء قدير﴾.

(٤) ينظر الكشف ٤٦٢/١، وشرح المفصل لابن يعيش ٦٢/١.

(٥) ينظر معاني القرآن للفراء ٢٥٤/١، وشرح الرضي ٤١/١.

(٦) قال أبو حيان في البحر: وقيل: (أوليٰ أجنحة معترض، ومثنى حال والعامل فعل محذوف يدل عليه (رسلاً) أي يرسلون مثنى وثلاث ورباع)، ينظر البحر المحيط ٢٨٦٧.

عن ثلاث، وإن سمي بهذا المعدول، فسيبويه يمنعه للعلمية وشبه أصله^(١)، وقال طاهر: ^(٢) وذهب طائفة من المحققين، منهم أبو علي^(٣)، والأخفش^(٤) والمازني^(٥)، أنه يصرف، وهذا من المواضع العجيبة التي لا تنصرف في النكرة، وتنصرف في المعرفة، لأن علتيه قد زالتا بالتسمية، لأن هذا الصرف لم يعدل، ويوصف به إلا في حال التنكير، فإن نكر بعد أن سمي به، كنت خيراً في صرفه ومنعه، وإن صُغرت جميع ذلك، معرفة كان أونكرة صرفته، لأنه لم يعدل في حال تصغيره.

قوله: (وآخر) هذا المثل الثاني من الحقيقي، وهوما عدل به عن الألف واللام كـ(آخر) (سحر)، و(أمس) وأما (سحر وأمس) إذا أريد بهما معينين ففيهما العذل عن الألف واللام^(٦)، والعلمية فيمن أعرب (أمس) إعراب مالا ينصرف، وأما (آخر) فهو صفة نكرة، لأنه توصف النكرة، قال تعالى: ﴿فَعِدَّةٌ مِنْ أَيَّامٍ أُخَرَ﴾^(٧) واختلف، ما العلة المانعة له من الصرف مع الوصف، فالذي عليه سيبويه^(٨)، وجماهير النحاة والمصنف^(٩)،

(١) ينظر الكتاب ٢٢٥/٣، والبحر المحيط ١٥٩.

(٢) ينظر شرح المقدمة المحسبة ١٠٨/١.

(٣) ينظر رأي أبي علي في الإيضاح شرح المفصل ١٣٤/١، والمقتصد في شرح الإيضاح ١٠٠٨/٢.

(٤) ينظر البحر المحيط ١٥٩/٣، وابن يعيش ٦٣/١.

(٥) ينظر رأي المازني في الهمع ٨١/١.

(٦) قال الرضي في ٤٢/١، (ومنع أبو علي من كون آخر معدولاً عن اللام استدلالاً بأنه لو كان كذا لوجب كونه معرفة كأمس وسحر المعدولين عن نفي اللام وكان لا يقع صفة للنكرات كما في قوله تعالى: (فعلة من أيام آخر) وأجاب الرضي بقوله: (وأجيب بأنه معدول عن نفي اللام لفظاً ومعنى أي عدل عن التعريف إلى التنكير).

(٧) البقرة ١٨٤/٢.

(٨) ينظر الكتاب ٢٢٤/٣ - ٢٨٣.

(٩) ينظر شرح المصنف ١٣، وشرح الرضي ٤٢/١.

أنها العدل عن الألف واللام، وذلك أن (آخر) جمع لأخرى، و(أخرى) تأنيث (آخر) وآخر أفعل التفضيل، وقياس أفعل التفضيل، أن لا يخرج عن الألف واللام، أو الإضافة، أو (من) والعدل عن (من) والإضافة لم يعهد، ولأن الذي بـ(من) عن مفرد مذكر، و(آخر) مجموع فلم يبق إلا أن معدول عن الألف واللام، واعترضه الفارسي^(١)، بأن (آخر) صفة نكرة بالإجماع، وما عدل به عن الألف واللام يجب أن يكون معرفة كـ(سحر) و(أمس) والجواب أنه معدول عن الألف واللام لفظاً ومعنى، أي معدول عن التعريف إلى التنكير، ومن أين له أنه لا يجوز اختلاف المعدول والمعدول عنه، تعريفاً وتنكيراً، ولوصح ذلك لوجب بناء (سحر) و(أمس)، كما يقوله بعضهم: لتضمنه معنى الحرف وتعريف (سحر) لكونه علماً على الصحيح، لا لكونه معدولاً عن الألف واللام، وقال بعضهم: إنه معدول عن أفعل المضاف إلى نكرة، لئلا يلزمهم تعريفه، وذكر كثير من النحاة أنه عن (أفعل من)^(٢) ورد بأن (آخر) والذي بـ(من) مفرد مذكر، وبأنه قد خرج عن التفضيل إلى معنى غيره.

قوله: (وجُمع)^(٣) هذا المثال الثالث من الحقيقي، واختلف في عدل

(١) ينظر رأي أبي علي في شرح الرضي ٤٢/١، وهذه العبارة منقولة عن الرضي دون أن يسندها الشارح إليه...

(٢) قال الرضي في شرحه ٤٢/١ قيل الدليل على عدل آخر أنه لو كان مع (من) المقدرة كما في (الله أكبر) للزم أن يقال بنسوة آخر على وزن أفعل، لأن أفعل التفضيل ما دام بمن ظاهرة أو مقدرة لا يجوز مطابقتها لمن هو له بل يجب إفراجه ولا يجوز أن يكون بتقدير الإضافة، لأن المضاف إليه لا يحذف إلا مع بناء المضاف.

(٣) قال ابن الحاجب في الإيضاح شرح المفصل ١٣٧/١: والمانع عندنا العدول والصفة الأصلية المقدرة فيه كأن أصله بمعنى (مجتمع).

(جمع)، وأخواته، فذهب الأخفش^(١) والمازني^(٢)، إلى أنه صفة معدول به عن جمع ساكن الحشو، لأنه جمع لـ (جمعاء) و (جمعاء) تأنيث (أجمع) وقياس (أجمع) أن يأتي على (جُمع) كـ (حمراء) و (حُمُر)، ولأنه قد سمع العدل عن (فُعَل) إلى (فُعَل) قالوا: (ثلاث دُرْع) والأصل دِرْعٌ، فامتناعه للوصف والعدل عن جمع، وذهب الفارسي^(٣) إلى أن (جُمع) معدول به عن (جَماعي) كـ (صحراء) و (صَحاري)، لأن فعلاء التي ليس بصفة تجمع، على فعلى، وكلام الأخفش لا يصح إلا إذا كان صفة وليس بصفة. [ظ ١٢]

وقال ابن مالك:^(٤) إنه معدول عن (جمعاءات)، لأن مذكرها يُجمع بالواو والنون، فيتفق الجمعان ويتطابقان في السلامة، وكلام الفارسي لا يصح إلا في الاسم الذي لا مذكر له كـ (صحراء) وأما (جمعاء) فمذكره (أجمع) وقال بعضهم يجوز أن يكون معدولاً عن جماعي^(٥) أو عن (جمعاءات) لأن (جمعاً) اسم آخر ليس مؤنثة لـ (أجمع) فهو (كصحراء) مما لا مذكر له، يجوز أن يجمع على (فعلى) أو على (فعلاوات).

(١) ينظر المقتصد في شرح في الإيضاح ٩٧٩/٢، والهمع ٩٠/١.

(٢) ينظر رأي المازني في المقتصد ٩٧٩/٢.

(٣) ينظر شرح المصنف ١٣، وشرح الرضي ٤٣/١، وقد نقل الرضي رأي الفارسي في ٤٣/١.

(٤) قال ابن مالك في ألفيته:

والعلم امنع صرفه إن عدلاً كفعَل التوكيد أو كفعلاً

والعدل والتعريف مانعاً سَحَرٌ إذا به التعيين قصداً يُعْتَبَرُ

قال ابن عقيل في ٣٣٥/٢ والأصل جمعاءات، لأن مفردة جمعاء، فعلى عن جمعاءات إلى جمع، وينظر الهمع ٩٠/١.

(٥) ينظر شرح المصنف ١٣ وينسب هذا الرأي لأبي علي الفارسي، وشرح الرضي ٤٣/١ وما بعدها.

قال أبوحيان: ^(١) إنه معدول عن الألف واللام، واختلف من قال باسميته، ما العلة الثانية في منعه الصرف، فذهب سيويوه والخليل ^(٢)، إنه تعريف بالإضافة، لأنها في معنى جميعهم، تقول: (قرأت الكتاب أجمع) أي جميعه، وضعف بأن تعريف بالإضافة لا يمنع الصرف، وأجيب بأن قيل: إنما لم يعتبر مع وجود المضاف إليه، لأن حكم منع الصرف لا يتبين فيه، وأما مع حذفه، فإنه مشبه لتعريف العلمية فلا مانع من اعتباره، وذهب بعضهم، وحكي عن الفارسي: ^(٣) أنها التعريف الوضعي كالأعلام، لأن (جُمع)، وبابه وُضِعَ بغير علامة تعريف تأكيداً ^(٤) للمعارف.

قوله: (أو تقديرًا، كعمر وقطام) التقديري، نوعان: فَعَلَ كـ(عمر) وفعال كـ(قَطَام) أما فعل، فإن كان اسم جنس، كـ(صُرْد) ^(٥) و(نُغْر) ^(٦) اسم طائر، أو صفة، كـ(خُطَم) أو مصدر كـ(هُلِي) و(تُقَي) أو جمع كـ(غُرَف) و(ظَلَم) صُرِفَ بكل حال، وإن كان علماً، فإن صَرَفْتُهُ العربُ صُرِفَ كـ(أَد) ^(٧) وإن منعه منع، وطريقه السماع، كـ(عُمَر) و(مُضَر) و(زُفَر)

(١) ينظر رأي أبي حيان ف المجمع ٩١/١.

(٢) ينظر الكتاب ٢٢٤/٣. وشرح الرضي ٤٣/١ - ٥٣.

(٣) ينظر رأي الفارسي في المقتصد شرح الإيضاح ٩٧٩/٢.

(٤) كذا وفي الأصل تأكيد.

(٥) صُرْد: وزن عمر نوع من الطيور، الأنثى صردة وقد يكون الهدهد أو غيره. ينظر اللسان مادة (صرد) ٢٤٢/٤.

(٦) نغز: وزن رطب وهو فرخ العصفور وقيل هو ما يسمى البلبل. ينظر مادة (نغر) في اللسان ٤٤٨٧/٦.

(٧) إنه منقول من جمع (أدة) وهي المرة من الود كـ(غرف) وغرفة والهمزة بدل من الواو المضمومة وقيل أنه علم رجل مشتق من الود عند سيويوه، فهمزته بدل من واو، وقيل من الأد بفتح الهمزة وكسرهما، وهو العظيم فهمزته أصلية، ينظر حاشية الخضري على الصبان ٦٥/١.

و(هَبَل) و(ثُعَل) و(زَحَل) و(جَمَح) و(قَوَسَ قَزَح) و(عَصَم) و(جُشِم) و(قُشِم) و(دُلَف) و(بُلَع) بطن من قضاة^(١) وإن لم يعلم فيه شيء من العرب منع بشرطين؛ أحدهما: ثبوت فاعل، والآخر: عدم فعل قبل التسمية كـ(قيم وحجى) لأنه ثبت قائم وحاج، وعدم (قيم وحجى) قبل العلمية، وإلا صرف، كـ(رُجَب) و(حُطَم)، لأن له أصلاً في النكرات، والذي ألجأهم إلى تقدير العلل، وروده عن العرب غير منصرف، فبقوا بين أحد محذورين، إن صرفوا خالفوا كلام العرب وإن منعوا خالفوا قاعدتهم، لأنهم لم يبقوا الصرف لعلة واحدة فتكلفوا العلل لأجل ذلك.

قوله: (وقطام في تميم) هذا النوع الثاني وهو (فعال) وإنما قال في تميم، لأن أهل الحجاز يبنونه على الكسرة^(٢) وأعلم أن (فعال) على ثمانية أقسام، فأربعة منصرفة، وهي (اسم الجنس) و(الصفة) و(المصدر) و(الجمع) (كجنّاح، وجواد، وذهاب، وسحاب) وثلاثة مبنية على الكسر^(٣)، وهي اسم الفعل وصفته، ومصدره كـ(نزال) و(فساق) و(فجار). والرابع علم الأعيان (كقطام وحذام) وأهل الحجاز يبنونه على الكسر كإخواته، وبنو تميم يعربونه إعراب مالا ينصرف للعلمية

(١) ينظر مع الهوامع ٨٧١.

(٢) ينظر شرح المصنف ١٣، وشرح الرضي ٤٦١، وشرح ابن عقيل ٣٣٧/٢ - ٣٣٧.

(٣) قال ابن مالك في ألفيته:

وابن على الكسر فعّال علماً مؤنثاً وهو نظير جُشما

عند تميم واصرفن ما نكرا من كل ما التعريف فيه أثرا

ينظر شرح ابن عقيل ٣٣٧/٢.

والعدل^(١) وهو مذهب سيويه^(٢)، ومذهب المبرد^(٣) أن امتناعه للعلمية والتأنيث، لأنه لا يقدر العدل إلا مع الاضطرار، وقد أمكن التأنيث، وأجيب عن سيويه بوجهين؛ أحدهما: أنهم يتفقون في تقدير العدل فيما آخره راء، وهذا مثله، فيطرد الباب، والثاني أن من هذه الأسماء ما لا تأنيث فيه، وهو ممتنع كـ (لصاف) اسم جبل قال:

[٤٤]..... فلما لصاف تبيض فيه الحمر^(٤)

و (خصاف) لذكر من الخيل، في المثل (أجرأ من خاصي خصاف)^(٥) وقد روى ركن الدين أن المصنف حذف (قطام) من نسخته^(٦).

قوله: (الوصف) هذه العلة الثانية. قوله: (شرطه أن يكون في [و١٣] الأصل كذلك)^(٧) يعني وصفاً، لأن الصفات قسمان: ممتنع وهو ما كان وصفاً وباقياً عليه كـ (أحمر) و (أصفر) ووصفاً طرأت عليه الإسمية، كـ (أسود) و (أرقم) للحية و (أدهم) للقيد، و (أبرق) لما اجتمع فيه سواد

(١) ينظر الكتاب ٢٧٨/٣، وشرح ابن عقيل ٢٣٧/٢، والهمع ٩٣/١.

(٢) ينظر الكتاب ٢٧٩/٣.

(٣) ينظر المقتضب ٥٠/٣ - ٢٧٦، والهمع ٩٣/١.

(٤) البيت من الكامل، وهو لأبي المهوش الأسدي في الخزانة ٣٧٠/٦ - ٢٧٣، وينظر سعط اللالي ٨٥٩، وشرح المفصل ٦٣/٤، واللسان ملحة (حمر) ٩٩٣/٢. وصدرة:

قد كنت أحسبكم أسود خفية

والشاهد فيه قوله: (لصاف) فإنه اسم جبل وفيه جواز إعالة الضمير عليه لتأويله بالموضع، وهو منزل من منازل بني تميم. وفي اللسان ملحة (لصاف) ٤٠٣٢/٥ وهو موضع من منازل بني تميم وقيل أرض لبني تميم، وقيل لصاف وثيرة ماء ان بناحية الشواجن في ديار ضبة بن أد.

(٥) ينظر اللسان (خصف) ١١٧٤/٢، ومجمع الأمثال ١٨٢/١.

(٦) ينظر الوافية شرح الكافية ٢٦.

(٧) في الكافية المحققة أن يكون وصفاً في الأصل.

ينظر الرضي ٤٧/١ - ٤٨. وقد نقل رأي أبي علي الفارسي وسيويه وأيد الرضي رأي الفارسي.

وبياض، و(أبطح) للمكان المتسع فلا يضر غلبة الاسم على الوصفية بل العبرة بالأصل قال:

[٤٥] يرى النلس منه جلد أسود سالخ

وفروة ضرغلم من الأسد ضيغم^(١)

ابن جني: ^(٢) ورواه الكسائي عن العرب أنها تصرف ما طرأت عليه الاسم، لأنها قد خرجت عن الوصفية، بدليل أنها جمعت جمع الأسامي، قالوا: (الأسود) و(الأراقم) و(الأبارق) و(الأداهم) و(الأباطح) ومنصرف وهو حيث يكون الوصف طارئاً على الاسم كقوله: (مررت بنسوة أربع)، و(برجل أربع) للدليل، فإن أصل أربع اسم للعد، قال نجم الدين: ^(٣) إنه يمتنع، أو ما صرفهم أربع في (مررت بنسوة أربع) فإنما هو لقبوله التاء، لا لعدم شرط الوصف. كقولهم: (أربعة) ^(٤) (كناقة يعملها).

قوله: (فلا تضره الغلبة) يعني أن الاعتبار بالأصل. (فلذلك صرف) (مررت بنسوة أربع) لما كان أصله الاسم. (وامتنع) (أسود) و(أراقم) للحية، و(أدهم) للقيد وإن كانت اسماً هاهنا، لأن أصلها

(١) البيت من البسيط ولم أقف له على قائل أو مصدر لكن يوجد منه (جزء بيت) في البيان شرح اللمع وهو (أسود سالخ) وهو محل الاستشهاد ينظر البيان في شرح اللمع للشريف الكوفي ٥١٨/٢.

والسالخ: الأسود من الحيات شديد السواد وأقتل ما يكون من الحيات إذا سلخت جلدها، ينظر اللسان (سالخ) ٢٠٦٢/٣.

(٢) ينظر البيان في شرح اللمع ٥١٩/٢.

(٣) ينظر شرح الرضي ٤٦/١ - ٤٧، وشرح المصنف ١٣.

(٤) قال نجم الدين الرضي في ٤٦/١: (وأنا إلى الآن لم يقم لي دليل قاطع على أن الوصف العارض غير معتد في منع الصرف، أما قولهم: مررت بنسوة أربع مصروفًا فيجوز أن يكون الصرف لعدم شرط وزن الفعل وهو عدم قبوله للتاء فإنه يقبلها كقولهم أربعة) انتهى كلامه.

الوصفية فـ(أسود) مأخوذ من السواد، و(أرقم) من الرحمة^(١)، وهي النقطة، التي تكون في جلد الحية، و(أدهم) للأسود إلى خضرة^(٢).

قوله: (وضعف منع أفعى للحية، وأجدل للصقر، وأخيل للطائر) هذا معطوف على قوله: صرف، أي ولكون الوصف الأصلي معتبراً، ضعف منع هذه، لأنه لم يتحقق فيها الوصفية، فمن صرف، فلا إشكال لعدم تحقق الوصفية، وهذا مذهب أكثر العرب، واختيار الشيخ^(٣)، قال سيبويه^(٤) منعها (أخبث) لوجهين ومن منع، تخيل فيها معنى الوصفية في أصل الوضع ولا تقول: وصفيتها عارضة، فـ(أفعى) للحية، و(أجدل) من الجدل وهو القوة، ومنه قوله (جبل مجدول) للمفتول بقوة وإحكام، و(أخيل)^(٥) من التخييل، وقيل من الخيلاء، وهو الطائر الذي [فيه]^(٦) لمعة تخالف سائر جسده، وحجة المانعين له قوله:

[٤٦] مطرقاً يرشح سماً كماًط

رق أفعى تنفث السم صِّل^(٧)

(١) ومنه الرقيم حيث اختلفت في تفسيره فمنهم من قال: إنه لوح من حجارة أو رصاص رُقمت فيه أسماؤهم جعل على باب الكهف. والرقم الكتابة وغير ذلك من الأقوال، ينظر تفسير فتح القدير للإمام الشوكاني ٢٧٢/٣، والجامع لأحكام القرآن للقرطبي ٣٩٧٣/٥ وما بعدها، واللسان (رَقَمَ) ١٧٠٩٣.

(٢) والأدهم الأسود والدهمة السواد، وحديقة دهماء مدهامة خضراء تضرب إلى السواد من نعيمها وربها وفي التنزيل (مدهماتان) أي سوداوان من شلة الخضرة، ينظر ملحة دَهَمَ في اللسان ١٤٤٣/٢ - ١٤٤٤.

(٣) ينظر شرح المصنف ١٣، وشرح الرضي ٤٧/١.

(٤) ينظر الكتاب ٢٠٠/٣.

(٥) ينظر اللسان (خيل) ١٣٠٦٢.

(٦) زيادة يقتضيهما السيلق.

(٧) البيت من البحر المديد وهو لـ (تأبط شراً) كما في شرح الحماسة للتبريزي ٣٤٢/١. ويروى =

وقوله:

[٤٧] كلَّ العَقِيلَيْن حين لَقِيْتَهُم

فراخُ القطالَاقين أَجْدَلْ بَلْزَا^(١)

وقوله:

[٤٨] دَعَيْني وعلمي بالأُمور وشيمتي

فما طائري فيها عليك بأخيلا^(٢)

في الحماسة مطروق، ومعنى أطرق: أرخى عينيه، والرشح: العرق، والصل وهي الحية التي تقتل إذا نهشت من ساعتها، ولا تنفع معها الرقية، ينظر اللسان مادة (صل) ٢٤٨٧/٤، والنفت كالقذف.

والشاهد فيه قوله: (أطرق أفعى) حيث أتى بلفظ الأفعى، حيث أن وصفيتها أصلية وليست عارضة.

(١) البيت من البحر الطويل، وهو للقطامي في ديوانه ١٨٢، وله ولغيره، ينظر جمهرة اللغة ٨٠٠، وشرح شواهد الإيضاح ٣٩٣، وأوضح المسالك ١١٩/٤، واللسان مادة (جَلَلْ) ٥٧٠/١، وشرح الأشموني ٥١٣/٢.

والشاهد فيه قوله: (أجلد) حيث منعه من الصرف مع أنه اسم للصقر أصلاً. ومنعه لأنه ضمنه الوصفية، وهي القوة فانضمت إلى وزن الفعل. ويروى صدره في اللسان: كأن بني الدعماء إذ لحقوا بنا

(٢) البيت من الطويل، وهو لحسان بن ثابت كما في ديوانه ٢٧١، وينظر شرح شواهد الإيضاح ٣٩٢، وأوضح المسالك ٥١٤/٤، ويروي ذريني بدل دعيني.

الشاهد فيه قوله: (بأخيلا) حيث منعه من الصرف فجرة بالفتحة نيابة عن الكسرة والألف للضرورة الشعرية، وهو اسم لطائر معروف ذي خيلان، وقد رثه الرضي وقال: (وكذا توهم في أخيل أن معناه الأصلي طائر ذو خيلان ولم يثبت ما توهموه تحقيقاً)، ينظر الرضي ٤٨١ بخلاف ابن الخالج فقد أثبت أخيل بأنه طائر ذو خيلان. ينظر شرح المصنف ١٣، وقال سيبويه في الكتاب ٢٠١/٣، وأما أخيل فجعلوه أفعل من الخيلان للونه وهو طائر أخضر وعلى جناحه لمعة سوداء مخالفة للونه.

فأما أولف^(١) أو أولق^(٢) فمن جعل وزنهما، (أفعل) منعهما، ومن جعلهما (فوعل) صرفهما.

قوله: (التأنيث بالتاء) هذه العلة الثالثة وهولفظي ومعنوي، فاللفظي بالألف المدودة، وقد تقدم، ولا شرط فيهما للزومهما الألف، وبالتاء مراده بتاء التأنيث تاء زائدة في آخر الاسم مفتوح ما قبلها، تنقلب في الوقف هاء^(٣).

قوله: (وشرطه العلمية) في منع الصرف، لأنه لا يلزم إلا معها، ألا ترى أنك تقول: في غير العلمية، (قائم) و(قائمة) فلوسميت (بقائمة) لزم من التاء، وامتنعت من الصرف.

قوله: (والمعنوي كذلك) يعني شرط العلمية، لأنها إذا اشترطت في اللفظي، فبالأولى في المعنوي، وإلا انتقض بنحو: (جريح) لأن فيه التأنيث والصفة، ونحو: أرنب لأن فيه التأنيث والوزن [ظ١٣]

قوله: (وشرط تحتم تأثيره زيادة على الثلاثة، أو تحرك الأوسط، أو العجمة) يعني بهذه الشروط التأنيث المعنوي^(٤)، وأما اللفظي فلا

(١) ينظر اللسان (ولف) ٤٩١٨/٦.

(٢) ينظر اللسان (ولق) فأولق شبه الجنون ٤٩١٩/٦.

(٣) ينظر شرح الرضي ٤٨/١، هذه العبارة مأخوذة من الرضي بتصرف دون أن يسندها له وزاد الرضي بقوله: (مثل: أخت وبنت ليس مؤنثاً بالتاء بل التاء بدل من اللام لكنه اختص هذا الإبدال بالمؤنث دون المذكر لمناسبة التاء بالتأنيث، فعلى هذا: لو سميت بنت وأخت وهنت مذكراً لصرفتها) ينظر المصدر نفسه. وقال في الحاشية في الصفحة ٤٩/١ (وإن سميت بها مؤنثاً حقيقياً كانت كهند في جواز الصرف وعلمه).

(٤) قال الرضي في ٥١/١، (والمراد به - أي التأنيث المعنوي - تأنيث ما التاء فيه مقدرة سواء أكان حقيقياً كزنب أو لا كعقرب).

شرط فيه سوى العلمية سواء أكان حقيقياً أو غير حقيقي، مذكراً أو مؤنثاً ثلاثياً: كـ(هبة) و(طلحة) أورباعياً كـ(فاطمة) أو خماسياً كـ(سفرجلة) و(حنظلة) إذا سمي بهما.

وإنما لم يشترط في اللفظي هذه الشروط، لأنه لا يوجد إلا رباعياً، كـ(طلحة) أوفعلاً عنه كـ(هبة) و(شاة)، ولأن التأنيث اللفظي فيه ثقل، لأنه يقوم مقام اسم مركب، وحاصل المؤنث المعنوي إن كان رباعياً امتنع، كـ(زينب)^(١) لأنهم أقاموا الحرف الرابع مقام تاء التأنيث، بدليل عدم ظهورها في التصغير، كـ(زينب)، أو متحرك الأوسط كـ(سَقَر) امتنع أيضاً، لأنهم أقاموا الحركة مقام الحرف الرابع، واختار بن الأنباري في متحرك الوسط الوجهين^(٢)، وقال: لو كانت الحركة تقوم مقام الحرف الرابع لامتنع، (قدم) مسمى به مذكراً، وأما امتناع (سقر) فلانضمام العجمة إلى العلمية والتأنيث، وإن كان ثلاثياً، فإن انضمت إليه علة ثالثة امتنع كـ(حِمَص) و(ماه) و(جور)، لأن فيه العجمة والعلمية والتأنيث، وإن لم ينضم كـ(هند) فمذهب الجمهور جواز الوجهين، واحتجوا له بقولهم:

[٤٩] لم تتلفع بفضل مئزرها دعد

ولم تُغذَّ دعد في العُلب^(٣)

(١) ينظر شرح الرضي، ٥١/١.

(٢) ينظر شرح الرضي ٥٠/١ حيث نقل الرضي رأي ابن الأنباري فقال: (وخالفهم ابن الأنباري فجعل (سقر) كهند في جواز الأمرين نظراً إلى ضعف السد مسد التاء، ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف ٤٩٣/٢، مسألة رقم ٧٠، والجمع ١٠٩/١.

(٣) البيت من المنسرح، وهو لجرير في ملحق ديوانه ١٠٢١ وله ولعبيد بن قيس الرقيات في ملحق ديوانه ١٧٨، وينظر: الكتاب ٢٤٠/٣، وما ينصرف وما لا ينصرف ٥٠، والخصائص ٦١/١، والمفصل ١٧، وشرحه لابن يعيش ٧٠/١، وأمالى ابن الحالج ٣٩٥/١، وشرح شذور الذهب ٤٥٩، والبحر المحيط ٣٩٧/١. ويروى لم تسق بل لم تغذ.

واختار سيبويه^(١)، والأخفش^(٢) والمبرد^(٣) والمصنف^(٤) المنع،
والفارسي^(٥) الصرف، وأما الفراء^(٦) والزجاج^(٧) فمنعاً من صرفه
لبقاء العلتين.

قوله: (فهند يجوز صرفه)، وذلك لأنه لم يحصل فيه شرط التحتم
والخفة، وإذا قاومت أحد الشئيين، وفهم من قولهم يجوز صرفه جواز
الوجهين، واختيار المنع^(٨).

قوله: (وجور، وزينب، وسقر، وماه ممتنع) ف(زينب) لزيادته على
الثلاثة، (وسقر) لتحرك الأوسط، (وماه وجور) لانضمام علة ثالثة^(٩).

قوله: (فإن سمي به مذكر) يعني بالمؤنث المعنوي، وحاصله ثلاثة
أقسام: مؤنث وبق عليه، وشرطه ما تقدم، ومذكر سمي به مؤنثاً ولم يذكره
الشيخ^(١٠)، وهو غير منصرف ثلاثياً كان أوروباعياً، ما لم يكن غير أصلي،
ولا مشترك، لأنه نقل من الأخف إلى الأثقل، وأجاز عيسى بن عمر^(١١)

والشاهد فيه قوله: (دعد) حيث كررها مصروفة وغير مصروفة وهذا ما يجوز فيه الوجهان
لأنه عربي ساكن الوسط وهو كما ذكر الشارح وهو رأي الجمهور خلافاً للزجاج (ينظر
شرح المفصل ٧٠/١).

- (١) ينظر الكتاب ٢٤٠/٣، وشرح الرضي ٥٠/١.
- (٢) ينظر رأي الأخفش في شرح المفصل ٦٨/١.
- (٣) ينظر الكامل ١٨٣/١، وشرح الرضي ٥٠/١.
- (٤) ينظر شرح المصنف ١٤.
- (٥) ينظر رأي الفارسي في المقتضب في شرح الإيضاح ٩٩٣/٢، وشرح المفصل ٦٨/١.
- (٦) ينظر معاني القرآن للفراء ١١٠/٣، الهمع ١٠٩/١.
- (٧) ينظر شرح المفصل ٧٠/١، وشرح الرضي ٥٠/١، والهمع ١٠٨/١.
- (٨) ينظر شرح المفصل ٧/١، وهو رأي الجمهور وسيبويه ينظر الهمع ١٨٠/١.
- (٩) ينظر شرح الرضي ٥٠/١.
- (١٠) ينظر شرح المصنف ١٤.
- (١١) ينظر الكتاب ٢٤٢/٣، وشرح الرضي ٥١/١ وقد نقل الرضي رأيه كذلك مقروناً برأي أبي =

الوجهين في الثلاثي ساكن الوسط، مثل: (زيد) أجراه كـ (هند) ومؤنث سمي به مذكر، وهو الذي ذكره الشيخ في قوله، فإن سمي به مذكر، يعني بالمؤنث المعنوي، وظاهر كلامه، أن اللفظي ممتنع، وفيه تفصيل، وهو أن نقول: إذا سمي بالمؤنث مذكراً، إن كان لفظياً، فإن كان التأنيث أصلياً امتنع مطلقاً، كأن سمي رجلاً بـ (فاطمة) وإن كان غير أصلي كـ (بنت) و (أخت) و (ضربت) و (مسلمات)، أما (بنت) و (أخت) إذا سمي بهما مذكر، فصرفه سبويه^(١) ومنعه الفراء^(٢)، وأما ضربت فإن كان فيه ضمير، كانت جملة محكية^(٣)، وإن لم تكن، أعرب إعراب مالا ينصرف، وأما (مسلمات) فمنعه الجمهور من الصرف وتنوينه تنوين مقابلة^(٤)، وصرفه الزمخشري^(٥) وإن لم يكن لفظياً، فإن كان غير أصلي أو مشركاً، انصرف، كـ (جائض)، و (وطالق)، و (جريح)، و (صبور)، وإن لم كان أصلياً، فإن كان زائداً على الثلاثي، امتنع كـ (عقرب) وإن كان ثلاثياً، فالجمهور يصرفونه مطلقاً وعليه:

[٥٠] تجاوزت هنداً رغبة عن قتاله

إلى ملك أعشوا إلى ضوء نلره^(٦)

زيد والجرمي قال: (يجعلون مثل هند في جواز الأمرين ويرجحون صرفه على صرف هند نظراً إلى أصلة، والجمع ١٠٨/١).

(١) ينظر الكتاب ٢٤٣/٣.

(٢) ينظر رأي الفراء في الجمع ١٠٨/١.

(٣) ينظر شرح الرضي ٥٢/١.

(٤) ينظر شرح المفصل ٣٤/٩.

(٥) ينظر المفصل حيث لم يعدها مع ما منعه من الصرف ١٦-١٧.

(٦) البيت من البحر الطويل، وهو بلا نسبة في شرح المفصل ٩٣/٥، وأوضح المسالك ٣٤٣/٤، والمقاصد النحوية ٥٥٨/٤.

والشاهد فيه قوله: (هنداً) حيث صرفه لأنه هنا اسم رجل وهذا رأي الجمهور كما قال -

ومنعه الفراء^(١) وتغلب، وقال ابن خروف^(٢) إن كان متحرك الأوسط، كـ(قدم) امتنع، وإن كان ساكنة كـ(هند) انصرفت. [و١٤]

وأما أسماء القبائل والبلدان فإن كان فيها مع العلمية سبب ظاهر، منعت كـ(باهلة)، و(تغلب) و(بغداد) و(خرسان) وإن لم يكن، فإن سمع فيها المنع كـ(سدوس) و(خندف) و(هجر) و(عُمان)^(٣)، أو الصرف: كـ(ثقيف) و(حنين) أو الوجهان معاً كـ(ثمود) و(قريش)، وأوسط لم يخالف، وإن جهل الأمر جاز لك الوجهان^(٤)، فالصرف في القبائل بتأويل الأب إن كان اسمه كـ(ثقيف) أو الحى، وفي الأماكن بتأويل المكان والموضع ونحوهما، ومنعه في القبائل بتأويل الأم إن كانت اسمية كـ(خندف) أو القبيلة، وفي الأماكن بتأويل البقعة والبلد ونحوهما.

وأما أسماء السور^(٥)، فما كان منها جملة، نحو: ﴿اقْتَرَبَتِ السَّاعَةُ﴾^(٦) و﴿قُلْ أَوْحِيَ إِلَيَّ﴾^(٧) أو حرف تهجي خارج عن النظائر نحو: (ألم) و(ألر) و(المر) و(كهيعص) و(حم عسق) و(طه) حكي على حالة، ليؤدي على المعنى

الشارح لأنه مؤنث سمي به مذكر.

(١) ينظر رأي الفراء في الهمع ١٠٨/١.

(٢) ينظر رأي ابن خروف في الهمع ١١٠/١.

(٣) ينظر شرح الرضي ٥٢/١.

(٤) ينظر شرح الرضي ٥٢/١، حيث نقل الشارح (هذه العبارة من شرح الرضي ٥٢/١ بتصرف بسيط دون أن يستلها إليه).

(٥) للتفصيل ينظر الكتاب ٢٥٦٣، وما ينصرف وما لا ينصرف ٦١ وما بعدها، وشرح الرضي ٥٢/١ والهمع ١١١/١ - وما بعدها.

(٦) إشارة إلى سورة (القمر) وهي ١/٥٤ وتماهها: ﴿اقْتَرَبَتِ السَّاعَةُ وَانْشَقَّ الْقَمَرُ﴾.

(٧) إشارة إلى سورة (الجن) وهي ١/٨٢ وتماهها: ﴿قُلْ أَوْحِيَ إِلَيَّ أَنَّهُ اسْتَمَعَ نَفَرٌ مِنَ الْجِنِّ فَقَالُوا إِنَّا سَمِعْنَا قرآنا عجبا﴾.

المقصورة وإن لم يخرج، كـ(حم) و(طس) و(يس) فقد جوز فيه مع الحكاية إعراب ما لا ينصرف للعجمة والعلمية، لأنها كـ(هابيل) و(قابيل) وأما (ص) و(ق) و(نون)، فمصرفه إن لم تحك وقد أجزى فيها الوجهان كـ(هبل) وإذا جعلت اسماً للسورة وأما (طسم) فإذا أعربت جرى مجرى الاسم المركب كـ(بعلبك) لأن (طس) كـ(هابيل) مركبة مع (ميم)، بخلاف (كهيعص) لطوله وخروجه عن النظائر وما كان منها معروفاً كـ(النساء) و(المائدة) و(الأنعام) أو مضافاً كـ(آل عمران) فمعرب بوجوه الإعراب لتمكنه، وما عدا ذلك فإن زاد على الثلاثي، وليس عربياً، كـ(يوسف) و(يونس) و(إبراهيم) أو عربياً فيه علتان كـ(سبحان) لم يصرف مطلقاً، وإن كان ثلاثياً كـ(هود) و(نوح) أو عربياً كـ(محمد) فإن جعلته اسماً للسورة امتنع وإن لم صرف، على تقدير مضاف، أي قرأت سورة هود^(١).

قوله: (المعرفة) هذه العلة الرابعة. قوله: (شرطها أن تكون علمية) وذلك لأن المعارف خمس: المضمرات، والأعلام، وأسماء الإشارة وما عرّف بالألف واللام وما أضيف إلى أحدها: فالمضمرات وأسماء الإشارة مبنيان، فلا مدخل لهما في المعرب، وأما التعريف والإضافة، فلأنهما يجعلان غير المنصرف منصرفاً، أو في حكم المنصرف على المذهبين، فلم يبق إلا تعريف العلمية هذا على مذهب من لم يعتد بتعريف التوكيد، وهو الفارسي^(٢) لأنه جعل تعريفه من جهة العلمية، وأما الخليل وسيبويه^(٣) فإنهما يعتدان بتعريف التوكيد، فيزداد مع العلمية تعريف

(١) ينظر شرح الرضي ٥٢/١.

(٢) ينظر رأي الفارسي في المقتصد شرح الإيضاح ١٠٠٣/٢ وما بعدها.

(٣) ينظر الكتاب ٢٤٤/٣.

التوكيد لأنهم يجعلان تعريفه من جهة الإضافة.

قوله: (العجمة) هذه العلة الخامسة، ولا خلاف في أن ما نقل عن لغة العجم كالفرس والروم وغيرهم كان أعجمياً، وزاد الفارسي ما كان مسمى به من الأحاد، ونظيره فيها معدوم، نحو أن يسمى (بمسجد) و(مصباح) و(زيدون) و(حمدون) وادعى أبو محمد: ^(١) أن الإجماع على أن إحدى عِلَّتِي هذه المسمى بها العجمة والمرجع بمعرفة العجمي، اللغة والسماع، وقد ذكرت في معرفة تحتم الاسم العجمي وجوه مقربة، إن فات الضبط، خروجه عن الأوزان العربية نحو: (ابريسم) أو اجتماع الصاد والجيم نحو (صولجان) أو اجتماع القاف والجيم نحو: (البحق)، أو اعتقاب الزاي [ظ ١٤] والذال نحو: (مهندز) اسم للمهندس أو اعتقاب النون والراء نحو: (نرجس) أو خماسياً عُرِيّاً عن حروف الذلاقة ^(٢)، أو رباعياً عارياً عنها إلا أن يكون فيه نون، كـ (عسجد) وتجمع حروف الذلاق (مُرْبَنَقْل) ^(٣).

(١) أبو محمد هو، القاسم بن الحسين بن محمد، أبو محمد الخوارزمي النحوي (صدر الأفاضل) ولد سنة ٥٥٥هـ صنف التخمير في شرح المفصل (وقد حقق منذ أعوام في جامعة الرياض - وشرح سقط الزند - وشرح الإنمؤج وشرح الأبنية وغيرها، ينظر بغية الوعاة. ٢٥٢/٢ -

٢٥٣، ومعجم الأدباء ٢٣٨/١٦ - ٢٥٣، وينظر رأيه في التخمير ٢١٩/١.

(٢) حروف الذلاقة هي الفاء والراء والميم والنون واللام والباء وهي من الذلق وهو الطرف وسميت: مذلفة لسرعة النطق بها لحفتها والإذلاق لغة: حلة اللسان، ينظر لسان العرب مادة (ذلق)، وينظر كتب التجويد، وحروفه مجموعة بـ (فر من لب)، وعند الشارح (مُرْبَنَقْل) ١٥١٢/٣.

(٣) قال السيوطي في المهم ١٠٥/١: (قال صاحب العين: لست واجداً في كلام العرب كلمة خماسية بناؤها من الحروف المصمتة خاصة، ولا رباعية كذلك إلا كلمة واحدة هي عسجد) لحقة السين وهشاشتها، (والحروف المصمتة هي ما عدا حروف الذلاقة.

قوله: (شرطها أن تكون علمية في العجمة)^(١). ذكر شرطين: أحدهما: علمية في العجمة، والثاني: زائد على الثلاثة أو: (تحرك الأوسط) أما اشتراط العلمية في العجمة، فلأنه لو كان نكرة لتصرفت فيه العرب بإدخال اللام والإضافة والتنوين، فأشبه كلامهم وحاصله إن كان علماً في اللغتين امتنع كـ(إبراهيم) وإن كان نكرة فيهما صرف، نحو(لجام) و(ديباج)^(٢) و(استبرق) إلا أن يوجد سبب مانع غير العجمة، كـ(نرجس) و(بَقَم) مسمى بهما امتنع للعلمية والوزن، وإن كان نكرة في العجمة علماً في العربية كـ(بندار) و(قالون)^(٣) فسيبويه يصرفه^(٤) وهو المفهوم من كلام ابن الحالج^(٥)، ومنعه ابن عصفور وغيره^(٦).

قوله: (وتحرك الأوسط نحو: شتر وسقر)^(٧) فيه خلاف منعه الشيخ وجماعة قياساً على المؤنث، وذهب الأكثر إلى صرفه، ولا يقاس على المؤنث، لأن التأنيث أثقل من العجمة ولهذا جاز في ساكن الأوسط الوجهان، كـ(هند) وتحتم الصرف عند الأكثر في الأعجمي كـ(نوح) ولأن تحرك الأوسط في المؤنث قائم مقام ما سد مسد علامة التأنيث والعجمة

(١) في الكافية المحققة العجمة بدل العجمة.

(٢) ينظر الهمع ١٠٤/١.

(٣) البندار بالضم واحد البندرة، وهم التجار الذين يلزمون المعادن، وهي المواضع التي يستخرج منها جواهر الأرض كالذهب والماس. ينظر اللسان (بندر) ٣٥٨/١.

قالون لم يستعمل علماً وإنما استعمل صفة بمعنى (جيد) ومنه قول علي رضي الله عنه لشريح (قالون) وهو بالرومية بمعنى أصبت ينظر اللسان (قلن) ٣٧٣٠/٥.

(٤) ينظر الكتاب ٢٣٥/٣.

(٥) ينظر شرح المصنف ٤/١.

(٦) همع الهوامع ١٠٤/١.

(٧) خلت الكافية المحققة من لفظة (سقر).

لا علامة لها فيسد شيء مسدها، وإنما امتنع (سقر) و(شتر)^(١)، لأن فيهما العجمة والعلمية، والتأنيث، لا لتحرك الوسط فلو مثل الشيخ^(٢) على مذهبه، بـ(لَمَك) اسم أبي نوح^(٣)، لكان أولى.

قوله: (أوزيادة على الثلاثة) كـ(إبراهيم) كان الأولى تقديم هذه على تحرك الأوسط، لأنه متفق على منعه^(٤)، وكان الأولى أن يقول: ما لم يكن الزائد حرف تصغير نحو:

[٥١] فإن يقدر عليك أبو قيس

يحط بك المعيشة في هوان^(٥)
فإنه منصرف، ولوسمي به، نحو: (عزيز) لأن التصغير لم تحذف له نفلاً، والدليل: ﴿عَزَّيْزُ الْإِلَهِ﴾^(٦) فيمن نون ولا دليل يمنعه على قراءة من لم ينونه^(٧)، لأنه حذفه لأجل الوصف بابن لا غيره.

(١) اسم قلعة من أعمال أران إقليم بأذربيجان.

(٢) ينظر شرح المصنف ١٤.

(٣) وفي اللسان (ملك) ملك أبو نوح ولأمك جده ويقال: نوح بن ملك ويقال ابن لامك. ينظر مادة (ملك) ٤٠٧/٥.

(٤) ينظر الهمع ١٠٤/١.

(٥) البيت من البحر الوافر وهو للناطقة في ديوانه، وينظر اللسان (فيس) ٣٥١١/٥. والشاهد فيه قوله: (أبو قيس) حيث صغره من (أبو قابوس) فصغره النابغة تصغير ترخيم وهو يريد تعظيمه وجعله أبا قيس للضرورة.

(٦) الآية من سورة التوبة ٣٠/٩ وهي وقالت اليهود عزيز ابن الله وقالت النصارى المسيح ابن الله ذلك قولهم بأفواههم يضاهنون قول الذين كفروا من قبل قاتلهم الله أنى يؤفكون.

(٧) قرأ عاصم والكسائي تنوين (عزيز)، وقرأ ابن كثير ونافع وأبو عمرو وابن عامر بترك التنوين لاجتماع الساكنين. ينظر الجامع لأحكام القرآن للقرطبي تفسير سورة التوبة ٢٩٥٥/٤.

والبحر المحيط ٣/٥، وحجة القراءات لابن زنجلة ٣٦ - ٣٧، والسبعة في القراءات ٣٣.

قوله: (فنوح منصرف) هذا مذهب الجمهور وأجاز فيه عيسى بن عمر^(١) وعبد القاهر^(٢) والزخشي: الوجهين كـ (هند)، إلا أن الصرف أجود.

قوله: (وشر إبراهيم ممتنع)^(٤) فشر لتحرك الأوسط وهو اسم حصن بـ (أران) و(إبراهيم) لزيادة على الثلاثة، وجميع أسماء الملائكة والأنبياء أعجمية لا تنصرف، إلا (مالك) و(رضوان) من الملائكة فهما عربيان، و(مالك) منصرف ورضوان ممتنع وسبعة من أسماء الأنبياء، فإنها تنصرف، ثلاثة عربية (محمد) و(صالح)^(٥) و(شعيب) وأربعة عجمية (نوح) و(هود) و(لوط) و(وشيث) ويجمعها قوله:

[٥٢] ألا إن أسماء النبيين سبعة

لها الصرف في اعتبار من يتشدد

فشيث، ونوح، ثم هود وصالح

شعيب ولوط والنبي محمد^(٦)

قوله: (الجمع) هذه العلة السادسة وهي أحد ما تقوم العلة فيه مقام علتين. قوله: (وصيغة منتهى الجموع) أي غاية جموع التكسير، لأن

(١) ينظر رأي عيسى بن عمر في المجمع ٩٧/١.

(٢) ينظر المقتصد في شرح الإيضاح ٩٩٤/٢.

(٣) ينظر المفصل ١٧، وشرح ابن يعيش ٧٧/١، وشرح الرضي ٥٤/١.

(٤) شر وهو حصن بـ (أران): ينظر شرح الرضي ٥٤/١.

(٥) قال السهيلي في الخزانة ٢٢٦/١: محمد منقول من صفة في معنى محمود ولكن فيه معنى المبالغة والتكرار، لأن الحمد الذي حمد مرة بعد مرة.

(٦) البيتان من الطويل، والتمثيل فيهما اشتراك أسماء النبيين. العربية غير الثلاثية والعجمية الثلاثية في الصرف.

الاسم في [١٥] التفسير قد يجمع جمعاً بعد جمع تحقيقاً كـ (أكالب) جمع (أكلب)، وأكلب جمع (كلب) ^(١) و (أناعيم) جمع (أنعام) و (أنعام) جمع (نعم) فإذا وصل إلى هذا الوزن، امتنع جمعه جمع التفسير، لأنه قد يجمع جمع السلامة ^(٢)، «كصاحبات يوسف» ^(٣) و

[٥٣] نواكس الأبصار ^(٤)

قال الشيخ: وهذا أولى من قول الأكثر لا تظير له في الأحاد، لأنه منقوض بأفعل كـ (أفلس) ^(٥) و (أبواب)، وقد أجيب بأن له نظيراً وهو (آنك) اسم للرصاص، و (أبلم) ^(٦) و (برمة أعشار) و (ثوب أسمال) واعترض بأن (آنك) أعجمي فلا حجة فيه، وأما (أبلم)، فهو (أبلمه) بالهاء، والفصيح ضم الهمزة، وأما (برمة أعشار) ^(٧) و (ثوب أسمال) فهو جمع

(١) ينظر شرح المصنف ١٥.

(٢) ينظر شرح الرضي ٥٤/١.

(٣) الحديث أخرجه البخاري في صحيحه في (كتاب الأذان) ١٦٥/١ - ١٦٧، وأخرجه مسلم في صحيحه في كتاب الصلاة - باب استخلاف الإمام إذا عرض له عذر ٢٥/٢ ومالك في الموطأ باب جامع الصلاة ١٧١/١، والترمذي في سننه ٢٧٧٥.

ويروي صواحب يوسف (وهن) صواحب يوسف) ويروي (كصاحبات يوسف) وأخرجه النسائي برواية (إنكن لأنتن صواحب يوسف) ١٣٣/١.

(٤) البيت من الكامل وهو للفرزدق في ديوانه ٣٠٤/١، ينظر الكتاب ٦٣٣/٣، وشرح أبيات سيبويه ٣٦٧/٢ والمقتضب ١٢١/١، ٢١٩/٢، وجمهرة اللغة ٦٠٧، وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي ٣٩، وشرح المفصل ٥٦/٥، وشرح ارضي ٥٤/١، واللسان (نكس) ٤٥٤٠/٦، وخزانة الأدب ٢٠٦/١ - ٢٠٨ وتام البيت:

وإذا الرجال رأوا يزيد رأيتهم خضع الرقاب نواكس

والشاهد فيه قوله: (نواكس) حيث جمع ناكس وهي صفة للعقل وذلك ضرورة.

(٥) ينظر شرح المصنف ١٥.

(٦) ينظر اللسان (بلم) ٣٥٢/١.

(٧) ينظر اللسان (برم) ٢٦٧/١ - ٢٦٩.

لأنه لا يقال (أعشار) إلا إذا انكسرت أعشاراً، ولا (أثمل) إلا إذا صارت كل قطعة وحدها، وقال صاحب البرود: في عبارته نظر، لأن المصطلح عليه في منتهى الجموع الكثرة، فيلزمه دخول ما كان منها منصرفاً كـ(فعل وفعلان) وسائر جموع الكثرة المنصرفة، فالأولى ما قاله ابن مالك: ^(١) أن يكون على وزن مفاعل، أو مفاعيل في الهيئة.

قوله: (بغير هاء) يحترز من (صياقله) و(فرزانة) ومرادة هاء التأنيث الزائدة على صيغة الجمع ^(٢)، وإلا ورد عليه (فواره) قال صاحب البرود: لو كان بغير التاء لكان أولى، لموافقته اصطلاح البصريين وانتفاء اللبس في (فواره) ^(٣)، وكان يجب أن يحترز من ياء النسب المخرج له عن صيغة منتهى الجموع نحو: (مداسي) فإنه منصرف فإن لم يخرج، فهو ممتنع نحو (كراسي) و(بخاتي) ^(٤).

قوله: (كمساجد ومصاييح) ضابط هذه الصيغة أن يكون أولها مفتوحاً وثالثها ألفاً بعده حرفان كـ(مساجد)، أو حرف مشدّد كـ(شواب) ^(٥) أو ثلاثة ساكن الأوسط كـ(مصاييح) بغير ياء ولا تاء نسبة مخرجة.

(١) وقد أشار ابن مالك إلى ذلك في ألفيته بقوله: وكن لجمع مُشَبِّهٍ مفاعلا قال ابن عقيل: (ونبه بقوله: مشبه مفاعلا أو المفاعيل) على أنه إذا كان الجمع على هذا الوزن منع وإن لم يكن في أوله ميم، فيدخل ضواريب وقناديل في ذلك، فإن تحرك الثاني صرف نحو: صياقلة. ينظر شرح ابن عقيل ٣٣٦/٢ - ٣٣٧.

(٢) ينظر شرح ابن عقيل ٣٣٧/٢، وشرح الرضي ٤٨١.

(٣) ينظر اللسان (فوه) ٣٤٠٦/٥.

(٤) ينظر الكتاب ٢٣٠/٣.

(٥) جمع: شابة.

قوله: (وأما فرزانة فمنصرف) كان قوله بغير هاء يبغي، ولكن أراد البيان بالمثل، وإنما صُرفَ لشبهه بالمفرد، وهو كراهية وطواعية لفظاً ومعنى، أما اللفظ فظاهر، وأما المعنى فلا فائدة كل واحد منهما التعدد، لأن المصدر يفيد الكثرة في الجمع، وقال السيرافي: ^(١) إنما صرف فرزانة وبابها، لخروجها بالتاء عن الوزن المتغير كياء النسب.

قوله: (وحضاجر علماً للضبع غير منصرف لأن منقول عن الجمع، انتصاباً علماً على الحال من الضمير في غير منصرف) هذا جواب سؤال مقدر، كأنه قيل: قلتم شرط الجمع أن يكون على صيغة منتهى الجموع، (وحضاجر) علم الجنس غير منصرف وليس بجمع، وإن كان على صيغة منتهى الجموع، وأجاب بأنه منقول عن الجمع لأن حضاجر جمع لـ (حضجر) وهو عظيم البطن ^(٢) قال:

[٥٤] حضجر كأم التوأمين توكت

على مرفقيها مستهلة عشر ^(٣)

ثم سمي به الضبع لعظم بطنها، كأنه بمثابة بطون كثيرة، والأسماء المنقولة عن الجمع كالأسماء المنقولة عن الصفة، يعتبر فيها الأصل كما لو سمي بمسجد امتنع، لا اعتبار الجمع المشروط، وضعف بأن العلمية تنافي

(١) ينظر شرح الرضي ٥٧/١.

(٢) ينظر شرح المصنف ١٥، واللسان ملة: (حضجر) ٩٠٦/٢، وشرح الرضي ٥٧/١.

(٣) البيت من الطويل، وهو لسماحة النعامي كما في شرح أبيات سيويي ٥٩٢/١، وينظر الكتاب

٧/٢، والبيان شرح اللمع ٥٢٧/٢، وشرح المفصل ٣٦/١، واللسان ملة: (حضجر) ٩٠٦/٢.

والشاهد فيه قوله: (حضجر) وهو مقطوع بالابتداء ومصروف لأنه منقول عن الجمع، وإن كان وزنه على صيغة منتهى الجموع وليس بجمع، كما ذكر الشارح.

الجمعية، كمنافاتها الوصفية نحو: (حاتم)، وهذا السؤال إذا كان منقولاً عن الجمع إلى علم الجنس، أما إذا كان باقياً على الجمع غير منقول، فلا إشكال في منعه، كـ(مساجد) وقال بعضهم: امتنع (حضاجر) للعلمية والتأنيث، لأنه يطلق على المذكر والمؤنث كـ(حمامة) ورد بأنها اسم جنس، وبأنها إذا نُكِّرت، لم تصرف، والتأنيث يزول لزوال العلمية، فما العلة في منعها حال تنكيرها، وأجيب بأن علم الماهية لا يتنكر، وقال بعضهم: العلمية وشبه العجمة.

قوله: (وسراويل، إذا لم يصرف وهو الأكثر) وهذا السؤال أشكل من (حضاجر)، لأن حضاجر منقولة عن الجمع وسراويل ليست بجمع [ظ ١٥] في الأصل، فيقال: نقلت عنه، ولأنها نكرة، ويفهم من المصنف جواز الصرف^(١) ولكن الأشهر المنع، قال الشاعر: يصف ثور وحش:

[٥٥] فتى فلوسي في سراويل رامح^(٢)

في علتة، فقال سيبويه^(٣) والفراسي^(٤) والأكثر هو: اسم عجمي مفرد

(١) ينظر شرح المصنف ١٥.

(٢) البيت من الطويل وهو لتميم بن مقبل في ديوانه ١٤، وله وللراعي النميري، ينظر جمهرة اللغة ٦٦ وأمالى القالي ١٦٤/٢، والمقتصد في شرح الإيضاح ١٠٠٥/٢، وشرح المفصل ٦٤/١ وشرح الرضي ٥٧/١ واللسان مائة (ذنب) ١٤٨٣/٣ وخزانة الأدب ٢٨٨/١. وصدرة: يُمشي بها ذبُّ الرياد كأنه

ويروى أتى دونها.

والشاهد فيه قوله: سراويل حيث جاء مفرداً ممنوعاً من الصرف لأنه على وزن صيغة من صيغ منتهى الجموع وهو مفاعيل.

(٣) ينظر الكتاب ٢٢٩/٣، والهمع ٨٠/١.

(٤) ينظر المقتصد شرح الإيضاح ١٠٠٤/٢، وشرح المفصل ٦٤/١، وشرح الرضي ٥٧/١.

حمل على موازنة في العربية كـ(مصاييح) وقال بعضهم: عربي مفرد حمل على موازنة وقال المبرد: عربي^(١) جمع سرؤالة تقديرًا كـ(أبائيل) جمع (إبول)^(٢) تقديرًا، وقواه الزخشي^(٣) وقيل تخفيفاً وأنشد:

[٥٦] عليه من اللؤم سرؤالة

فليس يرق لمستعطف^(٤)

قال السيرافي: (سرؤالة) في البيت لغة في السراويل، لأن الشاعر، لم يرد أن عليه قطعة من خرق^(٥).

قوله: (وإذا صرف فلا إشكال)، وذلك لأن شرطه أن يكون جمعاً على صيغة منتهى الجموع، أو منقولاً عن^(٦) الجمع كـ(حضاير) قال المصنف: وأما من قال لا نظير له في الأحاد^(٧)، فلا إشكال وارد منع أو صرف، لأنه إن صرفه لزمه صرف (مصاييح) وشبهه وإن منع فهذا الإشكال الوارد على النحاة.

(١) ينظر المقتضب ٣٤٦/٣، وشرح المفصل لابن يعيش ٦٤/١.

(٢) ينظر اللسان مادة: (أبل) ٩/١.

(٣) ينظر الكشف ٢٣٤/٤ وشرح المفصل لابن يعيش ٦٤/١.

(٤) البيت من المتقارب وهو بلا نسبة في المقتضب ٣٤٦/٣، وينظر المقتصد في شرح الإيضاح

١٠٠٥/٢، والبيان شرح اللمع ٥٢٧/٢ وشرح المفصل ٦٤/١، وشرح شافية ابن الحاجب ٢٧٠/١،

واللسان مادة (سرل) ١٩٩٩/٣، وجمع الهوامع ٨٠/١، وخزانة الأدب ١١٣/١ - ٢٣٣.

والشاهد فيه قوله: (سرؤالة) وهو واحد وجمعه سراويل، والسيرافي يقول سرؤالة لغة في

السراويل لأن الشاعر لم يرد عليه قطعة من خرق.

وقال محقق شرح شافية ابن الحاجب: لا يعلم قائله حتى ذهب جماعة من العلماء إلى أنه

مصنوع ٢٧٠/١.

(٥) ينظر هامش الكتاب ٢٢٩/٣.

(٦) ينظر شرح المفصل ٦٤/١.

(٧) ينظر شرح المصنف ٦/١.

قوله: (ونحو جوارٍ، رفعاً وجراً مثل قاضٍ) يعني كل منقوص لا ينصرف، سواء كان من الجمع كـ(جوراي)، أم من وزن الفعل مصغراً كـ(أعيمي)^(١) أم من المنقوص المنصرف، مسمى به مؤنث كـ(قاض) اسم امرأة، أم من الفعل، نحو: (يغزو) و(يرمي)^(٢) مسمى بهما، فإن الواو تقلب ياءً، وتعامل هذه الأنواع معاملة واحدة.

قوله: مثل (قاضٍ) يعني أن إعراب (جوارٍ) كإعراب قاضٍ رفعاً وجراً^(٣) هذا مذهب سيبويه والخليل^(٤) وجماهير البصريين^(٥) سواء كان معرفة أو نكرة، وقد جاء عن بعض العرب حمل المجرور على المنصوب قال:

[٥٧]..... ولكن عبد الله مولى موالياً^(٦)

قليلة، واختارها الكسائي وأبو زيد وعيسى بن عمر^(٧) في النكرة، وأما المعرفة فقالوا: يمتنع التنوين في جميع أحواله، ففي الرفع تكون ياء ساكنة، وفي النصب والجر ياء مفتوحة، لأن التنوين عندهم في النكرة تنوين

(١) ينظر الكتاب ٣١١/٣.

(٢) ينظر همع الهوامع ١١٥/١.

(٣) ينظر شرح المفصل ٦٤/١، وشرح الرضي ٥٨/١.

(٤) ينظر الكتاب ٣١٠/٣.

(٥) ينظر شرح الرضي ٥٨/١.

(٦) البيت من الطويل، وهو للفرزدق في الكتاب ٣٦٣/٣ وشرح أبيات سيبويه ٣٦١/٢، والمقتضب ١٤٣/١ وما ينصرف وما لا ينصرف ١١٤، وشرح المفصل ٦٤/١، وشرح الرضي ٥٨/١، وأوضح المسالك ١٤٠/٤، والهمع ١١٥/١، والخزانة ٢٣٥/١ - ٢٣٩، وصدرة:

فلو كان عبد الله مولى هجوته

والشاهد فيه: قوله: (مولى موالياً) حيث عامل الاسم المنقوص المنوع من الصرف في حالة الجر معاملة الصحيح فأنبت الياء، وجره بالفتحة نيابة عن الكسرة، وهذا شاذ.

(٧) ينظر شرح الرضي ٥٨/١.

صرف، وأما المعرفة فغير منصرف، وأما (جوار) فللعلمية وشبه العجمية، وأما (قاض) اسم امرأة فلها وللتأنيث، وأما (أعيمي) فلها ولوزن الفعل، وأما حكم (جوار) ونحوه في الصرف وعلمه فلا خلاف بينهم في حالة النصب، أنه غير منصرف لأن بعد ألفه حرفين، وكذا في الجر على لغة من حمّله على النصب، وإنما الخلاف بينهم في حالة الرفع والجر، فذهب^(١) الأخفش^(٢) والزجاج^(٣) وجماعة منهم الزمخشري^(٤) إلى أنه منصرف، لأن أصل الأسماء الصرف، ولأنه ليس بعد الألف إلا حرف واحد على رأي مَنْ لم يحمله على النصب، وأجروه مجرى (سلام) و(كلام)، وبنوا على أن الإعلال مقدم على منع الصرف^(٥)، واختلف في كيفية إعلاله، على كلام من صرفه، فقليل أصله (جوارِيٌّ) بالضمّة من غير تنوين، فثقلت الضمة على الياء فحذفت وبقيت الياء ساكنة فحذفت للتخفيف، وجيء بالتنوين علامة للصرف، وقيل أصله (جوارِيٌّ) بالضم والتنوين، صُرِفَ على كلا التقديرين، وذهب سيبويه والخليل^(٦)، وجاهير البصريين إلى منعه من الصرف، وأن التنوين تنوين عوض^(٧)، وأن الياء في حكم البارزة بدليل بقاء الكسرة، وعودها في حالة النصب، ومنع (أحوى) و(أشقى)^(٨) لأن أصله (أحويٌّ) بالتنوين تحرك

(١) في الأصل (فمذهب)، ولا يستقيم مع ما يأتي بعدها من تعلي ذهب بحرف الجر (إلى).

(٢) ينظر شرح المفصل لابن يعيش، ٦٣/١.

(٣) ينظر ما ينصرف ولا ينصرف ١١٤، وشرح ابن يعيش ٦٤/١.

(٤) ينظر المفصل ١٧، وشرحه لابن يعيش، ٦٣/١.

(٥) وهذا رأي سيبويه، كما فسره السيرافي وأبيله الرضي في شرحه ٥٨/١، قال: (وهو الحق قول

سيبويه بأن أصله (جوارِيٌّ) بالتنوين، والإعلال مقدم على منع الصرف.

(٦) ينظر الكتاب، ٣٢/٣.

(٧) ينظر شرح المصنف ١٦، وشرح الرضي ٥٨/١ - ٥٩.

(٨) ينظر شرح المصنف ١٦، وشرح الرضي ٥٩/١.

حرف العلة وانفتح ما قبله، فقلبت ألفاً فالتقت الألف والتنوين فحذفت الألف، فصار (أحوى) من كذا، وزالت لام الكلمة، وألف الوقف بدل من التنوين، وأما على كلام سيبويه والخليل فأصله (أحوي) بغير تنوين، لأنهم يقدمون منع الصرف بحركة حرف العلة، وانفتح ما قبله، فقلبت ألفاً [و١٦] فصار (أحوى) بوزن الفعل، ولام الكلمة باقية لم يجر عليها إلا القلب. وعندي أن اعتراض المصنف بنحو: (أحوى) ساقط لأن الوزن إذا كان في أوله أحد حروف المضارعة اعتبر ولو زال فاؤه أو عينه، أو لامه، لأن حروف المضارعة تجبر وزن الفعل وتدل عليه، وقد نص على معنى ذلك في شرح المفصل^(١) واختلف فما هذا التنوين؟ عوض؟^(٢) فقال الخليل وسيبويه^(٣) عن الياء وفسره السيرافي^(٤) بأن أصله (جوارى) بالضم والتنوين والإعلال مقدم على منع الصرف - كما تقدم -، حذفت الضمة لثقلها، ثم الياء لالتقاء الساكنين، وبقيت الكسرة دالة عليها، ثم حذف التنوين لكونه غير منصرف، ثم خافوا رجوع الياء لزوال الساكنين بعد منعه من الصرف، فوضعوا التنوين عن الياء وقال المبرد^(٥)، وهو اختيار المصنف^(٦) وركن الدين^(٧) إنه عوض عن حركة الياء، ومنع الصرف مقدم على الإعلال وأصله (جوارى)

(١) ينظر الإيضاح في شرح المفصل ١٤٠/١.

(٢) ينظر شرح المصنف ١٦، وشرح الرضي ٥٨/١.

(٣) ينظر الكتاب ٣/٣٢.

(٤) ينظر هذا الرأي في شرح الرضي ٥٨/١.

(٥) ينظر المقتضب ١٤٣/١، وهامشه ٣/٣٣٧.

(٦) ينظر شرح المصنف ١٦.

(٧) ينظر الوافية في شرح الكافية ٣٥.

بالضم والتنوين، حذف التنوين لمنع الصرف، ثم ضمت الياء لثقلها، ثم عوض التنوين عن الضمة ثم حذفت الياء لالتقاء [الساكنين]^(١)، وإنما عوض التنوين لمنع الصرف ثم ضُمت الياء عن حركة الياء، ليخف الثقل بجذف الياء للساكنين، لأنهم يستثقلون الياء المتطرفة بعد الكسرة في المفرد نحو ﴿الكَبِيرُ الْمُتَعَالِ﴾^(٢) وشبهه فيحذفونها اكتفاءً بالكسرة، وإذا فعلوا ذلك في المفرد، وهو خفيف، فبالأولى فيما هو أثقل منه وهو الجمع كـ (جواري) وشبهة رواية المصنف في شرحه الكبير عن المبرد، أنه عوض عن الإعلال^(٣).

قوله: (التركيب) هذه العلة السابعة. قوله: (شرطه العلمية) وإنما اشترطت، لأنه لو لم يكن علماً لكان في معرض الزوال، فلم يكن لازماً، والتركيب المعتبر هو اللازم^(٤)، وقيل اشترطت لأنه لم يؤثر، إلا لشبهه تاء التأنيث وشرطه العلمية، فكذلك ما أشبهه، ووجه الشبه أن ما قبل آخرهما مفتوح، وأنه تحذف في الترخيم كالتاء، وأنه يصغر ويبقى على فتحه.

(١) زيادة يقتضيها السياق.

(٢) الرعد ١٣/٩.

(٣) وينقل الرضي هذا الرأي ويعترض عليه، ينظر شرح الرضي ٥٨/١ ورد في هامش الرضي ٥٨/١: المنقول عن المصنف في أماليه أن الصرف مذهب المبرد ومن قال بقوله، ومنع الصرف مذهب سيويه ومن قال بقوله. ينظر الإيضاح في شرح المفصل ١٤١/١، والمقتضب ١٤٣/١، والشرح الكبير هو الإيضاح في شرح المفصل لابن الحاجب الذي يعتبر أكبر كتبه في النحو.

(٤) قال الرضي في ٥٩/١: (إنما كان شرط التركيب العلمية لأن الكلمتين معاً تلخنان في وضع العلم، فيؤمن حذف أحدهما إذا العلمية تؤمن من النقصان، ولولاها لكان التركيب عرضة للانفكاك والزوال).

قوله: (وأن لا يكون بإضافة، ولا إسناد) وأما الإضافة، كـ(غلام زيد) فلأنها تصرف غير المنصرف، وأما الإسناد نحو (تأبط شراً) فلأنه مبني، وكلامه في المعرب، وكان الأولى أن يحترز عن باقي التراكيب، فإن قال: هي مبنية، قيل له: فلا حجة إلى قولك: والإسناد مبني، والتراكيب أربعة: تركيب مزج كـ(بعلبك) وهو مراد الشيخ، و تركيب إضافة كـ (غلام زيد) و تركيب إسناد كـ(تأبط شراً) و تركيب بناء وهو أربعة أيضاً: عدد كـ(خمسة عشر) وظروف كـ(صباح ومساءً) وأحوال كـ(شعرَ بعراً) وصوت كـ(سيويه)، وفي (سيويه) خلاف، الأفصح بناؤه على الكسر، ومنهم من يعربه إعراب ما لا ينصرف، وأما تركيب المزج كـ(بعلبك)^(١) ففيه لغات، الأفصح بناء الأول على الفتح ما لم يكن آخره ياء كـ(معديكرب) ولا [نوناً]^(٢) كـ(باذنجان)، وإعراب الثاني إعراب ما لا ينصرف، الثانية: أن يجعله كـ(غلام زيد)، الثالثة: كـ(غلام أحمد)، الرابعة: بناء الحرفين جميعاً على الفتح وعليه:

[٥٨] أقام به شاهبور الجنود

حولين يطرد فيه القلم^(٣)

قوله: (الألف والنون) يعني الزائدتين، هذه العلة الثامنة، واستغنى عن ذكر الزيادة لتقدمها في البيتين في قوله: والنون زائلة، والزائلة في الاسم والصفة.

(١) ينظر شرح ابن عقيل ١/ ١٢٥.

(٢) في الأصل ولا نون، وهو خطأ.

(٣) البيت من المتقارب وهو للأعشى في ديوانه ٢٠٠، وينظر اللسان مدام قدم ٣٥٥٧/٥، والشاهد فيه (شاهبور) حيث بنى الجزأين على الفتح ومنعها من الصرف، وسيأتي.

قوله: (والنون زائدة والزائدة في الاسم والصفة)، لأنهما [ظ١٦] إن كانتا زائدتين أثرا كـ(عمران) وإن كان أصليين لم يؤثرأ، كـ(فينان)^(١) من الفن، وقال الفراء: إن كانت النون الأصلية بعد ألف زائدة أثرت كـ(شبنان)^(٢) وغيره لشبهها بالزائدة، فإن احتملا الوجهين، نظر إلى الاشتقاق ومن الأمثلة المحتملة (حسان)^(٣) و(تبان)^(٤) و(سَمَّان)^(٥) و(سَجَّان) و(قَطَّان) و(قَبَّان) و(فينان) و(برهان) و(دهقان)^(٦) و(شيطان)^(٧) و(رمان).

فمن^(٨) أخذها من الحسّ وهو القتل، والتّب وهو الخسارة، والسم، والسجن، والقطّ، والقَبّ، والفينة، وهي الجبن والبرهة، ومنّ دهق بالماء أعطاه ومن شاط إذا بطل وهلك، لم يصرفها لزيادة النون، وسيبويه والخليل يأخذان الرُّمان من الرّم^(٩) وهو الإصلاح لأنه يرم المعلقة أي يصلحها، فلا يصرفانه، ومن أخذها من الحسن والتبن، والسمن وسحنت^(١٠) الحجر إذا كسرتها، وقطن وفطن في الأرض ذهب فيها ومن

- (١) ينظر اللسان مادة (فطن) ٣٤٧/٥.
- (٢) ينظر اللسان مادة (شنب) ٢٣٣٦/٤.
- (٣) ينظر اللسان مادة (حسن) ٨٧٠/٢.
- (٤) ينظر اللسان مادة (تب - تبب) ٤١٥/١.
- (٥) ينظر اللسان مادة (سمن) (سمان) ٢١٠٤/٣.
- (٦) ينظر اللسان مادة (دهق) ١٤٤٢/٢ ودهق الماء أفرغه.
- (٧) ينظر اللسان مادة (شاط) ٢٣٧٥/٤، وينظر شرح الرضي ٦١/١.
- (٨) بدأ في تفسير معاني الكلمات السابقة.
- (٩) ينظر اللسان مادة (رّم) ١٧٣٦/٣. وينظر رأي سيبويه والخليل في الكتاب ٢١٨/٢، وابن يعيش ٦٧/١، وشرح الرضي ٥٩/١، قال سيبويه وسألته أي الخليل عن رمان فقال: لا أصرفه وأحمّله على الأكثر إذا لم يكن له معنى يعرف، ينظر الكتاب ١٢٨/٣.
- (١٠) سَحَنَ الشيء سحنا إذا دقه والسحن أن تدلك فشبة بمسحن حتى تلين، والمساحن حجارة تلق بها حجارة، ينظر مادة (سحن) في اللسان ١٩٦٠/٣.

الفنن، وهو الغصن، ومن برهن، وتدهقن، وشطن، إذا بعد وكان الشيطان بعد عن رحمة الله، صرفها لأصالة النون. والأخفش^(١) يصرف الرمان، لأنه من رمن بالمكان إذا قام به، و(مرآن) وهو الفناء إذا سمي به، فمن أخذه من المرانة صرفه ومن أخذه من المرور منعه، وإنما أثرا في منع الصرف على كلام البصريين^(٢) لشبههما بألف التأنيث الممدودة، من وجوه امتناع دخول تاء التأنيث عليهما معاً وزيادتهما في آخر الكلمة، وحذفهما للترخيم، وكونهما حرفي مد، ولأن اختصاص الزيادة في (سكران) بالذكر، كاختصاصهما في (حمراء) بال مؤنث وتساوي المصدرين وزناً، فسكّر من سكران، كحَمِرَ من (حمراء)^(٣) واختصاص كل واحد منهما بصيغة أخرى مخالفة لمذكره، وبفوات الوجه الأول، تسقط الألف والنون عند التأثير.

فإن قيل فيمنعان من الصرف من غير اشتراط علة أخرى كـ(حمراء) وجوابه، أنه المشبه دون المشبه به، وقال الكوفيون^(٤) إنها أثر للزيادة فقط مع العلم والصفة لا للشبه، وضعف بصرف (ندمان) وحكى أبو حيان^(٥) واختاره الأمام يحيى ابن حمزة^(٦)، أنهم لا يشترطون مع الزيادة أن لا تدخله التاء، ولا يعتبرون الشبهة بألفي التأنيث، وقالوا لم تدخل العلمية سبباً في منع الصرف، بل شرط الألف والنون، لأنه يمنع معها دخول (فعلاؤه)،

(١) قال الأخفش في اللسان مائة (رَمَنَ) نونه أصلية مثل قرأص وحمّاص وفعال أكثر من فعلاان، ١٧٣٩/٣.

(٢) ينظر الهمع ٩٥/١.

(٣) ينظر شرح الرضي ٦٠/١.

(٤) ينظر رأي الكوفيين في الهمع ٩٦/١.

(٥) ينظر رأي أبي حيان في الهمع ٩٦/١.

(٦) ينظر الأزهار الصافية في شرح المقدمة الكافية ١٢٥ وما بعدها.

وأما الوصف في (سكران) فلا شرط ولا سبب والزيادة مع الوصف لا تكون إلا في فعلاَن كـ(سكران) بخلاف الاسم فإنها تكون في مثلث الفاء، نحو: (عَفَّان) و(عمران) و(عثمان) وقال المبرد: ^(١) جهة الشبه، أن النون بدل همزة التأنيث في (فعلاء) نحو(همراء) فكما لا ينصرف فعلاء لم تنصرف فعلاَن، لأنه فرعها، واحتج بإبدال النون من همزة التأنيث في نحو: (صنعاني) و(روحاني) في النسب وضعف بوجهين ؛ أحدهما: أن نون فعلاَن بدل من الهمزة في البعض دون البعض محض التحكم، والثاني: أن لا مناسبة بين النون والهمزة، فتبدل منهما، وأما (صنعاني) و(روحاني) فأصله (صنعاوي) ^(٢) أبدلت النون من الواو شاذاً بمناسبة بينهما، بدليل إدغام الواو في النون.

قوله: (وإن كان اسماً فشرطه العلمية) يعني أنهما لا يؤثران في المنع مع الاسم إلا بشرط العلمية، وإنما اشترطت لِيُؤْمَنَ بها من دخول التاء نحو: (سعدان) و(سعدانة) ^(٣) و(مرجان) و(مرجانة) لأن دخول الزائدتين، يكون في العلم، فيمتنع مطلقاً، وفي الجنس فينصرف مطلقاً [و١٧] وفي الصفة يشترط انتفاء فعلاَنه مطلقاً، أو وجود فعلى وأما إذا سمي بالجنس والصفة امتنع مطلقاً.

قوله: (أو صفة، فانتفاء فعلاَنه، وقيل وجود فعلى) عطف بـ(أو)

(١) ينظر المقتضب ١/ ١٤٣، وشرح الرضي ١/ ٦٠، وقد نقله الشارح دون أن ينسبه إلى الرضي، وما ينصرف وما لا ينصرف ٣٥.

(٢) ينظر الرضي ١/ ٦٠.

(٣) ينظر ما ينصرف وما لا ينصرف ٣٧.

على عاملين مختلفين، وعطف (صفة) على [خبر]^(١) كان، وعطف
ف(انتفاء) على (أن)، لأن تقديره، وإن كان صفةً فشرطه انتفاء فعلانه،
وليس هذا مما يميزه المصنف على ما سيأتي في العطف^(٢) يعني أن النون
الزائدة في الصفة، بعضهم يشترط انتفاء فعلانه، وبعضهم يشترط
وجودها، فلا خلاف في صرف ندمان لوجود الشرطين، وهو وجود (ندمانه)
وانتفاء ندمي، ولا في منع (سكران) لوجود (سكري) وانتفاء (سكرانه)،
وإنما الخلاف فيما لم يوجد له مؤنث كـ(رحمان)^(٣) و(لحيان) والذي مؤنثه
على فعلانه، ألفاظ قليلة، وقد جمعت تقريباً في قوله:

[٥٩] أجزر فعلان على لفعلان

ودجاناً وسأوساً خناناً^(٤)

ومرجاناً وأعلاناً^(٥)

وموتاناً^(٦) ونلماناً^(٧)

^(٨) وإنساً أنا وشيطاناً^(٩) ونصراناً^{(١٠) (١١)}

إذا أسسيت حبلاناً^(١٢) وضحياناً

(١) ما بين حاصرتين زيادة يقتضيها السياق.

(٢) ينظر شرح المصنف ١٧، وشرح الرضي ٦٠/١ حيث نقل العبارة بتصرف يسير من قوله بـ
(أو على عاملين إلى قوله: في العطف) ولم يعزها اللفظة: الباري تعالى.

(٣) ينظر الرضي تعليل انتفاء رحمن من رحمان لخصوصيته هذه. ولحيان وهو صاحب اللحية
الكبيرة والنسبة لحياي وليس له مؤنث منه ٦١/١٠، والجمع ٩٦/١.

(٤) سحبان أي جُراف يجرف كل ما مر به، وسحبان، اسم رجل من وائل كان لسنا بليغاً =

يقال (يوم سخنان) أي (حار)، (سيفان) الرجل الطويل (علان) شديد العطش، (مصان) كثير الشتم، رجل (موتان القلب) أي غافل، (نصران) و(نصرانية) أي نصير. كل هذه مؤنثها فعلانة وهي منصرفة في النكرة، وما ورد في (عُريان) من المنع فهو ضرورة نحوقوله:

- يضرب به المثل، في البيان والفصلحة ينظر ملة (سحب) في اللسان ٣/ ١٩٤٩ وقد تكون (سخنان) من السخونة وهي عكس البرودة وسخنان أي حار، كما ذكره الشارح والهمع ٩٦/١.
- (٥) علانا: أي شديد العطش من العَلّ وهو كذلك الرجل الصغير الحقير (ينظر اللسان مادة (علل) ٣٠٧٩/٤.
- (٦) موتان - رجل موتان الفؤاد غير حديله، أي غير ذكي - ينظر اللسان مادة (مات) ٤٢٩٦/٦.
- (٧) ندمان ندم فهو ندمان وندام، وندامي فلان على الشراب فهو نديمي وندماني، وجمع النديم ندام، وجمع الندمان ندامي والمرأة ندمانة والنسوة ندامي (ينظر اللسان مادة (ندم) ٦/ ٤٣٨٦، وشرح الرضي ٦١/١.
- (٨) أليان: أي صاحب إليه عظمة من ذكور الغنم.
- (٩) شيطان من شطن عنه إذا بعد - شاط هلك. ينظر ملة (شطن) في اللسان ٤/ ٢٢٦٤.
- (١٠) نصران من نصر والنصارى منسوبون إلى قرية بالشام تسمى ناصرة ونصورية وهو ضعيف على رأي بن سيده، وأما سيبويه فنقل عن الخليل: أن نصارى جمع نصري ونصران كما قالوا ندمان وندامي ينظر ملة (نصر) في اللسان ٦/ ٤٤٤٠.
- (١١) الأبيات من مجزوء الوافر. والألفاظ التي مؤنثاتها بالتاء في هذه الأبيات سبع عشرة لفظة في حين حصرها السيوطي في الهمع بأربع عشرة لفظة، قال في همع الهوامع ١/ ٩٦ - ٩٧: (وهي ندمان، سيفان، وحبلان، (للمتلئ غضباً) ودخنان (فيه كدرة في سواد)، ويو سخنان (حار)، ويوم ضحيان لا غيم فيه، ويعير صوحان (يابس الظهر) ورجل علان (صغير حقير) ورجل قشوان (دقيق الساقين) ورجل مصان (لثيم)، ورجل موتان الفؤاد (أي غير حديله) ورجل نصران (أي نصراني) ورجل خمصان لغة في خمصان وكبش أليان (كبير الإلية) فهذه أربع عشرة كلمة لا غير مؤنثاتها بالتاء).
- (١٢) سيفان: الرجل الطويل المشوق الضامر كالسيف وهي سيفانة ينظر اللسان مادة (سيف) ٣/ ٢١٧٢.
- (١٣) قصانا: لثيم وهو شتم للرجل يعير به، ينظر ملة (مصن) في اللسان ٦/ ٤٢١٦، والهمع ٩٧/١.

[٦٠] فأَوْفَضَ عنها وهي ترغو حشاشة

بني نفسها والسيفُ عُرِيانٌ يَنْظُرُ^(١)

وبعض العرب^(٢) يجعل مؤنث ما آخره ألف ونون زائدان على فعلانة كله ويصرفه أجمع.

قوله: (ومن ثم اختلف في رحمن دون سكران وندمان) يعني أن (سكران) وجد له فعلى، ولم يوجد له فعلانة فمنع، (وندمان) عكسه فصرف، وأما (رحمن) و(لحيان) فليس لهما مؤنث فيتم فيهما هذا التقسيم، ووجه الاختلاف فيهما، أن مَنْ اشترط انتفاء فعلانة فقد انتفت فيمنع في نحو (الله رحمن رحيم)، وَمَنْ اشترط وجود فعلى، فلم يوجب فيصرف^(٣)، قال ابن الحالج: ^(٤) والمنع أولى من وجهين:

أحدهما: أن الألف والنون إنما منعنا عندنا لامتناع دخول ألفي تاء التأنيث عليهما، و(رحمن) لا تدخل عليها تاء التأنيث، فقد صح الشبه بألفي التأنيث، لأن وجود فعلى ليس مقصوداً في نفسه، وإنما المقصود تحقق امتناع دخول تاء التأنيث عليهما، فإذا امتنع دخولها عليهما بغيره، فقد حصل المقصود، والثاني: أن المنع في باب فعلاَن أكثر من الصرف،

(١) البيت من الطويل وهو بلا نسبة في الإنصاف ٤٩٧/٢، وخزانة الأدب ١٤٨/١ - ٢٥٤. وأوفضن: أسرعن، ترغو: من الرغاء وهو صوت الإبل ويروى البيت في الإنصاف بـ (أحر) بدل (ينظر) والشاهد فيه قوله: (عريان) حيث منعه من الصرف، مع أنه ليس فيه إلا العلمية وهي وحدها غير كافية في منع الصرف، ولكن الشارح عللها بأن ذلك ضرورة.

(٢) ينظر شرح الرضي ٦٠/١. وقد أشار إلى أن بعض العرب هم بنو أسد.

(٣) هذه العبارة منقولة بتصرف عن شرح الرضي ٦١/١ دون إسناد.

(٤) ينظر شرح المصنف ١٧، وشرح الرضي ٦١/١.

وإذا لم تُثبتْ (رحمن) من أحدهما فحمله على الأكثر أولى، لأن باب (سكران) أكثر من باب (ندمان) واختار أبوحيان^(١) الصرف لأنه محتمل، والأولى فيما حمل أن يُردَّ إلى الأصل وهو الصرف، وقال: كان الأولى في التمثيل بـ(لحيان) لوجوه:

أحدها: أن الرحمن ملازم للألف واللام أو النداء، فلا يظهر فيه، الأمر الثاني: أنه علم لله تعالى، فالعلمية كـ(النجم) و(الصَّعق) ما كان علماً فهو ممتنع بلا خلاف، وأيضاً قد تقدم الكلام في الاسم ونحن في الصفة، الثالث: قاله ابن مالك: إن الممثل مُعَرَّض لأن تذكره بالتاء أوبألف (فعلى) لينظر ما هو اللاحق به، وتعريض الرحمن لذلك مع وجود مندوحة مُخاطرة من فاعله.

قوله: (وزن الفعل) هذه العلة التاسعة.

قوله: (شرطه أن يختص بالفعل كشمّر وضرب) [ظ ١٧] يعني أن باب (فَعَلَّ) و(فَعِلَّ) يختصان بالفعل ولا يوجدان في الاسم فإن وجد شيء في الأسماء، فلا يكون إلا منقولاً عن الفعل كـ(شَمَّر) لفرس، و(ندر) لماء، و(عَثَر) لموضع^(٢)، و(خَضَمَ) لرجل^(٣)، أو أعجمياً كـ(بَقَمَ) وكـ(ضَبَعَ)، و(شَلَّمَ) لبيت المقدس^(٤)، وأصل هذه كلها أفعال، وأما (فَعِلَّ) فمن

(١) ينظر البحر المحيط ١/١٢٨، والهمع ١/٩٦.

(٢) ينظر شرح المصنف ص ١٧، وشرح الرضي ١/٦١.

(٣) ينظر همع الهوامع ١/١٠٠.

(٤) قال الفراء: لم يأت على فعل إلا بقم وعثر وندر وشلم، ينظر اللسان مادة (شلم) ٤/٢٣٦٨، وينظر الكتاب ٣/٢٠٨ وما ينصرف وما لا ينصرف ٢١.

المختص بالفعل أيضاً، ما لم يكن مضاعفاً، ولا معتلاً، كـ(قيل) و(بيع) و(رُدَّ) و(شدَّ) ولم يوجد منقولاً، إلا (دُئِلَ ورثم) و(وَعَلَ)، أسماء دواب، وحاصل الأوزان كلها خمسة أقسام، تختص الاسم، كـ(فلس) و(حبر) و(طرد) و(أيل) و(عبق) و(عيب) والخماسي كله والرباعي، ما عدا (فعلاً) وغالب عليه كـ(أفعل) على كلام الشيخ، ومعتل الثلاثي ومضاعفه مثل (قيل) و(بيع) و(شدَّ) و(مدَّ) فهذان منصرفان، ولا يؤثر فيهما الوزن، ويختص بالفعل كـ(شَرَّ) و(ضُرِبَ) وغالب عليه كفعل الأمر نحو: (قم) و(اضرب) وسائر الأفعال التسعة الخماسية التي في أولها همزة وصل، وما كان في أوله أحد حروف نأيت، فهذان ممتنعان، وهما المراد هاهنا، وامتناع الجر والتنوين للمشابهة بحصول علتين فرعيتين، هذا مذهب الجمهور، وقال صاحب التخمير: ^(١) إن العلة في امتناعها كونه منقولاً عن الفعل إلى العلمية أو الوصفية، والحركة حكاية لحركة الفعل، كقوله:

[٦١] بُنِيتُ أَخُوَالِي بَنِي يَزِيدٍ _____ (٢)

(١) صاحب التخمير هو صدر الأفاضل الخوارزمي أبو محمد وسبقت ترجمته في الصفحة ١٤٣ ينظر رأيه في التخمير ٢١١/١.

(٢) البيت من الرجز، وهو لرؤبة كما في ملحق ديوانه ١٧٢، وعجزة: ظلماً علينا لهم فليد

وينظر المقتصد في شرح الإيضاح ٩٧/٢، وابن يعيش ٢٨/١، وشرح الرضي ٦٤/١ واللسان مائة (زيد) ١٨٩٨/٣، ومغني اللبيب ٨١٧، وأوضح المسالك ١٢٤/١، والمقاصد النحوية ٣٨٨/١، وخزانة الأدب ٢٧٠/١.

والشاهد فيه قوله: (يزيد) حيث سمي به وأصله فعل مضارع وهو من زاد يزيد، وهو اسم -

ولم يعتبر المشابهة، وما لم يكن من فعل كأفعل و(أيدع) مشبه بالفعل، مشترك بينهما، نحو(فَعَّلَ) و(فَعَّلَ)، (فَعَّلَ) و(فَعَّلَ) مفتوح العين ومكسورها ومضومهما ك(ضَرَبَ) و(عَلِمَ) و(صَرَفَ) و(دَحْرَجَ) فصرفه الجمهور، ومنعه عيسى بن عمر^(١)، إذا كان منقولاً من فعل نحو(ضرب) من (ضُرِبَ يُضْرَبُ) لأمر العسل محتجاً بقوله:

[٦٢] أنا ابن جلا وطلاع الثيا

متى أضع العملة تعرفوني^(٢)

ولم ينوَّ (جلا)، ولا حجة له لاحتمال أن يكون مضمناً ضميراً، فيكون جملة محكية، كقوله:

[٦٣] نبئت أخوالي بني يزيد^(٣)

وفصل الفراء^(٤)، فقال: إن اشتهر كون ذلك اللفظ فعلاً منع

على وزن الفعل المضارع.

(١) ينظر رأي عيسى بن عمر في الكتاب ٢٠٦/٣ وقال الرضي في شرحه ٦٤/١: (واعتبره عيسى بن عمر بشرط كونه منقولاً عن الفعل نحو (كعسب) ينظر (ما ينصرف وما لا ينصرف ٢١، والخزانة ٢٥٥/١، والجمع ٩٨/١).

(٢) البيت من البحر الوافر وهو لسحيم بن وثيل اليربوعي كما في الكتاب ٢٠٧/٣، وينظر ما ينصرف وما لا ينصرف، وجمهرة اللغة ٤٩٥ - ١٠٤٤ وابن يعيش ٦٢/٣، وأما ابن الحاجب ٤٥٦، والمغني ٢١٢ - ٨١٧ وشرح شواهد المغني ٧٤٩/٢ وشرح الرضي ٦٤/١، واللسان مادة (جلا) ٦٧١/١ وجمع الهوامع ٩٨/١، وخزانة الأدب ٢٥٥/١ - ١٥٧.

والشاهد فيه قوله: (جلا) وهو غير منصرف عند عيسى بن عمر كما ذكر الشارح لأنه منقول من الفعل، أما سيبويه فيراه جملة محكية، الكتاب ٢٠٧/٣ وهذا ما ذكره الشارح، وأما ابن يعيش في شرح الفصل فيرى أن (جلا) ليس علماً وإنما هو فعل ماضٍ مع ضميره صفة لموصوف محذوف تقديره: أنا ابن رجل (جلا) شرح المفصل ٦٢/٣.

(٣) سبق تخريجه في الصفحة السابقة.

(٤) ينظر رأي الفراء في معاني القرآن ٣٤٢/١.

نحو (ضَرَبَ) ^(١) فإنه محتمل أن يكون اسماً للعسل، لكن الأشهر فعليته وإن اشتهر كونه اسماً صرف نحو (حجر) لأنه محتمل أن يكون فعلاً من (حَجَرَ القاضي عليه) لكن الأشهر الاسمية.

قوله: (أو يكون ^(٢) أوله زيادة) يعني الاسم المنقول، واحترز بقوله: (زيادة) من أن تكون أصلية، كـ (نوفل) و (نهشل) فإنه منصرف.

قوله: (كزيادته) يعني كزيادة الفعل، وهي الهمزة كـ (أحمر) و (أحمد)، والياء كـ (يزيد) والتاء كـ (تغلب) والنون كـ (نرجس) مسمى به، قال ابن الحاجب: ^(٣) هذا أولى من قول النحويين، أو يكون غالباً على الفعل لوجهين:

أحدهما: أنه رد إلى جهالة، إذا لا تعرف كثرته على الاسم إلا بعد الإحاطة بما وقع منه في الأسماء والأفعال.

الثاني: أنا لو اعتبرنا الغلبة، لزم أن يمنع (فاعل) في الأسماء، ويصرف (أفعل) في الأسماء، أما (فاعل) فلأنه في الفعل أكثر من أن يحصر كـ (ضارب) و (قاتل) و (خاصم) و قاتل في باب المفاعلة، وسافر في غيرها، ولم يوجد في الاسم إلا قليلاً كـ (خاتم) و (عالم) و (طابق) و (طابع) و (دانق) ^(٤) والمعلوم أنا لو سمينا بـ (خاتم) لصرف اتفاقاً، وأما أفعل ^(٥) فلأنه

(١) ينظر اللسان مائة (ضرب) ٢٥٦٤/٤ والضرب بالتحريك العسل الأبيض الغليظ يذكر ويؤنث، والضرب لغة فيه حكه أبو حنيفة.

(٢) في الكافية المحقق زيادة (في) بعد يكون.

(٣) ينظر شرح المصنف ١٧، وشرح الرضي ٦٢/١.

(٤) ينظر شرح الرضي ٦٢/١.

(٥) ينظر شرح المصنف ١٧، وشرح الرضي ٦٢/١، وهذه الفقرة منقولة عن الرضي بتصرف.

في الأسماء أكثر منه في الأفعال، وهو معتبر في منع الصرف، فلو كان اعتباره لغلبته في الفعل، لم يمنع (أفعل) لغلبته، في الاسم والدليل على أن (أفعل) في الاسم أكثر منه في الأفعال، أنه ما من فعل ثلاثي إلا وله أفعل اسماً إما للتفضيل وإما لغيره وهو: [١٨] في اللون والعيب، وأفعل للأفعال لا يكون إلا في بعض ما جاء فيه (فعل) بكسر العين، يعني أن فعل الماضي بعض مضارعة على أفعل كـ (شربت) (أشرب) و (علمت) أعلم) وبعضه لا يأتي على أفعل كـ (وثق) و (ونق) وقال في غير ذلك قليل، يعني مفتوح العين في الماضي والمستقبل، وذلك فيما عینه أولامه حرف حلق نحو (جهزت أجهز) و (سَلَخْتُ أَسْلَخُ) وفي بعض النسخ (فعل) بفتح العين، ومراده لا يكون أفعل في الفعل، إلا لتعديده أو بمعنى فَعَلَ كـ (نكر) و (أنكر) و (قَشَعَ) الغيم (أَقْشَعَ) قال: ويجيء أفعل ماضياً للأفعال من غير فعل ثلاثي قليلاً كـ (أشحم) و (أَلْحَمَ) و (أشمر) و (أشكل) وغير ذلك مما همزته للصيرورة، ويقابله في القلة وقوع أفعل في الأسماء من غير ذلك فعل، كـ (أجلد) و (أخيل) و (أفعى) و (أرنب)^(١) و (أفكل)^(٢) و (أيدع)^(٣) وغير ذلك فثبت أن أفعل في الاسم أكثر منه في الفعل فلم يصدق قولهم: يغلب في الفعل، وقد اعتبر اتفاقاً انتهى^(٤)

(١) ينظر شرح المصنف ١٧ مع بعض التصرف، وشرح الرضي ٦٢ / ١ حيث العبارة منقولة بتصرف دون أن يعزوها الشارح إلى الرضي.

(٢) أفكل الأفكل على أفعل: الرعلة ولا يبنى منه فعل، وقيل: هي رعلة تعلق الإنسان ولا فعل له ينظر اللسان مادة (فكل) ٣٤٥٢ / ٥.

(٣) أيدع: الأيدع الزعفران، وهذا ينصرف فإن سميت به رجلاً لم تصرفه في المعرفة للتعريف ووزن الفعل وصرفته في النكرة مثل: (أفكل) ينظر مادة (يدع) اللسان ٤٦٥٠ / ٦.

(٤) أي كلام ابن الحاجب، وفيه تصرف واضح.

والجواب على الوجه الأول معارضة وتحقيق، أما المعارضة فنقول: قولك (وشرطه أن يختص بالفعل) رد إلى جهالة، إذ لا يعرف اختصاصه إلا بعد الإحاطة، فما أجاب في المختص، فهو جوابنا في الغالب. وأما التحقيق فقال نجم الدين: ^(١) إنه يمكن معرفة ذلك لا بالإحاطة بل بمجرد كون ذلك الوزن قياساً في أحدهما دون الآخر كما يعرف مثلاً أن أفعل في الفعل قياس في الأمرين بفعل الكثير الغالب، كـ (أذهب) و (أحمد) و (أسمع) و (أعلم) و (أرحم) وغير ذلك، وليس في الاسم قياس في شيء، كـ (أصبع) وإنما اشترط في وزن الفعل تصدره بالزيادة المذكورة لكونها قياسية في جميع الأفعال المنصرفة دون الأسماء إذ لا فعل منصرف إلا وله مضارع لا يخلو من الزيادة في أوله، ولا عبرة بغير المنصرف لقلته، فصارت هذه الزيادة [لاطرادها] ^(٢) في جميع الأفعال دون الأسماء أشد اختصاصاً بالفعل، فجرى الوزن وإن كان مشتركاً كأفعل إلى جانب الفعل حتى صح أن يقال هو وزن الفعل ^(٣)، وأما الجواب على الوجه الثاني، أما فاعل فلا جواب عليه، وإما أفعل، فلا نسلم غلبته في الاسم بل هو في الفعل أكثر، والدليل على ذلك وجوه: أحدها نقض لقوله: إن أفعل لم يجرى فعلاً مضارعاً، إلا في بعض ما جاء فيه (فعل)، بما اختاره من مذهب البصريين ^(٤)، أن أفعل التعجب فعل يبنى مما يبنى منه اسم التفضيل، فإذا هما سواء في بناء أفعل منهما جميعاً، واختص أفعل الفعلي على الاسمي

(١) ينظر شرح الرضي ٦٣/١.

(٢) في الأصل (لاطراد) ولا وجه لها.

(٣) إلى هنا النقل من نجم الدين ٦٣/١ بتصرف.

(٤) ينظر شرح الرضي ٦٢/١.

بمجيئه في بعض الأفعال الثلاثية كـ(أخرج) و(أذهب) فكان أغلب.

الثاني: أن الزيادة في الفعل لا تكون إلا لمعنى، وفي الأسماء قد تكون لمعنى كـ(أحمر) و(أفضل) وقد لا تكون كـ(أرنب) وبابه، فصارت بالفعل أخص وأغلب، لأن أصل الزيادات أن تكون لمعنى.

الثالث: أن كل فعل متصرف، يستدعي حروف المضارعة، ومن جملتها الهمزة، وليس كذلك الاسم، فكان أفعال أغلب على الفعل من الاسم.

الرابع: قاله صاحب التخمير:^(١) إن ما كان من أفعال صفة فهو منقول عن الفعل، فحينئذ لا يبقى إلا (أرنب) وبابه، وهو قليل مغلوب، قال والذي: حرس الله مهجته: وفي عبارة الشيخ تداخل، حيث قال: أويكون في أوله زيادة، لأن كثيراً من المختص في أوله زيادة كزيادة الفعل نحو: (يُدْحَرَج) وغيره، فيكون فيها تكرر وتجاوز بوضع العام للخاص [ظ ١٨] ولا فائدة تحته.

قوله: (غير قابل للتاء) وذلك لأنه بقبوله التاء يخرج عن شبه الفعل، لأن الفعل لا تلحقه هذه التاء، لأنها تجر إلى جانب الاسم لاختصاصها بالاسم، كما جرت الزيادة المصدرة الوزن إلى جانب الفعل، وغلبَ جر التاء، لأن الوزن لا يختص بالاسم بخلاف التاء، فامتنع (أحمر) لعدم قبوله التاء^(٢)، لأنه يقال في مؤنثه، (حمراء) لا (أحمر) وانصرف (يعمل) و(أرمل) مع بقاء الوصف والوزن، لقبوله التاء، في قولهم:^(٣) (جمل يعمل)^(٤) و(ناقة

(١) ينظر التخمير ١/ ٢٢٤.

(٢) ينظر شرح المصنف ١٨.

(٣) ينظر شرح الرضي ١/ ٦٣.

(٤) واليعمل واليعملة: من الإبل النجبية المعتملة المطبوعة على العمل ولا يقال ذلك إلا -

يَعْمَلُهُ) فإن سمي بهما منع من الصرف، لعدم دخول التاء بعد التسمية، وأما لحوق التاء في (أسود) للحية، مع أن (أسود) غير منصرف، فالبصريون ينكرون ذلك، وإن سلم ذلك فلحوقها عارض بسبب غلبة هذا اللفظ في الأسماء، والأصل أن يقال في مؤنثه (سوداء).

وأعلم أنه إذا لَحِقَ الصيغة المختصة بالفعل والغلبة عليه تعيين، فإما أن يكون التعيين فيها نفسها أوفي حرف المضارعة، عند من يعتبر أن يكون أول الوزن زيادة مثل حروف المضارعة، إن كان في حرف المضارعة بقي ممنوعاً كـ(هراق) في (أراق) وإن كان في الصيغة، فإن بقي حرف المضارعة بقي ممنوعاً، سواء كان محذوف الفاء، نحو(يَعْدُ) و(يَهَبُ) أو العين نحو(لم يقل) و(لم يبيع) أو اللام، نحو(لم يخش) و(لم يغز) و(لم يرم)، لأن حروف المضارعة تخبر عن الفعل وتدل عليه، وكذلك (عَدَّ) و(قُلَّ)، لأن أصله الهمزة لولم يتحرك ما بعد حرف المضارعة، إلا أنك إذا سميت بهذه رَدَدْتَ المحذوف لزوال الجازم، لأن الأسماء لا جزم فيها^(١)، وإن لم يبق حرف المضارعة ولا همزة الوصل كـ(قيل) و(بيع) و(بوع)، و(رَدَّ) و(شُدَّ) كان مصروفاً لزوال حرف المضارعة.

قوله: (وما فيه علمية مؤثرة، إذا نكر صرف) يحتز بالمؤثرة من أن لا تؤثر، وذلك في ألفي التانيث، و(مساجد) فإنه لا أثر للعلمية مع هذه لاستقلالها عنها بالجمعية والتانيث اللازم، وكلامه لا يطرد إلا على رأي

للأثنى. هذا قول أهل اللغة، ويعمل عند سيبويه (اسم، ينظر الكتاب ٣/٢٠٦، وقد حكى أبو على يعمل ويعمله، ولا يقال عند سيبويه: جمل يعمل وناقعة يَعْمَلَة، وإنما يقال: يعمل ويعمله...) ينظر اللسان مادة (عمل) ٤/٣١٠٨.

(١) ينظر شرح الرضي ١/٦٤.

الأخفش^(١) دون رأي سيوييه، لأن (أحمر) إذا سمي به فالعلمية مؤثرة، فإذا نكر لم يصرف على رأي سيوييه^(٢) وقد قال: ما فيه علمية مؤثرة إذا نكر صرف، وجملة الأسماء الممتنعة، أربعة عشر، والعلمية معها على ثلاثة أقسام، لا مؤثرة ولا شرط وذلك في ألفي التأنيث، ونهاية الجمع على اختيار الشيخ، ومؤثره هي غير شرط، وذلك في ثلاثة، وزن الفعل، صفة كـ(أحمر)، و(فعلان) (فعلى) كـ(سكران) (سكرى) وما جاء فيه العدل والصفة كـ(أحد) و(آخر) غير مسمى بهن ومؤثرة وشرط وذلك في تسعة: التأنيث بالتاء والمعنوي، وألفي التكسير، والإلحاق، كـ(قبعثرى) و(علقى) لأن ألفهما مشبهة بألف التأنيث، من حيث إنهما ألفان مزيدان في آخر الكلمة، لا أصل لهما، وإنما اشترطت العلمية فيهما دون ألفي التأنيث، لأن ألفيهما تنقلبان في التصغير ياءين وتحذف ألف التكبير في جمع التكسير من غير عوض بخلاف ألف التأنيث، والعجمة، والتركيب، والعدل الحقيقي والتقديري إذا سمي بهما، ووزن الفعل اسماً، وفعلان اسماً، وما سمي بالجمع، على مذهب أبي علي الفارسي^(٣)، لأن أحد علتيه عنده العلمية.

قوله: (لما تبين من أنها لا تجامع مع مؤثرة، إلا ما هي شرط فيه
[إلا العدل ووزن الفعل وهما متضادان فلا يكون إلا أحدهما،

(١) ينظر شرح المصنف ١٨، والمقتصد في شرح الإيضاح ٩٧٩/٢، وشرح الرضي ٦٥/١.

(٢) ينظر الكتاب ٣٩٨/٣، وما ينصرف وما لا ينصرف ٢٤.

(٣) ينظر رأي الفارسي في المقتصد في شرح الإيضاح ١٠٢٧/٢، وشرح المصنف ١٨، وشرح الرضي ٦٥/١.

فإذا نكر بقي بلا سبب أو على سبب واحد^(١) تعليل لصرفه، وتام التعليل، فإذا نكر بقي بلا سبب، و(مؤثرة) حال، ومفعولٌ تجماع (ما)، ويعني بـ(ما هي شرط فيه) التأنيث بالتاء لفظاً أو تقديراً، والعجمة والتركيب، والألف [١٩] والنون فإذا زالت العلمية زالت سائر العلل لزوالها، لأنها شرط فيها كلها^(٢).

قوله: (وخالف سيبويه^(٣) الأخفش في مثل أحمر علماً^(٤)) ثم نكر، اعتباراً للصفة بعد التنكير) يعني ما كان ممتنعاً قبل التسمية^(٥)، ما خلا ألفي التأنيث، فلم يقل أحد بصرفها منكرًا.

وقوله: (اعتباراً) مصدر لـ(خالف)، والذي وقع فيه الخلاف أربع مسائل: وزن صفة، و(فعلان فعلى) صفة، والعدل صفة، ومنتهى الجمع صفة، كل هذه ممتنعة قبل التسمية وإذا سمي بها امتنعت، وأما إذا نكرت بعد التسمية، فسيبويه^(٦) والجمهور يمنعونها لشبه الأصل، وحجتهم السماع والقياس، أما السماع: فما روى أبو زيد عن بعض الهذليين: كيف تقول لرجل له (عشرون عبداً) كلهم اسمه (أحمر)؟ فقال له: (عشرون أحمر)، فقال: وإن كان اسم كل واحد (أحمد) فقال: (عشرون أحداً)، وأما القياس فهو أن شبه العلة علة في منع الصرف، كـ(سراويل

(١) ما بين حاصرتين زيلة من الكافية المحققة.

(٢) ينظر شرح المصنف ١٨، وشرح الرضي ٦٧/١.

(٣) الكتاب ١٩٣/٣.

(٤) في الكافية المحققة (إذا) بـ(ثم) ٦٦.

(٥) ينظر شرح المصنف ١٨، وشرح الرضي ٦٨/١، وشرح المقتصد في شرح الإيضاح ٩٧٩/٢.

(٦) ينظر الكتاب ١٩٣/٣، وشرح المفصل ٧٠/١، وشرح الرضي ٦٨/١.

لشبه الجمع، والألف والنون والتركيب لشبه تاء التأنيث، وغير ذلك،
 وذهب الأخفش^(١) وروى عن المبرد^(٢) إلى صرفه لأن الصفة قد زالت
 لزوال العلمية. وقال الفراء^(٣) في (أحمر) وبابه: إذا سمي رجل فيه حُمْرة
 بـ(أحمر) أوبـ(أسود) امتنع منكراً، وإن لم، انصرف، وروى عن الفارسي
 والجرجاني^(٤) جواز الوجهين، قالاً: لأن أفعل حين سُمِّت به العرب،
 اعتبرت الوصفية تارة والاسمية أخرى كقوله:

[٦٤] أتاني وعيد الخوص من آل جعفر

فيا عبد قيس لونهيت الأحوصاً^(٥)

قوله: (ولا يلزمه باب حاتم) يعني لا يلزم سيبويه، ما ألزمه
 الأخفش^(٦) حيث قال: إذا كنت تعتبر الأصل بعد زواله فامنع (حاتماً)
 وبابه كـ(ضارب) إذا سمي به الوصف والعلمية، لأن أصله الوصف،
 فاجاب المصنف^(٧) عن سيبويه بأن لا تعتبر الوصفية إلا بعد زوال
 العلمية لتضادهما، لأن العلمية لواحد بعينه، والوصفية لواحد من امته،

(١) ينظر شرح المفصل لابن يعيش ٧٠ / ١.

(٢) ينظر المقتضب للمبرد ٣٦٢ / ٣.

(٣) ينظر الهمع ١١٦ / ١.

(٤) ينظر المقتصد في شرح الإيضاح ٩٨٣ / ٢ وما بعدها.

(٥) البيت من الطويل، وهو للأعشى كما في ديوانه ١٩٩، وينظر إصلاح المنطق ٤٠١، والمفصل
 ١٩٥، وشرحه لابن يعيش ٦٣ / ٥، والإيضاح في شرح المفصل لابن الحلجب ٥٤٧ / ١، ولسان
 العرب (حَوْص) ١٠٥١ / ٢، وتذكرة النحلة ٦٣ وخزانة الأدب ١٨٣ / ١.

والشاهد فيه قوله: (الخوص، والأحوص) حيث جمع عليهما أحوص، ولا يجمع على فعل إلا
 أفعل وشرطه أن يكون مؤنثه فعلاء. ولا يجمع على أفاعل إلا أفعل اسماً أو أفعل التفضيل
 وفي الأحوص الاسمية والوصفية كما لحظها الشاعر.

(٦) ينظر شرح الرضي ٦٨ / ١، وشرح المصنف ١٨.

(٧) ينظر شرح المصنف ١٨ - ١٩. وشرح المفصل ٧٠ / ١.

فإن أردت اعتبار الوصفية مع العلمية فقد نفيتها، وإن أردت بعد التنكير فليس فيه إلا الوصف فقط، والعلة الواحدة لا تمنع، بخلاف (أحمر) فإن فيه بعد زوال العلمية الوزن والوصف.

قوله: (في حكم واحد [لما يلزم من اعتبار المتضادين]^(١)) يحتز من حكم اعتبار المتضادين في حكمين، فإنه جائز، كما ذكر سيبويه في (أحمر) اعتباراً لحالة التعريف والتنكير كقوله:

[٦٥] أتاني وعيد الحوص من آل جعفر

فيا عبد قيس لونهيت الأحوصاً^(٢)

فإنه عند اعتبار الوصفية في (أحوص) اسم رجل جمعه على (حوص) كـ(حُمُر) في أحمر، وعند اعتبار الاسمية جمعه على (أحاوص) كـ(أحمد) و(أحمد).

قوله: (وجميع الباب باللام، أو الإضافة ينجر بالكسرة) يعني باب غير المنصرف مطلقاً، نحو (الأحمر) و(أحمر كم) لا خلاف في جره بالكسرة إذا دخله الألف واللام، أو الإضافة، وإنما الخلاف، هل يكون منصرفاً

(١) ما بين حاصرتين زيادة من الكافية المحققة.

(٢) البيت من الطويل، وهو للأعشى كما في ديوانه ١٩٩، وينظر إصلاح المنطق ٤٠١، والمفصل ١٩٥، وشرحه لابن يعيش ٦٣/٥، والإيضاح في شرح المفصل لابن الحجب ١/٥٤٧، ولسان العرب (حَوْص) ٢/١٠٥١، وتذكرة النحلة ٦٣ وخزانة الأدب ١/١٨٣.

والشاهد فيه قوله: (الحوص، والأحاوص) حيث جمع عليهما أحوص، ولا يجمع على فعل إلا أفعل وشرطه أن يكون مؤنثه فعلاء. ولا يجمع على أفعل إلا أفعل اسماً أو أفعل التفضيل وفي الأحوص الاسمية والوصفية كما لحظها الشاعر.

أم لا؟

فالفارسي^(١) يوافق^(٢)، والجرجاني وغيره صرفوه^(٣)، والمانع من دخول التنوين [و]^(٤) الألف واللام والإضافة، وحجتهم أن اللام والإضافة تحدثان في الاسم معنى لا يكون في الفعل، وهو التعريف، فيزول شبه الفعل، ويعود الاسم إلى أصله، واختاره صاحب البرود وسيبويه^(٥)، وكثير من النحاة منعه، لأن علامة الصرف عندهم التنوين وحله، لأن اللام والإضافة لا يزيلان شبه الفعل من الأسماء، وبعضهم فصل [ظ ١٩] فقال: إن كان أحد عليته العلمية، صرف كـ(إبراهيم) و(أحمد) وإلا منع، كـ(مسجد) و(أحمر) واختاره ركن الدين^(٦) وأما تصغير هذا الباب، فإن أزال سبباً صرف كـ(عمر) وإن لم يزل كـ(زينب) منع وحصل بتصغيره علة منع الصرف كتصغير (خير) و(شر) فإنك تقول: (أخير) و(أشير) فحذفت من تصغير هذه الأوزان علة مانعة، وهي الوزن، فيمتنع، وبعضهم صرفها، لأن حدوث هذه العلة عارض، والذي يزول بالتصغير العدل والجمع، وما فيه ألف الإلحاق والتكسير علماً ووزن الفعل المختص كـ(شمر) و(ضرب)، والذي لا يزوال الوصف والعلمية والتأنيث والعجمة ووزن الفعل الذي في أوله زيادة كزيادته والتركيب ما فيه الألف والنون علماً مع غيره ما لم ينقلب كـ(سليطين) فإنه يصرف،

(١) ينظر المقتصد في شرح الإيضاح ٩٦٦/٢.

(٢) في الأصل (يوفق) وهو تحريف.

(٣) ينظر المقتصد في شرح الإيضاح ٩٦٦/٢.

(٤) زيادة مقحمة مخلة بالنص.

(٥) ينظر الكتاب ١٩٣/٣، وشرح الرضي ٦٩/١.

(٦) ينظر الوافية في شرح الكافية ٣٦ - ٣٣.

وبعضهم ذهب إلى أن التصغير يزيل العلمية^(١).



(١) ينظر شرح الرضي ٦٩/١ - ٧٠، وشرح الشافعية في الصرف ١٩٦/١ وما بعدها.

المرفوعات

قوله: (المرفوعات): إنما قدمت على المنصوبات والمجرورات، لأنها حركة الفاعل، وهو عملة، والمنصوبات حركة المفعول، وهو فضلة.

قوله (هو): إن قيل له: ذكر الضمير، وهو راجع إلى المرفوعات.

فجوابه أنه إما عائد إلى مضاف محذوف تقديره: باب المرفوعات هو، أو خبر مبتدأ محذوف، تقديره المرفوع هو، حذف لدلالة المرفوعات عليه، أولاً من أصولهم إذا توسط الضمير بين مذكر ومؤنث جاريين على ذات، جاز تذكيره وتأنيثه كقولهم (من كانت أمك) (ومن كان أمك) وقد توسط الضمير بين المرفوعات و(ما).

قوله: (ما اشتمل على علم الفاعلية) إنما لم يقل ما اشتمل على الرفع، لأنه يؤدي إلى الدور^(١)، ومراده بالاشتمال التضمن^(٢)، وبعلم الفاعلية، الضم، والألف، والواو، نحو (جاء زيدٌ والزيدان والزيدون، وأبوك) وإنما جاء بالنسبة في (الفاعلية)، ليدخل فيها ما حمل على الفاعل، كمفعول ما لم يسم فاعله، والمبتدأ والخبر، وخبر إنَّ، واسم كان، واسم ما

(١) الدور معناه: توقف أحد الأمرين على الآخر، وفي اللسان دور ٢ / ١٤٥٠: إضافة الشيء إلى نفسه.

(٢) ينظر شرح الرضي ١ / ٧٠.

ولا المشبهتين بـ (ليس) وخبر (لا) التي لنفي الجنس^(١).

قوله: (فمنه الفاعل): الضمير في (منه) يعود إلى (ما)، أي مما اشتمل على علم الفاعلية، وإنما قدم الفاعل، لأنه الأصل عنده^(٢)، وهو اختيار الزخشي^(٣)، لأن عامله لفظي، فهو قوي، وسيبويه وأتباعه يقدمون المبتدأ، لأنه عامله معنوي عديمي، فهو كالمستقل بنفسه^(٤). والفاعل يحتاج إلى فعله، ولأن الفاعل مع فعله مركب، والمفرد أسبق، وعامله الفعل على كلام الجمهور، وروي عن الكسائي: أنه معنوي، وهو كونه فاعلاً، إن كان مثبتاً، أو التوكيد إن كان منقياً، ورد بـ (مات زيد) وقيل: لشبهه بالمبتدأ في أنه مخبر عنه.

قوله: (وهو ما أسند [إليه]^(٥) الفعل)، كالجنس للحد، وإنما أتى بـ (ما) ولم يقل (اسم) ليدخل فيه صريح الاسم، نحو (قام زيد) والمقدر بحروف المصدر، وهي (أن) و(أن) و(ما) نحو: (يعجبني أن قمت) و(أنك قمت)، و(ما صنعت)، قال:

[٦٦] يسر المرء ما ذهب الليالي

وكل نهابهنّ له نهاباً^(٦)

(١) ينظر شرح الرضي ٧٠ / ١ وبهامشه برقم ٥.

(٢) ينظر شرح الرضي ٧١ / ١.

(٣) ينظر المفصل ١٨، وشرحه لابن يعيش ٧٤ / ١ - ٧٥.

(٤) ينظر الأنصاف ٤٤ / ١ وما بعدها المسألة رقم ٥ في رافع المبتدأ ورافع الخبر، وشرح شذور

الذهب ٨٧ وشرح الرضي ٧١ / ١.

(٥) ينظر مصادر الحاشية السابقة.

(٦) ما بين حاصرتين زيادة من الكافية المحققة.

(٧) البيت من الوافر، وهو بلا نسبة في المقتصد في شرح الإيضاح ٢٤٢ / ١، وشرح المفصل ٨ / ١

١٤٢ - ١٤٣، والإيضاح في شرح المفصل ٢٣٣ / ٢، والجنى، ٣٣٦، والجمع ٨١ / ١.

وأجاز بعضهم جعل الفعل فاعلاً من غير حرف مصدر، نحو: ﴿ثُمَّ بَدَأَ لَهُمْ مِنْ بَعْدِ مَا زَاوَا الْآيَاتِ لَيْسَ جُنُنَهُ﴾^(١) وقوله:

[٦٧] وما راعني إلا يسير بشرطة

وعهلي به قيناً يفش بكير^(٢)

وقوله:

[٦٨] وما ضر تغلب وائل أهجوتها

أم بُلّت حيث تنلطح البحران^(٣)

قوله: (وشبهه إليه) وهي المشتقات^(٤)، وما تؤول بها من الجوامد، والمصادر، وأسماء الأفعال، [٢٠٠] والحروف والظروف.

والشاهد فيه قوله: (ما ذهب الليالي) حيث وقع المصدر المؤول من ما والفعل في محل رفع فاعل.

(١) يوسف ١٢ / ٣٥، وتماها: ﴿حتى حين﴾ قال في البحر: هذا قول سيبويه. قال المبرد: وهذا غلط لا يكون الفاعل جملة، ولكن الفاعل ما دل عليه (بدا) وهو المصدر المقدر من الفعل، وهو البدء أو بدا لهم رأي، ينظر تفسير البحر المحيط ٣٠٦ / ٥، والكتاب ١١٠ / ٣.

(٢) البيت من الطويل، وهو بلا نسبة في الخصائص ٤٣٤ / ٢، وينظر شرح المفصل ٢٧ / ٤، ومغني اللبيب ٥٥٩، ويروى:

وعهلي به قيناً يسير

والشاهد فيه قوله: (يسير) على أنها جملة في محل رفع فاعل لراعي. وقال ابن هشام: ومنع الأكثرون ذلك كله وأولوا ما ورد مما يوهمه فقالوا: في (بدا) ضمير البدء، وتسمع ويسير على إضمار أن.

(٣) البيت من البحر الكامل، وهو للفرزدق كما في ديوانه ٣٤٤ / ٢، وينظر أمالي ابن الشجري ٢٦٦ / ١، وشرح التسهيل السفر الأول ٦٨٨ / ٢، والخزانة ٥٠١ / ٢، ويرى حيث تلاطم بدل تناطح.

والشاهد فيه قوله: (أهجوتها) حيث جاء الفعل فاعلاً من غير حرف مصدري، على تأويل: ما ضرها هجوك إيها.

(٤) ينظر شرح الرضي ٧١ / ١.

قوله: (وقدّم عليه) يخرج عنه المبتدأ الذي خبره فعله، نحو: (زيدٌ قام)، وإنما وجب تقديمه للإلباس بالمبتدأ، وأجاز تأخره الكوفيون مطلقاً^(١)، وأجازه الكسائي^(٢) حيث لا يلتبس بالمبتدأ، نحو أن يكون نكرة، أو مثنى، أو مجموعاً، نحو: (رجل قام) و(الزيدان قام) و(والزيدون قام)^(٣).

قوله: (على جهة قيامه به) يعني على جهة قيام الفعل بالفاعل، فضمير (قيامه) راجع إلى الفعل، وضمير (به) راجع إلى الفاعل، ويخرج مفعول ما لم يسم فاعله^(٤)، نحو: (ضُرب زيد) فإن (زيداً) أُسند إليه الفعل وقدّم عليه، لكن لا من جهة قيامه به، لأن الفعل هو التأثير، والتأثير لا يكون قائماً بالمفعول بل بالفاعل، وهذا اختيار الشيخ^(٥)، والزخشي^(٦) وعبد القاهر^(٧) يعدّانه من جملة الفاعل اصطلاحاً لا معنوياً، فلا يحترزان عنه. وإنما لم يقل: قائماً به، ليدخل الفاعل الحقيقي، نحو (قام زيد)، (وبعد زيد) أي قرب مكانه، (وبعد مكانه)^(٨)، لأن المراد قرب الحل لا الجثة، والمجاز نحو (مات زيد) و(ما قام عمرو) و(سقط الجدار)، ويرد على الحد سؤال، وهو أن يقال: ما قصد في قوله: (ما أسند الفعل) هل اللغوي أو الاصطلاحي، فإن قصد اللغوي فهو خطأ، لقوله: (أوشبهه) ولا شبه له،

(١) ينظر رأي الكوفيين في شرح التسهيل السفر الأول ٢/ ٦٩١، وشرح ابن عقيل ١/ ٤٦٥.

(٢) ينظر ابن عقيل ١/ ٤٦٦ ذكر هذه الأمثلة ونسبها للكوفيين ولم ينسبها للكسائي.

(٣) انظر مصادر الحاشية السابقة.

(٤) ينظر شرح الرضي ١/ ٨، وشرح المصنف ١٩.

(٥) ينظر شرح المصنف ١٩.

(٦) ينظر المفصل ١٨، وشرح الرضي ١/ ٧١.

(٧) ينظر المقتصد في شرح الإيضاح ١/ ٣٢٦، وشرح الرضي ١/ ٧١.

(٨) ينظر حاشية (٧).

فلا يحتاج إلى قوله: (أوشبهه) وإن قصد الاصطلاح في كـ(ضرب) و(قام) لم يخرج مفعول ما لم يسم فاعله، بقوله: (على جهة قيامه به) لا نه غير قائم بالفاعل، لأن قولك (ضرب زيد)، اللفظ للمتكلم دون زيد ولكن قد أسند إلي (زيد) والجواب: أن مراد الشيخ مدلول الفعل الاصطلاح في والضمير في (قيامه) يعود إلى ذلك المدلول، ذكره ركن الدين^(١).

قوله: (مثل قام زيد) هذا مثال إسناد الفعل، وقوله: (زيد قائم أبوه) هذا مثال إسناد شبهه.

قوله: (والأصل أن يلي فعله) معناه أن مرتبة الفاعل بعد فعله بلا فصل، لأنه أحد جزئي الجملة، قدم عليه الفعل، لثلا يلتبس بالمبتدأ، أولاً أنه كالجاء منه، ودليل ذلك تسكين آخر الفعل له نحو: ^(٢) (ضربت)، وتأنيثه مع أن الأفعال مذكورة، وإعراب الفعل بعد الفاعل في (يضربون) وأخواته، والإعراب إنما يكون على الآخر إن كان بالحركة، وعقيب الآخر إن كان بلحرف، والنسبة إليه، نحو (كنتي)، والنسبة إلى المركبات، إنما هي في الأول فقط.

قوله: (فلذلك جاز ((ضرب غلامه زيد))) يعني لما كان أصله أن يلي فعله، جاز أن يقال هذا المثال، وإن كان ظاهره عود الضمير إلى غير مذكور، لما كان رتبته التقديم، وإن تأخر لفظاً.

قوله: وامتنع (ضرب غلامه زيداً) لما كان الفاعل في رتبته لفظاً ومعنى والضمير المتصل به عائد على زيد وهو متأخر لفظاً ورتبةً ولا بد

(١) ينظر الوافية في شرح الكافية ٤٤.

(٢) ينظر شرح المفصل لابن يعيش ١ / ٧٥.

فيما يرجع إليه الضمير فاعلاً كان أو مفعولاً من أن يتقدم لفظاً ورتبةً، نحو (ضرب غلامه زيد)، فأما المتأخر لفظاً ورتبةً، وهو قوله: وامتنع (ضرب غلامه زيدا) فمنع من ذلك البصريون، لعود الضمير على غير مذكور، وأجازها الأخفش^(١) وابن جني^(٢) محتجين بقوله:

[٦٩] جزي ربه عني علي بن حاتم _____^(٣)

قال نجم الدين: والأولى تجويز ذلك على قله^(٤).

قوله: (وإذا انتفى الإعراب لفظاً فيهما والقرينة) انتصاب (لفظاً) تمييز، أي انتفى لفظ الإعراب^(٥) فيهما، والقرينة انتصاب (لفظاً) لا تقديره، يعني أن الفاعل يلي فعله، وليس بواجب، وقد يعرض [ما]^(٦) يوجب تقديمه، وأشياء توجب تأخيرها، وبدأ بالموجبة للتقديم، لأنها أقرب

(١) ينظر رأي الأخفش في الهمع ١/ ١٦٠.

(٢) ينظر الخصائص ١/ ٢٩٤ حيث يقول: أما أنا فلجيز أن تكون الهاء في (ربه) عائد على (علي) خلافاً للجماعة.

(٣) البيت من الطويل، وهو للناطقة الذبياني في ديوانه ١٩١ وله ولأبي الأسود أو لعبد الله بن همارق، ينظر الخصائص ١/ ٢٩٤، والإيضاح في شرح المفضل ١/ ١٦٠، وشرح الرضي ١/ ٧٣، وشرح شذور الذهب ١٦٨، وشرح ابن عقيل ١/ ٤٩٦، وهمع الهوامع ١/ ٢٣٠، وخزانة الأدب ١/ ٢٧٧-٢٧٨.

وعجزة:

جزاء الكلاب العاويات وقد فعل

والشاهد فيه قوله: (جزي ربه علي) حيث عاد الضمير في الفاعل (ربه) إلى المفعول (علي) والمفعول متأخر لفظاً ورتبةً مع اتصال الفاعل المتقدم بضمير يعود على المفعول المتأخر.

(٤) ينظر شرح المصنف ٢٠، وشرح الرضي ١/ ٧٣.

(٥) ينظر مصادر الحاشية السابقة.

(٦) زيادة يقتضيها السياق.

[و٢٠] إلى الأصل، وهي أربعة:

الأول: اللبس، وهو حيث ينبغي الإعراب فيهما، والقرينة أي في الفاعل والمفعول، وفي قوله: (فيهما)^(١)، إضمار، لأنه لم يتقدم للمفعول ذكر، وجوابه أن المفعول من لازمه، فكأنه قد تقدم ذكره، مثال انتفاء الإعراب والقرينة فيهما (ضرب موسى عيسى) فإن الإعراب منتفٍ فيهما لفظاً، والقرينة أيضاً منتفية، لأنها على ضربين؛ لفظية، نحو: (وضربت الحبلى موسى) ومعنوية، وهي حالية نحو (ضربت هذه هذه)، مشيراً إليهما وعقلية نحو: (أكل موسى الكمثرى).

واحترز بقوله (وإذا انتفى الإعراب لفظاً فيهما، والقرينة) من أن توجد نحو: (أكل زيدٌ أخيراً)^(٢) أو أحدهما نحو (ضرب زيد عمراً)، و(أكل موسى الكمثرى)، فإن في هذه لا يجب فيها تقديم الفاعل لأن اللبس منتفٍ فيها.

الثاني قوله: (أو كان مضمراً متصلاً) يعني الفاعل، نحو (ضربت زيداً) لأنه لو أخرّ لانفصل، وهولا يسوغ إلا لتعذر الاتصال، واحترز بالمضمّر من الظاهر، وبالتصل من المنفصل، نحو (ما ضربني إلا أنت) فإنه لا يجب

(١) قال الرضي في شرحه: ٧٢/١ (أي في الفاعل والمفعول به الذي دل عليه سياق الكلام أي إذا انتفى الإعراب اللفظي في الفاعل والمفعول معاً مع انتفاء القرينة الدالة على تمييز أحدهما عن الآخر وجب تقديم الفاعل لأنه إذا انتفت العلامة الموضوعة للتمييز بينهما أي الإعراب لمانع، والقرائن اللفظية والمعنوية الدالة على تعيين أحدهما من الآخر، فليلزم كل واحد مركزه ليعرفا بالمكان الأصلي لكل منهما.
(٢) هكذا رسمت الأشبه: (خبزاً)، والصواب ما أثبتناه.

فيه تقديم الفاعل، ومراده إذا كان بعد الفعل، فأما قبله، فيجوز (زيداً ضربت).

الثالث: قوله: (أووقع مفعوله بعد إلا) أي مفعول الفاعل، نحو(ما ضرب زيداً إلا عمرأ) وإنما وجب تقديمه، لأن المراد به حصر الفاعل على المفعول، فلو أخر لا ننعكس، فأما إذا قدمته مع (إلا) على الفاعل، نحو(ما ضرب إلا عمرأ زيد) ففيه خلاف، أجازة الكسائي^(١) والفراء^(٢) واحتجوا بقوله:

[٧٠] وتغرس إلا في منابتها النخل^(٣)

وضابط هذا الحصر، قال نجم الدين:^(٤) إنك إذا ذكرت قبل أداة الاستثناء معمولاً خاصاً للعامل فيما بعدها، وجب أن يكون مما لذلك المتقدم من الفاعلية والمفعولية والحالية، أو غير ذلك محصوراً في المتأخر، وما لذلك المتأخر من تلك المعاني باقياً على الاحتمال لم يدخل الخصوص ولا العموم، كما إذا قلت (ما ضرب زيداً إلا عمروأ) فـ

(١) ينظر رأي الكسائي في شرح الرضي ٧٥ / ١، والهمع ٢ / ٢٦٠.

(٢) قال الفراء بخلاف رأي الكسائي وهو مع أكثر البصريين، وذهب ابن الأنباري إلى المنع، ينظر شرح ابن عقيل ٤٩٢ / ١، والهمع ٢ / ٢٦١.

(٣) البيت من الطويل، وهو لزهير بن أبي سلمى في ديوانه ١١٥، وشرح التسهيل السفر الأول ٢ / ٧٢٦، واللسان مائة (خطط) ٢ / ١٢٠٠ وتذكرة النحلة ٣٣٤، وأوضح المسالك ٢ / ٢٣.

وصدره:

وهل يُنبِتُ الخطي إلا وشيجه

والشاهد فيه قوله: (وتغرس إلا في منابتها النخل) حيث قدم الجار والمجرور (في منابتها) على نائب الفاعل (النخل) مع أنهما محصوران بـ (إلا).

(٤) ينظر شرح الرضي ٧٣ / ١.

ضاربة زيد محصورة في (عمرو) مضروبية عمرو يجوز أن تكون لغير زيد وبالعكس، لو قلت (ما ضرب عمراً إلا زيد) فمضروبية (عمرو) كلها مقصورة على (زيد) وضاربة زيد يجوز أن تكون لغير عمرو، وكذا في (ما جاء زيد إلا راكباً) فمجيء زيد محصور على الركوب وحالة الركوب، يجوز أن تكون لغير زيد^(١).

الرابع قوله: (أو ومعناها [وجب تقديمه])^(٢) وهي إنما، لأنها مفيدتان الحصر، نحو (إنما ضرب زيد عمراً) لأن المراد حصر الفاعل على المفعول، كما في (إلا فلوقدم لانعكس، وبينهما فرق، لأن المحصور لا ينفك عن المحصور عليه، في (إنما) بخلاف (إلا)، فإنها تتوسط بينهما، وفي عبارته إبهام، لأنها تعطي أنه يجب تقديم الفاعل إذا وقع المفعول عقب (إلا) وليس تحب إلا إذا كان الفاعل الذي وهو عقيب إنما، هو مراد الشيخ^(٣) لكنه من أخذه بالعبارة.

قوله: (وإذا اتصل به ضمير مفعول) يعني بالفاعل هذه الوجوه التي يجب تأخيرها فيها، الأول: حيث يتصل به، أي بالفاعل ضمير مفعول، نحو: (ضرب زيداً غلامه) لأنه لو قدم الضمير لعاد إلى متأخر لفظاً ورتبة، يرد عليه (ضرب زيداً عمراً وغلامهما بكراً) فلوقال (مفعوله) سَلِمَ.

الثاني: قوله: (أو وقع بعد إلا) يعني أو وقع الفاعل بعد (إلا) نحو: (ما ضرب عمراً إلا زيداً) وإنما وجب تأخيرها^(٤) لأن المراد حصر المفعول على

(١) ينظر شرح الرضي ١/ ٧٣.

(٢) ما بين حاصرتين زيادة من الكافية المحققة.

(٣) ينظر شرح المصنف ٢٠.

(٤) ينظر شرح الرضي ١/ ٧٥.

الفاعل، فلو قدم لانعكس^(١)، فأما لو قدمت الفاعل مع إلا، فقلت: (ما ضرب إلا زيداً عمرًا) منعها البصريون^(٢) [و٢١] والمصنف وأجازها الكسائي^(٣) والفراء وجماعة واحتجوا بقوله:

[٧] ما علب إلا لئيم فعل في كرم
ولا جفا قط إلا جباً بطلا^(٤)

وقوله:

[٧٣] وهل يعذب إلا الله بالنار^(٥)

على تقدير: (عاب) و(هجا) و(يعذب)، وقدم الكلام بدون المفعول. الثالث قوله: (أو معناها) وهي (إنما) نحو: (إنما ضرب عمرًا زيدًا) فلو قدم الفاعل لانعكس أيضاً، وفي عبارته هذه ما في الأولى من الإبهام. الرابع قوله: (أو اتصل مفعوله وهو غير متصل [به]^(٦) وجب

(١) ينظر شرح المصنف ٢٠.

(٢) ينظر شرح ابن عقيل ٤٩٢/١، وشرح المصنف ٢٠.

(٣) ينظر شرح الرضي ٧٥/١، وشرح التسهيل السفر الأول ٧٢٤/٢ - ٧٢٥، والجمع ٢/٢٦١.

(٤) البيت من البسيط، وهو بلا نسبة في أوضح المسالك ١٢٩/٢، وينظر تذكرة النحلة ٣٣٥.

والمقاصد النحوية ٢/٤٩٠، وجمع الهوامع ٢/٢٦١، وشرح الأشموني ٢/٥٧.

والشاهد فيه قوله: (ما عاب إلا لئيم فعل) وكذلك (وما جفا قط إلا جباً بطلا) حيث قدم

المحصور بلا في موضعين.

(٥) البيت من البسيط، وصدرة.

نُبِتَتْهُمْ عَذَبُوا بالنار جارتهم

وهو بلا نسبة في أوضح المسالك ١٣٠/٢، وتذكرة النحلة ٣٣٥، والمقاصد النحوية ٢/٤٩٢.

والشاهد فيه قوله: (وهل يعذب إلا الله بالنار) حيث قدم الفاعل المحصور بلا وهو لفظ

الجلالة (الله) على ما هو بمنزلة المفعول به وهو الجار والمجرور (بالنار) والتقدير: (وهل

يعذب أحداً بالنار إلا الله) وهذا ما أشار له الشارح.

(٦) ما بين حاصرتين زيادة من الكافية المحققة.

تأخير^٥) يعني مفعول الفاعل، والفاعل غير متصل، فالاسم ظاهر، أو منفصل، بعد إلا نحو (ضربني زيد وما ضربني إلا أنت) لأنك لو قدمت الفاعل لانفصل الضمير المفعول وهو لا يسوغ، واحترز بقوله: (وهو غير متصل) من أن يتصل الفاعل نحو (ضربني) فإنه يجب تقديمه على المفعول.

قوله: (وقد يحذف الفعل) أتى بـ(قد) تنبيهاً على أن الأصل عدم الحذف، لأنه أحد جزئي الجملة، والحذف قد يكون بالنسبة إلى الفعل، وإلى الفاعل، وإليهما معاً.

قوله: (لقيام قرينة) يعني أنه لا يحذف شيء من الأشياء إلا لقرينة، جائزاً كان أو واجباً^(١).

قوله: (جوازاً) نصب على المصدر، من (يُحذف)، أي يحذف حذفاً جوازاً، وكذلك (وجوباً)، ومراده: إن حذفنا الفعل جوازاً ووجوباً، فالجواز حيث لا يمنع من اللفظ مانع، وهو قرينة حالية، كقولك لقوم محقين إلى الهلال: (الهلال والله)، أي ظهر أوبداً، ويحتمل أن يكون (الهلال) خبر مبتدأ محذوف، أو مبتدأ خبره محذوف، ومقالية في جواب نفي، أو استفهام، أو كلام يشعر به، فالنفي قولك: بلى زيد، لمن قال: (ما قام أحد)، والاستفهام، (زيد) لمن قال: (هل قام أحد)؟ واعترض نجم الدين^(٢).

قوله: (زيد لمن قال: من قام)؟ بأن الظاهر أنه مبتدأ لوجهين، أحدهما: أن الأولى في الجواب مطابقة السؤال، وهو من قام؟

(١) ينظر شرح الرضي ٧٦/١، والعبارة منقولة عنه دون أن يعزوها الشارح إليه.

(٢) ينظر شرح الرضي ٧٦/١.

الثاني: أن السؤال عن القائم، لا عن الفعل، فالأهم، تقدم المسؤول عنه، فالأولى في المثال (إن لا حظية فلا ألية) بالرفع أي إلا يكن لك حظية من النساء، فإني لا ألية، أي غير مقصورة فيما تحظى به النساء عند أزواجهن من الخدمة والتصنع^(١)، و(كان) تامة أو ناقصة، و(لا) لنفي الجنس، أو بمعنى (ليس)، وكلا التقديرين ضعيف لأن شرط الجنسية هنا التكرير والتي بمعنى (ليس) عملها ضعيف، وروي النصب فيهما على تقدير (إن لا أكن حظية، فلا أكن ألية) و(كان) ناقصة، والكلام المشعر به قوله: ﴿يُسَبِّحُ لَهُ فِيهَا بِالْغُدُوِّ وَالْآصَالِ رِجَالٌ﴾^(٢) على بيانه لما لم يُسمَ فاعله، كأن قائلًا قال من يسبحه؟ فقال رجال، ولا يصح أن يكون رجال فاعلين ليسبح، لأن يؤدي إلى أن يكونوا مسبحين^(٣).

(١) ينظر شرح الرضي ١/ ٧٦ وقولهم هو: (إلا حظية فلا ألية) قال الزمخشري في المفصل ٢٣، ومنه المثل (إلا حظية فلا ألية) أي إن لا تكن لك في النساء حظية فإني غير ألية) وهذا ما ذهب إليه سيويه في الكتاب ١/ ٢٦٠ - ٢٦١ قال: كأنها قالت في المعنى: إن كنت ممن لا يحظى عنده فإني غير ألية ولو عنت بالحظية نفسها لم يكن إلا نصباً إذا جعلت الحظية على التفسير الأول، وينظر الإيضاح في شرح المفصل ١/ ١٧٨، واللسان مادة (حظا) ٢/ ٩٢٠، حيث ضبطه بالنصب فحسب (إلا حظية فلا ألية) ومجمع الأمثال ١/ ١٣.

(٢) سورة النور الآية، ٢٤/ ٣٦ - ٣٧ وتامها: ﴿فِي بَيْوتِ أَزْوَاجٍ لَهُنَّ فِيهَا رِجَالٌ يُحْسِبُ أَنَّ اللَّهَ يَأْتِيهِمْ بِالْغُدُوِّ وَالْآصَالِ﴾^(٣) رجال لا تلهيهم تجارة ولا بيع عن ذكر الله وإقام الصلاة وإيتاء الزكاة يخافون يوماً تتقلب فيه القلوب والأبصار.

قرأ الجمهور (يسبح) بكسر الباء بالياء من تحت، وابن وثاب وأبو حيوة كذلك، إلا أنه بالتاء من فوق، ونافع وابن عمر وأبو عمرو وحزرة يقرؤون بكسر الباء، وقرأ أبو جعفر تُسَبِّحُ بالتاء من فوق وفتح الباء، ينظر القرطبي ٥/ ٤٤٦٧، والبحر المحيط ٦/ ٤٢١، والكشف ٢/ ١٣٩ وحجة القراءات لابن زنجلة ٥٠١، والسبعة في القراءات ٤٥٦.

(٣) ينظر شرح المصنف ٢٠ - ٢١.

قوله: (و...)

[٧٣] ليك يزيد ضارع^(١) لخصومه

كأن قائلاً قال من ييكه ؟ فليل ضارع وهو اللليل، والمختبط أصله المتعرض للسؤال من غير وسيلة، والطوائح: المهالك.

والبيت للحارث بن نهيك، وقيل ضارع فاعل ليك، ويزيد منادى، ورجل مبتدأ، وحذف الفعل جائز إذا لم يذكر المفعول مع الفاعل، فأما إذا ذكر نحو (زيداً عمراً)، جواب في نحو (هل ضرب أحدٌ أحداً) فمنعها سيبويه^(٢)، لأن الحذف يجوز فيضعف، وتعدّد عمله يشعر بقوته، وأجازها غيره.

قوله: (ووجوباً) وذلك حيث يمنع من اللفظ به مانع وهو كل موضوع دخل فيه ما يختص بالفعل من حرف شرط أو غيره على الاسم، وفسر

(١) البيت من الطويل وهو للحارث بن نهيك في الكتاب ٢٨٨/١ كما نسب لنهشل بن حري، وللبيد، ولمزرد ولغيرهم، ينظر شرح أبيات سيبويه ١١٠/١، والمقتضب ٢٨٢/٣، والخصائص ٣٥٣/٢، وشرح شواهد الإيضاح ٩٤، والمقتصد في شرح الإيضاح ٣٥٤/١، وشرح المفصل ٨٠/١، والإيضاح في شرح المفصل ١٧٣/١، وشرح المصنف ٢١، وشرح التسهيل السفر الأول ٧٠٤/٢، ومغني اللبيب ٨٠٧، والبحر المحيط ١٢٢/٤. وعجزة:

ومختبط مما تطيح الطوائح

والشاهد فيه قوله: (ضارع) فاعل، أي ييكه ضارع ويزيد نائب فاعل أما من بنى ليك للمعلوم وأعرب ضارع فاعلاً فأعراب يزيد عندئذ منلى محذوف الأداة وذكر ابن يعيش في شرح المفصل أن الأصمعي رواه على بنية الفاعل ولا شاهد فيه على هذه الرواية وقد نوه الشارح لهذه الرواية.

(٢) ينظر الكتاب ٢٨٩/١.

بفعل متأخر وذلك نحو (إن)، و(لو) و(إذا) و(هل) على كلام البصريين^(١). [ظ ٢١]

قوله: ﴿وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ﴾^(٢) تقديره: إن استجارك أحد؛ لأن حرف الشرط لا يدخل إلا على فعل ظاهر أو مقدر، ولكن حذف لدلالة الثاني عليه، لأنهم لا يجمعون بين المفسر والمفسر.

وقوله: ﴿لَوْ أَنْتُمْ تَمْلِكُونَ﴾^(٣) وقولهم: (لو ذات سوار لطمتني)^(٤) و﴿إِذَا السَّمَاءُ انشَقَّتْ﴾^(٥) و(هل زيد قام)؟ وقال الجرمي ارتفع ما بعد هذه على الابتداء وما بعدها الخبر^(٦) وروي عن سيبويه تجويز الابتداء والفاعل^(٧).

قوله: (ويحذفان معاً) يعني الفعل والفاعل، أما حذف الفاعل وحده، فمنعه البصريون^(٨) والفراء^(٩) مطلقاً، ما خلا فاعل المصدر، والمفرغ،

(١) ينظر الإنصاف ٦١٦/٢ المسألة رقم ٨٥ وهي عامل الرفع في الاسم المرفوع بعد إن الشرطية، وابن يعيش ٨٢/١.

(٢) التوبة ٦/٩ وتامها: ﴿فَأَجِرْهُ حَتَّى يَسْمَعَ كَلَامَ اللَّهِ ثُمَّ أَبْلِغْهُ مَأْمَنَهُ ذَلِكَ بِأَنَّهُمْ قَوْمٌ لَا يَعْلَمُونَ﴾.

(٣) الإسراء ١٧/١٠٠ وهي (قل لو أنتم تملكون خزائن رحمة ربي إذا لأمسكنكم خشية الإنفاق وكان الإنسان قتوراً) وفيها حذف الفعل بعد لو وأنتم فاعل لفعل محذوف يفسره المذكور.

(٤) ينظر في شرح هذا المثل شرح الرضي ٧/١، وشرح المفصل لابن يعيش ٨٢/١، واللسان ملة (لطم) والكامل ٤٤٠/٣، والمغني ٢٩٦، ومجمع الأمثال ١٧٤/٢.

(٥) الانشقاق ٨٤/١.

(٦) ينظر شرح الرضي ٧/١.

(٧) ينظر الكتاب ١٢١/٢ وما بعدها.

(٨) ينظر شرح التسهيل السفر الثاني تكملة بدر الدين ٩١٦/٢، وشرح عملة الحافظ ١٠٩ - ٣٣٩.

(٩) ينظر معاني القرآن للفراء ٤٢٢/١ وما بعدها.

نحو (ما قام وقعد إلا زيد) و (ما قام وقعد إلا أنت) وأجازه الكسائي مطلقاً^(١) كما أجازه في التنازع نحو ﴿وَلَقَدْ جَاءَكَ مِنْ نَبَاِ الْمُرْسَلِينَ﴾^(٢) أي شيء وقوله:

[٧٤] إذا اكتحلت عيني بعينك مسها

بخير وجلّى غمرة عن فؤاديا^(٣)

أي الاكتحال، وأما حذفهما^(٤) معاً وذلك من حصول قرينة، كقولك (أقام زيد) و (أزيد قام) نقول نعم، تقديره، نعم قام زيد، ونعم زيد قام، فلولا ما تقدم من القرينة لم تكن نعم مفيدة، لأنه حرف لا يفيد إلا مع جملة فعلية، أو اسمية^(٥)، وينبغي أن يكون المقدر بعدها مطابقاً لقرينة الاسم أو الفعلية، لأن الأولى مطابقة الجواب للسؤال.

(١) ينظر الإنصاف ٢ / ٥٥٠، وشرح التسهيل السفر الثاني تكملة ٢ / ٩١٦ وشرح الرضي ١ / ٧.

(٢) الأنعام ٦ / ٣٤، وتماها: ﴿وَلَقَدْ كُذِّبَتْ رَسُلٌ مِنْ قَبْلِكَ فَصَبَرُوا عَلَى مَا كُذِّبُوا وَأَوْدُوا حَتَّى أَتَاهُمْ نَصْرُنَا وَلَا تَبْدِيلَ لِكَلِمَاتِ اللَّهِ وَلَقَدْ جَاءَكَ مِنْ نَبَاِ الْمُرْسَلِينَ﴾.

(٣) البيت للمجنون وهو من البحر الطويل، ينظر ديوان المجنون ٨٥.

والشاهد فيه قوله: (مسها) ويروى لم تزل ويفوت الاستشهاد بهذه الرواية لأن التقدير مسها الاكتحال كما ذكر الشارح وهو فاعل مقدر.

(٤) في الأصل (حذفها) وهو تحريف.

(٥) ينظر شرح المصنف ٢١، وشرح الرضي ١ / ٧ والعبارة مأخوذة من شرح المصنف دون عزو إليه.

التنازع

قوله: (وإذا تنازع الفعلان) كيفية التنازع، أن يجتمع عاملان أو أكثر على معمول واحد، كل واحد منهما يجوز أن يعمل فيه.

قوله: (الفعلان) كان الأولى أن يقول: العاملان فصاعداً معمولاً أو أكثر ليدخل الفعلان والاسمان، نحو (ضربت وأكرمت زيداً) أو (أنا ضاربٌ ومكرمٌ زيداً) قال تعالى: ﴿هَٰؤُلَاءِ أَقْرَبُ وَكِتَابِيهِ﴾^(١).

وقال كثير:

[٧٥] قضى كل في ثين فوقى غريمه

وعزة ممطول معنئ غريمها^(٢)

وليدخل فصاعداً، الاثنين، الثلاثة، نحو (ضربت وأكرمت وأهنت زيداً)

قال الكسائي:

(١) الحاقة ١٩/٦٩، تمامها: ﴿فأما من أوتي كتابه بيمينه فيقول هاؤم اقرؤا كتابيه﴾.

(٢) البيت من الطويل، وهو لكثير في ديوانه ١٤٣، وينظر شرح شواهد الإيضاح ٩٠، والمقتصد في شرح الإيضاح ٣٤٠/١، والإنصاف ٩٠/١، وشرح المفصل ٨/١، ولسان العرب مائة (غرم) ٣٢٤٧/٥، وأوضح المسالك ١٩٥/٢، وشرح شذور الذهب ٤٢٦، وهمع الهوامع ٥/١٤٧، وخزانة الأدب ٢٢٣/٥.

والشاهد فيه قوله: (ممطول معنئ غريمها) حيث تنازع عاملان اسمان، وهما ممطول ومعنئ معمولاً واحداً وهو غريمها.

[٧٦] كسك ولم تستكسه فاشكرن له

أنخ لك يعطيك الجزيل ونلصر^(١)

والتاء الزائلة على الثلاثة، فقل لا يجوز، وقيل يجوز: لوروده في الجار والمجرور نحو (كما صليت وباركت، وترحمت، وتحننت، وسلمت على إبراهيم)^(٢) وليدخل بأكثر المعمولات والثلاثة، نحو: (أعطيت وكسوت زيدا جيبه) و(أعلمت وأنبت زيدا عمراً قائماً) وفيه مذاهب، أجازه المازني وغيره مطلقاً، ومنهم من منعه، وأجازه الجرمي^(٣) في الاثنين دون الثلاثة، لأنه لم يسمع في الثلاثة، وباب التنازع خارج عن القياس.

قوله: (ظاهراً) يحترز من المضمّر فإنه لا يصح فيه التنازع، وهو ضعيف، لأن ظاهر كلامه المنع في المضمّر مطلقاً، وأنت تقول: إن كان المضمّر متصلاً، فهو معمول لما اتصل به لأنه كالجزء منه ولا تنازع فيه، مرفوعاً كان، أو منصوباً أو مجروراً، وإن كان منفصلاً فإن كان منصوباً أو مجروراً، منصوب المحل جاز فيه التنازع^(٤)، نحو (ما ضربت وأكرمت إلا إياك) و(ما قمت وقعدت إلا بك) وإن كان مرفوعاً، نحو (ما قام وقعد إلا أنا) وأجازه بعضهم، ومنعه الأكثر، واختاره المصنف^(٥)، لأن من شرط

(١) البيت من الطويل، وهو لأبي الأسود الدؤلي في ديوانه ١٦٦ - ٣٠٩، وينظر حماسة البحري ١٤٩، وسمط اللالئ ١٦٦، وخزانة الأدب ١/ ٢٧٤.

والشاهد فيه قوله: (كسك ولم تستكسه فاشكرن له أنخ) حيث تنازع ثلاثة عوامل وهي كسك ولم تستكسه فاشكرن معمولاً واحداً وهو أنخ فاعمل الأول في هذا المعمول.

(٢) التنازع هنا التأثير في الجار والمجرور وهو (على إبراهيم) وقد تنازع خمسة أفعال العمل في الجار والمجرور.

(٣) ينظر رأي الجرمي في الهمع ١٤٦/٥.

(٤) ينظر شرح الرضي ١/ ٧٨.

(٥) ينظر شرح المصنف ٢١.

التنازع الإضمار في الملغى ضميراً يعود إلى التنازع سواء أعملت الثاني أو الأول، وأنت في هذه الصورة، إن أعملت أضمرت الفاعل مع إلا قلت: (ما قام إلا أنا، وقعد إلا أنا) بقي الضمير منفصلاً كالتنازع؛ لأنه لا يصح الاتصال مع بقاء إلا، واقتضاء كل واحد من العاملين معمولاً وحده، ولا يصح التنازع إلا في معمول واحد، وإن أضمرت مع حذفها، تعين لفظ المسألة، ومعناها مثاله: (ما قمت وقعد إلا أنا) أو (ما قام وقعدت إلا أنا) أما اللفظ فلأن [و٢٢] من شرط الاستثناء أن يكون من متعدد لفظاً أو تقديرًا، ولا متعدد في هذه الصورة، لا لفظاً ولا تقديرًا، وأما المعنى، فلأن القيام والقعود يصيران منفيين عنه بعدما كانا مثبتين قبل الاستثناء وشرط باب التنازع أن لا يختلف المعنى بالإضمار في الملغى^(١) وإذا بطل تنازع في هذا وأمثاله، كان (إلا أنا) فاعل، وحذف الفاعل الأول لدلالة الثاني عليه^(٢) ولكن لأي الفعلين يكون الموجود فاعلاً، فقليل للثاني لجوازه، وقيل للأول، لأن من حق الدليل أن يتقدم على المدلول، وكذلك الظاهر الواقع هذا الموقع نحو: (ما قام وقعد إلا زيد)، حكمه حكم (ما قام وقعد إلا أنت).

قوله: (بعدهما) قال نجم الدين: ^(٣) لا حاجة إليه، لأنهما يتنازعان ما هو قبلهما إذا كان منصوباً نحو: (زيداً ضربتُ وقتلتُ) و(إياك ضربتُ وأكرمتُ) انتهى.

(١) ينظر شرح الرضي ٧٨/١ (هذه العبارة منقولة من الصفحة ٧٨/١، مع شيء من التصرف دون عزو من الشارح لذلك).
(٢) ينظر المصدر السابق.
(٣) ينظر شرح الرضي ٧٨/١.

وفيه تفصيل: إن تأخر المعمول [على]^(١) العاملين صح التنازع، وإن توسط بينهما فقال جمهور النحلة:^(٢) إنه معمول للمتقدم، ولا يصح فيه التنازع، لأنه يلزم اعتبار الضعيف مع وجود القوي، وأجازه الفارسي^(٣) لأن الفعل المتصرف يجوز أن يعمل فيما قبله، إذا لم يمنع مانع، وإن تقدم عليها معاً، فالأكثر منعوا، وأجاز نجم الدين^(٤) وغيره التنازع، وفرقوا بين المتوسط وبينه، بأنهما قد انحطت رتبتهما معاً، فلا مانع من اعتبار الأضعف مع الضعيف، كما أجاز اعتبار القوي مع الأقوي، حيث يتأخر وصح في كلام الشيخ إبهامات: هي أنه لا يصح إلا في الفعلين لا غيره، ولا يصح في المشتقات، ولا يكون إلا ظاهراً فقط، ولا يكون إلا واحداً ولا يكون إلا بعدهما، وفي كل منهما يجوز خلاف ما ذكره.

وقد ذكرت للتنازع شروط ستة، ثلاثة ترجع إلى العاملين وثلاثة إلى المعمولين، أما التي ترجع إلى العاملين، فالأول صلاحيتهما جميعاً للعمل في التنازع، خرج ما لا يصح إما لأن أحدهما لازم كقولك (قام زيد) و(ضربت عمراً) فإن (قام) لا تستدعي مفعولاً، أوللتأكيد نحو (قام قام زيد) أو لتغيير المعنى، كقولك (سقيتها وعلفتها تبناً)^(٥)، وقوله:

[W]_____ كفاني ولم أطلب قليل من المل^(٦)

(١) كذا والأشبه [عن].

(٢) نظر الجمع ١٤٤/٥.

(٣) ينظر همع الهوامع ١٤٤/٥.

(٤) ينظر شرح الرضي ٧٩/١.

(٥) إشارة إلى البيت:

علفتها تبناً وماءً بارداً حتى غدت همالة عيناها

(٦) البيت من البحر الطويل، وهو لامرئ القيس في ديوانه ٣٩. وصدره:

الثاني: أن لا يمنع مانع من توجهه إليه، وهو حيث لا يتصرف في معموله بتقديم، ولا تأخير، ولا فصل، كالتعجب، و(نعم) و(بئس) و(إنّ) وأخواتها، لا تقول: إنّ ثمّ تنازعا، في (ما أحسن وأكمل زيدا) لأنك إن أعملت الأول أدى إلى الفصل بين العامل ومعموله، وإن أعملت الثاني أدى إلى إضممار المفعول قبل الذكر، أوحذفه، ولذلك لا يجوز (إنّ ولعل زيدا قائم) و(لا ضربت وإنّ زيدا قائم) لأنه لا يعمل ما قبلهما فيما بعدها ولا العكس.

الثالث: أن يكون بين العاملين ارتباط إما بعطف ك(قام وقعد زيد) أو بغيره، نحو: ﴿آتوني أفرغ عليه قطراً﴾^(١) فإن لم يكن ارتباط لم يصح، نحو: (ضربت أكرمت زيدا).

وأما التي ترجع إلى الم معمول، فالأول: أن يكون المتنازع ظاهراً، وقد تقدم فيه الخلاف، وما عداه ضميراً لغير العامل راجعاً إلى المتنازع، ملفوظاً به أو مقدرأً، يخرج من هذا الباب ما لا يصح إضمماره، كالحال، والتمييز،

فلو أنّ ما أسعى لأدنى معيشة

وينظر الكتاب ٧٩/١، والمقتضب ٧٦/٤، والخصائص ٣٨٧/٢، والإنصاف ٨٤/١ وابن يعيش ٧٨/١، وشرح المصنف ٢٢، وشرح الرضي ٨١/١ - ٨٢، ومغني اللبيب ٣٣٨، وشرح شواهد المغني ٣٤٢/١، ٨٨٠/٢، وشرح الشذور ٢٥١، وجمع الموامع ١٤٤/٥، وخزانة الأدب ٣٣٧/١ - ٤٦٢.

الشاهد فيه قوله: (كفاني ولم أطلب قليل من المال) حيث تقدم عاملان وتأخر معمول واحد وهو قليل من المال والمصنف يعتبر هذا البيت ليس من باب التنازع، لأنه لا يصح تسلط كل واحد من الفعلين على الم معمول المتأخر محافظة على المعنى المراد.

(١) الكهف ٩٦/١٨، وتماهما: ﴿آتوني زبر الحديد حتى إذا ساوى بين الصدفين... آتوني أفرغ عليه قطراً﴾.

وسائر النكرات التي لا يصح إضمارها أبداً، ومن ذلك أن يكون في المعمول ضمير يعود على مبتدأ، أو موصول، أو موصوف، أو ذي حال لا يُحذف عائدها ولا يغني عنه عائد المعمول المتنازع، نحو: (زيداً ضَرَبَ ثم أكرمَ أخاه) إذا طلبت إعمال أحدهما أضمرت في الثاني، وقلت (زيداً أضربه ثم أكرمَ أخاه) أو (زيداً اضرب ثم أكرمَ أخاه) فأنت تطلب ضميرين فإن جعلت هذا من [ظ٢٢] التنازع بقي المبتدأ بلا عائد، وإن جعلته للمبتدأ بقي المتنازع بلا ضمير، فلا يصح هذا الباب، وما جاء [نسبة^(١)] في التنازع، بل يكون من باب واحد، فالفعل الأول، أو العائد ويجب إظهاره، ولهذا منع الجمهور في:

[٧٨] وعزه مطول معني غريمها^(٢)

أن يكون من التنازع.

الثاني: أن يكون المعمول المتنازع بعد العاملين، وقد تقدم فيه الخلاف.

الثالث: أن يكون المعمولان متحدين مثل (ضربني زيد وضربته) أو متماثلين نحو: (كان زيد قائماً، وكان عمرو قائماً) وفي هذا تفصيل، وهو أن يقول: إن كان المعمولان متحدين جاز التنازع، قيل (ضربني زيد وضربته) وإن كانا متغايرين، فإن تماثلا مثل (كان زيد قائماً، و) كان عمرو قائماً) فإن (قائماً) متماثل فيهما، فأجاز التنازع بعضهم ومنعه البعض^(٣)، لأن تفسير الشيء بما يماثله قليل، وهذا باب يجوز، فلا يجمع

(١) هكذا رسمت ولم أتبين مراده.

(٢) سبق تخريجه وهو برقم ٧٥.

(٣) ينظر الإنصاف ٦١٥/٢.

بين تجويزين، وقال بعضهم: إن طابق تشنية وجمعاً، وتذكيراً، أو تأنيثاً جاز وإلا لم يجوز، وإن اختلفا لم يجز التنازع، سواء اختلفا لفظاً، أو معنى، نحو: (ضربت زيدا وضربت عمراً) أو معنى فقط نحو (ثبيت العطاء^(١)) وسكبت الغطاء^(٢)) الأول: للنار، والثاني: للمكان وأجازه بعضهم في المختلفين معنى.

قوله: (فقد يكون في الفاعلية مثل ضربني وأكرمني زيد) ظاهر كلامه العموم في الفاعل، وسائر المرفوعات، والأظهر أن لا يجوز إلا في الفاعل، أو مفعول مالم يسم فاعله، واسم كان وأخواتها، وأما المبتدأ والخبر واسم ما ولا المشبهتين بليس، وخبر لا التي لنفي الجنس، فلا يجوز.

قوله: (وفي المفعولية، مثاله: (ضربت وأكرمت زيدا) والظاهر هنا أيضاً العموم، وليس كذلك، وإنما يجوز في المفعول المطلق، وبه، وفيه، وفي غيرهما لا يجوز، لضعف دلالة الفعل عليها، ولامتناع الإضمار في بعضها، كالحال والتمييز.

قوله: (وفي الفاعلية والمفعولية مختلفين) وذلك حيث يطلبه العامل الأول فاعلاً، والثاني مفعولاً أو العكس، مثاله: (ضربني وأكرمت زيدا) و(ضربت وأكرمني زيد) و(مختلفين) حال من الفعلين في قوله: وإذا تنازع الفعلان.

قوله: (ويختار^(٣) البصريون إعمال الثاني، والكوفيون الأول) لا

(١) ينظر ملّة (ثنى) لسان العرب ٥١٣/١.

(٢) ينظر مائة (سكب) لسان العرب ٢٠٤٥/٣.

(٣) في الكافية المحققة الفاء بدل الواو في قوله: (فيختار).

خلاف بينهم في جواز إعمال أيّ الفعلين شئت؟ خلافاً للفراء في بعض المسائل، ولكن ما المختار؟ فاختار البصريون^(١) الثاني والكوفيون الأول^(٢) وبعض النحاة سوى بين المذهبين، حجة البصريين السماع والقياس.

أما السماع، فأيات وأبيات أما الآيات فقوله تعالى: ﴿أَتُونِي أَعْرِضْ عَلَيْهِ قِطْرًا﴾^(٣) فلو أعمل الأول لقال أفرغه، وقوله: ﴿يَسْتَفْتُونَكَ قُلِ اللَّهُ يُفْتِيكُمْ فِي الْكَلَالَةِ﴾^(٤) فلو أعمل الأول لقال يفتيكم فيها في الكلاله. و﴿هَٰؤُلَاءِ أَقْرَبُوا كِتَابِيهِ﴾^(٥) فلو أعمل الأول لقال: اقْرؤوه. ﴿وَالَّذِينَ كَفَرُوا وَكَذَّبُوا بِآيَاتِنَا﴾^(٦) فلو أعمل الأول لقال: كذبوا بها بآياتنا و﴿تَعَالَوْا يَسْتَغْفِرْ لَكُمْ رَسُولُ اللَّهِ﴾^(٧) فلو أعمل الأول يستغفر لكم إلى رسول الله، إلى غير ذلك من الآيات، وأما الأبيات قوله:

(١) ينظر شرح المصنف ٢١، شرح الرضي ٧٩/١، وشرح المفصل ٧/١ وما بعدها، والإنصاف ٨٣/١ وما بعدها مسألة ١٣ [القول في أولى العاملين بالعمل في التنازع]، وينظر رأي الفراء في تذكرة النحاة ٣٤٤.

(٢) ينظر شرح المصنف ٢١ - ٢٢، وشرح الرضي ٧٩/١.

(٣) الكهف ٩٦/١٨.

(٤) النساء ١٧٦/٤، وتامها: ﴿يَسْتَفْتُونَكَ قُلِ اللَّهُ يُفْتِيكُمْ..... وَاللَّهُ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ﴾.

الكلالة: مصدر من تكلله النسب أي أحل به. والكلالة: من القرابة ما خلا الوالد والولد، قال الفراء: وهو في حديث جابر عند مسلم، فكل من مات ولا والد له ولا ولد فهو كلالة ورثته، وكل إرث ليس بوالد للميت ولا ولد فهو كلالة مورثة، وهذا مشتق من جهة العربية موافق للتنزيل والسنة، ينظر اللسان ملة كلل، وتفسير القرطبي الجامع لأحكام القرآن ١٦٤٦/٢ وما بعدها. وتفسير البحر المحيط ٤٢٢/٣.

(٥) الحاقة ١٩/٦٩، وتامها: ﴿فَأَمَّا مَنْ أَوْتِي كِتَابَهُ بِيَمِينِهِ فَيَقُولُ هَٰؤُلَاءِ أَقْرَبُوا كِتَابِيهِ﴾.

(٦) التغابن ١٠/٦٤، وتامها: ﴿أُولَٰئِكَ أَصْحَابُ النَّارِ خَالِدِينَ فِيهَا وَبِئْسَ الْمَصِيرُ﴾.

(٧) المنافقون ٥/٦٣، وتامها: ﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ تَعَالَوْا يَسْتَغْفِرْ لَكُمْ رَسُولُ اللَّهِ لَوُوا رُؤُوسَهُمْ -

[٧٩] جرى فوقها واستشعرت لون مذهب
بنصب لون، فلو أعمل الأول لرفعه، وأضمّر المفعول في
استشعرت، وقوله:

[٨٠] ولكن نصفًا لوسّيتُ وسبني
بنو عبد شمس من منلقٍ وهاشم^(٢)
ولو أعمل الأول لقال: سبوني بني عبد شمس، بنصب (بني)، وقوله:

[٨١] ولقد أرى تغنى به سيفانة
تُصبي الحليم ومثلها أصبله^(٣)

ورأيتهم يصدون وهم مستكبرون*.
(١) البيت من البحر الطويل، وهو لطفيل الغنوي كما في ديوانه ٢٣، وصدره:
وكمّتا مُدْمَمةً كأن متونها

ويروى جرت بلد جرى، وينظر الكتاب ١/ ٧٧، وشرح أبيات سيبويه ١/ ١٨٣، والمقتضب ٤
/ ٧٥، والإنصاف ١/ ٨٨، وشرح ابن يعيش ١/ ٧٨، وأمالى ابن الحلب ١/ ٤٤٣، وشرح
المصنف ٢١ - ٢٢، وتذكرة النحلة ٣٤٤.

وكمّتا: جمع كميت وهو لون ليس بأشقر ولا أدهم، وهي الحمرة لا إلى السواد وهو مصغر.
الشاهد فيه قوله: (جرى فوقها واستشعرت لون مذهب) حيث تنازع علملان؛ وهما: جرى
واستشعر معمولاً واحداً هو وقوله: (لون مذهب) وقد أعمل الشاعر الثاني ولو أعمل
الأول لرفع (لون) لأنه يطلبه فاعلاً ورواية الرفع كما رواها الفراء لا تردّ رواية الثقات
بالنصب كما ذكره أبو حيان في التذكرة، ٣٤٥.

(٢) البيت من البحر الطويل، وهو الفرزدق في ديوانه ٢/ ٣٠٠، وينظر: الكتاب ١/ ٩٧، وشرح
أبيات ١/ ١٩١، والمقتضب ٤/ ٧٤، وأساس البلاغة ٤٥٩، والإنصاف ١/ ٨٧، وشرح المفصل
١/ ٧٨، وتذكرة النحلة ٣٤٥، وقد روي في الديوان (ولكن عدلاً). ومعنى نصفاً أي عدلاً.
الشاهد فيه قوله: (لو سببت وسبني بنو عبد شمس)، حيث تنازع علملان هما، قوله: سببت
وسبني معمولاً واحداً هو بنو عبد شمس فأعمل الثاني فيه، وأعمل الأول في الضمير التاء،
ولو أعمل الأول لقال: سبوني بني عبد شمس بنصب بني، وهذا يدل على أن إعمال العامل
الثاني في باب التنازع جائز.

(٣) البيت من البحر الكامل وهو لوعلة الجرمي كما في شرح أبيات سيبويه ١/ ٢٥٨ وله أو -

[و٢٣] سيفانه فلوأعمل الأول لنصبها وقوله:

[٨٢] قضى كل ني دين فوفى غريمه^(١)

فلوأعمل الأول، كان الأحسن أن يقول: فوفاه ومعنى هو^(٢)، لأن الضمير في معنى خبر عن عزة، وقد جرى على مطول فيجب إبرازه، لأنه جرى على غير مَنْ هوله والكوفيون^(٣) يقولون حذف الضمير في (فوفى) اختصاراً، وأما عدم إبرازه في (معنى) فليس بوجوب إبرازه إذا التبس وأما القياس فلقربه، ولأن العرب قد اعتورته مع زوال المعنى فبالأولى مع بقاءه، قالوا: (حُجِرَ ضِبٌّ خَرِبٍ)^(٤).

[٨٣] كبير أنلس في بجلد مزمل^(٥)

لرجل من باهلة كما في الكتاب ٨٧/١، وينظر المقتضب ٧٥/٤، والأنصاف ٨٩/١. ويروى (نرى) بدل أرى.

الشاهد فيه قوله: (ولقد أرى تغنى به سيفانه) حيث تنازع عاملان معمولاً واحداً وهما أرى وتغنى والمعمول قوله (سيفانه) وأول العاملين يطلب مفعولاً والثاني يطلب فاعلاً وقد أعمل الشاعر العامل الثاني في هذا المعمول بدليل مجيئه مرفوعاً وهو سيفانه.

(١) سبق تخريجه برقم.....

(٢) ينظر الإنصاف ٩٢/١ وقال: ولو أعمل الأول لوجب إظهار الضمير بعد (معنى) فتقول: (وعزة مطول معنى هو غريمها).

(٣) ينظر الإنصاف ٩٢/١.

(٤) ينظر الإنصاف ٩٢/١ قال: (والذي يدل على أن للقرب أثراً أنه قد حملهم القرب والجوار حتى قالوا: (جحر ضبٍ خربٍ) فأنجروا خرب على ضبٍ وهو في الحقيقة صفة للحجر، لأن الضب لا يوصف بالخراب فهائنا أولى) وهذا ما ذهب إليه الشارح. وتذكرة النحلة ٣٤٦.

(٥) البيت من البحر الطويل وهو لامرئ القيس في ديوانه ٢٥ وينظر تذكرة النحلة ٣٠٨ - ٣٤٦، ومغني اللبيب ٦٦٩.

وصلته:

كأن ثبيراً في عرانيين وبئله

الشاهد فيه قوله: مزمل: مجرور مجاورته لـ (أناس) تقديره لا لبجلد لتأخره عن مزمل في =

فجرٌ خربٍ ومزمل لجواره لضبٍ وبجلا، وإن كان الخربُ صفةً لحجر
والمزمل صفةً كبير، ولأنك لو أعلمت الأول في العطف، نحو (قام وقعد
زيد) لفصلت بين العامل والمعمول بأجيني بلا ضرورة، ولعطفت على
الشيء وقد بقيت منه بقية، وكلاهما خلاف الأصل^(١) وروى سيبويه^(٢)
أن إعمال الثاني هو الأكثر في كلام العرب.

وحجة الكوفيين القياس السماع.

أما القياس فلأن الأول أهم لسبقه قال:

[٨٤] _____ ما الحب إلا للحيب الأول^(٣)

اعتبر الأسبق عند اجتماع الشرط والقسم، ولأن إعمال الثاني يؤدي
إلى عود الضمير إلى غير مذكور، وأما السماع فقوله:

[٨٥] _____ كفاني ولم أطلب قليل من المل^(٤)

فلو أعمل الثاني نصب (قليل) قوله:

الرتبة وحقه الرفع لأنه نعت لكبير ولكن من أجل القرب والمجاورة جرّ.

(١) ينظر شرح الرضي ٧٩/١ وهذه العبارة منقولة بالنص من الرضي دون أن يعزوها الشارح
إليه (السطر ١١) ٧٩/١.

(٢) ينظر الكتاب ٧٦/١ وما بعدها، وتذكرة النحلة ٣٤٥ - ٣٤٨، وشرح المفصل ٧٨/١
وما بعدها.

(٣) البيت من البحر البسيط وهو لأبي تمام في ديوانه ٤٦٣.
وصلره:

نقل فؤادك حيث شئت من الهوى

والتمثيل فيه: (ما الحب إلا للحيب الأول) حيث استدل على أهمية سبق الأول. في
الترتيب.

(٤) سبق تخريجه برقم ٧.

[٨٦] _____ تنخل فلستأكت به عودُ إسحل^(١)

فلو أعمل الثاني لقال: (بعود إسحل، قوله:

[٨٧] _____ سمعت بينهم نعبَ الغراب^(٢)

ولو أعمل الثاني لقال (الغرابُ) بالرفع.

وأجاب البصريون^(٣) عن حججهم، أما الإضمار فهو كثير في القرآن، نحو: ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ﴾^(٤) في ضمير الشأن، و﴿فَإِنَّهَا لَا تَعْمَى الْأَبْصَارُ﴾^(٥) (وربَّ هو رجلاً) وأما (قليل من المال) فليس من التنازع، وأما (عود

(١) البيت من البحر الطويل وهو لعمر بن ربيعة في ملحق ديوانه ٤٩٨، وصدرو:
إذا هي لم تستك بعود أراكه

ونسب لطيف الغنوي في ديوانه ٦٥ ولعمر أو لطيف أو للمقنع الكلبي وغيرهم. ينظر الكتاب ٨
٧٨، وشرح أبيك سيويه ١٨٨/١، وشرح المفصل ٧٩/١، وأما ابن الحاجب ٤٤٤/١، وشرح شواهد
الإيضاح ٨٩، وشرح التسهيل السفر الأول ٧٨/٢، وجمع الهوامع ٦٦/١.
والشاهد فيه قوله: (تنخل) و (فاستأكت) حيث تنازع العامل الأول الفعل وهو (عود)
حيث أعمل العامل الأول تنخل لو أعمل الثاني استأكت لقال بعود إسحل.
الإسحل هو: نبات يستعمل في الاستياك. تنخل: اختير مثل الأراك.
(٢) البيت من الوافر. وصدرو:

ولما أن تحمل آل ليلى

وهو بلا نسبة في الإنصاف ٨٦/١.

والشاهد فيه قوله: (سمعت بينهم نعبَ الغراب) حيث تقدم عاملان، وهما سمعت ونعبَ
وتأخر عنهما معمول واحد وهو (الغراب) والأول يطلبه مفعولاً لأنه استوفى فاعله،
والثاني يطلبه فاعلاً لأنه فعل لازم لم يستوفِ فاعله ظاهراً، ولذلك أعمل الأول فنصبه
مفعولاً ولو أعمل الثاني لرفعه فاعلاً كما ذكر الشارح.
(٣) ينظر رأي البصريين في الإنصاف ٨٧/١ وما بعدها.

(٤) الإخلاص ١١٢/١.

(٥) الحج ٢٢/٤٦ وتعلمها: ﴿أفلم يسيروا في الأرض فتكون لهم قلوب يعقلون بها أو آذان
يسمعون بها فإنها لا تعمى الأبصار ولكن تعمى القلوب التي في الصدور﴾. ولكن لا
تعمى أبصار العيون، لأنها ثابتة للكفار بل تعمى بصائرهم.

إسحل)، فلانكسار البيت، وأما (نَعَبَ الغرابُ) فللقافية، وإذا أردت معرفة التنازع في جميع أقسام الأفعال السبعة، وهي اللازم والمتعدي بحرف والمتعدي تارة بنفسه وتارة بحرف، والمتعدي إلى واحد، والمتعدي إلى اثنين، الثاني غير الأول، والمتعدي إلى اثنين الثاني هو الأول، والمتعدي إلى ثلاثة إذا اجتمعت شروطه الستة التي ذكرنا.

قوله: (فإن أعملت الثاني) بدأ بكلام البصريين^(١) كما كان هو المختار. قوله: (أضمرت الفاعل في الأول على وفق الظاهر) المراد بالتنازع، عند إرادة النطق بالعامل على معمول واحد، وأما بعد النطق والإضمار للملغى، فإطلاق التنازع فيه مجازاً وحاصله أن العاملين إذا استدعيا فاعلاً، أو الأول منهما أضمرته في الأول على وفق الظاهر في الأفراد، والتثنية، والجمع، والتذكير، والتأنيث، وهي مسألة الخلاف بين الجمهور والكسائي والفراء^(٢) وإن استدعيا مفعولاً، أو الأول منهما حذفته بلا خلاف، ولأنك لو أضمرته لعاد إلى غير مذكور، وجواز حذفه بخلاف الفاعل، فإنه لا يجوز حذفه، فارتكبوا الإضمار قبل الذكر، فنقول في اللازم (قام وقعد زيد) (قاما وقعد الزيدان) (قاموا وقد الزيدون)، (قامت وقعدت هند) (قامتا وقعدت الهندان) (قمن وقعدت الهندات) ونقول في المتعدي بحرف إذا استدعيا فاعلاً (مر وسار بي زيد) (مرا وسار بي الزيدان) (مروا وسار بي الزيدون) (مرّت وسارت بي هند) (مرتّا وسارت بي الهندان) مَرَرَن وسارت بي الهندات) وكذلك تفعل إذا

(١) ينظر شرح الرضي ٧٩/١، والإنصاف ٨١/١ وما بعدها، وينظر شرح المفصل ٧٩/١.

(٢) ينظر تذكرة النحلة ٣٤٥ وما بعدها، والإنصاف ٩٢/١ وما بعدها.

استدعيا الأول فاعلاً [ظ ٢٣] ومفعولاً نحو (مرّ وسرت بزید). والكسائي يحذف هرباً من الإضممار قبل الذكر^(١)، والفراء يظهره^(٢) ولا يحذف، ولا يضمّر، ويخرج من باب التنازع، وإن استدعيا مفعولاً حذفت اتفاقاً تقول: (مررت وسرت بزید)، (مررت وسرت بالزیدین)، (مررت وسرت بالزیدین)، (مررت وسرت بهند)، (مررت وسرت بالهندین)، (مررت وسرت بالهندات) وكذلك إذا استدعى الأول مفعولاً والثاني فاعلاً، نحو (مررت وسار بي زيد) ولا يجوز الإضممار، لأنه فضلة يعود إلى غير مذكور، وأما المتعلي تارة بنفسه، وتارة بحرف، فإن استعملت العاملين جميعاً بحرف جر كانا من المتعلي بحرف، وإن استعملتا بغير حرف، كانا من المتعلي إلى واحد فإن استعمل أحدهما بحرف، والآخر بغير حرف، فإن قدمت الذي بحرف، فإن استدعيا فاعلاً أضمّرتَه على الخلاف، تقول: (شكر لي ورجّعه زيد)، (شكرا لي ورجّعه الزیدان)، (شكروا لي ورجّعه الزیدون)، (شكرت لي ورجّعتَه هند) (شكرتا لي ورجّعتَه الهندان)، (شكرن لي ورجّعتَه الهندات)، وكذلك تفعل إذا استدعى الأول منهما فاعلاً نحو: (شكر له ورجعت زیداً)، وإن استدعيا مفعولين حذفت الإضممار نحو (شكرت له ورجعت زیداً) فتقول: (شكرت ورجعت زیداً)، (شكرن ورجعت الزیدین)، (شكرت ورجعت الزیدین)، (شكرن ورجعت هند)، (شكرت ورجعت الهندان) (شكرت ورجعت الهندات)، وكذلك يجب الحذف إذا استدعى الأول مفعولاً والثاني فاعلاً، نحو:

(١) ينظر شرح الرضي ٧٩/١، وشرح المصنف ٢١.

(٢) ينظر معاني القرآن للفراء ٢٩٩/٣ وما بعدها، وشرح الرضي ٧٩/١ - ٨٠، وشرح المفصل ٧٩/١.

(شكرت له ورجعه زيد) وإن قلمت المتعدي بنفسه فإن استدعياً فاعلاً
أضمرت على الخلاف، تقول: (شكرني ورجع إليّ زيد) (شكراني ورجع
إلى الزيدان) (شكروني ورجع إليّ الزيدون) (شكرتني ورجعت إلى هند)
(شكرتاني ورجعت إليّ الهندان) (شكرتني ورجعت إلى الهندات) وكذلك
ن فعل إذا استدعى الأول منهما فاعلاً والثاني مفعولاً، نحو: (شكرني
ورجعت إلى زيد) وإذا استدعياً مفعولاً حذفت اتفاقاً، نقول (شكرت
ورجعت إلى زيد) (شكرت ورجعت إلى الزيدين) (شكرت ورجعت إلى
الزيدين) (شكرت ورجعت إلى هند) (شكرت ورجعت إلى الهندين)
(شكرت ورجعت إلى الهندات) وكذلك ن فعل إذا استدعى الأول مفعولاً
والثاني فاعلاً نحو (شكرت ورجع إلى زيد) ونقوله في المتعدي إلى واحد،
وهي مسألة الكتاب^(١)، إن استدعياً فاعلاً أضمرته على وفق الظاهر،
تقول: (ضربني وأكرمني زيد)، (ضرباني وأكرمني الزيدان)، (ضربوني
وأكرمني الزيدون)، (ضربتني وأكرمتني هند)، (ضربتاني وأكرمتني الهندان)،
(ضربتني وأكرمني الهندات)^(٢) وكذلك ن فعل إذا استدعى الأول فاعلاً،
والثاني مفعولاً نحو: (ضربتني وأكرمتُ زيداً).

قوله: (دون الحذف) أي لا تحذف بل تُضمَرُ كما مثلنا، لأن حذف
الفاعل لا يجوز.

قوله: (خلافاً للكسائي) يعني، فإنه يحذف الفاعل هرباً من الإضممار

(١) والمقصود مسألة الكتاب عند سيبويه في باب التنازع، ينظر الكتاب ١/٧٣ وما بعدها.

(٢) هذه الأمثلة هي نفسها عند الرضي، ينظر ١/٧٩، وشرح المصنف ١، والإيضاح في شرح
المفصل لابن الحاجب ١/١٦٣.

قبل الذكر، والفرق بين الحذف والإضمار يظهر في التثنية، والجمع والتأنيث، تقول على الحذف: (ضربني وأكرمني الزيدان)، (ضربني وأكرمني الزيدون)، (ضربتني وأكرمتني هند)، (ضربتني وأكرمتني الهندان)، (ضربني وأكرمتني الهندات) والذي هرب إليه أشنع مما فرّ منه، لأن الذي فرّ منه وقد جاء بعله ما يفسره^(١).

قوله: (وجاز خلافاً للفراء) أي جاز إضمار الفاعل في الأول خلافاً للفراء^(٢)، فلم يُجَرَّ الإضمار قبل الذكر كما [و٢٤] فعل البصريون^(٣) لعوده إلى غير مذكور، ولا الحذف كما فعل الكسائي، لأنه حذف الفاعل لا يجوز، بل أوجب، إما إعمال الأول والإضمار في الثاني، والإظهار في الفاعل الأول يخرجُه عن باب التنارع، وتقول (ضربني زيد)، (وضربت زيدا) هذه حكاية المصنف، وحكى السيد شرف الدين أبوقاسم بن محمد نجم الدين^(٤) أن الفراء يميز الإضمار بأن يؤخر ضمير الفاعل الأول مفصلاً بعد الظاهر، فتقول (ضربني وضربت زيدا) وهو^(٥)، وهما، وهم، وهي، وهن، في التثنية، والجمع، والمؤنث، وحكى ابن مالك ذلك عنه في

(١) ينظر شرح الرضي ٧٩/١، والعبارة منقولة عن الرضي دون إسناد إليه.

(٢) ينظر شرح المفصل ٧٩/١، وشرح المصنف ٢١.

(٣) ينظر الإنصاف ٤٤٤/١.

(٤) هو شرف الدين إسماعيل بن أبي بكر بن عبد الله بن محمد اليميني الإمام شرف الدين بن المقرئ توفي سنة ٨٣٧هـ ينظر ترجمته في بغية الوعاة ٤٤٤/١.

(٥) ينظر تذكرة النحلة لأبي حيان، ٣٤٥، وشرح التسهيل لابن مالك السفر الأول ٧٧٩/٢ - ٧٨٠٠.

المختلفين فاعلية ومفعولية، دون المتفقين، وهما اللذان يقتضيان فاعلاً، فإنه يحيز فيهما أن يرفع الظاهر بعدهما جميعاً، ويحيز معمولاً بين عاملين، وقد أبطلت أقواله الثلاثة ؛ الأول: بما ورد من نحو قوله:

[M] وكمـتـامـلـة كـأنـ متـونـها

جرى فوقها واستشعرت لون مذهب^(١)

بنصب لون، فإن (جرى) و(استشعرت) تنازعا (لون) مذهب، و(جرى) يقتضي الرفع، و(استشعرت) يقتضي النصب، فأعمل (استشعرت) وأضمر الفاعل في (جرى) وحكى بعضهم عنه جواز الإضمار قبل الذكر^(٢)، كالبصريين، لكنه يقتصر على السماع، وكذلك نفع إذا استدعى الأول فاعلاً، والثاني مفعولاً، نحو: (ضربني وأكرمت زيدا).

قوله: (وحذفت المفعول إن استغني عنه) يعني إذا استدعى العاملان مفعولاً نحو: (ضربت وأكرمت زيدا) أو الأول منهما، نحو (ضربتُ وأكرمتُ زيدا)، (ضربتُ وأكرمتُ الزيدَين)، (ضربتُ وأكرمتُ الزيدَين) (ضربتُ وأكرمتُ هنداً)، (ضربتُ وأكرمتُ الهنديَين)، (ضربتُ وأكرمتُ الهنداتِ).
قوله: (وإلا ظهراً)^(٣) وذلك حيث لا يستغني عنه وهو حيث يلتبس^(٤)؛

(١) سبق تخريجه برقم ٧٩.

(٢) ينظر شرح المصنف ٢٢، وشرح الرضي ٨٠ / ١.

(٣) في الكافية المحققة (أظهرت) بدل ظهَرَ.

(٤) قال ابن الحجب في شرح الكافية ٢٢: (حسي وحسبتهما منطلقين الزيدان منطلقاً، أظهرت منطلقين لتعذر الإضمار لأنك لو أضمرته مفرداً لم يستقم، لأنه مفعول ثان لحسبتهما فيجب أن يكون مثني ولو أضمرته مثني لم يستقم، لأنه عائد على منطلقاً. وضمير المفرد لا

أوحيث يكون العاملان من أفعال المبتدأ وتقول في المتعدي إلى اثنين الثاني غير الأول، إذا اقتضى العاملان فاعلاً (أعطاني جبةً وكساني زيداً جبةً)، (أعطيتني جبةً وكساني الزيدان جبةً)، (أعطوني جبةً وكساني الزيدون جبةً)، (أعطيتني جبةً وكستني هنداً جبةً)، (أعطيتني جبةً وكساني الهندان جبةً)، (أعطيتني جبةً وكساني الهندات جبةً) وكذلك تضرر إذا اقتضى الأول فاعلاً والثاني مفعولاً، نحو: (أعطاني جبةً، وكسوت زيداً جبةً) والخلاف ما تقدم، وإن اقتضى مفعولين حذف نقول (أعطيت وكسوت زيداً)، (أعطيت وكسوت الزيدين جبةً)، (أعطيت وكسوت هنداً جبةً)، (أعطيت وكسوت الهندين جبةً) (أعطيت وكسوت الهندات جبةً) بلا خلاف، ونقول في المتعدي إلى اثنين، وكذلك تحذف إذا اقتضى الأول مفعولاً والثاني فاعلاً نحو (أعطيت وكساني زيد جبةً) بلا خلاف^(١)، ونقول في المتعدي إلى اثنين الثاني هو الأول، إذا اقتضى العاملان فاعلين نحو (علمني قائماً، ورآني زيد قائماً) (علماني قائماً، ورآني الزيدان قائماً) (علموني قائماً، ورآني الزيدون قائماً) (علمتني قائماً، ورأيتني هنداً قائماً) (علمتاني قائماً، ورأيتني الهندان قائماً) (علمتني قائماً، ورأيتني الهندات قائماً) على الخلاف في الإضمار، وكذلك إذا اقتضى الأول فاعلاً والثاني مفعولاً نحو (علمني قائماً ورأيت زيداً قائماً) وإن اقتضينا مفعولين، أو الأول منهما، فاختلف في ذلك، فمذهب المبرد^(٢)، وجماعة، واختاره [ظ ٢٤] المصنف^(٣) إلى إظهار المعمول ويخرج عن باب التنازع فتقول:

يكون مثني فلما امتنع الإضمار وجب الإظهار).

(١) ينظر شرح الرضي ٨١ / ١.

(٢) ينظر رأي المبرد في المقتضب ٧٥ / ٤.

(٣) ينظر شرح المصنف ٢٢.

(علمت زيداً منطلقاً) و(رأيت زيداً منطلقاً) لأنك إن أضمرت عاد إلى غير مذكور، وهو مفعول فضلة، وإن حذفت حذفت أحد مفعولي علمت، وذلك لا يجوز، وقال بعضهم: يجوز الإضمار، لأنه إذا امتنع حذف مفعول علمت صار كالفاعل، فكما أن الفاعل يضمّر قبل الذكر ولا يحذف، كذلك هذا، وقال بعضهم إنه يضمّر ويؤخر وراء الظاهر، فنقول: (علمت زيداً ورأيت عمراً منطلقاً) وقال ابن عصفور^(١) وجماعة: إنه يحذف الظاهر الأول كـ (باب أعطيت) لأنه قد ورد في القرآن والشعر، قال تعالى ﴿وَلَا يَخْسِبَنَّ بِالْيَاءِ الَّذِينَ يَبْخُلُونَ بِمَا آتَاهُمُ اللَّهُ مِنْ فَضْلِهِ هُوَ خَيْرٌ لَهُمْ﴾^(٢) أي بخلهم هو خيراً لهم فحذوف الأول من مفعولي حسبت وقوله:

[٨٩] إني ضمننت لمن أتاني ما جنى

وأتى وكلّ وكنت غير غلور^(٣)

وقال ابن الحالج: ^(٤) غير غلور خبر عنهما معاً ولا حذف، لأنه يطلق

(١) ينظر رأي ابن عصفور في المجمع ٢/ ٢٢٥ - ٢٢٦.

(٢) آل عمران ٣/ ١٨٠ وهي بتمامها: (بل هو شر لهم سيطوفون ما بخلوا به يوم القيامة والله ميراث السماوات والأرض والله بما تعملون خبير) وقد زاد الناسخ لفظة (بالياء) بعد قوله تعالى: (ولا يخسبن) مشيراً إلى قراءة من قرأ بها من القراء وهم السبعة ما عدا حمزة. ينظر حجة القراءات ابن زنجلة ١٧٣، وإعراب القرآن للنحاس ١/ ٤٢٠، والبحر ٣/ ١٣٣.

(٣) البيت من الكامل وهو للفرزدق كما في الإنصاف ١/ ٩٥، وليس في ديوانه، ينظر الكتاب ١/ ٧٦، وشرح أبيات سيبويه ٢/ ٢٢٦، والإيضاح في شرح المفصل ١/ ١٦٨، وشرح التسهيل السفر الأول ٢/ ٦١٢، واللسان مائة (قعد) ٥/ ٣٧٧.

الشاهد فيه قوله: (وكنت غير غلور) حيث أنه أخبر عن أحدهما واكتفى بالخبر عنه عن الخبر عن الآخر لاتفق خبريهما في المعنى، وتقديره: فكان غير غلور وكنت غير غلور فاكتفى بالخبر عن الثاني عن الخبر عن الأول.

(٤) ينظر الإيضاح في شرح المفصل ١/ ١٦٨.

على الواحد والجمع كـ(عدو) و(صديق)، قال صاحب البرود: هذا منه وهم، لأنه يلزمه أشنع مما فرّ عنه، وهو عمل عاملين في معمول واحد.

هذا الكلام إذا تنازع أحد المفعولين، فإن تنازعهما جميعاً حذفتهما بلا خلاف. وأما المتعدي إلى ثلاثة، فإن تنازعا فاعلاً أضمرته على الخلاف، تقول: (أعلمني عمراً قائماً) و(أنبأني زيداً عمراً قائماً) و(أعلماني عمراً قائماً) و(أنبأني الزيدان عمراً قائماً) (أعلموني عمراً قائماً) (أنبأني الزيدون عمراً قائماً) (أعلمتني عمراً قائماً) و(أنبأتني هنداً عمراً قائماً) (أعلمتاني عمراً قائماً) و(أنبأتاني الهندان عمراً قائماً) (أعلمتني عمراً قائماً) و(أنبأتني الهندات عمراً قائماً) وكذلك إذا استدعي الأول فاعلاً، والثاني مفعولاً، نحو (أعلمني عمراً قائماً) و(أنبأت زيداً عمراً قائماً) وإن تنازعا مفعولاً، فإن تنازع المفاعيل الثلاثة كلها، أو المفعول الأول وحده، أو الثانيين جميعاً حذفت بلا خلاف، وإن تنازعا أحد المفعولين الآخرين فللخلاف فيه، كـ(أعلمتني في أحد مفعولي) (علمت).

قوله: (وإن أعملت الأول، وأضمرت الفاعل في الثاني والمفعول على المختار) يعني إذا أضمرت الأول على ما اختاره الكوفيون^(١)، فإن اقتضى الثاني فاعلاً أضمرته اتفاقاً، لأنه يعود إلى متقدم رتبة، ما لم يمنع مانع، كالعائد المتصل بالمعمول على ما تقدم، وإن اقتضى مفعولاً، فالأجود الإضمار، لأنه يعود إلى متقدم رتبة، ويجوز حذفه، لأنه مفعول فضلة، فتقول في اللازم: (قام وقعد زيد) (قام وقعدا الزيدان) (قام وقعدوا الزيدون) (قامت وقعدت هند) (قامت وقعدتا الهندان) (قامت وقعدن

(١) ينظر شرح الرضي ٨٠/١.

الهندات) وفي المتعدي بحرف إذا اقتضى فاعلاً، (مرّ وسار بي زيد) (مرّ وسارا بي الزيدان) (مرّ وساروا بي الزيدون) (مرت وسارت بي هند) (مرت وسارتا بي الهندن) (مرت وسرن بي الهندات) وكذلك يجب الإضمار إذا اقتضى الثاني فاعلاً نحو (مرت وسار بي يزيد) (مرت وسارا بي بالزيدين) (مرت وساروا بي بالزيدين) (مرت وسارت بي بهند) (مرت وسارتا بي بالهندين) (مرت وسرن بي بالهندات) وإن اقضى الأول والثاني منهما مفعولين جاز الإضمار والحذف، والإضمار أجود، تقول: (مرت وسرت به يزيد) (مرت [و] ٢٥) وسرت بها بالزيدين) (مرت وسرت بهم بالزيدين) (مرت وسرت بهما بهند) (مرت وسرت بهما بالهندين) (مرت وسرت بهن بالهندات) ونقول في الحذف: (مرت وسرت يزيد) (مرت وسرت بالزيدين) إلى آخرها، وعلى قياس ذلك تفعل بالمتعدي تارة بنفسه وتارة بحرف، والمتعدي إلى واحد، إن اقتضى العاملان فاعلين أو الثاني وجب الإضمار في الثاني، وإن اقتضى مفعولين أو الثاني جاز الحذف والإضمار، والإضمار أجود، ونقول في المتعدي إلى اثنين، الثاني غير الأول، إذا اقتضى فاعلاً (أعطاني وكساني جبة زيد جبة) (أعطاني وكساني جبة الزيدان جبة) (أعطاني وكسوني جبة الزيدون جبة) وكذلك في المؤنث، وكذلك يجب الإضمار إذا اقتضى الثاني وحده فاعلاً، نحو: (أعطيت وكساني جبة زيداً جبة) (أعطيت وكساني جبة الزيدين جبة) (أعطيت وكسوني جبة الزيدين جبة) إلى آخرها، وإن اقتضيا مفعولين جاز الحذف والإضمار، والإضمار أجود، تقول (أعطيت وكسوته إياها زيداً جبة) (أعطيت وكسوتهما إياهما الزيدين جبة) (أعطيت وكسوتهما إياهم الزيدين جبة) وكذلك في

المؤنث، وكذلك إذا اقتضى الثاني مفعولاً، نحو: (أعطاني وكسوته إياها زيداً جبة) إلى آخرها، وإن شئت حذف، فقلت (أعطيت وكسوت زيداً جبة) (أعطيت وكسوت الزيدَين جبة) (أعطيت وكسوت الزيدَين جبة) وكذلك المؤنث، وأما المتعدي إلى اثنين الثاني هو الأول، فإن تنازع العاملان المفعولين معاً، كان مثل باب (أعطيت) يجوز الحذف والإضمار والإضمار أجود، وإن تنازع أحدهما، أو فاعلاً وجب الإضمار ولم يحز الحذف، وإنما جاز التنارع في باب (علمت) مع إعمال الأول دون الثاني، لأنه قد عاد إلى مذكور، وأما المتعدي إلى ثلاثة^(١) فإن تنازع العاملان المفعولات كلها، أو الأول وحده، أو الآخرَين معاً، جاز الحذف والإضمار، والإضمار أجود، وإن تنازعا فاعلاً، أو أحد المفعولين الآخرين، وجب الإضمار، لأن الفاعل وأحد مفعولي (علمت) لا يجوز حذفه، فتقول على تنازعهما للمفعولات كلها، (أعلمتُ وأنبأتُه إياه إياه زيداً قائماً) (أعلمتُ وأنبأتُهُما إياهما إياهما الزيدَين العَمَرَيْنِ قائِمَيْنِ) (أنبأُ وأعلمتُ وأنبأتُهُم إياهم إياهم الزيدَين العَمَرَيْنِ قائِمَيْنِ) وكذلك في المؤنث، وإن حذفتهَا، قلت: (أعلمتُ وأنبأتُ زيداً عمراً قائماً) (أعلمتُ وأنبأتُ الزيدَين العَمَرَيْنِ قائِمَيْنِ) (أعلمتُ وأنبأتُ الزيدَين العَمَرَيْنِ قائِمَيْنِ) وكذلك في المؤنث، وإذا كان أحد الضمائر أعرف جاز الاتصال والانفصال نحو: (أعلمتُ وأعلمينه إياه زيداً عمراً قائماً)^(٢).

قوله: (إلا أن يمنع مانع فتظهر) يعني إلا أن يمنع مانع من الحذف والإضمار، فإنه يجب ظهوره، ويخرج عن باب التنارع وذلك حيث يتصل

(١) ينظر تذكرة النحلة ٣٥٥، وشرح الرضي ٨٢/١.

(٢) ينظر تذكرة النحلة ٣٥٥.

بالمفعول عائد يعود إلى مبتدأ كما تقدم. وحيث يختلف المفسر والمفسر في أفعال المبتدأ أو الخبر نحو (حسبتي وحسبتهما منطلقين الزيدان منطلقاً) ووجه المنع أنك إذا عملت الأول أضمرت موضع (منطلقين) فإن أضمرته مفرداً لم يصح لأنه يأتي (مفعولاً) ^(١) لـ (حسبتهما) فإن أضمرته مثنى لم يصح لأنه عائد على منطلقاً، وضمير المفرد لا يكون مثنى وإن حذفته فمفعولي (عَلِمْتُ) لا يجوز حذف [ظ ٢٥] أحدهما فلم يبق إلا أن يُظهر ^(٢) ويخرج عن باب التنازع، وكذا في باب (كان) و(وكنيت قائماً الزيدان قائمين) وأجاز ركن الدين ^(٣) ونجم الدين ^(٤) وغيرهما في المختلفين، وقالوا: إن الأول والثاني تنازعا اسم فاعل القيام والانطلاق من غير نظر إلى كونه مفرداً أو مثنى، والإفراد إنما لزم من أنه أعمل فيه الأول ولو أعمل فيه الثاني لزم التثنية وليس تجب المطابقة بين الضمير والمعود إليه إلا إذا وقع لبس، فلما إذا لم يقع لبس لم تجب المطابقة ^(٥) قل تعالى: ﴿وَمِنْهُمْ مَنْ يَسْتَمِعُونَ إِلَيْكَ﴾ ^(٦). وقل تعالى: ﴿وَإِنْ كَانَتْ وَاحِدَةً﴾ ^(٧) وقبلها: ﴿فَلِنْ كُنْ نِسَاءً﴾ والضمير للأولاد حملاً على المعنى المقصود وقوله:

(١) في الأصل (مفعولي).

(٢) ينظر شرح المصنف ٢٢.

(٣) ينظر رأي ركن الدين في الوافية في شرح الكافية ٥٠.

(٤) ينظر شرح الرضي ٨١ / ٨.

(٥) ينظر شرح الرضي ٨١ / ٨.

(٦) يونس ٤٢ / ١٠، وتعلمها: ﴿أَفَأَنْتَ تَسْمَعُ الصَّمَّ وَلَوْ كَانُوا لَا يَعْقِلُونَ﴾.

(٧) سورة النساء ١١ / ٤ وهي آية الميراث وهي: (يُوصِيكُمُ اللَّهُ فِي أَوْلَادِكُمُ لِلذَّكَرِ مِثْلُ الْإُنثَى) الأنثى، فإن كن نساءً فوق اثنتين فلهن ثلثا ما ترك وإن كانت واحدة فلها النصف.....).

[٩٠] تعش، فإن علمتني لا تخونني

نكن مثل من ياذئب يصطحبك^(١)

فعلى هذا، يجوز التنازع في المختلفين، أفراداً، وتثنيةً، وجمعاً وتذكيراً، وتأنيثاً، فتقول: (حسبتي وحسبتهما إياهما الزيدان منطلقاً) و(حسبت وحسابني إليه الزيدَين منطلقَين) و(حسبت وحسبتي إليه هندُ منطلقَةً) و(حسبتي وحسبتهما إياها هند قائماً) و(حسبني وحسبتهم إياهم الزيدون منطلقاً)^(٢) هذا على إعمال الأول، كذلك يجوز على إعمال الثاني، في قول من أجاز التنازع في أفعل المبتدأ والخبر^(٣).

قوله: (وقول امرئ القيس):

[٩١] ولو أنما أسمى لأدنى معيشة

كفاني ولم أطلب قليلاً من المل^(٤)

ليس منه لفساد المعنى) يعني أن الكوفيين^(٥)، احتجوا على إعمال الأول مع أنه حذف ضمير المفعول من الثاني وهو ضعيف، إلا أنه

(١) البيت من الطويل وهو للفرزدق في ديوانه ٣٢٩/٢، وينظر الكتاب ٤١٦/٢، وشرح أبيات سيبويه ٨٤/٢ والخصائص ٤٢٢/٢، وشرح ابن يعيش ١٣٢/٢، ومغني اللبيب ٥٢٩، وشرح شواهد المغني ٥٣٦/٢، واللسان ملة (منن) ٤٢٨٠/١، ويروى فيه تعالى بلد تعش. والشاهد فيه قوله: (يصطحبك) ثنى حملاً على معنى (من) لأنها كناية عن اثنين وقد فصل بين (من) وصلتها بالنداء وقد توضع من للتثنية وذلك قليل كما قل ابن جني في الخصائص ٤٢٢/٢.

(٢) ينظر الرضي ٨١/١.

(٣) أي الفعل الذي يتعلّى إلى ثلاثة مفعولات الثاني والثالث أصلهما مبتدأ وخبر كـ (أعلم وأنبا) وما في معناها. ويمنّ جوز التنازع في باب الثلاثة المازني، وجماعة كما حكى ذلك أبو حيان في التذكرة ٣٥٥ وما بعدها ومن منع ذلك الجرمي وجماعة ينظر المرجع نفسه.

(٤) سبق تخريجه برقم ٨٥.

(٥) ينظر الإيضاح في شرح المفضل ١٦٩/١.

أفصح^(١)، فاجاب البصريون^(٢) بأنه ليس من التنازع لفساد المعنى، لأننا لو وجهنا الفعل إلى شيء واحد لفسد المعنى، لأن لو تدل على امتناع الشيء لامتناع غيره، فإذا كان بعدها مثبت كان منفيًا في المعنى، وإن كان منفيًا كان مثبتًا في المعنى لأنها تدل على امتناعه، وامتناع النفي إثبات، فقلوه (لو أنما أسعى لأدنى معيشة) بمعنى ما سعت لأدنى معيشة لأن (لو) دخلت على إنما أسعى، وهو مثبت، وقوله: (ولم أطلب) بمعنى طلبت قليلاً من المال) لأن الواو عاطفة لـ (لم) على (لو) وهي للنفي، وإذا دخلت (لو) على ما كان إثباتاً، فيصير الكلام: (ما سعت لأدنى معيشة، وطلبت قليلاً من المال) والمعلوم أن من سعى لأدنى معيشة فقد طلب قليلاً من المال، فيصير الكلام منفيًا مثبتًا في حالة واحدة وهو لا يصح، فإذا أتى إلى ذلك خرج عن باب التنازع، وقدر لقلوه: (ولم أطلب) مفعولاً آخر تقديره: ملكاً، أو مجداً، يدل عليه البيت الثاني:

[٩٢] ولكنما أسعى لمجد مؤثّل

وقد يدرك المجد المؤثّل أمثالي^(٣)

وقال بعضهم: يقدر (ولم أطلب الكثير) وقيل يقدر (ولم أطلب قليلاً

(١) ينظر شرح المصنف ٢٢، وتذكرة النحلة ٣٤١.

(٢) ينظر المصادر السابقة.

(٣) البيت من البحر الطويل وهو لامرئ القيس كما في ديوانه ٣٩، وينظر شرح أبيات سيبويه ٣٧/١، وشرح شواهد الإيضاح ٩٢، والإنصاف ٨٤/١، والإيضاح في شرح المفصل ٧٠/١، والرضي ٨٢/١، ورصف المباني ٣٨٥، ومغني اللبيب ٣٣٨، وشرح شواهد المغني ٣٤٢/١، وتذكرة النحلة ٣٤٠، والجمع ١٩٠/٢.

والشاهد جاء تفسيراً لغاية الشاعر من البيت الذي سبقه قل أبو حيان: (لأنه يكون قد نفى السعي لأدنى معيشة وأثبت طلب الملك وهذا معنى مستقيم ويؤكد أن المطلوب عنده الملك).

من المال) لدلالة الظاهر عليه، ولأنه أبلغ، إذا نفى القليل يدخل فيه نفى كثير^(١) وهو مثل: (نعم العبدُ صهيْبٌ لولم يخفِ اللهَ لم يعصه)^(٢) وجعله الفارسي^(٣) وجماعة من التنازع، قالوا والواو في (ولم أطلب) يجعلها الكوفيون للحال، لأنها إذا كانت للحال استقام توجد الفعل إلى قليل من المال، ولم يلزم منه تناقض، لأن الحال غير داخل في الجواب، فلا يلزم ثبوت الطلب، ويصير المعنى: كفاني قليل من المَال عندي، ولم أطلب قليلاً من المال من أحد، فلا تناقض، لأن القليل الكافي غير القليل الذي لم يطلب. [٢٦] فيدخل في التنازع على الخلاف، وفي نحو (كان زيدٌ قائماً، وكان عمرو قائماً)^(٤).

(١) ينظر مغني اللبيب ٦٦١ حيث نقل ابن هشام رأي الفارسي والكوفي، ونقل أبو حسان في التذكرة رأي الفارسي والمبرد في أن هذا البيت (ولم أطلب قليلاً من المال) من باب التنازع ينظر التذكرة ٣٤١.

(٢) وهو قول عمر رضي الله عنه كما نقل ذلك ابن هشام في المغني ٣٣٨. وصهيْب بن سنان بن مالك ت ٣٨ هـ صحابي عربي جليل أسره الروم صغيراً فعُرف بالرومي، شهد بدرًا وأحداً وغيرهما من المواقع وهو الذي نزل به قوله تعالى: على ما ذكره القرطبي في تفسيره الجامع لأحكام القرآن عند تفسير الآية ٢٠٧ من سورة البقرة وهي (ومن الناس من يشري نفسه ابتغاء مرضات الله والله رؤوف بالعباد) وهذا القول لم يثبت عن عمر ولا عن النبي صلى الله عليه وسلم وينظر لهذا القول: شرح التسهيل السفر الأول تكملة ١٠٥٧/٢ ورصف المباني ٣٦٠، والنهاية في غريب الحديث والأثر ٨٨/٢.

(٣) ينظر رأي الفارسي في المقتصد في شرح الإيضاح ٣٤٣/١ وما بعدها. (٤) ينظر مغني اللبيب ٦٦٠ وما بعدها، وشرح الرضي ٨٢/١، والإنصاف ٩٣/١ وتذكرة النحلة ٣٤١.

نائب الفاعل

قوله: (مفعول ما لم يسم فاعله) لما أخرجه الشيخ عن الفاعل بقوله: (على جهة قيامه به) وجب أن يتكلم عليه مستقلاً.

فقوله: (كل مفعول حُذِفَ فاعله) جنس، وخرج الحال والتمييز والاستثناء، فإنها مشبهة، وليست مفعولة، قاله ركن الدين: ^(١) قوله: (وأقيم هو مقامه) أي وأقيم المفعول مقام الفاعل، يحتز من أن يبقى على ما كان عليه، كـ (ضربت زيداً) ومن أن لا يكون له مفعول، كاللزام على الخلاف.

وحذف الفاعل وإقامة المفعول مقامه يكون لأحد أمور خمسة: إما للاختصار، أو لعدم العلم به، أو للإيهام والإيهام، إما لجلالته، أو لخساسته، أو لخوف من تبعته أو بغضاً له أو غيره عليه ^(٢)، قال:

[٩٣] وإيك ذكر العريّة إنني

أغر عليها من فم المتكلم ^(٣)

(١) ينظر الوافية في شرح الكافية لركن الدين الاستريلي ٥٧.

(٢) ينظر شرح التسهيل السفر الأول ٧١٣/٢ - ٧١٤، وينظر لتفصيل هذه الأمور التي ذكرها

الشارح شرح المفصل ٦٩/٧ - ٧٠، والجمع ٢٦٢/٢ وما بعدها.

(٣) لم أقف له على قائل أو مصدر.

أولكونه معلوماً كخلق الخلق، أولتقويم السجع^(١) نحو: ﴿وَمَا لِأَحَدٍ عِنْدَهُ مِنْ نِعْمَةٍ تُجْزَى إِلَّا ابْتِغَاءَ وَجْهِ رَبِّهِ الْأَعْلَى﴾^(٢).

قوله: (وشرطه أن تغير صيغة الفعل إلى فُعْلٍ يَفْعُلْ) فقوله: (فُعْلٍ) كناية عن الماضي في ضم أوله وكسر ما قبل آخره، و(يفعل) كناية عن المضارع في ضم أوله وفتح ما قبل آخره، وسيأتي تفصيله في بابه.

قوله: (ولا يقع المفعول الثاني من باب علمت)^(٣) حاصله أن الفعل إن كان لازماً، نحو قام زيد، وباب (كان) وأخواتها، فالأكثر لا يجوز بناء للمفعول، لعدم ما يقوم مقام الفاعل، وأجازه بعضهم، قال الفراء:^(٤) لا فاعل له كالمصدر، وقال الكسائي:^(٥) فيه ضمير مجهول قائم مقام الفاعل، وإنما كان مجهولاً لأنه يحتمل أن يراد أحد ما يدل عليه الفعل من مصدر، أو ظرف مكان أو زمان، ولم تدل قرينة تدل على تعيينه وقال بعضهم: فيه ضمير للمصدر، ومنه ما لا يصح فيه قيماً، إنما لا تصح إقامته، لأن ما عدا ما ذكر تصح إقامته، فقال: ولا يقع المفعول الثاني من باب (علمت).

(١) في شرح التسهيل السفر الأول ٧١٢/٢: أو إلى إصلاح النظم إذ لا يقال للقرآن سجع، وجاءت العبارة في الهمع: وإصلاح السجع نحو (مَنْ طابت سريرته حمدت سيرته) ويكون في غير القرآن، ينظر الهمع ٢٦٣/٢.

(٢) الليل ١٩/٩٢ - ٢٠.

(٣) ينظر شرح المصنف ٢٢، وشرح الرضي ٨٣/١.

(٤) ينظر الهمع ٢٧٠/٢.

(٥) ينظر رأي الكسائي في الرضي ٨٣/١.

(ولا الثالث من باب أعلمت) الثالث من باب أعلمت هو الثاني من باب علمت، والذي زاد بسبب الهمزة، هو المفعول الأول وفيه تفصيل، وهو أن يقول: إن كان المفعول الثاني والثالث من (عَلِمْتُ) و(أعلمت) ظرفاً أو مجرّف جر، أو جملة، لم تصح إقامة مطلقاً مع وجود المفعول به الصريح، وهو الأول من باب (علمت) والأول والثاني من باب (أعلمت) خلافاً للكوفيين^(١)، وإن كان مفعولاً به صريحاً، نحو (علمت زيداً قائماً) و(أعلمت زيداً عمراً قائماً) فمنع النحة مطلقاً، لأنه في الأصل خبرٌ للمبتدأ، وهو مسند، فلو أقيم مقام الفاعل لكان مسنداً ومسنداً إليه في حالة واحدة وهو لا يصح، قال نجم الدين: ^(٢) فيما قالوه نظر لأن الشيء إذا كان مسنداً، أو مسنداً إليه بالنسبة إلى شيئين صح ذلك، كقولك (أعجبني ضرب زيداً عمراً) فأعجبني مسند إلى ضرب، وضرب مسند إلى زيد، فهو مثل قولك مضاف ومضاف إليه بالنسبة إلى شيئين، كقولك (فرسٌ غلام زيدٍ) وأجازه المتأخرون^(٣)، حيث لا يلتبس بالمبتدأ، وهو حيث يكون نكرة، لأن التنكير يدل على أنه خبر نحو (عَلِمَ زيدٌ قائماً) وأما إذا التبس نحو (عَلِمَ زيدٌ أخوك) لم يجوز وهو ضعيف، لأن اللبس منتفٍ مع بقاء كل من المفعولين في مركزه، لأن الخبر مَرَّتَبَةٌ بعد المبتدأ، وإذا أقمته مقام الفاعل فليس من شرطه أن يلي الفعل، وإذا حصل ثَمَّ لبس، نحو (ضرب موسى عيسى) لم يجوز تقلده^(٤).

(١) ينظر الهمع ٢/ ٢٦٤.

(٢) ينظر شرح الرضي ٨٣/ ١ - ٨٤.

(٣) ينظر المصدر السابق، والهمع ٢/ ٢٦٣ وما بعدها.

(٤) ينظر شرح المصنف ٢٢، وشرح الرضي ٨٤/ ١.

قوله: (والمفعول له) أي لا تصح إقامته، لأنه إن بقي منصوباً لم تصح إقامته، وإن زال النصب، فمن حقه أن يلي [ظ ٢٦] وتلحقه اللام وإلا بطل معناه، وأجازه بعضهم في المجرور نحو قوله:

[٩٤] يُغْضِي حِيلَةً وَيُغْضِي مِنْ مَهَابَتِهِ

فَمَا يُكَلِّمُ إِلَّا حِينَ يَتَسَمُّ^(١)

وقيل: امتناعه، لأنه علة للفعل، ولا يكون إلا بعد ثبوت الفعل بمرفوعه أولاً لأنه قد يكون علة لأفعال متعدية نحو (ضربت، وأكرمت، وأعطيت إكراماً لزيد)، فإن أقمته لها لم يصح، لأنه يؤدي إلى معمول بين عوامل، ولئن أقمته لبعضها كان تخصيصاً من غير مخصص^(٢).

قوله: (والمفعول معه [كذلك])^(٣) وإنما لم يقم لأنه مصاحب، والفعل إلى فاعله أحوج من مصاحبه، ولأنك إن أقمته مع حذف حرف العطف تغيرت المعية، وإن أقمته معها كان معطوفاً ولا معطوف عليه لأن الواو تفيد الانفصال، والفاعل كجزء من الفعل^(٤)، ولم يذكر الشيخ الحال

(١) البيت من البسيط، وهو للفرزدق في ديوانه ١٧٩٢/٢، وله وللحزین الكنانی (عمر بن عبد وهيب) في الأغاني ٢٦٣/١٥، ينظر شرح ديوان الحماسة للمرزوقي ١٦٢٢، وشرح المفصل ٥٣٢/٢، واللسان ملة (حَزَنَ) ٨٦٢/٢، ومغني اللبيب ٤٢١، وشرح شواهد المغني ٧٣٢/٢، وأوضح المسالك ١٤٦/٢.

الشاهد قوله: (من مهابته) فقوله من مهابته في موضع مفعول له واسم ما لم يسم فاعله لأن المفعول له لا يقام مقام الفاعل، والتقدير: ويُغْضِي إغضاء حادث من مهابته. وأجاز الأخفش إلى أن الجار والمجرور (من مهابته) نائب فاعل، مع اعترافه أن (من) هنا للتعليل.

(٢) ينظر شرح المصنف ٢٢.

(٣) ما بين حاصرتين زيادة من الكافية المحققة.

(٤) ينظر شرح الرضي ٨٤/١.

والتمييز والاستثناء، وباب (كان) قال ركن الدين: ^(١) إنما لم يذكرها لأنها قد جرت بقوله: (كل مفعول) لأنها مُشَبَّهَةٌ، وإذا لم تصح الإقامة في الصريح فبالأولى في المشبه به، وأما الحال والتمييز فلأن إقامتهما مما يجوز إضمارها وهولا يصح، ولأن الحال فضلة، ولو أقيم كان عملة، والتمييز جيء به لرفع الإبهام فإذا أقيم لم يرفع إبهاماً، والظروف غير الممكنة إقامتها تقتضي رفعها، وعدم تمكينها يقتضي نصبها، وأما خبر (كان) فعلته كعلة الثاني من مفعولي علمت، وأجاز الفراء إقامته، نحو (كين أخوك) ^(٢) والكسائي أقام التمييز لأنه فاعل في الأصل نحو (طيب نفس) ^(٣).
قوله: (وإذا وجد المفعول به تعين له [تقول: ضرب زيد يوم الجمعة أمام الأمير ضرباً شديداً في داره]) ^(٤).

شرح يبين ما يقام مقام الفاعل وهي خمسة، المفعول الصريح، وبحرف، والتمكن من الزمان والمكان، والمصدر المختص، وقد أشار إليها بالأمثلة، وإنما صح إقامتها من دون غيرها لاستدعاء الفعل لها لأن كل فعل يستدعي مصدراً، إذ هو جزؤه وزماناً ومكاناً يقع فيهما، ومفعولاً به يقع عليه، إن كان متعدداً وأما الذي بحرف، فلأنه حرف بخلاف العرض،

(١) ينظر الوافية ٥٨.

والعبارة عنده هي: ولم يذكر الحال والتمييز لأنهما لا يقعان مع الفاعل لأن يعلم من قوله (كل مفعول) حذف فاعله لأنهما ليستا بمفعول، وطبعاً لم يذكر ركن الدين الاستثناء.

(٢) ينظر شرح التسهيل لابن مالك السفر الأول ٧٧/٢ حيث نقل ابن مالك رأي الفراء، والجمع ٢٧١/٢.

(٣) ينظر شرح الرضي ٨٤/١ حيث نقل الرضي رأي الكسائي، وشرح التسهيل السفر الأول ٧١٩/٢.

(٤) ما بين حاصرتين زيادة من الكافية المحققة.

والمصاحبة والتمييز، والاستثناء منه بخلاف الأول، فإنه يستدعيها.

فإن قيل فيلزم إقامة الحال مقامه لاستدعاء الفعل له، بل لا بد لكل فعل منه، وجوابه أن قلة مجيئها في الكلام منعها من النيابة، وفي كلام الشيخ تفصيل، وهو أن تقول: المفعول به الصريح إن كان أن يتعلّى بحرف جر، نحو (اخترت الرجال عمراً) فمذهب الجمهور لا تصح إقامة مع وجود ما أصله المتعلي بنفسه، وحكمه حكم المتعلي بحرف ظاهر، والظرف والمصدر، وقال بعضهم: لا فرق بينهما، فتقيم أيهما شئت مقام الفاعل، وإن كان أصله المتعلي بنفسه، فمذهب البصريين^(١) لا يجوز إقامة شيء منها مع وجوده، لاستدعاء الفعل له استدعاء مفيداً، بخلاف سائرهما، فإنه وإن استدعاه فليس بمفيد، وقال الكوفيون والأخفش^(٢): إن إقامته بالأولية لا الوجوب لمجيئته، واحتجوا بقوله تعالى: ﴿لِيَجْزِيَ قَوْمًا بِمَا كَانُوا يَكْسِبُونَ﴾^(٣) وبقوله عزّ وعلا: ﴿وَنُخْرِجْ لَهُ يَوْمَ

(١) ينظر شرح الرضي ٨٤/١ وشرح شذور الذهب ١٨٩ وما بعدها، شرح ابن عقيل ٥٠٩/١، والهمع ٢٦٩/٢، حيث أثبتوا رأي البصريين.

(٢) ينظر شرح ابن عقيل ٥٠٩/١ وما بعدها. قال ابن مالك في شرح التسهيل السفر الأول ٧٦٢ (وأجاز ابن السراج نيابة النوي وأجاز الأخفش نيابة الظرف الذي لا يتصرف نحو أن تقول: جلس عندك ومذهبه في هذه المسألة ضعيف، وأجاز هو والكوفيون نيابة غير المفعول به مع وجوده، ويقولهم أقول: إذ لا مانع من ذلك مع أنه وارد عن العرب).

(٣) الجاثية ٤٥/١٤ وتامها: ﴿قُلْ لِلَّذِينَ آمَنُوا يَغْفِرُوا لِلَّذِينَ لَا يَرْجُونَ أَيَّامَ اللَّهِ (ليجزي) قوماً بما كانوا يكسبون﴾.

قراءة العامة ليجزي بالياء على معنى ليجزي الله، وقرأ حمزة والكسائي وابن عامر (لنجزى) بالنون على التعظيم. وقرأ أبو جعفر والأعرج وشيبة ليجزي بياء مضمومة وفتح الزاي على الفعل المجهول وقوماً بالنصب، قال الكسائي: معناه ليجزي الجزاء قوماً (ينظر تفسير القرطبي سورة الجاثية ٧/٥٩٨٢، والسبعة في القراءات ٥٩٤ - ٥٩٥، والحجة في القراءات لابن زنجلة ٦٦٠، والنشر ٣٧٢/٢، والبحر المحيط ٤٥/٨).

القيامة كتاباً^(١) . وبقوله:

[٩٥] ولو ولدت قفيرةً جرو كلبٍ

لسُبَّ بذلك الجرو الكلاباً^(٢)

فإنه أقام المفعول بحرف مع وجود الصريح، وتأوله البصريون^(٣)، أما الآيتان، فقليل المقام المصدر والمفعول منصوباً بفعل مقدر، وقبل المقام مفعول صريح حذف [و٢٧] لدلاله الكلام عليه، وتقديره (ليجزى العذاب قوماً) ويخرج الطائر في حال كونه مكتوباً وأما البيت فقليل شأنه، وقيل انتصاب الكلاب بـ (ولدت) و(جرو كلب) منادى^(٤)، والمقام إما بذلك أو مصدر تقديره (ولو ولدت الكلاب يا جرو كلب لست بذلك الجرو، أولست السبب بذلك).

قوله: (فإن لم يكن فالجميع سواء) يعني إن لم يكن ثم مفعولاً به صريح، فالجرو والمصدر، والظرفان المخصصان سواء في إقامة أيهما

(١) الإسرائ ١٣/١٧ وتلمهأ: (وكل إنسان ألزمته طائره في عنقه ونخرج له يوم القيامة كتاباً يلقه منشوراً).
وقرأ شيبه ومحمد بن السميع وروى أيضاً عن أبي جعفر (ويُخرج) بضم الياء وفتح الراء على الفعل المجهول. والبقون (ونخرج) بنون مضمومة وكسر الراء أي ونحن نخرج.
ينظر الجامع لأحكام القرآن للقرطبي ٥/٣٨٤٥، والبحر المحيط ٦/١٤.

(٢) البيت من البحر الوافر وهو لجرير في الخزانة ١/٣٣٧. وهو بلا نسبة في الخصائص ١/٣٩٧، وشرح المفصل ٧٥/٧، لابن يعيش، وشرح التسهيل لابن مالك السفر الأول ٢/٧١٦، وشرح الرضي ١/٨٥، وجمع الهوامع ٢/٢٦٦.

الشاهد فيه قوله: لسبب بذلك الجرو الكلابا حيث ناب الجار الجرو عن فاعل سُبَّ مع وجود المفعول به وهو كلابا وقد وردت شواهد من آيات وأبيات أخرى أثبتتها الكوفيون والأخفش وتأولها البصريون وحملوها على الضرورة أو الشذوذ وفي ذلك مقال.

(٣) ينظر الهمع ٢/٢٦٥.

(٤) أسند ابن مالك في شرح التسهيل السفر الأول ٢/٧٧ هذا الرأي لابن با بشاذ.

شئت مقام الفاعل^(١) نحو (سير بزيد يوم الجمعة أمام الأمير سيراً شديداً) فأيّ واحد أقمته مقام الفاعل رفعتة ونصبت ما سواه من غير ترتيب، إلا أن يُقدم ما أقمته إلى جانب الفعل، وقبل الأولى الترتيب على ما رتب في التمثيل، وقدم ابن عصفور^(٢) المصدر لقوة دلالة على الفعل، وبعضهم الجرور^(٣)، لأنه مفعول به، لكن بواسطة، وبعضهم الظروف لملازمة الفعل لها، وقيل ما اهتم المتكلم^(٤) بشأنه فالأولى تقديمه.

قوله: (والأول من باب أعطيت أولى من الثاني) يعني من ما ليس من أفعال المبتدأ والخبر، وإنما كان الأول أولى، لأنه فاعل في المعنى من حيث إنه آخذ، والثاني مفعول من حيث أنه مأخوذ^(٥)، واشترط بعضهم أنه إذا التبس بغير الأول نحو (أُعْطِيَ الجارية العبد)، (وموسى عيسى) (وزيداً عمراً) وما شاكل ذلك وأما على مذهب الفراء وابن كيسان^(٦)، فلا يصح إقامة الثاني، لأنه عندهما منتصب بفعل مقدر، أي وقيل: درهماً.

مسألة: مركبة من الفعل المبني للمفعول، ومن اسم المفعول الجاري عليه أربعة أوجه: الأول (أُعْطِيَ المعطي ألفاً مئةً) بنصب ألفاً ومئةً، فالمعطي فاعل لأعطى، ومئة مفعوله الثاني، وفاعل المعطي مضمرة فيه،

(١) قال الرضي ٨٥/١ (والأكثر على أنه إذا فُقدَ المفعول به تساوت البواقي في النيابة، ولم يفضل بعضها بعضاً).

(٢) ينظر رأي ابن عصفور في الهمع ٢٦٩٢.

(٣) ينظر الهمع ٢٦٩٢، قال وعليه ابن معط.

(٤) ينظر شرح الرضي ٨٥/١ والعبارة منقولة عن الرضي بتصرف.

(٥) ينظر شرح الرضي ٨٥/١.

(٦) ينظر الهمع ٢٧٠/٢.

وَأَلْفًا مَفْعُولُهُ الثَّانِي، الثَّانِي (أُعْطِيَ بِالْمَعْطَى أَلْفُ مِئَةٍ) بَرَفْعِهَا، فَأَلْفُ فَاعِلُ الْمَعْطَى وَمِئَةُ فَاعِلُ أُعْطِيَ، وَبِالْمَعْطَى مَفْعُولُ أُعْطِيَ، وَبِهِ مَفْعُولُ الْمَعْطَى.

الثالث: (أُعْطِيَ بِالْمَعْطَى أَلْفُ مِئَةٍ) بِنَصْبِ أَلْفٍ وَرَفْعِ مِئَةٍ فَمِئَةُ فَاعِلُ أُعْطِيَ، وَبِالْمَعْطَى مَفْعُولُهُ الثَّانِي، وَفَاعِلُ الْمَعْطَى مُضْمَرٌ فِيهِ، وَمَفْعُولُهُ أَلْفُ.

الرابع: (أُعْطِيَ الْمَعْطَى بِهِ أَلْفُ مِئَةٍ) بَرَفْعِ أَلْفٍ، وَنَصْبِ مِئَةٍ، فَالْمَعْطَى فَاعِلُ أُعْطِيَ، وَمَفْعُولُهُ الثَّانِي مِئَةٌ، وَأَلْفُ فَاعِلُ الْمَعْطَى وَبِهِ مَفْعُولُهُ الثَّانِي، وَهَكَذَا فِي الْمُتَعَدِّي إِلَى ثَلَاثَةٍ نَحْوُ: أَعْلَمَ فَالْمَعْلَمُ بِهِ (زَيْدٌ أَخَاهُ عَبْدُ اللَّهِ غَلَامُهُ) وَضَابِطُهُ، أَنَّ مَفَاعِيلَ الْمَعْلَمِ تَكُونُ بَعْدَهُ حَتَّى تَسْبِقَ مِنْهَا، لِأَنَّ الْأَلْفَ وَاللَّامَ لِلصِّلَةِ وَاسْمُ الْمَفْعُولِ وَمَعْمُولَاتِهِ صِلَةٌ (أَلْ) وَهِيَ بِرِمَتْهَا مَفْعُولٌ وَاحِدٌ لـ (أَعْلَمَ) وَبَاقِي مَفَاعِيلِهِ بَعْدَهَا.

المبتدأ والخبر

قوله: (ومنها) يعني المرفوعات. قوله: (المبتدأ والخبر) اختلف في عاملهما، فمذهب الجمهور، أنه أمر معنوي، وهو الابتداء^(١)، وحقيقته اهتمامك بالشئ قبل ذكره، وجعلك له أولاً لثان، ذلك الثاني حديث عنه، واختار المبرد^(٢) والزنجشري^(٣) أنه تجردهما عن العوامل اللفظية، وقيل: لفظي، فقال بعض الكوفيين^(٤): المبتدأ رفع الخبر، والعائد رفع المبتدأ، وقال الكسائي والفراء^(٥) رفع كل واحد منهما صاحبه نحو قوله تعالى: ﴿أَيُّهَا مَدْعُوا﴾^(٦) فإن تدعوا نصب (أياماً) وأياماً جزم تدعوا، وقيل لفظي ومعنوي، وهو أن الابتداء رفع الابتداء للمبتدأ والمبتدأ جميعاً رفعاً الخبر، وقيل الابتداء رفع المبتدأ، والمبتدأ رفع الخبر^(٧) [ظ ٢٧]

قوله: (المبتدأ هو الاسم المجرد) أعلم أن المبتدأ مشترك بين ماهيتين

(١) ينظر الإنصاف ٤٤/١ وما بعدها، وشرح ابن عقيل ٢٠٠/١ - ٢٠١. والجمع ٣/٢ - ٧.

(٢) ينظر المقتضب ١٢٦/٤، وشرح التسهيل السفر الأول.

(٣) ينظر المفصل ٢٣.

(٤) ينظر شرح التسهيل السفر الأول ٣٧٠/١.

(٥) ينظر الإنصاف ٤٥/١، وشرح المفصل ٨٣/١.

(٦) الإسراء ١٧/١١٠، وتامها: ﴿قُلْ ادْعُوا اللَّهَ أَوْ ادْعُوا الرَّحْمَنَ أَيُّ مَا تَدْعُو فَلَهُ الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَى...﴾.

(٧) ينظر الإنصاف ٤٦/١ - ٤٧.

مختلفتين، وهما المسند والمسند إليه والصفة، فلا يمكن حدهما جميعاً، إلا بذكر لفظ أحدهما في الماهية كما فعل الشيخ وقدم منهما ما هو الأكثر في كلامهم.

قوله: (الاسم): جنس للحد، قوله: (المجرد عن العوامل اللفظية) خرج اسم (إن) و(كان) والأول من باب (علمت) وقيله باللفظية، احترازاً عن المعنوية، فإنه لا يتجرد عنها، وفي هذا إشارة إلى أن العامل عنده معنوي^(١).

قوله: (مسنداً إليه) خرج ما لا إسناد فيه، كالأعداد والتعداد، والتهجى، والخبر لأنه مسند.

قوله: (والصفة) يعني المشتقة، وهي اسم الفاعل والمفعول، والصفة المشبهة^(٢)، نحو (أقائم الزيدان) و(أمضروب الزيدان) و(أحسن الزيدان).

قوله: (الواقعة بعد حرف النفي) استدركها بلفظها، لأنها قد خرجت بقوله: (مسنداً إليه) وقيدتها بحرف النفي وألف الاستفهام، لأنها لا تكون مبتدأه إلا معها، خلافاً للكوفيين والأخفش^(٣)، وإنما قال: (حرف النفي) ليعم حروفه كلها، وقيل يسمع منها إلا (ما) وزاد بعضهم (غير) نحو:

(١) ينظر شرح المصنف ٢٣، وشرح الرضي ٨٦/١ ٨٧.

(٢) ينظر شرح الرضي ٨٦/١.

(٣) قال الرضي في ٨٧/١: والأخفش والكوفيون جوزوا رفع الصفة للظاهر على أنه فاعل لها من غير اعتماد على الاستفهام أو النفي، وينظر شرح ابن عقيل ١٩٢/١ وما بعدها.

[٩٦] غير مأسوفٍ على زمن

يتقضي باللهم والحزن^(١)

وقال: (ألف استفهام) ولم يقل (حرف الاستفهام) لأنه لم يسمع إلا في الهمزة وبعضهم قاس عليها (هل).

قوله: (رافعة لظاهره)، يحتز من أن ترفع ضميراً مستتراً نحو (أقائمان الزيدان) و (أقائمون الزيدون)، و (أقائمان هما) و (أقائمون هم) فإنها خبر وما بعدها المبتدأ^(٢) وفاعلها مستتر فيها، ومراده بالظاهر، ما كان غير مضمّر مستتر، سواء كان ظاهراً أو مضمراً نحو (أقائم الزيدان) و (أقائم أنتم) لأن مراده الظاهر اللغوي لا الاصطلاحي، وإلا ورد عليه، نحو (أقائم أنتم)، وقد اعترض حله بأن قيل: كان الأولى أن يقول: الاسم وما في تأويله، ليدخل (تسمع بالمعيلي خير من أن تراه)^(٣) و ﴿وَسَوَاءٌ عَلَيْهِمْ أُنذِرْتَهُمْ﴾^(٤) وتقول المجرد، أو ما في حكمه ليدخل ﴿وَمَا مِنْ إِلَهٍ إِلَّا اللَّهُ﴾^(٥) و (بحسبك زيد) وتقول: رافعة لغير ضمير مستتر ليدخل (أقائم أنتم) لأنه مثل

(١) البيت من البحر المديد وهو لأبي نواس كما نسبه ابن هشام في المغني ٢١١، وينظر أمالي ابن الحاجب ٦٣٧/٢، وشرح الرضي ٨٧/١، وتذكرة النحلة ١٧١ - ٣٦٦، وجمع الهوامع ٦/٢، وخزانة الأدب ٣٤٥/١.

والتمثيل فيه هو قوله: (غير مأسوف على زمن) حيث استغنى بنائب الفاعل وهو الجار والجرور عن الخبر وكأنه قال: ما مأسوف على زمن حيث أجرى (غير) مجري حرف النفي. والبيت جيء به للتمثيل لا للاستشهاد، لأن قائله لا يستشهد به.

(٢) ينظر شرح المصنف ٣٣، وشر الرضي ٨٦/١ - ٨٧، وشرح شذور الذهب ٢٠٩.

(٣) ينظر الكتاب ٤/٤٤ وهو مروي عنه (لا أن تراه) بدل خير من أن تراه ١٠٢. وشرح الرضي ٨٦/١، وشرح شذور الذهب ٤٢ - ٤٣ - ٢٠٧، ومغني اللبيب ٥٥٩ - ٧٧٢ - ٨٣٩.

(٤) البقرة ٦/٢. وتماها: ﴿إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ أُنذِرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ﴾.

(٥) آل عمران ٦٢/٣. وتماها: ﴿إِنَّ هَذَا لَهُ الْقَصَصُ الْحَقُّ وَمَنْ إِلَّا اللَّهُ وَإِنَّ اللَّهَ لَهُ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ﴾.

(أقائم الزيدان).

قوله: (مثل: زيدٌ قائم) مثال المبتدأ الذي هو اسم مجرد عن العوامل اللفظية مسنداً إليه و(ما قائم الزيدان) للمبتدأ الذي هو صفة رافعة لظاهر واقع بعد حرف النفي، و(أقائم الزيدان) للذي هو صفة واقعة بعد ألف الاستفهام.

قوله: (فإن طابقت مفرداً، جاز الأمران) يعني أنها إذا طابقت مفرداً مثل (أقائم زيد) جاز أن يكون مبتدأ، وما بعدها فاعلها ساد مسد الخبر، وأن يكون خبراً وما بعدها المبتدأ، وفاعلها ضمير مستتر فيها، واحترز بمفرد من أن يطابق مثني، ومجموعاً فإنها لا تكون إلا خبراً، لأنها إذا ثنيت وجمعت، ضعف شبهها بالفعل فيضعف رفعها للفاعل المنفصل، ويكون مبتدأ وهي خبر، وفاعلها مستتر لا يبرز إلا إذا أخر على غير من هوله، نحو (غلامٌ هندٍ قائمٌ هي) وبعضهم أجاز أن تكون مبتدأة، على لغة (أكلوني البراغيث) قال السيد شرف الدين: قيل للمصنف كيف تجوز لها الوجهين إذا طابقت مفرداً [و٢٨] وأنتم لم تحكموا لها بالابتداء، حيث لا تطابق إلا لضرورة، وقد زالت هنا، فرجع عن ذلك، وقال في الأمالي: ^(١) هي خبر لا غير، وإن لم تطابق فهي المذكورة في الحد، نحو (أقائم الزيدان) و(أقائم أنتم) و(أقائم الزيدون) و(أقائم أنتم) فذهب الجمهور ^(٢) إلى أنها مبتدأة، وفاعلها سد مسد الخبر لا خبر لها، لأنها لوجعلناها خبراً وما بعدها المبتدأ لم يصح لعدم المطابقة، رفعت ظاهراً

(١) ينظر الأمالي النحوية لابن الحاجب ٤٥٩/٢.

(٢) ينظر شرح ابن عقيل ١٨٩/١ وما بعدها.

أو مضمراً منفصلاً، ومنع الكوفيون رفعها المنفصل، لوجوب استتاره كما في الفعل^(١) وضعف قولهم إذا أخرجت الصفة على غير من هي له نحو:

[٩٧] خليلي ما واف بعهدي أنتما

إذا لم تكونا لي على من أقطع^(٢)

وذهب الرازي^(٣)، والإمام يحيى بن حمزة^(٤) إلى أنها الخبر، وما بعدها المبتدأ مطلقاً سواء طابقت أم لم تطابق، لأنها مسندة في المعنى فلو ابتدئ بها كانت مسنداً إليها وهو لا يصح، وإنما أفردت لأنها وقعت موقعاً هو بالفعل أخص، لأن أصل النفي والاستفهام للفعل، فلما دخلا في الصفة أفردت لمشابهة الفعل.

قوله: (والخبر هو المجرد المسند) وإنما قال المسند، ولم يقل الاسم، لأنه يكون اسماً وغيره. خرجت العوامل اللفظية و(المسند) خرج ما لا إسناد فيه، كالأعداد، والتعداد، وما كان مسنداً إليه، كالمبتدأ والفاعل المغاير

(١) ينظر شرح ابن عقيل ١/ ١٩٤ وما بعدها، ومغني اللبيب ٧٣٣، والجمع ٦/ ٢.

(٢) البيت من البحر الطويل، وهو بلا نسبة في المغني ٧٣٣، وشرح شواهد المغني ٨٩٨/ ٢، وينظر شرح التسهيل السفر الأول ١/ ٣٦٦، وشرح شذور الذهب ٢٠٧، وشرح قطر الندى ١٢١، وجمع الهوامع ٦/ ٢.

والشاهد فيه قوله: (ما واف أنتما) حيث رفع الوصف واف ضميراً منفصلاً على أنه فاعل أغنى عن الخبر لكونه معتمداً على حرف النفي (ما)، ولا يجوز جعل هذا الضمير مبتدأ والوصف خبراً عنه لثلا يلزم الإخبار بالمفرد وهو واف عن المثنى وهو أنتما، وذلك لا يبيزه أحد من العلماء.

(٣) الرازي الإمام فخر الدين محمود بن عمر الرازي ولد سنة ٥٥٤هـ وتوفي ٦٠٦هـ من أشهر تصانيفه التفسير الكبير المشهور وغيره في مختلف أقسام الشريعة، وصنف في النحو: شرح المفصل ينظر ترجمته في الأعلام ٦/ ٣٣٣.

(٤) ينظر رأي الإمام يحيى بن حمزة في الأزهار الصافية شرح المقدمة الكافية ٢٠٦.

للصفة المذكورة، يعني التي أدخلت في المبتدأ، لأنها تجرده مسننة، وكان الأولى أن يقول المسند إلى المبتدأ ليسلم من الاستثناء، ولئلا يرد عليه ما أسند إلى الفاعل نحو (قام ويقوم زيد).

قوله: (وأصل المبتدأ التقديم) وذلك لأنه محكوم عليه، والخبر محكوم به، ومعرفة المحكوم عليه يجب تقديمها لتحكم بها على متحقق فإن قيل: فيلزم على هذا تقدم الفاعل على فعله، وجوابه أنه عامل فيه، والعامل يتقدم على المعمول، وإنما اعتبر تقديم الأمر اللفظي وهو العامل على الأمر المعنوي، وهو المحكوم عليه لأنه طارئ عليه، وللطارئ حظ الطروء، لأنه لو أخر التيسر بالمبتدأ والخبر.

قوله: (ومن ثم جاز «في داره زيد») يعني لما كان أصل المبتدأ التقديم جازت هذه المسألة، لأنه وإن عاد فيه الضمير إلى غير مذكور لفظاً فرتبته التقديم^(١).

قول: (وامتنع «صاحبها في الدار») وذلك لأن الضمير الذي في المبتدأ، وهو صاحبها، عاد إلى غير متقدم، لفظاً ورتبة، فلو قلت (في الدار صاحبها) صحت.

مسوغات الابتداء بالنكرة

قوله: (وقد يكون المبتدأ نكرة) قد للتقليل، لأن أصله أن يكون معرفة، لأنه طريق إلى معرفة الفائلة، وإذا لم يعرف في نفسه، فأحرى أن لا

(١) ينظر شرح المصنف ٢٣، وشرح الرضي ٨/١، وشرح ابن عقيل ٢٨/١ وما بعدها.

يعرف خبره، قال الصنف: ^(١) وإنما جاز في الفاعل أن يكون نكرة مع أنه محكوم عليه لأنه لوجوب تقدم فعله صار كالتخصص، قال نجم الدين: ^(٢) ذلك وهم لأنه إذا لم يتخصص إلا بالحكم، كان بغير الحكم غير متخصص، فتكون قد حكمت على الشيء قبل معرفته، وقد قال: إن الحكم على الشيء لا يكون إلا بعد معرفته، وما أحسن قول ابن الدهان: ^(٣) إذا حصلت الفائدة فلنخبر عن أي نكرة شئت وأما الخبر فمن شرطه أن يكون مجهولاً، لأنه محط الفائدة، فلا يقال (السماء فوقنا، والأرض تحتنا)، إلا إذا قدر شخص لا يعلم ذلك وأما نحو: (الله ربنا، ومحمد [٢٨] نبينا) فالمراد إما التعظيم والإقرار لا الإخبار، وإن كانت صورته صورة الإخبار، وإما الرد على منكري الوجدانية والنبوة، وإخبار أن المتكلم ليس مثلهم.

قوله: (إذا تخصصت بوجه ما) وذلك لأن التخصص قريب من التعريف، قوله: (بوجه ما) إشارة إلى أنما ذكره من الوجوه ليس بخاص، لأنه لم يذكر إلا ستة ^(٤) وبعضهم بلغها نيافاً وثلاثين، ثم قال ولم أحصر،

(١) ينظر أمالي ابن الحاجب ٢/ ٥٧٥ - ٥٧٦.

(٢) ينظر شرح الرضي ٨٨/ ١.

(٣) ينظر رأي ابن الدهان في الرضي ٨٨/ ١.

وهو المبارك بن المبارك بن سعيد بن أبي السعادات أبو بكر بن الدهان النحوي، ولد سنة ٥٠٢ هـ وقيل ٥٠٤ هـ ومات سنة ٦١٢ هـ .

كان إماماً في النحو واللغة والتصريف والعروض والمعاني والأشعار والتفسير والإعراب وتعليم القراءات عارفاً بالفقه والطب والنجوم، ينظر البغية ٢٧٣/ ٢.

(٤) عد منها ابن عقيل أربعاً وعشرين وجهاً، وأوصلها بعض المتأخرين إلى نيف وثلاثين موضعاً، ينظر شرح ابن عقيل ١/ ٢١٦ - ٢٢٧ وشرح الرضي ٨٩/ ١.

وسيبيويه^(١) ذكر أن المبتدأ يكون نكرة متى أفادت فمتى حصلت الفائلة
فلنخبر عن أي نكرة شئت، قال الوالد: وأنا أذكر هذه الستة التي ذكر،
وأدخل فيها ما أمكن دخوله مما ذكر غيره، وما بقي فحصر سيبويه
قد أغنى.

الأول قوله: ﴿وَلَعَبْدٌ مُؤْمِنٌ خَيْرٌ مِنْ مُشْرِكٍ﴾^(٢) ومراده به الوصف، ويدخل
في هذا الوجه خمسة أوجه ذكر الصفة، والموصوف معاً نحو: ﴿وَلَعَبْدٌ مُؤْمِنٌ
خَيْرٌ مِنْ مُشْرِكٍ﴾ وحذف الصفة دون الموصوف نحو (السمن منوان
بدرهم)^(٣) أي منه قال:

[٩٨] وما برح الواشون حتى ارتقوا بنا

وحتى قلوبٌ عن قلوبٍ صوارف^(٤)

(١) وحصر سيبويه الابتداء بالنكرة متى أفادت دون أن يحصر المواضع لذلك، ينظر
الكتاب ٣٣٠/١ وما بعدها.

(٢) الآية ٢٢١/٢ من سورة البقرة وتامها: ﴿وَلَا تَنْكِحُوا الْمُشْرِكَاتِ حَتَّى يُؤْمَنَ وَلَئِمَّةٌ مُؤْمِنَةٌ خَيْرٌ
مِنْ مُشْرِكَةٍ وَلَوْ أَعْجَبَتْكُمْ وَلَا تَنْكِحُوا الْمُشْرِكِينَ حَتَّى يُؤْمِنُوا وَلَعَبْدٌ مُؤْمِنٌ خَيْرٌ مِنْ مُشْرِكٍ
وَلَوْ أَعْجَبَكُمْ...﴾.

(٣) ينظر هذا القول في شرح المفصل ٩١/١، وأصول ابن السراج ٣٠٢/٢، وشرح المصنف ٢٤،
وشرح التسهيل السفر الأول ٣٩٦/١، وجمع الهوامع ١٥/٢ - ٢٩، والتقدير: (السمن منوان
كائن منه بدرهم) والقول شاهد على الابتداء بنكرة موصوفة بمقدر، فمنوان نكرة ابتلى
بها لأنه موصوفة بوصف مقدر.

(٤) البيت من الطويل، وهو لزاحم العقيلي كما في المقاصد النحوية ٩٩/٢، وينظر شرح
التسهيل السفر الأول ٣٩٧/٢.

ويروي صوارف بـ «وحتى قلوبٌ عن قلوبٍ صوارف».

والشاهد فيه قوله: (وحتى قلوبٌ عن قلوبٍ صوارف) أي قلوبٌ منا عن قلوبٍ منهم حيث
حذف الصفة أو متعلق الجار والمجرور حيث قدره ابن مالك في شرح التسهيل ٣٩٧/٢. بـ
(منهم) وكما قدره الشارح.

أي منا ومنهم، وحذف الموصوف دون الصفة نحو: (ضعيف [عاذ]^(١))
 بقرملة أي رجل ضعيف، وشبه الوصف، نحو (أمر بمعروف صدقة)^(٢)
 والوصف المعنوي، وهو التصغير نحو (رجيل قائم) كأنك قلت
 (رجل حقير).

الثاني قوله: (أرجل في الدار أم امرأة) ومراده الاستفهام عن
 التعيين، لأنه لا يسأل حتى يكون قد علم أحدهما، ويدخل فيه أربعة:
 الاستفهام المطلق، نحو (أرجل في الدار)؟ وجواب الاستفهام نحو (رجل) في
 جواب (من عندك) والتفصيل مع (أما) ومع غيرها نحو (أما رجل فقائم)
 و(أما رجل فقاعد) ونحو:

[٩٩] فيومٌ علينا ويومٌ لنا

ويومٌ نُسَلُّ ويومٌ نُسَرُّ^(٣)

الثالث قوله: (ما أحدٌ خير منك)، ومراده العموم، لأن الشيء إذا عمَّ
 اشتهر وعرف، أو قلت نظائره، واتحد فأشبهه المعرفة، ويدخل فيه النكرة

(١) ما بين حاصرتين زيادة يقتضيها السياق وهي ثابتة عند جميع من روى هذا المثل، القرملة
 نبات وقيل شجر صغار ضعاف لا شوك له، واحدته قرملة ويضرب هذا المثل لمن يستعين
 بمن لا دفع له وبأذل منه ينظر جمهرة الأمثال ٤٦٦/١، ومجمع الأمثال ٣٨٨/١، واللسان مادة
 (قرمل) ٣٦٠٧/٥، والهمع ٢٩/٢.

(٢) أخرجه أحمد في مسنده ١٦٧/٥.

(٣) البيت من البحر المتقارب، وهو للنمر بن تولب في ديوانه ٣٤٧، وينظر الكتاب ٨٦/١
 وحاسة البحري ١٢٣، وأمالى ابن الخالج ٧٤٩/٢، وشرح التسهيل السفر الأول ٣٩٨/١،
 وجمع الهوامع ٣٠/٢.

والشاهد فيه قوله: (فيوم علينا ويوم لنا) حيث ابتداء بالنكرة المحضة في مقام التنويع حيث
 عطف يوم الثاني على يوم الأول، قال سيبويه: سمعته من العرب ينشدونه يريدون: نساءً فيه
 ونسر فيه على حذف.

التي يراد بها العموم، ولا نفي نحو (ثمرة خير من جراحة) ^(١) والإيهام نحو: (ما أحسن زيدا) في قول سيويه ^(٢)، والتعجب عند رؤية شجرة (شجرة سجدت)، وكذلك (حصاة سجت) ^(٣) وأسماء الاستفهام، وأسماء الشرط، أما أسماء الاستفهام، ففيها خلاف، الجمهور على أنها مبتدأ ما بعدها الخبر، ومنهم من قال: ما بعدها ساد مسد الخبر، وأما أسماء الشرط فقليل: إنها مبتدأة، وشرطها جزاؤها خبر واحد ^(٤) وقيل مع شرطها مبتدأ، والجزء خبر وحله، وقيل إنها وشرطها جزاؤها مبتدأ ولا خبر، بل الشرط والجزء سدا مسله.

الرابع قوله: (شرّ أهرّ ذا ناب) ^(٥) ومثله:

[١٠٠] قدر أحلك ذا المجاز وقد ^(٦)

(١) ذكر ابن مالك في شرح التسهيل أن هذا القول لابن عباس رضي الله عنه، والأصح أنه لعمر بن الخطاب رضي الله عنه. أخرجه الإمام مالك في الموطأ في باب: فدية من أصاب شيئاً من الجراد وهو محرم من كتاب الحج ٤١٦/١ والرواية عنده: لثمرة.

(٢) ينظر الكتاب ٨٧/١ وشرح المصنف ٢٤، وشرح الرضي ٨٩/١، ومغني اللبيب ٦٠٩ - ٦١٣.

(٣) ينظر هذه الأمثلة في شرح التسهيل السفر الأول ٣٩٦/١، والهمع ٣٠/٢.

(٤) ينظر شرح الرضي ٩٠/١.

(٥) ينظر لهذا المثل والكتاب ٣٢٩/١، ومجمع الأمثال ٥١٧/١، وشرح ابن عقيل ٢٢١/١، والهمع ٢٩/٢، واللسان مائة (هر) ٤٦٥٠/٦، وهو يضرب في ظهور أمارات الشر ومخايله.

(٦) هذا البيت من البحر الكامل، وهو لمورج السلمي. وعجزة: وأبي مالك ذو المجاز بدار

ينظر أمالي ابن الشجري ٣٧/٢، وشرح المفصل ٣٦/٣، وأمالي ابن الحاجب ٦٠٢/٢، وشرح التسهيل السفر الأول ٤٠٠/١، ومغني اللبيب ٦٠٩، وشرح شواهد المغني ٨٦/٢، وخزانة الأدب ٤٦٧/٤ - ٤٦٨.

والشاهد فيه قوله: (قدر أحلك ذا المجاز) أي ما أحلك ذا المجاز إلا قدر، وهو إنما تخصص لأنه بمعنى الفاعل والفاعل يجوز أن يكون نكرة.

وقولهم: (مأرب لا حفاوة أقدمه) ^(١) و(مهم أقعله) ^(٢) وإنما تخصص لأنه في معنى الفاعل، والفاعل يجوز أن يكون نكرة، لأن تقديره: (ما أهر ذا ناب إلا شر) و(ما أحلك ذا المجاز إلا قدر) و(ما جاء بك إلا مأرب) و(ما أقعله إلا مهم) واعترضه السكاكي ^(٣) بأنه إذا كان في معنى الفاعل أفاد الحصر، وذلك غير صحيح، فإنه قد يهر من الخير كما يهر من الشر، وجعله من الوصف المقدر، كأنه في معنى شر عظيم. [٢٩]

الخامس قوله: (في الدار رجل) ومثله، (تحت رأسي سرج) و(على ابنة درع) والمراد به كل ظرف كان خبراً لنكرة، فإنه يجب تقديم الظرف، ويجوز الابتداء بنكرة، لأنه لا يجوز عمل الجار والمجرور بغير اعتماد وذهب الكوفيون ^(٤) إلى أن الظرف ونحوه عاملان في المرفوع، وارتفاعه على الفاعلية، وأجاز الأخفش ^(٥) أن يكون مبتدأ كمذهب سيبويه ^(٦) وفاعلاً كمذهب الكوفيين....

السادس قوله: (سلام عليكم) ^(٧) وهو كل ما كان دعاء له، أو عليه

(١) يروى هذا المثل كما في لسان العرب مادو (أرب) (مأربة لا حفاوة). ومعناه: أي إنما بك حاجة لا تحفياً بي. ينظر مجمع الأمثال ٣٣/٢٠ - ٣٤.

(٢) ويروى (امراً قعد عن الحرب) ينظر شرح الرضي ٩١/١.

(٣) السكاكي: وهو سكتان بن مروان بن خبيب بن يعيش المصمودي. ينظر تاريخ علماء الأندلس ٢٣٠/١، وبغية الوعاة ٥٩٢/١.

(٤) للتفصيل: ينظر الإنصاف ٥١/١ وما بعدها مسألة ٦- [في رافع الاسم الواقع بعد الظرف والجار والمجرور]، ومغني اللبيب ٦٠٩ وما بعدها، وشرح الرضي ٩٠/١، وشرح المفصل ١/٨٦ و ٨٧، وشرح التسهيل السفر الأول ٣٩٦/١ وما بعدها.

(٥) ينظر الإنصاف ٥١/١.

(٦) ينظر الكتاب ٥٦/١.

(٧) في الكافية المحققة (عليك).

كـ (سلام عليه) و (ويل له).

[١٠١] فَتَرَبُّ لَأَفْوَاهِ الْوَشَّةِ وَجَنْدَلٌ^(١)

تخصص لنسبته، إلى الفاعل، فهو في معنى المضاف، لأن الأصل سلمت سلامي ثم سلمت سلاماً ثم سلام)، حذفت الإضافة للاختصار، فانتصب ثم حذف الفعل أيضاً للاختصار، ثم علل إلى الرفع ليفيد الاستمرار في كل وقت، لأنه إذا كان منصوباً كان في معنى الفعل^(٢)، ولهذا قيل: إن سلام إبراهيم عليهم أبلغ من سلام الملائكة، حيث قالوا (سلاماً) بالنصب، فقال (سلام) بالرفع، وكذلك (ويل له) لأن أصله (هلك ويلاً) أي هلاكاً فرفع بعد حذف الفعل لإزالة الحدوث^(٣)، وإفادة الاستمرار. قال الوليد^(٤) ويلزم على هذا التعليل جواز الابتداء بكل مصدر، وإن لم يكن دعاء له ولا عليه، نحو (ضرب لزيد، وعجب لك) ومفهوم كلام النحاة قصر ذلك على الدعاء، وجوابه بأنه كثير في الدعاء فقصر عليه، والله أعلم. وقد عدوا من وجوه التخصيص النكرة المعطوفة

(١) البيت من الطويل، وهو بلا نسبة في الكتاب ٣٦٥/١، وشرح أبيات سيبويه ٣٨٣/١، والمتقضب ٢٢٢/٣، وشرح المفصل ١٢٢/١، وشرح التسهيل السفر الأول ٣٩٩/١، وجمع الهوامع ١٣٠/٣. وصدرة.

لقد ألب الواشون ألباً لبيهم

والشاهد فيه قوله: (فترب) حيث رفع الابتداء، وهو نكرة لما فيه من معنى المنصوب و (لأفواه) هو خبر المبتدأ النكرة (ترب).

(٢) ينظر شرح المصنف ٢٤، وشرح الرضي ٩١/١.

(٣) ينظر شرح الرضي ٩١/١ والعبارة منقولة بتصرف.

(٤) الوليد محمد التميمي النحوي المصايري المشهور بولاد مات سنة ٢٦٣ هـ لازم تلميذ الخليل المهلب ثم الخليل نفسه، ينظر بغية الوعاة ٣٨/٢.

على متخصص نحو: (زيد ورجل قائمان) و﴿قَوْلٌ مَعْرُوفٌ وَمَغْفِرَةٌ خَيْرٌ مِنْ صَدَقَةٍ﴾^(١) والنكرة المعطوف عليها متخصص، نحو (رجل وزيد قائمان) والنكرة التي بعد واوالحال، نحو: ﴿وَطَائِفَةٌ قَدْ أَهَمَّتْهُمْ أَنْفُسُهُمْ﴾^(٢) والتي بعد فاء الجزاء نحو (إِنْ ذَهَبَ عَيْرٌ فَعَيْرٌ فِي الرِّبَاطِ)^(٣) والتي بعد (لولا) نحو:

[١٠٢] لولا اصطبل لأوى كل في مقعة

حين استقلت مطايهن للظعن^(٤)

والتي بعد لام الابتداء نحو (لرجل قائم) والتي خبرها جملة متقدمة نحو: (قام أبو رجل).

الخبر يكون جملة

قوله: (والخبر قد يكون جملة) (قد) للتقليل، لأن أصل الخبر الأفراد،

(١) البقرة ٢/٢٦٣ من سورة البقرة وتامها: ﴿قَوْلٌ مَعْرُوفٌ وَمَغْفِرَةٌ خَيْرٌ مِنْ صَدَقَةٍ يَتْبَعُهَا أُنَى وَاللَّهُ غَنِيٌّ حَلِيمٌ﴾.

(٢) آل عمران ٣/١٥٤.

(٣) ينظر هذا المثل في اللسان مادة عير ٤/٣٨٥، وشرح ابن عقيل ١/٢٢٥، ومجمع الأمثال للميداني ٨/٢٥، وجمهرة الأمثال لأبي هلال العسكري ١/٨١، ويروى: إن ذهب العير فعير في الرباط ويروى: إن هلك عير فعير في الرباط ويضرب في الرضا بالخاضر ونسيان الغائب، وينظر الهمع ٢/٣٦.

(٤) البيت من البحر البسيط وهو بلا نسبة في شرح ابن عقيل ١/٢٢٤، وينظر شرح التسهيل السفر الأول ١/٣٩٩، وأوضح المسالك ١/٢٠٤، والمقاصد النحوية ١/٥٣٣، وجمع الهوامع ٢/٣٠.

والشاهد فيه قوله: (اصطبار) فإنه مبتدأ مع كونه نكرة والمسوغ لوقوعه مبتدأ وقوعه بعد لولا وخبره محذوف وجوباً تقديره: موجود. مغنى مقعة حب على وزن فعلة كعلة والتاء فيهما عوض عن فاء الكلمة وهي الواو وعد علة، وموق مقعة والمقعة المحبة وفي اللسان وموق يوق. مثل وثيق يثق ١/٤٩٢٧.

لأن المفرد قبل المركب، وجاز وضع الجملة خبراً لأنها تفيد مثل ما يفيد المفرد^(١).

قوله: (مثل: زيد أبوه قائم وزيد قائم أبوه) مثل مثلاً في الجملة الاسمية، ومثلاً في الجملة الفعلية، وفيه تقسيم وهو أن الخبر يكون مفرداً جامداً، نحو (زيد أخوك) ومشتقاً كاسم الفاعل والمفعول، والصفة المشبهة، نحو (زيد ضارب) و(عمر ومضروب) و(بكر حسن) وجملة اسمية، نحو (زيد أبوه قائم) وفعلية نحو (زيد قائم أبوه) وحرفية نحو (زيد في الدار) وظرفية نحو (زيد عندك) وجملة إنشائية نحو (زيداً ضربته) و(زيد إن تعطه يشكرك) فمنع بعضهم أن تكون خبراً^(٢) وأجازها الأكثر بتقدير القول، ومنهم من قال: لا حاجة إليه لكثرته في القرآن، نحو: ﴿وَالَّذِينَ جَاهَدُوا فِينَا لَنَهْدِيَنَّهُمْ سُبُلَنَا﴾^(٣) ﴿وَالَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ لَنُدْخِلَنَّهُمْ﴾^(٤) ﴿فَأَمَّا الَّذِينَ اسْوَدَّتْ وُجُوهُهُمْ﴾^(٥) إلى غير ذلك.

قوله: (ولا بد من عائد) يعني في الخبر، يرجع إلى المبتدأ، سواء كان ظاهراً، أو مستتراً، وإنما اشترط الضمير لأن الخبر أجني عن المبتدأ، فأتى بالضمير العائد إلى المبتدأ ليربط بينهما وتحصل الفائدة وإنما قال: ولا بد من عائد، ولم يقل: ولا بد من ضمير، لأن العائد أربعة أشياء:

- (١) ينظر شرح المصنف ٢٤.
- (٢) ينظر شرح الرضي ٩١/١ وقد نقل الرضي رأي بعض الكوفيين.
- (٣) العنكبوت ٦٩/٢٩ وتامها: ﴿وَالَّذِينَ جَاهَدُوا فِينَا لَنَهْدِيَنَّهُمْ سُبُلَنَا وَإِنَّ اللَّهَ لَمَعَ الْمُحْسِنِينَ﴾.
- (٤) العنكبوت ٩/٢٩ وتامها: ﴿وَالَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ لَنُدْخِلَنَّهُمْ فِي الصَّالِحِينَ﴾.
- (٥) آل عمران ١٠٦/٣ وتامها: ﴿يَوْمَ تَبْيَضُّ وُجُوهٌ وَتَسْوَدُّ وُجُوهٌ فَأَمَّا الَّذِينَ اسْوَدَّتْ وُجُوهُهُمْ أَكْفَرْتُمْ بَعْدَ إِيمَانِكُمْ فَذُوقُوا الْعَذَابَ بِمَا كُنْتُمْ تَكْفُرُونَ﴾.

الأول: الضمير نحو: (زيد ضربته، وزيد قائم، وزيد قائم أبوه).

الثاني: الإشارة إلى المبتدأ، نحو: ﴿وَلِبَاسُ الْقُوَى ذَلِكَ خَيْرٌ﴾^(١) ﴿الْم، ذَلِكَ الْكِتَابُ﴾^(٢) على أنه اسم للسورة. [ظ ٢٩]

الثالث: تكرير لفظ المبتدأ، نحو: ﴿الْحَاقَّةُ، مَا الْحَاقَّةُ﴾^(٣) ﴿الْقَارِعَةُ، مَا الْقَارِعَةُ﴾^(٤) وأكثر ما يكون في مواضع التعظيم، والتهويل، وأما تكرير معناه، نحو: (زيد جاء أبو محمد)، فلجازه الأخفش^(٥)، ومنعه الأكثرون.

الرابع: العموم، نحو (نعم الرجل زيد) وأما ما يحتاج من الأخبار إلى العائد فإن كان الخبر مفرداً مشتقاً، فلا بد من عائد نحو (زيد قائم) والمراد بالمشتق ما يصح أن يعمل فيلحقه أسماء الزمان والمكان، والآلة، والصفة غير المشبهة، وإن كان جامداً، نحو: (زيد أبوك) فلا يحتاج إلى عائد، وأوجب الكوفيون^(٦) العائد، ويقدرونه بالمشتق، أي والدك أو شقيقك في (زيد أخوك) وإن كان ظرفاً، فلا بد من عائد سواء قيل: إنه يتعلق بمفرد أو بفاعل، وعائد ضمير فاعل مستتر، وإن كان جملة، فإن كانت هي المبتدأ في المعنى، لم يحتاج إلى عائد لضمير الشأن، و(نعم الرجل زيد) في أحد القولين وإن لم، فلا بد من عائد.

(١) الأعراف ٢٦/٧ وتامها: ﴿يَا بَنِي آدَمَ قَدْ أَنْزَلْنَا عَلَيْكُمْ لِبَاسًا يُؤَارِي سَوْآتَكُمْ وَرِيشًا وَلِبَاسَ التَّقْوَى ذَلِكَ خَيْرٌ ذَلِكَ مِنْ آيَاتِ اللَّهِ لَعَلَّهُمْ يَذْكُرُونَ﴾.

(٢) البقرة ١/٢ - ٢ وتامها: ﴿ذَلِكَ الْكِتَابُ لَا رَيْبَ فِيهِ هُدًى لِّلْمُتَّقِينَ﴾.

(٣) الحاقة ٦٩/١.

(٤) القارعة ١٠١/١.

(٥) ينظر شرح الرضي ٩٢/١.

(٦) ينظر الإنصاف في مسائل الخلاف مسألة رقم ٩، ٦٥/١، وشرح المفصل ٩١/١ - ٩٢.

قوله: (وقد يحذف) يعني عائد الجملة، وفيه تفصيل، إن كان في مفرد أو ظرف لم يحذفه لأنه فاعل، وإن كان في جملة، فإن كان مرفوعاً لم يحذفه، سواء كان مبتدأ أو فاعلاً، إلا في نحو (زيد ما قام وقعد إلا هو) فإنه حذف الأول لدلالة الثاني عليه، وأجاز بعضهم حذف العائد المبتدأ نحو:

[١٠٣] إن يقتلوك فإن قتلك لم يكن

علَّ عليك ورُبَّ قتل عل^(١)

أي هو عار، وإن كان منصوباً منفصلاً لم يحذفه، نحو (زيد ما ضربت إلا إليه) فإنه حذف العائدين لدلالة الآخر عليه، وإن كان متصلاً فإن كان بفعل غير متصرف، أو ناقص أو مشبه، لم يحذفه، نحو (زيد ما أحسنه) و(زيد كأنه أسد) و(القائم كأنه زيد) وإن كان غير ذلك وهو الفعل المتصرف، فمنع الجمهور حذفه مطلقاً^(٢)، وأجازه هشام^(٣) مطلقاً، نحو ﴿وَكَلَّا وَعَدَلِلَهُ الْحُسْنَى﴾^(٤) وقال بعضهم: إن لزم منه إعمال الفعل

(١) هذا البيت من البحر الكامل وهو لثابت قطفة في ديوانه ٤٩، وينسب لحبيب بن خدره الهلالي، وينظر المقتضب ٦٦/٣، والحماسة البصرية ٢٧٦/١، وأملی ابن الشجري ٣٠١/٢، وشرح التسهيل السفر الثاني ٤٤٩/١، والجنی الداني ٣٤٩، ومغني اللبيب، ٢١ - ١٤١، وشرح شواهد المغني ٨٩/١ - ٣٩٣ والجمع ١٦/٢، والخزانة ٥٧٦/٩، ويروى في البيان والتبيين ٢٩٣/١، والأغاني ٢٧٩/١٤ وبعض قتل عار وعليها يفوت الاستشهاد.

والشاهد فيه قوله: (رب قتل عار) حيث جاز حذف العائد وهو الضمير (هو) وهو مبتدأ والتقدير: (هو عار) وقيل (رب) مبتدأ و (عار) خبر وهذا ما ذهب إليه الكوفيون (ينظر شرح التسهيل).

(٢) ينظر شرح المفصل ٩٢/١.

(٣) ينظر رأي هشام في الجمع ١٦/٢.

(٤) النساء ٩٥/٤ وتعلمها: ﴿لَا يَسْتَوِي الْقَاعِدُونَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ غَيْرِ أُولِي الضَّرَرِ وَالْمُجَاهِدُونَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ... أَجْرًا عَظِيمًا﴾.

في المبتدأ، نحو (زيد ضربت) لم يجوز، وإن لم، نحو: (زيد إني ضربت) جاز بشرط الدلالة على حذفه، يحتز من نحو (زيد إني ضربته في داره) وإن كان مجروراً بالإضافة لم يجوز، نحو: (زيد غلامه في داره) وإن كان بحرف، فإن كان محصوراً غير مكرر، لم يجوز نحو: (زيد ما مررت إلا به) وكذلك إذا أدى إلى تهيم الفعل ليعمل نحو: (زيد مررت به) لم يجوز وإن لم يكن على حذفه دليل، نحو (زيد مررت به في داره) وإن لم يكن (إيها) فمنع الأكثر، ولا يقاس على ما جاء لقلته، وأجاز بعضهم محتجاً بقوله تعالى: ﴿إِنَّ ذَلِكَ لَمِنْ عَزْمِ الْأُمُورِ﴾^(١) أي منه و﴿إِنَّا لَنُضِيعُ أَجْرَ مَنْ أَحْسَنَ عَمَلًا﴾^(٢) أي منهم و(السمن منوان بدرهم) أي منه^(٣)، وحذف الضمير في الخبر قليل، لأنه أجنبي يحتاج إلى رابط، وهو أجود في الحال نحو (مررت بزيد يضرب عمراً أي يضربه عمرو، لأنه صفة للفعل فهو في حكم الراجع إلى ما قبله، وأجوز منه الموصوف، نحو: (الناس رجلان رجل أكرمت، ورجل أهنت) وقوله:

[١٠٤] أبحث حمى تهمة بعد نجد

وما شيء حميت بمسبيل^(٤)

- (١) الشورى ٤٢ / ٤٣. وتماها: ﴿ولن صبر وغفر إن ذلك لمن عزم الأمور﴾.
- (٢) الكهف ٣٠ / ١٨ وهي بتمامها: ﴿إن الذين آمنوا وعملوا الصالحات إِنَّا لَا نُضِيعُ أَجْرَ مَنْ أَحْسَنَ عَمَلًا﴾.
- (٣) ينظر شرح الرضي ٩٢ / ١.
- (٤) البيت من البحر الوافر، وهو لجرير في ديوانه ٨٩ / ١ وينظر الكتاب ٨٧ / ١ - ١٣٠، وسر صناعة الإعراب ٤٠٥ / ١ وأمالى ابن الشجري ٧٨ / ١ - ٣٢٦، وشرح التسهيل السفر الثاني ٦٧٠ / ٢، ومغني اللبيب ٦٥٣ - ٧٩٩ - ٨٢٩، وخزانة الأدب ٤٢ / ٦.
- والشاهد فيه قوله: (حميت) حيث جاءت الجملة الموصوف بها مربوطة بالضمير المقدر المنصوب المحذوف وتقديره: حميته.

لأن الصفة جزء جملة من الموصوف، وأجوز منه الموصول نحو: ﴿أَهَذَا الَّذِي بَعَثَ اللَّهُ رَسُولًا﴾^(١) لأن ملازمة الصلة للموصول أكثر من الصفة للموصوف^(٢)، لأنها لا تفارقه بخلاف الصفة.

قوله: (وما وقع ظرفاً) أي ظرف مكان، لأنه أعم من حيث أنه يخبر به عن الجثة والمعنى لإفادتها، من حيث إن الشخص يختص بمكان دون مكان، فنقول (زيد أمامك) و(الفضل أمامك) وإن توغل ظرف المكان في الإبهام لم يخبر به، فلا نقول: (زيد أمام) ولا مكان لعدم الفائلة، وأما [و٣٠] ظرف الزمان فلا يخبر بها عن الجثث، ولا تكون حالاً منها ولا صفة لها، لعدم الفائلة، لأن الزمان يشترك فيه جميع الأشخاص من غير اختصاص لأحدهم به، والخبر من شرطه الإفادة، ما امتنع لذلك، فإن وصف جاز وقوعه خبراً عن الشخص، نحو (زيد في زمان طيب) وأما قولهم: (الهلal الليلة)^(٣) و(اليوم خمر وغداً أمر)^(٤) وقوله: (في كل عام نعم).

[١٠٥] أكل علم نعم تحونه^(٥)

(١) الفرقان ٢٥ / ٤١ وهي بتمامها: ﴿وَإِذَا رَأَوْكَ إِن يَتَخَذُونَكَ إِلَّا هُزُوًا أَهَذَا الَّذِي بَعَثَ اللَّهُ رَسُولًا﴾.

(٢) ينظر شرح الرضي ٩٢ / ١.

(٣) ينظر شرح الرضي ٩٤ / ١.

(٤) هذا الشطر من رجز لامرئ القيس قاله عندما جاءه نبأ مقتل أبيه وهو يشرب الخمر فقال: لا صحو اليوم ولا شرب غداً اليوم خمر وغداً أمر.

ينظر مجمع الأمثال ٤١٧ / ٢، وجمهرة الأمثال ٤٣١ / ٢، والأمثال لأبي عبيد ٣٣٣، وشرح الرضي ٩٤ / ١.

والشاهد فيه قوله: (اليوم خمر) حيث حذف المضاف وهو شرب، وحدوث والتقدير اليوم شرب خمر وغداً حدث أمر.

(٥) هذا الرجز لقيس بن حصين كما في الكتاب ١٢٩ / ١ وتمامه:

وفعلی حذف مضاف، أي (رؤية الهلال الليلة)، و(اليوم شرب خمر وغداً حدوث أمر)، (وحدوث نعم) وقيل: في (الهلال الليلة) إنه لما كان يتعين بغير إذنا بالزيادة والنقصان أجرى مجري المعاني وفي قوله: (كل عام نعم تحوونه) أن النعم لما كانت تجري من غير اختيار صاحبها، نزلت نزلة القمر، وإذا أخبرت بظروف الزمان عن المعاني فإن كانت مستغرقة للزمان أو أكثره، نحو (الصوم يوم الجمعة) فالصوم يومٌ جاز الرفع والنصب، والرفع أجود، لا سيما مع النكرة، والجـر بـ(في) خلافاً للكوفيين^(١)، لأنها عندهم للتبعيض، وإن كانت غير مستغرقة، ولا غالبية، (الأكل اليوم) و(الأكل يوماً) فالأجود النصب، وأما قوله تعالى: ﴿الْحَجُّ أَشْهُرٌ مَّعْلُومَاتٌ﴾^(٢) فمتأول على أنه أريد به الاستغراق على وجه مجازي، وهو تعظيم أمر الحج، ودعاء الناس إلى الاستعداد له حتى كأنه مستغرق للأشهر الثلاثة^(٣)، فإن أخبرت بظرف الزمان عن اسم زمان فالرفع لازم

يلقحه قوم وتتنجونه

ولقيس أو لصبي من بني سعد أو لغيرهما، ينظر شرح أبيات سيوييه ١١٩/١، والإنصاف ٦٢/١، وشرح التسهيل السفر الأول ٤٣٤/١، وشرح الرضي ٩٤/١، وخزانة الأدب ٤٠٨/١.

الشاهد فيه قوله: (أكل عام نعم) حيث قدر الشارح حذف مضاف وتقديره أكل عام إحراز نعم، أو نهب نعم وقدره الرضي أي حوايته، وذلك لأن ظرف الزمان لا يكون خبراً عن اسم الذات ولذلك قدر له مضاف محذوف. قال ابن مالك في التسهيل السفر الأول ٤٣٣/٨ - ٤٣٤: (ولا يغني ظرف زمان غالباً عن خبر اسم عين ما لم يشبه اسم المعنى بالحدث وقتاً دون وقت أو تعم إضافة معنى إليه أو يعم، واسم الزمان خاص أو مسؤول به عن خاص ويغني عن خبر اسم معنى مطلقاً، انتهى كلامه.

(١) ينظر شرح التسهيل السفر الأول ٤٣٦/١، وشرح الرضي ٩٥/١.

(٢) البقرة ١٩٧/٢، وتامها: ﴿الْحَجُّ أَشْهُرٌ مَّعْلُومَاتٌ فَمَنْ فَرَضَ فِيهِنَّ الْحَجَّ فَلَا رَفَثَ وَلَا فُسُوقَ وَلَا جِدَالَ فِي الْحَجِّ...﴾.

(٣) ينظر شرح الرضي ٩٥/١ والعبارة منقولة منه بتصريف قال الرضي: وإذا كان ظرف المكان -

نحو (اليوم الأحد) وأجاز بعضهم نصب ما أصله المصدر، نحو (اليوم السبت والجمعة) نظر إلى أصله، وأجاز هشام والفراء^(١) النصب في أيام الأسبوع كلها على تأويل اليوم بالآن.

قوله: (فالأكثر أنه مقدر بجملة) يعني ما وقع من الظرف والحرف معاً، لأنهم يطلقون معاً اسم الظرف، نحو (زيد خلفك) و(زيد في الدار) فإنه يجب ذكر تقديم العامل، لأن الظرف معمول، والمعمول لا بد له من عامل، ولكن لا يظهر، لأن الظرف قد صار كالعوض عنه، وأجاز ظهوره بعضهم محتجاً بقوله تعالى: ﴿فَلَمَّا رَأَوْهُ مُسْتَقَرًّا عِنْدَهُ﴾^(٢) ولا حجة لهم فيها لأن (عنده) يتعلق بالرؤية لا خبر، و(مستقراً) حال لأن الظرف والحرف يتعلقان بمحذوف، حيث يقعان خبراً لمبتدأ، أو صلة لموصول أو صفة لموصوف، أوحالاً لذي حال^(٣)، وما عدا ذلك متعلقاً فيه بوجود أو ما هوفي حكم الموجود، واختلف ما المقدر؟ فرغم ابن السراج^(٤) أنه لا يحتاج إلى تقدير، لأن الكلام تام ولأنه لا يجوز ظهوره، لأنه يقال (إن في الدار زيداً) ولا يجوز (إن استقر) ولا مستقر في الدار زيد، وذهب الأخفش^(٥) وطاهر^(٦)، وروي عن سيبويه^(٧)، أنه بقدر بمفرد اسم فاعل لأنه أصل الخبر

خبراً عن اسم عين سواء كان اسم مكان أو لا، فإن كان غير متصرف نحو (زيد عندك) فلا كلام في امتناع رفعه: وإن كان متصرفاً وهو نكرة فالرفع راجح نحو: أنت مني مكان قريب).

(١) ينظر شرح الرضي ٩٦/١، وجمع الهوامع ٢٦/٢.

(٢) النمل ٤٠/٢٧، وتامها: ﴿قَالَ الَّذِي عِنْدَهُ عِلْمٌ مِنَ الْكِتَابِ أَنْ آتِيكَ بِهِ قَبْلَ أَنْ يَرْتَدَّ إِلَيْكَ طَرْفَكَ فَلَمَّا رَأَاهُ مُسْتَقَرًّا عِنْدَهُ قَالَ هَذَا مِنْ فَضْلِ رَبِّي...﴾.

(٣) ينظر الإنصاف ٥٢/١، وشرح المفصل ٩١/١، وشرح المصنف ٢٤، وشرح الرضي ٩٣/١.

(٤) ينظر الأصول ٦٣/١، والجمع ٢٢/٢.

(٥) ينظر شرح التسهيل السفر الأول ٤٣٦/١ - ٤٣٣.

(٦) ينظر شرح المقدمة المحسبة ١٨٧ - ١٨٨.

(٧) ينظر الكتاب ٤١٨/١، وشرح التسهيل السفر الأول ٤٣٦/١ - ٤٣٣.

الإفراد، ولأنه قد ظهر مفرداً حيث ظهر، وتقديره حاصل أو مستقر، وقال الفارسي^(١)، والزخشي^(٢)، والمصنف^(٣) روي عن سيوييه أيضاً أنه يقدر فعل، تقديره (حصل) أو (استقر)^(٤) وحجتهم أنه عامل في الظرف، وأصل العمل للأفعال، ولأن الصلة لا تقدر إلا بجملة، ومنهم من جمع بين القولين، فقال: تقدر في الصلة جملة، وفي ما عداها مفرد، وعلى كلا التقديرات، لما حذف الفاعل انتقل الضمير الذي كان فيه إلى الظرف، على كلام الفارسي^(٥) ومن تابعه، ويقال إنه مرفوع بالظرف مجازاً، وكذلك الظاهر، نحو (زيد في الدار أبوه) مرفوع بالظرف مجازاً ومحل الظرف الرفع، وقال السيرافي^(٦) هوبق في المحذوف [ظ ٣٠] ومحل الظرف النصب.

وجوب تقديم المبتدأ

قوله (وإذا كان المبتدأ مشتملاً على ما له صدر الكلام) يعني أن أصل المبتدأ التقديم، لأنه محكوم عليه، والخبر التأخر، لأنه محكوم به، وقد تعرض أشياء توجب تقديمه، فذكر الشيخ أربعة:

(١) ينظر رأي الفارسي في المجمع ٢/ ٢٢، وشرح التسهيل السفر الأول ١/ ٤٣٦ - ٤٣٣.

(٢) ينظر المفصل ٥٦، وشرحه لابن يعيش ١/ ٩١.

(٣) ينظر شرح المصنف ٢٤.

(٤) ينظر شرح التسهيل ج ١، ١/ ٤٣٢ قال ابن مالك: فلهذه المرجحات وافقت الأخفش بقولي في الأصل، معمول في الأجود لاسم فاعل كون مطلق وفقاً للأخفش تصريحاً، ولسيوييه إيماء وخالفت ما ذهب إليه أبو علي والزخشي من جعل الظرف جملة، وينظر شرح المفصل ١/ ٩١.

(٥) ينظر المجمع ٢/ ٢٢.

(٦) ينظر رأي السيرافي في هامش الكتاب ١/ ٤١٥، وشرح التسهيل السفر الأول ١/ ٤٣٣.

الأول قوله: (إذا كان المبتدأ مشتملاً على ماله صدر الكلام) وإنما قل مشتملاً ولم يقل له صدر الكلام لعمومه، إذ قد يكون مشتملاً على ما له صدر الكلام وليس بصدر، نحو: (غلام من ضربت)؟ والذي له صدر الكلام، ضمير الشأن^(١)، والاستفهام، وأسماء الشرط، وكم الخبرية، والمضاف إلى أحدهما، ما خلا ضمير الشأن، فإنه لا يضاف إليه لإبهامه، ولام الابتداء، والنفي، والتعجب، وما خرج مخرج المثل مثاله: ﴿هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ﴾^(٢) (ومن جاءك؟) و(من تكرم أكرم) و(وكم رجل ضربت)؟ و(غلام من جاءك) و(غلام من تضرب أضرب) و(غلام كم رجل ضربت) و(لزيد قائم)، (ما أحسن زيدا) و(ما زيد قائم)، (وسلام له) و(ويل له).

قوله: (مثل من أبوك)؟ هذا مثال الاستفهام، قال نجم الدين: ^(٣) وهذا المثال لا يستقيم إلا على مذهب سيبويه^(٤) إن (من) مبتدأ و(أبوك) خبره، وعند غيره (من) [في] ^(٥) هذا المثال خبر، لأن الذي بعدها معرفة^(٦)، فيجب أن يكون هو المبتدأ، والمثال المتفق عليه (من قام)؟ و(ما جاء بك) و(أيهم قام)؟

(١) ينظر شرح المصنف ٢٤، وشرح الرضي ٩٧/١.

(٢) الإخلاص ١/١١٢.

(٣) ينظر شرح الرضي ٩٧/١، وشرح التسهيل السفر الأول ١/٣٩٥ - ٤٠٠.

(٤) ينظر الكتاب ١٦١/٢، وشرح الرضي ٩٧/١، وقال ابن مالك والمبتدأ عند سيبويه في نحو (كم مالك؟) كم مع أنه نكرة والخبر مالك مع أنه معرفة، وكذا نحو: (مررت برجل أفضل منه أبوه) أفضل عنده مبتدأ وأبوه خبر، فجعل النكرة مبتدأ والمعرفة خبر. شرح التسهيل السفر الأول ١/٤٠١.

(٥) زيادة يقتضيها السياق.

(٦) ينظر شرح المفصل ٩٨/١.

الثاني والثالث: قوله: (أو كانا معرفتين، أو متساويين) يعني المبتدأ أو الخبر فـ (المعرفتين) نحو (زيد القائم)^(١) و (المتساويين).

قوله: (أفضل منك أفضل مني) ولا فرق بين أن يكون المبتدأ والخبر اسمين نحو: (زيد أخوك) أو أحدهما وصف نحو (زيد القائم) لأنه مبنية على جواز كون الصفة مبتدأ خلافاً للرازي، والأمام يحيى بن حمزة^(٢) فإنهما يجيزان تقديمها وتأخيرها، لأنها متعينة عندهما للخبرية لكونها مسندة في المعنى: فكيف يسند إليها واعتراض مذهبهم بنحو (القائم العالم) فإن هنا لابد من جعل أحدهما مبتدأ، وأجيب عما أوردوه، بأننا لا تجيز عن الصفة إلا بتأويلها بالاسم، فإذا قيل (القائم زيد) فمعناه الذات المتصفة^(٣) بالقيام زيداً أو مسمى زيد، ووجوب تقدم المبتدأ في المعرفتين، والمتساويين مذهب البصريين^(٤)، لثلاث يلتبس، لأن المعنيين مختلفان، لأنك إذا قلت (زيد العالم) جاز أن يكون غير زيد عالم وأما زيد فلا يكون إلا العالم، وإذا قلت (العالم زيد) وجب أن يكون العالم زيد ولا يخرج شيء منه عن زيد، ومنهم من أجاز التقديم والتأخير مطلقاً وابن مالك^(٥) وغيره فصل، بأنه إن كان ثم قرينة جاز التقديم والتأخير نحو:

[١٠٦] بنونا بنو أبنائنا وبنائنا

بنوهن أبناء الرجال الأبعد^(٦)

(١) في الأصل (لقائم) وهو تحريف والصواب ما أثبتته.

(٢) ينظر الأزهار الصافية ٢١٤ - ٢١٥.

(٣) ينظر شرح الرضي ٩٧/١.

(٤) ينظر شرح ابن عقيل ٢٢٨/١.

(٥) ينظر شرح التسهيل لابن مالك الجزء الأول ٤٠٢/١، وشرح الرضي ٩٧/١.

(٦) البيت من البحر الطويل، وينسب للفرزدق وهو ليس في ديوانه المطبوع، ينظر =

ونحو:

[١٠٧] لعب الأفعلى القاتلات لعبه^(١)

أي بنوأبنائنا بنونا، ولعابه لعب الأفاعي، وإلا لم يجوز.

الرابع: قوله: (أو كان الخبر فعلاً له، مثل: ((زيد قام))) يعني أن يكون الخبر فعلاً للمبتدأ، فإنه لو قدم الخبر التيسر الفاعل، وأجازه الكوفيون^(٢) مطلقاً، وفصل ابن مالك والسكاكي^(٣) بأنه إن كان ثم ضمير بارز نحو (الزيدان قاما) و(الزيدون قاموا) جاز التقديم، وإلا لم يجوز، ومما يجب فيه تقديم المبتدأ أن يكون قبل (إلا) نحو: (ما زيد إلا في الدار) أو بعد (إنما)، نحو: (إنما زيد في الدار) لأنه يفيد حصر المبتدأ على الخبر

الإنصاف ١/ ٦٦، وشرح المفصل ١/ ٩٩، ١٣٣/ ٩، وشرح التسهيل السفر الأول ١/ ٤٠٢، وشرح الرضي ١/ ٩٧، ومغني اللبيب ٥٨٩، وشرح شواهد المغني ٢/ ٨٤٨، وشرح ابن عقيل ١/ ٢٣٣، وجمع الهومع ٢/ ٣٢، وخزانة الأدب ١/ ٤٤٤.

والشاهد فيه قوله: (بنونا بنو أبنائنا) حيث قدم الخبر وهو بنونا على المبتدأ وهو (بنو أبنائنا) مع استواء المبتدأ والخبر في التعريف فإن كلا منهما مضاف إلى ضمير المتكلم وذلك لوجود قرينة معنوية تعين المبتدأ منهما.

(١) البيت من البحر الطويل وعجزة:

وأرأي الجنا اشتارته أيدٍ عواسلُ

وهو لأبي تمام الطائي كما في ديوانه ١/ ٢٤٢، وينظر شرح الرضي ١/ ٩٨، والعواسل: جمع عاسلة وهي ذات العمل الصالح، وأرأي: العسل، ينظر اللسان مائة (عسل) ٤/ ٢٩٤٥. والتمثيل فيه قوله: (لعب الأفاعي لعبه) حيث استوى المبتدأ والخبر وكلاهما معرفة وكلاهما مضاف إلى معرفة فيجوز التقديم والتأخير كما أشار الشارح.

(٢) ينظر شرح المفصل ١/ ٩٢، والإنصاف ١/ ٦٥ وما بعدها.

(٣) ينظر شرح التسهيل السفر الأول ١/ ٤٠٣ وما بعدها. قال ابن مالك في شرح التسهيل السفر الأول ١/ ٤٠٤ ما نصه: ومما يمنع تقديم الخبر اقترانه بالفاء نحو الذي يأتي في درهم، لأن سبب اقترانه بالفاء وشبهه بجواب الشرط فلم يجوز تقديمه، كما لا يجوز تقديم جواب الشرط. ينظر رأي السكاكي في مفتاح العلوم ٨٧.

فلوقدمت الخبر لانعكس ومنها [و٣٦] أن يدخل الفاء على الخبر نحو: (الذي يأتيه فله درهم) أو لام الابتداء على المبتدأ، نحو: (لزيد قائم).

وجوب تقديم الخبر

قوله: (وإذا تضمن الخبر المفرد ماله صدر الكلام) [مثل: أين زيد]^(١) هذا القسم الثاني: الذي يوجب تأخير المبتدأ وتقديم الخبر، فمنها أن يتضمن الخبر المفرد ماله صدر الكلام، وقيد الخبر بالمفرد، لأنه إذا كان جملة لم يجب تقديمه على المبتدأ، لأن تقدمه على جزئه^(٢) نحو (زيد أين بيته).

قوله: (أو كان مصححاً [له])^(٣) يعني أو كان تقديم الخبر مصححاً لمجيء المبتدأ نكرة، فإنه يجب تقديمه، نحو (في الدار رجل) فإنه قد تخصص المبتدأ بتقديم الخبر عليه، فلو أخر لزال التصحيح، ولم يصح الابتداء بالنكرة، خلافاً للكوفيين^(٤)، فارتفع (الرجل) عندهم بالفاعلية، قال نجم الدين: الأولى أن العلة في إيجاب تقدم الظرف خبراً عن المبتدأ النكرة خوف لبس الصفة مع كثرة استعمال الظرف خبراً، فلو قل وقوع الظرف خبراً عن النكرة، اغتفر اللبس القليل^(٥)، وتقديم الخبر غير الظرف على المبتدأ النكرة نحو: (قائم رجل)، لارتفع اللبس، ولا يعينه للخبرية، بل

(١) ما بين حاصرتين زيلة من الكافية المحققة.

(٢) ينظر شرح المصنف ٢٤.

(٣) ما بين حاصرتين زيلة من الكافية المحققة.

(٤) ينظر شرح الرضي ٩٩/١، وقد نقل العبارة بتصرف.

(٥) ينظر شرح الرضي ٩٩/١.

يحتمل أن يكون (رجل)^(١) بدلاً من (قائم)، وأن يكون مبتدأ بخلاف (في الدار رجل) فإنه بتقديم الظرف يتعين للخبرية.

قوله: (أو لمعلقة ضمير في المبتدأ، نحو: ((على التمرة مثلها زيذاً)) [أو كان خبراً]^(٢)) أي لمتعلق الخبر، وهو التمرة، ضمير في المبتدأ، وهو مثلها، فلو قدمت المبتدأ لعاد الضمير إلى غير مذكور، وقد اختلف في تأويله، فقال ركن الدين:^(٣) يحتمل أنه أراد بالتعلق تعلق الحروف بالأفعال، فيكون الخبر المحذوف وهو حاصل أو حصل (وعلى التمرة) متعلق به، وفيه نظر؛ لجواز أن يقال (على الله عبده متوكل) فإنه تقدم المبتدأ هنا وهو (عبده) على خبره وهو (متوكل) مع أن فيه ضميراً متعلق بالخبر، وهو (على الله)، فلو قال: وكان الخبر ظرفاً لسلم، واعترضه الوالد بأنه قوله غير شامل، لأنه يخرج منه:

[١٠٨] ولكن ملء عين جفونها^(٤)

(١) في الأصل (رجلاً) وهو سهو.

(٢) ما بين حاصرتين زيادة من الكافية المحققة.

(٣) ينظر الوافية في شرح الكافية، ٦٨ - ٦٩.

(٤) البيت من البحر الطويل، وهو لـ (نصيب بن رباح) في ديوانه ٦٨، وصدرة:

أهابك إجلالاً وما بك قدرة
على.....

ويروى حبيبها بدل جفونها، وينسب للمجنون في ديوانه ٥٨، ينظر شرح ديوان الحماسة ٣٣٣،

وسط اللالي ٤٠١/١، وشرح التسهيل السفر الأول ٤٠٩/١، وأوضح المسالك ٢١٥/١،

وشرح ابن عقيل ٢٤١/١.

والشاهد فيه قوله: (ملء عين حبيبها) فإنه قدم الخبر وهو قوله (ملء عين) المبتدأ وهو حبيبها لاتصال المبتدأ بضمير يعود على ملابس الخبر وهو المضاف إليه، فلو قدمت المبتدأ مع أن رتبة الخبر التأخير لعاد الضمير على متقدم لفظاً ورتبة وهذا لا يجوز ولكن بتقديم الخبر وقد رجع الضمير على متقدم لفظاً وإن كانت رتبته التأخير وهو جائز.

وكلام المصنف مستقيم، لأن مراده بالتعلق الذي لا ينفك عنه الخبر، ولا تفاقه فيدخل فيه المضاف وغيره، ولم يرد التعلق الذي يراد في تعلق الحروف والظروف، ولا التعلق المعنوي الذي هو الاستدعاء، وإنما أراد الارتباط اللفظي، قال ركن الدين: ^(١) ويحتمل أنه أراد بالخبر، الخبر لفظاً، وهو الجار والمجرور، وأراد بالتعلق المجرور فلم يقع الإشكال انتهى، فيقال متعلق بكسر اللام، ويعني بالمتعلق جزء الخبر، فقولك (على التمرة) خبر، والمجرور جزؤه، وانتصاب زيد على التمرة، ويجوز رفعه على البلد من (مثلها)، ورفعها ونصب مثلها على أنه مبتدأ، ومثلها صفة له تقدمت عليه فانتصب على الحال نحو (في الدار واقفاً رجلاً).

قوله: (أو عن أن) يعني أو كان الخبر عن (أن) المفتوحة والمشددة، وجب تقديمه لئلا يلتبس بالمكسورة في الصورة، أو بـ (أن) التي بمعنى (لعل)، أو لئلا يدخل عليها (إن) المكسورة ^(٢)، فيقال: (إنَّ أنك منطلق عندي) وأجازها الأخفش ^(٣)، قياساً على المصدرية، نحو: ﴿وَأَنْ تَصْنِبُوا خَيْزَلَكُمْ﴾ ^(٤) أي قياساً في دخول العوامل عليها مثل: ﴿عَلِمَ أَنْ سَيَكُونُ مِنْكُمْ مَرْضًى﴾ ^(٥) وأما إن وليت المفتوحة المشددة (أما) تقدمت باتفاق نحو قوله:

[١٠٩] دأبى اصطبل وأما أننى جَزَعُ

يوم النوى فَلَوْجِدٍ كَلَا يَبْرِنِي ^(٦)

(١) ينظر رأي ركن الدين في الوافية شرح الكافية ٦٥.

(٢) ينظر شرح المصنف ٢٤ - ٢٥، وشرح الرضي ١/ ١٠٠، وشرح التسهيل السفر الأول ٤٠٨/ ٤٠٩.

(٣) ينظر المجمع ٢/ ٣٦.

(٤) النساء ٤/ ٢٥.

(٥) المزمل ٧٣/ ٢٠.

(٦) البيت من البسيط، وهو بلا نسبة في شرح التسهيل السفر الأول ٤٠٩/ ١، وينظر مغني =

[ظ ٣٦]

ومن وجوه تقدم الخبر، أن يكون قبل (إلا) أو قبل المبتدأ بعد (إنما) نحو: (ما في الدار إلا زيد) و(إنما في الدار زيد) وكذلك إذا كان بتقديم الخبر يفهم معنى لا يفهم بتأخره وجب تقديمه نحو (تميمي أنا) إذا قصدت بيان أنك من تميم، والتفاخر بها^(١)، وأما ما عدا هذه الأشياء فجائز فيه التقديم، إذا أردت الاهتمام بإفادة السامع الحكم من أول وهلة نحو: (قائم زيد) والتأخير نحو: (زيد قائم) إذا لم يرد ذلك خلافاً للكوفيين والأخفش^(٢)، فإنهم منعوا من تقدم الخبر، لأنك لو قدمته وقلت: (قائم زيد) لارتفع زيد عندهم بالفاعلية وبطل المبتدأ، لأنهم يعلمون الصفة من غير اعتماد، وأجاز بعضهم التقدم حيث يكون العائد منصوباً نحو: (زيد ضربته).

تعدد الخبر

قوله: (وقد يتعدد الخبر، مثل زيد عالم عاقل) يعني مع اتحاد المبتدأ، وفيه تفصيل، وهو أن نقول: إن اتحد فجائز نحو (زيد قائم قاعد) وإن تعدداً

الليب ٣٥٦، وشرح شواهد المغني ٦٦١/٢، وأوضح المسالك ٢١٣/١، وجمع الهوامع ٣٦/٢. ويروى: عندي بلد دأبي.

والشاهد فيه قوله: (أما أنني جزع... فلوجد) حيث ولي أما المفتوحة فهي مبتدأ من المصدر المؤول وتقدم على خبره الذي هو الجار والمجرور، وجاز تقدم المبتدأ وهو مصدر مؤول لأمن اللبس وهذا التقدم باتفاق كما ذكر الشارح.

(١) ينظر شرح الرضي ١٠٠/١ والعبارة مأخوذة بتصرف دون أن يعزوها إلى مصدرها، وينظر شرح المفصل ٩٢/١، الإنصاف ٦٦/١.

(٢) ينظر شرح المفصل لابن يعيش ٩٢/١، والجمع ٣٤/٢ - ٣٥.

لفظاً أو معنى نحو: (زيد وعمرو قائم وقاعد) و(زيد وعمرو وبكر سائر وقائم وقاعد) أو معنى (الزيدان قائمان) و(الزيدون قائمون) أو أحدهما لفظاً، أو أحدهما معنى نحو: (زيد وعمرو قائمان) و(زيد وعمرو وبكر قائمون) و(الزيدان قائم وقاعد) ومنه (الفرس أسود وأبيض) و(الزيدون سائر وقائم وقاعد) جاز ذلك، والواو واجبة، وفي كل منهما ضمير يعود إلى مبتدئه.

وإن تعدد المبتدأ واتحد الخبر فالأظهر الجواز حيث يصح المعنى ^(١) نحو: (الأصدقاء نسب وإخوة)، والناس تزيد في المبالغة، قال:

[١١٠] إنما النلس أنافينا

مت فلنلس الفنله ^(٢)

وإن اتحد المبتدأ وتعدد الخبر، فهي مراد الشيخ ^(٣)، فإن تعدد لفظاً ومعنى، فإن كان بعاطف فأخبار باتفاق، وفي كل واحد ضمير يعود إلى المبتدأ نحو (زيد العالم والعادل والكريم) وإن كان بغير عاطف نحو: ﴿وهو الغفور الودود، ذو العرش المجيد﴾ ^(٤). ونحو:

[١١١] من يك ذابتي فهنا بتي

مقيظ مصيف مشتي ^(٥)

(١) ينظر شرح المصنف ٢٥، وشرح الرضي ١٠٠/١، وشرح المفصل ٩٩/١.

(٢) لم أقف على قائل له أو مصدر.

(٣) ينظر شرح المصنف ٢٥.

(٤) البروج ٨٥/١٤ - ١٥.

(٥) الرجز لرؤبه بن العجاج في ملحق ديوانه ١٨٩، وينظر الكتاب ٨٤/٢، وشرح أبيات سيبويه ٣٣/٢، والإنصاف ٧٢٥/٢، وشرح المفصل ٩٩/١، وشرح التسهيل السفر الأول ٤٤٣/١، واللسان ملحة (بتت) ٢٠٥/١، وشرح ابن عقيل ٥٧/١، وجمع الهوامع ٥٣/٢.

فذهب الزخشي^(١) والمصنف^(٢) إلى إنها أخبار ومنهم من قال: الأول خبر، والباقي صفات وفي كل منهما ضمير على كلا القولين، وإن تعدد معنى فهي ضربان، الجمع والأسماء التي تقع على القليل والكثير، كالمصادر وأسماء العموم، فأما الأسماء فجائز نحو (زيدٌ عدلٌ وصوم) و﴿ذَلِكَ الْكِتَابُ﴾^(٣) وأما الجمع فأجازه بعضهم مع قصد المبالغة نحو: ﴿رَبِّ ارْجِعُونِ﴾^(٤) فليس بخبرٍ وقد قيل فيه: إنه يريد ملائكة الموت.

وإن تعدد لفظاً نحو (الرمان حلوحامض) و:

[١١٢] يقظان هاجع^(٥)

(وزيد قائم قاعد) فالأصح لا يجوز دخول العاطف، وبعضهم أجازه^(٦)،

والشاهد فيه قوله: فهذا بتي مقيظ مصيِّف مشتي، فهي أخبار متعللة لمبتدأ واحد من غير عاطف... وهذا ما ذهب إليه الزخشي وابن الحاجب كما ذكر الشارح.

(١) ينظر المفصل ٣٠، وابن يعيش ٩٩/١ - ١٠٠.

(٢) ينظر شرح المصنف ٢٥، وأمالى ابن الحاجب ٥٧٩/٢.

(٣) البقرة ٢/٢.

(٤) المؤمنون ٩٩/٢٣ وهي بتمامها: (حتى إذا جاء أحدهم الموت قال رب ارجعون).

(٥) هذا جزء من بيت البحر الطويل، وهو لحميد من ثور في ديوانه ١٠٥، ينظر الشعر والشعراء ٣٩٨/١، وشرح التسهيل السفر الأول ٤٤٣/١ وشرح ابن عقيل ٢٥٩/١، وخزانة الأدب ٢٩٢/٤.

والبيت بتمامه:

ينام بلحدي مقلتيه ويتقي بأخري المنايا فهو يقظان هاجع

ويروى في شرح ابن عقيل نائم بدلاً عن هاجع.

الشاهد فيه قوله: (فهو يقظان هاجع) حيث تعدد الخبر بدون حرف العطف قال ابن مالك في شرح التسهيل وعلامة هذا النوع صحة الإقتصار على واحد من الخبرين أو الأخبار السفر الأول ٤٤٣/١.

(٦) ينظر شرح التسهيل السفر الأول ٤٤٣/١.

والأكثر، منهم المصنف^(١)، يجعلها أخباراً متعددة في اللفظ ويجعل في كل واحد ضميراً، ومنهم من يكتفي بضمير واحد وبعضهم جعل الثاني صفة للأول، لأن المعنى: حلوفيه حموضة، لأنهما لو كانا خبرين لزم أن المعنى حلوفي حال، حامض في حال، قال: لأن الصفة قد توصف نحو (عالم فطن) و(طبيب ماهر) أي فطن في علمه، وماهر في طبه، وضعف هذا القول بأنه يلزم فيه اجتماع الضدين، لو كان المعنى حلاوة حامضة ولا يلزم هذا على القول الأول، لأنهما راجعان إلى الرمان، بعض أجزائه حلو، وبعضه حامض، فكأنه قيل: في جزء منه حلاوة، وفي جزء [و٣٣] منه حموضة^(٢)، وليس قولك: (هذا الفرس أسود أبيض) منه بل هو من المبتدأ المتعدد، نحو (الزيدان عالم وجاهل) كأنك أردت بعضه أبيض وبعضه

(١) ينظر شرح المصنف ٢٥، وأماله ٥٧٩/٢، والرضي ١٠٠/١.

(٢) ينظر شرح ابن عقيل ٢٥٧/١ وما بعدها، وشرح المفصل ٩٩/١، وشرح التسهيل السفر الأول ٤٤٣/١ قال ابن مالك في شرح التسهيل في الصفحة ٤٤٢ وما بعدها: تعدد الخبر على ثلاثة أضرب:

أحدهما: أن يتعدد لفظاً ومعنى لا لتعدد الخبر عنه مثل الآيتين في سورة البروج.
وكقولك الراجز:

من كان ذابيت.....

ثانيها: أن يتعدد لفظاً ومعنى لتعدد الخبر عنه حقيقة مثل قول الشاعر:

يداك يد خيرها يرتجى وأخرى لأعدائها غائظه

أو لتعدد الخبر عنه حكماً كقوله تعالى: (اعلموا أنما الحياة الدنيا لعب ولهو وزينة وتفاخر بينكم وتكاثر في الأموال والأولاد)

ثالثها: أن يتعدد لفظاً دون معنى بقليله مقام خبر واحد في اللفظ والمعنى كقولك: هذا حلو حلوض بمعنى مز. وكقولك هو أعسر أيسر بمعنى أضبط، أي عمل بكلماته. انتهى بتصرف.

أسود، كما أردت أحد الزيدتين عالم والآخر جاهل. وإن اختلفا في اتحاد المبتدأ أو تعلده، فإنه لما كان يمكن التمييز في الفرس بين الأسود والأبيض، أشبه المبتدأ المتعدد، ولما لم يكن تمييز الجزء الحلوالحامض، أشبه المبتدأ المتحد، قال اليميني^(١) لا يجوز أن يعود من كل واحد منهما ضمير، لأنه يصير التقدير: كله حلو، وكله حامض فيؤدي إلى الجمع بين ضديين، ولا خلّوهما عنه، لأنه ينقض قاعدة الصفة المشتقة، ولا عودة من أحدهما لما فيه من التحكم، لأنه يكون هو الخبر لعود الربط منه، فلم يبق إلا أن يقدر الاسمين بمعنى اسم واحد فاحتمل للضمير، وهو مز^(٢).

قال ابن جني: وهذا الموضع كان أبو علي يخاطب به خاصة أصحابه ستين سنة، وما أظنه فهمه إلا واحد أو اثنان.

دخول الفاء في خبر المبتدأ

قوله: (وقد يتضمن المبتدأ معنى الشرط) [فيصح دخول الفاء في

(١) أغلب الظن أنه أراد إما إبراهيم بن محمد بن أبي عباد إسحاق اليميني النحوي المتوفى بعد الخمسمئة وهو من أعيان النحويين باليمن. صنف مختصرين في النحو وهما مختصر سيويه والتلقين في النحو، ينظر البغية ٤٢٦/١. أو عمه الحسن بن إسحاق أبو محمد اليميني ويعرف بابن أبي عباد قال عنه الخزرجي: إمام النحلة في قطر اليمن وكان معاصراً لابن أخيه السابق ذكره، وكلاهما يلقب باليميني توفي قريباً من ٥٩٠هـ صنف مختصراً في النحو يدل على فضله ومعرفة ينظر ترجمته في البغية ٥٠٠/١.

(٢) ينظر شرح التسهيل السفر الأول ٤٤٤/١، وشرح ابن عقيل ٢٥٧/١، وشرح المفصل ٩٩/١، الهوامع ٥٣/٢-٥٤.

الخبر^(١) قد لتقليل تضمن المبتدأ معنى الشرط، لأنه لا يكون إلا مع الإبهام والعموم، لا لتقليل الفاء مع التضمن، فإنها مختارة.

ودخولها على الخبر واجب، وجائز، وممتنع:

أما الواجب فمع (أما) نحو (أما زيد فقائم) ولا تحذف إلا لضرورة، كقوله:

[١١٣] فلما القتال لا قتالَ ليكمو

ولكن سيراً في عراض المواكب^(٢)

أولاً ضممار القول نحو: ﴿فَأَمَّا الَّذِينَ اسنَوَتْ وُجُوهُهُمْ أَكْفَرْتُمْ﴾^(٣) تقديره (فيقال لهم: أكفرتم)^(٤) وإنما وجب الفاء مع (إن) لأن الجزء اسمية وهي أجنبية فدخلت للربط.

أما الجائز فحيث ذكر الشيخ^(٥).

قوله: (وذلك الاسم الموصول بفعل أو ظرف، نحو: ((الذي يأتي

(١) ما بين حاصرتين زيلة من الكافية المحققة.

(٢) البيت من الطويل، وهو للحارث بن خالد المخزومي في ديوانه ٤٥، ينظر المقتضب ٧١/٢، وأمالى ابن الشجري ٢٨٥/١، وشرح شواهد الإيضاح ١٠٧، والمقتصد في شرح الإيضاح ٣٦٧، وشرح التسهيل السفر الأول ٤٤٦/١، وشرح الرضي ١٠١/١، والجنى الداني ٥٢٤، ومغني اللبيب ٨٠، وشرح شواهد المغني ١٧٧/١، وشرح ابن عقيل ٣٩١/٢، وهمع الهوامع ٣٥٦/٤، وخزانة الأدب ٤٥٢/١.

والشاهد فيه قوله: (لا قتال لديكم) حيث حذف الفاء الداخلة على خبر المبتدأ الواقع بعد أما ضرورة. فالقتال مبتدأ، ولا قتال لديكم خبر ويروى المراكب بدل المواكب.

(٣) آل عمران ١٠٦/٣.

(٤) ينظر شرح الرضي ١٠١/١، وشرح التسهيل السفر الأول ٤٤٧/١، وشرح المصنف ص ٢٥، وشرح المفصل ١٠٠/١.

(٥) كما في المتن من الكافية المحققة وهي التي ذكرت.

فله درهم) ، هذه الموصولة بفعل، والظرف نحو: (الذي في الدار فله درهم) ﴿وَمَا يَكُنْ مِنْ نِعْمَةٍ فَمِنَ اللَّهِ﴾^(١) وإنما قال: الاسم الموصول بفعل ليخرج الحرف الموصول باسم الفاعل والمفعول، لا تقول (القائل فله درهم) ولا (المضروب فله درهم) وأجازه المبرد^(٢) والكوفيون^(٣) مستدلين بقوله تعالى: ﴿الزَّانِيَةُ وَالزَّانِي فَاجْلِدُوا﴾^(٤) ﴿وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا﴾^(٥) ورد بأنه لو كان منه لكان المختار النصب لأنه مثل (زيداً فاضربه) والقراء متفقون على الرفع^(٦).

قوله: (والنكرة الموصوفة بهما) يعني بالظرف والفعل، مثاله: (كل رجل في الدار فله درهم) أو (يأتيني فله درهم) وزاد السخاوي^(٧)، النكرة

(١) النحل ١٦/ ٥٣ وهي بتمامها: (وما يكمن من نعمة فمن الله ثم إذا مسكم الضر فإليه تجأرون).

(٢) ينظر المقتضب ٢٢٥/٣، والهمع ٥٦/٢.

(٣) ينظر الهمع ٥٦/٢.

(٤) النور ٢/ ٢٤.

(٥) المائلة ٣٨/ ٥.

(٦) الأمر فيه تفصيل وهو كالتالي: قرأ الجمهور (الزانية والزاني) بالرفع، وقرأ عيسى بن عمر الثقفي وابن أبي عبلة (الزانية) بالنصب وهو أوجه عند سيبويه حيث قال في ١٤٤/ ١. وقد قرأ أناس: (والسارق والسارقة) و (الزانية والزاني) وهو على ما ذكر لك من القوة، ولكن أبت العامة إلا القراءة بالرفع وإنما كان الوجه في الأمر والنهي النصب لأن حد الكلام تقديم الفعل وهو فيه أوجب، وقرأ ابن مسعود (والزان) بغير الياء.

قال القرطبي في تفسيره: وأما الفراء والمبرد والزجاج فإن الرفع عندهم أوجه والخبر في قوله: فاجلدوا لأن المعنى: الزانية والزاني مجلودان بحكم الله.

ينظر الكتاب ١٤٢/ ١ وما بعدها، وتفسير أحكام القرآن للقرطبي ٥٥١/ ٥، وتفسير البحر المحيط ٣٩٣/ ١.

(٧) السخاوي هو علي بن محمد بن عبد الصمد الإمام علم الدين أبو الحسن السخاوي النحوي المقرئ الشافعي كان بصيراً في القراءات وعللها إما ما في النحو واللغة والتفسير، -

الموصوفة باسم الفاعل، نحو: (كل رجل قائم فله درهم).

قوله: (مثل ((الذي يأتيني فله درهم)))، مثال الاسم الموصول بفعل، وقوله: (أوفي الدار) مثال الاسم الموصول بظرف، وقوله: (كل رجل يأتيني) مثال النكرة الموصوفة بفعل، وقوله: (أوفي الدار) مثال النكرة الموصوفة بالظروف، ويفهم منه العموم، في كل نكرة موصوفة وهو المختار، ومنهم من شرط أن يدخل عليها (كل) فهذه يجوز دخول الفاء إذا قصد أن الأول سبب في الثاني، وإن لم يقصد لم تدخل.

وأما الممتنع فما عدا الواجب والجائز، وقد أجاز بعضهم دخولها نحو (زيد فقائم)^(١) واحتج بقوله:

[١١٤] وقائلة خولان فانكح فتاتهم

ومن تصانيفه شرح على المفصل وسفر السعلاة، وشرح أحاجي الزغشري النحوية، وشرح الشاطبية مات سنة (٥٥٨ أو ٥٥٩ هـ) ينظر بغية الوعاة ١٩٢/٢ - ١٩٣ والوفيات لابن خلكان ٣٤٥/١. ينظر رأيه في جمع الهوامع ١٦٣/٢.

(١) ينظر شرح المفصل ١٠٠/١، وينظر شرح الرضي ١٠٢/١. ومن أجاز دخول الفاء على خبر المبتدأ الذي لا يشبه أداة الشرط الأخفش، قل ابن مالك ورأيه في ذلك ضعيف. ينظر شرح التسهيل السفر الأول ٤٤٩/١، وينظر شرح الرضي ١٠٢/١.

(٢) البيت من الطويل وعجزة:

وأكرومة الحين خلو كما هيا

وهو بلا نسبة في الكتاب ١٣٩/١ - ١٤٣، وشرح أبيات سيبويه ٤١٣/١، والمقتصد في شرح الإيضاح ٣٦١/١، وشرح شواهد الإيضاح ٨٦، وشرح التسهيل السفر الأول ٤٤٩/١، وشرح الرضي ١٠٢/١، ووصف المباني ٤٤٩، والجنى الداني ٧، ومغني اللبيب ٢١٩، وشرح شواهد المغني ٤٦٨/١، وجمع الهوامع ٥٩/٢، وخزانة الأدب ٣١٥/١ - ٤٥٥.

والشاهد فيه قوله: (خولان فانكح فتاتهم) حيث رفع خولان على تقدير مبتدأ محذوف والتقديره هذه خولان وذلك كما يقول الشارح نقلاً رأياً سيبويه هذه خولان وفانكح جملة -

برفع (خولان) وسيبويه^(١) يقول: تقديره: هذه خولان فانكح، جملة أخرى مسببة، [ظ ٣٢].

قوله: (وليت ولعل مانعان باتفاق)^(٢) يعني دخول الفاء فيهما ممتنع، وكذلك في (كأن)، وإنما امتنع دخول الفاء في هذه الثلاثة، لأنها لا تدخل إلا على خبر محض^(٣)، وهذه قد غيرت معنى الابتداء بجعل الجملة إنشائية فد (ليت) قلبته للتمني و(لعل) للترجي و(كأن) للتشبيه وأما (إن) و(أن) و(لكن) فمنعها الجمهور، وحكي عن سيبويه^(٤) وذلك لأنه لا يجوز دخولها على الشرط، فكذلك ما يشبهه، وأجازها ابن مالك^(٥) وجماعة من المغاربة، واحتجوا على المكسورة بقوله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ قَتَلُوا الْمُؤْمِنِينَ وَالْمُؤْمِنَاتِ ثُمَّ لَمْ يَتُوبُوا فَلَهُمْ عَذَابٌ﴾^(٦) وفي المفتوحة بقوله تعالى: ﴿وَاَعْلَمُوا أَنَّمَا غَنِمْتُمْ مِنْ شَيْءٍ فَلِلَّهِ خُمُسُهُ﴾^(٧) وقوله:

[١١٥] علمت يقيناً أن ما حم كونه

فسعي امرئ في صرفه غير نفع^(٨)

أخرى. وقال ابن مالك: على أن زيلة الفاء في مثل هذا قد سهلها كون الخبر أمراً كما سهلها كون العامل مفعلاً، ينظر شرح التسهيل السفر الأول، ١/ ٤٥٠ وينظر شرح الرضي ١/ ١٠٢.

(١) ينظر الكتاب ١/ ١٣٨.

(٢) في الكافية المحققة (بالاتفاق).

(٣) ينظر شرح المصنف ٢٥، وينظر شرح الرضي ١/ ١٠٣.

(٤) ينظر شرح الرضي ١/ ١٠٣.

(٥) ينظر شرح التسهيل السفر الأول ١/ ٤٥٠ وما بعدها، وجمع المومع ٥٧/ ٢ وما بعدها.

(٦) البروج ٨٥/ ٢، وتامها: ﴿فَلَهُمْ عَذَابُ جَهَنَّمَ وَلَهُمْ عَذَابُ الْحَرِيقِ﴾.

(٧) الأنفال ٨/ ٤١.

(٨) البيت من البحر الطويل وهو بلا نسبة في شرح التسهيل السفر الأول ١/ ٤٥١، وشرح الأشموني ١/ ٢٢٥.

وفي (لكن) بقوله:

[١١٦] فوالله ما فـلـرقتكم قـالـيـاً لـكـم

ولكن ما يُقضى فسوف يكون^(١)

وبعضهم أجاز دخولها في (أن) وحدها، وقد أشار إليه بقوله: (والحق بعضهم، (أن) بهما) يعني بـ(ليت) و(لعل) في المنع واختلف من المجيز ومن المانع؟ فرواية المصنف^(٢) والأكثرين المنع عن سيويه^(٣) لأن (إن) لا تدخل الشرط، فكذلك ما في معناه، فإذا دخلت (الفاء) فهي زائدة، والجواز عن الأخفش، والفاء بمعنى الشرط وحجته أن (إن) لا تغير المعنى الإخباري، ورواية أبي البقاء^(٤)، وركن الدين العكس^(٥)، وهي أولى لقيام قرينة، لورود الفاء في القرآن، ولأن الأخفش^(٦) يقول بزيادة الفاء،

والشاهد فيه قوله: (فسمى امرئ) حيث بقيت الفاء في الخبر سعى مع دخول أن المفتوحة على الحملة.

(١) البيت من البحر الطويل وهو للأفوه الأودي، وليس في ديوانه، وبلا نسبة في أمالي القالي ١/ ٩٩، وشرح التسهيل السفر الأول ١/ ٤٥١، وشرح الأشموني ١/ ١٠٨، وشرح قطر الندي ١٤٩، والمقاصد النحوية ٢/ ٣٥٥، وجمع الهوامع ٢/ ٦٠.

الشاهد فيه قوله: (لكن ما يقضى فسوف يكون) دخول لكن على ما الموصولة تكفها عن العمل، وكذلك اقتران خبر لكن بالفاء وهذا ما أشار إليه الشارح.

(٢) ينظر شرح المصنف ٢٥، وشرح الرضي ١/ ١٠٣.

(٣) ينظر المصادر السابقة.

(٤) هو عبد الله بن الحسين بن عبد الله بن الحسين الإمام محب الدين أبو البقاء العكبري البغدادى الضرير النحوي الحنبلي توفي سنة ٦١٦هـ ينظر ترجمته في بغية الوعاة ٢/ ٣٨ - ٤٠ صنف التبيان في القرآن، واللباب.

(٥) ينظر الوافية في شرح الكافية ٧١.

(٦) ينظر شرح التسهيل السفر الأول ١/ ٤٤٩.

وسيبيويه لا يقول بزيادتها.

حذف المبتدأ

قوله: (وقد يحذف المبتدأ لقيام قرينة جوازاً) قد للتقليل لأن الأصل عدم حذفه ولا بد في حذفه من قيام قرينه، وحذفه جائز، وواجب فلجائز قرينة حالية نحو:

قوله: ([كقول المستهل]^(١)) (الهِلالُ اللَّيْلَةُ) أي هذا، ومنه قوله:

[١١٧] إذا قل الخميس: نعم^(٢)

أي هذه نعم، والمقالية في جواب السؤال كقولك: (صحيح لمن قال: كيف زيد؟) أي زيدٌ صحيحٌ، والواجب في مواضع منها؛ المصادر التي لا أفعال تظهر لها، إذا رفعت، وهي سماع، نحو (حمد الله) و(ثناء عليه)، (وسمع وطاعة) أي أمري حمد الله، ومنها الصفات المقطوعة إلى الرفع، نحو: (الحمد لله أهل الحمد) أي هو^(٣) و(مررت بزيد العالم) قال تعالى: ﴿وَالْمُقِيمِينَ الصَّلَاةَ وَالْمُؤْتُونَ الزَّكَاةَ﴾^(٤) أي وهم. وقوله:

(١) ما بين حاصرتين زيادة من الكافية المحققة.

(٢) البيت من السريع وتماهه:

لا يبعد الله التلب والغازات

وهو للمرقش الأكبر في إصلاح المنطق لابن السكيت ٦٠، والمفصل ٢٥ وشرحه لابن يعيش ٩٤/١، ومغني اللبيب ٦٨٤، وشرح شواهد المغني ٨٩/٢ واللسان مادة (عمم) ٣١٣/٤.

والتلب معناه: لبس السلاح، والنعم واحد الأنعام.

والشاهد فيه قوله: (نعم) وهي خبر لمبتدأ محذوف تقديره: (هذه نعم).

(٣) ينظر شرح المصنف ٢٥ - ٢٦، وشرح الرضي ١٠٣/١.

(٤) النساء ١٦٢/٤، وقرأ الحسن ومالك بن دينار وجماعة والمقيمون على العطف، وكذا هو في -

[١١٨] النازلين بكل معترك والطيبون.....^(١)

أي وهم، وإنما وجب حذف المبتدأ هاهنا، لأنه لو ظهر المبتدأ أُخْرِجَتْ عن كونها صفات، ومنها المخصوص في باب (نعم) و(بئس) على من جعله خبراً لمبتدأ محذوف، وكذلك (سيما) فيمن رفع ما بعدها، ومنها ما كان من الأمثال، أو ما يجري مجراها محذوف المبتدأ، فإنه يجب الاتباع، لأن الأمثال لا تغير، وما يأتي في الشعر من ذكر الديار نحو (دار لمية) و:

[١١٩] دار لسلمي إذ (سليمي)^(٢) جـلرتي.....

أي تلك، نحو: (من أنت ؟ زيد) أي مذكورك زيد.

حرف عبد الله (أي ابن مسعود) وأما في حرف (أبي) فهو فيه والمقيم كما في المصاحف واختلف في نصبه على أقوال ستة أصحابها قول سيبويه بأنه منصوب على المدح. ينظر الكتاب ٦٣/٢ - ٦٤، وتفسير القرطبي ٢٠٠٩/٣ - ٢٠١٠، والبحر المحيط ٤١١/٣ - ٤١٢. (١) البيت من الكامل وهو للخرنق بنت هفان في ديوانها ٤٣، وينظر الكتاب ٢٠٢/١، وشرح أبيات سيبويه ١٦٨، ومعاني القرآن للأخفش ٣٤٩/١، والإنصاف ٤٦٨/٢، وشرح التسهيل السفر الثاني ٦٨٢/٢، والبحر المحيط ٤١١/٣ - ٤١٢، وخزانة الأدب ٤١/٥ - ٤٢ - ٤٤. وعجزه:

والطيبون معاقد الأزهر

وقبله قولها:

لا يبعدن قومي الذين هم سم العداة وآفة الجزر

النازلين بكل معترك والطيبون معاقد الأزهر

ويروى هذا البيت كما ذكر ابن مالك بعلّة روايات. ينظر شرح التسهيل السفر الثاني ٢/٦٨٢، فهي أربعة أوجه ولكل وجه دلالة. (٢) في الأصل (سلمي) ولا يستقيم الوزن بها.

حذف الخبر

قوله: (والخبر جوازاً) أي حذفه على ضربين؛ جواز ووجوب، فلجواز قرينة حالية.

قوله: (خرجتُ فإذا السبع): ف(إذا) هذه للمفاجأة، وقد اختلف فيها، فاختار ابن مالك^(١) أنها حرفٌ والخبر محذوف، واختار الأكثرون ظرفيتها، فقال سيويه^(٢) والمبرد^(٣) وطاهر^(٤) إنها ظرف مكان فهي حينئذ الخبر، أي (خرجتُ فبلحضرة السبع) وقال الزمخشري^(٥) والمصنف^(٦) والزجاج^(٧): إنها ظرف زمان، والخبر محذوف وتقديره واقف، لأن ظروف الزمان لا يخبر بها [و٣٣] عن الجثث لنقصها، وأما الفاء الداخلة على إذا الفجائية، فقال الزيلدي^(٨) إنها جواب شرط مقدر، ولعله أراد بها فاء السببية وقال المازني^(٩): هي زائلة، وقيل: عاطفة حملاً على المعنى أي خرجت ففاجأت كذا^(١٠)، والمقالية في جواب الاستفهام، نحو: (زيد) في جواب من قال (من عندك)؟

- (١) ينظر شرح التسهيل السفر الأول ١/ ٣٧٥.
- (٢) ينظر الكتاب ٣/ ٦٠ - ٦٤، وشرح المفصل ١/ ٩٥، وشرح الرضي ١/ ١٠٣.
- (٣) ينظر المقتضب ٢/ ٥٦ - ٥٧.
- (٤) ينظر رأي طاهر في شرح المقدمة المحسبة ٢٤٧.
- (٥) ينظر المفصل ٢٥.
- (٦) ينظر شرح المصنف ٢٥.
- (٧) ينظر رأي الزجاج في الرضي ١/ ١٠٤.
- (٨) ينظر رأي الزيلدي في شرح الرضي ١/ ١٠٤.
- (٩) ينظر رأي المازني في شرح الرضي ١/ ١٠٤.
- (١٠) ينظر شرح الرضي ١/ ١٠٤ وهذه العبارة من قوله: (وأما الفاء حتى كذا) منقولة عن الرضي دون إسنادها إليه.

قوله: (ووجوباً فيما التزم في موضعه غيره) هذا الواجب في الخبر، ولم يذكر الواجب في المبتدأ، لأن بعضهم لا يميزه، لأنه عملة، ولعلة اختاره، وله شرطان؛ أحدهما: القرينة ولا بد في كل محذوف من قرينة تدل على حذفه سواء، كان فاعلاً، أو مفعولاً، أو مبتدأً أو خبر، لأن الخبر محط الفائدة، فلو خلا مكانه لتعطل عن الفائدة، لأنه لا يظهر في حال، بخلاف الجواز، فإنه يظهر تارة، ويكمن^(١) أخرى، وحذفه في أربعة مواضع^(٢)؛ الأول:

قوله: [مثل]^(٣) (ولولا زيد لكان كذا) فإن: هنا قد حصل الشرطان، أما القرينة، فلأن (لولا) تدل على امتناع الشيء لوجود غيره، فكان منها إشعار بحكم الوجود، وأما الالتزام، فقد التزم في موضع الخبر وهو (موجود لكان كذا) وقد اختلف في المرفوع بعد (لولا) فقال الفراء: إنه مرتفع بها، قال الوالد: ولعله يجعله مبتدأً وهي من عوامله، وقال الكسائي: إنه فاعل فعل محذوف، ويؤيده أنه وقع نكرة نحو قوله:

[١٢٠] لولا اصطبل لأوى كل ذي^(٤)

الأكثرون إلى أنه مبتدأ وخبره محذوف وجوباً تقديره (لولا زيد موجود)^(٥). وقال الرماني وابن مالك^(٦) [وابن]^(٧)

- (١) في الأصل (يمكن) ولا وجه لها.
- (٢) أي حذف الخبر في هذه المواضع الأربعة وجوباً. وقد عدّها الشارح
- (٣) ما بين حاصرتين زيادة من الكافية المحققة.
- (٤) ينظر معاني القرآن للفراء ١/ ٣٣٤، وشرح الرضي ١/ ١٢٤.
- (٥) سبق تخريجه.
- (٦) وهو رأي البصريين كما نقله الرضي، ينظر شرح الرضي ١/ ١٠٤.
- (٧) ينظر شرح التسهيل السفر الأول ١/ ٣٧٦، وينظر شرح ابن عقيل ١/ ٢٥٠.
- (٨) زيادة يقتضيها السياق.

الشجري^(١) إن كان خاصاً وجب ظهوره، وإلا وجب حذفه، مثال الخاص قول المعري:

[١٢١] فلولا الغمد يمسكه لسلا^(٢)

وقال الشافعي:

[١٢٢] ولولا الشعر بالعلمه يزري

لكنت اليوم أشعر من لبيد^(٣)

ويستدل لهم بقولها:

[١٢٣] فوالله لولا الله يخشى عواقبه

لزُعزَع من هذا السرير جوانبه^(٤)

- (١) ينظر رأي ابن الشجري والرماني في الجمع ٤٢/٢.
(٢) البيت من البحر الوافر، وهو لأبي العلاء المعري في شرح التسهيل السفر الأول ٣٧٦/١، والجنى الداني ٦٠٠، ومغني اللبيب ٣٦٠ - ٧٠٢، وأوضح المسالك ٢٢١/١، وشرح ابن عقيل ٢٥١/١، وجمع الهوامع ٤٢/٢. وصدرة:

يذيب الرعب منه كل غضب

التمثيل فيه قوله: (فلولا الغمد يمسكه) حيث ذكر خبر المبتدأ الواقع بعد لولا وهو جملة (يمسكه) مع فاعلها ومفعولها الكاف، وخبر المبتدأ الواقع بعد لولا يجوز ذكره كما يجوز حذفه إذا كان كونا خاصاً وقد دل عليه الدليل عند قوم. كما ذكره الشارح والجمهور على أن الحذف واجب لأنهم اختاروا أن خبر المبتدأ الواقع بعد لولا كون عام. ومنهم من لحن المعري لأنه ذكر الخبر بعد لولا.

(٣) البيت من الوافر وهو للإمام الشافعي كما في ديوانه ٧٣.

والتمثيل فيه قوله: (لولا الشعر) حيث حذف الخبر بعد لولا وجوباً وتقديره (موجود)
(٤) البيت من البحر الوافر وهو بلا نسبة في سر صناعة الإعراب ٣٩٤، وينظر شرح المفصل لابن يعيش ٢٣/٩، ورفض المبانى ٣٦٥، والمغني ٣٦٠، وشرح شواهد المغني ٦٢٨/٢، واللسان ملحة (زعم) ١٨٣٢/٣ ويروى صدره في الرصف:

والله لولا الله لا شيء غيره

وقد لُحِنا^(١)، ويؤول قولها: بأنه محمول على الحال، وجعل ما كان خاصاً مصدرًا مبتدأ نحو: لولا إمساك الغمد وإزراء الشعر.

قوله: (وضربي زيداً قائماً) وهو كل مبتدأ هو مصدر^(٢) أو بمعنى المصدر، وهو أفعال المضاف إلى المصدر منسوبٌ إلى فاعله أو مفعوله أو إليهما، مذكورٌ بعده حالٌ منهما، أو من أحدهما، مثال نسبته إلى الفاعل: (ذهابي راجلاً) و(أخطب ما يكون الأمير قائماً)^(٣) ومثال نسبته إلى مفعول (أكثر شربي السويق ملتوتا) ومثال نسبته إليهما (تضاربنا قائمين) ومثال المذكور بعده حالٍ منهما جميعاً، (ضربي زيداً قائمين) وكذلك (تضاربنا قائمين) ومثال الحال من أحدهما على البذل (ضربي زيداً قائماً) وقد اختلف تأويله مع اتفاقهم على رفع المصدر، أو ما أضيف إليه، فقال بعضهم، هو فاعل فعل محذوفٍ أي وقع ضربي، وردّ بدخول عوامل المبتدأ والخبر عليه نحو: (إن ضربي زيداً قائماً) و(كان ضربي زيداً قائماً) وقال الأكثر: إنه مبتدأ، ثم اختلفوا، فقال ابن درستويه^(٤) وطاهر:

وهذا الشاهد من مقطوعة لها قصة مثبتة في شرح شواهد المغني ٦٨/٢ وغيره. والشاهد فيه قوله: (لولا الله.... لززع) حيث جعلت لززع جواباً لـ (لولا) لأنها سبقت بقسم صريح، وهنا وجب حذف الخبر، لأن المبتدأ المقسم به صريح، وهو والله لولا الله، فلفظ الجلالة الثاني مبتدأ مقسم به صريح لذلك وجب حذفه كما ذهب إلى ذلك الشارح وابن مالك في شرح التسهيل السفر الثاني ٣٧/١.

(١) أي المعري الشافعي. إذ هما بعد عصر الاحتجاج.
(٢) في الأصل (مصدراً)
(٣) ينظر شرح المصنف ٢٥، وشرح المفصل ٩٦/١ - ٩٧. وشرح الرضي ١٠٤/١ - ١٠٥، وهمع الهوامع ٤٠/٢.

(٤) هو: ابن درستويه هو عبد الله بن جعفر بن درستويه ولد سنة ٢٥٨هـ ومات ٣٤٧هـ، صنف الإرشاد في النحو: وشرح الفصيح والمقصود والممدود وغيرها، وينظر البغية ٣٦/٢، وينظر رأيه في شرح الرضي ١٠٥/١.

(١) لا خبر له لكونه بمعنى الفعل، لأن المعمول ساد سد الخبر كما في (أقائم الزيدان) ومعني ضربي زيداً قائماً أضربه قائماً ورد بأنه لو كان مثل: (أقائم الزيدان) لم يلزم الحال في موضع الخبر، وقال الأكثرون: لا بد له من خبر واختلف فيه، فروى بعض الكوفيين^(٢)، أنه الحال، لأنها كالظرف، ورد بأنها من تمام المصدر ومعموله له على قولهم، فكيف يكون خبراً عنه؟ وبأنه لم يعهد كونها خبراً، وقال الأكثرون إنه محذوف، واختلف فيه، فقال الأخفش، وروي عن عضد [ظ٣٣] الدولة: (٣) أن الخبر الذي سدت الحال مسده مصدر مضاف إلى صاحب الحال تقديره (ضربي زيداً ضربته قائماً) أي ما ضربي إلا إياه، إلا على هذا الضرب المقيد، وقال أكثر الكوفيين: (٤) إنه مقدر بعد الحال وجوباً والحال من معمول المصدر لفظاً ومعنى، وعاملها المصدر الذي هو المبتدأ، وتقديره (ضربي زيداً قائماً حاصل) وقال البصريون: إنه مقدر في موضع الحال متعلق للظرف، والحال من معمول المصدر معنى لا لفظاً، والعامل في الحال محذوف وتقديره: (ضربي زيداً حاصل إذا كان قائماً) فضربي مبتدأ مضاف إلى الفاعل وزيد معموله وحاصل خبره - إذا كان ظرف واقع موقع الخبر - وقائماً حال، وعاملها (كان)، وهي تامة، وصاحبها الضمير

(١) ينظر شرح المقدمة المحسبة ٣٣/٢، وشرح الرضي ١٠٥/١، والهمع ٤٤/٢.

(٢) ينظر شرح الرضي ١٠٥/١، وجمع الهمع ٤٤/٢.

(٣) عضد الدولة فناخسرو بن الحسن بن بويه أبو شجاع بن ركن الدولة بن ساسان الأكبر، أحد العلماء بالعربية والأدب، وله في العربية أبحاث حسنة وأقوال نقل عنه ابن هشام الخضرأوي في الإنصاح أشياء، وله صنف أبو علي الفارسي الإيضاح والتكملة ولد ٣٢٤هـ - ومات سنة ٣٧٢هـ. ينظر ترجمته في بغية الوعاة ٢/٢٤٧-٢٤٨.

(٤) ينظر شرح الرضي ١٠٥/١ حيث نقل الرضي رأي البصريين في حين نقله الشارح منه بتصرف دون أن يسند إليه، ورأي البصريين والكوفيين في الهمع ٤٤/٢ - ٤٦.

المستتر، في (كان) وهو عائد إلى معمول المصدر، وهو (زيد) معنى لا لفظاً لكنه حذف الخبر وهو حاصل، لأنه متعلقات الظروف العامة، يجب حذفها، نحو: (زيد عندك) وحذف الظرف، وهو - إذا كان - للدلالة الحال عليه، فقد حصل الشرطان، وهو التزام غير الخبر، وهو (قائماً) مكان الخبر وهو (حاصل) والقرينة وهو (قائماً) لأنه يدل على الظرف، والظرف يدل على متعلقه، وهو الخبر، والدال على الدال على الشيء كالдал على ذلك الشيء وضعف كلام الأخفش^(١) والعضد، بأنه وإن كان أخصر، لم يسمع حذف المصدر، إذا كان خبراً، وكلام الكوفيين^(٢) وإن كان أخصر لوجهين؛ أحدهما: أنه يلزم موضع الخبر غيره، وإذا لم يلزم، لم يجب الحذف. الثاني: أنه متفق على أن المفهوم من (ضربي زيداً قائماً) الحصر على كل ضرب مني حاصل على زيد، فإنه مشروط بحال القيام منه كأنك قلت (ما أضرب زيداً إلا قائماً) وهذا المعنى المتفق عليه لا يستفاد إلا من تقدير البصرية والأخفش^(٣) وبيانه مبني على مقدمة، وهو أن اسم الجنس الذي يقع على القليل والكثير بلفظ واحد إذا استعمل، ولم تقم قرينة تخصصه ببعض ما يقع عليه، فهو لاستغراق الجنس، نحو: (الماء بارد) و(التراب يابس) و(الإنسان حيوان) أي كل ما فيه هذه الماهية حال هكذا، وإن قامت قرينة الخصوص، فهو للخصوص نحو (اشتر اللحم واشرب الماء) لأن شراء الجميع ممتنعان، فإذا تقرر هذا، فاسم الجنس الذي هو مصدر غير مقيد عند البصرية، بحال تخصصه، بل الحال عندهم قيد في الخبر فيبقى الجنس

(١) ينظر شرح الرضي ١٠٦/١.

(٢) ينظر رأي الكوفيين في شرح الرضي ١٠٦/١.

(٣) ينظر رأي البصرية والأخفش شرح الرضي ١٠٥/١ وجمع الهوامع ٤٦/٢ - ٤٧.

على العموم فيكون المعنى: كل ضرب مني واقع على زيد حاصل في القيام، وهذا المعنى مطابق للمعنى المتفق عليه^(١)، وأما عند الكوفية، فلجنس عندهم مقيد بلحال المخصص له فيكون المعنى (شربي زيدا) المختص بحال القيام (حاصل) وهذا غير مطابق للمعنى المتفق عليه، لأنه لا يمنع من حصول الضرب المقيد بالقيام، حصول الضرب المقيد بغيره، فهذا يبطل مذهب ابن درستوية^(٢)، لأن لا حصر في قولك: إضرب زيدا. قال الوالد: قول الكوفيين: إن تقديرهم أخصر لا يسلم ولأن -حاصلاً- قد أمنت حذفه، لأنه لا يظهر متعلقاً لظرفٍ خبراً، والظرف انسحب للحال، فتقديرها أولاً.

قوله: (وكل رجل وضعته)، يعني مما يجب حذفه لحصول الشرطين وهما التزام موضع الخبر، وحصول المقارنة بواو (مع) وضابطة [٣٤] كل مبتدأ عطف عليه بالواو التي بمعنى (مع)^(٣) بشرط المقارنة، وفيه مذهبان: أحدهما للكوفيين إن: (وضيعته) هو الخبر، لأن الواو بمعنى (مع) أنت إذا صرحت بها نحو: (كل رجل مع ضيعته) لم تحتج إلى تقدير خبر فكذلك في ما كان في معناها^(٤)، وربما قالوا: واو (مع) سدت مسد الخبر والثاني للبصريين^(٥)، أن الخبر محذوف، وتقديره (كل رجل مقرون وضيعته) وقيل:

(١) ينظر شرح الرضي وهذه الفقرة مأخوذة بتصرف من الرضي ١٠٥/١ دون إسنادها له، حيث أثبت رأي أهل البصرة والأخفش.

(٢) ينظر شرح الرضي ١٠٦/١، يتابع الأخذ عن الرضي دون إسناد لذلك. وينظر رأي ابن درستويه في الصفحة نفسها.

(٣) ينظر شرح المصنف ٢٦، وهو منقول عن المصنف بالنص دون عزو.

(٤) ينظر شرح المصنف ١٠٨/١.

(٥) ينظر شرح الرضي ١٠٨/١.

(كل رجل وضيعته مقرونان) وهو ضعيف، لأنه في التثنية لم يلتزم موضع الخبر غيره، لأن محله بعد المعطوف والمعطوف عليه، وإن قدمته عاد ضمير المثني إلى غير مذكور.

قوله: (مثل **عمر ك لأفعلن كذا**)^(١) وضابطه: كل مقسم به صريح، ابتدئ به نحو (لعمر ك لأفعلن) فإن كان المقسم به غير صريح جاز حذفه وإثباته نحو (عهد الله)، (ميثاق الله لأفعلن) يجوز فيه الحذف والإظهار نحو (علي عهد الله) و(علي ميثاق الله)، وإنما وجب حذف الخبر في لعمر ك وهو (يميني) أو (قسمي) لحصول الشرطين فيهما، للدلالة على خصوصية الخبر، بما في الكلام من معنى القسم، والتزام موضع الخبر، وهو (يميني) أو (قسمي) غيره، وهو لأفعلن^(٢)، وإنما لم يذكر الشيخ نحو (زيد في الدار أو خلفك) مما يجب حذف خبره^(٣)، لأن هذا مرفوع المحل على الخبر، وساد مسد الخبر بخلاف هذه الأول فليس محلها رفع الخبر وإن سدت مسده، ومما حذف الخبر لسد مفعوله مسده [المسألة]^(٤) الزنبورية وهي: (كنت أظن العقرب أشد لسعة من الزنبور، فإذا هو إياهما) قال سيبويه: (فإذا هو هي) لأن (إذا) الفجائية إن كانت خبراً فهي خبر بعد خبر، وإن لم تكن خبراً، تعين (هي) للخبر والخبر مرفوع و(إياها) ضمير نصب سد مسد الخبر وقال الكوفيون: إياها هو الخبر، واستعير ضمير المنصوب للمرفوع، وقال بعضهم: هو محذوف تقديره: فإذا هو يساورها حذف الفعل

(١) في الكافية الحقة: لعمر ك.

(٢) ينظر شرح الرضي ١٠٨/١، وشرح التسهيل السفر الأول ٣٧/١.

(٣) ينظر شرح الرضي ١٠٨/١، وشرح التسهيل السفر الأول ٣٧/١.

(٤) ما بين حاصرتين زيادة يقتضيها السياق.

لدلالة مفعوله^(١).

خبر إن وأخواتها^(٢)

قوله: (خبر إن وأخواتها) يعني (أنّ) و(كأنّ) و(ليت) و(لعل)^(٣). قوله: (هوالمسند) جنس دخل تحته سائر المسندات.

قوله: (بعد دخولها)^(٤) [هذه الحروف]^(٥) خرجت سائر المسندات كلخبر والفعل.

قوله: (مثل: (إن زيدا قائم) إنما أعملت لشبهها بالفعل المتعدي من حيث إنها على ثلاثة أحرف مفتوحة الأواخر، تدخلها نون الوقاية وهي تنصب الاسم وترفع الخبر على كلام البصريين، والكوفيون^(٦) يقولون: تنصب الاسم، وأما الخبر فمرتفع على ما كان عليه، وإنما قدم منصوبها على مرفوعها تشبيهاً لها بالمفعول الفرعي وهو(ضرب عمراً زيد) لأن المشبه دون المشبه به.

قوله: (وأمره كأمر خبر المتبدأ) يعني في أقسامه من كونه مفرداً

(١) ينظر المسألة الزنبورية في الزبيدي ٧٠ - ٧٣، ومعجم الأدياء ١٦ / ١١٩، ومجالس العلماء للزجاجي ٨ - ١٠، وإنباه الرواة ٣٤٨ / ٢، والأشبه والنظائر ٣ / ١٥، وبغية الوعاة ٢ / ٢٣٠، مغني اللبيب ١٢١ ما بعدها. وينظر الطبقات الكبرى للسيوطي، والإنصاف في مسائل الخلاف ٧٠٢ / ٢ المسألة رقم ٩٩، وأمالى ابن الحاجب ٨٧٤ وما بعدها.

(٢) لم يذكر اسم كان مع أنه من المرفوعات.

(٣) لم يذكر الشارح (لكن).

(٤) في الكافية المحققة (دخول) بدل (دخولها).

(٥) ما بين حاصرتين زيادة من الكافية المحققة.

(٦) ينظر شرح التسهيل السفر الأول ٢ / ٥٥٥ وما بعدها، وشرح المفصل ١ / ١٠٢.

أوجلة، وأحكامه من كونه متحداً، ومتعلداً، ومثبتاً، ومنفياً، وأحواله من كونه نكرة ومعرفة، وشرائطه، من عود الضمير إذا وقع جملة، أو مفرداً مشتقاً.

قوله: (إلا في تقديمه) يعني فإنه لا يجوز تقديم جبر (إن) على اسمها، كالمبتدأ والخبر، وإنما امتنع لضعفها، لأنها لم تتصرف في نفسها، فتتصرف في معمولها، أولاً لأنها مشبهة بالفعل الفرعي، فلوقدم خبرها زال الشبه^(١).

قوله: (إلا إذا كان ظرفاً) استثناء من المستثنى، وهو قوله: (إلا في تقديمه) الذي كان منفياً لأنه مستثنى من موجب فيكون المستثنى الثاني موجباً [ظ ٣٤] لكونه غير منفي، يعني فإنه يجوز لأنهم اتسعوا في الظروف، دون غيرها، ولهذا فصلوا بين المضاف والمضاف إليه في نحو:

[١٢٤] لله درُّ اليوم مَنْ لأمها^(٢)

لأنها أوعية لجميع الاستثناء، إذ كل شيء من المحدثات لا بد فيه من زمان ومكان، فلهذا دخلت، حيث لا يدخل غيرها، كالحارم يدخلون حيث لا يدخل الأجانب، وأجرى الجار مجراه لكثرة في الكلام مثله، واحتياجه إلى الفعل أو معناه لمناسبته له لأن الظرف في الحقيقة جار ومجرور، لأنه

(١) ينظر شرح المصنف (٢٦)، وشرح الرضي ١/ ١١٠، وشرح المفصل ١/ ١٠٣.
(٢) هذا البيت من البحر السريع، وهو لعمر بن قميئة في ديوانه ١٨٢، وينظر الكتاب ١/ ١٧٨، وشرح المفصل لابن يعيش ١/ ١٠٣ وتذكرة النحلة ٣٨١، والخزانة ٢/ ٢٤٧.
لما رأت سائيداً ما استعبرت.....

الشاهد فيه قوله: (در اليوم مَنْ) حيث فصل بين المضاف در والمضاف إليه الاسم الموصول (من) بالظرف اليوم ضرورة وهذا ما اختاره أبو بكر بن السراج على ما ذكره أبو حيان في التذكرة ٣٨١.

مقدر بـ(في)، وقد يكون الظرف واجباً حيث يعود إلى غير مذكور نحو:
(إن في الدار ساكنها) أو يكون المتبداً نكرة نحو: (إن في الدار رجلاً) و﴿إِنَّ
لَدَيْنَا أَنْكَالًا﴾^(١) وحيث يدخل على المتبداً ماله الصدر فإنه يجب تأخره،
لأن لها الصدر أيضاً نحو: (إن في الدار لزيداً) و﴿إِنَّ فِي ذَلِكَ لآيَةً﴾^(٢) وجائز
فيما عداه، نحو: ﴿إِنَّ إِلَيْنَا إِيَابَهُمْ، ثُمَّ إِنَّ عَلَيْنَا حِسَابَهُمْ﴾^(٣) و(إن في الدار زيداً)
وقد يحذف الخبر إذا كان اسماً نكرة نحو:

[١٢٥] إِنَّ مَحَلًّا وَإِنْ مَرْتَحَلًّا

وإن في السفر ما مضى مهلاً^(٤)

أي إن لنا، وبعضهم أجاز حذفه مع المعرفة أيضاً، وقد يحذف الاسم
أيضاً نحو:

[١٣٦] فلو كنت ضيياً عرفت قرابتي

ولكن زنجيٌ عظيمٌ المشافر^(٥)

(١) المزمل ٧٣ / ١٢.

(٢) الآية مكررة في سورة النحل ٢٧ / ١١ - ١٣ - ٦٥ - ٦٧.

(٣) الغاشية ٨٨ / ٢٥ - ٢٦.

(٤) البيت من البحر المنسرح وهو للأعشى في ديوانه ٢٨٣، وينظر الكتاب ١٤١ / ٢،
والخصائص ٣٧٣ / ٢، وشرح المفصل ١٠٣ / ١، وأمالى ابن الجلب ٣٤٥ / ١، وشرح التسهيل
السفر الأول ٥٦٣ / ٢، وشرح الرضي ٣٦٣ / ٢، والمغني ١١٤، وشرح شواهد المغني ٦١٢ / ٢،
والخزانة ٢٢٧ / ٩، ويروى (إن في السفر من مضى مهلاً) ويروى في المغني إذا مضوا مهلاً
ويروى (إن في السفر من مضى مهلاً)
والشاهد فيه قوله: (إن محلاً وإن مرتحلاً) حيث حذف خبر إن مع النكرة والتقدير: إن لنا
محلاً وإن لنا عنها مرتحلاً.

(٥) البيت من البحر الطويل، وهو للفرزدق في ديوانه ٤٨١، وينظر الكتاب ١٣٦ / ٢.
والإنصاف ١٨١ / ٨، وابن يعيش ٨١ / ٨، وشرح التسهيل السفر الأول ٥٦١ / ٢، والجنى
الداني ٥٩٠، ووصف الباني ٣٥٠، والمغني ٣٨٤، وشرح شواهد المغني ٧٠١ / ٢، وهمع =

برفع (زنجي) تقديره ولكنك، وفي عموم الشيخ نظر، لأن في خبر المبتدأ ما لا يكون خبراً لـ (إنّ) كالإنشاء، وماله الصدر، لا يقال: (إن زيداً أضربه) ولا (إنّ كيف زيداً) ولا (إنّ أين زيداً) ولا (إن أقائماً الزيدان) وكذلك (لعل زيداً قام) بفعل ماض لا يجوز عند بعضهم، ولعل مراده أن خبر (إن) يشارك خبر المبتدأ فيما ذكر بعد أن ثبت كونه خبراً لها، لا في ما صح أن يقع خبراً للمبتدأ.

خبر (لا) النافية للجنس

قوله: (خبر (لا) التي لنفي الجنس. قوله هوالمسند) يعم جميع الأخبار والفعل. قوله: (بعد دخولها) خرج ما عداه، وإنما عملت لشبهها بـ (إنّ) من حيث إن لها صدر الكلام، وإنهما من عوامل المبتدأ والخبر، وإنهما للتأكيد، و(إن) لتأكيد الإثبات، و(لا) لتأكيد النفي، لكنهم يحملون النقيض على النقيض، كما يحملون النظر على النظر، والخلاف في رفع خبرها كـ (إنّ).

قوله: (لا غلام رجلٍ ظريفٌ فيها)، ف(غلام رجلٍ) اسمها و(ظريف)

الهوامع ١٦٣/٢، وخزانة الأدب ٤٤/١٠

ورواه سيبويه برفع زنجي ونصبه ويروي عظيم مشافره فالرفع تقديره: ولكنك زنجي والنصب قدرة:

ولكن زنجياً عظيم المشافر لا يعرف قرابتي.....

فيه قوله: (ولكن زنجي) حيث حذف اسم لكن والتقدير: ولكنك زنجي، ويجوز نصب زنجي على إضمار الخبر وتقديره كما عند سيبويه ولكن زنجياً..... لا يعرف والنصب أجود.

خبرها، قال المصنف: ^(١) وهذا أحسن من قولهم: (لا رجلَ ظريفٌ) لأنه يحتمل للوصفية بخلاف مثالها ولأنه قال و(وبنو تميم لا يثبتونه) فتوهم أنهم يحذفون مطلقاً، وليس يحذفونه إلا إذا كان خبراً، فأما صفة فلا، وهذا بناء منه على أن اسم (لا) إذا كان مضافاً لم يوصف على المحل، ومذهب النحلة ^(٢) أنه لا يوصف على المحل، ولم يمنع من الوصف إلا المصنف ^(٣) وابن برهان، ولقائل أن يقول: المسألة أكثر إشكالاً لأن فيها يحتمل أن يكون خبراً، وأن يكون متعلقاً للخبر على كلامه، فلو حذفه لكان أولى.

قوله: (ويحذف كثيراً) يعني في لغة من يثبته، وذلك إذا كان عاماً (لا إله إلا الله) و(لا سيف إلا ذو الفقار، ولا فتى إلا علي) ^(٤) تقديره موجود.

قوله: (وبنو تميم لا يثبتونه) يحتمل أن يراد لا يثبتونه رأساً، سواء كان اسماً أو ظرفاً، ويحتمل أن يراد لا يظهرونه إذا كان عاماً، نحو (لا بأس) و(لا خوف) فإن ورد جعلوه صفة كقوله:

[١٢٧] إذا اللقاحُ غلت ملقىً أصيرتُها

ولا كريمٌ من الولدان مصبوح ^(٥)

(١) ينظر شرح المصنف ٢٦، وشرح الرضي ١/ ١١١.

(٢) ينظر رأي مذهب النحلة في شرح الرضي ١/ ١١١.

(٣) ينظر شرح المصنف ٢٦.

(٤) ينظر شرح المفصل ١/ ١٠٧، وشرح الرضي ١/ ١١١ - ١١٢، قال السيوطي في الهمع: (إذا

وقعت إلا بعد لا جاز في المذكور بعدها الرفع والنصب، نحو: (لا سيف إلا ذو الفقار، وذا

الفقار) و (لا إله إلا الله) وإلا (الله فالنصب على الاستثناء). ينظر همع الهوامع ٢/ ٢٠٣.

(٥) هذا البيت من البحر البسيط وهو لحاتم الطائي في ملحق ديوانه ٢٩٢، وشرح أبيات

سبويه ١/ ٥٧٣، وينظر الكتاب ٢/ ٢٩٩ وهو ملفق عند سبويه وعند ابن مالك من بيتين هما:

[و٣٥]

فمصبوح على كلامهم صفة كريم، وأهل الحجاز يجيزون ظهوره وحده
وأما إذا كان ظرفاً لم يجز عند أهل الحجاز وبني تميم^(١)، وإنما كثر حذف
خبر لا، لأنها مشبهة بـ(إن) وخبرها يجوز حذفه، إذا كان اسمها نكرة نحو:

[١٢٨] إن محلاً وإن مرتحلاً^(٢)

فكذلك ما شبه بها.



ورد جازرهم حرفاً مصرمة في الرأس منها وفي الأصلا بـ تليح

إذا اللقح غلت ملقى أصرتها ولا كريم من الولدان مصبوح

فرواه سيبويه ملفقاً من صدر البيت الأول وعجز البيت الثاني وهو لأبي ذؤيب الهذلي في
ملحق شرح أشعار الهذليين ١٣٠٧، وشرح المفصل ١٠٧/١، وشرح التسهيل السفر
الأول ٦٢٢/٢، واللسان مائة (صرر) ٢٤٣٠/٤، وشرح ابن عقيل ٤١٣/١.

الشاهد فيه قوله: (ولا كريم من الولدان مصبوح) حيث ذكر خبر (لا) وهو (مصبوح)،
وهذا رأي سيبويه وابن مالك، أما على رأي الزمخشري وعليه بنو تميم، و (مصبوح) إما خبر
على رأي سيبويه وابن مالك ويجوز أن يكون صفة على رأي الزمخشري وابن يعيش. ينظر
شرح المفصل ١٠٧/١.

(١) ينظر شرح المفصل ١٠٧/١، وجمع الهوامع ١٩٣/٢.

(٢) سبق تخريجه في الصفحة ٣٧٦ برقم ١٢٥.

اسم ما، ولا المشبهتين بـ(ليس)

قوله: (اسم ما ولا المشبهتين بليس) إنما عملاً لشبههما بـ(ليس) من حيث إنهما من عوامل المبتدأ والخبر، وإن لهما صدر الكلام، ونهما للنفي مطلقاً، واختصت (ما) بنفي الحال، وبدخول الباء في خبرها وهو حكم لا يشبه، وقد قيل إنه يشبه، ولهذا لا يحذف خبرها، وتدخل على المعرفة والنكرة وعملها فصيح.

قوله: (المشبهتين) خرج ما ليس لم يشبه بها، لأن (ما) تكون اسمية وسيأتي في الموصول، وحرفية ولها أقسام؛ مصدرية ومنهم من جعل المصدرية اسماً، وزائلة، نحو (غضبت من غير ما جرم)^(١) ونافية وهي الداخلة على غير المبتدأ والخبر نحو (ما ضربت) وعاملة وهي التي بمعنى (ليس) وهي الرافعة للاسم والناصبة للخبر عند البصريين^(٢) وأما الكوفيون فيقولون: نصبت الاسم والخبر مرتفع بما كان من قبل وهو ضعيف لأنهم يعملونها في الأبعد دون الأقرب، وأما (لا) فهي للنهي نحو: (لا تفعل)، وزائلة نحو ﴿مَا مَنَعَكَ الْأَتْسَجْدَ﴾^(٣). وعاطفة ونافية غير

(١) ينظر الفصل ٣٢، وشرح الفصل ٨ / ١٣ وما بعدها.

(٢) ينظر الإنصاف مسألة ١٩، ١ / ١٦٥ وما بعدها.

(٣) الأعراف ١٢ / ٧ وتماها: ﴿قال ما منعك ألا تسجد إذ أمرتك قال أنا خير منه خلقتني من نار وخلقته من طين﴾.

عاملة نحو: ﴿قُلْ لَا أَجِدُ فِي مَا أُوْحِي إِلَيَّ﴾^(١) ولنفي الجنس وبمعنى (ليس).

قوله: (هو المسند إليه) يعم جميع المسندات.

قوله: (بعد دخولها) خرج سائر المسندات.

قوله: (مثل ما زيد قائما) مثال العمل بـ(ما).

قوله: (ولا رجل أفضل منك) مثال عمل (لا)

قوله: (وهو شاذ في لا) يعني العمل، وهو مذهب الأخفش^(٢) والمبرد^(٣)
ولم يجيء إلا في الشعر^(٤) نحو:

[١٢٩] من صد عن نيرانها

فأنا ابن قيس لا براح^(٥)

وأشذ منه دخولها على المعرفة وإثبات خبرها مع اسمها، نحو:

(١) الأتعام ١٤٥/٦ وتماثلها: ﴿قُلْ لَا أَجِدُ فِي مَا أُوْحِي إِلَيَّ مُحَرَّمًا عَلَى طَاعِمٍ يَطْعَمُهُ إِلَّا أَنْ يَكُونَ

مَيْتَةً أَوْ دَمًا مَسْفُوحًا أَوْ لَحْمَ خَنْزِيرٍ فَإِنَّهُ رَجَسٌ.....﴾.

(٢) ينظر رأي الأخفش في شرح المفصل ١٠٩/١.

(٣) ينظر المقتضب ٣٦٢/٢.

(٤) ينظر شرح المصنف ٢٦ - ٢٧، وشرح الرضي ١١٢/١.

(٥) البيت من مجزوء الكامل وهو لسعد بن مالك كما في الكتاب ٥٨/١، وينظر شرح أبيات

سيبويه ٨/٢، وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي ٥٠٩، والإنصاف ٣٦٧/١، وشرح

المفصل ١٠٨/١، وأملّي ابن الحلب ٣٦٦/١، وشرح التسهيل السفر الأول ٥١٤/٢، وشرح

الرضي ١١٢/١، ومغني اللبيب ٣٦٥ - ٨٢٥، وشرح شواهد المغني ٥٨٣/٢، وخزانة

الأدب ٤٦٧/١.

والشاهد فيه قوله: (لا براح) حيث أعمل (لا) عمل ليس فرفع بها الاسم وهو براح

وحذف خبرها وتقديره: لا براح لي.

اسم ما، ولا المشهتين بـ(ليس) _____ النجم الثاقب

[١٣٠] لا الدار داراً ولا الجيران جيراناً^(١)

وقوله:

[١٣١] فحلت سواد القلب لا أنا باغياً

سواها ولا في جهام تراخياً^(٢)

ونحوقول المتنبي:

[١٣٢] فلا الحمد مكسوباً ولا الممل بلياً^(٣)

(١) عجز بيت من البحر البسيط، وهو بلا نسبة في شرح شنور الذهب ٢٢٣، وشرح شواهد المغني ٧١/٢، وصدرة:

أنكرتها بعد أعوام مضين لها

وفي ديوان جرير ١٦٠ شبيهه دون صدرة:

حي المنازل إذ لا نبتغي بدلاً بالدار داراً ولا الجيران جيراناً

والشاهد فيه قوله: (لا الدار داراً ولا الجيران جيراناً) حيث أعمل لا عمل ليس واسمها معرفة، وهو شاذ كما ذكر الشارح، والأصل أن يكون اسمها وخبرها نكرتين.

(٢) هذا البيت من الطويل وهو للنايفة الجعدي في ديوانه ١٧١، وشرح التسهيل السفر الأول ٥١٥/٢، والجنى ٢٩٣، والمغني ٣٦٦، وشرح شواهد المغني ٦١٣/٢، وشرح ابن عقيل ٣٦٥/١، وهمع الموامع ١٢٥/١، وخزانة الأدب ٣٣٧/٣.

والشاهد فيه قوله: (لا أنا باغياً) حيث أعمل (لا) عمل ليس مع أن اسمها معرفة وهو أنا وهو شاذ كما ذكر الشارح، ولكن النحلة تأولوه كما ذكر الشارح بعد بيت المتنبي.

(٣) عجز بيت من الطويل وهو للمتنبي في ديوانه ٤١٩/٤، وصدرة:
إذا الجود لم يرزق خلاصاً من الأذى

شرح التسهيل السفر الأول ٥١٥/٢، والجنى الداني ٢٩٤، وشرح شنور الذهب ٢٢٣، ومغني اللبيب ٣٦٦، والأشبه والنظائر ١٠٨/٨.

والتمثيل فيه قوله: (فلا الحمد مكسوباً ولا الممل باقياً) حيث عمل (لا) النافية عمل ليس في الموضعين مع أن الاسم في كليهما معرفة محلى بآل وهذا قليل.

النجم الثاقب _____ اسم ما، ولا المشبهتين به (ليس)

وقد يُؤوّل الشعر على حذف فعل، أي: لا أرى باغياً، فلما حُذِفَ
الفعل انفصل الضمير وبرز، ولا الدار أعرفها داري، ولا الجيران
أعرفهم جيرانا، ومنهم مَنْ أجاز ذلك^(١) لكثرة وروده في الاسم والخبر،
والزجاج^(٢) أجازته في الاسم دون الخبر.



(١) ومن أجاز ذلك ابن مالك، حيث قال: (وشذ إعمالها في معرفة في قول النابغة الجعدي
الشاهد ١٣١ الذي ذكر، وقد حذا المتنبي حذو النابغة فقال الشاهد ١٣٢ ثم قال: والقياس
على هذا سائغ عندي)، شرح التسهيل السفر الأول ٥١٥/٢.

(٢) ينظر رأي الزجاج في الهمع ١١٩/٢.

المنصوبات

قوله: (المنصوبات)، إنما قدمها على المجرورات، لأنها حركةُ المفعول نفسه، والمجرور بواسطة، وما كان لا يحتاج إلى واسطة أولى مما يحتاج إليها.

قوله: (هو ما اشتمل على عَلم المفعولية)، السؤال في (هو) كالسؤال في المرفوعات، والجواب ما تقدم.

وعلامات المفعولية الفتحة وهي أصلها، والكسرة والألف والياء، نحو: (رأيت زيداً، ومسلماتٍ، وأخاك، والزيدتين).

قوله: (المفعولية): هي على ضربين، حقيقي، ومشبه به، فالحقيقي: الخمسة الأول^(١)، وما عداها مشبه به، وقال الكوفيون: ليس الحقيقي إلا المفعول به^(٢)، وقال صاحب التخمير: الحقيقي المفعول المطلق وبه^(٣) فقط، وقال نجم الدين: ^(٤) جعل الحال والاستثناء من الحقيقي، والمفعول له ومعه من المشبه، إذ رب فعل بلا علة ولا مصاحبٍ، ولا فعلٍ إلا واقع على

(١) ينظر شرح الرضي ١١٢/١.

(٢) ينظر همع الهوامع ٨/٢.

(٣) ينظر التخمير ٢٩٧/١.

(٤) ينظر شرح الرضي ١١٣/١.

حالة من الموقّع والموقّع عليه، فلو قال: ما اشتمل على علامة الفضلات في الأصل، فيدخل مع الخمسة، الحال والتمييز، والاستثناء، والمشبّه بها، ودخل عليه عوامل المبتدأ والخبر^(١).



(١) ينظر شرح الرضي ١/١١٣.

المفعول المطلق [ظ ٣٥]

قوله: (فمنه المفعول المطلق): الضمير راجع إلى (هو) وإنما قدّمه إمّا لأنه مطلقٌ عليه الفعل من غير واسطةٍ حرفٍ، بخلاف سائرهما، ولأنه فعل الفاعل في الحقيقة، والمفعول به محلّه، وفيه ظرفه، وله عليه، ومعه مصاحبه^(١)، وهو يسمى مطلقاً لما قلنا ومصدراً وحدثاً، لأنه بعد أن لم يكن، وحدثان مبالغة، وربما سماه سيبويه^(٢) فعلاً.

قوله: (وهو اسمٌ ما فعّله فاعلٌ فعلٌ مذكورٌ بمعناه) قوله: (اسم) جنسُ الحد، قال المصنف^(٣): إنما ذكر هاهنا لفظة اسم دون سائر الحد لثلاثا يَدْخُلُ عليه (ضَرِبْتُ ضَرَبْتُ) فإنه فعله فاعل فعل مذكور بمعناه لكنّه ليس باسم، قوله: (ما فعّله) أي فَعَلَ الاسمَ فاعل فعل، كـ(قديم ومحال) خرج اسمٌ ما لم يفعلْهُ فاعلٌ فعلٌ^(٤) كـ(قديم ومحال)، قوله: (مذكور) صفة لفعل، وخرج نحو: (أعجبني الضربُ)، فإنه فعّله فاعلٌ فعلٌ ما، ولم يفعلْ، أعني الضربَ فاعلٌ أعجب لأنه فاعله، وهو لا يَفْعَلُ نفسه، قوله: (بمعناه)

(١) للتفصيل ينظر الكتاب ٣١ / ١ وما بعدها، وشرح الفصل ١١٠ / ١، وشرح الرضي ١١٣ / ١.

(٢) ينظر الكتاب ٣١ / ١.

(٣) ينظر شرح المصنف ٢٧.

(٤) ينظر شرح الرضي ١١٤ / ١.

خرج نحو: (كرهت قيامي) فإنه فعله فاعل فعل مذكور، لكن ليس كرهت بمعنى قيامي، والضمير في (معناه) راجع إلى اسم^(١)، أو إلى (ما) ويرد عليه، نحو (كرهت كراحتي) و(أحببت حبي) و(أبغضت بغضي)، فإنه مفعول به، قال ركن الدين:^(٢) فالأولى أن يزداد ذكر (بياناً له)، وقد أورد منفي المطلق نحو: (ما ضربت ضرباً)، والمصادر التي لا أفعال لها نحو (ويحّه) و(ويه) والجماد نحو: (ضربته سوطاً)، وما أقيم مقام الفاعل، وجوابها. أما المنفي فهو فرع المثلث، وأما (ويحّه) وبابه، ففعلها مقدر^(٣)، وأما (ضربته سوطاً) فهو واقع موقع ضربة، أو على حذف مضافٍ تقديره: ضربة سوط، وأما (ضرب ضرباً) فهو وإن كان مفعولاً مطلقاً مرفوع، وكلامه في المنصوبات، أولاً أن ما لم يُسم فاعله فرع على ما سُمي فاعله، وذلك وارد على حدود المفعولات كلها في كل ما يصح إقامة مقام الفاعل^(٤).

قوله: (ويكون للتأكيد، والنوع، والعدد)، فالتأكيد ما أفاده فائدة الفعل مصدرًا، كـ(ضرباً واسم مصدر نحو) (اغتسلت غسلة) وصفة نحو (قم قائماً) وأما النوع والعدد فهوما أفادة فائدة زائدة على الفعل كالعدد ما كان مستقراً به من مصدر نحو (ضربت ضربةً وضربتين وضربات) أو باسم، نحو: (واحدة واثنتين، وثلاث) أو بآلة نحو: (ضربته سوطاً، أو سوطين، أو ثلاثة أسواط)، وقيل (سوطاً) مفعولٌ به أي ضربته

(١) ينظر شرح المصنف ٢٧، وشرح الرضي ١/١١٤.

(٢) ينظر الوافية في شرح الكافية ٧٩، والعبارة فيه هي: واعلم أن لو زاد عليه قيداً آخر وهو

ذكر بياناً له لم ينتقص بمثل: كرهت كراحتي.

(٣) ينظر الكتاب ١/٣٦٦، وما بعدها، وشرح التسهيل السفر الأول ٢/٧٩٦.

(٤) ينظر شرح الرضي ١/١١٤.

بسوط. وأما النوع، فهوما عدا ذلك، وهو أقسام:

الأول: ما دل على الهيئة وهو صفات، ومصادر، فالمصادر نحو (جَلَسَ جلسةً) بكسر أولها، و(مات ميتة سوء) والصفات، نحو: (رَجَعَ القهقري) ^(١) و(اشتمل الصماء) ^(٢) و(اعتم العقداء) قال المبرد: ^(٣) تقديره الرجوع القهقري، والشملة الصماء، والعمة العقداء، ولا تكون مصادر لأن هذه الأوزان لم تسمع في المصادر، قال سيبويه: ^(٤) هي مصادر لأنها لو كانت صفات لظهر موصوفها في حال.

الثاني: المعرف بلام الجنس والعهد، نحو (ضربتُ الضرب) والضرب الذي يعرف.

الثالث: المضاف نحو: (ضربت ضرب الأمير) و﴿فَضْرَبَ الرِّقَابَ﴾ ^(٥).

الرابع: الموصوف بمشتق، نحو: (ضربت ضرباً شديداً)، والجاري مجراه، نحو: (ضربت أيّ ضربٍ) و(كلّ ضربٍ) و(بعض ضربٍ)، و(يسير ضربٍ).

(١) رجع القهقري معناها: القهقري: الرجوع إلى خلف فإذا قلت: رجعت القهقري فكأنك قلت: رجعت الرجوع الذي يعرف بهذا الاسم لأن القهقري ضرب من الرجوع. ينظر اللسان مادة (قهقر) ٣٧٥/٥.

(٢) اشتمل الصماء: اشتمل بالثوب إذا أداره على جسده كله حتى لا تخرج منه دره. والشملة الصماء: التي ليس تحتها قميص ولا سراويل. وفي الحديث: (أنه نهى عن اشتمال الصماء) واشتمل الصماء تلفع بالثوب. ينظر اللسان مادة شمل.

(٣) ينظر رأي المبرد في المقضب ٢٠٠/٣، وشرح المفصل ١١٢/١، وشرح الرضي ١١٥/١.

(٤) ينظر رأي سيبويه في الكتاب ٣٥/١، وشرح المفصل ١١٢/١. وقال سيبويه: (لأنه ضرب من فعله الذي أخذ منه).

(٥) محمد ٤/٤٧، وتامها: ﴿فإذا لقيتم الذين كفروا فضرب الرقاب حتى إذا أثختموهم فشدوا الوثاق فإما منا بعدُ وإما فداء...﴾.

الخامس: أسماء جوامد نحو (ترباً) و(جندلاً) و(فاهاً لفيك)، وفيها تأويلات: أحدها: أنها واقعة موقع المصادر^(١) (فترباً وجندلاً) وقع موقع رميةً، وفاهاً موقع شفاها.

والثاني: أنها على تقدير مضاف في (ترب وجندل) أي (رمى ترب وجندل). والعامل في النوع والعدد الفعل المتقدم، أو ما قام مقامه من الصفات والمصادر، وقيل في (قعد القرفصاء) أنه يقدر لها من جنسها [و٣٦] أي يقرفص القرفصاء.

قوله: (مثل جلست جلوساً) هذا مثال التأكيد، [جلسة]^(٢)، مثال النوع (جلستين) مثال العدد.

قوله: (فالأول) يعني التوكيد (لا يثنى ولا يجمع)^(٣) لأنه موضوع للماهية، وتثنيها وجمعها متعذر، ولأنه لم يفد إلا فائدة الفعل، والفعل لا يثنى ولا يجمع.

قوله: (بخلاف أخويه) يعني النوع والعدد، فإنهما يثنيان ويجمعان، لأن النوع هو التمييز عن نوع آخر، فإذا انضم إليه نوع آخر ثبتت تثنيته، وكذلك العدد فنقول (ضرب الأمير) و(ضرب الأمير) والضروب إذا

(١) للتفصيل ينظر الكتاب ٣٦٧/١ وما بعدها. وشرح المفصل ١١٢/١ وما بعدها، وشرح التسهيل السفر الأول ٧٩٤/٢ وما بعدها، وشرح المصنف ٢٧، وشرح الرضي ١١٥/١.

(٢) ما بين حاصرتين زيادة من الكافية المحققة.

(٣) قال المصنف في شرحه ٢٧، (لأنه موضوع للحقيقة بدليل صحة إطلاقه للقليل والكثير منه على اختلاف أنواعه، وإذا كان كذلك تعذرت تثنيته وجمعه إذ حقيقة التثنية أن تقصد إلى أمرين متميزين اشتركا في اسم واحد.

أردت أجناسها، (وضربتني، وثلاث ضربات).

قوله: (وقد يكون بغير لفظه)^(١) يعني المصدر بغير لفظ الفعل نحو (قعدت جلوساً) والمصدر على ضربين من لفظه كـ (ضربت ضرباً) ومن غيره وهو إما أن يلاقي الفعل في الاشتقاق أولاً. الملاقي كـ ﴿أَنْبِئَكُمْ مِنَ الْأَرْضِ نَبَاتًا﴾^(٢) ﴿وَتَبَيَّلْ إِلَيْهِ تَبْيِيلًا﴾^(٣) وغير الملاقي كـ (قعدت جلوساً) وعامله عند السيرافي^(٤) والمازني^(٥) والمبرد^(٦)، الفعل الظاهر مطلقاً، وعند سيويوه:^(٧) أن الظاهر في الذي من لفظه، والمقدر في الذي أفاده فائدة الاشتقاق، والذي من غير لفظه، حكاه نجم الدين^(٨).

قوله: (وقد يحذف الفعل [لقيام قرينه جوازاً لمن قدم])^(٩) قد للتقليل، ولا بد فيه من قرينة. والحذف على ضربين، جواز ووجوب.

والجواز قرينة حالية كقولك: (خير مقدم) لمن عليه هيئة السفر، ومقالية في جواب سؤال، أونفي نحو: (سيراً شديداً) لمن قال (كيف سرت) و(بلى سيراً) لمن قال: (ما سرت) وهو قياسي كله، أعني الجواز.

(١) قال الرضي في شرحه ١١٦/١. (أي قد يكون المصدر بغير لفظ الفعل وذلك إما مصدر أو

غير مصدر، والمصدر على ضربين، إما أن يلاقي الفعل في الاشتقاق وإما أن لا يلاقيه).

(٢) سورة نوح ١٧/٧١ وتامها: ﴿وَاللَّهُ أَنْبِئَكُمْ مِنَ الْأَرْضِ نَبَاتًا﴾.

(٣) المزمّل ٨/٧٣ تامها: ﴿وَإِذْ كَرَّمْنَا بِكَ وَتَبَيَّلْنَا إِلَيْهِ تَبْيِيلًا﴾.

(٤) ينظر شرح الرضي ١١٦/١، وشرح المفصل ١١٢/١، والهمع ٩٨/٢.

(٥) ينظر المصدر السابق.

(٦) ينظر المقتضب ٧٣/١ - ٧٤.

(٧) ينظر الكتاب ٨١/٤ وما بعدها.

(٨) ينظر شرح الرضي ١١٦/١.

(٩) ما بين حاصرتين زيادة من الكافية المحققة.

والوجوب: سماعي وقياسي: فالسماعي قرينة حالية كقولهم: (غَضِبَ الخيل على اللُجَم) ^(١) أو (فرقاً خيراً من حُب) ^(٢) و(مواعيد عرقوب) ^(٣) لأنها أمثال لا تغير، والمقالية ما ذكر من الأمثلة نحو: (سعيًا ورعيًا وخيبة وحمداً وشكراً وعجباً) [ووجوباً] ^(٤) وقال الأخفش: ^(٥) والمبرد: ^(٦) إنه يقاس بشرط التنكير، والإفراد كهذه الأمثلة، لأنه قد كثر، وبعضهم أجاز ظهور أفعالها مطلقاً، وفصل بعضهم، بأنها إذا دخلت اللام نحو (سقيًا لزيد) وجب الحذف، وإلا فهو جائز، وبعضهم قال: لا يجب الحذف إلا مع اجتماعها، لأنها قد صارت مثلاً، فأما جامع الأفراد فلا، وإنما حذفت أفعال هذه المصادر لكثرتها في الاستعمال، فخففت بحذف أفعالها، وجعل المصدر عوضاً عنها لكثرتة في الاستعمال، وأما القياس.

فقوله: (وقياساً في مواضع منها) ^(٧) أي من المواضع القياسية التي فيها حذف الفعل.

- (١) (غضب الخيل على اللجم) يضرب لمن يغضب غضباً لا ينتفع به ولا موضع له، ونصب غضب على المصدر. ينظر مجمع الأمثال ٥٦/٢، وشرح المفصل ١١٣/١، والإيضاح في شرح المفصل ٢٢٦/٢، واللسان ملة (غضب) ٣٣٦٣/٥.
- (٢) (فرقاً أنفع من حب) ويروى (أو فرقاً خيراً من حب) ومعناه: (لأن يفرق منك فرقاً خيراً من أن تحب) ينظر المصادر السابقة.
- (٣) مواعيد عرقوب يضرب مثلاً في الخلف ينظر مجمع الأمثال ٣١١/٢، واللسان (عرقوب) ٤/٢٩١٠، وشرح المفصل ١١٣/١.
- (٤) ما بين حاصرتين زيادة من الكافية المحققة.
- والترتيب مختلف ففي المحققة: مثل: (سقيًا ورعيًا وخيبة وجدعاً وحمداً وشرأً وعجباً)...
- وينظر هذه المصادر وغيرها الكتاب ٣١١/١ وما بعدها، والإيضاح في شرح المفصل ٢٢٧/١-٢٢٨. وهمع الهوامع ١١٨/٢.
- (٥) ينظر رأي الأخفش شرح التسهيل السفر الأول ٧٩٩/٢.
- (٦) ينظر المقتضب ١٠٤/٣، ٥١/٤.
- (٧) ينظر شرح المصنف ٢٨.

قوله: (ما وقع مثبتاً) يعني المصدر احتراز من المنفي نحو (ما أنت إلا سيراً) فإنه جائز، قوله: (بعد نفي) احتراز من المثبت، لا بعد نفي نحو (زيد سيراً) فإنه لا يجب، وسيبويه يقول: ^(١) قد يجب الحذف في المنفي والمثبت، لا بعد نفي، لكنه سماع وما لم يسمع فهو جائز.

قوله: (أو معنى نفي) ^(٢) وهو (إنما) قال ابن الحلبج في شرح المفصل: ^(٣) إنما قال (أو معنى النفي) ليندرج فيه نحو (إنما أنت سيراً) ونحو (زيد أبداً سيراً) و (زيد سيراً سيراً).

قوله: (داخل على اسم) داخل صفة لنفي، يحتز من دخول النفي على الفعل نحو (ما يسير إلا سيراً) و (ما شرت إلا سيراً) ^(٤).

قوله: (لا يكون خبراً عنه) احتراز من نحو (ما سيري إلا سيرٌ شديد) فإنه مرفوع، لما صح أن يكون خبراً عن سيري، قيل ولا بد من الاحتراز من المجازي فإنه إذا أريد الإخبار بالمصدر عن الجثة مجازاً للمبالغة لم يجب الحذف بل يكون خبراً مرفوعاً نحو:

[١٣٣] ترتع مارتعت حتى إذا ادكرت

فإنما هي إقبال وإدبار ^(٥)

(١) ينظر الكتاب ١/ ٣٣٥، وشرح الرضي ١/ ١٢٠.

(٢) يريد ما في إنما من معنى الحصر نحو: (إنما زيد سيراً) ينظر الرضي ١/ ١٢٠.

(٣) ينظر الإيضاح في شرح المفصل لابن الحلبج ١/ ٢٢٨ - ٢٢٩.

(٤) ينظر الإيضاح في شرح المفصل ١/ ٢٢٨ - ٢٢٩، وشرح الرضي

(٥) البيت من البسيط، وهو للخنساء في ديوانها ٣٨٣ والكتاب ١/ ٣٣٧، وشرح أبيات

سيبويه ٨٢/ ٣ والشعر والشعراء ١/ ٣٤٥، واللسان مائة (رهط) ٣/ ١٧٥٣، وخزانة الأدب ١/ ٤٣٦.

والشاهد فيه رفع إقبال وإدبار وهما مصدران قد أخبر بهما.

[ظ ٣٦]

ومثال ما اجتمعت فيه الشروط.

قوله: (ما أنت إلا سيراً)، (وما أنت إلا سير البريد) [وزيد سيراً سيراً]^(١) فسيراً و(سير البريد) مثبتان بعد نفي وهو ما داخل النفي على اسم، وهو أنت والمصدر، وهو (سيراً سيراً) لا يكون خبراً عنه لأنه لا يخبر عن الجثث لتقضيها وزوالها، ولا يصح الإخبار بما يتقضى عما يبقى، ومثل بمثالين؛ أحدهما: نكرة، والآخر: معرفة وقال ركن الدين:^(٢) أوردتهما ليعلم أن الواقع موقع الخبر يكون فعلاً للمبتدأ كالأول، ومشبهاً به كالثاني.

قوله: (وإنما أنت سيراً)^(٣) مثال لما في معنى (إلا). قوله: (أووقع مكرراً)^(٤) يعني أووقع المصدر الداخل على الاسم الذي لا يكون المصدر خبراً عن ذلك الاسم مكرراً، وإن لم يكن بعد نفي ولا معناه، ولا بد من هذين الشرطين وهما: أن يدخل على الاسم لا يكون خبراً عنه، لئلا يرد،

(١) ما بين حاصرتين زيادة من الكافية المحققة.

(٢) ينظر رأي ركن الدين في الوافية في شرح الكافية ٨٣، والعبارة منقولة عنه بتصرف يسير.

(٣) ينظر شرح المصنف ٢٨، وشرح الرضي ١/ ١٢٠.

قال الرضي في شرحه ١/ ١٢٠ و ١٢١: (واعلم أن هذا المصدر الذي بعد إلا أو معناها قد يكون منكرراً كما ذكرنا ومعروفاً إما بالإضافة نحو: ما زيد إلا سير البريد أو باللام نحو: زيد إلا السير، وكذا يجيء مكرراً نحو: ما زيد إلا سيراً سيراً، قالوا فحينئذ حذف الفعل أوجب لقيام الأول مقامه....). وينظر شرح الفصل لابن يعيش ١/ ١١٤ - ١١٥.

(٤) في الكافية المحققة مكانها قبل قوله: ما أنت إلا سيراً.

نحو: ﴿كَأِذَا دُكَّتِ الْأَرْضُ دَكًّا دَكًّا﴾^(١) فإنه داخل على فعل (وسيري سيراً سيراً) فإنه خبر عنه^(٢)، ومثاله (زيد ضرباً ضرباً) فإن المصدر مكرر، وهو لا يكون خبراً عن زيد لأنه جثة، ولا فرق في المكرر، بين أن يكون من لفظه نحو (زيد سيراً سيراً) أو من غير لفظه بعطف نحو: (زيد ضرباً وقتلاً) أو بغير عطف نحو (زيد قياماً وقعوداً) دخلت عليه نواسخ المبتدأ والخبر، نحو (إن زيدا سيراً سيراً) و(كان زيداً سيراً سيراً) أولم تدخل، وإنما وجب فيه الحذف، لأن المراد الحصر والاستمرار، وإظهار الفعل يدل على الحدوث والتجدد، ولأنهم أقاموا في المكرر أحد المكررين مقام الفعل.

قوله: (ومنها) أي من الواجبات القياسية (ما وقع تفصيلاً) احتراز من أن لا يقع تفصيلاً فإنه يظهر كـ (مننت مناً) و(ضربت ضرباً).

قوله: (لأثر مضمون جملة) احتراز من أن يقع تفصيلاً لمضمون الجملة، وهو معناها لا لأثرها، فإنه يظهر، نحو: (زيد يسافر إما سفرراً قريباً أو بعيداً) واحتراز من أن يقع تفصيلاً لمضمون مفرد نحو (سفر زيد إما سفرراً قريباً أو بعيداً) ولأثره^(٣)، نحو ﴿فَشُدُّوا الوثَاقَ فَإِذَا مِنَّا بَعْدُ وَإِذَا فِدَاءٌ﴾^(٤) فإن الفعل يظهر في هذه الاحترازات، ومراده بالأثر، عاقبة معنى الجملة، وفائدها

(١) الفجر ٨٩/٢١.

(٢) قال ابن الحاجب في شرحه ٢٨ بعد ذكر الآية: وإنما المراد تكرير المصدر في موضع خبر عما لا يصح أن يكون خبراً عنه ظاهراً.

قال ابن يعيش في شرح المفصل ١/١١٥: فاللغنى إما أن تمنوا مناً وإما أن تفادوا فداءً فهما مصدران منصوبان بفعل مضمون.

(٣) ينظر شرح المصنف ٢٨.

(٤) سورة ٤٧/٤ (فإذا لقيتم الذين كفروا فضرب الرقاب حتى إذا أثخنتموهم فشدوا الوثاق فإما منا بعد وإما فداء حتى تضع الحرب أوزارها....).

ومقصودها من الفرض المطلوب منها، وسمله أثراً، لأن الغرض من الشيء يحصل بعد حصول ذلك الشيء كالأثر الذي يكون بعد المؤثر.

قوله: (متقدمة)، قال الوالد: قيد مستغنى عنه، لأن التفصيل لا يكون إلا للمتقدم، إلا أن يريد أن هذا المصدر لا يتقدم على جملته.

قوله: (مثل: فشدوا الوثاق) [فإما مناً بعد وإما فداء]^(١) هذا مثال لما اجتمعت فيه الشروط لأن (المن والفداء) تفصيل لأثر مضمون الجملة، وهو (شدوا الوثاق) إذ كل شدٍ وثاقٌ يتعقبه، إما المن وإما الفداء، أي إما أن تمنوا مناً، أو تفادوا فداءً، ومثله (اشتر ثياباً فإما اكتساء وإما بيعاً) و(اشتر طعاماً، فإما أكلاً وإما بيعاً).

قوله: (ومنها ما وقع للتشبيه) احتراز من أن يقع لغير التشبيه نحو (لزيد صوتٌ صوتٌ حسن) فإنه لا يجب الحذف بل يقدر عند الخليل^(٢) وإلا رفعت على البلل عند سيبويه^(٣) أو الصفة.

قوله: (علاجاً) احتراز عن ما وقع للتشبيه، وليس بعلاج، كأفعال الطبائع نحو (مررت به، فإذا له هليٌّ هليٌّ العلماء) و(سمتُ سمتُ الصلحاء) فإنك ترفع، وإلا أتيت بالفعل، والمراد بالعلاج، ما كان يزوال ما هو عارض غير لازم كالصوت، وقد قيل: إن قوله: (علاجاً) محذوف في بعض النسخ، ولا بد منه، إلا إذا دخل ما كان بالطبع.

(١) في الكافية المحققة تمام الآية، ٥٨.

(٢) ينظر الكتاب ١/ ٣٦١.

وقال الخليل فيما نقله الرضي: (حذف المضاف أي مثل صوت فيجيز تعريفه مع كون الموصوف غير معرفة) ينظر شرح الرضي ١/ ١٢٢.

(٣) ينظر الكتاب ١/ ٣٥٦ وما بعدها.

قوله: (بعد جملة) احتراز عن أن يقع بعد مفرد نحو (صوتُ زيدٍ صوتُ حمار) فإنه يرفع. [٣٧]

قوله: (مشملة على اسم) يحترز من أن لا يشتمل على اسم نحو (مررت فإذا ضربُ صوتُ حمار) ^(١) أو (مررت فإذا لزيد صوتُ حمار) فإنه يرفع.

قوله: (بمعناه) يحترز من أن يشتمل على اسم لا بمعنى المصدر، نحو (مررت بزيد فإذا له ضربُ صوت حمار) قال الوالد: وكان من حقه أن يقول غير صالح لنصبه، وإلا وردَّ بـ (مررت بزيد) فإذا هو مصوتٌ صوت حمار) فإن (مصوتاً) ناصب لصوت حمار.

قوله: (وصاحبه) احتراز من أن يشتمل على اسم بمعناه، ولكن ليس بصاحبه، فإنه يرفع، نحو (مررت فإذا في الدار صوتُ صوت حمار) وأجاز سيبويه ^(٢) النصب، لأن صاحبه مذكور في المعنى لأن كل صوت لا بد له من مصوت.

قوله: (مثل: مررت به) (فإذا له صوتُ صوت حمار) و(صراخُ صراخ الثكلى) هذان مثالان لما اجتمعت فيه الشروط (فصوت حمار، وصراخ الثكلى) للتشبيه، وهو علاج لأن الصوت مما يعالج وبزوال، وهو بعد جملة، وهي (فإذا له صوت) وهي مشتملة على اسم، وهو (صوت) بمعنى المصدر وهو (صوت حمار)، وصراخ الثكلى، ومثلها:

(١) ينظر شرح المصنف ٢٨.

(٢) ينظر الكتاب ١/ ٣٥٦ و ٣٥٧.

(دَقَّ دَقَّ بالمنحاز حب الفلفل)^(١).

[١٣٤] له صريفٌ صريفٌ القعو بللسد^(٢)

والتقدير: يصوت صوت حمار، ويصرخ صراخ الثكلى، ويلق دقك بالمنحاز، ولها صريفٌ صريفٌ القعو، وقال بعض النحاة: العامل فيه المصدر الأول.

قوله: (ومنها ما وقع مضمون جملة) يعني المصدر، يقع مضمون جملة، أي معناها، احتراز من مضمون المفرد، نحو (ضربت ضرباً) فإنه يظهر فعله.

قوله: (لا محتمل لها غيره) احتراز من نحو (زيد قائم حقاً)، قوله: (مثل له على ألف درهم اعترافاً) معنى الجملة التي هي (له على ألف درهم)

(١) ينظر القول في اللسان (نحو) ٤٣٥/١، وشرح المفصل ١١٥/١ والكتاب ٣٥٧/١ وهو فيه (مررت به فإذا له دق دقك بالمنحاز حب الفلفل) ولم ينسبه لا إلى شعر ولا إلى رجز....

والمنحاز: الملق، وقال ابن يعيش في شرحه ١١٥/١ والمنحاز (الهاون) والإفليل بالكسر وقافين. حب أسود وهو أصلب ما يكون من الحبوب والعلامة تقول: الفلفل بالضم وهو تصحيف منهم. والظاهر أن الاسم هو الفلفل كما ورد في اللسان ملة (فَلَل) ٣٤٦٦/٢. قال في اللسان: والفلفل بالضم معروف لا ينبت بأرض العرب وقد كثر مجيئه في كلامهم، وأصل الكلمة فارسية....).

والشاهد فيه قوله: (لحقك حب الفلفل) يدق دقك وهي (مفعول مطلق لفعل محذوف وهو يدق.

(٢) عجز بيت من البسيط وهو للناطقة الذبياني في ديوانه ١٦ والكتاب ٣٥٥/١، وشرح أبيات سيبويه ٣٦/١، واللسان ملة (صرف) ٢٤٣٦/٤، وبلا نسبة في همع الهوامع ١٩٣/١. وصدرة:

مقدوفة بدخيس النحض بازلهما

وصف ناقته بالقوة والنشاط والنحض - اللحم - دخيس اللحم ما تداخل منه وتراكب، والبازل: السن، والصريف صوت أنيابها إذا مكّت، القعو: ما تلور عليه البكرة. والشاهد فيه صريف على المصدر التشبيهي والعامل فيه مضمر دل عليه ما قبله أي يصرف صريف القعو.

وقوله:

[١٣٥] إني لأمنحك الصلود وإنني

قسماً إليك مع الصلود لأميل^(١)

وقد تكون معرفة نحو: ﴿صُنِعَ اللَّهُ﴾^(٢) و﴿صِبْغَةُ اللَّهِ﴾^(٣) و﴿كِتَابُ اللَّهِ﴾^(٤) و﴿وَعِندَ اللَّهِ﴾^(٥)، وإنما كان الله مما لا متحمل له، لأن فعل الله حق، ومنه (الله أكبر دعوة الحق)^(٦).

قوله: (ويسمى تو كيد لنفسه) وذلك لأنه يؤكد مضمون الجملة^(٧) الذي هو الاعتراف.

قوله: (ومنها ما وقع مضمون جملة) أي معناها، يحتز من مضمون المفرد، نحو (رجع القهقري)^(٨).

(١) البيت من الكامل، وهو للأحوص في ديوانه ١٦٦، ينظر الكتاب ١ / ٣٨٠، وشرح أبيات سيبويه ١ / ٢٧٧، والمقتضب ٣ / ٢٣٣، وسمط اللالئ ١ / ٢٥٩، وشرح المفصل ١ / ١١٦، وشرح الرضي ١ / ١٣٣ وخزانة الأدب ٢ / ٤٨، ٨ / ٢٤٣.

والشاهد فيه قوله: (قسماً) حيث نصبه على المصدر المؤكد لما قبله من الكلام الدال على القسم. (٢) النمل ٢٧ / ٨٨، وتماها: «وترى الجبال تحسبها جاملة وهي تمر مر السحاب صنع الله الذي أتقن كل شيء إنه خبير بما تفعلون».

(٣) البقرة ٢ / ١٣٨، وتماها: «صبغة الله ومن أحسن من الله صبغة ونحن له عابدون». (٤) النساء ٤ / ٢٤، وتماها: «والحصنات من النساء إلا ما ملكت أيمانكم كتاب الله عليكم وأحل لكم ما وراء ذلكم».

(٥) الروم ٣٠ / ٦، وتماها: «وعد الله لا يخلف الله وعده ولكن أكثر الناس لا يعلمون». (٦) ينظر شرح الرضي ١ / ١٣٣، وشرح المفصل ١ / ١١٧.

(٧) قال الرضي في شرحه ١ / ١٣٣: كما أن المصدر مؤكد لنفسه في نحو ضربت ضرباً، إلا أن المؤكد هاهنا مضمون المفرد أي الفعل من دون الفاعل لأن الفعل وحده يدل على الضرب والزمان وأما في مسألتنا فالاعتراف مضمون الجملة الاسمية بكماها لا مضمون أحد جزئها. (٨) ينظر شرح المصنف ٢٩.

قوله: (لها محتمل غيره) يحترز من (له على ألف درهم مثله).
قوله: (زيد قائم حقاً)^(١) فإن حقاً مضمون لـ(زيد قائم)، وهو يحتمل أن يكون قيامه حقاً وغير حق.

قوله: (ويسمى توكيداً لغيره)^(٢) أي لغير مضمون الجملة لاحتماله الصلق وغيره، ومن هذا قولهم: (النار محرقة حقاً) و(السماء فوقنا يقيناً) لأن الجملة غير مفيدة للمصدر، وإنما عُلِمَ من بديهة العقل، ونحو قول النبي^(٣) مثلاً: (زيد قائم حقاً)، فإنه يعدُّ مؤكداً لغيره وإن كان كلامه حقاً، لأنه عُلِمَ من غير لفظ الجملة، وقيل هذا من التوكيد.

قوله: (ومنها ما وقع مثني، مثل لبيك وسعديك) يعني من القياسية وكذلك (حنانيك) و(هذا ذيك) و(دواليك) وهذه الأمثلة تثبتتها مقصورة على السماع، لأنها على خلاف القياس، وأما حذف فعلها فقياس، فـ(لبيك) من ألب^(٤) بالمكان إذا أقام به، أي أقيم بخدمتك ولا أفارقها، و(سعديك أي أسعدك إسعاداً بعد إسعاد، أي إجابة بعد إجابة قال:

[١٣٦] لبيك لبيك لا أرضى بواحدة

حتى أزيد مع لبيك سعديك^(٥)

(١) ينظر شرح الرضي ١٢٣/١، وشرح المفصل ١١٦/١.
(٢) قال الرضي في شرحه ١٢٥/١ نقلاً عن المصنف ولم أجده في شرح المصنف. وقال المصنف: معنى التوكيد لغيره، أي التوكيد لدفع احتمال غيره. وليس بشيء لأنه في مقابلة التوكيد لنفسه فينبغي أن يكون الغير مؤكداً كالنفس (ينظر شرح المصنف ٢٩).
(٣) أي قول النبي مثل ما مر من الحقائق التي ذكرت.
(٤) ينظر اللسان ملة (لب) ٣٩٨٠/٥، وشرح المفصل ١١٨/١ و ١١٩، وقال الخليل: إن معنى التثنية أنه أراد تحننا بعد تحنن، ينظر الكتاب ٣٤٨/١ - ٣٥٣، وشرح الرضي ١٢٦/١.
(٥) البيت من البسيط ولم أقف له على قائل أو مصدر.

و(حنانيك) تحننا بعد تحنن، قال:

[١٣٧] أبا منذر أفنيت فلستبق بعضنا

حنانيك بعض الشر أهون من بعض^(١)

وتجيء مفردة. قال تعالى: ﴿وَحَنَانًا مِّنْ لَّدُنَّا﴾^(٢) و(هذا ذيك) هذا بعد
هذ وهو السرعة، قال:

[١٣٨] ضرباً هذا ذيك وطعناً

ظ [٣٧] و(دواليك) من المداولة، أي مداولة بعد مداولة قال:

[١٣٩] إذا شقَّ بُردٌ شقَّ بالبرد مثله

دواليك حتى كلنا غير لابس^(٤)

(١) البيت من الطويل، وهو لطرفة بن العبد في ديوانه ٦٦، ينظر الكتاب ١/ ٣٤٨، والمقتضب ٣/

٤٢٤، وشرح المفصل ١/ ١١٨، واللسان (حنن) ٢/ ١٠٣٠، وجمع الهوامع ٣/ ١١٢.

والشاهد فيه قوله: حنانيك: منصوب على المصدر النائب عن الفعل وقد ثنى حنانيك أي

نحننا بعد تحنن، لإرادة التكثير....

(٢) سورة مريم ١٩/ ١٣، وتامها: ﴿وَحَنَانًا مِّنْ لَّدُنَّا وَزَكَاةً وَكَانَ تَقِيًّا﴾.

(٣) الرجز للعجاج في ديوانه ١/ ١٤٠، وتامه:

حتى تَقْضَى القَدْرُ المَقْضَى

ينظر الكتاب ١/ ٣٥٠، وشرح أبيات سيبويه ١/ ٣٦٥، وشرح المفصل ١/ ١١٩، وشرح

الرضي ١/ ١٢٦، وأوضح المسالك ٣/ ١١٧، واللسان (هذذ) ٦/ ٤٦٤٣، والجمع ٣/ ١١١،

وخزانة الأدب ٢/ ١٠٦.

الوخض: طعن غير جائف ويكون بالرمح.

الشاهد فيه قوله: (هذا ذيك) حيث أضاف هذا اللفظ إلى المخاطب وهو مفعول مطلق

لفعل من معناه. أي أسرع هذا ذيك....

(٤) البيت من الطويل، وهو لسحيم عبد بني الحسحاس في ديوانه ١٦، وينظر الكتاب ١/ ٣٥٠،

والخصائص ٣/ ١٤٥، وشرح المفصل لابن يعيش ١/ ١١٩، وأوضح المسالك ٣/ ١١٨،

واللسان مائة (دَوَل) ٢/ ١٤٥٦، وفيه برداك بدل البرد، والجمع ٣/ ١١٠ ويروى عجزه:

الألفاظ مثناة عند سيبويه^(١)، والكاف ضمير بدليل سقوط النون، واختلف في تثنيته، فعند السهيلي^(٢) وغيره، تثنية حقيقية، أي إجابة في الأوامر، وإجابة في النواهي، وإسعاداً في الأوامر، وإسعاداً في النواهي، وخفافاً في الدنيا، وخفافاً في الآخرة. وهذا منهم، ومداولة منها، وعند السيرافي^(٣) أنها ليست بحقيقية، وإنما يراد بها التكثير، أي إجابة بعد إجابة إلى آخرها، كقوله تعالى: ﴿ثُمَّ أَزْجِعِ الْبَصَرَ كَرَّتَيْنِ يَنْقَلِبْ إِلَيْكَ الْبَصَرُ خَاسِئًا وَهُوَ حَسِيرٌ﴾^(٤) وذلك لا يكون من كرتين، وقال يونس: ^(٥) إنها مفردة، وأصلها (لبي) قلبت ألفها مع المضمرة كـ (على) و (لئى) وضعف بقوله:

[١٤٠] دعوت لما نابني مسوراً
فلبى فلبى يلبى يلبى مسوراً^(٦)

دوايك حتى ليس للبرد

والشاهد فيه قوله: (دوايك) حيث أضيف إلى ضمير المخاطب على أنه مفعول مطلق خلافاً لسيبويه فهو يجوز فيها الحال (الكتاب ١/ ٣٥٠).

(١) ينظر الكتاب ١/ ٣٥١، وشرح الرضي ١/ ١٢٥، وشرح المفصل ١/ ١١٩.

(٢) ينظر رأي السهيلي في الهمع ٣/ ١١٢.

(٣) ينظر رأي السيرافي في حاشية الكتاب ١/ ٣٥٢.

(٤) سورة الملك ٦٧/ ٤.

(٥) ينظر الكتاب ١/ ٣٥١، وابن يعيش ١/ ١١٩، وشرح الرضي ١/ ١٢٥، وجمع الهومع ٣/ ١١٢.

(٦) البيت من المتقارب، وهو لرجل من بني أسد كما في شرح شواهد المغني ٢/ ٩١٠، واللسان

مادة (لبي) ٥/ ٣٩٩٣ وبلا نسبة في الكتاب ١/ ٣٥٢، وشرح أبيات سيبويه ١/ ٣٧٩، وشرح

المفصل ١/ ١١٩، وشرح الرضي ١/ ١٢٥، ومغني اللبيب ٧٥٣، وشرح ابن عقيل ٢/ ٥٣، وجمع

الهوامع ٢/ ١١٣.

والشاهد فيه قوله: (لبي) وهو شاهد على أن (لبيك) تثنية، وليس كما زعم يونس أن

(لبيك) أصلها لبي قلبت ألفها ياءً لاتصالها بالضمير فصارت لبيك فالياء عند يونس -

فإن ياءه بقيت مع إضافته إلى المظهر، وزعم الأعلام^(١)، أن الكاف للخطاب، كالتى في (ذلك) وحذفت النون معا تشبيها لها بكاف^(٢) الضمير، وهذه الألفاظ إذا ثبتت لزمت النصب، وحذف فعلها قياساً، وإنما حذف لأن التثنية في المعنى تكرير، فاستغنوا بذكر أحد المتكررين عن الفعل.



منقلبة عن ألف، وسيبويه يرى أنها ياء التثنية. وفي الشاهد رد على يونس، كما قال الشارح.

(١) الأعلام الشنتمري يوسف بن سليمان بن عيسى النحوي الشنتمري المعروف بالأعلام علماً بالعربية واللغة ومعاني الأشعار، ولد ٤١٠هـ ومات سنة ٤٧٦هـ ينظر ترجمته في البغية ٢ / ٣٥٦. وينظر رأيه في همع الهوامع ٢ / ١١٣.

(٢) وهذا ما ذهب إليه يونس بن حبيب، ينظر الكتاب ١ / ٣٥١.

المفعول به

قوله: (المفعول به: ما وقع عليه فعل الفاعل) قال الشيخ: والمراد بالوقوع تعلقه بما لا يُفَعَلُ إلا به^(١)، حقيقة نحو (ضربتُ زيداً) ومجازاً نحو (رأيتُ زيداً) وهذا يدخل فيه المتعدي بحرف لأن مفعوله لا يُفَعَلُ إلا به، ومطلقُ لفظ المفعول به، لا يقع على المتعدي بحرف في الاصطلاح، قال في البرود: فالأولى ما يُفَعَلُ به الفعل المتعدي خاصة. والعامل عند البصريين الفعل أو شبهه^(٢)، وقال الفراء: ^(٣) الفعل والفاعل، وهشام: ^(٤) الفاعل، وقال خلف من الكوفيين: ^(٥) كونه مفعولاً، والضمير في قوله: (المفعول به) راجع إلى الألف واللام، أي الذي يفعل به فعل، وكذا الضمير في المفعول فيه، وله، ومعه.

قوله: (وقد يتقدم على الفعل) الأصل تأخره بعد الفعل والفاعل لأنه فضلة، وقد يتقدم، وذلك لقوة عامله، لأنه إذا تصرف في نفسه

(١) ينظر شرح المصنف ٢٩. قال الرضي في شرحه ١٢٧/١: فعلى تفسيره (أي المصنف) ينبغي أن تكون الجرورات في مررت يزيد وقربت من عمرو وبعدت من بكر وسرت من البصرة إلى الكوفة مفعولاً بها ولا شك أنه يقال أنها مفعولاً بها لكن بواسطة حرف جر).

(٢) ينظر شرح الرضي ١٢٨/١، والهمع ٧/٣.

(٣) ينظر الهمع ٧/٣.

(٤) ينظر المصدر السابق.

(٥) ينظر المصدر السابق.

تصرف في معموله بخلاف (إنَّ) وأخواتها^(١) وتقدم المفعول على الفعل واجب وممتنع وجائز.

أما الواجب فحيث يكون له الصدر كالاستفهام، والشرط^(٢)، وكم الخبرية، والمضاف إلى أحدهما، أو ينصبه فعل دوماً مع (أما) أو مع عدمها نحو: (أيهم ضربت) ؟ و(مَنْ تَضْرِبُ أَضْرِبُ) و(كم ضربت)، و(غلامٌ مَنْ تَضْرِبُ أَضْرِبُ) و(غلامٌ كم رجلٍ لقيت) ؟ ﴿فَأَمَّا الْيَتِيمَ فَلَا تَنْهَرْ﴾^(٣) و(زيداً فاضرب).

وأما الممتنع، فمع فعل التعجب نحو: (ما أحسنَ زيداً) والذي نَزَلَه نون التوكيد نحو (اضْرِبْ زَيْدًا) والموصول بـ(إنَّ) نحو (إن ضربت زيداً) وحيث يلتبس نحو (ضرب موسى عيسى)^(٤) كذلك كل حرف له الصدر لا يفصل بينه وبين الفعل، ولا يتقدم عليه معمول الفعل، كـ(إن) الشرطية و(لم) و(لما)، والداخل عليه لام الابتداء، مثل (لسوف أضرب) ما لم يكن في خبر أن نحو (كرهت أنك قائم) أو (أَنْ) نحو (كرهت أن تخرج) فحصل من هذا، أنه يجب التأخير لضعف العامل، وأداؤه إلى تأخير ما له الصدر، أو إلى الجمع بين مثلين كـ(علمت أنك قائم) لأنك لو قدمته جاز دخول العوامل عليه نحو (إلى أنك قائم علمت) أو إلى اللبس، وزاد الكوفيون^(٥) عوده إلى غير مذكور.

(١) ينظر شرح المصنف ٢٩.

(٢) ينظر شرح الرضي ١/ ١٢٨، وشرح المصنف ٢٩.

(٣) سورة الضحى ٩٣/ ٩.

(٤) ينظر شرح الرضي ١/ ١٢٨.

(٥) ينظر رأي الكوفيين في شرح الرضي ١/ ١٢٨.

وأما الجائز ففي ما عدا الواجب والممتنع [٣٨].

قوله: (وقد يحذف الفعل لقيام قرينة جوازاً ووجوباً) والجواز قرينة حالية نحو: (مكة ورب الكعبة) لمن عليه أهبة السفر ولرائي الرؤيا (خيراً وما شراً) ^(١) وخيراً لنا، وشرراً لعدونا، ولمن يسلد سهماً (القرطاس والله) ^(٢) أي قصد مكة، ورأيت خيراً، وما رأيت شراً، وأصبت القرطاس والله. ومقالية في جواب الاستفهام نحو (زيداً، لمن قال: من أضرب) وكذلك، نعم زيداً لمن قال: (أضربت أحداً) والنفي نحو (بلى زيداً)، لمن قال: (ما ضربت).

(والوجوب في أربعة أبواب. قوله: (فالأول سماعي) وذلك فيما كان محذوف الفعل من مثل، أوجار مجراه في كثرة الاستعمال، فالمثل قولهم (كل شيء ولا شتيمة حر) ^(٣) أي ارتكب. (وكليهما وتمراً) ^(٤) أي أعطيك

(١) قال في الكتاب ٢٨٣/١: وإنما نصبت خبراً لك وأوسع لك، لأنك حين قلت أنته، فأنت تريد أن تخرجه من أمر وتدخله في آخر.

وقال الخليل في الصفحة نفسها: كأنك تحمله على ذلك المعنى كأنك قلت: أنته وادخل فيما هو خير لك، فنصبتك لأنك قد عرفت أنك إذا قلت له: أنته. أنك تحمله على أمر آخر فلذلك انتصب، وحذفوا الفعل لكثرة استعمالهم إياه في الكلام، ولعلم المخاطب أنه محمول على أمر حين قال له: أنته، فصار بدلاً من قوله:

أنت خيراً لك وادخل فيما هو خير لك.

(٢) ينظر الكتاب ٢٩٥/١.

(٣) كل شيء ولا شتيمة حر أي اصنع كل شيء ولا ترتكب شتيمة حر. ينظر شرح الرضي ١٣٠/١ و ١٣٦، واللسان مائة (شتم) ٢١٩٤/٤، وشرح المفصل لابن يعيش ٢٧/٢.

(٤) كلاهما وتمراً ويروي كليهما فمن رواه بالرفع على أنه مبتدأ مؤخر وخبره محذوف، تقليده لك كلاهما وأضمر أزيلك تمراً. فتمراً مفعول به لفعل محذوف، ينظر مجمع الأمثل ١٥٧٢ - ١٥٢.

كليهما وأزيدك تماً، و(الكلابَ على البقر)^(١) أي أرسل، و(أهلك والليل)^(٢) أي الحق أهلك مع الليل لا يسبقك إليهم، إن كانت الواو بمعنى (مع)، وإن كانت عاطفة، قدر لليل فعل آخر، أي الحق أهلك واسبق الليل، والجاري مجراه مما ذكره الشيخ.

قوله: (مثل امرءاً ونفسه) أي دع امرءاً ونفسه، والواو تحتملُ العطفية أي ودع نفسه، ويحتمل المعية، وهي الناصبة نفسه.

قوله: و﴿انتهوا خيراً لكم﴾^(٣) تقديره: واتقوا خيراً لكم. قاله سيبويه^(٤) والجمهور، وقال الكسائي:^(٥) إنه خبر (كان) تقديره يكن خيراً لكم. وقال الفراء:^(٦)

إنه صفة مصدر محذوف، أي انتهاء خيراً لكم، وقال بعض الكوفيين^(٧) انتصابه على الحال.

(١) الكلاب على البقر: يضرب عند تحريش بعض القوم على بعض من غير مبالاة يعني لا ضرر عليك فخلهم. ينظر مجمع الأمثال ١٤٢/٢ ونصب الكلاب على معنى أرسل كما ذكر الشارح.

(٢) ينظر شرح المصنف ٢٩، وشرح الرضي ١٢٩/١، وشرح المفصل ٢٦/٢.

(٣) النساء ١٧١/٤.

(٤) ينظر الكتاب ٢٨٢/١، وشرح الرضي ١٢٩/١، الجامع لأحكام القرآن للقرطبي ٢٠٢١/٣، وشرح المفصل ٢٦/٢.

(٥) ينظر رأي الكسائي في شرح الرضي ١٢٩/١، وحاشية السيرا في على الكتاب ٢٨٤/١. قال الكسائي: معناه (انتهوا يكن الانتهاء خيراً لكم) ينظر شرح الرضي ١٢٩/١.

(٦) ينظر معاني القرآن للفراء ٢٩٥/١.

(٧) ينظر رأي بعض الكوفيين في شرح الرضي ١٣٠/١.

قوله: (وأهلاً وسهلاً ومرحباً) تقديره أتيت أهلاً لا أجنب ووطئت سهلاً من البلاد ولا حزناً ولقيت مرحباً، أي مكاناً رحباً، وقيل: يقدر لها فعل واحد أي صادفت، وقال المبرد: ^(١) إنها من المفعول المطلق، أي أهلت أهلاً، وسهل موضعك سهولةً، وضع سهلاً موضع سهولة، ورحبت بلادك مرحباً ^(٢) أي رحباً.

وقد يحذف المفعول، ولم يذكره المصنف، فخلافاً لمفعول أفعال القلوب على ما يأتي في بابها، ومفعول فعل التعجب، لأنه لا فائدة في التعجب دون المتعجب منه، إلا أن تقوم قرينة على تعيينه، جاز حذفه نحو (ما أحسنك وأجمل).

وحذف المفعول على ضربين، منه ما يراد وينوى كـ (أعطيت وضربت) ﴿وَمَا عَمَلُهُمْ إِلَّا نَارٌ﴾ ^(٣) و﴿مَاتَتْ نَفْسُكَ﴾ ^(٤). ومنه ما لا يراد، وإما لتضمن فعله اللزوم، نحو ﴿وَأَصْلَحْ لِي فِي ذُرِّيَّتِي﴾ ^(٥) وقوله:

[١٤١] _____ إلى الضيف يخرج في عراقها نصلي ^(٦)

(١) ينظر المقتضب ٢٨٣/٣، وشرح الرضي ١٣٠/١.

(٢) ينظر الكتاب ٢٩٥/١ وعند: (رحبت بلادك وأهلت).

(٣) يس ٣٦/٣٥ وتامها: ﴿لِيَأْكُلُوا مِنْ ثَمَرِهِ وَمَا عَمَلَتْهُ أَيْدِيهِمْ إِلَّا يَشْكُرُونَ﴾.

(٤) الزخرف ٤٣/٧١، وتامها: ﴿وَيُطَافُ عَلَيْهِمْ بِصُحَافٍ مِنْ ذَهَبٍ وَأَكْوَابٍ وَفِيهَا مَا تَشْتَهِيهِ الْأَنْفُسُ وَتَلَذُّ الْأَعْيُنُ وَأَنْتُمْ فِيهَا خَالِدُونَ﴾.

(٥) الأحقاف ٤٦/١٥ ﴿قَالَ رَبِّ أَوْزِعْنِي أَنْ أَشْكُرَ نِعْمَتَكَ الَّتِي أَنْعَمْتَ عَلَيَّ وَعَلَى وَالِدَيَّ وَأَنْ أَعْمَلَ صَالِحًا تَرْضَاهُ وَأَصْلَحْ لِي فِي ذُرِّيَّتِي إِنِّي تُبْتُ إِلَيْكَ وَإِنِّي مِنَ الْمُسْلِمِينَ﴾.

(٦) عجز بيت من الطويل وهو لني الرمة في ديوانه ١٥٦،

فضمن أصلح معنى بآرك، ويجرح معنى ينزل، والعموم والمبالغة نحو (فلان يعطي ويمنع، ويقطع ويعقد ويحل، ويأمر وينهى) ﴿وَاللَّهُ يُخَيِّ وَيُمِيتُ﴾^(١) و﴿يَقْبِضُ وَيَبْسُطُ﴾^(٢) وقوله تعالى: ﴿فَأَمَّا مَنْ أَعْطَى وَاتَّقَى﴾^(٣) وكذلك فواصل الآي نحو: ﴿لَعَلَّهُمْ يَعْلَمُونَ﴾^(٤) و﴿تَعْقِلُونَ﴾^(٥) و﴿تَتَّقُونَ﴾^(٦).

وصلره:

وإن تعتذر بالخل من ذي ضرورها

وينظر أساس البلاغة ملحة (عذر) ٢٩٦ ن وشرح المفصل لابن يعيش ٣٩/٢، وأمالى ابن الحاجب ٢٥١/١، وشرح الرضى ١٣٦/١، ومغنى اللبيب ٦٧٦، وخزانة الأدب ١٢٨/٢. والشاهد فيه قوله: (يجرح) وفيه حذف المفعول به ليخرج لتضمنه معنى يؤثر في الجرح أو ينزل كما ذكره الشارح.

(١) آل عمران ١٥٦/٣، وتماها: ﴿لو كانوا عندنا ما ماتوا وما قتلوا ليجعل الله ذلك حسرة في قلوبهم والله يحيي ويميت والله بما تعملون بصير﴾.

(٢) البقرة ٢٤٥/٢ وتماها: ﴿من ذا الذي يقرض الله قرصاً حسناً فيضاعفه له أضعافاً كثيرة والله يقبض ويبسط وإليه ترجعون﴾.

(٣) الليل ٩٢/٥.

(٤) يوسف ٤٦/١٢ ﴿وأخر يابسات لعلي أرجع إلى الناس لعلهم يعلمون﴾.

(٥) آيات كثيرة آخرها لعلكم تعقلون منها البقرة ٧٣/٢ ﴿كذلك يحيي الله الموتى ويربكم آياته لعلكم تعقلون﴾.

(٦) آيات كثيرة تنتهي بقوله: لعلكم تتقون منها: البقرة ٢١/٢ ﴿يا أيها الناس اعبدوا ربكم الذي خلقكم والذين من قبلكم لعلكم تتقون﴾.

المنادى

قوله: (الثاني المنادى) وهو ثاني ما حُذِفَ فعلُهُ وجوباً، وأول القياسية.
قوله: (وهو المطلوب إقباله)^(١): جنس دخل فيه (أنا أطلب إقبالك)
قوله: (بحرف نائب مناب أدعو) أخرج أنا طالبُ إقبالك، والنائب
مناب (أدعو) حروف النداء^(٢).

وقوله: (لفظاً أو تقديرًا) تقسيم بعد تمام الحد فاللفظ: نحو (يا زيد)
والتقدير: ﴿يُوسُفُ أَعْرِضْ عَنْ هَذَا﴾^(٣).

وعامل المنادى هو (أدعو) عند سيبويه^(٤)، لكن حذف حذفاً لازماً لكثرة
استعماله، ولدلالة حرف النداء عليه، وإفادته فائدته، وعند الزمخشري^(٥)،
(يا) لازمة مع الفعل وتقديره (يا) أدعوزيدا، وإنما قدرها مع الفعل لتبقى

(١) قال الرضي في شرحه ١ / ١٣٦، قال المصنف المطلوب إقباله أخرج المندوب لأنه المتفجع
عليه لا المطلوب إقباله.

(٢) وحروف النداء هي (يا) و (أيا) و (هيا) و (أي) و (الهمزة).

(٣) ينظر شرح المصنف ٢٩، وشرح الرضي ١ / ١٣٦.

(٤) يوسف ٢٩ / ١٢ وتامها: ﴿يُوسُفُ أَعْرِضْ عَنْ هَذَا وَاسْتَغْفِرِي لِذَنْبِكِ إِنَّكِ كُنْتِ
مِنَ الْخَاطِئِينَ﴾.

(٥) ينظر الكتاب ٢ / ١٨٢، وشرح الفصل لابن يعيش ١٢٧ / ١، وشرح الرضي ١ / ١٣٦.
والإنصاف ١ / ٣٣٣.

(٦) ينظر الفصل ٣٥.

الجملة على الإنشاء^(١)، وقيل حرف النداء هو العامل. فقال الفارسي: لنيابتها عن الفعل^(٢)، وهي حرف وضعف بلزوم اتصال الضمير بها، وبأنها قد تحذف، وهم لا يحذفون العوض والمعوّض منه جميعاً، وقيل لأنها اسم فعل بدليل تمام الكلام بقولك (يا زيد) ورد بأن من حروف من النداء الهمزة، وليس من أسماء الأفعال [ظ ٣٨] حرف واحد، وبأنه كان يلزم الاقتصار عليه، كأسماء الأفعال.

قوله: (ويبنى على ما يرفع به) [إن كان مفرداً معرفة]^(٣) إنما لم يقل على الضم، ليعم علامات الرفع^(٤)، وهي الضمة والألف والواو. والمأدب ينقسم إلى مبني ومعرب. والمعرب منصوب ومجرور، والمبني له شرطان: أن يكون مفرداً ومعرفة، وأراد بالمفرد هنا غير المضاف والمشبّه به، دون المثني والمجموع، وبالمعرفة ما كان معرفة قبل النداء وبعده، وهو النكرة المقصودة.

قوله: (مثل: يا زيد، ويا رجل، ويا زيدان، ويا زيدون) ف(يا زيد)، مثال المفرد المعرفة، و(يا رجل) النكرة المقصودة، و(يا زيدان) للمثنى، و(يا زيدون) للمجموع، وفيه سؤال وهو، لِمَ بُنِيَ على حركة؟ ولمْ خُصَّ بحركة دون حركة؟ أما لِمَ بُنِيَ؟ فقال الفراء:^(٥) لتضمنه الألف والهاء، لأن أصله

(١) ينظر شرح المفصل ١٢٧/١ لابن يعيش.

(٢) ينظر رأي أبي علي الفارسي في شرح المفصل لابن يعيش ١٢٧/١ وشرح الرضي ١٣٢/١، وجمع الهوامع ٣٣/٣.

(٣) ما بين حاصرتين زيلة من الكافية المحققة.

(٤) ينظر شرح الرضي ١٣٢/١ فالعبارة منقولة عنه بتصريف يسير.

(٥) ينظر معاني القرآن للفراء ٣٦٩/٢، وشرح الرضي ١٣٣/١.

(يا زيدا) وبني على الضم، كـ(قبل) و(بعد)، قال المصنف وكثير من المتأخرين: لوقوعه موقع الكاف الاسمية. وهي (أدعوك) المشابهة لكاف الخطاب الحرفية لفظاً أو معنى^(١)، أما اللفظ، فلأنه مفرد غير مضاف، ولا مشبه به كالضمير المخاطب، وأما المعنى: فالأقبال والإدبار، التعريف والخطاب لأن المنادى مخاطب، وأما بناؤه على حركة ففيل: لثلاثي يجمع بين ساكنين في بعض المواضع، نحو (يا زيد) وحمل باقي الباب عليه، وقيل لأن بناءه عارض، والأصل فيه التمكين في الإعراب، وإنما خص بالضم لأنه لوبني على الكسر لالتبس بالمضاف إلى ياء المتكلم، ولوبني على الفتح لالتبس بنكرة المعرب فيه، فخصّوه بالضم خوف اللبس، وأما إذا اضطر الشاعر إلى تنوينه، فلخليل يبقيه على الضم^(٢)، وأبو عمرو ينصبه^(٣)، لأنه لما دخل التنوين عاد الإعراب، وأصله النصب لأن (يا زيد) بمنزلة (أدعوزيداً) وقد روي الوجهان في:

[١٤٢] سلام الله يا مطرُ عليها

وليس عليك يا مطرُ السلام^(٤)

(١) ينظر شرح الرضي ١/ ١٣٣.

(٢) ينظر رأي الخليل في الكتاب ١/ ٣١٣. ولم ينسبه سيبويه إليه، والهمع ٣/ ٤١، وشرح

التسهيل السفر الثاني ٢/ ٧٩٦، والأصول لابن السراج ١/ ٣٣٦.

(٣) ينظر رأي أبي عمرو في الهمع ٣/ ٤٢.

(٤) البيت من الوافر، وهو للأحوص في ديوانه ١٨٩، والكتاب ٢/ ٢٠٢، وشرح أبيات

سيبويه ٢/ ٢٥، ٦٠٥، والأصول ١/ ٣٤٤، والإنصاف ١/ ٣١١، وشرح التسهيل السفر الثاني ٢/ ٧٩٦،

وشرح الرضي ١/ ١٣٣، والجني ١٤٧، وأوضح المسالك ٢/ ٢٧٤، وشرح شواهد المغني ٢/ ٧٦٧، وشرح

ابن عقيل ٢/ ٢٦٢، والخزانة ٢/ ١٥٠-١٥٢.

والشاهد فيه قوله: (يا مطرُ) حيث نون مطر الأول وهو مفرد علم للضرورة وأبقى الضم

في الثاني للضرورة الشعرية.

[١٤٣] يا عدياً لقد وقتك الأواقي^(١)

قوله: (ويخفف بلام الاستغاثة) هذا أحد قسمي العرب. قوله: (مثل يا لزيد)^(٢) وإنما خفف معها لأن حرف الجر لا يمكن إلغاؤه فكان اعتباره أولى، وقد اختلف في الاستغاثة، فحكى الفراء عن بعضهم أنها محذوفة من (أل)^(٣) ولهذا صح الوقف عليها قال:

[١٤٤] إذا الداعي المثوب قال يا لا^(٤)

أي يا لا فلان، وذهب الأكثرون إلى أنها لام الجر، فقليل إنها زائدة لأنه

(١) عجز بيت من الخفيف، وصلره:

رفعت رأسها إلى وقالت

وهو للمهلل بن ربيعة وله ولغيره، ينظر سبط اللالي ١/ ١١١، وشرح المفصل لابن يعيش ١٠/ ١٠، وشرح التسهيل السفر الثاني ٢/ ٧٩٧، وشرح شذور الذهب ١٤٥، وشرح ابن عقيل ٢/ ٢٦٣، والهمع ٣/ ٤١، والخزانة ٢/ ١٦٥، ويروى: وضربت صدرها.

والشاهد فيه قوله: (يا عدياً) حيث اضطر إلى تنوين المنادى فنوّنه نصباً ليشابه به النكرة غير المقصودة.

(٢) قال الرضي في شرحه ١/ ١٣٣ ما نصه: (هذه اللام المفتوحة تدخل المنادى إذا استغيت به نحو يا الله أو تعجب منه نحو: يا للماء يا للدواهي وهي لام التخصيص أدخلت علامة للاستغاثة والتعجب).

(٣) ينظر معاني القرآن للفراء ٢/ ٣٢٠، وشرح الرضي ١/ ١٣٤.

(٤) عجز بيت من الوافر، وصلره:

فخيرُ نحن عند الناس منكم

وهو لزهير بن مسعود الضبي في خزائن الأدب ٧٢، وينظر الخصائص ٢٧٧/ ٢٧٧، واللسان ملة (يا) ٦/ ٤٩٧٦، ومغني اللبيب ٢٨٩، وشرح شواهد المغني ٢/ ٥٩٥، وشرح ابن عقيل ١/ ١٩٤. الشاهد فيه قوله: (يا لا) يريد بالفلان أو لا فرار أو لا نفر فحذف ما بعد الحرف وقد استدل بذلك الفراء كما ذكر الشارح أن اللام في المستغاث بقية اسم وهو (أل) والأصل يا آل زيد ثم حذف همزة آل للتخفيف وإحدى الألفين لالتقاء الساكنين.

لا متعلق لها إلا (يا) أو (أدعو) ولا يتعلق بـ (يا) لأنه غير عامل. ولا بـ (أدعو) لأنه غير متعد بنفسه، والصحيح أنه لام التخصيص، وهي تكون في المستغاث نحو (يا الله) والمتعجب نحو (يا للماء) و (للدواهي)^(١) دون غيرها وشذ:

[١٤٥] يا لبكر انشروا لي كلياً

يا لبكر أين أين الفرار^(٢)

وقيل هو مستغاث، ولا يدخل إلا على (يا) دون أخواتها، وإنما قلنا: إنها للتخصيص للمناسبة بينها وبين المستغاث والمتعجب، لأن المستغاث مخصوص من بين أمثاله بالدعاء، والمتعجب مخصوص باستحضاره لغرابته من بين أمثاله، وهي المعدية لـ (أدعو) المقدر عند سيويه أو لحرف النداء القائم مقامه عند المبرد إلى المفعول، وإنما جاز ذلك مع أن أدعو متعد بنفسه لضعفه بالإضمار، أو لعطف النائب منابه، ألا ترى أنك تقول: (ضربي لزيد حسن) و (أنا ضارب لزيد) ولا يجوز (ضربت لزيد) وإنما فتحت لام الجر مع المستغاث إما للفرق بينها وبين المستغاث له، أو لوقوع المستغاث موقع المضمير، تقديره (أدعوك) و (أستغيثك) ولام الجر مفتوحة معه، ما خلا ياء المتكلم، فحصل من هذا أن اللام مفتوحة، ما لم

(١) ينظر الكتاب ٢/ ٢١٧، وابن يعيش ١/ ١٢٨، وشرح الرضي ١/ ١٣٤.

(٢) البيت من المديد وهو للمهلل بن ربيعة يرثي أخاه كما في الكتاب ٢/ ٢١٥، وشرح أبيات سيويه ٨/ ٤٦٦، وشرح التسهيل السفر الثاني ٢/ ٨٢٢، وشرح الرضي ١/ ١٣٤، وخزانة الأدب ٢/ ١٦٠.

والشاهد فيه قوله: (يا لبكر) حيث أدخل لام الاستغاثة مفتوحة على بكر للفرق بينها وبين المستغاث من أجله وكانت أولى بالفتح لوقوع النادى موقع المضمير، ولام الجر تفتح مع الضمائر.

يكن مجازاً نحو (يا للعجب) فإنه يجوز فتحها على أنه مستغاث، وكسرهما على أنه مستغاث له، والمستغاث به مفتوح محذوف تقديره (يا للناس للعجب) [٣٩٩] وأما لام المستغاث له فهي حرف جر مكسورة على قياسها، ما لم تدخل على مضمّر غيرها متعلّقة بـ (يا) أو (أدعو) وقيل: بمحذوف، ويكونان جملتين، وقيل بحال محذوفة، فيكون جملة واحدة، تقديره داعياً أو مستغيثاً، وأما المعطوف على المستغاث، فإن أعدت معه حرف النداء فتحتها نحو:

[١٤٦] يا لعطفنا ويا لرياح

وأبي الحشرج الفتى النّفال^(١)

وإن لم تعد فهي مكسورة ما لم تدخل على مضمّر غير يا، نحو:

[١٤٧] ييكن نله بعيد الدار مغترب

يا للكهول وللشبن للعجب^(٢)

قوله: (ويفتح لإلحاق ألفها) يعني أن المنادى يفتح لإلحاق ألف

(١) البيت من الخفيف، وهو بلا نسبة في الكتاب ٢١٦٧/٢، ٢١٧، والمقتضب ٢٥٧/٢، والمفصل ٣٧، وابن يعيش ١٣٦/١، وشرح الرضي ١٣٤/١، وجمع الهوامع ١٨٠/١، والخزانة ٢٥٥/٢.

الشاهد فيه قوله: (يا لرياح) حيث فتحت اللام لتكرار (يا) وكذلك وأبي الحشرج حيث حذف اللام في المعطوف والأصل أن يقول ويا لأبي الحشرج، ويروى الوضاح من الوضاح وهو البياض - النفاح الكثير العطاء.

(٢) البيت من البسيط وهو بلا نسبة في المقتضب ٢٥٦/٤، والجمال للزجاجي ١٦٧، وشرح

شواهد الإيضاح ٢٠٣، والمقتصد في شرح الإيضاح ٧٨٨/٢ وشرح الرضي ١٣٣/١، ورصف المباني ٢٩٦، وجمع الهوامع ١٨٠/١، وخزانة الأدب ١٥٤/٢.

والشاهد فيه قوله: (للشبن) حيث كسر لام المستغاث به لكونه معطوفاً ولم تتكرر معه ياء، وللعجب حيث جاءت لام المستغاث من أجله مكسورة

الاستغاثة، كقولك (يا زيدا)، ويجوز إلحاق هاء الوقف بعد ألف الاستغاثة، فتقول (يا زيدا) وحذفها نحو (يا زيدا).

قوله: (فلا لام [فيه مثل: يا زيدا])^(١) أي لا تدخل اللام مع دخول الألف، لأنه يؤدي إلى الجمع بين ضدين، وأن اللام تطلب الآخر المكسر، والألف الفتح، واختلف هل الأصل اللام أو الألف؟ ف قيل اللام وهو المفهوم من المصنف وغيره^(٢)، والألف تلحقها، وقيل الألف الأصل لأنها للمد، وتعاقب الألف في المد، والواو والياء نحو (يا غلامك) و (يا غلامكموه) كاللندوب.

قوله: (وينصب ما سواهما)^(٣) هذا الثاني من قسمي العرب وهو المنصوب، ويعني ما سوى المبني، وهو المفرد المعرفة والنكرة المقصودة، وما سوى المستغاث، والمنصوب ثلاثة أقسام: المضاف، والطويل، والنكرة غير المقصودة.

قوله: (مثل يا عبد الله) هذا مثال المضاف وهو منصوب سواء أضيف إلى معرفة نحو (يا عبد الله) أو إلى نكرة نحو (يا غلام رجل) معنوية (يا عبد الله) أولفظية نحو (يا ضارب زيد) خلافاً لثعلب فإنه أجاز في اللفظية الضم، لأنها في نية الانفصال^(٤).

(١) ما بين حاصرتين زيلة من الكافية المحققة.

(٢) ينظر شرح المصنف ٢٩.

(٣) قال المصنف في شرحه ٢٩ (يعني ما سوى المفرد المعرفة والمستغاث وهو المضاف والمشبّه به والنكرة، لأن علة البناء مفقودة).

(٤) ينظر رأي ثعلب في شرح الرضي ١/١٣٦، والمجم ٣/٣٧ - ٣٨.

قوله: (ويا طالعاً جبلاً) هذا هو الطويل، وهو ثلاثة أقسام:
الأول: أن يكون معمولاً للمنادي نحو (يا طالعاً جبلاً) و(يا رفيقاً بالعباد)
و(يا عشرين رجلاً).

الثاني: أن يكون معطوفاً عليه بحرف نحو: أن يسمى بثلاثة وثلاثين
عَلَمًا^(١)، وإما إن كان غير علم فلا يطول، وحكمه حكم المعطوف
والمعطوف عليه، نحو (يا زيد وعمر) بالرفع، إن كان معنياً وحكم (يا رجلاً
ويا غلاماً) بالنصب، إن كان غير معين، وقال سيويوه: ^(٢) إن أردت نداء
جماعة هذه عدتها، نصبت، لأنه قد طال فصار كالاسم الواحد، وإن أردت
نداء كل واحد على حدة، كان كالمعطوف ^(٣).

والثالث: أن يكون نعتاً له بجملة أو ظرف نحو (يا حليماً لا يعجل) و(يا
كريماً لا ييخل)، قال:

[١٤٨] أيا شاعراً لا شاعر اليوم مثله

جريراً ولكن في كليب تواضع^(٤)

(١) ينظر شرح المفصل ١/١٢٨، وشرح الرضي ١/١٣٥.

(٢) ينظر الكتاب ٢/٣٣٦، ٣٣٧، وشرح الرضي ١/١٣٤.

(٣) ينظر شرح الرضي ١/١٣٤.

(٤) البيت من الطويل، وهو للصلتان العبدي كما في الكتاب ٢/٣٣٧، وشرح أبيات

سيويوه ١/٥٦٨، ٥٦٩، والمقتضب ٤/١٥، والإيضاح في شرح المفصل ١/٢٥٨، وشرح الرضي ١/

١٣٥، واللسان (كرب) ٥/٣٨٤٦، وخزانة الأدب ٢/١٧٤.

والشاهد فيه قوله: (أيا شاعراً) حيث نصب المنادى من قبيل الشبيه بالمتضاف لأنه موصوف
بجملة. قال سيويوه: وسألت الخليل رحمه الله ويونس عن نصب قول الصلتان العبدي يا
شاعراً.... فزعم أنه غير منادى وإنما انتصب على إضمار، كأنه قال: يا قائل الشعر شاعراً،
وفيه معنى حسبك به شاعراً. الكتاب ١/٢٣٦، ٢٣٧.

وقال:

[١٤٩] أعبدًا حل في شعبي غريباً
ألؤماً لا أبالك واغتراباً^(١)

وقال:

[١٥٠] أداراً بحزوي هُجّت للعين

وقال:

[١٥١] ألا يخلّخلة من ذات عرق
عليك ورحمة الله السلام^(٣)

(١) البيت من الوافر، وهو لجرير في ديوانه ٦٥٠، والكتاب ١٨٣/٢، وشرح أبيات سيبويه ٨٩/١، وشرح التسهيل السفر الثاني ٧٩٨/٢، وشرح الرضي ١٣٥/١، واللسان (شعب) ٢٢٧١/٤، وأوضح المسالك ٢٢١/٢ والخزانة ١٨٣/٢. الشاهد فيه قوله: (ألؤماً واغتراباً) فقد اشتملت هذه العبارة على مصدر واقع بعد همزة الاستفهام دال على التوبيخ والعامل في هذا المصدر محذوف وجوباً. (٢) صدر بيت من لطويل، وعجزة:

فماء الهوى يرفض أو يترقرق

وهو لنبي الرمة في ديوانه ٤٥٦، وينظر الكتاب ١٩٩/٢، وشرح أبيات سيبويه ٤٨٨/١، والمقتضب ٢٠٣/٢، وشرح التسهيل السفر الثاني ٧٩٨/٢، وشرح الرضي ١٣٥/١، وأوضح المسالك ٣٨٨/٤، والخزانة ١٩٠/٢.

حزوي: موضح في ديار بني تميم، وأراد بلاء الهوى: اللمع. والشاهد فيه قوله: (أداراً) حيث نصب المتلوى النكرة المقصودة بالنداء، والقياس فيه البناء على الضم، ومسوخ نصبه أنه منكور في اللفظ لاتصافه بالجرور، ووقوعه موقع صفة.

(٣) البيت من الوافر، وهو للأحوص في هامش ديوانه ١٩٠، وينظر الخصائص ٣٨٦/٢، وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي ٨٥٠، وشرح الرضي ١٣٥/١، واللسان (شيع) ٢٣٧٨/٤، ويروى فيه بِرُودُ الظل شاعَكُمْ السلام، والمغني ٤٦٧، وشرح شواهد المغني ٧٧٧، وهمع الهوامع ٣٩/٣، وخزانة الأدب ١٩٢/٢، ١٣٦/٣.

وهذا مذهب البصريين^(١) والمصنف^(٢)، وشرطه عندهم، أن يكون المنادى نكرة، لأن الجملة لا تكون صفة للمعرفة، وأما إذا كان معرفة لم يطل خلافاً لابن كيسان^(٣) فإن قال: يطول واحتج بقوله:

[١٥٢] بأكرم منك يا عمر الجواد^(٤)

ورد بأن أصله يا عمراه، فحذفت الهاء للوصل، والألف للساكنين، واختار الكوفيون^(٥) طول النكرة الموصوف بمفرد كان أو جملة، ذكر الموصوف نحو (يا رجلاً ركباً) أو لم يذكر نحو: [ظ٣٩]

[١٥٣] فيا ركباً إما عرضت قبلن

ندلماي من نجران أن لا تلاقيا^(٦)

والشاهد فيه قوله: (يا نخلة) حيث نصب المنادى لأنه نكرة موصوفة بلجار والمجرور.

(١) ينظر رأي البصريين في الأصول لابن السراج ٣٩٦/١.

(٢) ينظر شرح المصنف ٢٩.

(٣) ينظر همع الهوامع ٥٣/٢.

(٤) عجز بيت من الوافر وهو لجرير في ديوانه ١٣٥، وصدرة:

فما كعب بن مامة وابن سعلى

ينظر المقتضب ٢٠٨/٤ وشرح التسهيل السفر الثاني ٧٩٢/٢، والمغني ٢٨، وشرح شواهد

المغني ٥٦/٨، وهمع الهوامع ٥٤/٣، والخزانة ٤٤٢/٤.

والشاهد فيه قوله: (يا عمر الجواد) والقياس الرفع، وقد استدل الكوفيون على أن المنادى

يجوز فيه الفتح سواء كان الوصف لفظ (ابن) أم لم يكن، وعند البصريين محمول على أن

(عمر) حذفت منه الألف وأصله (يا عمرا) فهو كاللندوب.

(٥) ينظر رأي الكوفيين في الأصول لابن السراج ٣٦٩/١، والهمع ٥٤/٢.

(٦) البيت من الطويل وهو لعبد يغوث بن وقاص كما في الكتاب ٢٠٠/٢، والمفصل ٣٦، وشرح

المفصل لابن يعش ١٢٨/١، وشرح التسهيل السفر الثاني ٧٩٧/٢، وشرح الرضي ١٣٥/١، وشرح

شذور الذهب ١٤٤، ولسان العرب ملة (عرض) ٢٨٩/٤، وخزانة الأدب ١٩٤/٢ - ١٩٥.

والشاهد فيه قوله: (أي ركباً) حيث نصب المنادى وهو نكرة غير مقصودة، ولو قصد ركباً

بعينه لبنه على الضم وهو لا يقصده لأنه كان أسيراً.

قوله: (ويا رجلاً لغير معين)^(١) هذا القسم الثالث من أقسام المنصوب وهو النكرة المقصودة، نحو (يا رجلاً) و(يا غلاماً) وإذا لم تعين شخصاً بعينه، ومنع المازني^(٢) من نداء النكرة غير المقصودة، قال: لأن من المحال أن ينادي الإنسان ما لا يقبل عليه، وما ورد فتوينه للضرورة ورد بقول الأعمى (يا رجلاً خذ بيلي).

توابع المنادى

قوله: (وتوابع المنادى المبني [المفردة])^(٣) سواء بني على الضم، نحو (يا زيد) أو على الكسر نحو (يا حزام) أو (يا هؤلاء) فإنه يجوز في تابعه الضم والفتح، يحتز من توابع المعرب كالمضاف، فإنه يعرب على اللفظ فقط، تقول: (يا عبد الله الظريف) بالنصب فقط، ومن المستغاث فإنه يعرب بالجر نحو (يا لزيد وعمرو) قال:

[١٥٤] يا لعطفنا ويا للريح

وأبي الحشرج الفتى النفلح^(٤)

وبالنصب أيضاً دون الرفع، وأجاز بعضهم في تابع المستغاث الذي في آخره زيادة، الاستغاثه نحو (يا زيدا وعمرا) فإن المتبوع مبني على الفتح، وليس يجوز في تابعه إلا النصب على المحل.

(١) قال الرضي في شرحه ١٣٦/١ ولا يرى البصريون بأساً بكون المنادى نكرة غير موصوفة لا في اللفظ ولا في التقدير إذا لا مانع من ذلك.

(٢) ينظر مناقشة رأي المازني في الأصول لابن السراج ٣٧١/١، ٣٧٢، وجمع الهومع ٤١/٣.

(٣) ما بين حاصرتين زيادة من الكافية المحققة.

(٤) سبق تخريجه في الصفحة ٣١٤ وبرقم ١٤٦.

قوله: (من التأكيد) نحو (ما تميم)^(١) أجمعين وأجمعون) ومراده بالتأكيد المعنوي، وأما اللفظي نحو (يا زيدُ زيد) فحكمه حكم المستقل كالبدل. قاله نجم الدين^(٢) (والصفة) نحو (يا زيدُ الطويلُ والطويلُ) (وعطف البيان) نحو (يا غلام بشرٌ وبشراً) والمعطوف عليه بحرف نحو (يا زيدُ والحارثُ والحارثُ) قال تعالى: ﴿يَا جِبَالُ أَوْبِي مَعَهُ وَالطَّيْرُ﴾^(٣)

قوله: (المنتع دخول (يا) عليه) يعني ما فيه الألف واللام نحو (الحسن) و(الصعق) و(الرجل).

قوله: (ترفعُ على لفظه، وتنصبُ على محله) [يا زيد العاقلُ العاقل]^(٤) فالرفع بتقدير أنت والنصب بتقدير (أدعو) كأنه في معناه، واختار سيبويه^(٥) والمبرد^(٦) والجرمي^(٧)، الرفع، لأنه أكثر في كلامهم للمشاكلة، وقال بعضهم: النصب قياساً على المبنيات، وبعضهم منع في

(١) في هامش الرضي ١/ ١٣٦: يا تميماً أجمعين ولا يجوز أجمعون ويا زيداً الظريف بالنصب فقط، وعند الرضي يا تميم أجمعون أجمعين وهي في التأكيد المعنوي كما ذكر الشارح. وقال الرضي: وأما التوكيد اللفظي فإن حكمه في الأغلب حكم الأول إعراباً وبناءً (ينظر شرح الرضي ١٣٧). وقال أبو بكر بن السراج في الأصول ١/ ٣٣٤ ما نصه: (فأما يا تميم أجمعون فأنت فيه بالخيار وإن شئت رفعت وإن شئت نصبت، حكم التأكيد حكم النعت إلا أن الصفة يجوز فيها النصب على إضمار (أعني) ولا يجوز في أجمعين ذلك).

(٢) ينظر شرح الرضي ١/ ١٣٦.

(٣) سبأ ١٠/ ٣٤.

(٤) ما بين حاصرتين زيادة من الكافية المحققة.

(٥) ينظر الكتاب ٢/ ١٦٨، وفي حاشية الكتاب قال السيرافي: فالرفع اختيار الخليل، وذكر أبو العباس المبرد أنك إذا قلت يا زيد والرجل فالنصب هو الاختيار، وفرق بينه وبين النضر حيث جعل الاختيار فيه الرفع.

(٦) ينظر المقتضب ٢١٢/ ٤ - ٢١٣.

(٧) ينظر شرح المفصل لابن يعيش ٢/ ٣ - ٣، وشرح الرضي ١/ ١٣٦، والهمع ٤٢/ ٣.

التوابع من الإيتباع على اللفظ وقياساً على المبنيات، نحو (جاءتني حذام العاقلة)، ورد بالسماع قال تعالى: ﴿يَا جِبَالُ أَوْبِي مَعَهُ وَالطَّيْرُ﴾^(١) والطير بالرفع والنصب.

وقال:

[١٥٥] ألا يازيد والضحك مهلاً^(٢)

وهو أكثر من أن يحصى، وللمانع أن يتأول ما ورد على القطع إلى النصب، والوجه في جواز الوجهين هنا، أن حركة بنائه شبيهة حركة الإعراب وحركة الإعراب تجري على لفظها ومحلها، والعامل في تابع المئادى العامل في المئادى، عمل في الأول البناء، وفي الثاني الإعراب، ففي الأول أشبه موجب البناء عامل الإعراب، والثاني لما أشبهت الضمة حركتا الإعراب شبه حالتها، والموجب لها بالعامل، فانسحب على توابعه فعمل فيها.

(١) سبأ ٣٤/ ١٠ وتماها: ﴿ولقد آتينا داود منا فضلاً يا جبال أوبي معه والطير وألنا له الحديد﴾. قال القرطبي رحمه الله: والطير بالرفع قراءة ابن أبي إسحاق ونصر عن عاصم وابن هرمز ومسلمة بن عبد الملك عطفاً على لفظ الجبال أو على المضمر في أوبي وحسن الفصل بـ (مع)، وقرأ الباقر بالنصب، ينظر الجامع لأحكام القرآن للقرطبي ٥٣٤٦/ ٦، وفتح القدير ٣٦٥/ ٤، والبحر المحيط ٢٥٣/ ٧.

(٢) صدر بيت من الوافر، وعجزه:

فقد جاوزتما خمر الطريق

وهو بلا نسبة في اللمع ١٩٥، وشرح المفصل ١٢٩/ ١. ويروى فيه ألا يا قيس، وسر لسان العرب مادة (نَحَمَر) ١٢٦١/ ٢، وشرح قطر الندى ٢١٠، وهمع الهوامع ١٤٢/ ٢. والشاهد فيه قوله: (يا زيد والضحاك) حيث روي بنصب الضحاك ورفع فدل ذلك على أن المعطوف على المئادى المبني إذا كان مفرداً يجوز فيه الوجهان الرفع على اللفظ والنصب على الحذف.

قوله: (والخليل في المعطوف يختار الرفع)^(١) يعني بالمعطوف الممتنع دخول (يا) عليه، وحجته أن المعطوف عليه في حكم المستقل، فكأن حرف النداء باشره، وهو مذهب سيبويه^(٢).

قوله: (وأبو عمرو) ^(٣) هو أبو عمرو بن العلاء والجرمي يختاران^(٤) (النصب) وحجتهما، أنه تابع، وتابع المبني يعرب على محله، ولأن (يا) ممتنع دخولها عليه.

قوله: (وأبو العباس) يعني المبرد^(٥) (إن كان كـ) (الحسن) فكا الخليل وإلا

(١) قال الرضي في شرحه ١٣٨/١ - ١٣٩ أي في المنسوق ذي اللام وإنما اختار الرفع مع تجويز النصب نظراً إلى المعنى لأنه منلئ مستقل معنى وإن لم يصح مباشرة حرف النداء له فالرفع أولى تنبيهاً على استقلاله معنى كما في يا أيها الرجل.

(٢) ينظر الكتاب ١٨٦/٢، ١٨٧ قال الخليل في الكتاب ١٨٦/٢ (من قال يا زيد والنضر فنصب، وإنما نصب لأن هذا كان من المواضع التي يرد فيها الشيء إلى أصله، فأما العرب فأكثر ما رأيناهم يقولون: يا زيد والنضر، وقرأ الأعرج يا جبال أوبي معه والطير) فرفع وقد وجهت الآية في الصفحة السابقة ويقولون يا عمرو والحارث، وقال الخليل رحمه الله هو القياس، وكأنه قال ويا حارث، ولو حمل الحارث على يا كان غير جائز البتة نصب أو رفع.

(٣) هو أبو عمرو بن العلاء وأبو عمر الجرمي يختار النصب في المعطوف ينظر همع الهوامع ٤١/١ - ٤٢، والمقتضب ٤/٢١١، ٢١٢.

(٤) هكذا العبارة في الأصل والجرمي [يختار] والأشبه ما أثبتته.

(٥) قال المبرد في المقتضب ٤/٢١٢، ٢١٣: (فإن عطفت اسماً فيه الألف واللام على مضاف أو منفرد فإن فيه اختلافاً. أما الخليل وسيبويه والمازني فيختارون الرفع فيقولون: يا زيد والحارث أقبلًا وقرأ الأعرج (يا جبال أوبي معه والطير) وأما أبو عمرو وعيسى بن عمر ويونس وأبو عمر الجرمي فيختارون النصب وهي قراءة العامة).

وقال أبو بكر بن السراج في الأصول ١/٣٣٦: وكان أبو العباس يختار النصب في قولك يا زيد والرجل ويختار الرفع في الحارث إذا قلت: يا زيد والحارث لأن الألف واللام في الحارث دخلت عنده للتفخيم والألف واللام في الرجل دخلتا بدلاً من يا، لأن قولك: النضر والحارث، ونضر وحارث بمنزلة، للتفصيل، ينظر الكتاب ١٨٦/٢ - ١٨٧ والأصول ١/٣٣٦، والمقتضب ٤/٢١٢، ٢١٣، وشرح المصنف ٣٠، وشرح الرضي ١/١٣٨، ١٣٩، وشرح المفصل ١/٢٩١، وشرح التسهيل السفر الثاني ٢/٧٩٦ وما بعدها.

فكأبي عمرو^(١) يعني أنه فصل، واختلف في الحكاية، فعند المصنف وغيره أن مراده إن كان كلحسن، يعني مما ينزع منه الألف واللام (كلحسن والحارث والرجل) فأقول قول الخليل وسيبويه وهو الرفع، لأنهما يقولان: التابع في حكم المستقل، وإن كان مما لا ينزعان [و٤٠] منه، (كالنجم والصعق) فالقول قول أبي عمرو والجزمي ونجم الدين عن المبرد، وإن كانت مفيدة للتعريف (كالرجل والغلام) فالقول ما قاله أبو عمرو، ولأنها قوية، وإن كانت غير مفيدة نحو (الحارث والحسن، والنجم والصعق) فالقول ما قاله الخليل لأنها ضعيفة، فكأنه يصح دخول (يا) عليها لعدم إفادتها التعريف.

قوله: (والمضافة معنوية تنصب)^(٢) يعني التوابع الخمسة كلها، المضافة إضافة معنوية، يجب نصبها، لانسحاب حكم النداء عليها، وحكمه في المضاف النصب (يا تميم كلکم) و(يا زيد غلام عمرو) وقال:

[١٥٦] أزيدُ أخا ورقه إن كنتَ ثائراً

فقد عرضت أحنه حق فخلصم^(٣)

(١) أي إذا كان المعطوف المذكور كلحسن في صحة تقدير نزع اللام فهو كالخليل في اختياره الرفع وإلا النصب كما اختار أبو عمرو.

(٢) قال الرضي في شرحه ١٤٠/١: وليس في نسخ الكافية تقييد المضافة بالمعنوية، ولا بد منه لأن اللفظية كما ذكرنا جارية مجرى المفردة.

(٣) البيت من الطويل، وهو بلا نسبة في الكتاب ١٧٣/٢، وشرح المفصل لابن يعيش ٤/٢، وشرح التسهيل السفر الثاني ٨٠٩/٢، واللسان مادة (حنا) ١٠٣٣/٢.

والشاهد فيه قوله: (أخا ورقاء) وهو بدل من زيد المئادى المبني على الضم في محل نصب، فقد أجرى البديل على المحل.

يحترز من اللفظية، فإنه يجوز فيها الوجهان، لأنها في حكم المنفصلة
فكان التابع مفرد نحو (يا زيد ضارب عمرو) وقال:

[١٥٧] يا صالح يا ذا الضامر العنس

والرحل في الأنساع والجلس^(١)

[١٥٨] يا ذا المخوفنا بمقتل شيخه^(٢)

بالرفع والنصب، وبعضهم حتم النصب في التوابع المضافة مطلقاً،
معنوية كانت أولفظية.

قوله: (والبذل والمعطوف غير ما ذكر حكمه)^(٣) يعني غير الممتنع

قل سيويه: قلت للخليل: أفرأيت قول العرب كلهم: أزيد أخا ورقه.... لأي شيء لم يجوز فيه الرفع
كما جاز في الطويل قل: لأن المنلى إذا وصف بالضاف فهو بمنزلة إذا كان في موضعه. الكتاب ٢/
١٨٣ - ١٨٤. قل ابن مالك في شرح التسهيل السفر الثاني ٨٠٩/٢، قلت: قد تضمن كلام سيويه أن
أخا ورقه منصوب عند العرب كلهم وأنه لم يجوز فيه الرفع.

(١) البيت من الكامل وهو لحز بن لوزان السدوسي في الكتاب ١٩٠/٢ ولخالد بن مهاجر في
الأغاني ١٠٨/١ - ١٠٩، وينظر الأصول ٣٣٩/١، والخصائص ٣٠٢/٢، وشرح المفصل ٧/٢،
وشرح الرضي ١٤٠/١.

والشاهد فيه قوله: (يا ذا الضامر العنس) فإن ذا منلى مبني والضاير العنس نعت مقترن
بإل ومضاف، وقد روي البيت برفع هذا النعت ونصبه فدل على أن نعت المنلى إذا كان
كذلك يجوز فيه الرفع والنصب.
(٢) صدر بيت من البحر الكامل، وعجزة:

حجر تمني صاحب الأحلام

وهو لعبيد بن الأبرص في ديوانه ١٣٠، والكتاب ١٩١/٢، وشرح أبيات سيويه ٥٤٥/١،
وشرح المفصل ٧/٢، وشرح الرضي ١٤٠/١، وخزانة الأدب ٢١٢/٢.

والشاهد فيه قوله: (يا ذا المخوفنا) حيث وصف المنادى بالضاف بعلمه مع رفع المضاف.
(٣) وقال الرضي في شرحه ١٤١/١: أي غير ذي اللام (ومطلقاً) أي مفردين كانا أو لا، وكان
متبوعهما مضموماً أو لا.

دخول (يا) عليه، والاستثناء راجع إلى المعطوف.

قوله: (حكمه حكم المستقل) يعني حكم ما لودخل عليه حرف النداء، فإن كان مضافاً نصب، نحو (يا زيدُ وعبدُ الله) و(يا زيدُ عبدُ الله) وإن كان مفرداً بني فقط، نحو (يا زيدُ وعمرُ) و(يا زيدُ بشرُ) وأجاز المازني^(١) النصب والرفع في المعطوف.

قوله: (والعلم الموصوغ بابن) يحترز من غير العلم، فإنه لا يجوز الفتح، وأجازه الكوفيون^(٢) إذا كان بعد ابن، مثل ما فيه^(٣) نحو (يا سيدَ بنَ سيد) و(يا ضلُّ بنَ ضلٍّ) و(يا فاضلَ بنَ فاضلٍ). وقوله: (بابن) يحترز من أن يوصف بغيره، فإنه لا يفتح، ويفهم من المصنف^(٤) أن شرطه، الوصف بابن فقط، وهو جائز بـ(ابن) و(ابنه) بخلاف (بنت)، فإن فيه خلافاً، روي عن سيويه أنه لا يفتح العلم المؤنث الموصوف بـ(بنت)^(٥) كما لا يسقط تنوينه، لأنه لا بد من التقاء الساكنين، وبعضهم لا يشترط ذلك في الفتح. قوله: (مضافاً) بلجر صفة لـ(ابن) وبالنصب على الحال من ابن، وهو ضعيف من كون صاحبه نكرة ومجروراً.

(١) ينظر شرح التسهيل السفر الثاني ٧٩٦/٢، وجمع الهوامع ٣٩/٢.

(٢) ينظر رأي الكوفيين في شرح الرضي ١٤١/١.

(٣) أي مثل ما قبل (ابن) كالأمثلة التي ذكرها الشارح. ينظر شرح الرضي ١٤١/١.

قال الرضي في ١٤١/١: حكم ابنه حكم ابن فيما ذكر وأما بنت فليس مثلها في النداء، ثم قال: (والعلم المتصف بابن وابنه الجامع للشرائط الأربع في غير النداء يخفف بحذف تنوينه وجوباً والشرائط الأربع هي: (كونه علماً وموصوفاً ومتصلاً ومضافاً) ينظر شرح ابن يعيش ٥/٢، وشرح المصنف ٣٠.

(٤) ينظر شرح المصنف ٣٠.

(٥) ينظر الكتاب ٢٠٤/٢ - ٢٠٥، وشرح التسهيل السفر الثاني ٧٩٥/٢.

قوله: (إلى علم) يحترز من أن يضاف إلى غيره، نحو (يا زيدا ابن أخينا) سواء كان العلم المضاف إليه ابن مذكراً نحو (يا زيدا بن عمرو) أم مؤنثاً، نحو (يا زيد بن هند) كنية^(١) نحو (يا زيد بن أبي عمرو) أم لقباً. نحو (يا زيد بن قفة) ونجم الدين قصرة على المذكر لأنه لم يكثر إلا فيه، إلا (عمرو بن هند) فإنه كثر فيه فيعامل معاملة المذكر.

قوله: (يختار فتحه)^(٢) يعني العلم المنادى، وأما (ابن) فليس فيه إلا الفتح، لأنه مضاف إضافةً معنوية، وقد فهم من كلامه أنه يجوز في العلم الوجهان، وأنه يختار فتحه ولا يجب، وأنه مبني، أما جواز الوجهين، فالضم لأنه منادى، والفتح لطلب الخفة، وأما اختيار الفتح، فلأنه أخف من الضم، وأما بناؤه، فلأن الفتحة تدل على الضمة التي للبناء، وقال الزمخشري^(٣) والفراسي: (٤) إن بناء كونه تركيب الوصف والموصوف نحو (يا زيد الفاضل بن عمرو) واختير الفتح في هذا المثال، لأنه كثر بخلاف غيره، فخفف لفظاً نقلت الضمة فتحة، وخطأً تحذف الألف من ابن.

(١) ينظر شرح المفصل ٥/٢، وشرح الرضي ١٤١/١.

(٢) ينظر شرح المصنف ٣٠، وشرح الرضي ١٤١/١١ حيث ذكر الشروط التي وضعت لاختيار الفتح وهي:

١- أن يكون المنادى علماً.

٢- أن يكون موصوفاً بابن أو ابنة.

٣- أن يكون متصلاً بموصوفه.

٤- أن يكون مضافاً إلى علم.

(٣) ينظر المفصل ٣، وشرح المفصل ٥/٢، وشرح التسهيل السفر الثاني ٧٩٢/٢.

(٤) ينظر المقتصد في شرح الإيضاح ٧٦٩/٢، وشرح التسهيل السفر الثاني ٧٩٤/٢.

قوله: (وإذا نودي المعروف باللام) أي إذا أريد نداؤه، فلا بد من التوصل، لأن اللام للتعريف، وحرف النداء للتعريف، ولا يصح الجمع بين حرفي تعريف، قال المبرد^(١) والأعلام تعريفها زائل حالة النداء وهو منقوص بـ(الله) [ظ ٤٠] فإنه لا يصح زواله في حالة النداء قال نجم الدين ما معناه: الجمع بين حرفي تعريف جائز إذا تغير التعريف^(٢)، وفي (يا زيد) العلمية، أفادت التخصيص و(يا) القصد دليله أنه يشترط في المناهى أن يكون تمييز الماهية، وإن لم تعلم الذات، والأولى في وجه التوصل، أنك إذا أدخلت على المعروف المفرد (يا) بَنَيْتَهُ واللام تنافي البناء، لأنها معاقبة للتنوين، فهو كالتنوين ولا بناء مع التنوين، وإن أعربته فهو بعيد لحصول علة البناء، فأتوا بالتوصل لهذا الوجه، وأما الكوفيون^(٣) فأجازوا نداء التعريف مطلقاً من غير توصل واحتجوا بقولهم (يا الله) وبقوله:

[١٥٩] فيا الغلامان اللذان فرّا

إياكما أن تكسبانا شرّا^(٤)

(١) ينظر المقتضب ٢٠٥/٤، وشرح الرضي ١٤١/١ - ١٤٢.

(٢) ينظر شرح الرضي ١٤١/١.

(٣) ينظر الإنصاف ٣٣٥/١ وما بعدها مسألة: ٤٦ القول في نداء الاسم المحلى بال وشرح الرضي ١٤٦/١.

(٤) الرجز بلا نسبة في الإنصاف ٣٣٦/١، وشرح المفصل ٩٢، وشرح التسهيل السفر الثاني ٨٠١/٢، وشرح الرضي ١٤٦/١، وشرح ابن عقيل ٢٦٤/٢، والهمع ٤٧/٣، والخزانة ٢٩٤/٢. ويروى تعقباني بـ(كسباني).

والشاهد فيه قوله: (فيا الغلامان) حيث جمع بين حرف النداء وأل في غير لفظ الجلالة وذلك لا يجوز إلا في الضرورة الشعرية عند البصريين وبدون ضرورة عند الكوفيين قياساً على نداء لفظ الجلالة.

ويقوله:

[١٦٠] من أجلك يا التي تيمت قلبي

وأنت بخيلة بالوصل عني^(١)

وعند البصريين^(٢) أنه جمع بين حرفي تعريف للضرورة، كما جمع بين حرفي جرٍ للضرورة نحو:

[١٦١] فأصبح لا يسألته عن بما به^(٣)

والمنادى محذوف، وهو (أي) وحذفها ضرورة، وبقيت صفتها على الأصل وتقديره (فيا أيها الغلامان) و(يا أيتها التي تيمت).

قوله: (قيل يا أيها الرجل) يعني أن الوصل يكون بـ (أي) و(ها) التنبيه في المفرد والمثنى والمجموع والمذكر والمؤنث، نحو (يا أيها الرجل) قال تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا النَّفْسُ الْمُطْمَئِنَّةُ﴾^(٤) وباسم الإشارة نحو (يا ذا الرجل) قال:

(١) البيت من الوافر وهو بلا نسبة في الكتاب ١٩٧/٢، والإنصاف ٣٣٦/١، وشرح المفصل لابن يعيش ٨/٢، وشرح التسهيل السفر الثاني ٨٠٢/٢، وشرح الرضي ١٤٥/١، والجمع ٤٧/٣، والخزانة ٢٩٣/٢. ويروى بالود بـ (الوصل).

والشاهد فيه قوله: (يا التي) حيث نلحى ما فيه أل تشبيهاً بقولهم (يا الله) (٢) ينظر الإنصاف ٣٣٥/١ وما بعدها، والمغني ٤٦٢.

(٣) صدر بيت من الطويل وهو للأسود بن يعفر في ديوانه ٢٦، وعجزة: أصعد في علو الهوى أم تصوب

ينظر المغني ٤٦٢، وشرح شواهد المغني ٧٧٤/٢، وأوضح المسالك ٣٤٥/٣، واللسان مادة صعد ٢٤٤٦/٤، وجمع الهوامع ١٦٢/٤ - ١٩٢، وخزانة الأدب ٥٢٧/٩.

ويروى: فأصبحن.

والشاهد فيه: قوله: (عن بما) حيث أكد عن الجار تأكيداً لفظياً بإعادته بلفظ مرادف له وهو البناء. وذلك ضرورة كما ذكر الشارح.

(٤) الفجر ٢٧/٨٩.

[١٦٢] يا ذا المخوفنا بمقتل شيخه^(١)
وبالإشارة والتنبيه نحو: (يا هذا الرجل)^(٢) وبمجموعهما نحو (يا أيها
الرجل) قال:

[١٦٣] ألا أيها الزاجري أحضر الوغى^(٣)
إلا أنك إذا أتيت بـ(أي) لزم (ها) التنبيه، ولا تلزم مع الإشارة، لأن
(أي) لازمة للإضافة، و(ها) عوض عن المضاف إليه، وإنما تأتي بها دون
غيرها، لأن التنبيه يناسب النداء في أن ما بعدها هو المقصود، وإنما
اختصت دون أخواتها لأنها أقل حروفاً.

قوله: (يا أيها الرجل)^(٤) [يا أيها الرجل]^(٥) هذا مثال المنادى
والتنبيه و(يا هذا الرجل) مثال الإشارة والتنبيه، (يا أيها الرجل) مثال
لمجموعهما، واعلم أن المنادى المعرف فيه تفصيل، وهو أن يقال: إن كان

(١) سبق تخريجه في صفحة ٢١٤ وبرقم ١٥٨.

(٢) ينظر شرح المصنف ٣٠، وشرح الرضي ١/١٤٣.

(٣) صدر بيت من الطويل، وعجزة:

وأن أشهد اللذات هل أنت خلدي

وهو لطرفة بن العبد في ديوانه ٣٣ والكتاب ٣/٩٩، والمقتضب ٢/٨٥، والإنصاف ٢/٥٦٠،
وشرح المفصل ٧/٢، والمغني ٥٠٢، وشرح شواهد المغني ٨٠/٢، وشرح ابن عقيل ٢/٣٦٢، وهمع
الهوامع ٢/٥١.

والشاهد فيه قوله: (أي هذا الزاجري) حيث أتى بأي مع اسم الإشارة عند النداء
والزاجري إما صفة أو بدل. وينظر شرح الرضي ١/١٤٣.

(٤) قال الرضي في شرحه ١/١٤٣: (وقال الأخفش في يا أيها الرجل أي موصول وذو اللام
بعده خبر مبتدأ محذوف والجملة صلة أي) ثم قال الرضي: وإنما وجب حذف هذا المبتدأ
لناسبة التخفيف للمنادى ولا سيما إذا زيد عليه كلمتان أعني أي.... ويصح تقوية مذهبه
بكثرة وقوع أي موصولة في غير هذا الموضع وتندر كونها موصوفة).

(٥) ما بين حاصرتين زيلة من الكافية المحققة.

جملة مسمى بها ليست في تأويل المفرد جاز نداؤها من غير توصل، لأن اللام بعض الاسم، نحو أن يسمى بقولك (الرجل قائم) (يا الرجل قائم)، لأن الجمل تحكى، وإن كانت في تأويل المفرد، نحو أن يسمى (بالذي قام) فقال سيبويه^(١) لا بد من التوصل، لأنها في حكم القائم وأجاز المبرد نداءها من غير توصل^(٢)، وأما المفرد فظاهر كلام المصنف أن يتوصل إليه مطلقاً^(٣)، وفيه تفصيل وهو أن يقول: إن كان المعرف بصح أن يكون وصفاً لـ (أي) واسم الإشارة، جاز التوصل، وذلك نحو (اسم الجنس والذي والتي) وما تفرع منهما، فيقال (يا أيها الرجل) و(يا أيها الذي قام) وإن لم يصح، لم يجز التوصل، كأن تسمى بما فيه الألف واللام الجوامد، فلا يقال (يا أيها النضر)، ولا (يا أيها الصعق) ولا (يا أيها الزيدان) والزيدون) في المثني والجمع، بل إذا أردت نداء ما هذه حاله، قلت (يا من هو النجم) و(يا من هو الصعق) و(يا من هو النضر)، ويكون خبراً لمبتدأ محذوف، ولا يكون منادى، ولا يتوصل إلى ندائه، وفصل بعض النحاة، فقال: إن كان أصله الوصف، أو اسم الجنس جاز أن يتوصل إلى ندائه، ويكون حكمه حكم الجنس، نحو (يا أيها الحارث) والجنس، إلا لم يجز، كـ (الزيدين) والزيدين والنجم والصعق).

قوله: (والتزموا) [٤١] (رفع الرجل لأنه المقصود) هذا مذهب سيبويه^(٤) والجمهور لأنه لم يسمع إلا الرفع ولأنه المقصود (بالنداء) وإنما

(١) ينظر الكتاب ١٨٨/٢ وما بعدها.

(٢) ينظر المقتضب ٢١٥/٤ - ٢١٦.

(٣) ينظر شرح المصنف في ٣٠.

(٤) ينظر الكتاب ١٨٨/٢ وما بعدها وشرح الفصل ٧/٢.

أتى بأي توصلًا إلى ندائه، وإنما لم يقل ضمه، لبعده عن حرف النداء، فلما بعد صار معها، ولما كان مقصوداً اجتلبت صورة الضمة وأجاز المازني^(١) والزجاج^(٢) الرفع والنصب في الرجل فجعلوه صفة لـ(أي) واسم الإشارة، وقاسوه على (يا زيد الظريف) وفصل بعض المتأخرين، فقال: إن دخل حرف النداء على (أي) والتنبيه فقط وجب رفع الرجل، لأنه لا يكتفي بـ(أي) دون صفتها، وإن دخل على الإشارة، فإن أردت نداءها، جاز في الرجل الوجهان وإن جعلتها وصلة إلى نداء المعروف وجب الرفع، وقال الفراء والأخفش^(٣) في (يا أيها الرجل) أي موصولة، وذواللام بعده خبر مبتدأ محذوف، والجملة صلة أي، وتقديره: (يا الذي هو الرجل) وإنما جاز حذف هذا المبتدأ لمناسبة التخفيف للمنادى، وإنما بنيت (أي) وكان قياسها النصب، لأن الموصول طويل بصلته يحذف صدر صلتها، وضعف تفرد (أي) فالتزموا رفع توابعه، بأن هذا المضمّر لم يظهر في بعض الصور فيستدل به على حذفه في باقيتها.

قوله: (وتوابعه، لأنها توابع معرب) أي والتزموا رفع توابعه لأنها توابع معرب، وتوابع المعرب تتبع على لفظه، سواء كانت مفردة نحو(يا أيها الرجلُ الظريفُ) أو مضافة نحو(يا أيها الرجلُ ذوا المال) وكلامه مبني على أنه جواب سؤال مقدر وهو أن يقال: إذا كان الرجل صفة للمنادى

(١) ينظر شرح التسهيل السفر الثاني ٨٠٣/٢، والمجم ٥٢/٢.

(٢) ينظر معاني القرآن للزجاج ١٩/٢، وشرح الرضي ١٤٣/١، والمجم ٥٢/٢.

(٣) ينظر شرح الرضي ١٤٣/١، والعبارة منقولة عن الرضي دون أن يعزو هـ لـه. من قول الأخفش إلى صلة أي(.....).

المضموم، فلم لم يحز نصبه؟ كما في (يا زيد الظريف) وأجاب بأنه المقصود بالنداء، وأورد عليه سؤال، وهو أن يقال: إذا كان هو المقصود بالنداء، والمقصود بالنداء كالمنادى المضموم، فليجوزوا في توابعه ما جاز في توابع المضموم، وأجاب بقوله: (إنها توابع معرب) قال نجم الدين: ^(١) فصار الرجل في (يا أيها الرجل) كالنعامة، إذا قيل: لم وجب رفعه؟ قيل: هو كالمنادى لأنه المقصود، فإن قيل: فيجوز في توابعه ما في توابع المنادى المضموم، قيل: هو ليس بنفس المنادى المضموم بل هو مثله. وأما تابع التابع فإن كان المنادى معرباً مضافاً كان منصوباً في الصفة والتأكيد وعطف البيان، سواء كان التابع مفرداً، أو مضافاً، وسواء اتبعه التابع الأول أو المنادى، وإن كان بدلاً أو معطوفاً بحرف، فإن اتبعه التابع الأول كان منصوباً، وإن اتبعه المنادى كان كالمستقل مثله: (يا عبد الله العالم محمد) و(يا عبد الله العالم ومحمد) وإن كان المنادى مبنياً، فإن كان أباً واسم الإشارة فليس فيه إلا الرفع، وهي مسألة الكتاب ^(٢)، وإن كان غيرهما وهو المفرد المعرفة، أو النكرة المقصورة فإن كانت الصفة والتأكيد وعطف البيان وأتبعته التابع الأول أعربته إعراب التابع رفعاً، كان أو نصباً، مفرداً كان أو مضافاً، وإن أتبعته المنادى وجب في المضاف النصب، وفي المفرد الوجهان، وإن كان بدلاً أو معطوفاً بحرف فإن أتبعتهما المنادى كان كالمستقل يرفعان إن كانا مفردين وينصبان إن كانا مضافين وإن أتبعتهما التابع الأول أعربا إعرابه.

(١) ينظر شرح الرضي ١/ ١٤٥.

(٢) ينظر الكتاب ٢/ ١٩١ وما بعدها.

قوله: (يا الله خاصة) يعني أدخلوا (يا) على اسم الله تعالى، وفيه الألف واللام، وهذا من حجج الكوفيين^(١)، واختلف في تأويله، فقيل: إن أسماء الله تعالى توقيفية^(٢)، ولم يرد إذن شرعي بـ(يا أيها الله) وقيل لما كثر في استعمالهم [ظ٤١] أكثر من غير خفف بحذف الوصلة، وقيل كرهوا التوصل إلى أسماء الله تعالى بالمبهمات: قال الوالد: وفيه نظر لأن مثل ذلك لا يكون عذراً لهم في اللحن، وقيل هي جزء من الكلمة لأنها تنزل منزلة الأصل، لأنها عوض عن الهمزة التي هي فاء الكلمة، لأن أصله اللام^(٣) فتقلت حركة الهمزة إلى اللام فحذفت فصار (اللاه) أدغموا اللام في اللام ثم فخموا بعد الفتح والضم دون الكسر.

والأكثر في نداء هذا الاسم الشريف (اللهم) والميم عند البصريين^(٤) عوض عن حرف النداء، وقد جمع بينهما في الشذوذ نحو قوله:

(١) ينظر الإنصاف ٣٣٥/١ وما بعدها.

(٢) أي أن صفات الله توقيفية ولا يجوز للعقل أن يضع صفة لله تبارك وتعالى إذ تحتاج هذه إلى القطع ولا يكون إلا في التواتر، والأسماء والصفات بمعنى وإن كانت الأسماء أعم من الصفات، وقوله لم يرد إذن شرعي بنداء (يا أيها الله) فالأمر ليس كذلك. إذ أن أي من المبهمة وأن تتوصل إلى الله المعلوم بنداء المبهمة فهذا تناقض....

والإذن الشرعي ورود الدليل من الكتاب والسنة المتواترة على ذلك....

(٣) ينظر شرح الرضي ١٤٥/١.

(٤) للتفصيل ينظر شرح الرضي ١٤٦/١، وشرح المفصل ١٦/٢، وشرح المصنف ٣٦،

والكتاب ١٩٦/٢، والإنصاف ٣٤١/١ وما بعدها.

مسألة ٤٧ القول في الميم في اللهم أعوض من حرف النداء أم لا؟ قال أبو اسحق يعني الزجاج: وقال الخليل وسيبويه وجميع النحويين الموثوق بعلمهم (اللهم) بمعنى يا الله، وإن الميم المشددة عوض من (يا) لأنهم لم يجدوا (يا) مع هذه الميم في آخر الكلمة فعلموا أن الميم في آخر الكلمة بمنزلة (يا) في أولها والضممة التي هي في الهاء هي ضمة الاسم المنادى المفرد) ينظر اللسان ملحة أله ١١٦/١، والجمع ٦٤/٣.

[١٦٤] وما عليك أن تقولي كلما

سَبَّحْتَ أَوْ هَلَّلْتَ يَاللَّهِمَّا^(١)

أردد علينا شيخنا مسلماً

شيخاً على كرسيه معمماً

وقال الكوفيون إنها محذوفة من أجزاء، وأصله (يا الله أُمَّنَّا بخير)^(٢) وإذا

جمع بينهما فهو تأكيد نحو (اللهم أُمَّنَّا بخير).

قوله: (ولك في مثل يا تيم تيم عدي.... والنصب والضم) يعني

في (تيم) الأول^(٣)، وأما الثاني فهو منصوب اتفاقاً لأنه مضاف، وأراد

بـ(مثل) كل منادى.

مفرد إذا تكرر لفظه وولي الاسم الثاني اسم مجرور بالإضافة، فالثاني

واجب النصب، ولك في الأول الضم والنصب نحو:

(١) الرجز بلا نسبة في معاني القرآن للفراء ٢٠٣/٢، والإنصاف ٣٤٢/١ وهي ثلاثة أشرطة

وكذلك عند الرضي في شرحه على الكافية ١٤٦/١، ولسان العرب ملحة (أله) ١١٦/١ وهي

كذلك ثلاثة أشرطة، وجمع الهوامع ٦٤/٣، وخزانة الأدب ٢٩٦٢. ويرى صليت أو سبَّحت.

والشاهد فيه قوله: (يا اللهم ما) حيث جمع بين حرف النداء والميم المشددة وذا ما مفرد بعد

الميم المشددة وذلك على سبيل الشذوذ كما ذكر الشارح.

(٢) ينظر الإنصاف ٣٤٤/١، وشرح المفصل ١٦٢ - ١٧.

(٣) قال المصنف في شرحه ٣٦: يعني في الأول، أما الضم فظاهر لأنه منادى مفرد فكان مضموماً

كقولك (يا) زيد، وأما النصب فعلى وجهين:

أحدهما: أن يراد تيم الأول إضافته إلى عدي المذكور آخراً ثم أكد تأكيداً لفظياً بلفظ

تيم الثاني.

الثاني: أن المراد يا تيم عدي يا تيم علي، فحذف المضاف إليه استغناء عنه بذكره أخيراً

لأنه هو هو....

[١٦٥] يا تيم تيم علي^(١)

قال:

[١٦٦] يا زيد زيد اليعملات الذبل

تطاول الليل عليك فانزل^(٢)

فإذا رفع (تيم) الأول فعلى القياس، لأنه مفرد معرفة، وإن نصب فقد اختلف.

في تأويله، فقال سيويو والخليل^(٣) أصله (يا تيم علي تيمه) فحذف الضمير وأقحم بين المضاف والمضاف إليه تأكيد كما في:

[١٦٧] يا بؤس للحرب^(٤)

(١) صدر بيت من البسيط، وتماه:

لا أبأ لكم لا يلقيكم في سوءة عمر

وهو جريير في ديوانه ٢١٢، والكتاب ٥٣/١، ٢٠٥/٢، وشرح أبيات سيويو ١٤٢/١، والخصائص ٣٤٥/١، وشرح المفصل ١٠٥/٢، وأمالى ابن الجلب ٧٢٥/٢، وشرح الرضي ١٤٦/١، ومغني اللبيب ٥٦٩، وشرح شواهد المغني ٨٥٥/٢، وشر ابن عقيل ٢٧٠/٢، وهمع الهومع ١٢٢/٢، وخزانة الأدب ٢٩٧/٢ - ٣٠١.

والشاهد فيه قوله: (يا تيم تيم علي) حيث أقحم تيم الثاني بين تيم الأول وما أضيف إليه، ويجوز أن يضم تيم الثاني بين تيم الأول وما أضيف إليه، ويجوز أن يضم تيم الأول على أنه منادى علم والثاني بدل منه...

(٢) البيت من الكامل وهو لبعض ولد جريير كما في الكتاب ٢٠٥/٢، وشرح المفصل ١٠/٢، وشرح الرضي ١٤٦/١، وابن عقيل ٢١٢/٢.

الشاهد فيه قوله: (يا زيد زيد اليعملات) حيث تكرر لفظ المنادى وأضيف ثاني اللفظين ويجوز في الأول الضم على أنه منادى مفرد والنصب على أنه منادى مضاف وفي الثاني النصب ليس غير.

(٣) ينظر الكتاب ٢٠٦/٢، وشرح الرضي ١٤٦/١.

(٤) قطعة بيت من مجزوء الكامل، وهو لسعيد بن مالك في شرح شواهد المغني ٥٨٢/٢، وينظر الكتاب ٢٠٧/٢، والخصائص ١٠٢/٣، وشرح المفصل ١٠/٢، والجنى الداني ١٠٧، واللسان مائة =

ونصب الأول لأنه مضاف في الحقيقة، ونصب الثاني لأنه مضاف في اللفظ، وقال المبرد^(١) وجماعة من النحاة: إن الأصل (يا تيمُ علي تيمُ علي) فحذف (علي) وبني (تيم) على إعرابه، قال: وإذا جاز حذف المضاف إليه مع اختلاف المضافين نحو قولهم: (نصفٌ وربُّ درهم)^(٢) ونحو قوله:

[١٦٧] بين ذراعي وجهه الأسد^(٣)

أي نصف درهم وربُّ درهم (وبين ذراعي الأسد وجهه الأسد) والدليل على إضافته (ذراعي) حذف نون التثنية منه، فهو مع اتفاقهما أجوز، لأن كثرة التكرار أدعى إلى الاستكراه^(٤) ثم اختلفوا أيهما المحذوف فقليل: علي الأول لئلا يلزم الفصل بين المضاف والمضاف إليه، وقيل

(رَهْطٌ) ١٧٥٣/٣، ومغني اللبيب ٢٨٦، وخزانة الأدب ٤٦٨/١ - ٤٧٣. وتماه:

التي وضعت أراها ط

والشاهد فيه قوله: (يا بؤس للحرب) حيث أقحم اللام بين المضاف والمضاف إليه.

(١) ينظر المقتضب ٢٢٩/٤، وشرح المفصل ١٠/٢، وشرح الرضي ١٤٦/١.

(٢) ينظر معاني القرآن للفراء ٣٢٢/٢، وشرح الرضي ١٤٧/١.

(٣) عجز بيت من المنسرح وهو للفرزدق في ديوانه ٢١٥، وصدره:

يا من رأى عارضاً أسراً به

والكتاب ١٨٠/١، ومعاني القرآن للفراء ٣٢٢/٢، والخصائص ٤٠٧/٢، وشرح المفصل ٢١/٣،

وشرح الرضي ١٤٧/١، والمغني ٤٩٨ - ٨٠٩، وشرح شواهد المغني ٧٩٩/٢، والأشبه والنظائر

١٠٠/١، ٢٦٤/٢، واللسان ملحة (بعد) ٣١١/١، والخزانة ٣١٩/٢، ٤٠٤/٤.

والشاهد فيه قوله: (بين ذراعي وجهه الأسد) حيث فصل بين المضاف والمضاف إليه وهو

قوله الأسد بما ليس بظرف وهو قوله (وجهه)، والفصل بغير الظرف غير جائز ولذلك

يجب تقدير مضاف إليه للأول كما ذهب الشارح.

(٤) ينظر شرح الرضي فالحبارة منقولة عنه بتصرف دون إسناد ١٤٧/١.

(تيم) الأول مضاف إلى علي الموجود (تيم) الثاني مضاف إلى المحذوف
لئلا يلزم الحذف قبل الدليل عليه، وقال السيرافي: ^(١) إنه فتح الأول
اتباعاً كما في (يا زيد بن عمرو) وقال الفراء ^(٢) إنهما كلاهما مضافان إلى
علي وزيادته تؤدي إلى معمول بين عاملين، وقال الأعلم: ^(٣) إنه مركب
كـ(خمسة عشر) وفتح الأول والثاني بناء، قال الوالد: ويمكن أن يكون
فتح الثاني إعراباً مثل (بعلبك زيد).

قوله: (والمضاف إلى ياء المتكلم) ^(٤) يعني المنادى، يعني غير الألف
نحو (يا مصطفى، ويا غلامي) فإن هذه الوجوه لا يجوز فيها، وأما غير
المنادى فسيأتي في المجرورات.

قوله: (يجوز فيه غلامي) [ويا غلامي] ^(٥) فيه لغات سبع: إثبات الياء
مفتوحة وساكنة، والأصل فيهما على ما اختاره المصنف ^(٦) الفتح على
الأكثر كـ(ضربت) لأنه اسم على حرف واحد، فقوي بالفتح وقيل
الأصل السكون حملاً على الواو، في (ضربوا) ولأنه مبني، وأصل

(١) ينظر هامش الكتاب ٢٠٥/٢، وشرح الرضي ١٤٧/١ وجمع الهوامع ٥٩٣.

(٢) ينظر رأي الفراء في جمع الهوامع ٥٨٣.

(٣) ينظر رأي الأعلم في الجمع ٥٨٣.

(٤) قال الرضي في شرحه ١٤٧/١: اختلف في ياء المتكلم فقال بعضهم: أصلها الفتح لأن واضع
المفردات ينظر إلى الكلمة حال أفرادها دون تركيبها، فكل كلمة على حرف واحد كواو
العطف وفائه، وباء الجر ولامه، وباء المتكلم أصلها الحركة لئلا يبتدأ بالسكن، وأصل
حركاتها الفتح لأن الواحد ولا سيما حرف العلة ضعيف.

وقال بعضهم: أصلها الإسكان وهو أولى لأن السكون هو الأصل.

(٥) ما بين حاصرتين زيادة من الكافية المحققة.

(٦) ينظر شرح المصنف ٣٦.

البناء السكون.

الثالثة: (يا غلام) بحذف الياء للتخفيف وبقاء الكسرة دليلاً [و٤٢] عليها وهي كثيرة في القرآن، نحو (يا قوم)^(١) و (يا عباد)^(٢) فإذا عُدَّت الكسرة كنداء المقصود نحو (يا مصطفى) لم تحذف الياء لعدم الدليل عليها.

الرابعة: ضم الميم وحذفت الياء، وعليه قراءة من قرأ ﴿قَالَ رَبِّ احْكُم﴾^(٣) ﴿قَالَ رَبِّ السَّجْنُ أَحَبُّ إِلَيَّ﴾^(٤).

الخامسة: (يا غلاماً) بالألف عوض عن الياء لأنهما من حروف العلة، وعليه ﴿يَا أَسْفَى عَلَى يُوسُفَ﴾^(٥) و ﴿يَا حَسْرَتَا عَلَى مَا فَرَّطْتُ﴾^(٦). والأصل: يا أسفى وحسرتي.

(١) هي كلمة تتكرر كثيراً مثل: البقرة ٥٤/٢ وهي: (يا قوم إنكم ظلمتم أنفسكم باتخاذكم العجل...).

(٢) وهي كلمة من آية تكررت في أربعة مواضع من القرآن الكريم مثل الزمر ١٦/٣٩ (ذلك يخوف الله به عباده يا عباد فاتقون)

(٣) الأنبياء ١١٢/٢١ وتماها: ﴿قَالَ رَبِّ احْكُم بِالْحَقِّ وَرَبُّنَا الرَّحْمَنُ الْمُسْتَعَانُ عَلَى مَا تَصِفُونَ﴾. قرأ أبو جعفر بن القعقاع وابن محيصن (رب) بالضم، قال النحاس وهذا لحن عند النحويين لا يجوز عندهم رجل أقبل حتى يقول: يا رجل. ينظر تفسير القرطبي ٤٣٩١/٥، وتفسير فتح القدير ٤٣٦/٣. وقال الرضي في شرحه ١٤٨/١ (ومنه القراءة الشاذة رب احكم) وينظر البحر المحيط ٣٦٩٦.

(٤) يوسف ٣٣/١٢ وتماها: ﴿قَالَ رَبِّ السَّجْنُ أَحَبُّ إِلَيَّ مِمَّا يَدْعُونَنِي إِلَيْهِ وَإِلَّا تَصْرِفْ عَنِّي كَيْدَهُنَّ أَصْبُ إِلَيْهِنَّ وَأَكُنْ مِنَ الْجَاهِلِينَ﴾.

(٥) يوسف ٨٤/١٢ وتماها: ﴿وَتَوَلَّى عَنْهُمْ وَقَالَ يَا أَسْفَى عَلَى يُوسُفَ وَابْيَضَّتْ عَيْنَاهُ مِنَ الْحُزَنِ فَهُوَ كَظِيمٌ﴾.

(٦) الزمر ٥٦/٣٩ وتماها: (أَنْ تَقُولَ نَفْسٌ يَا حَسْرَتَا عَلَى مَا فَرَّطْتُ فِي جَنْبِ اللَّهِ وَإِنْ كُنْتُ لَمِنَ السَّاخِرِينَ)

السادسة: زادها الأخفش^(١) (يا غلام) بالفتح من دون ألف ليدل على الألف المحذوفة.

قوله: (وبالهاء وقفاً) هذه لغة سابعة نحو (يا غلامه) يعني أنهم أبدلوا من الياء ألفاً، وأتوا بهاء السكت لبيان الألف^(٢).

قوله: وقالوا: (يا أبي ويا أمي)^(٣) يعني يجوز فيهما ما جاز في غلامي، وجاء:

_____ [١٦٩] ياربُّ ياربُّه إياك أسل^(٤)

قوله: (وقفاً) يعني لا يجوز إثباتها في الوصل، وقد يجعل منه ﴿يَا أَسْفَى﴾^(٥) و﴿يَا حَسْرَتَا﴾^(٦) وقد جاء نادراً:

_____ [١٧٠] ياربُّ ياربُّاه إياك أسل

أي أسأل، ويراد أن إبدال الياء تاء تأنيث فتقول: (يا ربة يا أمة)

-
- (١) ينظر رأي الأخفش في معاني القرآن ٥٣٣/٢.
 (٢) ينظر شرح المصنف ٣٦. وقال المصنف (يا أبي ويا أمي على القياس).
 (٣) في الأصل (يا بي ويا مي) وهو تحريف.
 (٤) الرجز لعروة بن حزام كما في شرح المفصل ٤٧/٩، ينظر معاني القرآن للفراء ٤٢٢/٢، وإصلاح المنطق لابن السكيت ٩١، واللسان (ها) ٤٥٩٧/٦، وخزانة الأدب ٢٧١/٧ - ٢٧٣ وفي الخزانة تمام الرجز وهو قوله:

يارب يا ربه إياك أسل عفراء يا ربه من قبل الأجل

فإن عفراء من الدنيا الأمل

- والشاهد فيه قوله: (يا ربه) حيث ألحق هاء السكت في الوصل ضرورة.
 (٥) يوسف ٨٤/١٢ وتماها: ﴿وتولى عنهم وقال يا أسفى على يوسف وابيضت عينه من الحزن فهو كظيم﴾.
 (٦) الزمر ٥٦/٣٩ وتماها: ﴿أن تقول نفس يا حسرتا على ما فرطت في جنب الله وإن كنت لمن السخريين﴾.

فتحاً وكسراً.

وقوله: (بالألف دون الياء) أي بالألف مع التاء دون الياء فتقول: يا أبتا، ولا يجوز (يا أبتي) لأن تاء التأنيث عوض عن الياء وهم لا يجمعون بين العوض والمعوض منه، وأجاز الكوفيون^(١) (يا أبتي) بناء منهم على أن التاء مجرد التأنيث لا للعوض. قال نجم الدين: وقد جاء ضم التاء نحو (يا بةً وبامّةً) وإذا وقّف وقف بالهاء لأنها ليست محضة للعوض^(٢)، وقال الفراء: يوقف بالتاء كبت وأخت^(٣).

قوله: (ويا ابن أمّ، ويا ابن عمّ خاصة)^(٤) يعني أن المنادى المضاف إلى المضاف إلى ياء المتكلم، نحو (يا غلام غلامي) لا تجري فيه الوجوه التي في المضاف إلى ياء المتكلم، وفي (يا ابن أمّ) و(يا ابن عمّ) خاصة لكثرة استعمالهما دونها، فتقول (يا ابن عمي) وبفتح الياء وسكونها قال:

[١٧] يا ابن أمي، ويا شقيق نفسي

أنت خلفتني للهر شليد^(٥)

و(يا ابن أمّ) و(يا ابن عمّ) بالكسرة من دون ياء (ويا ابن أمّا) و(يا

(١) ينظر شرح الرضي ١٤٨/١، وشرح المفصل ١١/٢.

(٢) ينظر شرح الرضي ١٤٨/١.

(٣) ينظر معاني القرآن للفراء ٣٦/٢، وشرح الرضي ١٤٨/١، واللسان (ها) ٤٥٩٧/٦.

(٤) ينظر شرح الرضي ١٤٨/١، وشرح المفصل ١٢/٢ و ١٣، وشرح المصنف ٣٦ والعبارة من شرح المصنف بتصرف.

(٥) البيت من الخفيف، وهو لأبي زبيد في ديوانه ٤٨، والكتاب ٢١٣/٢. ويروي فيه خليتي بدل خلفتني وشرح المفصل ١٢/٢، والمقتضب ٢٥٠/٤، وأوضح المسالك ٤٠/٤، وشرح قطر الندى ٢٠٧، واللسان ملحة (شقيق) ٢٣٠١/٤، وجمع الهوامع ٥٤/٢.

والشاهد فيه قوله: (يا ابن أمي) حيث أثبت ياء المتكلم وهذا للضرورة.

ابن عمّا قال:

[١٧٣] يا ابنة عمّا لا تلومي واهجعي

لا تطمعي في فرقتي لا تطمعي^(١)

و(يا ابن أمه) و(يا ابن عمه).

قوله: (وقالوا: يا ابن أم، ويا ابن عمّ خاصة) [مثل باب يا غلامي]^(٢) يعني بالفتح من دون ألف، وإنما أعاده لأن عنده أن الفتح في (يا غلامي) لم يثبت، وقد رويناه عند الأخفش^(٣)، وقد يأتي بـ(بني) على طريقة النداء ويقصد به الاختصاص وهو ثلاثة أقسام؛ منه: ما يصح دخول حرف النداء، ولا يصح إظهار الفعل نحو (أما أنا فافعل كذا أيها الرجل)^(٤) و(نحن نفعل كذا أيها القوم) و(اللهم اغفر لنا أيتها العصابة)^(٥) ومنه: ما يصح إظهار الفعل دون حرف النداء نحو (نحن العرب أقرى الناس للضيف)^(٦) و(بك الله نرجو الفضل) و(سبحانك الله

(١) الرجز لأبي النجم العجلي كما في شرح شواهد المغني ٥٤٥/٢ وهو ملفق من صدرين في قصيدة واحدة مطلعها:

ما إن رأت رأسي كراس الأصلع مَيَّزَ عنه قُنْزَعًا عن قُنْزَعِ

وينظر الكتاب ٢١٤/٢، وشرح أبيات سيبويه ٤٤٠/١. ويرويه يا بنت عمي، والمقتضب ٢٥٢/٢، والأصول لابن السراج ٣٤٢/١، وشرح المفصل لابن يعيش ١٢/٢ ويرويه (يا بنت عمّا) وأوضح المسالك ٤١/٤، واللسان ملحة (عمم) وجمع الهوامع ٥٤/٢. والشاهد فيه قوله: (يا ابنة عمّا) حيث أثبت الألف المنقلبة عن ياء المتكلم ضرورة.

(٢) ما بين الحاصرتين زيلة من الكافية المحققة.

(٣) ينظر معاني القرآن للأخفش ٥٣٣/٢.

(٤) ينظر جمع الهوامع ٢٩٣.

(٥) ينظر المصدر السابق.

(٦) ينظر شرح الرضي ١٦٢/١، وجمع الهوامع ٣٠/٣.

العظيم^(١) ومنه: ما يصح فيه الإعراب والنصب على النداء، وعلى الاختصاص، نحو (نحن آل فلان كرمًا) و(إننا معشر العرب نفعل كذا) وروى أبو عمرو أن العرب تنصب على الاختصاص أربعة أشياء (آل، وأهل، ومعشر، وبني)^(٢) والفرق بين الاختصاص والنداء، أن الاختصاص لا يجوز ظهور حرف النداء فيه ويدخل فيه المتكلم والمخاطب دون الغائب، والمنادى مختص بالمخاطب فقط.

ترخيم المنادى

قوله: (وترخيم المنادى جائز) يعني في سعة الكلام^(٣) وإنما جاز ترخيمه دون غيره لكثرة، ولأن المقصود في النداء هو المنادى له، وقصد سرعة الفراغ من النداء [ظ٤٢] والإفضاء إلى المقصود، فحذف آخره اعتباطاً^(٤).

والترخيم في اللغة مأخوذ من التلين والتسهيل^(٥) قال:

[١٧٣] لها بشر مثل الحرير ومنطق

رخيم الحواشي لا هراء ولا نزر^(٦)

(١) ينظر همع الهوامع ٣٠/٣

(٢) ينظر رأي أبي عمرو في شرح الرضي ١٦١/١، وهمع الهوامع ٢٩/٣.

(٣) ينظر شرح المصنف ٣١.

(٤) ينظر شرح الرضي حيث العبارة منقولة عنه في ١٤٩/١، وشرح المفصل ١٩٢.

(٥) ينظر اللسان ملة (رخم) ١٦١٧/٣.

(٦) البيت من الطويل وهو لذي الرمة في ديوانه ٥٧، ينظر جهرة اللغة ١١٠٦،

والخصائص ٣٠٢/٣، وأساس البلاغة ٤٨٢ ملة (هرا) وشرح المفصل لابن يعيش ١٩٢، وشرح

شافيه ابن الحالج ٢٥٥/٣، وتذكرة النحلة ٤٥، وشرح ابن عقيل ٢٨٧/٢.

وقيل: من القطع، لقولهم (رَخِمَتِ الدجاجة بيضها) إذا قطعت وأما في الاصطلاح: (فهو حذف في آخره الاسم تخفيفاً)^(١) قوله: (في آخره) يحتز من تصغير الترخيم، فإنه لا يلزم أن يكون في كـ (حميد) من أحمد و(زهير) من زاهر و(عمير) من عمران. وقوله: (تخفيفاً) يعني من غير موجب يحتز من ما حذف لا مجرد التخفيف بل له ولموجب كالأعلال، وإلا فكل حذف لا بد فيه من تخفيف

قوله: (وشرطه أن لا يكون مضافاً) الترخيم إن كان في غير المنادى لم يجز إلا في ضرورة الشعر بشرط أن يكون مما يصح نداؤه، وأن يكون جامعاً لشروط ترخيم المنادى^(٢)، وأن يرخم فيه ما يرخم في المنادى نحو:
[١٧٤] وإن افتقادي فلطماً بعد أحمد

دليل على أن لا يلوم خليل^(٣)

والشاهد فيه قوله: (رخيم الحواشي) حيث استعمل كلمة رخم بمعنى الرقة وذلك يدل على أن الترخيم في اللغة ترقيق الصوت.

(١) ينظر شرح الرضي ١٤٩/١، وشرح ابن عقيل ٢٨٧/٢، وشرح المفصل ١٩٢، والأصول لابن السراج ٣٥٩/١ وما بعدها، وشرح التسهيل السفر الثاني ٨٣٧/٢.

(٢) ينظر شروط ترخيم المنادى في شرح الرضي ١٤٩/١، وينظر شرح ابن عقيل حيث قال في ٢٨٩/٢، فذكر أنه لا يرخم إلا بثلاثة شروط:

١- أن يكون رباعياً فأكثر.

٢- أن يكون علماً.

٣- أن لا يكون مركباً تركيب إضافة ولا إسناد. وهي عند الرضي خمسة قال: شرط ترخيم المنادى خمسة: أربعة علمية متعينة وهي: أن لا يكون مضافاً ولا مضارعاً له، وأن لا يكون مستغاثاً، ولا يكون مندوباً ولا يكون جملة والشرط الأخير ثبوتي غير متعين، ولم يذكر المصنف مضارع المضاف لأن حكمه حكم المضاف (ينظر الرضي ١٤٩/١).

(٣) البيت من الطويل وهو لسيدنا على بن أبي طالب رضي الله عنه ينظر ديوانه ١٥٠ ويروى فيه:

وزاد المبرد^(١) أن يكون على لغة من لا ينوى ولا يعتبره سيبويه^(٢)،
واستل سيبويه بقوله:

[١٧٥] ألا أضحت جبالكم رملما

وأضحت منك شلعة أملما^(٣)

أي أما مه، والمبرد يرويه: ^(٤) وما عهدي كعهديك يا أماما، وما خالف هذا
لم يقس عليه نحو:

[١٧٦] درس المنا بمتالع فأبلى^(٥)

وإن افتقادي واحداً بعد واحد

والشاهد فيه قوله: فاطماً بعد أحمد حيث صرف فاطمة مع أنها ممنوعة من الصرفه ويروى
بترخيمه (فاطم).

(١) ينظر رأي المبرد في المقتضب ٥٤٣/٤، وشرح الرضي ١٤٩/١.

(٢) ينظر الكتاب ٢٧٠/٢.

(٣) البيت من الوافر، وهو لجريز في ديوانه ٢٢١، والكتاب ٢٧٠/٢، وشرح أبيات سيبويه ٥٩٤/١،
والإنصاف ٣٥٣/١، وشرح الرضي ١٤٩/١، وأوضح المسالك ٧٠/٤.

والشاهد فيه قوله: (أمامة) حيث رخت في غير النداء ضرورة وترك الميم مفتوحة على لغة
من ينتظر وهي في موضع رفع.

(٤) ينظر الهمع ٧٩٣ - ٨٠، وشرح الرضي وحاشيته للشريف الجرجاني ١٤٩/١ وزاد أي
الشريف قائلاً: وهو من تعسفاته أي المبرد.

(٥) صدر بيت من الكامل، وعجزه:

فتقدمت بالحيس فالسويان

وهو للبيد بن ربيعة بن مالك بن جعفر بن كلاب في ديوانه ١٣٨، وسمط اللالي ١٣، وشرح
شواهد الشافية ٣٩٧/٤ واللسان مائة (أبن) ١٣/١، وأوضح المسالك ٤٤/٤، والمقاصد
النحوية ٢٤٦/٤، وجمع الهوامع ١٥٦٢.

والشاهد فيه قوله: (المنأ) يريد المنازل فرخمه في غير النداء للضرورة الشعرية حيث
حذف حرفين.

وقوله:

[١٧٧] أو ألقاً مكة من ورق الحمأ^(١)

أراد المنازل والحمام، وأما المنادى فله شروط^(٢)، منها ما يرجع إلى النفي، ومنها ما يرجع إلى الإثبات، أما التي ترجع إلى النفي، فثلاثة:

الأول: أن لا يكون مضافاً ولا شبيهاً به، وهو الطويل، لأنك إن رخت الأول رخت وسط الكلمة، وإن رخت الثاني فليس بمنادى، لأن المضاف إليه من حيث اللفظ اسم مستقل، ومن حيث المعنى في حكم جزء من الأول، فإن روعي الأمران تعذر الترخيم بخلاف المركب، فإن الثاني امتزج بالأول، حتى صار كالكلمة الواحدة وأجازه الكوفيون^(٣)، واحتجوا بقوله:

[١٧٨] إما ترينى اليوم أم حمز^(٤)

وقوله:

[١٧٩] خلوا حظكم يا آل عكرم واذكروا^(٥)

(١) الرجز للعجاج في ديوانه ٤٥٣/١، والكتاب ٢٦/١، ١١٠ والخصائص ١٣٥/٣، والإنصاف ٥١٩/٢، وشرح المفصل ٧٥/٦، وشرح ابن عقيل ١١٦/٢، والأشبه والنظائر ٢٩٤/١، وهمع الهومع ١٨١/١، ١٥٧/٢.

والشاهد فيه قوله: (الحمأ) حيث رخم الحمام فحذف منه الحرف الأخير في غير نداء.

(٢) سبق ذكر الشروط في الصفحة السابقة.

(٣) ينظر رأي الكوفيين في شرح الرضي ١٤٩/١.

(٤) الرجز لرؤبة في ديوانه ٦٤، والكتاب ٢٧٤/٢، وشرح أبيات سيويه ٤٥٨/١، والمقتضب ٢٥١/٤، والإنصاف ٣٤٩/١، وشرح ابن يعيش ٧٩. وتماه:

قاربت بين عنقي وجمزي

العنق: ضرب من السير السريع، والجمز: أشد العنق وهو يشبه الوثب.

والشاهد فيه قوله: (أم حمز) يريد أم حمز فرخم حمزة في غير النداء للضرورة.

(٥) صدر بيت من الطويل، وعجزه:

وقوله:

[١٨٠] أبا عرو لا تبعد فكل ابن حرة

سيلدعوه داعي حقيقه فيجيب^(١)

أراد ابن حمزة وعكرمة وعروة، وأجازة بعضهم فيما كان فيه تاء تأنيث كالأبيات.

الثاني قوله: (ولا مستغاثاً ولا مندوباً) وذلك لأن المراد بهما التطويل والجواز، فلهذا زيد في آخرهما ألف، فلورخما زال الغرض الذي جاء لأجله^(٢).

الثالث قوله: (ولا جملة) وذلك نحو (تأبط شراً) و(ذرا حيا) لأن الجمل تحكى على إعرابها، وأجازة ابن مالك^(٣) وقال يحذف الاسم الثاني فتقول

واصرنا والرحم بالغيب تذكر

وهو لزهير بن أبي سلمى في ديوانه ٢١٤، والكتب ٢٧٨/٢، وشرح أبيات سيويه ٤٦٢/١، والإنصاف ٣٤٧/١، وشرح المفصل ٢٠/٢، وشرح التسهيل السفر الثاني ٨٥٤/٢، وشرح الرضي ١٤٩/١، ولسان العرب ملحة (عذر) ٢٨٥٧/٤، وجمع الهوامع ١٨١/١، وخزانة الأدب ٣٣٩٢ - ٣٣٠.

والشاهد فيه قوله: (يا آل عكرم) حيث رخم المنادى المضاف والأصل يا آل عكرمة.

(١) البيت من الطويل، وهو بلا نسبة في شرح المفصل ٢٠/٢، والإنصاف ٣٤٨/١، وشرح التسهيل السفر الثاني ٨٥٢/٢، وشرح الرضي ١٤٩/١، وأوضح المسالك ٥٦/٤، وشرح التصريح ١٨٤/٢، وخزانة الأدب ٣٣٧٢ - ٣٣٧.

والشاهد فيه قوله: أبا (عرو) والأصل أبا عروة فحذف عجز ما أضيف المنادى للترخيم، وهو حذف جائز عند الكوفيين.

(٢) ينظر شرح المصنف ٣٢ قال المصنف في شرحه في الصفحة نفسها: لأن المستغاث مطلوب رفع الصوت والجوار به فهو مطلوب لتطويله لا للحذف منه ولهذا المعنى زيد في آخره ألف، وينظر شرح الرضي ١٥٠/١.

(٣) قال ابن مالك في ألفيته مشيراً إلى ذلك بقوله في شرح ابن عقيل ٢٩١/٢:

(تأبط) قال:

[١٨] فأجروا تأبط لا أبأ لكم^(١)

وأما التي ترجع إلى الإثبات فثلاثة:

الأول قوله: (ويكون إما علماً) وإنما اشترطت العلمية، لأن نداء الأعلام هو الكثير، وحذفها معلوم فلا يلتبس بخلاف النكرات فإنه يقع اللبس، واختار المبرد^(٢) ترخيم النكرة المقصودة، لأنها في حكم المعرفة بدليل نعتها بالمعرفة، وابن^(٣) الخشاب أجاز ترخيم النكرة مطلقاً.

الثاني قوله: (زائداً على ثلاثة) [أحرف]^(٤) وذلك لأنه لورخم لأدى إلى بقاءه على حرفين بالترخيم الذي هو تخفيف لا إعلال، ولا سيما على لغة من يقول (يا حار) لأنه عندهم اسم برأسه، وأجاز الأخفش والفراء^(٥) ترخيم الثلاثي إذا كان متحرك الوسط نحو (يا عمر) كأن حركة الأوسط [و٤٣] قائمة مقام حرف رابع.

قوله: (أو بتاء تأنيث)^(٦) يعني أن العلمية والزيادة ليسا شرطاً مغنياً بل

والعجز احذف من مركب، ترخيم جملة، وذا عمرو نقل

قال ابن عقيل في ٢٩٢/٢: وفهم المصنف عنه (أي عن سيبويه) من كلامه في بعض أبواب النسب جواز ذلك فتقول في تأبط شراً (يا تأبط). وإن كان سيبويه لا يميز ذلك كما في الكتاب ٢٤٠/٢، ولكن ابن مالك فهم من كلامه في غير هذا الباب بل في باب النسب كما ذكر ابن عقيل.

(١) لم أقف على مصدر له أو قائل.

(٢) ينظر المقتضب ٢٤٣/٤.

(٣) ينظر شرح الرضي ١٤٩/١.

(٤) ما بين الحاصرتين زيادة من الكافية المحققة.

(٥) ينظر شرح الرضي ١٤٩/١.

(٦) ينظر شرح المصنف ٣٢، وشرح الرضي ١٥٠/١.

إذا حصلت تاء التأنيث سدت مسدهما سواء كانت في ثنائي كـ(هبة)
أو ثلاثي كـ(طلحة) أو رباعي كـ(فاطمة) معرفة كهذه أونكرة نحو(يا
قائمة) قال:

[١٨٢] يا نلق سيري عنقا فسيحاً^(١)

وقوله:

[١٨٣] جلري لا تستكري عذيري

سيري وإشفقي على بعيري^(٢)

أراد يا (ناقة) ويا (جارية) وإنما قامت تاء التأنيث مقامهما لأن المحذوف
ليس جزءاً من الكلمة فيقع بحذفه لبس، وإنما لم يشترط معهما أن يكون
المنادى زائداً على الثلاثة، لأنه إذا رجم لم يؤد إلى تغيير بنيته، لأنها زائدة،
وإن كان فيه تغيير كـ(شلة) و(هبة)^(٣) لا يصح نداؤه، وما ورد فيه لم يجز

(١) الرجز لأبي النجم في الكتاب ٣/٣٥، وشرح المفصل ٢٦٧، وأوضح المسالك ٤/١٨٢، وشرح
شذور الذهب ٣٢٢، وشرح ابن عقيل ٢/٣٥٠، واللمع في العربية ٢١٠، والمقتضب ٢/١٤،
واللسان ملحة (نفخ) ٦/٤٤٩٥، وجمع الهوامع ٢/١٠. وتماهه:
إلى سليمان فنسـترجـحا

والشاهد فيه قوله: (يا نلق) حيث رجم ناقة فحذف التاء.

(٢) الرجز للعجاج في ديوانه ١/٣٣٢، والكتاب ٢/٢٣٦، ٢٤١، وشرح أبيات سيبيوه ١/٤٦١، وشرح
المفصل ١٦٢، والمقتضب ٤/٢٦٠، والأصول لابن السراج ١/٣١١، وأوضح المسالك ٤/٥٨،
والخزانة ٢/١٢٥، واللسان ملحة (عذر) ٤/٢٨٥٦. ويروى سعيي بلك سيري.

والشاهد فيه قوله: (جاري) حيث حذف حرف النداء من جاري، وهو اسم نكرة قبل النداء
لا يتعرف إلا بحرف النداء، وإنما يطرد حذفه في المعارف، والأصل يا جارية فرجم المنلى
وحذفت نتيجة ذلك التاء من آخره.

(٣) ينظر شرح الرضي ١/١٥٠.

ترخيمه نحو:

[١٨٤] يا أبحر بن أبحر يا أنتاً^(١)

قوله: (فإن كان في آخره زيادتان في حكم الواحدة) [كأسماء ومروان]^(٢) هذا كلام في كيفية الحذف، وما مضى في شروطه، والحذوف قد يكون حرفاً، وحرفين، وثلاثة، وكلمة، فبدأ بالحرفين، وهما في مواضع الأول، الزيادتان في حكم الزيادة الواحدة، ويعني بقوله (فإن كان في آخره) أي آخر المنادى الجامع للشروط زيادتان في حكم الواحدة؛ أولاهما: ساكناً، يحترز من الزيادتين لمتعين نحو (يا مرجانة)، والمتحرك أولاهما نحو: يا خولا، فإنه لا يحذف إلا حرف واحد، والزيادتان في حكم الواحدة، تكون في سبعة أقسام^(٣)، في ألف التأنيث كأسماء وحمراء قال:

[١٨٥] قفي فانظري أسم هل تعرفينه^(٤)

(١) الرجز للأحوص كما في ملحق ديوانه ٢١٦، والمقاصد النحوية ٢٣٢/٤، ولسالم بن دارة كما في نواذر أبي زيد ١٦٣، وسر صناعة الإعراب ٣٥٩/١، والإنصاف ٣٢٥/١، وشرح المفصل ١٢٧/١، وأمالى ابن السجري ٧٩/٢، والمقرب ١٧٧/١، والخزانة ١٣٩/٢، وشرح التسهيل السفر الثاني ٧٨٣/٢. ويروى يا مري يا بن واقع يا أنتاً. وتماه: أنت الذي طلقت عام جعتا

والأبحر: المنتفخ البطن.

والشاهد فيه قوله: (يا أنتاً) حيث نلّى الضمير الذي يستعمل في مواضع الرفع وهذا شاذ.

(٢) ما بين حاصرتين زيادة من الكافية المحققة.

(٣) ينظر شرح الرضي ١٥١/١، وشرح المصنف ٣٢.

(٤) صدر بيت من الطويل، وعجزه:

أهذا المغيري الذي كان يذكر

وهو لعمر بن أبي ربيعة في ديوانه ٩٣، وشرح المفصل ٢٢/٢، وشرح قطر الندى ٢١٦، وخزانة الأدب ٣٦٩/١.

وقال:

[١٨٦] يا اسم صبراً على ما كان من حدث^(١)
وفي جمع المؤنث السالم نحو (يا مسلمات) مسمى بها، وفي الألف
والنون في المذكر كـ (عمران) و (مروان) قال:

[١٨٧] يا مروان مطيتي محبوسة^(٢)
وفي الألف والنون والواو والنون في المثني والمجموع المسمى بهما، وفي
ياء النسب، نحو (يا تميمي) (يا بصري) وزاد نجم الدين^(٣)، همزة الإلحاق مع
الألف التي قبلها كـ (حرباء وعلباء).

قوله: (أو حرف صحيح قبله مدة) هذا الموضوع الثاني مما يحذف فيه
حرفان، وله شروط: أن يكون آخر المناذی (حرفاً صحيحاً)^(٤) يحترز من
والشاهد فيه قوله: (يا أسم) حيث رخمه بحذف الهمزة ثم حذفت الألف قبلها
والأصل يا أسماء.

(١) صدر بيت من البسيط، وعجزه:

إن الحوادث ملقي ومنتظر

وهو للبيد بن ربيعة في ملحق ديوانه ١٨، وينظر الكتاب ٢٥٨/٢، وله ولغيره، وشرح أبيات
سيبويه ٤٣٥/١، وأوضح المسالك ٦٣/٤، والمقاصد النحوية ٢٨٧/٤، وشرح الأشئوني ٤٧٣/٢.
والشاهد فيه قوله: (يا أسم) فإن أصله (يا أسماء) فرخمه بحذف الهمزة والألف قبلها.
(٢) صدر بيت من الكامل، وعجزه:

ترجو الحياء وربها لم يئأس

وهو للفرزدق في ديوانه ٣٨٤/١، والكتاب ٢٥٧/٢، وشرح أبيات سيبويه ٥٠٥/١، وشرح
المفصل ٢٢/٢، واللمع ١٩٩، وأوضح المسالك ٦٢/٤، وخزانة الأدب ٣٤٧/٦.
والشاهد فيه قوله: (يا مرو) فإن أصله يا مروان فرخمه بحذف النون وحذف الألف قبلها.
(٣) ينظر شرح الرضي ١٥١/١.
(٤) في الأصل (حرف صحيح).

المعتل كـ(حِنْطَاوَة) فإنه لا يحذف منه إلا حرف واحد، وقوله (قبله ملة) والمراد بالملة: ما كان آخره أحد حروف العلة التي قبلها حركة مجانسة لها، يحتز مما لا ملة له فيه كـ(غرينق) و(فردوس)، فلا يرخم فيهما إلا حرف واحد، ولا بد أن تكون الملة زائلة وإلا، ورد عليه (مختار) لأن ألفه أصلية منقلبة عن ياء^(١) ولا يرخم منه إلا حرف واحد.

قوله: (وهو أكثر من أربعة أحرف) [حذفتا]^(٢) يحتمل أن راجعاً إلى قوله: (فإن كان آخره زائدتان) فلا يصح ترخيم (يدان) و(دمان)، وفيه خلاف، الأكثر يجوزونه، لأن الترخيم لم يغير البنية وإنما غيرها موجب الإعلال، وبعضهم منعه طرداً للباب، ويحتمل أن يكون راجعاً إلى قوله: (أو حرف صحيح) فيصح ترخيم (يدان) وإنما اشترط ذلك لثلاثي يبقى الاسم على حرفين، وأجاز الفراء^(٣) ترخيم حرفين في الثلاثي كـ(ثمود وسعيد وعماد) مثال ما جمع الشروط (يا عمار) و(منصور) و(يا مسكين) فإذا رختها قلت: (يا منصف) و(عم) و(مسك) وزاد بعضهم أن لا يكون آخره تاء تأنيث كـ(مؤمنة) و(مسكينة)، فإنه لا يرخم فيه إلا حرف واحد.

الثالث: الترخيم بعد الترخيم نحو (معاوية) [ظ٤٣] فإنه يجوز فيه (يا معاوي) قال:

[١٨٨] معاوي إننا بشر فأسجج

فلسنا بالجبل ولا الحليدا^(٤)

(١) ينظر شرح المصنف ٣٢ وهي (مختير).

(٢) ما بين الحاصرتين زيادة من الكافية المحققة.

(٣) ينظر شرح الرضي ١٥٣/١.

(٤) البيت من الوافر، وهو لعقبة الأسدي كما في الكتاب ٦٧/١، ومعاني القرآن للفراء ٣٤٨/٢، -

ثم قال: يا معاو قال:

[١٨٩] إنك يا معاو يا بن الأخير^(١)

وشرطه كل اسم آخره ياء زائلة على أربعة أحرف، يحترز من (طلحة) على لغة من لا ينوي، لأنه يجعل الباقي بعد الترقيم، الأول لاسم مستقل وأما من ينوي فلا يميز الترقيم بعد الترقيم والذي يحذف منه ثلاثة أحرف نحو (ميمونة) فإنك تحذف الترقيم الأول التاء، وفي الترقيم الثاني النون والواو، وأما من لا ينوي فإنه لا يميز ترقيم ثلاثة أحرف.

قوله: (وإن كان مركباً حذف الاسم الآخر)^(٢) هذا الذي يحذف

وشرح أبيات سيبويه ٣٠٠/١، وسمط اللالي ١٤٨/١، والمغني ٦٢١، وشرح شواهد المغني ٨٧٠/٢، وشرح التسهيل السفر الثاني ٩٨٩/٢، وشرح الرضي ٣٦٩/١، واللسان ملة (غمز) ٣٢٩٧/٥.

قال أبو علي القالي في أماليه وبهامشه سمط اللالي على أمالي القالي: وأنشده النحويون فلسنا بلجبال ولا الحديد بالنصب والقوافي مخفوضة إذ يرونها القالي هكذا:

معاوي إننا بشر فأسجج فلسنا بلجبال ولا الحديد

فهبها أمة هلكت ضياعاً يزيد أميرها وأبو يزيد

أكلتم أرضنا فجردتموها فهل من قائم أو من حصيد

وقال محققه: وقد أنشد سيبويه بيت القالي منصوباً فتبعه النحلة واعتذر له الأعلام بما لا عذر فيه وقد أخذه العلماء قديماً وحديثاً (وطبعاً على رأيه) ينظر السمط ١٤٩/١.

والإسجج هو: حسن العفو.

والشاهد فيه قوله: (معاوي) حيث رخم لفظ معاوية وهذا جائز كما ذكر الشارح.

(١) الرجز للعجاج في ديوانه ٢٥١/١، وينظر الكتاب ٢٥٠/٢، وشرح أبيات سيبويه ٥٦٢/١، والخصائص ٣٦٧/٣، وجمع الهوامع ٨٦/٢، وخزانة الأدب ٣٧٨/٢. ويزيد الأفضل بـ (الأخير). وتام الرجز:

فقد رأى الراون غير البطل

والشاهد فيه قوله: (يا معاو) يريد معاوية فأدخل ترخيماً على ترقيم حيث رخم أو لا

معاوية فصار يا معاوي، ثم رخم ثانياً فصار: يا معاو.....

(٢) في الكافية المحققة (الأخير) بـ (الأخر).

منه كلمة، وأراد بالمركب ما عدا ما استثنى، وهو تركيب الجمل والإضافة والباقي تركيب المزج والعدد والصوت، فهذه تحذف منها الكلمة الأخرى للترخيم، لأنها بمنزلة تاء التأنيث، إلا (اثنتي عشرة) و(اثني عشر) في العدد فإنك تحذف مع آخره الألف، لأن (عشر) والألف تنزلان منزلة زيادتي التثنية^(١)، وإذا وقفت على (خمسة عشر) بعد الترخيم وقفت بالهاء، ردّ الهاء إلى أصلها قبل التركيب، وقال الفراء: ^(٢) إنك في الصوت لا تحذف إلا الهاء وتقلب الياء ألفاً، فتقول (يا سيوا) و(يا عمروا).

قوله: (وإن كان غير ذلك فحرف واحد) أي غير ما تقدم مما يحذف منه حرفان وثلاثة وكلمة، فإنه يحذف منه حرف واحد نحو (يا مال) و(يا حار) في (مالك) و(حارث) وقال الأخفش (يا ذومال مال)، وقال:

[١٩٠] حلر بن كعب ألا أحلام تزجركم

عنا وأنتم من الجوف الجماخير^(٣)

قوله: (وهو في حكم الثابت على الأكثر) يعني أن المحذوف في جميع ما ذكر، فيه لغتان، اللغة الكثيرة الفصيحة يجعلون المحذوف كالثابت، فيتقى الاسم على ما كان عليه قبل الترخيم من حركة أوسكون، ولا يُعلّ ولا يدغم، فيقال: (يا حار، ويا ثمو، ويا كرو).

(١) ينظر شرح الرضي ١٥٣/١.

(٢) ينظر معاني القرآن للفراء ٤٢١/٢.

(٣) البيت من البسيط، وهو لحسان بن ثابت الأنصاري في ديوانه ١٧٨، والكتاب ٧٣/٢، وشرح أبيات سيويه ٥٥٤/١، وشرح شواهد المغني ٢١٠/١، واللسان ملحة جوف ٧٢٨/١، وخزانة الأدب ٧٢/٤، ٧٥، والمقتضب ٢٣٣/٤. ويروى ألا الأحلام كما في اللسان. والجوف والجماخير طوال واسع البطون

والشاهد فيه قوله: (حار) حيث رخم حارث فحذف الحرف الأخير.

قوله: (وقد يجعل اسماً برأسه) هذه اللغة القليلة، فإنهم يجعلون المحذوف نسياً منسياً، والمرخم اسماً مستقلاً برأسه فيضمونه ويعملونه ويعاملونه بكل ما يعامل به الاسم المستقل، فيقولون: (يا حارُّ) بالضم و(يا ثمي) ^(١) بالياء، لأن الواو إذا تطرفت وقبلها ضمة قلبت ياء والضممة كسرة، و(يا كرا) بالألف، لأنه إذا تحرك حرف العلة وفتح ما قبله قلبت ألفاً، وقد استثنى أهل اللغة القوية أشياء غيرها:

أحدها: ما أزال الترقيم إعلاله كـ(قاضيين) و(مصطفين) علماً فإنك إذا رختهما رجعت الياء والألف فتقول يا (قاضي) و(يا مصطفى) لأن حذفهما إنما كان لعارض لفظي وهو وجود الواو والياء، فلما حذفنا في الترقيم زال الموجب لحذفهما فرجعتا لأنهما قوينا التقدير.

الثاني: ما أزال جواز سكونه فيجوز (محماراً)، ومراده فإنك إذا رخته بقي (محمار)، براء ساكنة وأدى إلى جمع بين ساكنين من غير شرط، فغيره، فسر بغيره بالفتح لأنه أقرب إلى الألف، والأكثر يكسرونه على أصل التقاء الساكنين ^(٢)، وابن الحلاج وجماعة منعوا من هذا التغيير، لأن الاسم الساقط بالترقيم كالمذكور، وهو الصحيح ^(٣) والله أعلم.

الثالث: حيث يرخم الاسم ويبقى آخره تاء تأنيث فإنهم يقفون عليها

(١) ينظر شرح الرضي ١٥٥/١.

(٢) العبارة من قوله: (هذه اللغة... إلى قوله الساكنين منقولة بتصرف عن شرح المصنف ٣٣،

وينظر شرح الرضي ١٥٤/١.

(٣) ينظر شرح المصنف ٣٣.

بالهاء ويوافقون القليلة، نحو (مسلمات) و(خمسـة عشر) لأنها أصلها قبل التركيب والتثنية، بخلاف (بنتان) فإنهم لا يقفون عليها بالهاء لأنها لم ترجع إليها بحال، وما أدى إلى اللبس في إحدى اللغتين، وإلى عدم النظر تعينت فيه الأخرى، وما التبس فيهما جميعاً لم يرخم، فالذي يتغير في الأولى نحو (قائمة) الصفة و(زيدان) و(مسلمات) فإنه على اللغة القليلة يلتبس بالمفرد، والذي يؤدي إلى عدم النظر في القليلة نحو (طيلسان) وعرفوه بأنه ليس في كلامهم فيعمل ولا فعلى والذي يؤدي إلى عدم النظر في الأولى نحو (هرقل)^(١) فإنه قليل في كلامهم بخلاف (هرق) نحو (ضلع) [و٤٤] والذي يلتبس فيهما جميعاً، جمع المذكر السالم^(٢) والمنسوب مطلقاً نحو (زيدون) فإنك إذا رخت الواو والنون التبس على كلا اللغتين وإذا رخت (زيدي) (زيدي) فعلى اللغة الأولى يلتبس بالضاف إلى الياء، وعلى الآخر بالمفرد، وهذه التفاصيل أصلها للكوفيين، والصحيح أن كل موضع قامت فيه قرينة تزيل اللبس جاز ترخيمه على اعتباره كلا اللغتين.

الندبة

قوله: (وقد استعملوا صيغة النداء في المندوب) وهذا بناء منه على

(١) ينظر شرح الرضي ١٥٣/١.

(٢) قال الرضي في شرحه ١٥٢/١ ما نصه: ولا يجوز ترخيم جمع المذكر السالم مطلقاً كما لا يجوز ترخيم المنسوب مطلقاً نحو (زيدي) إذ لو ضم لالتبس ببناء منسوب إليه ولو كسر لالتبس بالضاف إلى الياء....).

أن المندوب ليس بمنادى^(١)، لأن المنادى يطلب إقباله بخلاف المندوب والصحيح ما قاله الجمهور: إنه منادى لأنه مطلوب إقباله مجازاً^(٢)، كما تنادى الديار والأطلال والميت أقرب إلى الإجابة، لأنه قد كان أهلاً لها، قال الجزولي: ^(٣) المندوب منادى على حدّ التفجع، فإذا قلت (وا زيد) فكأنك تناديه وتقول: تعال فإني مشتاق إليك ومنه قولهم في المراثي: (لا تبعد)^(٤) أي لا تهلك، من ضنهم بالميت عن الموت يصورونه حياً، وكذا المندوب المتوجع منه^(٥) نحو (واثبوراه) أي احضر حتى يتعجب من فظاعتك، والدليل على أنه مدعوقوله تعالى: ﴿لَا تَدْعُوا الْيَوْمَ ثُبُوراً وَاحِداً وَادْعُوا ثُبُوراً كَثِيراً﴾^(٦) فإنه أمرهم أن يقولوا: واثبورا.

قوله: (وهو المتفجع عليه)^(٧) دخل كل متفجع بـ (يا) أو (وا) خرج

(١) ينظر شرح الرضي ١٥٦/١.

(٢) ينظر شرح المفصل ١٣/٢، وشرح الرضي ١٥٦/١.

(٣) الجزولي هو عيسى بن عبد العزيز بن يلبخت بن عيسى البربري أبو موسى الجزولي، شرح أصول ابن السراج، والمقدمة المشهورة على الجمل للزجاجي مات سنة ٦٠٧هـ.

(٤) ومنه قول مالك بن الربيع يرثي نفسه. وهو في اللسان (بعد) ٣٦٠/١.

يقولون لا تبعد وهم يلفنونني وأين مكان البعد إلا مكانيا

(٥) قال سيبويه في الكتاب ٢٢٠/٢: اعلم أن المندوب مدعو ولكنه متفجع عليه، فإن شئت ألحقت في آخر الاسم الألف لأن الندبة كأنهم يترغنون فيها، وإن شئت لم تلحق كما لم تلحق في النداء. وقال السيرافي: هامش الكتاب ٢٢٠/٢: الندبة تفجع ونوع من حزن وغم يلحق الندب على المندوب عند فقدته فيدعوه وإن كان يعلم أنه لا يجيب لإزالة الشبهة التي رهقته ولما كان المندوب ليس بحيث يسمع احتيج إلى غاية بعد الصوت فالزموا أوله (يا) أو (وا) وآخره الألف في الأكثر من الكلام لأن الألف أبعد للصوت وأمكن للمد... (٦) الفرقان ١٤/٢٥، والثبور: الهلاك.

(٧) قال الرضي في شرحه ١٥٦/١: دخل فيه المجرور في نحو (تفجعت على زيد)، فلما قال بـ (يا أووا) أخرج وكل منادى يدخله معنى من المعاني كاستغاثة والتعجب والندبة، لا يستعمل فيه إلا حرف النداء المشهور أعني يا.

ما عداهما.

قوله: (واختص بـ(وا)) يعني أن المندوب مختص بـ(وا) وهو المنادى مشتركاً في (يا)^(١)، وقد قيل: إن واستعمل في النداء قليلاً نحو:

[١٩١] وافقعسه وأين مني فقعس^(٢)

قال نجم الدين: وقد أخل بأحد قسمي المندوب وهو المتوجع منه نحو: (وا ثبوراً) و (حزناً)^(٣) والتفجع قد يكون بفعله حقيقة نحو: (وا يموت نحو) و (وا زيدا) أو بمعنى نحو: أن يضطهد نحو (وا أمير المؤمنين)^(٤) وقد يكون مجازاً نحو:

[١٩٢] واكيدا من حب من لا يحبني

من غيرات ملهن مثال^(٥)

قوله: (وحكمه في الإعراب والبناء حكم المنادى) يعني يبنى المفرد نحو (وازيد) ويعرب المضاف نحو (وا عبد الله) وتوابعه كتوابع المنادى^(٦).

(١) قال الرضي في الصفحة نفسها: يعني اختص لفظ المندوب بالندبة بسبب لفظة (وا)، فـ (وا زيد) تختص بالندبة و (يا زيد) مشترك بين الندبة والنداء.

(٢) الرجز لرجل من بني أسد في الدرر ١٧٣، والمقاصد النحوية ٢٧٢/٤، وشرح التصريح ١٨٢/٢، وهمع الهوامع ٦٦٣، وشرح التسهيل السفر الثاني ٨٢٦٢.

والشاهد فيه قوله: (وافقعساً) حيث جاء (وا) على أنها أداة نداء كما ذهب إلى ذلك الشارح.

(٣) ينظر شرح الرضي ١٥٦/١.

(٤) ينظر الكتاب ٢٢٦٢، وشرح المفصل ١٤/٢.

(٥) البيت من البحر الكامل ولم أقف له على قائل أو مصدر.

(٦) ينظر شرح المصنف ٣٣، وشرح الرضي ١٥٦/١.

قوله: (ولك [إلحاق])^(١) ألف في آخره) لأن المراد التطويل ومد الصوت، وقد أوجبه ابن الموفق الأندلسي^(٢) مع (يا) فرقاً بينه وبين المنادى، وإنما كان الإلحاق بالألف دون غيرها لأنها أخف وزيادتها أكثر، وكيفية الإلحاق عند البصريين^(٣)، أنك تلحق الألف وتفتح ما قبلها، وما لم يلتبس سواء كان معرباً نحو (يا عبد الله)، أو مبنياً كبناء (زيداه)، وإن كان آخره تنويناً حذفته، أو ألفاً كـ (موسى) حذفته والكوفيون^(٤) يحافظون على بقاء التنوين، ويقولون: لك أن تحركه بالفتح للتخفيف وتلحقه الألف، ونقول: (واغلام زيداه) وأن تكسره على الأصل، وتقلب الألف ياء لانكسار ما قبلها فتقول وا غلام زيدينه وإن كان غير منون فلك إلحاق الألف ياء لانكسار وفتح ما قبلها كمذهب البصريين فتقول: (واعبد المطلباه)، وقال الفراء^(٥) يجوز أن تلحق ما يجانس حركة إعرابه ضمه فـ(وا) وفتحة فـ(ألف) وكسرة فـ(ياء) فنقول: (وامن ضرب الرجلوه) (واغلام أحمداه) إذا أتبعته على لفظه، (وا غلام الرجلية)، والصحيح، أن يقال: إن اللبس تعين مجانسة الحركة نحو (وازيدانيه) مثني، لأنك لو أتيت بالألف لقلت: (وازيداه ناه)، والتبس بـ(زيدان) مفرداً كـ(عفان) وإن لم يلتبس تعينت الألف، وإن كان مضافاً إلى مضمّر، فإن كان في المتكلم قلت: (واغلامياه)^(٦) [ظ ٤٤] في لغة من يثبت الياء ساكنة أو متحركة،

(١) ما بين حاصرتين زيادة من الكافية المحققة.

(٢) سبقت ترجمته في الصفحة ٩ وينظر رأيه في شرح الرضي ١٥٦/١.

(٣) ينظر شرح المفصل ١٤/٢.

(٤) ينظر شرح الرضي ١٥٦/١، وشرح المفصل ١٤/٢.

(٥) ينظر معاني القرآن للفراء ٣٢/٢ - ٤٢١.

(٦) ينظر شرح الرضي ١٥٧/١.

و(واغلاماه) في لغة من يحذفها، وفي الجمع تحذف الألف التي في الجمع كراهة الجمع بين ألفين، فتقول: (واغلامياه) وإن كان مخاطباً، وهي مسألة الكتاب^(١).

قوله: (فإن خفت اللبس، قلت: واغلامكيه)^(٢) يعني أنك مع المفرد المذكر تلحق ألفاً فتقول، (واغلامكاه)، ومع المؤنث بياء مجانسة للحركة، فتقول: (واغلامكيه) لأنك لو فتحت الضمير وأتيت بالألف لم تفرق الحال، بين المذكر والمؤنث، وفي التثنية تحذف ألف الضمير وتلحق ألفاً فتقول: (واغلامكما) في المذكر والمؤنث جميعاً لأن صيغتهما واحدة.

قوله: (واغلامكموه)^(٣) هذا في جمع المذكر تقول: (واغلامكموه) بضم الميم وتلحق واو في آخره، لأنك لو أتيت بالألف التبس بالثنى، وتقول في جمع المؤنث: (واغلامكناه)، وإن كان غائباً قلت في المذكر (واغلامهموه) لأنك لوجئت بالألف التبس بالمؤنث، وفي جمع المؤنث (واغلامهنه).

قوله: (ولك الهاء في الوقف) يعني أن الإتيان بعد ألف بها إلسكت جائز في الوقف لا واجب^(٤) ولا يصح الإتيان بها في الوصل، وأجازه الفراء^{نحو:}

(١) ينظر الكتاب ٢٢١/٢ وما بعدها. وقال الرضي في شرحه ١٥٧/١: (وأما إذا ندبت يا غلاميا بسكون الياء فكذا تقول عند سيبويه يا غلامياه لأن أصلها الفتح عنده)، وأجاز المبرد يا غلاماه بحذف الياء للساكين، ولم يذكر سقوطها في المضاف إلى المضاف إلى الياء نحو: وا انقطاع ظهرا..

(٢) ينظر شرح الرضي ١٥٦/١، وشرح المفصل ١٤/٥

(٣) للتفصيل ينظر شرح المصنف ٣٤، وشرح الرضي ١٥٧/١ - ١٥٨، وشرح ابن عقيل ٢٨٤/٢، وشرح التسهيل السفر الثاني ٨٣٦/٢.

(٤) العبارة منقولة عن الرضي ١٥٨/١ دون إسناد.

[١٩٣] ألا ياعمرو عمره

وعمره بن الزبيره^(١)

وبعضهم منعها فيما آخره ألف وهاء، فلا يجوز (عبد الله)، في (عبد الله).

قوله: (ولا يندب إلا المعروف)^(٢) يعني أن شرط المندوب أن يكون مشهوراً عند التفجع في حكم المعروف ليكون عذراً للمتفجع في ندبه عند اللوم والإعلام بوقوع مصيبة عظيمة، وذلك لا يتم إلا بعد العلم به، وسواء كان معرفة، أو نكرة إذا كان مشهوراً، فأما إذا لم يكن معروفاً لم يصح ندبه، وإذا كان معرفة فلا نقول: (وازيده) لمن لا يعرفه، وأجازه الكوفيين^(٣) واحتجوا بقولهم: (وارجلا مشيخه)، والذي في حكمه حيث يكون المتفجع فيه مشهوراً بذلك الاسم نحو (وامن حفر بئر زمزمه) (وا من قلع باب خيراه) (وا أمير المؤمنين)^(٤) فإن الشهرة كافية في جواز كونه مندوباً، وأما المتوجع فإنك تقول (وامصيته) ولا يشترط أن يكون معروفاً.

قوله: (فلا يقال (وا رجلاه) يعني إذا لم يكن معروفاً، فأما إذا كان معروفاً صح.

(١) البيت من مجزوء الوافر وهو بلا نسبة في شرح التسهيل السفر الثاني ٨٢٩/٢، وشرح ابن عقيل ٢٨٥/٢.

والشاهد فيه قوله: (عمره)، حيث زيدت التاء التي تجلب للسكت في حالة الوصل ضرورة.

(٢) ينظر شرح المصنف ٣٤، وشرح الرضي ١٥٨/١ - ١٥٩.

(٣) ينظر شرح الرضي ١٥٩/١.

(٤) هذه الأمثلة مثبتة في شرح الرضي ١٥٩/١.

قوله: (وامتنع وا زيد الطويله، خلافاً ليونس)^(١) هذا كلام في إلحاق ألف الندبة في التوابع، وأنت تقول: إن كان التابع بدلاً، أو معطوفاً بحرف، أو توكيداً لفظياً، جاز إلحاق ألف الندبة فيه، لأن حكمها حكم المستقل فتقول: (وا زيد أخانه) (وا زيد وعمره) (وا زيد زيداه) قال:

[١٩٤] ألا يا عمر وعمره^(٢)

وأما عطف البيان والتوكيد المعنوي والصفة، فلجازها يونس^(٣) وكثير من الكوفيين^(٤)، لأنها هي الأول في المعنى وحكمها حكمه فتقول: (وا زيد الطويله)، (وا زيد يسراه)، (وا زيد نفسكه) ومنعها سيويه والخليل^(٥) لأن الصفة منفصلة عن الموصوف، بدليل أنه يجوز الاختصار عليه دونها، بخلاف المضاف إليه.

حذف حرف النداء

قوله: (ويجوز حذف حرف النداء) وذلك في ثلاثة أشياء: في العلم سواء كان مفرداً نحو: ﴿يُوسُفُ أَعْرِضْ عَنْ هَذَا﴾ أو مضافاً نحو (عبد الله) قال:

[١٩٥] حارب بن كعب ألا أحلام

(١) ينظر رأي يونس بن حبيب في الكتاب ٢٢٦/٢، وشرح المفصل ١٤/٢، والإنصاف ٣٦٣/١،

وشرح التسهيل السفر الثاني ٨٢٦/٢، وجمع الهوامع ٧٠/٣.

(٢) سبق تخريجه في الصفحة السابقة.

(٣) ينظر الكتاب ٢٢٦/٢، وجمع الهوامع ٦٩/٣.

(٤) ينظر شرح المصنف ٣٤، وشرح الرضي ١٥٩/١.

(٥) ينظر الكتاب ٢٢٠/٢ وما بعدها.

(٦) سبق تخريج البيت برقم ١٩٠.

وفي المضاف إلى المعرفة وهو [٤٥] كثير في القرآن نحو ﴿رَبَّنَا لَا تُؤَاخِذْنَا﴾^(١) ﴿رَبِّ قَدْ آتَيْتَنِي مِنَ الْمُلْكِ وَعَلَّمْتَنِي مِنْ تَأْوِيلِ الْأَحَادِيثِ فَاطِرَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ﴾^(٢) وفي أي نحو (أيها الرجل) في (يا أيها الرجل) وكقوله: ﴿سَنَفْرُغُ لَكُمْ أَيُّهَا الثَّقَلَانِ﴾ وقوله:

[١٩٦] أيها المنكح الثريا سهيلاً^(٣)

وإنما جاز حذفه للاختصار، لأنه قائم مقام الفعل، وقد جاز حذف الفعل فيجوز حذفه إلا أنه يؤدي إلى بقاءه بلا تعريف كالنكرة، أو اجحافه، أو الباسة، فإنه لا يحذف، وكان القياس أن لا يجوز حذفه لأنه نائب مناب الفعل للاختصار، وهو يؤدي إلى اختصار المختصر.

قوله: (إلا مع اسم جنس، واسم الإشارة، والمستغاث والمندوب) أي لا يجوز حذفه مع هذه، هذا مذهب البصريين^(٤)، ومراده باسم الجنس ما كان نكرة قبل النداء سواء تعرف بالنداء نحو (يا رجل) أو لم كـ (يا رجلاً) وسواء كان مفرداً، أو مضافاً إلى نكرة، نحو (يا غلام الرجل) أو مشبهاً به

(١) البقرة ٢٨٦/٢ (ربنا لا تؤاخذنا إن نسينا أو أخطأنا).

(٢) يوسف ١٠١/١٢، وفي الآية نقص وهي: (رب قد آتيتني من الملك وعلمتني من تأويل الأحاديث فاطر السموات والأرض).

(٣) صدر بيت من الخفيف، وعجزه:

عمرك الله كيف يلتقيان

وهو لعمر بن أبي ربيعة في ملحق ديوانه ٥٠٣، والأغاني ٢١٩/١، والشعر والشعراء ٥٢٢/٢ وفيه يجتمعان بدل يلتقيان، والمقتضب ٣٢٩/٢، والمقاصد النحوية ٤١٣/٣ واللسان مائة (عمر) ٣٠٠/٤. ويروى يجتمعان (في اللسان).

والشاهد فيه قوله: (أيها) حيث حذف حرف النداء جوازاً لأنه يقوم مقام الفعل. وقد حذف الفعل كما ذكر الشارح.

(٤) ينظر رأي البصريين في شرح الرضي ١٥٩/١.

كـ (يا طالعاً جبلاً) و (يا ضارباً زيداً) وإنما لم يحذفه مع اسم الجنس^(١)، لأن قولك (يا رجل) أصله (يا أيهذا الرجل) و (يا أيها الرجل) فحذف الألف واللام اشتغناء عنها بـ (يا) وحذفت أي واسم الإشارة، لأنه إنما أتى بهما وصلةً إلى ما فيه الألف واللام، وقد زال المتوصل إليه، فلا حاجة إلى التوصل فبقي (يا رجل) فكرهوا أن يحذفوا حرف النداء، فبخلوا بحذف أشياء كثيرة، في العلم المضاف إلى معرفة و (أي) لم يحذف إلا حرف النداء فقط، ورجع فيها التعريف بخلاف (رجل) فإنه بعد الحذف لا تعريف فيه، فأدى إلى بقاءه فيها. قوله: (والإشارة) يعني كذلك لا يجوز حذف حرف النداء معها، لا تقول: (هذا)، لئلا يلتبس بالمبتدأ، ولزوال التعريف، فإن قيل إنه يرجع إلى ما كان من قبل، وهو تعريف الإشارة، فجوابه: أن تعريف الإشارة مبهم، وتعريف النداء قصد، فاختلف التعريفان، قوله: (والمستغاث والمندوب) يعني لا تقول: (زيداً) بحذف حرف النداء، لأن المراد بهما التطويل، والجواز، ولهذا زيد في آخرهما ألف، ولم يرخما، فلوحذفت حرف النداء تنافى معناهما، وأما الكوفيون^(٢) فأجازوا حذف حرف النداء من المنادى مطلقاً واحتجوا بقوله تعالى في الإشارة: ﴿هَآأَنَآمُ أَوَّلَآءِ تُحِبُّونَهُمْ﴾^(٣) وفي الجنس يقول النبي صلى الله عليه وعلى آله: «اشتدي أزمة تنفرجي»^(٤).

(١) ينظر شرح المصنف ٣٤، وشرح الرضي ١٥٩/١.

(٢) ينظر رأي الكوفيين في شرح الرضي ١٦٠/١. وقال ابن مالك في ألفيته مشيراً إلى هذا: وذلك في اسم الجنس والمشار له قل ومن يمنعه فأنصر عاذله.

(٣) آل عمران ١١٩٣، وتامها: ﴿هَآ أَنَآمُ أَوَّلَآءِ تُحِبُّونَهُمْ وَلَا يُحِبُّونَكُمْ وَتُؤْمِنُونَ بِالْكِتَابِ كُلِّهِ﴾.

(٤) ينظر الجامع الصغير ٤٢/١، وكنز العمال ٢٧٤/٣، وقد صاغها الشيخ يوسف التوزي شعراً -

وقوله في المثل: (وشذ: أصبح ليل^(١) وأطرق كرا^(٢))، وافقد مخنوق) والبصريون يتأولون الآية، بأنه مبتدأ، بأن الحديث يروى بالمعنى، وأما الأمثال فشاذة، وقال بعضهم: إنهم يشهرونها بالشذوذ لتسير في الآفاق، وأصل المثل، في (أصبح ليل) لأم جندب زوج امرئ القيس تبرماً به، لأنه كان مبغضاً للنساء، وهو يضرب مثلاً في شلة طلب الشيء، وروي أنه سألها عن سبب فركهن^(٣) له فقالت له: لأنك ثقیل الصدر خفيف العجر، سريع الإراقة، بطيء الإفاقة، وأما (أطرق كرا) ففيه شذوذان؛ أحدهما: أنه حذف حرف النداء من اسم الجنس، والثاني ترخيم النكرة، لأن أصله (كراون) فرخم بحذف الألف والنون، وقلبت الواو ألفاً على اللغة القليلة، وقد قيل إن (كرا) غير مرخم وهو اسم لذكر (الكروان) وأصل المثل^(٤) أنه رقية لصيد (الكرا) يقولون: (أطرق كرا إن النعام في القرى)^(٥) ما إن رأى هذا (كرى) وصار مثلاً لمن

وجعلها صدرأ لبيت وعجزه هو:

قد آذن ليلك بالبلج

ينظر الدرر ١٤٩/١.

(١) ينظر مجمع الأمثل ٤٠٣/١، والكتب ٣٣٦/٢، وشرح المفصل ١٦٢، وشرح الرضي ١٦٠/١.

(٢) ينظر اللسان مائة (طرق) ٢٦٦٤/٤، ومجمع الأمثال ٤٣٦/١. وقال: أطرق كرا إن النعام في

القرى، والكتاب ٢٣٦/٢، وشرح المفصل ١٦٢، وتذكرة النحلة ٥٣٤.

(٣) الفرق معناه الكره.

(٤) ينظر شرح الرضي ١٦٠/١.

(٥) وفي اللسان ٢٦٦٤/٤، ويروى فيه شعراً، وهو من مجزوء السريع هو مثل على صيغة شعر ويروى هكذا:

أطرق كرا أطرق كرا إن النعام في القرى

ويضرب مثلاً للمعجب بنفسه.

يتكلم وفي الحضر من هو أفصح منه، وأما (افتد مخنوق)^(١) [ظ ٤٥] فهو مثل للحث على تخلص النفس من الشدائد، وأصله: أن شخصاً وقع بالليل على سليك بن سلكة التميمي، وهونائم مستلق فخنقه، وقال: افتد مخنوق، فقال له سليك الليل طويل وأنت مقمر أي أتت من ماذا عني لك فقيم استعجالك في الأسر، ثم ضغطه سليك فضرط فقال له سليك: (أضريطاً وأنت الأعلى)^(٢) فذهبت كلها أمثالاً.

قوله: (وقد يحذف المنادى) قد للتقليل (ولا يحذف إلا جوازاً مع قرينة) وهي وقوع الأمر والنهي بعدهما وغيرهما، وإنما جاز حذفه لأنه مفعول والمفعول فضلة يجوز حذفه^(٣).

قوله: (مثل ﴿ألا يا اسجدوا﴾^(٤) على الكسائي بتخفيف حرف التنبيه وهي (ألا) و(يا) للنداء وقوله تعالى: ﴿يا حسرة على العباد﴾^(٥) وكذلك قوله:

(١) ينظر مجمع الأمثال ٧٨٢.

(٢) ينظر مجمع الأمثال ٤٢٠/١. ويروى فيه أضرباً وأنت الأعلى.

(٣) ينظر شرح الرضي ١٦٠/١.

(٤) النمل ٢٥/٢٧، وقرأ الكسائي والزهري وغيرهما: ألا يسجدوا لله بمعنى ألا يا هؤلاء اسجدوا لأن يا ينادى بها الأسماء دون الأفعال وحكى بعضهم سماعاً عن العرب: ألا يا ارحموا ألا يا اصدقوا يريدون ألا يا قوم ارحموا..... فعلى هذه القراءة في موضع جزم بالأمر والوقف على ألا يا، ثم تبدئ فتقول اسجدوا. قال الكسائي ما كنت أسمع الأشياء يقرأونها إلا بالتخفيف على نية الأمر... ينظر تفسير القرطبي ٤٩٠/٦ وما بعده، وتفسير فتح القدير للشوكاني ١٣٣/٤، والبحر المحيط ٦٥/٧ - ٦٦ والسبعة ٤٨٠، وحجة القراءات ٥٢٦ - ٥٢٧، والكشف ١٥٦ - ١٥٧.

(٥) يس ٣٠/٣٦ وتماها: ﴿يا حسرة على العباد ما يأتيهم من رسول إلا كانوا به يستهزؤن﴾.

[١٩٧] يا لعنة الله والأقوام كلهم

والصلحين على سمعك من جل^(١)

تقديره: (يا قوم اسجدوا) و(يا قوم تحسروا حسرة) و(يا قوم لعنة الله والأقوام) وروي برفع لعنة ونصبها، فالرفع على أنه خبر مبتدأ، والمنادى محذوف، أي (يا قوم) والنصب يحتمل أن اللعنة منادى مضاف ويحتمل أن المنادى محذوف وتقديره (يا قوم العنوا لعنة الله ولعنة الصالحين) بالإضافة، وإن رفعت الصالحين، فتقديره (ولعن الصالحون) ومنع أبوحيان^(٢) وجماعة من حذف المنادى، وتأولوا ما ورد على أن (يا) فيه حرف تنبيه، والأمر والنهي يقعان كثيراً بعد التنبيه نحو:

[١٩٨] ألا لا يجهلن أحد علينا

فجهل فوق جهل الجاهلينا^(٣)

ورد بأن نحو (ألا يا اسجدوا) وفيه حرف تنبيه، وهم لا يجمعون بين حرفين بمعنى واحد، ولا ضرورة في القرآن.

(١) البيت من البسيط وهو بلا نسبة في الكتاب ٢١٩٢، وشرح أبيات سيوييه ٣٦٢، وشرح المفصل ٢٤٢، والإنصاف ١١٨٨، والجنى الداني ٣٥٦، وشرح الحماسة للمرزوقي ١٥٩٣، ومغني اللبيب ٤٨، وشرح شواهد المغني ٧٩٧٢، والبحر المحيط ٦٧٧، وخزانة الأدب ١٩٧/١.

والشاهد فيه قوله: (يا لعنة الله) يريد يا قوم أو يا هؤلاء لعنة الله) فحذف المنادى ولذلك رفع على الابتداء، ولو كانت منادى لنصبها لأنها منادى مضاف، و (يا) عند أبي حيان للتنبيه حيث جاء بعلة المبتدأ وهو (لعنة) ولذلك فهي مرفوعة في هذه الحال (٢) ينظر رأي أبي حيان في البحر ٦٦٧.

(٣) البيت من الوافر وهو لعمر بن كلثوم كما في شرح القصائد السبع الطوال لابن الأنباري ٤٢، والبحر المحيط ٢١٩٥.

والشاهد فيه قوله: (ألا لا يجهلن) و ألا حرف تنبيه وقع بعدها لا الناهية.

الاشتغال

قوله: الثالث: (ما أضمر عامله على شريطة التفسير) أي الثالث، مما حذف فعله وجوباً وهو ثاني القياسية وإنما وجب الإضمار، لأن المفسر كالعوض من الناصب، وهولا يصح الجمع بين العوض والمعوض منه كما في ﴿وإن أحد من المشركين استجارك﴾^(١) ويعني شريطة التفسير، أن المقدّر موافق للمفسر على ما يأتي، وحقيقته ما ذكر.

قوله: (كل اسم جنس) لأنه لا بد أن يكون اسماً لأنه مفعول به. قوله: (بعله فعل) خرج ما قبله فعل، نحو (ضربت زيداً) فإنه ليس من هذا، وما بعله اسم، نحو (زيد قائم) أو حرف نحو (زيد في الدار).

قوله: (أو شبهه) يعني اسماً الفاعلين والمفعولين اللذين يصح أن يتقدم معمولهما عليهما، نحو (زيداً أنا ضاربه) (وزيداً أنت محبوسٌ عليه) ولا بد

(١) التوبة ٧/٩ وتامها: ﴿فأجره حتى يسمع كلام الله ثم أبلغه مأمنه ذلك بأنهم قوم لا يعلمون﴾.

قال الرضي فيما ينقله عن الكسائي والفراء في ١٦٣/١: (وهذا عند الكسائي والفراء ليس مما ناصبه مضمّر بل الناصب لهذا الاسم عندهما لفظ الفعل المتأخر عنه إما لذاته إن صح المعنى، واللفظ بتسليطه عليه نحو: زيداً ضربته. فضربت عامل في زيداً، كما أنه عامل في ضميره، وأما إن اختل المعنى بتسليطه عليه فالعامل فيه ما دل عليه ذلك الظاهر). وينظر معاني القرآن للفراء ٤٢٢/١.

فيهما من الاعتماد، أو الهمزة، أو ما يحترز مما فيه الألف واللام مبهماً، والصفة المشبهة، واسم الفعل، والمصدر، وأفعّل التفضيل، فإن هذه لا يصح تقديم معمولها عليها^(١).

قوله: (مشتغل عنه بضمير هـ) يحترز مما لا يشتغل، نحو (زيداً ضربت) فإنه العامل بنفسه، ومما لا مفعول له، نحو (زيداً قام) فإنه وإن اشتغل بمعموله، فليس ينتصب (زيداً) ومن حق المعمول أن يكون مما يصح إضماره، فيخرج ما يمتنع فيه الإضمار كالحال والتمييز ونحوهما.

قوله: (أو متعلقة) بكسر اللام وفتحها، والمراد هنا بالتعلق الارتباط، فإن فتحتها رددت ضمير المتعلق إلى الاسم، وإن كسرتها رددته إلى الضمير في قوله (بضميره) ويعني أن يكون مشتغلاً بالضمير وبما يتعلق بضمير الاسم [و٤٦] نحو (زيداً ضربت غلامه) متعلقة، ما أضيف إليه نحو (زيداً ضربت غلامه) أو إلى صلتته، نحو (زيداً ضربت الذي يحبه) أو صفته، نحو (زيداً ضربت رجلاً يحبه)^(٢).

قوله: (لوسلط عليه هو أو مناسبة لنصبه)^(٣) يعني لوسلط الفعل

(١) ينظر شرح الرضي ١٦٣/١ - ١٦٤.

(٢) ينظر شرح الرضي ١٦٤/١.

(٣) قال الرضي في ١٦٨/١: ليس في أكثر النسخ هذه اللفظة أعني أو (مناسبه)، والظاهر أنها ملحقة ولم تكن في الأصل إذ المصنف لم يتعرض لها في الشرح والحق أنه لا بد منها، وإلا خرج نحو (زيداً ضربت به)، وأيضاً نحو: (زيداً ضربت غلامه)، لأنه لا بد هاهنا من مناسب حتى ينصب زيداً، لأن التسليط يعتبر فيه صحة المعنى، ولو سلطت (ضربت) على (زيداً) في هذا الموضع لنصبه لكن لا يصح المعنى، لأنك لم تقصد أنك ضربت زيداً نفسه، بل قصدت إلى أنك أهنته بضرب غلامه، فالمناسب إذا يطلب في موضعين أحدهما: أن يكون الفعل أو شبهه واقعاً على ذلك الاسم، والثاني أن لا يكون الفعل الظاهر أو شبهة واقعاً عليه بل على متعلقه.....).

الموجود على الاسم الذي قبله، أو مناسبه ، نحو(زيداً مررت به) و(زيداً ضربت غلامه) و(زيداً حُبِسْتُ عليه) فإن هذه الأفعال مناسبة للمقدر، قوله: (لنصبه) يحترز مما لو سلط لرفع، وهو غير المتعلي، وهو(زيد قام) وكلها له صدر الكلام نحو(زيداً هل ضربته)؟ و(زيداً أين ضربته)؟ وغير ذلك مما له الصدر، فإنه لا يتقدم ما بعده عليه وما لا يتقدم معموله نحو: فعل التعجب، والمصدر، واسم الفعل، والصفة المشبهة واسم الفاعل والمفعول باللام، ومما يحول بين الاسم وبينه بأجنبي، نحو(زيداً أنت تضربه) فلا يجوز في هذا الاسم عند سيويه^(١) النصب وأجازه الكسائي قياساً على اسم الفاعل.

قوله: (مثل: زيداً ضربته) هذا مثال ما يسلط بنفسه مما وافقه في المعنى الخاص والتعلي.

قوله: (وزيداً مررت به) مثال لما يرافقه في المعنى الخاص دون التعلي،

قوله: (وزيداً ضربت غلامه) هذا مثال لما يوافقه في التعلي فقط.

قوله: (وزيداً حُبِسْتُ عليه) هذا مثال لما يوافقه في المعنى العام دون الخاص والتعلي، ولا خلاف في قوة الأول وضعف الرابع وإنما الخلاف في الوسطين، فاختار المصنف:^(٢) أن المعنى الخاص أقوى لأن اعتبار المعنى أقوى، واختار طاهر^(٣) أن الموافق في التعلي أولاً، لأنه قد وافق في التعلي أصل المعنى الخاص.

(١) ينظر الكتاب ٨٢/١ - ٨٣، وشرح الرضي ١٦٥/١.

(٢) ينظر شرح المصنف ٣٥.

(٣) ينظر همع الهوامع ١٥٤/٥.

قوله: (ينصب بفعل يفسره ما بعده) يعني أن كل واحد من معمولات هذه الأقسام ينصب بفعل يفسره ما بعده، فإن أمكن تقدير مثل الفعل المذكور موافقاً له في المعنى الخاص والتعدي كان أولى^(١) نحو: زيدا ضربته، فإنك تقول: (ضربت زيدا ضربته)، فضربت المقدر وافق المفسر في المعنى الخاص والتعدي، وإن لم يمكن فمعناه الخاص دون التعدي على كلام المصنف^(٢) نحو (تجاوزت زيدا) في قولك (زيداً مررت به) فإن معنى المجاوزة والمرور واحد، والتعدي مختلف، فالمقدر متعدٍ بنفسه، والمفسر بحرف جر، وإن لم يكن، فالتعدي والمعنى العام، نحو (أهنت زيدا) في (زيداً ضربت غلامه)، فإن المقدر وافق المفسر في المعنى العام، وهو أن من ضرب غلامه فقد أهين، دون المعنى الخاص، لأنه ليس نفس الضرب الواقع في الغلام في زيد، وإن لم يمكن المعنى الخاص ولا المتعدي، فالمعنى العام نحو (لا بست زيدا في زيد حبست عليه) فإن التعدي في المقدر بنفسه، وفي المفسر بحرف وبين الفعلين معنى عام وهو أن سبب الحبس الملابس والمخالطة وتقدير هذه الأفعال مذهب البصريين، ومذهب الكوفيين^(٣)، أن العامل في المفعول المقدم الفعل الموجود، وإنما جاز أن يعمل في الظاهر والمضمر في حالة واحدة، لأن الضمير في المعنى هو الظاهر، وتكون فائدة تسليطه على المضمر بعد الظاهر المقدم، كالتأكيد لإيقاع الفعل، ولا يقال: إن الضمير من أي التوابع الخمسة، لأن إعرابه وإعراب الظاهر يختلف، والتابع يجب موافقته للمتبع في

(١) ينظر شرح الرضي ١٦٩/١.

(٢) ينظر شرح المصنف ٣٥.

(٣) ينظر شرح المفصل ٣٠/٢.

الإعراب، وقال آخرون: إن زيداً بـلـك من الضمير أوبيان له، تقدم على الفعل، والأصل (ضربته زيدا) [ظ٤٦]

قوله: (ويختار الرفع) مسائل هذا الباب تنقسم إلى خمسة أقسام مختار الرفع ومختار النصب، ومستوى الأمرين، وواجب النصب، وواجب الرفع، وهذا الخامس يختلف فيه^(١) هل هو من هذا الباب أم لا؟ وسيأتي، أما اختيار الرفع ففي موضعين.

الأول: قوله: (ويختار الرفع بالابتداء عند عدم قرينه خلافه)^(٢) يعني أنه يختار رفع الاسم الذي بعـله فعل مستقل عنه بضميره أو متعلقه، عند عدم قرينه النصب وغيره من الأقسام خلاف قرينة الرفع، وذلك مثل (زيداً ضربته)، والرفع أولى لأنه لا يحتاج إلى تقدير^(٣)، ولا قرينة للنصب تلـك على التقدير ومنه قوله تعالى: ﴿وَالْقَمَرَ قَدَرْنَا مَنَازِلَ﴾^(٤) و﴿سُورَةَ أَنْزَلْنَاهَا﴾^(٥) قال سيبويه: النصب عربي كثير والرفع أجود^(٦)، وإنما كان أجود لأنه أخصر لا يحتاج إلى تقدير، ولأن الجملة مع الرفع لها موضع من الإعراب، لأنها خبر لها، ولا موضع مع النصب لأنها مفسرة، لأن الجمل التي لا موضع لها من الإعراب؛ أربع: (٧) المفسرة والصلة والاستئنافية

(١) ينظر شرح المصنف ٣٥، وينظر شرح الرضي ١٧٠/١.

(٢) قال الرضي: الضمير في خلافه للرفع، وخلاف الرفع النصب لأن هذا الاسم المذكور إما أن يرتفع بالابتداء أو ينتصب بفعل مقدر أما الجر فلا يدخله إلا بـجار..... ينظر شرح الرضي ١٧٠/١.

(٣) ينظر شرح المصنف ٣٥.

(٤) يس ٣٩/٣٦ وتماها: ﴿وَالْقَمَرَ قَدَرْنَا مَنَازِلَ حَتَّىٰ عَادَ كَالْعُرْجُونِ الْقَدِيمِ﴾.

(٥) النور ١/٢٤ وتماها: (سورة أنزلناها وفرضناها وأنزلنا فيها آيات بينات لعلكم تذكرون).

(٦) ينظر الكتاب ١٤٣/١ وما بعدها.

(٧) الجمل التي لا محل لها من الإعراب من حيث أصليتها أربع كما ذكرها الشارح لكنها من -

والاعتراضية، والتي لها موضع من الإعراب أربع^(١)، وهي حيث تكون خبراً لمبتدأ، أو صفة لموصوف، أو حالاً لنفي حال أو مضافاً إليها أسماء الزمان، وضابطه ما وقعت الجملة فيه موقع المفرد، فلها محل، وما لم فلا محل لها.

الثاني: قوله: (أو عند وجود أقوى منها)^(٢) يعني أن الرفع يختار، وإن وجدت قرينة النصب، إذا كانت قرينة الرفع أقوى منها وذلك مع (أما) إذا كانت لغير الطلب ومع (إذا). التي للمفاجأة، مثل (أما) نحو: أن تعطف على جملة فعلية مع (أما) نحو: (جاء زيدٌ وأما عمرو فقد ضربته) فإنه قد حصلت قرينة النصب، وهي العطف على جملة فعلية، وقرينة الرفع وهي أن أكثر ما يقع بعد (أما) المبتدأ فغلبت قرينة الرفع من حيث أنها لا تحتاج إلى التقدير.

قوله: (مع غير الطلب) يحتز من أن^(٣) تكون معه طلبية، فإن قرينة

حيث التفصيل ثمان، الأربع المذكورة وهذه التي لم يذكرها:

- الابتدائية وهي من أنواع الاستثنائية.

- جملة جواب الشرط غير الجازم.

- والمعطوف على جملة لا محل لها من الإعراب.

ينظر المغني ٥٣٦ وما بعدها.

(١) وكذلك الحل بالنسبة للجمال التي لها موضع من الإعراب وهي إلى جانب ما ذكره الشارح يتفرع عن خبر المبتدأ وخبر كان وأخواتها في محل نصب، وخبر إن وأخواتها في محل رفع والجملة المعطوفة على جملة لا محل لها من الإعراب. وجملة جواب الشرط الجازم المقترنة بالفاء أو إذا، والجملة الواقعة مفعولاً به للفعل المتعدي وهي في محل نصب. ينظر المغني ٥٠٠ وما بعدها.

(٢) قال الرضي: أي عند وجود قرينة للرفع هي أقوى من قرينة النصب وقرينة الرفع التي تجمع قرينة النصب وتكون أقوى منها شيئان فقط على ما ذكروا (أما) و (إذا) المفاجأة. ينظر الرضي ١٧٨/١.

(٣) زيادة يقتضيها السياق.

النصب أرجح، لأن الإنشاء لا يقع خبراً إلا بتأويل، وهو (مقول) ^(١) مثاله (جاء زيد وأما عمراً فاضربه).

قوله: (وإذا للمفاجأة) يحتز من الشرطية مثاله (جاء زيد وإذا عمرو يضربه بكر)، فإن قرينة الرفع أرجح لأن أكثر ما يقع بعدها المبتدأ، هذا مذهب سيويه ^(٢)، وذهب كثير من المحققين إلى وجوب الرفع فيما بعدها، لأنه لا يقع بعدها إلا المبتدأ فقط، فرقاً بينها وبين إذا الشرطية.

قوله: (ويختار النصب) هذا القسم الثاني وهو المختار فيه النصب وذلك في مواضع ثمانية:

الأول قوله: (بالعطف على جملة فعلية) [للتناسب] ^(٣) يعني حيث يعطف جملة فعلية على جملة فعلية نحو (لقيت زيداً وعمراً أكرمتهم) ولا فرق في الجملة المعطوف عليها، بين أن يتقدم معمولها على فعله نحو (زيداً لقيت وعمراً أكرمتهم) أولاً، وأما المتعدي فاشتراطه بعضهم، لأنهما إذا لم يتفقا فيه فلا مناسبة، وبعضهم لم يشترط فتقول (قام زيد وعمراً أكرمتهم) وإنما رجحت قرينة النصب على الرفع مع احتياجها إلى التقدير بخلاف الرفع لأن التناسب في كلام العرب مهم مقصود، والحذف وإن كان مكروهاً فهو كثير في كلامهم.

(١) ينظر شرح المصنف ٣٥. قال المصنف قال أبو علي كلاماً ما معناه: إنه كان يظن أنه لا يقع الأمر خبراً للمبتدأ البتة لما بينهما من المناقضة، حتى وجدت ذلك في كلامهم فوجب تأويله بتقدير مقول فيه وإذا كان الأمر كذلك كان النصب أولى، وإن وجدت، وإن وجدت قرائن الرفع.

(٢) ينظر رأي سيويه وهي المسألة الزنبورية إذ هي متعلقة بذلك، وهذا ما ذهب إليه كثير من المحققين كما ذكر الشارح، والمغني ١٢١ و ١٢٢، والإنصاف والرضي والفصل وشروحه.

(٣) ما بين الحاصرتين زيادة من الكافية المحققة.

الثاني قوله: (وبعد حرف النفي) وهي (ما) و(لا) و(إن) نحو (ما زيدا ضربته) و(لا زيدا ضربته) قال:

[١٩٩] فلا حسباً فخرت به لتيماً^(١)

و(إن) نحو (إن زيدا ضربت) وإنما اختير النصب مع جواز الرفع لأن النفي في الحقيقة [٤٧] لمضمون الفعل، ما تلاه إليه لفظاً وتقديراً أولى، وليس (لم) و(لما) و(لن) من هذا الباب لأنها عاملة في المضارع، ولا يقدر معمولها لضعفها في العمل لا يقال: (لم زيدا تضربه) كما يقال (إن زيدا تضربه أو ضربته) لقوة (إن) في أنها تدخل على المضارع والماضي وتجزم الشرط والجزاء، بخلاف هذه فإنها لا تجزم إلا فعلاً واحداً وهي لازمة للفعل فيجب فيما بعدها النصب لاختصاصها بالفعل، وأما (ليس) فليس من هذا الباب، لأنه يقع ما بعدها مرفوعاً بكل حال، فيمن قال بفعليتها وحرفيتها، فإن كانت فعلية، فهو اسمها وإن كانت حرفية فمبتدأ.

الثالث: قوله: (وَأَلْف^(٢) الاستفهام) يعني الهمزة ولم يقل والاستفهام، ليحترز من (هل) وأسماء والاستفهام^(٣)، وحاصل الكلام أن الاستفهام على ثلاثة أضرب يختار فيه النصب، وهو حيث يأتي بالهمزة، نحو (أزيدا

(١) صدر بيت من الوافر، وعجزة:

ولا جداً إذا ازدحم الجدود

وهو لجرير في ديوانه ٣٣٢، والكتاب ١٤٦/١، وشرح أبيات سيويه ٨٣/١، ٥٦٨، وشرح

المفصل ١٠٩/١، ٣٧٢، والخزانة ٢٥/٣ وبلا نسبة في شرح الرضي ١٧٣/١.

والشاهد فيه قوله: (حسباً) حيث نصبه بفعل يدل على الفعل المفسر والتقدير ولا ذكرت حسباً.

(٢) في الكافية المحققة: حرف بدل ألف.

(٣) ينظر شرح المصنف ٣٥.

ضربته؟) ويختار الرفع، والنصب جائز، وهو الاستفهام بالأسماء والمعمولة نحو (أيهم ضربته؟) و(من حدثه؟) وضرب يحتم إما الجملة الفعلية، وإلا الاسمـية الصدر والعجز، ولا يجوز اسمـية الصدر فعلية العجز وذلك مع (هل) وأسماء الاستفهام الداخلة على المعمول نحو (هل زيد قائم؟) و(هل ضربت زيداً؟) و(متى زيد قائم؟) و(متى زيداً ضربت؟) ولا يجوز (هل زيد قام) ولا (متى زيد قام) إلا على قبح، وذلك لأن أصلها الدخول على الجملة الفعلية، فإذا علمت جاز دخولها على الاسمـية لأجل عدم الفعلية، فكأنها عند دخولها على الاسمـية، قد نسبت صحة الفعلية، فإذا جئت باسمـية الصدر فعلية العجز، تذكرت صحة القديمة، فلا ترضى إلا باتصالها بها وبمعانيها، فيجب أن توليها إياها، تخالف الهمزة، فإنها تدخل عليها، تقول (أزيد قام؟) لاختصاصها بالاستفهام وتوغلها فيه، وعلـة اختيار النصب مع الاستفهام كعلته مع النفي.

الرابع قوله: (وإذا الشرطية) يعني مما يختار بعدها النصب نحو (إذا زيداً ضربته ضربته) قال:

[٢٠٠] إذا ابن أبي موسى بلالاً بَلَّغْتِهِ^(١)

(١) صدر بيت من الطويل، وعجزه:

فقام بفأس بين وصليـك جازر

وهو لذي الرمة في ديوانه ١٠٤٢، والكتاب ٨٢/١، وشرح أبيات سيويه لابن السـيرافي ١٦٦/١، وشرح المـفصل ٣٠/٢، وشرح الرضي ١٧٤/١، وخزانة الأدب ٣٢/٣ - ٣٧، ويروى ينصب بلال ورفعـه.

والشاهد فيه قوله: (إذا ابن أبي بلال بلغته حيث يجوز في ابن الرفع على الابتداء، والنصب على إضمار فعل يفسره المذكور الظاهر.

وهذا مذهب الأخفش والكسائي والمصنف^(١)، أعني اختيار الفعلية لأن الشرط بالفعل أولى، كالنفي والاستفهام، وإنما لم تجب الفعلية بعدها كحروف الشرط لأنها ليست شرطاً محققاً لأنها واقعة فيما يتحقق وقوعه، والشرط مشكوك فيه، وأما مذهب سيويه^(٢) والبصريين فيجب بعدها النصب لأنه لا يقع بعدها إلا الفعل ظاهراً أو مقدرًا، نحو: ﴿إِذَا السَّمَاءُ انشَقَّتْ﴾^(٣).

الخامس قوله: (وحيث) نحو (حيث زيداً تجله فأكرمه)^(٤) لأنها في معنى الشرط فهي تقتضي الفعل غالباً.

السادس قوله: (وفي الأمر والنهي) نحو (زيداً) (أضربه) وعمراً لا تضربه) وإنما اختبر النصب لأن الإنشاء لا يقع خبراً^(٥).

السابع قوله: (إذا هي مواقع الفعل) هذا تعليل لاختيار النصب في هذه الأقسام السبعة.

الثامن قوله: (وعند خوف [لبس]^(٦) المفسر بالصفة) يعني إذا خيف التباس الفعل المفسر بالصفة اختير النصب لزوال اللبس وذلك في مثل:

(١) ينظر شرح المصنف ٣٥، وشرح الرضي ١٧٤/١.

(٢) ينظر الكتاب ٨٢/١ وشرح المفصل ٣٢/٢.

(٣) الانشقاق ١/٨٤.

(٤) ينظر شرح الرضي ١٧٤/١ قال الرضي حيث دالة على المجازاة في المكان كـ (إذا) في الزمان مثل: حيث زيداً تجله أكرمه. وينظر شرح المصنف ٣٦.

(٥) وبعض النحاة يجيزون وقوع الخبر إنشاءً، ينظر شرح الرضي ١٧٤/١ وما بعدها.

(٦) ما بين الحاصرتين زيلة من الكافية المحققة.

قوله تعالى: ﴿إِنَّا كُلَّ شَيْءٍ خَلَقْنَاهُ بِقَدَرٍ﴾^(١) فإنك إذا رفعتة اختل العموم وهو مراده، وهو حيث يجعل خلقناه الخبر، وبقدر متعلق به، ويحتمل أن يكون خلقناه صفة للمبتدأ، وهو كل شيء، وبقدر الخبر، فلا يفيد العموم، ويعلق محذوف وليس ذلك مراد المصنف، لأن الجبرية^(٢) يضيفون الأفعال كلها إلى الله، وأما إذا نصب تحتم العموم في المخلوقات أنها من الله تعالى. فقال المصنف: ^(٣) ما أجمعت القراء على النصب مع ضعفه إلا لغرض مهم، وهو العموم في المخلوقات أنها من الله تعالى. قال الوالد جمال الإسلام: والجواب عما ذكره من وجهين؛ الأول: إنا لا نسلم أن هذه الآية من هذا الباب، بل انتصاب (كل شيء) على بلد الاشتغال من اسم (إن) وقد حكى هذا القول طاهر^(٤).

الثاني: سلمنا أنه من هذا الباب لكن لا نسلم أنه عدل إلى النصب لإفادة العموم، في أنه خلق كل شيء، وإنما عدل إليه لأحد أمور؛ [ظ٧٤] أحدهما: أن اطلاق اسم الأكثر على الكل بمكان من الفصاحة، لأن الله

(١) القمر ٤٩/٥٤ قال القرطبي: قراءة العامة (كل) بالنصب وقرأ أبو السمال كل بالرفع على الابتداء، فمن نصب فبإضمار فعل وهو اختيار الكوفيين لأن إن تطلب الفعل فهي به أولى، والنصب أدل على العموم ينظر تفسير القرطبي ١٨٢، وإعراب القرآن للنحاس ٣٠٠/٤.

(٢) الجبرية فرقة إسلامية تقول بأن الإنسان مجبر على القيام بالأفعال دون اختيار فيه لأن الله خلقه وخلق علمه وهم يقولون إن الإنسان كالريشة في مهب الريح تميله كما تشاء وأن فعل العبد بمنزلة طوله ولونه، وأصل قولهم الجهم بن صفوان أو جهم. والذين يقولون إن الإيمان من الله والكفر من الله والعبد لا خيرة له في ذلك، ينظر شرح العقيدة الطحاوية ٧٩٧/٢.

(٣) ينظر شرح المصنف ٣٦، وأمالى ابن الحاجب ٥٠٥/٢ - ٥٠٦ وقراءة النصب هي المشهورة وقدروا خلقناه ينظر إعراب القرآن للنحاس ٢٩٨/٣، والكشاف ٤/٤١، والرضي ٧٥/١.

(٤) ينظر شرح المقدمة المحسبة ٤٢٧.

تعالى خالق لأكثر الأشياء^(١)، ومقدورات العباد بالنسبة إلى مقدوراته قليلة جداً، وورود ذلك كثير في القرآن. قال تعالى: ﴿تَدْمَرُ كُلُّ شَيْءٍ﴾. ﴿وَأُوتِيتِ مِنْ كُلِّ شَيْءٍ﴾^(٢) إلى غير ذلك من الآيات الكريمة، وهي أكثر من أن تحصى وتخصيص ذلك بدلالة العقل^(٣). الثاني: أن هذا من إيراد المتشابه^(٤) في القرآن، وهو كثير نحو: ﴿الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى﴾^(٥) والوجه في إيراد المتشابه الحث على النظر والزجر عن تتبع أدلة السمع فقط^(٦) إذ هي محتملة للتأويل والزيادة في التكليف والثواب،

(١) العبارة فيها نظر، فالله خالق للأشياء جميعاً ليس لأكثرها.

(٢) النمل ٢٣/٢٧. وتماها: ﴿إِنِّي وَجَدْتُ امْرَأَةً تَمْلِكُهُمْ وَأُوتِيَتْ مِنْ كُلِّ شَيْءٍ وَلَهَا عَرْشٌ عَظِيمٌ﴾.

(٣) والمعنى في الشاهدين أنها تدمر كل شيء يقع عليه التدمير فالحجارة والأشجار والجبال والأنهار أشياء ولكن لا يقع عليها التدمير وليست المقصودة به. وكذلك أوتيت من كل شيء مما يحتلجه الملك والعظمة...

(٤) المتشابه: هو الذي استأثر الله عنده ولم يطلع عليه أحداً من خلقه.... وخاصة مما لا سبيل للعقل البشري الإحاطة به ومعرفته معرفة يقينية مثل البحث في الأسماء والصفات إذ لا يجوز أن تبني على الظن بل تحتاج إلى اليقين، واليقين إما بالمشاهد المحسوس أو بالنقل المتواتر وليس هناك طريق آخر لذلك وبالتالي لا يجوز الخوض وبناء العقيدة المتعلقة بالأسماء والصفات على خبر الأحاد لأنه يفيد الظن والعقيدة تحتاج إلى الدليل القطعي اليقيني ولا يجوز بناء العقيدة على الظن... قال تعالى في سورة النساء: (وما قتلوه وما صلبوه ولكن شبه لهم وإن الذين اختلفوا فيه لفي شك منه، ما لهم به من علم إلا اتباع الظن وما قتلوه يقيناً) فالنصارى بنوا عقيدتهم في صلب عيسى على الظن وهذا ما أدى بهم إلى الكفر. (٥) طه ٥/٢٠.

(٦) قوله يحتاج إلى تفصيل، إذ الأدلة السمعية، إما أن تكون قطعية كالقرآن والحديث المتواتر، أو ظنية كخبر الأحاد.... فإذا ورد دليل سمعي قطعي الثبوت قطعي الدلالة غير محتمل للتأويل أو محتمل نسلم به تسليمًا مطلقاً كآيات المتعلقة بالأسماء والصفات. أما إذا ورد

والأغلب أن كل موضع في القرآن وردت فيه (كل) فإنها للخصوص إلا قوله تعالى: ﴿وَاللَّهُ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ﴾^(١).

الثالث التأويل^(٢) وهو أن المراد خالق كل شيء في ابتداء الخلق من بسط الرزق لمن يشاء، وإنزال الغيث على حسب ما يشاء، وتحسين صورة وتقبيح أخرى، ومدّ قامة، ونقص أخرى على حسب الحكمة والمصلحة، وقد يكون بقدر متعلقاً بخلقنا في حال النصب تقديره: خلقنا بقدر كل شيء ومن أمثلة لبس المفسر بالصفة، أنك إذا أردت أن تخبر أن كل واحد من ممالكك اشتريته بعشرين درهماً، وأنت لم تملك أحداً منهم إلا بهذا الثمن، فإذا نصبت قلت: كل واحد من ممالكك اشتريته بعشرين درهماً، تنصب كل، فهو نص في المعنى المقصود، وهو العموم، وإن رفعت (كل) فإن جعلت شريت الخبر، وبعشرين متعلقاً له وهو المعنى المقصود في العموم، وإن جعلت شريته صفة لكل واحد، وبعشرين الخبر، أي كل مشتري لي من الممالك، فهو بعشرين لم يفد العموم.

قوله: (ويستوي الأمران) يعني الرفع والنصب، وهذا القسم الثالث.

دليل قطعي الثبوت ظني الدلالة فلا يجوز بناء بحث الأسماء والصفات عليه. لأنه إذا صح الاحتمال سقط الاستدلال.

(١) البقرة ٢٨٢/٢.

(٢) التأويل: قال علماء الأصول في تعريف: التأويل هو بيان يلحق الجمل والمشكل والخفي من أنواع الدلالة.

والتأويل هو ما يتعلق بالدراية، وهو ملحوظ فيه ترجيح أحد محتملات اللفظ بالدليل والترجيح في ذلك يعتمد على الاجتهاد.

وقيل فيه: التأويل: هو صرف اللفظ عن الاحتمال الظاهر إلى احتمال مرجوح به لاعتضاده بدليل يصير به أغلب الظن من المعنى الذي دل عليه الظاهر) ينظر أصول التفسير (خالد عبد الرحمن ٥١) وإرشاد الفحول للشوكاني - ١٧٧ - .

قوله: (في مثل زيد قام، وعمر وأكرمته) يعني إن من شرط الجملة المعطوف عليها أن تكون اسمية الصدر فعلية العجز، فهذه جائز في المعطوف عليها الوجهان، الرفع بالنظر إلى العطف على الجملة الكبرى، وهي المبتدأ، والنصب بالنظر إلى العطف على الجملة الصغرى، وهي الفعل، والفاعل مستتر فيه فإن رجحت الرفع على الجملة الكبرى لعدم التقدير عارضه الصغرى بالقرب، وإن رجحت النصب على الصغرى للقرب عارضه الكبرى لعدم التقدير فتساويا، وهذا المثال الذي مثل به المصنف، مثال سيبويه^(١)، وقد اعترض عليه بأنه لا يجوز فيه العطف [إلا]^(٢) أن يكون فيه عائداً إلى المبتدأ وليس في عمر أكرمته عائداً إلى زيد، فلا بد أن يقال: (زيد قام وعمر أكرمته في داره) واعتذر لسيبويه باعتذارين؛ أحدهما: للسيرافي^(٣) أن غرض سيبويه بالمثال تبين جملة اسمية الصدر فعلية العجز، معطوف عليها أو على الجزء منها، لا تصحيح المثال، فإنه لا بد فيه من زيادة ضمير، الثاني: ليفهم أنا لا نسلم أن حكم المعطوف حكم المعطوف عليه فيما يجب ويمتنع، ألا ترى إلى قولهم: (رب شاة وسخلتها بدرهم)^(٤) فإنه عطف المعرفة على النكرة، ورب لا تدخل على سخلتها، لأنها لا تدخل إلا على النكرات.

قوله: (ويجب النصب) هذا القسم الرابع وذلك في موضعين:

- (١) ينظر الكتاب ٩١/١ وما بعدها، وشرح الرضي ١٧٥/١.
- (٢) ما بين الحاصرتين زيادة يقتضيها السياق.
- (٣) ينظر رأي السيرافي في اعتذاره لسيبويه في شرح الرضي ١٧٧/١ وهذان الاعتذاران مثبتان في الرضي وقد نقلهما الشارح دون أن يسندهما إلى الرضي ١٧٧/١، والكتاب ٩١/١ وما بعدها.
- (٤) هذا المثل يتكرر كثيراً في كتب النحو وهو كما قال الشارح من باب عطف المعرفة وهو (سخلتها) على (شاة) النكرة التي سبقتها رب. ينظر شرح الرضي ١٧٧/١.

الأول: قوله: (بعد حرف الشرط) يحترز من أن يقع قبله نحو: زيد إن تكرمه يكرمك، فإنه يجب الرفع، ويعني بحروف الشرط، (إن) و(لو) و(إما) فهي من قرائن الرفع كما تقدم، نقول (إن زيدا ضربته ضربته) و(لوزيدا ضربته ضربته) وإنما وجب النصب لأن الفعل واجب بعدها، فإن كان ظاهراً وإلا قدر، وإذا وجب الفعل وجب النصب بخلاف (أما) فإن فعلها واجب الحذف، وإذا قدر لم يقدر إلا لازماً، خلافاً للكسائي^(١)، فإنه لا يوجب الفعل بعد حرف الشرط واحتج بقوله:

[٢٠١] لا تجزعي إن منفساً أهلكته^(٢)

وقوله:

[٢٠٢] أتجزع إن نفس أتى حملاً^(٣)

(١) ينظر رأي الكسائي في شرح الرضي ١٧٥/١.

(٢) صدر بيت من الكامل وهو للنمر بن تولب في ديوانه ٧٢ وعجزة: وإذا هلكت فعند ذلك فجزعي

ينظر الكتاب ١٣٤/١، وشرح أبيات سيويه ١٦٠/١، وشرح المفصل ٣٨٢، وشرح الرضي ١٧٤/١، والجنى الداني ٧٢، ومغني اللبيب ٢٢٠، وشرح ابن عقيل ٥٢١/١، واللسان ملة (نفس) ٤٥٠٣/١.

والشاهد فيه قوله: (إن منفس) حيث وقع الكلام المرفوع بعد أداة الشرط إن والأكثر أن يلي هذه الأداة الفعل والبيت يروى بنصب منفساً فيكون منصوب بفعل محذوف يفسره المذكور، هذا رأي سيويه وجمهور البصريين. ينظر الكتاب ١٣٤/١ أما الرفع فهو اختيار الكوفيين وبالتالي تعرب منفس مبتدأ وخبره جملة (أهلكته).

(٣) صدر بيت من الطويل، وهو لزيد بن رزين في شرح شواهد المغني ٤٣٦/١ وعجزة: فهل أنت عما بين جنبيك تدفع

ويروى عند القالي:

فهلا التي عن بين جنبيك تدفع

وتؤول بتقدير فعل أي هلك منفس وإن هلكت نفس أوماتت نفس.
 الثاني قوله: (وحروف التخصيص) [إن زيدا ضربته، ضربك]^(١)
 وهي أربعة (لولا) و(لوما) و(هلا) و(ألا) تقول (لولا زيدا ضربته) و(هلا
 زيدا ضربته) و(ألا زيدا ضربته) وإنما وجب النصب لأنها لا تدخل إلا
 على الفعل الظاهر نحو (لولا ضربت زيدا) أو مقدرأ نحو:

[٢٠٣] لولا الكمي المقنعا^(٢)

وإذا وجب الفعل وجب النصب لأنها للحض والتنديم وذلك لا
 يكون إلا في الأفعال. قوله:

[٢٠٤] (إلي فهلا نفس ليلي شفيعتها)

وبلا نسبة في الجنى الداني ٢٤٨، وخزانة الأدب ١٤٤/١٠، والمغني ١٩٨.
 والشاهد فيه قوله: (إن نفس) حيث أعرب نفس فاعل لفعل محذوف يفسره المذكور
 والتقدير كما ذكر الشارح.

(١) ما بين الحاصرتين زيادة من الكافية المحققة.

(٢) قطعة من بيت من الطويل، وتماه:

تعدون عقر النيب أفضل مجدكم بني ضو طرى لولا الكمي المقنعا
 وهو لجرير في ديوانه ٩٠٧، وينظر الخصائص ٤٥/٢، وشرح شواهد الإيضاح ٧٢، وشرح
 المفصل ٣٨٢، والهمع ٢١١/٢.

والشاهد فيه قوله: (لولا الكمي) حيث دخلت لولا التخصيضية على الاسم وهي مختصة
 بالفعل (الكمي) مفعولاً به لفعل محذوف.

(٣) عجز بيت من الطويل، وصدره:

ونبت ليلي أرسلت بشفاعة

وهو للمجنون في ديوانه ١٥٤ وله وللصمة القشيري ولغيرهما. ينظر الأغاني ٣٤/١١،
 وشرح التسهيل السفر الثاني تكملة ابنه ١٠٨٤/٢، ووصف المباني ٤٧٢، والجنى الداني ٥٠٩ -
 ٦١٣، والمغني ١٠٣ - ٣٥٤، وشرح شواهد المغني ٢٢١/١، وأوضح المسالك ١٢٩/٣، وشرح =

شاذ، وكذلك أسماء الشرط يتحتم بعدها النصب لأنه يليها الفعل وجوباً ولا يتأخر إلا ضرورة نحو:

[٢٠٥] صَعْلَةٌ نَابِتَةٌ فِي حَائِرٍ

أَيْنَمَا الرِّيحُ تَمِيلُهَا تَمَلُّ^(١)

وقوله:

[٢٠٦] فَمَتَى وَاعْلُ يُنْهَمُ بِحَيِّو

ه وَتُعْطَفُ عَلَيْهِ كَلْسُ السَّقْيِ^(٢)

الأشموني ٣٦٧/٢، وجمع الهوامع ٣٥٣/٤، والخزانة ٦٠/٣. والشاهد فيه قوله: (فهلا نفس ليلي شفيعتها) حيث أضمر فيه ضمير كان الشأنية والتقدير، فهلا كان نفس ليلي شفيعتها فاسم كان ضمير الشأن المحذوف وخبر الجملة الاسمية نفس ليلي شفيعتها وذلك لأن هلا تختص بالجملة الفعلية الخيرية. وإذا اتصلت الأسماء فعلى سبيل الشذوذ كما ذكر الشارح.

(١) البيت من الرمل، وهو لكعب بن جعيل ولغيره. ينظر: الكتاب ١١٣/٣ ومعاني القرآن للفراء ٢٩٧/١، وشرح أبيات سيويه ١٩٦/٢، والإنصاف ١١٨/٢، وشرح ابن يعيش ١٠/٩، وشرح التسهيل السفر الثاني ٣٥٧/٢، وشرح الرضي ١٧٤/١، ولسان العرب مائة (حير) ١٠٦٧/٢، وجمع الهوامع ٣٢٥/٤، وخزانة الأدب ٤٧/٣، ٣٨/٩٠ - ٣٩. ويروى يزهرهم مكابينهم. والصعلة: القنة المستوية تنبت كذلك ولا تحتاج إلى تثقيب، والحائر مجمع الماء. والشاهد فيه قوله: (أينما الرِّيحُ تَمِيلُهَا) حيث تقدم الفاعل على فعل الشرط وفصل بين الأداة والفعل ومع ذلك جزمها ضرورة.

(٢) البيت من الخفيف، وهو لعلي بن زيد في ديوانه ١٥٦، والكتاب ١١٣/٣، وشرح أبيات سيويه ٨٧٢، وأمالى ابن الشجري ٣٣٢/٢، والإنصاف ٦١٧/٢، وشرح المفصل ١٠/٩، وشرح التسهيل السفر الأول ٦٩١/١، وشرح الرضي ١٧٤/١، واللسان مائة (وغل) ٤٨٧٩/٦، وجمع الهوامع ٣٢٥/٤، والخزانة ٤٥٦/١، ٦٣٩/٣.

والشاهد فيه قوله: (متى واعْلُ ينهم) حيث فصل بين أداة الشرط وفعل الشرط بفواصل وهو واعْلُ وجزم فعل الشرط ضرورة وارتفاع الاسم بعدها بفعل يفسره المذكور على أنه فاعل.

قوله: (وليس مثل: (أزید ذهب به) منه) هذا القسم الخامس وهو حيث يجب الرفع^(١) وذلك حيث ينخرم شرط من الشروط التي قد ذكر، وقد نبه على ثلاث مسائل، الأولى: قوله: (وليس مثل: (أزید ذهب به) منه) يعني ليس هذه المسألة بما أضمر عامله، لأنه لا يصح تسليط الفعل لوجوه ثلاثة:

أحدها: أن الفاعل لا يتقدم على فعله، الثاني سلمنا صحة التسليط، وشرط ما أضمر عامله لوسلط هو أو مناسبة لنصب، لأن كلامنا في المفعول به، هذا لوسلط هو أو مناسبه لرفع، الثالث: سلمنا التسليط والرفع، وشرطه أن يشتغل بضميره الذي لوحذف تسلط على المعمول، وهذا ليس مستقلاً، لأنه لا يقام به مع وجود (زيد) فإذا لا اشتغال.

قوله: (فالرفع لازم) يعني على الابتداء، والجملة التي بعله خبره، وقد قيل في: (أزید ذهب به) أنه يجوز النصب لـ (زيد) على أن المقام مقام الفاعل ضمير المصدر والمجرور في موضع نصب، وبصير مثل قولك: (زيداً مررت به) وقد اختلف في دخول ما لم يسم فاعله في باب الإضمار بعد اتفاقهم على أنه غير مفعول، فأجازه الكوفيون مطلقاً وقالوا: ليس الإضمار مقصوراً على ما يُنصب، بل يُقدّر الرفع كما يُقدّر الناصب^(٢)، أي (ذهب زيد به)، ومنع المصنف^(٣) وجماعة مطلقاً، وأجازه^(٤) بعضهم إن

(١) ينظر شرح المصنف ٣٦، وشرح الرضي ١٧/١.

(٢) ينظر رأي الكوفيين في شرح الرضي ١٧/١.

(٣) ينظر شرح المصنف ٣٦.

(٤) ومن أجازه ابن السراج والسيرافي كما قال الرضي في ١٧/١.

كان ثم ما يستدعي فعلاً، نحو: (أزیدُ قام؟)، و(ما زیدُ قام) ثم اختلفوا على ما يرفع، فمنهم من رجَّح الابتداء، ومنهم من رجَّح الفاعلية^(١).

الثانية قوله: ﴿وَكُلُّ شَيْءٍ فَعَلُوهُ فِي الزُّبُرِ﴾^(٢) يعني لا يكون من باب ما أضمر عامله على شريطة التفسير لفساد المعنى^(٣)، لأن المراد، أن كل ما فعلوه فهو مكتوب عليهم في الزُّبر، وهذا لا يتم إلا حيث يجعل (كل شيء) مبتدأ و(فعلوه) صفة له، وفي الزبر الخبر، وهو متعلق بمحذوف وأما إذا جعل الخبر (فعلوه) و(في الزبر) متعلقة فسد المعنى لأنه يؤدي أن يكون فعلوا كل شيء وسط الزُّبر ويكون الزبر ظرفاً لفعلهم، وأما إذا نُصب فهو فاسد المعنى بكل حال، لأنه يؤدي إلى أحد باطلين، إما أن يكون المعنى: إنهم فعلوا كل شيء في وسط الزبر، والزُّبر ظرف، كما في الوجه الثاني من وجهي الرفع، والمعلوم أن أفعالهم ليست عامة لكل شيء ولا الزُّبر ظرفاً لها، وإما أنه يصير المعنى أنهم فعلوا كل ما كان في الزبر، وهو باطل، لأنه أراد جميع الزبر فهذا مدح لهم والمعلوم خلاف هذا وهو أنهم ما فعلوا ما فيها بل تركوه ونبذوه وراء ظهورهم، وإن أراد زبرهم فليس فيها شيء سوى ما فعلوه.

الثالثة قوله (نحو): ﴿الزَّانِيَةُ وَالزَّانِي فَاجْلِدُوا﴾^(٤) ﴿وَالسَّارِقُ﴾

(١) من رجح على الابتداء الأخفش ومن رجح على الفاعلية جمهور البصريين ينظر حاشية الجرجاني على شرح الرضي ١٧/١.

(٢) القمر ٥٤/٥٢.

(٣) ينظر شرح المصنف ٣٦، وشرح الرضي ١٨٧/١.

(٤) النور ٢٢٤.

وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا^(١) يعني ليس من هذا الباب^(٢)، لأنه لو كان فيه لكان مما يختار فيه النصب، لقلة وقوع الإنشاء خبراً فلما اتفق القراء على رفعه، علم أنه ليس منه، وقد اختلف في تأويله فقال المبرد^(٣) والفراء^(٤) والألف واللام بمعنى الذي [ظ ٤٨] والفاء دخلت بمعنى الشرط كما دخلت في (الذي يأتيه فله درهم)، والكلام جملة واحدة لكن منع من العمل الفاء لأنها إذا كانت للشرط، لم يعمل ما بعدها فيما قبلها، فخرج عن الباب، لأن من شرطه صحة التسليط، وقوله: ﴿الزاني والزانية﴾ عطف عليه، و(فجلدوا) الخبر، وتقديره: (الذي زنا والتي زنت فجلدوا) وهو ضعيف من حيث جعل الإنشاء خبراً وقوي نقله الحذف، وقال سيبويه^(٥) إن الكلام جملتان: الأولى خبرية، والثانية إنشائية وتقديره فيما يتلى عليكم حكم الزانية والزاني فجلدوا، فحذف من الجملة الأولى الخبر وهو ما يتلى عليكم، والمضاف من المبتدأ، وهو حكم و(فجلدوا) جملة ثانية إنشائية بيان للجملة الأولى، والفاء للسببية، كما في قولك: (زيد كريم فأكرمه)، فامتنع أن يكون من هذا الباب، لأنه لا يصح عمل فعل من

- (١) المائة ٣٨/٥، والقراء اتفقوا على الرفع إلا عيسى بن عمر قرأ بالنصب، على الشاذ.
 ينظر البحر المحيط ٤٨٩٣ - ٤٩٠ حيث أورد كل القراءات، وإعراب القرآن للنحاس ١٩٢.
 (٢) ينظر شرح المصنف ٣٦، وشرح الرضي ١٧٨/١.
 (٣) ينظر رأي المبرد في الكامل ٢٦٥/٢ - ٢٦٦.
 (٤) ينظر معاني القرآن للفراء ٢٤٤/٢، وشرح الرضي ١٧٨/١.
 (٥) ينظر الكتاب ١٤٣/١ وما بعدها، وشرح الرضي ١٧٨/١، وتفسير القرطبي ٤٥٥١/٥ وما بعدها في توجيه وتخريج القراءة والآراء الواردة في ذلك في سورة المائدة والنور. والنصب اختيار سيبويه قال: (وقد قرأ أناس (والسارق والسارقة) (والزانية والزاني) وهو في العربية على ما ذكرت لك من القوة ولكن أبت العلامة إلا القراءة بالرفع)، وقراءة النصب هي قراءة عيسى بن عمرو ويحيى بن يعمر وأبو جعفر وأبو شيبه، ينظر الكتاب ١٤٤/١، وتفسير فتح القدير للشوكاني ٤/٤، والبحر المحيط ٣٩٣/١.

جملة في مبتدأ مخبر عنه بغيره من جملة أخرى^(١) وكلام سييويه ضعيف لكثرة الحذف، وقوي حيث لم يجعل الإنشاء خبراً. وقال الإمام يحيى بن حمزة إنهما جملتان^(٢) والشرط في الجملة الأخرى محذوف تقديره الزانية والزاني إن زنيا فجلدوا، والفاء للشرط، ولا يعمل ما بعدها فيما قبلها، لأنها جملة أخرى، ولأن الشرط لا يعمل ما بعده فيما قبله، فخرج عن الباب، وسماهما رأسين باسم ما يؤولان إليه.



(١) ينظر الكتاب ١/١٤٤، وشرح المصنف ٣٦، حيث نقل الشارح رأي سييويه في الآية ونقله

الشارح بتصريف

(٢) ينظر رأي يحيى بن حمزة في الأزهار الصافية شرح المقدمة الكافية ٣٤٦.

التحذير

قوله: (الرابع التحذير)، يعني ما حذف فعله وجوباً، وهو ثالث القياسية، وقد أجاز بعضهم إظهاره في المكرر فلا يكون منه. قوله: (وهو ضمير جنس)، وخرج غير الضمير^(١). قوله: (منفصل) خرج المتصل. قوله: (معمول بتقدير (اتق)) خرج ما كان معمولاً بغير اتق نحو قولك (إياك) لمن قال (مَنْ ضربتَ؟) وما كان معمولاً لا بلفظ (اتق) كقولك: (إياك اتق).

قوله: (تحذيراً مما بعده) خرج نحو قولك (إياك) لمن قال: من أتقي؟ فإنه إخبار لا تحذير، وتحذيراً مفعول له، وعامله المصدر، وهو قوله (بتقدير اتق)^(٢).

قوله: (أو ذكر المحذر منه مكرراً) عطف على قوله: (بتقدير اتق) يعني أنه إذا ذكر المحذر منه مكرراً، كان تحذيراً وجب حذف فعله على الصحيح^(٣) لأنه قد قام أحد المكررين مقام الفعل، نحو: (الطريق الطريق)

(١) ينظر شرح المصنف ٣٧.

(٢) ينظر شرح المصنف ٣٧، وشرح الرضي ١٨١/١. قال الرضي في شرحه ١٨١/١: (تحذيراً مفعول له والعامل فيه المصدر أعني: (التقدير) أي بأن تقدر: اتق تحذيراً مما بعد ذلك المعمول).

(٣) ينظر شرح المصنف ٣٧، وشرح الرضي ١٨١/١.

و(الأسد الأسد)^(١)، وأما إذا لم يكرره فالأجود ظهور فعله نحو قوله:

[٢٠٧] خل الطريق لمن يبنى المنلر به

وأبرز ببرزة حيث اضطرت القدر^(٢)

وإنما وجب حذف عامل التحذير لوجود القرينة وعدم الفرصة لخشية الوقوع في المهلة قبل تمام الكلام، وقد اختلفت في كيفية الحذف، فذهب الأكثرون: أن أصله (اتقك والأسد) بفعل متعد إلى واحد فكرهوا الجمع بين ضميري الفاعل والمفعول لشيء واحد فأتوا بالنفس ليتصل بها المفعول، فصار (اتق نفسك والأسد) فحذفوا الفعل، ولحقه الفاعل لما كان متصلاً به، ثم حذفوا النفس^(٣) لزوال الموجب للإتيان بها، وبقي الضمير اسماً على حرف واحد فلم يمكن النطق به، فأتوا بصيغة الانفصال، فقالوا (إياك والأسد) ومعناه: اتق نفسك أن تتعرض للأسد والأسد أن يتعرض لنفسك والواو يحتمل أن تكون للمعية وأن تكون عاطفة^(٤) قال نجم الدين: ^(٥) الأولى أن يقدر العامل متأخراً وأصله (إياك

(١) قال السيوطي في الهمع ٢٤/٣: (وإنما يلزم إضماره في إيا مطلقاً نحو (إياك والشر) فالنائب لـ(إيا) فعل مضمّر لا يجوز إظهاره، ومع المكرر نحو: (الأسد الأسد) لأن أحد الاسمين قام مقام الفاعل، ومع العاطف نحو (ناقة الله وسقياها) استغناء بذكر المحذر منه عن ذكر المحذر.

(٢) البيت من البسيط، وهو لجرير في ديوانه ٢١١/١، ينظر الكتاب ٢٥٤/١، وشرح المفصل ٣٠/٢، وأوضح المسالك ٧٧٤، واللسان ملة (برز) ٢٥٥/١.

والشاهد فيه قوله: (خل الطريق) حيث أظهر العامل وهو (خل) في التحذير لأن المحذر منه غير مكرر ولا معطوف عليه، ولو أضمره أي الطريق لكان صحيحاً....

(٣) أي بقي الفعل وقى في الأمر على حرف واحد وهو (ق).

(٤) ينظر: شرح المصنف ٣٧، والعبارة من قوله: (وذهب الأكثرون إلى.... وأن تكون عاطفة) منقولة بتصرف عن المصنف.

(٥) ينظر شرح الرضي ١٨٢/١، ولم تنقل العبارة كما هي وإنما بتصرف.

باعد أونح) وجاز اجتماع ضميري الفاعل والمفعول لشيء واحد لأنه منفصل، كما في (ما ضربت إلا إياك) وذهب أبو البقاء^(١) والأندلسي: أن المقدّر فعل يتعلّى إلى اثنين، أي (وَقَّ أوجنب نفسك الأسد) والواو يحتمل أن تكون زائدة، أو بدل من حرف الجر، كما قالوا (شة ودرهم) أي (شة بدرهم) وضعف بأن حرف العطف لا يكون زائداً، وإبداله من حرف الجر شاذ. [٤٩]

قوله: (مثل إياك والأسد) يعني أن التحذير ثلاث صيغ، الأولى بالواو نحو: إياك والأسد، وإياك وإياه. قال الشاعر:

[٢٠٨] ولا تصحب أحاً الجهم — ل وإياك وإياه^(٢)

الثانية بـ(من) ظاهرة أو مقدرة، فالظاهرة نحو (إياك من الأسد) ومن (أن تحذف)، والمقدّر مع (أن) والفعل نحو: (إياك أن تحذف) لأن حروف الجر يجوز حذفها مع (أن) و(أن) قياساً لطولهما بالصلة^(٣) ومحل (أن) والفعل قيل: جر، وقيل: مفعول له، وقيل: مفعول به.

الثالثة: التكرار: وهو أن يكون ظاهراً نحو: (الأسد الأسد) و(النار النار)، ومضمراً متكلماً ومخاطباً وغائباً، نحو (إيالي إيالي)، و(إياك إياك)، (إياه

(١) أبو البقاء هو: عبد الله بن الحسين بن عبد الله بن الحسين الإمام محب الدين العكبري البغدادي الضرير النحوي الحنبلي من عكبرا توفي سنة ٦١٦ هـ صنف إعراب القرآن، وإعراب الحديث، وشرح الإيضاح، وشرح أبيات الكتاب، وإيضاح المفصل وغيرها، ينظر ترجمته في البغية ٣٨٢ - ٣٩.

(٢) البيت من الهزج وهو بلا نسبة في همع الهوامع ١٧٠/١ والدرر ١٠/٣. والشاهد فيه قوله: (إياه) حيث جاء المختر منه ضمير غائب معطوفاً.

(٣) ينظر شرح الرضي فإن هذه العبارة منقولة عن الرضي بتصرف ١٨٣/١.

إياه)، وظاهراً مضافاً إلى مضمير نحو: (نفسك نفسك)، والمحذر المعطوف عليه لا يكون في الأغلب إلا ضميراً منفصلاً مخاطباً، نحو: (إياك والأسد)، وظاهراً مضافاً إلى مخاطب، نحو: (رأسك والحائط)، وقد يأتي قليلاً للمتكلم نحو: (إيلي والشر)، وأقل منه الغائب نحو قولهم: (إذا بلغ الرجل الستين فيياه وإياه الشواب)^(١) والأكثر أن يكون ما بعد الواو موافقاً للضمير في الخطاب والتكلم وقد يختلفان، نحو قول عمر: (إيلي وأن يحذف أحدكم الأرنب)^(٢).

قوله: (مثل إياك والأسد) هذا مثال الواو. (وأن يحذف) لأن والفعل. (والطريق الطريق) للمكرر.

قوله: (وتقول: إياك من الأسد، ومن أن تحذف) يعني ذلك أن يأتي بـ(من) بـ(إياك أن تحذف) بتقدير من.

قوله: (ولا تقول: إياك الأسد لامتناع تقدير من) يعني لا يجوز هذا المثال، لأنه إن كان المقدر حرف العطف، فحروف العطف لا تحذف^(٣).

(١) هذا القول مشهور عند كثير من النحاة فقد رواه سيبويه عن الخليل في الكتاب ٢٧٩/١ قال: وحدثني من لا أتهم عن الخليل أنه سمع أعرابياً يقول: (إذا بلغ الرجل الستين فيياه وإيا الشواب).

والشواب مفرداً شابه، وينظر اللسان مادة (أيا) ١٦٧/١، وشرح الرضي ١٨١/١ وغيرها من الكتب.

(٢) هذا القول ينسب لعمر بن الخطاب رضي الله عنه عندما أراد أن ينهي عن ضرب الأرنب بالعصى لأن ذلك يقتلها فلا تحل، فقال: لنيك لكم الأسل والرماح والسهم وإيلي وأن يحذف أحدكم الأرنب) ينظر شرح الرضي ١٨١/١، وشرح المفصل ٢٦٢، والتصريح على التوضيح ١٩٤/٢.

(٣) ينظر شرح المصنف ٣٧. قال: لأن حروف العطف لا تحذف، فإن استقر ذلك ظهر الفرق بين إياك من أن تحذف وإياك من الأسد، وإن حمل إياك الأسد في الجواز على إياك أن تحذف -

وإن كان (من) فهي لا تحذف إلا مع أن والفعل قياساً لطولها بصلتها،
وفيما عداه من الأسماء الصريحة نحو (استغفرت الله ذنباً) ^(١) سماعاً، وأجاز
طاهر ^(٢) وأبو البقاء حذفه، واحتجوا بقوله:

[٢٠٩] إِيَّاكَ إِيَّاكَ الْمَرَاءَ فَإِنَّهُ

إِلَى الشَّرِّ دَعَا وَلِلشَّرِّ جَالِبٌ ^(٣)

وهو ضعيف لوجوه أحدها، إنه لضرورة الشعر.

الثاني: على خلاف القياس، واستعمال الفصحاء.

الثالث: قال الخليل: ^(٤) إِنْ إِيَّاكَ إِيَّاكَ مِنَ الْمَكْرَرِ وَهُوَ مُسْتَقِلٌّ، وَالْمَرَاءُ
كَلَامٌ آخَرُ مَنْصُوبٌ بِفَعْلٍ مُقَدَّرٍ، أَيُّ: دَعَا الْمَرَاءَ.

الرابع: إن (من) مقدرة، والمرء مصدر بمعنى أن تماري.

وقد ترك المصنف باباً آخر يجب حذف فعله وهو الإغراء ^(٥) وله ثلاث

فخطة، لأن حرف الجر لا يحذف عن باب الأسد ويحذف عن باب أن، وحذف حرف العطف
ممتنع مطلقاً....

(١) ينظر شرح الرضي في توجيه هذا القول ١٨٣/١.

(٢) ينظر شرح المقدمة المحسبة ٣٦٠/٢.

(٣) البيت من الطويل، وهو للفضل بن عبد الرحمن في خزانة الأدب ٦٣/٣، وله ولغيره، ينظر
الكتاب ٢٧٩/١، والمقتضب ٢١٣/٣، والخصائص ١٠٢/٣، وشرح المفصل لابن يعيش ٢٥/٢،
وشرح المصنف ٣٧، وأمالى ابن الحاجب ٦٨٦/٢، وشرح الرضي ١٨٣/١، ورصف المباني ٢١٦،
واللسان مائة (أيا) ١٨٨/١، ومغني اللبيب ٨٩٠.

والشاهد فيه قوله: (المرء) حيث نصبه بعد إياك مع حذف حرف العطف وهو ضعيف
لوجوه ذكرها الشارح.

(٤) هذا التعليق على الشاهد منقول من شرح المصنف ٣٧ بتصريف دون عزو، وينظر رأي
الخليل في الكتاب ٢٧٩/١.

(٥) هذه العبارة منقولة عن الرضي في ١٨٣/١ مع التفصيل من الشارح دون عزو إلى الرضي.

صيغ: أحدها: التكرار نحو (الجنة الجنة السنة السنة) قال:

[٢١٠] أخاك أخاك إن من لا أخاله

كساع إلى الهيجا بغير سلاح^(١)

الثانية: اسم ظاهر مضاف إلى مضممر نحو (شأنك والحج) أي الزم.

الثالثة: الجار والمجرور نحو: (عليك زيدا) و(إليك بكراً) و(دونك زيدا)
والعلة في حذف فعله كعلة التحذير.



(١) البيت من الطويل، وهو لمسكين الدارمي في ديوانه ٢٩، وله ولغيره. وينظر الكتاب ٢٥٦/١، وشرح أبيات سيويه ١٢٧/١، والخصائص ٤٨٠/٢، وشرح الرضي ١٨٣/١، وشرح شذور الذهب ٢٤٧، وخزانة الأدب ٦٥٣ - ٦٧.
والشاهد فيه قوله: (أخاك أخاك) فإن الشاعر ذكرهما على سبيل الإغراء وإضمار العامل إذا كرر المغرى به فالأول بفعل إلزم والثاني توكيد له.

المفعول فيه

قوله: (المفعول فيه) هذا ثالث الحقيقية، وحقيقته قوله: (ما فُعل فيه فعل) جنس للحد، ودخل فيه يوم الجمعة حسن فإنه لا بد أن يفعل فيه فعل، لكنك لم تذكره لا لفظاً ولا تقديرًا فلم يكن في اصطلاحهم مفعولاً فيه^(١).

قوله: (مذكور) خرج (ما) دخل. قوله: (من زمان أو مكان) تقسيم بعد تمام الحد فالزمان ما دل عليه الفعل بصيغته، وهو ما لا حد له على التحقيق كأسماء الأيام والليالي والساعات ونحوها، وعددها نحو: (سرت عشرين يوماً) ﴿فَتَمَّ مِيقَاتُ رَبِّهِ أَرْبَعِينَ لَيْلَةً﴾^(٢) وكذلك ما قام مقامه مما حذف قبله اسم الزمان وكان مضافاً، نحو: (سرت قدوم الحاج، وخفوق النجم)^(٣)، والصفة نحو: (سرت طويلاً) أي زماناً طويلاً [ظ ٤٩] والمكان

(١) ينظر شرح المصنف ٣٨، وشرح الرضي ١٨٣/١.

(٢) الأعراف ١٤٢/٧ وتامها: ﴿وَوَاعَدْنَا مُوسَى ثَلَاثِينَ لَيْلَةً ثُمَّ أَتَمْنَاهَا بِعَشْرِ فِتَمٍ مِيقَاتٍ رَبِّهِ أَرْبَعِينَ لَيْلَةً﴾.

(٣) أي بمعنى مغيبة (أي بمعنى وقت خفوق النجم، وقال ابن يعيش في شرح المفصل ٤٤/٢ - ٤٥: (أي فعلته خفوق النجم وصلاة العصر، وقت خفوق النجم ووقت صلاة العصر فحذف المضاف وأقيم المضاف إليه مقامه، واختص هذا التوسع بالأحداث لأنها منقضية كالأزمنة، وليست ثابتة كالأعيان فجاز جعل وجودها وانقضائها أوقاتاً للأفعال وظروفاً لها كأسماء الزمان).

ما دل عليه بلازمه، وهو ما يشغل الجسم من الحيز نحو أسماء الأمكنة والجهات وعددها^(١)، نحو: (سرت عشرين ميلاً وفرسخاً وبريداً)، وكذلك ما قام مقامهما مما كانت مضافة إليه، وحذفت نحو: هومني مناط الثريا^(٢)، ومقعد الخاتن^(٣)، ومزجر الكلب^(٤)، أو كان صفة لها، نحو: (قعدت قريباً منك) و(بعيداً منك) أي مكاناً وظرف الزمان ينقسم إلى متصرف و(غير متصرف، كالיום والشهر ويعني بالتصرف: جواز انتقاله من الظرفية وبعواقب^(٥) العوامل عليه، وبالتصرف دخول الجر والتنوين ولا منصرف كـ(سحر) فهو غير منصرف للعلمية والعدل، ولم يتصرف لأنه لم يستعمل إلا ظرفاً منصوباً ومتصرف وغير متصرف نحو(ضحى وعتمه وعشية) لغير معينة و(ذات مرة) و(بُعِيدَاتُ بَيْنَ)^(٦) فهذه لازمة للظرفية، ومتصرف وغير متصرف نحو(بكرة وغداة) والبكرة يومك وغداته، فهي لا تصرف

(١) ينظر شرح المفصل ٤٠/٢ وما بعدها، وشرح الرضي ١٨٤/١، والجهات الست هي: أمام وخلف ويمين وشمال وفوق وتحت.

(٢) مناط الثريا أي في البعد، وقيل أي بتلك المنزلة فحذف الجار، ينظر اللسان مادة (نوط) ٤٥٧/٦، والكتاب ٤١٣/١ - ٤١٤.

(٣) مقعد الخاتن قال سيبويه: هو مني مقعد القابلة أي في القرب، يريد بتلك المنزلة (ينظر مادة (قعد) ٣٨٧/٥ في اللسان، والكتاب ٤١٣/١.

(٤) مزجر الكلب: قال سيبويه: وقالوا هو مني مزجر الكلب أي بتلك المنزلة، فحذف وأوصل، وهو من الظروف المختصة التي أجريت مجرى غير المختصة، (ينظر اللسان مادة (زجر) ١٨١٣/٣، والكتاب ٤١٣/١.

(٥) وقد يكون خطأ من الناسخ وأظنها تعاقب لأن عواقب جمع عاقبة وفي شرح المفصل قوله: (ما جاز أن تعتقب عليه العوامل) ٤٠/١.

(٦) قال الرضي ومن العربية غير المتصرفة بعيديات بين وذات مرة وذات يوم وذات ليلة.... ١٨٧/١.

وبعيديات بين أبو عبيد يقال: لقيته بعيديات إذا لقيته بعد حين، وقيل بعيديات حين أي بعيد فراق وذلك إذا كان الرجل يمسك عن إتيان صاحبه الزمان ثم يأتيه ثم يمسك عنه نحو ذلك أيضاً ثم يأتيه (ينظر اللسان مادة (بعد) ٣١١/١.

للعلمية والتأنيث ومتصرفة لأنك تقول: (أعجبتني غداة يومك).

قوله: (وشرط نصبه تقدير (في))^(١) لأنها إذا لم تقدر وتعلّى الفعل بنفسه كان مفعولاً به صريحاً، وإن ظهرت كان مجروراً، وإلا لزم أن يكون مجروراً أو منصوباً في حالة واحدة، وهو محال. والعامل في الظرف الفعل أو معناه بواسطة الحرف وهو (في) سواء صح ظهورها نحو (صليت مكانك)، أم لم يصح نحو: (صليت عندك) أو (معك) لأن كثيراً من المقدرات العاملة، لا تظهر، كباب النداء، وما أضمر عامله. هذا مذهب البصريين^(٢)، وذهب الكوفيون إلى أن ما كان العمل في جميعه نحو (صمت يوماً) فهو مفعول به أو مشبهاً بالمفعول به، والأحسن الرفع، تقول: (الصوم اليوم) وإذا لم يعم فالنصب أولى تقول: (الصلاة اليوم)، وإذا أخبرت عن أيام الأسبوع فالرفع واجب إلا في السبت والجمعة في معنى القطع، والجمعة في معنى الاجتماع. فتقول: الأحد اليوم، والسبت اليوم، والجمعة اليوم بالنصب، وكذلك حفرت وسط الدار بئراً، إذا أردت حفر جميع الوسط، كان مفعولاً به وكانت السين مفتوحة، وإن أردت نقطة اليبكار كان ظرفاً وكانت السين ساكنة^(٣).

(١) قال الرضي في شرحه ١٨٣/١ - ١٨٤: ويعني أن المفعول فيه ضربان، ما يظهر فيه (في) وما ينتصب بتقديره، وشرط نصبه تقديره، وأما إذا ظهر فلا بد من جره، وهذا خلاف اصطلاح القوم، فإنهم لا يطلقون المفعول فيه إلا على المنصوب بتقدير في فالأولى أن يقال: هو المقدر بفي من زمان أو مكان فُعِلَ فيه فعلٌ مذكور.....).

وينظر شرح المصنف ٣٨، وشرح المصنف ٤٥/٢، قال المصنف: (لأنها إذا وجدت وجب الخفض بها فإذا حذفت تعلّى الفعل فنصب) ٣٨.

(٢) ينظر رأي البصريين والكوفيين في الإنصاف ٢٤٥/١ وما بعدها.

(٣) قال المبرد: وتقول: وسط رأسك دهن يا فتى لأنك أخبرت أنه استقر في ذلك الموضع -

قوله: (وظروف الزمان كلها تقبل ذلك) يعني تقبل تقدير (في) سواء كان الزمن مبهماً نحو: (وقت) و(حين) أو مختصاً معرفة^(١)، كالיום والشهر أم نكرة كيوم وشهر، والمبهم مالا حد له يحصره، والمختص ما له حد يحصره، فتقول: (صليت وقتاً) في وقت ويوم الجمعة، وفي يوم الجمعة إن شئت أتيت بفي ظاهره أو مقدرة، وإنما تعلق إليه الفعل بنفسه لقوة دلالة عليه كدلالة على المصدر فكما يلتبس المصدر بنفسه معرفة كان أو نكرة تنصب ظرف الزمان مبهماً كان أو معيناً لأنه يدل عليه بصيغته وضرورته.

قوله: (و[ظرف]^(٢) المكان إن كان مبهماً قبل^(٣)) يعني قبل تقدير في، فتقول صليت خلفك، وفي خلفك، وإنما قبل لأنه أشبه الزمان في دلالة لأن الفعل مستلزم لمكان من الأمكنة كاستلزامه للزمان.

فأسكنت السين ونصبت لأنه ظرف) ينظر المقتضب ٣٤١/٤، والأصول في النحو ٢٠١/١.

(١) ينظر شرح المصنف ٣٨، وقال: (أي يضح أن تنتصب بتقدير في من غير تفصيل).

قال الرضي: وظروف الزمان كلها أي مبهمها ومؤقتها يقبل ذلك أي يقبل النصب بتقدير في والمبهم من الزمان هو الذي لا حد له يحصره معرفة كان أو نكرة كحين وزمان والحين والزمان والمؤقت منه ما لا نهاية تحصره سواء كان معرفة أو نكرة كيوم وليلة وشهر ويوم الجمعة وليلة القدر وشهر رمضان) ينظر شرح الرضي ١٨٤/١.

(٢) في الكافية المحققة و (ظروف) بدل (ظرف).

(٣) قال الرضي: (...). اختلف في تفسير المبهم من المكان فقبل هو النكرة وليس بشيء لأن نحو: جلست خلفك وأمامك منتصب بلا خلاف على الظرفية). الرضي ١٨٣/١.

وقال المصنف في شرحه ٣٨: (وظروف المكان إن كان مبهماً قبل النصب بتقدير في وإن لم يكون مبهماً لم يقبل والنظر فيما هو المبهم. وقال الأكثرون المبهم ما كان للجهات الست والمعين ما سواه فما جاء منصوباً بتقدير في من غير ذلك فهو عندهم مسموع غير قياسي. وقال قوم الأمكنة الواقعة ظروفاً من غير الجهات الست كثيرة فينبغي أن تضبط بغير ذلك، فقالوا: المبهم كل مكان كان له اسم لا يدخله في مسماه والمعين خلافة).

قوله: (وإلا لم يقبل)^(١) وهو المختص، بل يجب ظهور (في)، فتقول: صليت في المسجد، وإنما وجب ظهورها لعدم دلالة الفعل على الأمكنة المعينة فلم يقول للتعدي بنفسه، وإنما برزت (في) مع الزمان والمكان فهي الظرف وما بعدها لا يسمى إلا مجروراً، وإن لم يبرز في أيهما، كان هو الظرف.

قوله: (وُفسّر المبهم بالجهات الست) يعني لما كان المبهم يقبل تقدير في، بخلاف المختص احتيج إلى تمييز كل واحد منهما وقد اختلف فيه، فمنهم من عد المبهم بالجهات الست، وما حمل عليها نحو: [و٥٠] (قدام وتجاه) على أمام، ووراء على خلف، وأعلى على فوق وأسفل على تحت، ويسار على شمال وأما يمين فلا يحمل عليه شيء، وما عداها مختص، ومنهم من حله فقال: المبهم ما كان له اسم باعتبار أمر غير داخل في مسماه^(٢)، فقول: (كل ما كان له) يعني المبهم اسم وهي خلف ووراء ونحوها باعتبار أمر، وهو الشخص وهو غير داخل في مسماها، والمختص ما كان له اسم باعتبار أمر داخل في مسماه، فقول: (كل ما كان له) يعني المختص اسمه، وهو الدار باعتبار أمر وهي الحيطان وهي داخلية في مسماه ممن عد^(٣)، ورد عليه: بريد وفرسخ، وقيل إنها من المبهم، ومن حدّ فقد دخلت، وأما من جعلها من المختص لم يرد على من حدّ أو عدّ لأنها عنده لها اسمها باعتبار أمر، وهو ذرعها، وهو داخل في مسماها.

(١) في الكافية المحققة قوله و (إلا فلا) بل (لم يقبل).

(٢) هذه العبارة نسبها الرضي إلى المصنف وهي في شرحه ٣٨، وعند الرضي ١٨٤/١، ولم ينسبها الشارح إلى أي منهما.

(٣) ينظر شرح الرضي ١٨٤/١.

قوله: (وحمل عليه عند ولدي) أي على المبهم في تقدير (في) على من فسرهُ بالجهات الست، وأما من حدّد دخلاً، هما وشبههما^(١)، وإنما حملا عليه لإيهامهما، لأنهما يصلحان لجميع المبهمات التي أضيفتا إليها، والفرق بين (عندي) و(لدي)، أن لديّ لما كان في ملكك إذا حضر، وعند لما كان في ملك حضر أو غاب.

قوله: (وشبههما) [لإيهامهما]^(٢) وذلك نحو (دون) و(بين) و(مع) و(وسط) و(ناحية) و(جهة) وإنما حملت على المبهم لمشابتها للجهات الست في الإيهام.

قوله: (ولفظ مكان لكثرتِه)^(٣) حمل لفظ مكان لإيهام فيه، لأن قولك: جلست مكان زيد معين، وكذلك ما بمعناه، نحو منزل، وموضع، وصفاتها، نحو (قريباً وبعيداً) قال الوالد: والأولى أنه أشبه المبهم لكونه لغير معين.

قوله: (وما بعد: دخلتُ)^(٤) يعني مما حمل على المبهم في تقدير (في) من المعين وذلك نحو: دخلت وسكنت ونزلت نقول (دخلت الدار)

(١) قال الرضي في ١٨٤/١: ويدخل في الجهات الست هو عند ولدي ووسط وبين وإزاء وحذاء وحلة وتلقاء وما هو بمعناها، وستثنى من المبهم جانب وما بمعناه من جهة ووجه وكنف وذرى، فإنه لا يقال زيد جانب عمرو وكنفه، بل في جانبه أو إلى جانبه، وكذا خارج الدار، فلا يقال: زيد خارج الدار كما قال سيبويه: بل من خارجها.

(٢) ما بين الحاصرتين زيادة من الكافية المحققة.

(٣) قال الرضي في ١٨٦/١: (وكذا لفظ الموضع والمقام ونحوه بالشرط المذكور في الكل وهو انتصابه بما فيه معنى الاستقرار).

(٤) وزاد الرضي سكنت ونزلت قال في ١٨٦/١: أعلم أن دخلت وسكنت ونزلت تنصب على الظرفية كل مكان دخلت عليه مبهماً كان أو لا نحو: دخلت الدار، ونزلت الخان، وسكنت الغرفة وذلك لكثرة استعمال هذه الأفعال الثلاثة).

وسكنت الحان، ونزلت السوق، ولا تأتي بـ(في) ظاهرة لكثرة استعمال هذه الثلاثة بخلاف غيرها من المعين وكذلك قولهم: (ذهبت الشام)^(١) فقط دون ذهبت اليمن، فلا بد فيه من (في) ظاهرة، والقراء^(٢) أجاز حذفها في جميع الأماكن مع ذهبت مطلقاً ودخلت مطلقاً.

قوله: (في الأصح)^(٣) إشارة إلى الخلاف فيما بعد هذه الثلاثة، فقال سيبويه وأصحابه^(٤) إن ما بعدها منتصب على الظرفية بواسطة في إلا أنه حذف لكثرة الاستعمال، ولا تعلو بنفسها، بل هي لازمة، والدليل على لزومها، أن نظيرها وهو غُرْتُ^(٥)، ونقيضها وهو خرجت لازمان والشيء يُحْمَلُ على نقيضه، كما يحمل على نظيره، ولأن مصدرها فاعول، وهو مصدر لازم، نحو: (شكور قليل)، وقال الجرمي: (١) إنَّ (دخلت) متعدٍ بنفسه وما بعله مفعول به، لا فيه، وأما ذهبت الشام^(٦)، فانتصاب الشام على الظرفية اتفاقاً، لأن (ذهبت) لازم.

(١) ينظر شرح الرضي ١٨٦/١، والكتاب ٣٥/١، والهمع ١٥٣/٣. وقال سيبويه في الكتاب ٣٥/١: قعدت المكان الذي رأيت وذهبت وجهاً من الوجوه، وقد قال بعضهم: ذهبت الشام يشبهه باليهيم، إذا كان مكاناً يقع عليه المكان والمذهب، وهذا شاذ، لأنه ليس في ذهب دليل على الشام، وفيه دليل على المذهب والمكان، ومثل ذهبت الشام دخلت البيت.

(٢) ينظر الهمع ١٥٣/٣.

(٣) في الكافية المحققة (على) بدل (في).

(٤) ينظر الكتاب ٣٥/١، وشرح الرضي ١٨٦/١.

(٥) غرت من الإغارة، قال الجرمي فيما نقله عنه الرضي: دخلت متعدٍ فما بعله مفعول به لا مفعول فيه) ١٨٦/١. وقال الرضي في الصفحة نفسها: والأصح أنه لازم، ألا ترى أن غير الأمكنة بعد دخلت يلزمها (في) نحو (دخلت في الأمر، ودخلت في مذهب فلان) وهذا ما ذهب إليه سيبويه وأصحابه كما ذكر الشارح.

(٦) ينظر المصدر السابق.

(٧) ينظر الكتاب ٣٥/١، وشرح الرضي ١٨٦/١. إذ العبارة منقولة عنه بتصرف دون عزو له.

قوله: (وينصب بعامل مضمَر) لمن قال (أين كنت، ومتى سرت؟) و(كم سرت خلفك)؟ أو(في الدار، ويوم الجمعة) و(حيناً) أي كنت خلفك، أوكنت في الدار، أو سرت يوم الجمعة، أو سرت حيناً.

قوله: (على شريطة التفسير) يعني يجوز فيه ما يجوز فيما أضمر عامله على شريطة التفسير من اختيار الرفع، وجواز النصب نحو: يوم الجمعة سرته، والعكس نحو: أيوم الجمعة صمته، وما يوم الجمعة صمته، ووجوب النصب نحو: (إن يوم الجمعة صمته صمته) و(هلا يوم الجمعة صمته)، وتساوي الوجهين، نحو: (يوم الجمعة سافرت فيه) و(يوم الجمعة سافر فيه زيد) ووجوب الرفع نحو: أيوم الجمعة سير فيه^(١).

(١) ينظر شرح المصنف ٣٨، وهذه العبارة منقولة بتصرف منه دون أن يعزوها إليه وهي تفسير لقوله: (على شريطة التفسير) . وشرح الرضي ١٩١/١.

المفعول له [ظ ٥٠]

قوله: (المفعول له) هورابع الحقيقية، وقُدِّمَ على المفعول معه لأن دلالته أقوى منه، لأن كل فعل لابد له من علة، ما لم يكن سهواً ولا عتناً، بخلاف المصاحب فإنه يستغني عنه الفاعل في الفعل.

قوله: (ما فُعل لأجله فُعل) جنس الحد، ودخل فيه التأديب حَسُنَ إذا قلته، وقد شاهدت ضرباً لأجل التأديب فإنه فعل لأجله فعل غير مذكور^(١).

قوله: (مذكور) خرج ما دخل وسواء كان الفعل المذكور ملفوظاً به كـ(ضربته تأديباً) أو مقدر كقولك في جواب السؤال، لم ضربته ؟ فقلت: تأديباً ونحو قوله: (ما جاء بك؟) أَحَدٌ بَأْ على قومك أم رغبةً في الإسلام) ؟ ومراده بقوله: (فعل مذكور) المصدر لا الفعل الاصطلاحي.

قوله: (مثل ضربته تأديباً، وقعدت عن الحرب جنباً) إنما مثل

(١) ينظر ابن الحالج في شرحه ٣٨: (واحترز من مثل أعجبي التأديب وكرهت التأديب فهو وإن كان علة لفعل فليس علة لفعل مذكور)، وللتفصيل ينظر الكتاب ٣١٧/١ وما بعدها، والأصول لابن السراج ٢٠٦/١، وشرح المفصل ٥٢/٢ وما بعدها، وشرح التسهيل السفر الأول ٢١٢/٢ وما بعدها، وشرح الرضي ١٩٢/١ وما بعدها، وشرح ابن عقيل ٥٧٣/١ وما بعدها.

بمثالين، لأن منهم من جعل الفعل علة في المصدر، فلا يستقيم لكم ذلك في (قعدت عن الحرب جنباً)^(١) أن يكون القعود سبباً في الجنب بل العكس.

قوله: (خلافاً للزجاج فإنه عنده مصدر)^(٢) يعني المفعول لأجله وناصبه عنده مقدر من لفظه تقديره، ضربته فأدبته تأديباً، وقيل على حذف مضاف أي (ضرب تأديب) وعند الكوفيين^(٣) أنه مصدر أيضاً وعامله الموجود لأنه في معناه، كما في (قعدت جلوساً) والبصريون جعلوه باباً مستقلاً مفعولاً لأجله، وعامله الموجود بواسطة اللام.

قوله: (وشرط نصبه تقدير اللام)^(٤) وذلك لأنها إن ظهرت جرت، وإن لم تقدر لم تفهم منه العلة، و(المفعول له) ينجر بالباء نحو: ﴿فَبِظَلَمٍ مِنَ الَّذِينَ هَادُوا﴾^(٥) وبـ(من) نحو: ﴿مِنْ أَجْلِ ذَلِكَ كَتَبْنَا﴾^(٦) و(جئت من

(١) ينظر شرح الرضي ١٩٢/١، وينظر شرح المصنف ٣٩.

(٢) والواقع أن الزجاج يقول بمصطلح المفعول له وذلك عند تفسيره لقوله تعالى في سورة البقرة في كتابه (معاني القرآن وإعرابه) ٦٣/١ (يجعلون أصابعهم في آذانهم من الصواعق حذر الموت).

قال الزجاج: والمعنى يفعلون ذلك لحذر الموت، وليس نصبه لسقوط اللام، وإنما نصبه أنه في تأويل المصدر كأنه قال: (يحذرون حذراً). وقال حذر الموت مفعول له، ينظر شرح التسهيل السفر الأول ٨١٥/٢ والمجم ١٣٣/٣.

(٣) ينظر رأي الفريقين في شرح الرضي ١٩٢/١، والكتاب ٣٦٩/١ - ٣٧٠، وشرح التسهيل السفر الأول ٨١٤/٢.

(٤) ينظر شرح المصنف ٣٨.

(٥) النساء ١٦٠/٤ وقمهاة: ﴿... حرماً عليهم طيبات أحلت لهم وبصدهم عن سبيل الله كثيراً...﴾.

(٦) المائدة ٣٢/٥ (من أجل ذلك كتبنا على بني إسرائيل أنه من قتل نفساً بغير نفسٍ أو فساد في الأرض فكأنما قتل الناس جميعاً...).

خوفك) وباللام نحو: (جئت للسمن) إلا أنه لا تقدر إلا اللام، دون (الباء) و(من) لكثرتها.

قوله: (وإنما يجوز حذفها إذا كان فعلاً لفاعل الفعل) يعني لا يجوز حذف اللام من المفعول له إلا بشروط ثلاثة وفيه تفصيل، إن كان اسماً جامداً، نحو: (جئت للسمن^(١)) وإن كان مصدراً، فإن كان (إنْ وإنّ) جاز دخولها وحذفها، نحو: (أزورك إنْ تحسن إلي) و(لأنْ تحسن إليّ) و(وإنّك تحسن إليّ) و(لأنّك تحسن إليّ)، وإن كان صريح المصدر، فإن اختلت الشروط أو أحدها لم يجوز حذفها، وإن اجتمعت، فإن كان مفرداً فلا يصح حذفها نحو (جئتكَ للإكرام) ويجوز حذفها عند سيويه^(٢) نحو قوله:

[٢١١] لا أقعد الجبنَ عن الهيجله

ولو توالى زمر الأعداء^(٣)

ومنع المبرد من جواز حذفها^(٤) إلا على تقدير زيادة لام التعريف، وإن كان منكراً، فلا خلاف في حسن حذفها نحو: (جئتكَ إكراماً لك) ويجوز لإكرامك، قال:

[٢١٢] مخلة ورع المحبور

(١) ينظر شرح المصنف ٣٩، وشرح الرضي ١٩٣/١.

(٢) ينظر الكتاب ٣٦٩/١.

(٣) الرجز بلا نسبة في ابن عقيل ٥٧٥/١، وينظر شرح التسهيل السفر الأول ٨١٥/٢، وجمع الهوامع ١٣٤/٣.

والشاهد فيه قوله: (لا أقعد الجبن) حيث جاء مفعولاً لأجله ونصبه مع أنه محلى بـأل، وقد اختلف النحاة في مجيء المفعول لأجله معروفاً بـأل، ومذهب سيويه والزحشرى جواز ذلك والشواهد تؤيد رأيهما.

(٤) ينظر المقتضب ٣٤٧/٢، والأصول ٢٠٨/١.

وإن كان مضارعاً فلجواز والحذف على سواء نحو: ﴿حذر الموت﴾^(١) و﴿لا يلاف قرينش﴾^(٢). قال:

[٢١٣] وأغفر عوراء الكريم ادخله

وأعرض عن شتم اللئيم تكريماً^(٣)
وقد جاء حذف اللام في الإضافة والتعريف والتنكير جميعاً وقوله:

[٢١٤] يركب كل عقر جهور

مخففة وزعل المجبور^(٤)

والهول من تهور الهبور.

والشرط التي يجوز معها حذف الأول.

قوله: (أن يكون فعلاً) أي مصدراً يحتز من الاسم [و٥١] نحو: (جئت للسمن) فإنه لا يجوز حذفها^(٥).

(١) البقرة ١٩٢ ﴿... يجعلون أصابعهم في آذانهم من الصواعق حذر الموت والله محيط بالكافرين﴾.

(٢) قرينش ١/١٠٦.

(٣) البيت من الطويل وهو لحاتم الطائي في ديوانه ٢٢٤، والكتاب ٣٧١، ومعاني القرآن للفرأء ٥/٢، وشرح أبيات سيويه ٤٥/١، وشرح المفصل ٥٤/٢، وشرح التسهيل السفر الأول ٨١٥/٢، وشرح الرضي ١٩٤/١، واللسان ملة (عَوْرَ) ٣٦٦/٤، وشرح ابن عقيل ٥٧٨/١، وخزانة الأدب ١٢٢/٣ - ١٢٣.

العوراء: الكلمة القبيحة، ادخاره: استبقاء مودته.

الشاهد في قوله: (ادخاره) حيث وقع مفعولاً لأجله مع أنه مضاف إلى الضمير.

(٤) الرجز للعجاج في ديوانه ٣٥٤/١ - ٣٥٥، والكتاب ٣٦٩/١، وشرح أبيات سيويه ٤٧/١، وشرح المفصل ٥٤/٢، وشرح الرضي ١٩٣/١، والبحر المحيط ٢٢٣/١.

وهو في صفة لثور وحشي، والعقر من الرمال الذي لا نبات فيه، والجمهور المتراب

المجتمع، والخبور المسرور. ويروى وتهول بلك تهور، والقبور بلك الهبور.

والشاهد فيه (مخففة وزعل و الهول) حيث جاءت كلها مفعولاً لأجله.

قال صاحب المفصل في ٦٠: (ويكون معرفة ونكرة) وقد جمعها العجاج في قوله المذكور.

(٥) ينظر شرح المصنف ٣٩.

الثاني قوله: (لفاعل الفعل المعلن)^(١) أن يكون المصدر فعلاً لفاعل الفعل الأول الذي علل، فخرج من هذا مالا تعليل فيه، كالمفعول المطلق وأتيته ركضاً، وما كان فاعل المصدر غير فاعل الفعل نحو: (جئت لأكرامك لي) قال:

[٢١٥] وإنى لتعروني لذكراك هزة

كما انتفض العصفور بالله القطر^(٢)

وهذا مختلف فيه، فمنهم من اشترط أن يكون فاعلها واحداً، كابن الحلب^(٣)، وإلا وجبت اللام، ومنهم من لم يشترط، واحتج بقوله تعالى: ﴿يُرِيكُمْ الْبَرْقَ خَوْفاً وَطَمَعاً﴾^(٤) ويقول: ^(٥)

[٢١٦] أرى أم عمرو معها قد تحذرا

بكاءً على عمرو وما كن أصبرا^(٥)

فإن الإراة من الله والخوف والطمع من فعلهم، والبكاء منها وتحذر

(١) قال الرضي في ١٩٢/١: يعني أن تقدير اللام شرط انتصاب المفعول له لا شرط كون الاسم مفعولاً له.

(٢) البيت من الطويل، وهو لأبي صخر الهذلي في شرح أشعار الهذليين ٩٥٧/٢، وينظر الإنصاف ٢٥٣/١، وشرح المفصل ٦٧/٢، وأمالى ابن الحلب ٦٤٦/٢، وشرح التسهيل السفر الأول ٨١٣/٢، وشرح ابن عقيل ٢٠/٢، وشرح شذور الذهب ٢٥٣، وجمع الهوامع ١٣٢/٣، وخزانة الأدب ٢٥٤/٣ - ٢٥٥. والشاهد فيه قوله: (لذكراك) فإن اللام فيه للتعليل.

(٣) ينظر شرح المصنف ٣٩.

(٤) الرعد ١٢/١٣ وتامها: ﴿هو الذي يريكم البرق خوفاً وطمعاً وينشئ السحاب الثقلاً﴾.

(٥) البيت من الطويل وهو لامرئ القيس في ديوانه ٦٩، وينظر شرح ابن عقيل ١٥١/٢، وخزانة الأدب ٢١١/٩.

والشاهد فيه قوله: (بكاءً) حيث جاءت مفعولاً لأجله مثل الآية (خوفاً وطمعاً).

الدموع من الله، وأجاب المانعون بأن انتصاب الآية والبيت على الحال، أو على تقدير مضاف، أي إرادة خوفكم وطمعكم ويكون الخوف بمعنى الإخافة.

الثالث قوله: (وأن يكون مقارناً له في الوجود)^(١) فإنه لم يقارنه وجبت اللام نحو: (أسلمت لدخول الجنة، وجئتك اليوم لإكرامك لي أمس)، وأجازه بعضهم، وزعم أنه رأي المتقدمين، واحتج بنحو: (ضربته تأديباً)، فإن التأديب غير مقارن للضرب، فإن قيل تقدير الإرادة مقارنة، قلنا وكذلك هنا، وأجيب بأن التأديب متصل بالضرب فهو كالمقارن، وإنما جاز حذف اللام مع اجتماع هذه الشروط لمشابهة المصدر، فإن المصدر فعل لفاعل الفعل، ومقارن له في الوجود، فلما شابهه تعلّى إليه من غير واسطة اللام كتعديته إلى المصدر، لقوة الدلالة، والمراد بحذف اللام مع الشرط حذف جواز لا وجوب.

(١) فإذا اختلف الزمان وجبت اللام (وإن تشاركاً في الزمان بأن يقع الحدث في بعض زمان المصدر كجئتك طمعاً وقعدت عن الحرب جُبناً، أو يكون أول زمان الحدث آخر زمان المصدر نحو: حبستك خوفاً من فرارك أو بالعكس ونحو: جئتك اصلاً لحالك، وشهدت الحرب إيقاعاً للهدنة بين الفريقين... فليس ها هنا حدثان في الحقيقة حتى يشتركا في زمان بل هما في الحقيقة حدث واحد...) ينظر شرح الرضي ١٩٣/١.

المفعول معه

قوله: (المفعول معه)^(١) هذا خامس الحقيقية، وهو آخرها، واختلف فيه، هل هو قياس أوسماع، فقال بعضهم: إنه سماع لضعف العامل، وقال الأخفش^(٢) والفراسي^(٣) قياس بكل حال، وفصل بعضهم فقال: إن كان لا يصح فيه العطف فهو سماع نحو: (استوى الماء والخشبة) ولا يقال: (جلس زيد والسارية)، ولا (ضحك زيد وطلوع الشمس) إذ لا يسند الجلوس إلى السارية ولا الضحك إلى طلوع الشمس، وإن صح العطف فهو قياس وحقيقته:

قوله: (المذكور بعد الواو) جنس للحد وخرج ما كان بعد الفاء وثم وغيرها.

قوله: (لمصاحبة معمول فعل) خرج ما يصاحب معمول الابتداء نحو: (زيد وعمرو وأخوأك)، وما لا مصاحبة فيه كالعطف نحو: (جاء زيد وعمرو)، ولأن من شرطه مصاحبة المفعول معه أن لا ينفك مجيئه عنه بحال، بخلاف

(١) للتفصيل ينظر: الكتاب ٢٩٧/١ وما بعدها، وشرح الرضي ١٩٤/١ وما بعدها، وشرح التسهيل السفر الأول ٨٧٧/٢ وما بعدها، وشرح المفصل ٤٨٢، وغيرها... والمجمع ٢٣٥/٣ وما بعدها.

(٢) ينظر شرح الرضي ١٩٨/١، وشرح المفصل ٤٩٢.

(٣) ينظر المقتصد في شرح الإيضاح ٦٦٣/١.

العطف فإنه يحتمل مجيئه معه وقبله وبعده، وخرج ما أفاد المصاحبة بغير الواو، إما بكلمة أخرى أوقرينة نحو: (جاءني زيد وعمرو معاً) فإن المصاحبة ها هنا حصلت من قوله معاً، لا من الواو، ويعني بالمفعول المصاحب الفاعل والمفعول مطلقاً، وبعضهم شرط أن يكون المفعول الذي يصاحبه المفعول معه فاعلاً، نحو: (سرت وزيداً) لاتفاقهم في نحو: (ضربت زيداً وعمراً) إنه ليس مفعولاً معه وهو منقوض بنحو (حسبك وزيداً درهم) قالت:

[٢١٧]..... فحسبك والضحك سيفٌ مهند^(١)

فإن الكاف مفعول لـ (حسبك) بمعنى يكفيك وأما (ضربت زيداً وعمراً) فإن أصل الواو للعطف، وإنما يُعدل إلى النصب على المعنى للنصب على المصاحبة، وفي (ضربت زيداً وعمراً) لا يمكن ذلك غالباً.

قوله: (لفظاً أو معنى) تقسيم للعامل بعد تمام الحد فاللفظ مثل (جئت وزيداً) [ظ ٥١] والمعنى مثل قولك (مالك وزيداً) و(ما شأنك وعمراً)^(٢) و(ما أنت وقصعة من ثريد)^(٣) والضمير في قوله: (معه وله وفيه وبه) يعود إلى الألف واللام، لأنها بمعنى الذي، واختلف في عامله. فقال

(١) عجز بيت من الطويل وهو لجرير في ذيل الأمالي ١٤٠، وصدره:
إذا كانت الهيجاء وانشقت العصا

وهو بلا نسبة في سبط اللالي ٨٩٩، وشرح شواهد الإيضاح ٣٧٤، وينظر شرح المفصل ٥١/٢، والمغني ٧٣، وشرح شواهد المغني للسيوطي ٩٠٠/٢، واللسان مائة (حسب) ٨٦٥/٢. والشاهد فيه قوله: (والضحك) حيث يجوز فيه النصب على أنه مفعول معه، والجر على أنه معطوف، والرفع على أنه محذوف الخبر والتقدير: والضحك موجود...

(٢) ينظر شرح المصنف ٣٩، وشرح الرضي ١٩٥/١.

(٣) ينظر شرح المفصل ١٥/٢.

الأخفش وقوم من الكوفيين: هو معرب إعراب الظرف المحذوف وهو (مع)^(١) لأن أصله: استوى الماء مع الخشبة فحذف (مع) ونقل إعرابها إلى ما بعدها، وقال الزجاج:^(٢) فعل مقدر بعد الواو، وتقديره وصاحب الخشبة، والذي عليه الجمهور^(٣) أنه قبل الواو أو بواستطها، ثم اختلفوا، فقال سيبويه:^(٤) لا يعمل إلا الفعل لفظاً أو تقديرًا، وقال الفارسي وجماعة:^(٥) أنه يجوز عمل ما قبل الواو بواستطها بفعل أو شبهه أو معناه، كاسم الفاعل والمفعول والصفة المشبهة والمصدر والجار والمجرور والظرف، واسم الإشارة، كالحال، ولا يقدرن شيئاً مع وجود أي هذه. ومن عمل اسم الإشارة قوله:

[٢١٨] هذا ردائي مطوياً وسر بلا^(٦)

ولا يصح تقديم المفعول معه على صاحبه، لا يقال: الخشبة استوى الماء،

(١) ينظر رأي الأخفش ومن معه من الكوفيين في شرح المفصل ٤٩٢، وشرح الرضي ١٩٥/١.
(٢) ينظر رأي الزجاج في شرح الرضي ١٩٥/١، وشرح المفصل ٤٩١، وشرح التسهيل السفر الأول ٨٨٠/٢.

(٣) جمهور البصريين كما أشار الشريف الجرجاني في حاشية الرضي ١٩٥/١.

(٤) ينظر الكتاب ٢٩٧/١، ٢٩٨.

(٥) ينظر شرح التسهيل السفر الأول ٨٧٧/٢ وما بعدها.

(٦) عجز بيت من البسيط وصلته:

لا تحبسك أثوابي فقد جُمِعَتْ

وهو بلا نسبة في شرح التسهيل السفر الأول ٨٧٩/٢ والمقاصد النحوية ٨٦٣، وشرح الأشموني ٢٢٤/١، والأشباه والنظائر ٧٧٧، وجمع الهوامع ٢٣٨/٣.
ويروى مطوياً بـ (مطوياً).
والشاهد فيه قوله: (وسر بلاً) مفعولاً معه وعامله مطوياً وأجاز أبو علي الفارسي أن يكون عامله اسم الإشارة هذا.

وأجاز ابن جني^(١) والإمام يحيى بن حمزة^(٢) تقدمه على صاحبه نحو:
[٢١٩] جمعت وفحشاً غيبةً ونميمةً

ثلاث خصال لست عنها بمرعوي^(٣)

قوله: (فإن كان الفعل لفظياً، وجاز العطف، فالوجهان) وحاصلة أن العامل إن كان لفظياً، فإن كان المعطوف عليه مرفوعاً، فإن صح العطف نحو (جاء زيد وعمرو) و(جئت أنا وزيد [مثل زيدا، وإن لم يجزأ]^(٤)) فالوجهان العطف على اللفظ، والنصب على المعية، والأجود الرفع لقوة عامله، وعبد القاهر أوجب العطف^(٥)، وإن تعذر العطف، إما لعدم شرط المعطوف نحو (جئت وزيداً) أولتغير المعنى نحو استوى الماء والخشبة وجب النصب^(٦)، وإن كان منصوباً أو مجروراً، فإن صح العطف تحتم عند

(١) ينظر الخصائص ٣٨٣/٢، وقد رد رأي ابن حني ابن مالك في شرح التسهيل السفر الأول ٨٨٦/٢.

(٢) ينظر الأزهار الصافية في شرح المقدمة الكافية ٣٨١ - ٣٨٢ وبعد أن أورد رأي ابن حني قال: (وهذا وإن كان له وجه في القياس من جهة قوة الفعل وتصرفه في معموله، لكنه يخالف لما عليه أكثر النحاة، وما أراه بعيداً عن الصواب لأن المحذور هو تقدمه على الفعل نفسه من جهة مشابهة الواو العاطفة، فأما تقدمه على مصحوبه، فلا محذور هناك فلهذا كان جائزاً ولا حاجة إلى تأويل ما ورد من الشواهد من غيره ضرورة).

(٣) البيت من الطويل، وهو ليزيد بن الحكم في شرح شواهد المغني ٦٩٧/٢، والخصائص ٣٨٣/٣، وأمالى القالي ٦٧١، وأمالى ابن الشجري ١٧٧/١، وشرح التسهيل السفر الأول ٨٨٦/٢، وهمع الهوامع ٢٤٠/٣. ويروى في أمالي القالي:

خصالاً ثلاثاً لست عنها بمرعوي

والشاهد فيه قوله: (جمعت وفحشاً غيبةً ونميمةً) حيث ذهب ابن جني إلى أن الواو في وفحشاً هي واو المعية وأن الشاعر قدم المفعول معه على المفعول لمصاحبة المصاحب. والجمهور خلاف ذلك أي أن الواو للعطف وقدم الشاعر وأخر.

(٤) ما بين الحصريتين زيلة من الكافية المحققة.

(٥) ينظر رأي عبد القاهر في المقتصد في شرح الإيضاح ٦٦٠/١، وشرح الرضي ١٩٥/١.

(٦) قال الرضي في ١٩٦/١: (جمهور النحاة على أن النصب يختار هاهنا لا أنه واجب، وذلك مبني =

المصنف^(١) وجماعة، نحو (رأيتك وزيداً) و(مررت بزيد وعمرو) وأجاز بعضهم المعية فيها، وسيبويه^(٢) وجماعة أجازوها في المجرور فقط دون المنصوب، لأن غرض المعية غير ثابت في عطف المنصوب.

قوله: (وإلا تعين النصب)^(٣) يعني حيث لا يصح العطف، وذلك حيث يتغير شرط العطف نحو (جئت وزيداً) أو يختل المعنى نحو: (استوى الماء والخشبة) و﴿أَجْمَعُوا أَمْرَكُمْ وَشُرَكَاءَكُمْ﴾^(٤).

قوله: (وإن كان معنى، وجاز العطف تعين) يعني وإن كان العامل معنوياً وجاز العطف تعين العطف، لضعف العامل نحو: (ما لزيد وعمرو)، وأجاز سيبويه^(٥) النصب واحتج بما روي عن العرب:

على أن العطف على الضمير المرفوع المتصل بلا تأكيد بالمتصل وبلا فصل بين المعطوف والمعطوف عليه قبيح لا ممتنع).

(١) ينظر شرح المصنف ٣٩، وشرح الرضي ١٩٦/١.

(٢) ينظر الكتاب ٣٠٤/١ وما بعدها.

(٣) قال الرضي في ١٩٦/١، ١٩٧: (وقال المصنف: العطف واجب فيه إذ هو الأصل، فلا يصار إلى غيره لغير ضرورة وليس بشيء لأن النص على المصلحة هو الداعي إلى النصب، والأولى أن يقال: إن قصد النصب على المصلحة وجب النصب وإلا فلا) وينظر شرح المصنف ٣٩، وشرح التسهيل السفر الأول ٨٤/٢ وما بعدها.

(٤) يونس ٧١/١٠ وتامها: ﴿فَأَجْمَعُوا أَمْرَكُمْ وَشُرَكَاءَكُمْ ثُمَّ لَا يَكُنْ أَمْرَكُمْ عَلَيْكُمْ غَمَةً ثُمَّ اقْضُوا إِلَيَّ وَلَا تَنْظُرُونَ﴾ في (شركاءكم) قراءتان الرفع والنصب.

قراءة العامة النصب، وقراءة الحسن وابن أبي إسحاق ويعقوب بالرفع، قال النحاس: في نصب الشركاء ثلاثة أوجه رأي الكسائي والفراء بإضمام فعل أي وادعوا شركاءكم أو معطوف على المعنى وهو قول محمد بن يزيد المبرد أو المعنى مع (شركاءكم) على تناصرهم كما يقال: التقى الماء والخشبة وهو قول أبي إسحاق الزجاج (ينظر تفسير القرطبي ٣٢٠/٤ - ٣٢٠٢، وفتح القدير للشوكاني ٤٦٢/٢، والبحر المحيط ١٧٨/٥).

(٥) ينظر الكتاب ٢٩٩/١ وما بعدها.

[٢٢٠] وما أنا والسير في متلف

يبرح بالذكر الضابط^(١)

فإنه جاز النصب مع غير جار ومجرور فبالأولى معهما.

قوله: (وإلا تعين النصب)^(٢) يعني حيث لا يصح العطف إما لتغير شرطه نحو (مالك وزيداً، وما شأنك وعمراً)^(٣) لأنه لا يعطف على الضمير المجرور إلا بإعادة الجار^(٤)، ومن أجاز العطف بغير إعادة الجار، أجاز المعية، أولتغير المعنى نحو (لا تنه عن القبيح وإتيانه) ومثل بمثالين في معنى العطف، الفعل مع الاستفهام؛ أحدهما: في الجار والمجرور والآخر في المصدر.

قوله: (لأن المعنى ما تصنع؟) هذا تفسير العامل المعنوي لأنه عند

(١) البيت من المتقارب وهو لأسامة بن حبيب الهذلي في شرح أشعار الهذليين ١٢٨٩/٣، وينظر الكتاب ٣٠٣/١، وشرح أبيات سيبويه ١٢٨/١، والمفصل ٥٩، وشرحه لابن يعيش ١٥٢/٢، وشرح التسهيل السفر الأول ٨٩٥/٢ ورصف المباني ٤٨٤. ويروى فيه مدح بلل متلف، وهمع الهوامع ٢٤٢/٣.

والشاهد فيه قوله: (وما أنا والسير) والسير منصوب بفعل محذوف على ما قاله سيبويه ٣٠٣/١، وإن كان ابن الحاجب ينكر إعرابه بفعل محذوف بل يجعله من المفعول معه.

(٢) ينظر شرح المصنف ٣٩، وشرح الرضي ١٩٧/١.

(٣) قال ابن يعيش في شرحه ٥٠/٢ (فهو نصب أيضاً وإنما نصبوا هاهنا لأنه شريك الكاف في المعنى، ولا يصح عطفه عليها لأن الكاف ضمير مخفوض والعطف على الضمير المخفوض لا يصح إلا بإعادة الخافض، ولم يجوز رفعه بالعطف على الشأن، لأن لم يرد أن يجمع بينهما، وإنما المراد ما شأنك وشأن عمرو).... وينظر شرح التسهيل السفر الأول ٨٨٩/٢.

(٤) ذهب الكوفيون إلى جواز العطف على الضمير المجرور بلا إعادة الجار ينظر الإنصاف ٤٦٣/٢.

سيبويه^(١) أنه فعل مقدر، ولا يقدر إلا مع المصدر، والجار والمجرور، إذا دخل عليهما الاستفهام ولا عمل لهما، وعند الفارسي: ^(٢) أنهما العاملان من غير تقدير وقد يقدر الفعل مع الاستفهام وحده، نحو (ما أنت وقصعة من ثريد) و (كيف أنت وقصعة من ثريد) والمقدر (كان) أو (يكون) التامتان^(٣)، لأنهما يقدران هاهنا كثيراً، والنصب قليل، والعطف أجود، وزعم ابن عصفور^(٤) أنه يتعين النصب حيث يريد معنى المعية لأنه يفوت بالعطف، فحصل من هذا [و٥٢] أن العطف ينقسم إلى واجب العطف ومختاره، وواجب المعية ومختارها، ومستوى الأمرين، فواجب العطف حيث لا يكون ثم فعل ولا معناه، نحو (زيد وعمر وأخوك) و (وكل رجل وضيعته) ومختاره في المنصوب الذي لا يتغير فيه المعنى نحو (رأيت زيدا وعمراً) وفي المجرور الذي لا يتعذر العطف ولا يتغير المعنى، نحو (مررت بزيد وعمرو) وفي الاستفهام الذي لا مصدر له نحو (ما أنت وقصعة من ثريد) وواجب المعية حيث يتعذر العطف نحو (جئت وزيداً) و (مررت بك وزيداً) وحيث يتغير المعنى نحو (استوى الماء والخشبة) و (جاء

(١) ينظر على شيء لو ظهر حتى يلفظوا به لم ينقض ما أرادوا (من المعنى حين حملوا الكلام

على (ما) و (كيف)

(٢) ينظر المقتصد في شرح الإيضاح ٦٦٢/١.

(٣) ينظر شرح المفصل ٥١/٢، وشرح التسهيل السفر الأول ٨٩٥/٢، وشرح الرضي ١٩٧/١. قال

سيبويه فيما نقله الرضي عنه: قال سيبويه: إذا نصبت ما بعد الواو هاهنا مع قلتة وضعفه

وذلك لكثرة وقوعها هاهنا والشيء إذا كثر وقوعه في موضع جاز حذف تخفيفاً وصار كأنه

منطوق به) ١٩٧/١ الرضي.

(٤) ينظر همع الهوامع ٢٣٥/٣.

البرد والطيا لسة^(١) وحيث الإبهام نحو (لا تنه عن القبيح وإتيانه)، ومختار المعية حيث يكون أدل على المعنى مع إمكان العطف نحو: (لا تتغد بالسّمك وتشرب اللبن) و(لا يعجبك الأكل والشبع) وحيث يكون عامل العطف غير صالح، والمعية ممكنة نحو: ﴿اجتمعوا أمركم وشركاءكم﴾^(٢) ومستوي الأمرين، فحيث يمكنان معاً ولا مرجح لأحدهما نحو (جئت أنا وزيدٌ وزيداً) و(جاء زيدٌ وعمرو وعمراً) قال الوالد: والأقرب أن العطف أرجح لأن عامله أسهل.



(١) ينظر شرح المفضل ٤٨٣.

(٢) يونس ٧١/١٠ وتامها: ﴿..... يا قوم إن كان كبر عليكم مقامي وتذكيري بآيات الله فعلى الله توكلت فاجعوا أمركم وشركاءكم ثم لا يكن أمركم عليكم غمّة ثم افضوا إليّ ولا تنظرون﴾.

الحال

قوله: (الحال) هذا أول المفعولات المشبهة^(١) على كلام النحاة خلافاً للزجاجي ونجم الدين^(٢)، فإنهما جعلاه من الحقيقية. وانتصابه لشبهه بالظرف لأنه فضلة تقدر بـ(في) وقال الفارسي: (٣) لشبهه بالمفعول به.

قوله: (ما يبين هيئة الفاعل) ما جنس للحد لأن الحال يكون اسماً وفِعْلاً. قوله: (يُبين هيئة الفاعل والمفعول) خرجت الصفة، والتمييز، لأنهما يبينان الذات من غير نظر إلى فاعل أو مفعول، وخرج نحو (رجع القهقري) فإنه وإن بين هيئة، فهي هيئة الفعل لا الفاعل، والمراد بالهيئة ما ينتقل، كالركوب والوقوف وهو بخلاف الصفة، فإنها ثابتة لا تنتقل، مثال ما يبين هيئة الفاعل، (جاء زيد راكباً)، ومثال المفعول: (شربت السويق ملتوتاً)، وهيتتهما على البدل^(٤) (ضربت زيداً قائماً) وعلى الجمع بلفظ واحد (ضربت زيداً قائمين) قال:

[٢٢١] متى ما تلقى فردين ترجف

روانف إليتيك وتُسْطَظْرا^(٥)

(١) ينظر شرح المفصل ٥٥/٢. قال ابن يعيش وإذا قد ثبت أنها ليست مفعولة فهي تشبه المفعول من حيث أنها تحيى بعد تمام الكلام).

(٢) ينظر شرح الرضي ١٩٨/١ - ١٩٩.

(٣) ينظر رأي الفارسي في المقتصد في شرح الإيضاح ٦٧٣/١ وفي الكافية المحققة (أو) بدل (و).

(٤) ينظر شرح المفصل ٥٥/٢.

(٥) البيت من الوافر وهو لعنترة العبسي في ديوانه ٢٣٤، وينظر المفصل ٦١، وشرحه لابن =

وبلفظتين (لقيته مصعداً متحدراً) والأولى أن تجعل الحال الأولى للذي تليها لثلا يؤدي إلى فصلين، وقد يجيء مفصلاً إذا دلت قرينة كقول امرئ القيس:

[٢٢٢] خرجتُ بها أمشي تجر وراءنا^(١) _____

ف(أمشي) حال من التاء و(تجر) من بها.

قوله: (لفظاً أو معنى) [ضربت زيداً قائماً]^(٢) تقسيم للفاعل والمفعول، فاللفظ ما تقدم والمعنى في الفاعل نحو (زيد في الدار قائماً)^(٣) لأن التقدير استقر، وفي الدار قائم مقامه^(٤)، وفي المفعول «هَذَا بَعْلِي شَيْخاً»^(٥) (وهذه

يعيش ١١٦٤، وأمالى ابن الحاجب ٤٥١/١، وشرح شافية ابن الحاجب ٣٠١/٣، وهمع الهوامع ٣٤٠/٤، وخزانة الأدب ٢٩٧/٤، ٥٠٧/٧ - ٥١٤. ويروى روادف بدل روانف.

والشاهد فيه قوله: (فردين) حيث جاء حالاً من الفاعل والمفعول في تلقيني كما ذهب إلى ذلك الشارح.
(١) صدر بيت من الطويل، وعجزه:

على أثرنا ذيل مرط مرجل

وهو لامري القيس في ديوانه ١٤، وينظر شرح شافية ابن الحاجب ٣٣٨/٢، ورصف المباني ٣٩٦، والمغنى ٧٣٤، وشرح شواهد المغني ٦٥٢/٢، واللسان مائة (نير) ٤٥٩٢/١، وأوضح المسالك ٣٣٩/٢، وهمع الهوامع ٢٤٤/١.

ويروى في اللسان نير بدل ذيل ومرجل بدل مرجل.
والشاهد فيه قوله: (أمشي تجر) حيث وقعت كل منهما في محل نصب حال فأمشي حال من التاء وتجر حال من الهاء، في بها وقد طبقت الجملة صاحبها.....
(٢) ما بين الحاصرتين زيلة من الكافية المحققة.

(٣) وقد رد الرضي على المصنف وقال في ٢٠١/١: وقال المصنف في مثال الحال عن الفاعل المعنوي: زيد في الدار قائماً، وفيه نظر لأن قائماً حال من الضمير في الظرف وهو فاعل لفظي، لأن الفاعل المستكن كالملفوظ به).

(٤) هذه العبارة من شرح المصنف ٤٠ دون أن يسندها الشارح إليه.
(٥) هود ٧١/١ وتملها: «قالت يا ويلتى أألد وأنا عجوز وهذا بعلي شيخاً إن هذا لشيء عجيب».

هندٌ واقفةٌ) لأنه في معنى أشير.

قوله: (وعاملها الفعل) يعني الحال سواء كان متعدياً أو لازماً متصرفاً أو غير متصرف.

قوله: (أو شبهه) وهو اسم الفاعل، والمفعول، والصفة المشبهة، وأفعل التفضيل، واسم الفعل والمصادر، نحو (زيد ضارب قائماً)، (مضروب قائماً) و(حسن الوجه ضاحكاً) و(أفضل منك قائماً) أو (نزال زيدا راكباً) و(يعجبني ضربك قائماً).

قوله: (أو معناه) وهي ثلاثة أشياء: الأولى: الجار والمجرور والظرف، نحو (زيد في الدار وعندك قائماً)، الثاني الإشارة وحرف التنبيه ^(١) نحو: ﴿هَذَا بَعْلِي شَيْخًا﴾ و(هذا زيد قائماً) وفيه خلاف. الجمهور إنهما العاملان جميعاً لما فيهما من معنى الفعل وذهب السهيلي: ^(٢) أن العامل الفعل، كأنك قلت: انظر إليه شيخاً، قائماً لأن الإشارة اسم جامد، والتنبيه حرف لا يعمل بمعناه إذا لزم [ظ ٥٢] في سائر الحروف أن يعمل بمعانيها، ومنهم من قال: العامل الإشارة دون التنبيه لوروده، قال تعالى: ﴿فَبَلِّغْ

قال الرضي: أما المفعول المعنوي فنحو شيخاً في قوله تعالى: (هذا بعلي شيخاً) فإن بعلي خبر مبتدأ وهو في المعنى مفعولاً للدلول هذا بعلي شيخاً أو أشير إليه شيخاً) ٢٠٠/١ وشيخاً حال والعامل فيه التنبيه أو الإشارة أو معنى الإشارة.

(١) ينظر شرح الرضي ٢٠١/١، وشرح المفصل ٥٧/٢ - ٥٨.

(٢) السهيلي هو عبد الرحمن بن عبد الله بن أصبغ السهيلي الخثعمي الأندلسي المالقي كان عالماً بالعربية واللغة والقراءات، جامعاً بين الرواية والدراية توفي سنة ٥٨١هـ من مصنفاته - شرح الجمل للزجاجي والتعريف والإعلام بما في القرآن من الأسماء والأعلام، والأمالى المسماة بأمالى السهيلي، تنظر ترجمته في البغية ٢٨١/٢.

يُؤْوَتْهُمْ خَاوِيَةً^(١) ومنهم من عكس واحتج بقوله:

[٢٣٣] ها بيناً ذا صريح النصح فلصغ له
وطعم، فطاعة مُهْدٍ نُصْحُهُ رَشَدٌ^(٢)

الثالث: (كأن) و(ليت) و(لعل)، أما كأن فلوروده قال:

[٢٣٤] كأنه خارجاً من جنب صفحته
سفود شرب نسوه عند مفتد^(٣)

وقوله:

[٢٣٥] كئن قلوب الطير رطباً وباساً
للى وكرها العنبل والحشف البالي^(٤)

(١) النمل ٥٢/٢٧، وتماها: ﴿فتلك بيوتهم خاوية بما ظلموا إن في ذلك لآية لقوم يعلمون﴾.

(٢) البيت من البسيط، وهو بلا نسبة في شرح التسهيل السفر الثاني ٥٤/١، ومغني اللبيب ٧٣٣ - ٨٦٥، وشرح شواهد المغني ٩٠١/٢.

والشاهد فيه قوله: (ها بينا) حيث جاءت الحال بعد عاملها وهو هنا حرف التنبيه (ها).
(٣) البيت من البسيط، وهو للناطقة في ديوانه ١٩، وينظر الخصائص ٢٧٥/٢، وأمالي ابن الشجري ١٥٦/١، وشرح الرضي ٢٠٠/١، ورصف المباني ٢٨٦ - ٣٦٣، واللسان مائة (فأد) ٣٣٣٤/٥، وخزانة الأدب ١٨٥/٣ - ١٨٧، والسفود: الحديلة التي يشوى بها اللحم، وفأدت اللحم واقتأدنه إذا شويته. شرب جمع شارب كصحب وصاحب.

والشاهد فيه قوله: (كأنه خارجاً) حيث عملت كأن في الحال لوجود معنى المشابهة وهي المقيلة بحال الخروج لا التشبيه وخارجاً حال من الفاعل المعنوي لكأن وهو الهاء.

(٤) البيت من الطويل وهو لامرئ القيس في ديوانه ٣٨، وينظر المصنف ١١٧/٢، ومغني اللبيب ٢٨٨، وشرح شواهد المغني ٣٤٢/١، ٥٩٥/٢ - ٨١٩، ولسان العرب مائة (أدب) ٤٣/١، وأوضح المسالك ٣٣٩/٢.

والشاهد فيه قوله: (رطباً وباساً) حيث وقعا حالين، والعامل فيهما وصاحبهما كأن وهو حرف مشبه بالفعل يتضمن معنى الفعل دون حروفه، ولا يجوز تقديم الحال على صاحبها في هذه الحال.

فإن رطباً ويابساً حالان وعاملهما كأن، والصاحب قلوب ولم يؤنث الحالين، لأن مراده كل قلب، وأما (ليت) و(لعل) فلأنهما بمعنى كأن في تغيير الجملة، ومنهم من قصرة على كأن وزاد بعضهم لولا لأنها في معنى امتنع، وأما نحو: (إما صديقاً فأنت صديق)، والاستفهام المراد به التعظيم نحو:

[٢٣٦] _____ يا جرتا ما أنت جلرة^(١)

الجنس المراد به الكمال نحو: (أنت الرجل علما)، والمشبهة به نحو: (هو زهير شعراً)^(٢) قال:

[٢٣٧] فإني الليثُ مرهوباً حمه^(٣)

وقوله: (وشرطها أن تكون نكرة)، هذا مذهب الجمهور^(٤) لثلا

(١) عجز بيت من مجزوء الكامل، وصلته:

بانت لتحزننا عفارة

وهو للأعشى في ديوانه ٢٠٣، ينظر شرح شواهد الإيضاح ١٩٣، وشرح التسهيل السفر الثاني ٣٧١، ورصف المباني ٥١٣، وشرح شذور الذهب ٢٧٩، وشرح ابن عقيل ٦٧١، واللسان ملة (بشر) ٢٨٨١، وخزانة الأدب ٣٠٨٣ - ٣١٠. وصلته:

والشاهد قوله فيه: (جارة) حيث وقعت حالا وهو رأي جمهرة من العلماء وبعضهم يجعلها تمييزاً.

(٢) ينظر شرح التسهيل السفر الثاني ٣٧١ - ٣٧.

(٣) صدر بيت من الوافر، وعجزه:

وعيلي زاجر دون اقتراسي

وهو بلا نسبة في شرح التسهيل السفر الثاني ٣٩١، وشرح عمدة الحفاظ ٤٣٥، والشاهد فيه قوله: (مرهوباً) حيث جاءت الحال متأخرة عن عاملها وجوباً لأن هذا العامل حرف تأكيد يتضمن معنى الفعل دون حروفه وهو إني.

(٤) ينظر شرح ابن عقيل ٦٣٠/١ قال ابن مالك في ألفيته:

والحال إن عرف لفظاً فاعتقد تنكيره معنى كوحلك اجتهد

يلتبس بالصفة في النصب لصاحب الحال نحو (ضربت زيداً الراكب)^(١) ولأنها في معنى صفة للفعل، وهونكرة، لأنها حكم، والأحكام نكرات، ولأنها جواب لكيف، وجوابه لا يكون إلا نكرة^(٢)، وأجازها الكوفيون^(٣) معرفة واحتجوا بنحو (لذوالرمة: ذا الرمة أشهر منه غيلانا) ومما سيأتي من المتأول عند الجمهور.

قوله: (وصاحبها معرفة) يعني صاحب الحال، وإنما اشترط أن يكون معرفة لأن الحاجة إلى أحوال المعارف أهم من النكرات، ولأنه محكوم عليه، ولأن لا يلتبس بالصفة في حالة النصب عن من لم يوجب تقدير الحال.

قوله: (غالباً) راجع إلى قوله: (وصاحبها) لا إلى تنكير الحال فإنه واجب بكل حال لا غالب عند الجمهور، وقد يأتي الصاحب نكرة فيجب تقديم الحال عليه، وقد قيل: إنه راجع إلى الحال، واحترز بقوله (غالباً) عن نحو (أرسلها العراك) قوله:

[٢٢٨] أرسلها العراك ولم ينهها

ولم يشفق على نغص الدُّخال^(٤)

(١) ينظر شرح المصنف والعبارة منقولة منه دون أن يعزوها الشارح ٤٠.

(٢) ينظر شرح المفصل ٦٢/٢، وشرح الرضي ٢٠١/١.

(٣) ينظر شرح ابن عقيل ٦٣٦/١.

(٤) البيت من الوافر، وهو للبيد بن ربيعة في ديوانه ٨٦، والكتاب ٣٧٢/١، وشرح أبيات سيويه ٢٠/١، والمقتضب ٣٧/٣ والأصول ١٦٤/١، والإنصاف ٨٢٢/٢، وشرح المفصل ٦٢/٢، وشرح التسهيل السفر الثاني ٩/١، وشرح المصنف ٤٠، وشرح الرضي ٢٠٢/١، وشرح ابن عقيل ٦٤٢/١، والخزانة ١٩٢/٣.

والنغص: هو عدم تميم الشرب، الدُّخال: أن يدخل بعيراً بين اثنين ليعاود شربه بعد أن شرب، والعراك: الازدحام.

يصف الحمار والأتن والدخال في الورد، أن يشرب البعير ثم يرد من العطش إلى الخوض، ويدخل بين بعيرين عطشانين ليشرب ما عساه لم يكن شرب، ويقال (شرب دخال) ويقال نغص البعير إذا لم يتم شربه بمعنى نقص الدخال عدم تمام الشرب أي أوردتها مرة واحدة ولم يخف على أن لا يتم شرب بعضها للماء بالمزاحمة^(١).

قوله: (ونحوه متأول) يعني ما ورد من الحال معرفة (كأرسلها العراك)، (وادخلوا الأول فالأول)، (ومررت بهم الجماء الغفير) و(مررت به وحله) و(جاؤوا قضهم بقضيضهم) ونحو ذلك، فإنه متأول بالنكرة، وأما (أرسلها العراك) فاختلف في تأويله، فمنهم من أخرجه عن الحالية، فقل: إنه صفة لمصدر محذوف تقديره: الإرسال العراك، وقيل: مفعول ثاني لأرسلها، ويروى: فأوردتها العراك ولم يندها، لأنه في معنى أرسلها، ومنهم من لم يخرجها عن الحالية، فقال الفارسي: إن العراك^(٢) مصدر وعامله الحال وتقديره تعترك العراك، وقال سيبويه: إنه معرفة واقع موقع النكرة والعراك واقع موقع معتركة، وكذلك الأول فالأول، والجماء الغفير^(٣)،

والشاهد فيه قوله: (العراك) حيث وقع حالاً مع كونه معرفة، وإنما ساغ لأنه مؤول بنكرة أي أرسلها معتركة.

(١) هذه العبارة منقولة عن الرضي دون أن يسندها الشارح له (ينظر ٢٠٢/١).

(٢) ينظر المقتصد في شرح الإيضاح ٦٧٧/١، وشرح المصنف ٤٠، وشرح الرضي ٢٠٢/١.

(٣) ينظر رأي سيبويه في الكتاب ٣٧٢/١، وقال سيبويه في الصفحة نفسها بعد بيت لبيد: (كأنه قال اعتراكاً)، وشرح الرضي ٢٠١/١.

(٤) قال ابن يعيش في شرحه ٦٣٢/٢: وأما قولهم: مررت بهم الجماء الغفير فهما من الأسماء التي تحيى بها مجيء المصادر فالجماء اسم والغفير نعت له وهو في المعنى بمنزلة قولك الجم الكثير.... كأنك قلت: مررت بهم جامين غافرين....).

اللام زائلة^(١)، وهو واقع موقع أولاً فأولاً و(جاءً وغفيراً) وأما [و٥٣] وحله، و(نسيج^(٢) وحله) و(جحيش^(٣) وحله) وفي التعجب نحو: (رجيل وحله) واختلف في نصبه فقل على الظرفية، ونظيره في الظرفية عكسه، وهو جاء زيد مع غيره، وقيل مصدر واقع موقع انفراد، وقيل حال واقع موقع منفرداً، وأما (قضهم بقضيضهم)^(٤) فمعنى قاضهم ومقضوضهم إضافة لفظية، (وطلبته جهلك وطاقتك) و(رجع عوده على بدئه)^(٥) فواقعه موقع مجتهداً، ومطيقاً وعائداً، وقيل: هي مصادر، والحال عاملها أي يجتهد ويطبق ويعود.

وقوله: (فإن كان صاحبها نكرة وجب تقديمها) مذهب المصنف^(٦) وجماعة تقديم الحال إذا كان صاحبها نكرة لئلا يلتبس بالصفة في حالة النصب، وحمل مالا يلتبس على ما يلتبس طرداً للباب، وغيره جعل تقديمه اختياراً لا وجوباً وأورد سيبويه في التقديم^(٧) قوله:

(١) وزيادة الألف واللام في الجماء والغفير رأي يونس كما ذكره ابن يعيش في شرحه ٦٣٢/٢، وينظر شرح الرضي ٢٠٣/١.

(٢) ونسيج وحله: أي انفراده وهو في الأصل ثوب لا ينسج على منواله مثله، فاستعير للشخص المنقطع النظر.

(٣) جحيش وحله: الجحيش ولد الحمار، ويقال للرجل إذا استبد برأيه (جحيش وحله) و(غَيْرُ وحله، ورجيل وحله) في المعجب برأيه (ينظر اللسان مادة (جحش) ٥٤٩/١، وشرح الرضي ٢٠٣/١).

(٤) قضهم بقضيضهم: أي جاؤوا بأجمعهم قال سيبويه: كأن يقول انقض آخرهم على أولهم، وهو من المصادر الموضوعية موضع الأحوال.... ينظر اللسان مادة (قضض) ٣٦٦/٥.

(٥) ينظر همع الهوامع ١٩/٤.

(٦) قال المصنف في شرحه ٤٠: (لأنها لو أتت مؤخرة لالتبست بالصفة فقدمت لتمييز).

(٧) ينظر الكتاب ١٢٤/٢.

[٢٢٩] لمية موحشاً طلل

يلـوح كأنـه خلـل^(١)

موحشاً حال من طلل، واعترضه المبرد^(٢)، وجعل الحال من الضمير المستتر في لـ (مية) واختلف أصحاب سيبويه في كلامه، فقال الصفار: ^(٣) مذهب سيبويه: أن ضمير النكرة إذا كان كذلك فلحال من الظاهر أولى من المضمر، وقال ابن مالك^(٤) مثل ذلك: إلا أنه لم يجعل ضمير النكرة نكرة، بل قال: المعنى واحد لأن الضمير هو الظاهر، فجعله من الظاهر أولى، وقال ابن خروف: ^(٥) إن الظرف إذا كان خبراً وتقدم فلا ضمير فيه عند سيبويه^(٦) والفراء^(٧)، وقال بعضهم: إن الخبر في نية التأخير. فلوجعلت من ضميره لكانت الحال قد تقدمت على صاحبها، وعاملها معنوي، وذلك لا يجوز، ويلزم على كلامهم أن يكون العامل في الحال غير

(١) البيت من مجزوء الوافر وهو لكثير عزة في ديوانه ٥٠٦، والكتب ١٣٣/٢، والخصائص ٤٩٢/٢، وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي ١٦٦٤، وشرح التسهيل السفر الثاني ٥٣/١، وشرح الرضي ٢٠٤/١، وأوضح المسالك ٣١٠/٢، ومغني اللبيب ١١٨، وشرح شواهد المغني ٢٤٩/١، والخزانة ٢١١/٣. ويروى لعزة بـلل لمية... ومن رواه لعزه فهو لكثير ومن رواه لمية فقد نسب لني الرمة.

والشاهد فيه قوله: (موحشاً طلل) حيث نصب موحشاً على الحال وكان أصله صفة لـ (طلل) فلما تقدمت الصفة على الموصوف أعربت حالاً.

(٢) ينظر المقتضب ٣٠٠/٤، وشرح الرضي ٢٠٤/١ وقد رد الرضي كذلك على سيبويه في الصفحة نفسها.

(٣) الصفار هو: قاسم بن علي بن محمد بن سليمان الأنصاري البطليوسي الشهير بالصفار توفي بعد ٦٣٠هـ صنف شرح كتاب سيبويه شرحاً حسناً يقال إنه أحسن شروحه ويرد فيه على الشلوبين بأقبح رد. ينظر ترجمته في البغية ٢٥٦/٢.

(٤) ينظر شرح التسهيل لابن مالك السفر الثاني ٥٤/١.

(٥) ينظر همع الهومع ٢٣/٤.

(٦) ينظر الكتاب ١٢٢/٢ وما بعدها، وشرح الرضي ٢٠٤/١ - ٢٠٦.

(٧) ينظر معاني القرآن للفراء ١٦٨/١، والهمع ٢٣/٤.

العامل في صاحبه وابن مالك^(١) التزمه، ومنهم من ارتكب أن عامل المبتدأ وهو الابتداء عامل في الحال.

قوله: (ولا يقدم على العامل المعنوي)^(٢) العامل المعنوي الحروف المشبهة، وأسماء الإشارة والظرف والحرف، فهذه لا يجوز تقدم الحال عليها لضعفها لأنه قد صح ضعف العامل اللفظي إذا تقدم معموله عليه بدليل أنه يصح إدخال اللام المعديه تقول (لزيد ضربت)، ولا يصح مع تقديمه لقوته لا تقول: (ضربت لزيد) فبالأولى ما في معناه، ويفهم من عبارته^(٣) أنه يجوز تقديمه على العامل اللفظي، وأنت تقول: يجوز تقديمه إذا كان عامله فعلاً متصرفاً، أو اسم فاعل أو مفعول غير معرفين، ما لم يكن له الصدر، فإنه لا يجوز تقديمه، وما عدا ذلك فلا يجوز تقديمه.

وقوله: (بخلاف الظرف) يعني فإن الظرف يجوز تقديمه على عامله المعنوي نحو (كل يوم لك ثوب) و﴿كُلَّ يَوْمٍ هُوَ فِي شَأْنٍ﴾^(٤) ف(ثوب) و(هو) مبتدآن و(لك) و(في شأن) خبران وهما العاملان في (كل يوم) وإنما جاز تقديم الظرف على عامله المعنوي، لأنهم اتسعوا^(٥) في الظروف ما لم يتسعوا في غيرها لكثرتها، وإنما ذكر تقديم الظرف هنا على عامله

(١) ينظر شرح التسهيل السفر الثاني ٥٣/١ وما بعدها.

(٢) قال ابن الحالج في شرحه ٤٠ ما نصه: (لأن العامل المعنوي ليس يقوى قوة اللفظي فإذا تأخر ضعف لأنه وضع غير موضعه، فقد يضعف العامل اللفظي بالتأخر فهذا أجدر بدليل جواز (لزيد ضربت، وامتناع ضربت لزيد)....

(٣) وهذه العبارة منقولة بتصرف وبالعنى من شرح المصنف ٤٠.

(٤) الرحمن ٢٩/٥٥ وتامها: ﴿يَسْأَلُهُ مَنْ فِي السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ كُلَّ يَوْمٍ هُوَ فِي شَأْنٍ﴾.

(٥) قال الرضي في شرحه ٢٠٥/١: وأما إذا كان الحال أيضاً ظرفاً أو جاراً ومجروراً فقد صرح ابن برهان بجواز تقدمه على عامله الذي هو ظرف أو جار ومجرور وذلك لتوسعهم في الظروف حتى جاز أن يقع موضعاً لا يقع غيرها فيه).

المعنوي لأنه في حكم جواب سؤال مقدر، وهو أن يقال: أنتم شبهتهم الحال بالظرف في كونه فضلة مقدرًا بـ(في) وقد جاز في الظرف تقديمه على عامله المعنوي فليجوز به وهو الحال، وجوابه أن الظروف اتسع فيها لكثرتها، وأيضاً فالمشبه دون المشبه به، وقد أجاز بعض الكوفيين والأخفش^(١) تقديم الحال على عامله المعنوي إذا كان حرفاً [ظ ٥٣] أو ظرفاً بشرط تقدم المبتدأ نحو (زيد قائماً في الدار) لأن تقدمه على جزء واحد كلا تقديم، لأنه بعد المبتدأ، والمبتدأ يطلب خبره فكأنه قرينة التقديم واحتج بقوله تعالى: ﴿وَالسَّمَاوَاتِ مَطْوِيَّاتٍ بِيَمِينِهِ﴾^(٢) و﴿مَا فِي بُطُونِ هَذِهِ الْأَنْعَامِ خَالِصَةٌ لِّذُكُورِنَا﴾^(٣) في قراءة من نصب مطويات، وخالصة فصار كقولك (زيد في الدار قائماً) ست صور اثنتان ممتنعان بلا خلاف وهما (قائماً زيد في الدار) و(قائماً في الدار زيد) وثلاث جائزات بلا خلاف وهي: (زيد في الدار قائماً) و(في الدار زيد قائماً) و(في الدار قائماً زيد) لأن عامل الحال الظرف وصاحبها مستتر فيه وهما متقدمتان على الحال، وواحدة مختلف فيها وهي (زيد قائماً في الدار) وفصل ابن

(١) ينظر شرح الرضي ٢٠٦/١.

(٢) الزمر ٦٧/٣٩ وتامها: ﴿وَمَا قَدَرُوا اللَّهَ حَقَّ قَدْرِهِ وَالْأَرْضُ جَمِيعاً قَبْضَتُهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ وَالسَّمَاوَاتُ مَطْوِيَّاتٌ بِيَمِينِهِ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى عَمَّا يُشْرِكُونَ﴾. قرأ الجمهور مطويات بالرفع على أنها خبر المبتدأ والجملة حال وبيمينه متعلق بمطويات. وقرأ عيسى والجحدري بنصب مطويات، فتكون حالاً أو منصوب بفعل مقدر. ينظر فتح القدير للشوكاني ٤٧٥/٤، والبحر المحيط ٤٢٢/٧.

(٣) الأنعام ١٣٩/٦ وتعلمها: ﴿وَقَالُوا مَا فِي بُطُونِ هَذِهِ الْأَنْعَامِ خَالِصَةٌ لِّذُكُورِنَا وَمَحْرَمٌ عَلَى أَزْوَاجِنَا وَإِنْ يَكُنْ مَيْتَةً فَهُمْ فِيهِ شُرَكَاءُ سِجْزِيهِمْ وَصَفَهُمْ إِنَّهُ حَكِيمٌ عَلِيمٌ﴾ قرأ قتلة خالصة بالنصب على الحل من الضمير في متعلق الظرف الذي هو صلة لله وخبر المبتدأ محذوف كقولك الذي في الدار قائماً زيد هذا قول البصريين ينظر إعراب القرآن للنحس ٩٩٢ - ١٠٠، والبحر المحيط ٣٣٤/٤، وفتح القدير ١٦٧/٢.

برهان^(١) وقال: إن كانت الحال ظرفاً أو حرفاً جاز تقديمها نحو (زيد عندك في الدار) وإلا لم يجوز.

قوله: (ولا على المجرور في الأصح)^(٢) هذا كلام في تقديم الحال على صاحبها، والأولى في تقديمها على عاملها، ومراده (ولا على المجرور في الأصح)، إذا كان صاحب الحال مجروراً بحرف نحو (مررت بهند راکبةً) وبإضافة نحو: ﴿وَاتَّبَعَ مَلَّةَ إِبْرَاهِيمَ حَنِيفًا﴾^(٣). لم يصح تقدمه، لا يقال (مررت راکبةً بهند) بخلاف، ما يكون غير مجرور، فإنه يجوز أن يقال (جاء راکباً زيداً) وإنما لم يجوز في المجرور، لأن الحال تابعة لصاحبها، والتابع لا يقع إلا حيث يصح وقوع المتبوع، والمجرور لا يتقدم على الجار، فكذلك الحال لا يتقدم عليه، قوله: (في الأصح) إشارة إلى الخلاف، فإن ابن كيسان وابن برهان وجماعة من الكوفيين^(٤) أجازوه، واحتجوا بقوله تعالى: ﴿وَمَا أَرْسَلْنَاكَ إِلَّا كَافَّةً لِلنَّاسِ﴾^(٥). وبقوله:

(١) ينظر رأيه في شرح الرضي ٢٠٥/١.

(٢) قال المصنف في شرحه ٤٠: وهو مذهب أكثر البصريين ووجهه: أنه إذا كان مجروراً فلحال في المعنى له، وحكمه منسحب على الحال في المعنى، فكما لا يتقدم المجرور على الجار فكذلك على ما هو في حكمه فهذا معنى مناسب لامتناع تقديم حال المجرور، ولم يسمع عن العرب مخالفة في الحكم فلا يصار إلى سواء بمجرد القياس....).

(٣) النحل ١٢٣/١٦، وتامها: ﴿ثُمَّ أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ أَنْ اتَّبِعْ مَلَّةَ إِبْرَاهِيمَ حَنِيفًا وَمَا كَانَ مِنَ الْمُشْرِكِينَ﴾.

(٤) ينظر رأي ابن كيسان وابن برهان وغيره في شرح الرضي ٢٠٧/١، وشرح المفصل ٥٩٢، والهمع ٢٦٤.

قال الرضي في ٢٠٧/١: (ولعل الفرق بين حرف الجر والإضافة أن حرف الجر معد للفعل كالهزمة والتضعيف فكأنه من تمام الفعل وبعض حروفه...).

(٥) سبأ ٢٨٣٤ وتامها: ﴿وَمَا أَرْسَلْنَاكَ إِلَّا كَافَّةً لِلنَّاسِ بَشِيرًا وَنَذِيرًا...﴾.

[٣٣٠] إذا المرء أعتبه السيلة ناشئاً

فمطلبها كهلاً عليه شليد^(١)

وقوله:

[٣٣١] لئن كان بردُ الماء حراً صلياً

إلى حيلةٍ إنها الحبيب^(٢)

وقد تأوله المانعون، أما الآية فقليل: كافة صفة لمصدر محذوف تقديره (إرساله كافة) وقيل هي حال من الكاف في أرسلناك^(٣)، والـ(نا) للمبالغة، وهو ضعيف، وأما (كهلاً) متأول على أنه حال من فاعل المصدر المحذوف، أي فمطلبها المرء كهلاً، والحال من المحذوف جائز إذا دل عليه دليل.

قوله: (وكل ما دل على هيئة صح أن يقع حالاً) يعني أن الهيئة

(١) البيت من الطويل وهو للمخيل السعدي في ملحق ديوانه ٣٢٤ وله أو لرجل من بني قريع أو سويد بن حذاق ينظر شرح ديوان الحماسة للمزوقي ١١٤٨، وشرح التسهيل السفر الثاني ٢٨١، وشرح الرضي ٢٠١/١، وشرح الأشئوني ١٧٨٢، وخزانة الأدب ٢١٩٣. ويروي المروعة بـ(ك) السيلة.

والشاهد فيه قوله: (كهلاً عليه) حيث تقدم الحل على صاحبه وهو الضمير المجرور في عليه. (٢) البيت من الطويل وهو للمجنون في ديوانه ٤٩، وسمط اللالئ ٤٠٠ ولعروة بن حزام أو لقيس بن ذريح في ديوانه ٦٢، والشعر والشعراء ٦٢٢/٢، والكامل ٢٤٢/٢، وشرح التسهيل السفر الثاني ٢٨١، وشرح الرضي ٢٠٧/١، وشرح ابن عقيل ٦٤١/١. ويروي هيمان بـ(ك) حراً.

والشاهد فيه قوله: (هيمان صادياً) حيث وقعاً حالين من الياء المجرورة محلاً بـ(إلا) وتقدماً ما عليها.

قال ابن مالك في شرح التسهيل بعد هذا البيت الشاهد: أراد: لئن كان برد الماء صبيهاً إلى هيمان صادياً.

(٣) ينظر تفسير القرطبي ٥٣٨٢/١، وفتح القدير للشوكاني ٣٢٧/٤.

كافية ولا حاجة إلا تكلف الاشتقاق^(١)، وكذلك في الصفة، وهذا مذهب جماعة من النحلة، وحجتهم وروده وأكثر ما يكون إذا وصف الحال نحو: ﴿فَتَمَثَّلَ لَهَا بَشَرًا سَوِيًّا﴾^(٢). ﴿لِسَانًا عَرَبِيًّا﴾^(٣). ﴿قُرْآنًا عَرَبِيًّا﴾^(٤). وقوله:

[٣٣٢] اشرب هنيئاً عليك التلج مرتفقاً

في قصر غملمان داراً منك محلالاً^(٥)

وقيل إنه بتقدير فعل نحو: اسكن داراً، وقيل: هو مفعول متقدم على فعله وهي محلالا، وهي تسمى الحال الموطئة^(٦) بفتح الطاء لأن الصفة أكسبت الموصوف الاشتقاق، فكأنه وطأته للحالية، وأفادت التشبيه نحو (وقع المصطرعان عدلي بعير)^(٧) وقوله:

(١) ينظر شرح المصنف ٤٠. قال في الصفحة نفسها (لا حاجة إلى اشتراط الاشتقاق ولا إلى

تكلفه لاستقلال ما يدل على الهيئة) وقد أيد الرضي هذا الرأي ينظر ٢٠٧/١.

(٢) مريم ١٧/١٩، وتماهما: ﴿فَلَتَخَذَنَّ مِنْ دُونِهِمْ حِجَابًا فَأَرْسَلْنَا إِلَيْهَا رُوحَنَا فَتَمَثَّلَ لَهَا بَشَرًا سَوِيًّا﴾.

(٣) الأحقاف ١٢/٤٦ وتماهما: ﴿وَمَنْ قَبْلَهُ كِتَابَ مُوسَى إِمَامًا وَرَحْمَةً، وَهَذَا كِتَابٌ مُصَلَقٌ لِسَانًا عَرَبِيًّا لِيُنْذِرَ الَّذِينَ ظَلَمُوا وَبَشِّرِ الْمُحْسِنِينَ﴾.

(٤) الزخرف ٣/٤٣ وتماهما: ﴿إِنَّا جَعَلْنَاهُ قُرْآنًا عَرَبِيًّا لَعَلَّكُمْ تَعْقِلُونَ﴾.

(٥) البيت من البسيط وعجزه في اللسان فقط مائة (غمدة) ٣٢٩٣/٥، وهو بلا نسبة فيه. ويروى رأس بلد قصر. وغمدان البناء العظيم بناحية صنعاء اليمن قيل هو من بناء سليمان.

والشاهد فيه قوله: (داراً) حال موصوفة بمحلالا وهي جاملة.

(٦) ينظر شرح الرضي ٢٠٧/١ حيث قال: فلا شك أن الأغلب في الحال والوصف الاشتقاق، فمن الأحوال التي جاءت غير مشتق قياساً الحال الموطئة، وهي اسم جامد موصوف بصفة هي الحال في الحقيقة فكان الاسم الجامد وطأ الطريق لما هو حال في الحقيقة لمجيئه قبلها موصفاً بها.

(٧) يروى المثل عَيْرٌ بِلْدٍ بَعِيرٍ، ينظر مجمع الأمثال وفيه: وقعا كعكمي عير، وجمهرة الأمثال ٣٣٦/٢، واللسان مادة (عدل) ٢٨٤٠/٤ وفيه بعير بِلْدٍ عَيْرٌ وفي مائة (عكم) (وقع) المصطرعان عكمي عَيْرٌ وفيه (كعكمي عير) ٣٠٦١/٤.

[٣٣٣] بدت قمراً ومالت خوط بلن

وفلحت عنبراً ورننت غزالاً^(١)

أي مما يلي عدلي بعير، (ومماثلة قمر) وقيل: بدت منيرةً وأفادت المفاعلة نحو: (كلمته فاه إلى في)^(٢) أي مشافهة، والتبسيط والمسارة، نحو: (بعث الشاة^(٣) شاةً ودرهماً) أي مشعراً وترتيباً، نحو: (ادخلوا رجلاً رجلاً) وتفصيلاً نحو: (بينت له الحساب باباً باباً)^(٤) أي مفصلاً [و٥٤] (وهذا بسر أطيب منه رطباً) وأصالةً نحو: (هذا خاتمك حديداً)^(٥) و﴿أَسْجُدْ لِمَنْ خَلَقْتَ طِيناً﴾^(٦) وفرعية نحو: (هذا عنبك خمرأ) أو نوعياً نحو: (هذا تمر كعجوة) وذهب الجمهور^(٧) إلى ما كان جامداً يكلف رده إلى الاشتقاق لأنه في المعنى صفة، والصفة مشتقة أو ما في معنى المشتق.

(١) البيت من الوافر وهو للمتنبي في ديوانه ٢٢٤/٣، وينظر شرح الرضي ٢٠٨/١. والخطوط: الغصن الناعم. والبان: ضرب من الشجر واحداً بانه.... اللسان مادة (خوط) والتمثيل فيه قوله: (قمرأ) حيث وقعت حالاً ويؤول أن يقدر مضافاً قبله أي مثل قمر، أو تؤول بمشتق وتقديره بدت منيرة.... كما ذهب إلى ذلك الشارح.

(٢) (كلمته فاه إلى في) قال ابن يعيش في شرحه ٦١/٢ وأما قولهم: كلمته فاه إلى في: فقولهم: فاه نصب على الحال وجعلوه نائباً عن المشافهة، ومعناه مشافهاً فهو اسم نائب عن مصدر في معنى اسم الفاعل والناصب للحال الفعل المذكور الذي هو كلمته.... وهذا رأي البصريين. ينظر الكتاب ٣٩١/١، والمقتضب ٢٢٣/٣.

(٣) في الرضي وابن يعيش وأكثر المراجع مضبوطة وهي (بعث الشاة شاةً) وليس (بعث الشاة شاة) والشاء موافقة لنص سيبويه ٣٩٢/١، وشرح المفصل ٦٢/٢.

(٤) ينظر الكتاب ٣٩٢/١، ٣٩٣، والمفصل ٦٣، وشرح المفصل ٦٢/٢، وشرح الرضي ٢٠٨/١ وفي شرح التسهيل السفر الثاني ٥/١ (تعلم الحساب باباً باباً).

(٥) ينظر الكتاب ٤٠٠/١، والمفصل ٦٣، وشرح المصنف ٤٠، وشرح الرضي ٢٠٨/١.

(٦) الإسراء ٦١/١٧ وتماها: ﴿وَإِذْ قُلْنَا لِلْمَلَائِكَةِ اسْجُدُوا لِآدَمَ فَسَجَدُوا إِلَّا إِبْلِيسَ قَالَ: أَأَسْجُدُ لِمَنْ خَلَقْتَ طِيناً﴾.

(٧) ينظر شرح الرضي ٢٠٧/١، ورده عليهم.

قوله: (مثل ((هذا بسرّاً أطيبُ منه رطباً))^(١) يعني أن بسرّاً ورطباً حالان، وهما غير مشتقين، والجمهور يتأولونهما ويتأولون^(٢) كل ما ورد مما لم يكن مشتقاً بالمشتق، فيقولون: (هذا مبسراً أطيب منه مرطباً)^(٣) و﴿هَذِهِ نَاقَةُ اللَّهِ لَكُمْ آيَةٌ﴾^(٤) أي (دالة)، قال الوالد جمال الإسلام: وتقرر عندي أن الخلاف لفظي لأنه لا يدل على هيئة حتى يقدر بالمشتق واختلف، ما العامل في بسر ورطباً؟ فقال الفارسي:^(٥) وأتباعه: العامل في الأول اسم الإشارة، وفي الثاني أفعال التفضيل ولا يعمل أفعال التفضيل فيهما معاً لأنه لا يتقدم معموله عليه ولا نسبته إليهما نسبة واحد، فيلزم تفضيل الشيء على نفسه، وأجيب بأن الحال مشبهة بالظرف وهي تعمل فيه روائح الأفعال، وأنه عمل في الحال الأول باعتبار زيادة الفعل وفي الثاني باعتبار المصدر، واعترض ابن الحاجب^(٦) الفارسي بأنه قد يعمل فيهما اتفاقاً، حيث لا يكون ثمَّ إشارة نحو: (نخلتي بسرّاً أطيب منه رطباً) وبأنه لو كان العامل في الأول الإشارة لم تفد الخبر، وهو أطيب، بدليل (هذا زيد واقفاً) فإنه غير مفيد حال الإشارة، وإلا لزم أن يكون غير زيد في حال القيام وذلك فاسد، وإذا لم يقيد أطيب بالحالية بطلت

(١) ينظر شرح المصنف ٤٠ - ٤١.

(٢) هذا توجيه النحلة في هذه المسألة.

(٣) هذه العبارة منقولة من الرضي دون إسناد إليه ٢٠٧/١.

(٤) الأعراف ٧٣/٧ وتام معناها: (قد جاءكم بينة من ربكم هذه ناقة الله لكم آية فذروها تأكلُ في أرض الله....).

(٥) ينظر رأي أبي علي في المقتصد في شرح الإيضاح ٦٨١/١.

(٦) ينظر شرح المصنف ٤١، وشرح الرضي ٢٠٨/١ - ٢٠٩.

الأفضلية، وهي المقصودة، لأن تفضيل الشيء على نفسه لا يعقل إلا باعتبار حالين، وإذا جعلت (بسراً) من تنمة الإشارة بقيت الأفضلية، ولزم أن لا تصح الإشارة إلا في حال كونه بسراً، ومعلوم أنا نشير إليه في جميع حالاته من كونه تمراً أو بلحاً، ولأن أطيب نسبه إلى البسرية والرطوبة نسبة واحدة، وقد عمل في رطباً فيجب عمله في (بسراً)^(١) ويغتر جواز تقدم معمول أفعل عليه، وقد جاز تقدم معمول الكاف ومثل (زيد قائماً كعمرو قاعداً) أوزيد قائماً مثله قاعداً، وهي أضعف من أفعل، قال نجم الدين:^(٢) في كلام المصنف من الضعف ما لا يوصف، أما أولاً: فلا أنه لا يلزم من امتناع تقييد المبتدأ والخبر معاً بلحال في مثال امتناع تقييدهما في جميع الأمثلة، وأما ثانياً: فلأن المدعى في المثال المذكور المتنازع في المبتدأ والخبر معاً بحالة واحد، لم يلزم استحالة تقييد كل واحد منهما بحالة واحدة، والحق أن يقال: العامل في الحال الأولى أفعل التفضيل وآلة التنبيه^(٣)، قال ابن كيسان وابن جني والفراسي في تذكرته وهو اختيار الشيخ:^(٤) إن العامل (أفعل) وقوله الأول (رواية ابن الحلاج) وردّ بعدم تقدم معموله، وبأنه قد يأتي التفضيل فيما لا أفعل نحو:

(١) هذه العبارة منقولة بتصرف من شرح المصنف ٤١ دون إسناد من الشارح.

(٢) ينظر شرح الرضي ٢٠٩/١.

(٣) إلى هنا قول الرضي، وقد نقله الشارح بتصرف ٢٠٩/١.

(٤) ينظر شرح المصنف ٤١، وشرح الرضي ٢٠٩/١ - ٢١٠، والأشبه والنظائر ١٧٤/٤. وقد نقل ابن مالك في شرح التسهيل السفر الثاني ٣٩١ رأي ابن كيسان وابن جني والفراسي - في تذكرته - بقوله: أي الفراسي (مررت برجل خير ما تكون خير منك) العامل في (خير ما تكون خير منك) وصحح ابن حني قول أبي علي في ذلك) هكذا في شرح التسهيل.

[٣٣٤] تُعَيِّرُنَا أَنْنَا عَالَةً

ونحن صعاليك أنتم ملوكا^(١)
وقال المبرد^(٢) والزجاج^(٣) والسيرافي^(٤) وطاهر^(٥) إنه يقدر إذا كان في الماضي، وإذا يكون في المستقبل بحسب المعنى، وكان تامة، وبعضهم يجعلها ناقصة، لأنه قد تأتي معرفة نحو: (هذا الحسن أفضل منه المسيء).

قوله: (ويكون جملة خبرية) يعني الحال، يحتز من الإنشائية، فإنها لا تقع حالاً، وما ورد يؤول نحو: (وجدت الناس أخبر تَقْلَهُ)^(٦) ولا يقاس عليها وأجاز الفراء القياس، وإنما جاز أن يكون جملة لأنها في المعنى خبر عن صاحبها والخبر [ظ٥٤] يكون مفرداً وجملة، ولهذا لم يكن إنشاءً، لأن

(١) البيت من المتقارب، وهو بلا نسبة في شرح التسهيل السفر الثاني ٤٠/١، وتذكرة النحلة ١٧١ ومغني اللبيب ٥٧٤، وشرح شواهد المغني ٨٤٤/٢ والأشبه والنظائر ٢٤/٢. والشاهد فيه قوله: (صعاليك أنتم ملوكا) حيث قدم الحال، وهو قوله صعاليك وذلك على العامل المضمن تشبيهاً في قوله أنتم، والمعنى ونحن في حال صعلكتنا مثلكم في (حال ملككم) هكذا.

ذكر ابن هشام في المغني ٥٧٤، وهذا التقدير كذلك عند ابن مالك في شرح التسهيل السفر الثاني ٤٠/١.

(٢) ينظر المقتضب ٢٥٠/٣ - ٢٥١، والجمع ٣٦/٤.

(٣) ينظر الجمع ٣٦/٤.

(٤) ينظر رأي السيرافي في هامش الكتاب، ١٢٩٢.

(٥) ينظر رأي طاهر في شرح المقدمة المحسبة ٣٦٤.

(٦) هذا القول لأبي الدرداء رضي الله عنه، ينظر النهاية في غريب الحديث والأثر ١٠٥/٤، والمفصل ١١٥ وشرحه لابن يعيش ٥٣/٣، وشرح الرضي ٣٠٨/١. ويروى بفتح اللام وكسرهما. وأصله: تقلي من قلاه يقلبه أي أبغضه حذف الياء للجزم لأنه جواب الأمر (أخبر) والهاء هاء السكت وقد وقعت جملة (أخبر) مفعولاً ثانياً لـ (وجدت) لا صفة للناس، لأن الجملة لا تقع صفة للمعرفة بدون توسط الاسم الموصول، فاعلم أنه مفعول، فيكون قوله (أخبر تَقْلَهُ) محمولاً على إضمار القول أي: وجدتهم مقولاً فيهم هذا القول أي إن اختبرتهم أبغضتهم (ينظر هامش شرح الرضي ٣٠٨).

الخبر من شرطه أن يحتمل الصديق والكذب، والإنشاء لا يحتمل ذلك، ولأنها واقعة موقع النكرة، والحال نكرة، والجملة تكون اسمية وفعلية، والفعلية مضارع مثبت ومنفي، وماضي مثبت ومنفي، ولا يكون أمراً لأنه يكون إنشأً.

قوله: (فالاسمية بالواو والضمير)، إنما احتاجوا في الجملة الحالية الضمير، لأنها في معنى الخبر، والخبر لا بد له من ضمير يعود إلى المبتدأ ليربطه به، وإنما احتاجوا إلى الواو فيها بخلاف الخبر، فإنه اكتفي فيه بالضمير، لأن الخبر لا يتم الكلام إلا به بخلاف الحال فإنه يأتي بعد تمام الجملة من دونه، فصار كأنه غيرها فاحتيج في الأكثر إلى رابط، فأُتي بالواو التي أصلها الجمع ليؤذن من أول الأمر، أن الجملة لم تبق على الاستقلال.

قوله: (فالاسمية بالواو والضمير) مثال الاسمية بالواو والضمير: (جاء زيد ويده على رأسه) وهي أقواهن لأنها أكثر احتياجاً في الربط^(١).
قوله: (أو بالواو)^(٢) مثاله: (جاء زيد والشمس طالعة) وهذه بعدها، لأنها رابطة، لأنها رابطة، والربط يقوم مقام العائد.

قوله: (أو بالضمير على ضعف) مثاله: (جاء زيد يده على رأسه) (وكلمته فوه إلى في) وهذه أضعفها^(٣)، وإنما كانت أضعف لعدم العلم

(١) قال الرضي في شرحه في ٢١١/١: (اجتماع الواو والضمير في الاسمية وانفراد الواو متقاربان في الكثرة لكن اجتماعهما أولى احتياجاً في الربط).

(٢) قال المصنف في شرحه ٤١: (فلا بد من الواو على الأفصح لأن الحال في المعنى إنما هي مقدرة بجزء هذه الجملة وهو الجزء الثاني فقصدوا إلى الإتيان بما يشعر بالحالية...).

(٣) ينظر شرح المصنف ٤١، قال ابن يعيش في شرحه على المفصل ٦١/٢: (والكوفيون ينصبون -

بالخالية من أول الأمر بخلاف الواو، وذهب الأكثرون أنها جائزة فصيحة واحتجوا بقوله تعالى: ﴿اهْبِطُوا بَعْضُكُمْ لِبَعْضٍ عَنَّا﴾^(١) ﴿وَيَوْمَ الْقِيَامَةِ تَرَى الَّذِينَ كَذَبُوا عَلَى اللَّهِ وُجُوهُهُم مُّسْوَدَّةٌ﴾^(٢) وقوله:

[٣٣٥] نَصَفَ النَّهْلُ الْمَاءَ غَلِمَهُ^(٣)

قوله: (والمضارع المثبت بالضمير وحده)^(٤) تقول (جاء زيد يضحك)، ولا تقول (ويضحك) بالضمير والواو، (ولا يضحك عمرو) وبالواو وحده، وأجازه بعضهم نحو (قمتُ وأصكُ وجهه)^(٥) وقوله:

[٣٣٦] فلما خشيت أظفيريهم
نجوت وأرأتهتهم مالكا^(٦)

فاه إلى في بإضمار جاعلاً أو ملاصقاً كأنه قال: كلمته جاعلاً فاه إلى في أو ملاصقاً فاه إلى في) (١) البقرة ٣٧/٢ وتماها: ﴿وقلنا اهبطوا بعضكم لبعض عدو ولكم في الأرض مستقر ومتاع إلى حين﴾ وفي الأعراف مثلها ٢٤/٧.

(٢) الزمر ٦٠/٣٩ وتماها: ﴿أليس في جهنم مثوى للمتكبرين﴾.

(٣) صدر بيت من الكامل، وعجزه:

ورقيقه بالغيب لا يسدري

وهو للمسيب بن علس في شرح شواهد المغني ٨٧/٢، وله ولغيره، وينظر جمهرة اللغة ١٢٦٢، وسر صناعة الأعراب ٦٤٢/٢، وشرح المفصل ٦٥/٢، وشرح الرضي ٢١٢/١، ورصف المباني ٤٨١، وتذكرة النحلة ٦٨٣، والمغني ٦٥٦، وجمع الهوامع ٤٧/٤، وخزانة الأدب ٢٣٣/٣ - ٢٣٥.

والمعنى: يصف غائصاً لطلب اللؤلؤ انتصف النهار وهو غائص وصاحبه لا يدري ماله. والشاهد فيه قوله: (الماء غامره) يريد الماء غامره بتقدير الواو الرابطة في الجملة الاسمية الواقعة حالاً.

(٤) قال المصنف في شرحه ٤١: يعني من غير واو لأنه منزل منزلة اسم الفاعل في المعنى وجار عليه في اللفظ فأجري مجراه في الاستغناء عن الواو واحتيج إلى الضمير كما احتيج في الأصل إلى الضمير).

(٥) يروي (وأصك عينه) بلك (وجهه) ينظر شرح ابن عقيل ٦٥٦/١.

(٦) البيت من المتقارب وهو لعبد الله بن همام السلولي في الشعر والشعراء ٦٥١/٢، وشرح -

وتأوله المانعون، إما أنه جملة اسمية، والمضارع بمعنى الماضي، فتقول (قمت وأنا أصك وجهه)^(١) و(نجوت وأنا أرهنتهم) و(أقمت وصككت ونجوت ورهنتهم) وإنما لم يجز فيه إلا الضمير وحله، لأنه في معنى اسم الفاعل لفظاً ومعنى، فاللفظ في عدد الحروف والحركات والسكنات، والمعنى وقوعه موقعه فلجري مجراه في استغنائه عن الواو، وإنما استغنى اسم الفاعل عن الواو لأنه تنمة لما قبله، إما صفة، أو خبرهما من جملة ما قبلهما، فلوأفادت بالواو وأفادت المغايرة، ويشترط في المضارع الواقع حالاً خلوه عن حرف الاستقبال كـ(السين) و(سوف) و(لن) ونحوها، لتناقض الحال والاستقبال في الظاهر، وإن لم يكن التناقض حقيقياً^(٢)، لأنه يجوز أن تقول (مررت بزيد أمس يركب) فإنه حال في حال المرور عند تكلمك، لكنهم كرهوا ترادف علامة الاستقبال على الحال.

قوله: (وما سواهما) يعني الجملة الاسمية، والمضارع المثبت، وهو ثلاثة أقسام، المضارع المنفي، والماضي المثبت والمنفي^(٣)، والنفي يكون بما ولا ولم ولما وإن، وقيل لم يوجد النفي بـ أن.

التسهيل السفر الثاني ٧٢/١، والبحر ٣٥٨٢، والجنى الداني ١٦٤، وشرح ابن عقيل ٦٥٦/١، وجمع الهوامع ٤٦٤، وخزانة الأدب ٣٦٩. ويروى أرهنتهم بـل أرهنتهم.

والشاهد فيه قوله: (وأرهنتهم مالكاً) حيث دخلت الواو على الجملة الواقعة حالاً وهي مصدرية بمضارع مثبت مسبق بالواو وهذا قليل، وقيل إن الواو داخلية على مبتدأ محذوف تقديره: وأنا أرهنتهم وهذا ما ذهب إليه ابن مالك في شرح التسهيل السفر الثاني ٧٢/١.

(١) في بعض المراجع (وأنا أصك عينه) كما في شرح التسهيل السفر الثاني ٧٢/١، ودلائل الإعجاز ٢٠٦، وجمع الهوامع ٤٦٤ وهو قول رواه الأصمعي، وشرح الرضي ٢١٢/١.

(٢) ينظر شرح الرضي ٢١٢/١ وقد نقل هذه العبارة من قوله: ويشترط... إلى قوله... حقيقياً، دون إسناد إليه.

(٣) ينظر شرح الرضي والعبارة منقولة عنه دون إسناد في ٢١٢/١.

قوله: (بالواو والضمير أو بأحدهما) يعني يجوز في كل واحد منهما ثلاثة أوجه، اجتماع الواو والضمير، والاكتفاء بأحدهما صارت تسعة أقسام وأمثلتها: ^(١) (جاء زيد وما يضحك وما يضحك عمر) و(ما يضحك وما يضحك [و٥٤] عمرو) (وقد ضحك، وقد ضحك عمرو وقد ضحك) وكان الأولى في المضارع المنفي أن يلزم الضمير كال مثبت، لأن معنى (جاءني زيد لا يركب) (جاءني زيد غير راكب) ولعل مجرد وجود النفي بعلة عن شبه الاسم.

قوله: (ولا بد في الماضي الم مثبت من (قد) ظاهرة أو مقدرة) يحترز من المضارع والماضي المنفي فإنها لا تدخل ولا تقدر، مثال المقدرة في الماضي ﴿أَوْجَاءُكُمْ حَصِرَتْ صُدُورُهُمْ﴾ ^(٢). وقوله:

[٣٧] وإنى لتعروني لذكراك هزة

كما انتقض العصفور بلله القطر ^(٣)

أي (قد)، والأخفش وأكثر الكوفيين لم يوجبوها في الماضي ^(٤). قال الوالد: وهو الصحيح لكثرة ما ورد، فتأويله تكلف لا معنى له، وإنما

(١) ينظر هذه الأمثلة في الرضي بغير الفعل ضحك. وإنما ركب في ٢١٢/١، وشرح المصنف ٤١، وهي متشابهة.

(٢) النساء ٩٠/٤.

(٣) البيت من الطويل وهو لأبي صخر الهذلي في شرح أشعار الهذليين ٩٥٧/٢، والإنصاف ٢٥٣/١، وشرح المفصل ٦٧/٢، وأمالى ابن الحاجب ٦٤٦/٢، ٦٤٨، وشرح التسهيل السفر الثاني ٧٨/١، وشرح الرضي ٢١٣/١، وشرح شذور الذهب ٢٥٣، وشرح ابن عقيل ٢٠/٢، وجمع الموامع ١٩٤/١، وخزانة الأدب ٢٥٤/٣ - ٢٥٥.

والشاهد فيه قوله: (بلله الفطر) أي قد بلله القطر وهي في محل نصب حال وقد فيه مقدرة كما ذكر الشارح وإن كان الكوفيون والأخفش لم يوجبوها في الماضي كما ذكر.

(٤) ينظر شرح الرضي ٢١٣/١.

وجب تقديرها في الماضي المثبت دون المنفي إذا كان حالاً، لأنه قد تقضى فأتى بـ(قد) تقربه من الحال بخلاف المنفي فإن النفي فيه مستمر إلى ذلك الحال غالباً.

قوله: (ويجوز حذف العامل) هذا الحذف قياس إلا أنه لا بد فيه من قرينة، وهو على ضربين، جواز ووجوب^(١)، والجواز قرينة حالية ومقالية كقولك: [للمسافر]^(٢) (راشداً مهدياً) و(مصلحاً معاناً) لمن رأيت عليه أهبة السفر، تقديره اذهب، والمقالية في جواب الاستفهام والنفي، كقولك راكباً، لمن قال: (كيف قدم زيد) وبلى راكباً لمن قال: ما قدم، قال الله تعالى: ﴿بَلَى قَادِرِينَ عَلَى أَنْ نُسَوِّيَ بَنَانَهُ﴾^(٣) أي بلى نجمها قادرين^(٤)، والوجوب في مواضع منها ما وقع الحال فيه نائباً عن الخبر، نحو (ضربي زيدا قائماً) ومنها الحال المثبتة ازدياد ثمن أو غيره شيئاً فشيئاً مقرونة بالفاء أو ثم، نحو (شريته بدرهم فصاعداً) أو ثم زائداً، أي ذهب الثمن صاعداً، ومنها أسماء جاملة متضمنة للتوبيخ مع همزة الاستفهام وبدونها نحو (أتميماً مرة وقيسياً أخرى)^(٥) و(أقائماً وقد قعد الناس) و(أقاعداً وقد سار الراكب) أي أتتحول، وأتقوم وأتقعد؟ قال:

[٣٣٨] أفي السلم أعيلاً جفلاً وغلظةً

وفي الحرب أشبه النسله العوارك^(٦)

(١) ينظر شرح الرضي ٢١٤/١، والعبارة منقولة بتصرف.

(٢) ما بين الحاصرتين زيادة من الكافية المحققة.

(٣) القيامة ٤/٧٥.

(٤) ينظر الكتاب ٣٤٦/١.

(٥) ينظر شرح الرضي ٢١٤/١ والعبارة من قوله والوجوب إلى قوله وقيسياً أخرى منقولة من

الرضي بتصرف دون إسناد للرضي في ٢١٤/١.

(٦) البيت من البحر الطويل، وهو لهند بنت عتبة، ينظر الكتاب ٣٤٤/١، وشرح أبيات =

وقال:

[٣٣٩] في الولايم أولاداً لواحدة

وفي العيلة أولاداً لعلات^(١)

أي ينتقلون أعياراً وأشباه النساء، وأولاداً وفي غير الهمزة نحو: تميماً قد علم الله مرة وقيسياً أخرى، هذا مذهب السيرافي^(٢) والزخشي^(٣) أعني انتصاب هذه الأسماء وعلى الحالية^(٤)، وجعل سيبويه انتصابها على المصدرية^(٥)، أي أتحول تحولاً ونحوه، وقد قيل: انتصابها بتقدير صار، أي أتصير تميماً وكذلك الباقي فيها.

قوله: (ويجب في المؤكدة)^(٦) أي في الحال المؤكدة جملة اسمية نحو: (زيد أبوك عطوفاً تقديره [أي]^(٧) أحقه)، يحتز من غير المؤكدة، فإنه لا يجوز حذفه نحو: (زيد أبوك قائماً)، لأنه ليس في القيام ما يقرر معنى الأبوة،

سبويه ٣٨٢/١، والمقتضب ٢٦٥/٣، وشرح الرضي ٢١٤/١، واللسان مادة (عور) ٣٦٥/٤، وخزانة الأدب ٢٦٣/٣. والعوارك النساء إذا حاضت يقال عركت المرأة أي حاضت.

والشاهد فيه قوله: (أعياراً) حل وعلمه فعل مضمر وضعت هي في موضعه كما ذكر الشارح.

(١) البيت من البسيط، وهو بلا نسبة في الكتاب ٣٤٤/١، وشرح أبيات سيبويه ٣٨٢/١،

والمقتضب ٢٦٥/٣، وشرح الرضي ٢١٤/١، واللسان مادة (علل) ٣٠٨٠/٤، ويروى فيه وفي المآتم

بذل العيادة أولاد العلات: أولاد الرجل من نسوة شتى، وإنما سميت علات لأنه عل من هذه

بعد الأولى والعل هو الشرب الثاني (ينظر حاشية الشريف على الرضي ٢١٤/١).

والشاهد فيه قوله: (أولاداً) حيث نصبه بإضمار فعل وضعت هي موضعه بذل التلطف به.

(٢) ينظر هامش الكتاب ٣٤٤/١.

(٣) ينظر المفصل ٦٥، وشرحه لابن يعيش ٦٩٢، وشرح الرضي ٢١٤/١.

(٤) ينظر شرح الرضي ٢١٤/١، والعبارة منقولة عن الرضي دون عزو.

(٥) ينظر الكتاب ٣٤٤/١ - ٣٤٥.

(٦) قال الرضي في شرحه ٢١٤/١: (أي يجب حذف العامل في المؤكدة هذا على مذهب من قال

إن المؤكدة لا تحيء إلا بعد الاسم، والظاهر أنها تحيء بعد الفعلية أيضاً).

(٧) ما بين الحاصرتين زيادة من الكافية المحققة.

بجلاف عطوفاً، فإنه مقرر للأبوة لأن من شأنها التعطف^(١).

قوله: (وشرطها أن تكون مقررّة لمضمون جملة اسمية) اختلف في مراده، فقال ركن الدين:^(٢) مراده يجب الحذف إذا كانت الجملة المذكورة اسمية، وأما إذا كانت فعلية نحو: ﴿ثُمَّ وَلِيْتُمْ مُنْبِرِينَ﴾^(٣)، فلا يجب الحذف^(٤)، وقيل مراده إن الحال المؤكدة لا تكون إلا جملة اسمية فقط، ولا تكون جملة فعلية، وهذه مسألة خلاف، فالجمهور يثبتونها في الاسمية والفعلية مطلقاً، مثال الاسمية (زيدٌ أبوك عطوفاً)، وقوله تعالى: ﴿وَهُوَ الْحَقُّ مُصَدِّقًا﴾^(٥) و﴿شَهِدَ اللَّهُ أَنَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ وَالْمَلَائِكَةُ وَأُولُو الْعِلْمِ قَانِمًا بِالْقِسْطِ﴾^(٦) وقوله:

[٢٤٠] أنا ابن دارة معروفاً بها نسبي

وهل بلارة بالنلس من عل^(٧)

لأنه مثل في الشهرة، ومثال الفعلية قوله: ﴿ثُمَّ وَلِيْتُمْ مُنْبِرِينَ﴾^(٨) و﴿يَوْمَ أُنْعَثُ حَيًّا﴾^(٩) ﴿فَتَبَسَّ ضَاحِكًا﴾^(١٠) [ظ ٥٥] ﴿كَالَّتِي نَقَضَتْ غَزْلَهَا مِنْ يَدٍ

(١) ينظر شرح المصنف ٤١، وشرح المفصل ٦٤/٢، وشرح الرضي ٢١٥/١.

(٢) ينظر الوافية في شرح الكافية ١٢٧.

(٣) التوبة ٢٥/٩.

(٤) ينظر شرح الرضي ٢١٤/١.

(٥) البقرة ٩١/٢، (ويكفرون بما وراءه وهو الحق مصدقاً لما معهم...).

(٦) آل عمران ١٨٣ وتامها: ﴿شَهِدَ اللَّهُ أَنَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ وَالْمَلَائِكَةُ وَأُولُو الْعِلْمِ قَانِمًا بِالْقِسْطِ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ﴾.

(٧) البيت من البسيط، وهو لسالم بن دارة في الكتاب ٧٩/٢، والخصائص ٢٦٨/٢، ٦٠/٣، وشرح

أبيات سيبويه ٥٤٧/١، وشرح المفصل ٦٤/٢، وشرح التسهيل السفر الثاني ٥٧/١، وشرح

الرضي ٢١٥/١، وشرح ابن عقيل ٦٥٤/١، وشرح شذور الذهب ٢٦٩، والبحر المحيط ٣٩٣/٢،

والخزانة ٢٦٥/٤.

والشاهد فيه قوله: (معروفاً) فإنه حال أكدت مضمون الجملة التي قبلها.

(٨) التوبة ٢٥/٩.

(٩) مريم ٣٣/١٩ وتامها: ﴿وَالسَّلَامُ عَلَيَّ يَوْمَ وُلِدْتُ وَيَوْمَ أَمُوتُ وَيَوْمَ أُبْعَثُ حَيًّا﴾.

قُوَّةً أَنْكَاشًا^(١) والعامل عندهم الفعل الموجود في الفعلية، واختلفوا في عامل الاسمية فقال سيويه والجمهور^(٢): يقدر بعد الجملة تقديره: (زيد أبوك حقه عطوفاً) وقال الزجاج: ^(٣) هو الخبر متأولاً بمسمى. وقال ابن خروف: ^(٤) هو المبتدأ لتضمنه معنى التنبيه، وقال ابن مالك^(٥) ونجم الدين: ^(٦) العامل هو معنى الجملة كأنه قال: (يعطف عليك أبوك عطوفاً) والزخشي^(٧) وجماعة أجازوا الحال المؤكدة في الجملة الاسمية دون الفعلية، فإن ما بعدها يكون مفعولاً مطلقاً، والفراء^(٨) والسهيلي^(٩) وجماعة نفوها في الجملة الاسمية والفعلية مطلقاً، لأن الحال لا تكون إلا مبينة لهيئة فاعل أو مفعول، وهذه تفيد الثبوت، وهي منتصبة عند الفراء على القطع، وعند السهيلي إن كان من لفظ الأول فمفعول مطلق، وإلا تؤول بالمتنقل إن لم [يكن]^(١٠) من لفظه.

- (١٠) النمل ١٩/٢٧، وتامها: ﴿فتبسم ضاحكاً من قولها﴾.
 (١) النحل ٩٢/١٦ وتامها: ﴿...تتخذون أيمانكم دخلاً بينكم أن تكون أمة هي أربى من أمة...﴾.
 (٢) ينظر الكتاب ٢٥٧/١، وشرح المفصل ٦٥/٢، وشرح الرضي ٢٢٥/١، والهمع ٣٩/٤.
 (٣) ينظر رأي الزجاج في شرح التسهيل السفر الثاني ٥٨/١، والهمع ٤٠/٤.
 (٤) ينظر المصدر السابق، والهمع ٤٠/٤.
 (٥) قال ابن مالك في شرح التسهيل السفر الثاني ٥٤/١: (ويؤكد بها في بيان تعيين، أو فخر، أو تعظيم، أو تصاغر، أو تحقير، أو وعيد، خبر جملة جزأها معرفتا جامدان جموداً محضاً، وعاملها (أحتي) أو نحوه مضمراً بعدها لا الخبر مؤولاً بمسمى خلافاً للزجاج، ولا المبتدأ مضمناً تنبيها خلافاً للزجاج، ولا المبتدأ مضمناً تنبيها خلافاً لابن خروف) وما نقله الرضي عن ابن مالك مخالف لما ذكر في شرح التسهيل.
 (٦) ينظر شرح الرضي ٢٢٥/١.
 (٧) ينظر رأي الزخشي في المفصل ٦٣.
 (٨) ينظر رأي الفراء في معاني القرآن للفراء ٢٠٠/١، وجمع الهوامع ٣٩/٤.
 (٩) ينظر رأي السهيلي في المصدر السابق جمع الهوامع.
 (١٠) زيادة يقتضيها السياق.

التمييز

قوله: (التمييز) يقال فيه التمييز والتبيين والتفسير^(١)، ومعناها واحد، وهو ثاني المفاعيل المشبهة، وله شبه عام من حيث إنه فضلة، وخاص من حيث إنه مشبه بالمفعول به في أنه مقدر بـ(من) وحقيقته.

قوله: (ما يرفع الإبهام) جنس للحد يتناول التمييز والصفة والحال وغيرها. قوله: (المستقر)^(٢) خرجت صفة المشترك نحو: (أبصرت عيناً جارية)، فإنها وقعت إبهاماً عن الذات لكنه غير مستقر من حيث إنها بأوضاع مختلفة، فقولك: عين للماء وللمبصرة وللميزان، هذه أوضاع مختلفة لا إبهام في كل واحد منها في أصل اللغة، وإنما وقع الإبهام على السامع لحصول الاشتراك بخلاف قولك: عشرون، ورطل، فإنها موضوعة لكل عدد ولكل موزون بوضع واحد فالإبهام مستقر.

(١) قال المصنف في شرحه ٤٢: التمييز (ما يرفع الإبهام المستقر عن ذات مذكورة أو مقدرة). وقال ابن مالك في شرح التسهيل السفر الثاني ٨٩/١: التمييز والتبيين والتفسير والمميز والمبين والمفسر أسماء للنكرة الرافعة للإبهام.... وينظر للتفصيل شرح المفصل ٧٠/٢، وشرح الرضي ٢١٦/١، وشرح المصنف ٤٢، وجمع الهوامع ٦٢/٤ وما بعدها.

(٢) قال الرضي: معنى المستقر في اللغة الثابت، ورب عارض ثابت لازم، والإبهام في المشترك ثابت لازم مع عدم القرينة بعد اتفاق الاشتراك، ومع القرينة ينتفي الإبهام في المشترك ينظر الرضي ٢١٦/١.

قوله: (عن ذات) خرجت الحال فإنها عن هيئة الفاعل، ورجع القهقري فإنه يقع عن هيئة الفعل^(١).

قوله: (مذكورة أو مقدرة) تقسيم بعد تمام الحد للتمييز وقد اعترض حله، فإن (ما) جنس للحد، وبأنها تستعمل على الاسم والفعل والحرف، وبالصفة نحو (رأيت رجلاً أحمر) و(رأيت هذا الرجل) فإنه رفع إبهاماً مستقراً عن ذات لا عن صفة، قال ركن الدين:^(٢) لا يرد عليه (رأيت هذا الرجل) لأنه معرفة، والتمييز نكرة، وللمعترض أن يقول: عبارته أدت إلى هذا، وزاد نجم الدين:^(٣) عطف البيان نحو (جاءني العالم زيد) والبذل من الضمير الغائب نحو (مررت به زيد) وقد اختلف في عامل التمييز^(٤)، فأما تمييز الجملة، فمذهب سيويوه^(٥) والمبرد^(٦) والزجاج^(٧) إنه الفعل، وأما اشتق منه، قال بعضهم: إن العامل الجملة كلها على التشبيه بالمفعول، وأما تمييز المفرد، فقال صاحب التخمير:^(٨) بنزع الجار في المفرد والجملة مطلقاً، وضعف بأن نزع الجار لا ينصب إلا حيث يكون الفعل متعدياً بحرف جر، فإذا حذف الحرف وصل الفعل بنفسه إلى المفعول، وقال الأكثرون العامل فيه ما قبله، تشبيهاً له باسم الفاعل (فేశرون درهماً)

(١) ينظر شرح المصنف ٤٢: (قال الرضي في ٢١٦/١ ليشمل النوعين: التمييز عن المفرد والتمييز عن نسبة).

(٢) ينظر الوافية في شرح الكافية ١٢٨.

(٣) ينظر شرح الرضي ٢١٦/١.

(٤) ينظر شرح الرضي ٢٢٢/١، وشرح المفصل ٧٤/٢، وينظر الإنصاف ٨٢٨/٢ المسألة رقم ١٢٠.

(٥) ينظر الكتاب ١١٧/٢ وما بعدها.

(٦) ينظر المقتضب ٣٣٠/٢، ٣٣٦/٤.

(٧) ينظر الهمع ٦٩/٤.

(٨) ينظر التخمير ٤٤٩/١.

مثل: (ضاربون زيداً) و(منوان سمناً) مثل (ضاربان زيداً) ورطل مثل (ضربت زيداً) و(ضارب زيداً) وقال طاهر^(١) ما تضمنه معنى [و٥٦] العدد من الإبهام المقتضي له كإقتضاء اسم الفاعل لمفعوله.

قوله: (فالأول) يعني الذات المذكورة. قوله: (عن مفرد) عن في قوله (عن مفرد). وفي قوله: (والثاني عن نسبة) يحتمل أمرين.

أحدهما: أنها تأتي فيما كان بعدها مصدرٌ لما قبله وسبب له.

تقول: (فعلت هذا عن أمرك)^(٢) و(كسوته عن العري) أي بسببه، وكذلك مصدرًا لما قبله وسبباً له انتصب عن المفرد، وعن الجملة، أي بسببهما.

الثاني: أنهما بمعنى (بَعْدَ) كقوله تعالى: ﴿لَتَرْكَبُنَّ طَبَقًا عَنْ طَبِقٍ﴾^(٣) وكذلك تقول: انتصب بعد مفرد، وبعد جملة، والأولى أولى.

قوله: (مقدار غالباً) يعني أن الذات المذكورة لا تكون إلا عن مفرد مقدار قوله: (غالباً) يحترز من نحو (خاتم حديداً) وهو كل نوع أضيف إلى جنسه، فإنه من الذات المذكورة المفردة، لكنه غير مقدار، والمراد بالمقدار ما كان له قدر معروف^(٤) كقولك (عشرون درهماً) وكذلك (عندي خاتم حديداً) إذا أردت أن الذي معك من الحديد مقدار خاتم، وأما إذا أردت أن الخاتم من جنس الحديد فإنه غير مقدار، والمقدار يكون أحد أربعة

(١) ينظر شرح المقدمة المحسبة ٣٦٩ - ٣٢٠.

(٢) ينظر شرح الرضي ٢١٦/١، والعبارة منقولة عن الرضي بتصرف.

(٣) الانشقاق ١٩/٨٤.

(٤) ينظر شرح الرضي ٢١٧/١.

أشياء، إما معدداً نحو (عشرون درهماً) أو مقدراً به نحو: (عليه شعر كلبين ذنبا) وإما مكيلاً نحو: (قفيزُ برأ) و(أردب قمحاً) أو مقدراً به، ﴿مِلءُ الأرضِ ذهباً﴾^(١) وإما موزوناً نحو (رطلُ زيتاً) و(منوان سمناً) أو مقدراً به نحو (على التمرة مثلها زبدًا)^(٢) وإما ممسوحاً نحو (جريبُ نخلاً) أو مقدراً به نحو (ما في السماء موضع كفٍ سحاباً).

قوله: (إما في عدد نحو: ((عشرين درهماً)) وسيأتي) يعني في أسماء العدد. قوله: (وأما في غيره)^(٣) يعني في غير المعدود وهو الموزون نحو: (رطلُ زيتاً) و(منوان سمناً). مثل مثلاً في المفرد، ومثلاً في المثني لأجل النون والتنوين.

قوله: (و(على التمرة مثلها زبدًا) هذا مثال للمقدار بالموزن وتمييز مثل وغيره وما بمعناها من المقدار نحو: (جاءني مثلك رجلاً وغيرك رجلاً، وبطولك قامَةً).

قوله: (فيُفرد إن كان جنساً)^(٤) يعني يفرد التمييز في الذات المذكورة إذا كان جنساً في حال التثنية والجمع فنقول: (عندي أرطالُ عسلًا) و(بريكُ ماءً) و(غرارةُ حباً) و(جريبُ نخلاً) ولا نقول: أعسلًا ولا مياهًا،

(١) آل عمران ٩١/٣ وتامها: ﴿فلن يقبل من أحدهم ملء الأرض ذهباً ولو افترقوا﴾.

(٢) ينظر شرح المفصل ٧٠/٢ وما بعده، وشرح المصنف ٤٢.

(٣) قال الرضي في شرحه ٢١٨/١: أي في غير العدد، وليس مراده بقوله: رطل زيتاً ومنوان سمناً ومثلها زبدًا - بيان أنواع المقادير بل بيان ما يتم به الاسم المفرد كأنه يتم في أربعة أشياء: إما بنون الجمع كعشرين، وإما بالتنوين وهو إما ظاهر كما في (رطل زيتاً) أو مقدر كما في (خمسة عشر) وفي كم وإما بنون التثنية كما في (منوان سمناً)، وإما بالإضافة كما في (مثلها).

(٤) واعرّضه الرضي في ٢١٩/١ وقال ليس بتقسيم حسن والحق أن يقال: إن التمييز عن الذات المذكورة إما أن يكون عن عدد أو غيره، والأول إما أن يكون جنساً أو لا.

وأما في حال الأفراد فهو لازم سواء كان جنساً أو غير جنس، والمفرد بالجنس هاهنا يطلق على القليل والكثير، كالتمر والماء والعسل والمصادر، لا ما يقابل العلم كـ (رجل وامرأة وفرس) فإنها تجب المطابقة فيه كما تجب في غير الجنس، وإنما وجب إفراده لأنه يدخل فيه القليل والكثير فاستغنوا بالأفراد عن الجمع لحصول الفائدة ولأنه أخف.

قوله: (إلا أن يقصد الأنواع)^(١) يعني أنك إذا قصدت أجناساً مختلفة جاز لك المطابقة وعدمها، فتقول (عندي أرطالٌ سموناً وعسولاً) إذا أردت سمن بقر وغنم ومعز وعسل أبيض، وأحمر وأزرق، قال تعالى: ﴿بِالْأَخْسَرِينَ أَعْمَالاً﴾^(٢) وإن كانا صنفين نحو: أن يكون البعض سمناً، والبعض عسلاً أتى بالواو والعاطفة [ظ ٥٦] تقول عندي رطلٌ سمناً وعسلاً، ويجوز حذف الواو، وتغليب^(٣) أحدهما على الآخر.

قوله: (ويجمع في غيره) أي في غير الجنس الذي يطلق على القليل والكثير، فتقول (عندي جماعة رجالاً، وقمطراً كتباً، وقنطاراً ثوباً) وتجب المطابقة أفراداً وتثنية وجمعاً، خوفاً للبس، وقد يأتي الأفراد حيث لا لبس

(١) قال الرضي في شرحه ٢١٩/١: (والجنس إما أن يقصد به الأنواع أو لا وعلى كلا الوجهين يجب أفراد التمييز).

(٢) الكهف ١٠٣/١٨ وتامها: ﴿قُلْ هَلْ نُنَبِّئُكُمْ بِالْأَخْسَرِينَ أَعْمَالاً﴾.

(٣) التغليب وهو أن يغلب أمر على أمر أي يمتزج به ويعلو عليه ويغلب عليه وهو نوع من الخطاب العربي استعمله العرب ليعبروا به عن الأكثر ليدخل فيه الأقل مثل قوله تعالى: (يا مريم اقنتي لربك واسجدي واركعي مع الراكعين) ولم يقل مع الراكعات مع أن الخطاب لمريم ولكن قال العلماء: على سبيل التغليب لأن واقع الرجال يركعون أكثر من النساء للأعذار العارضة هن (....) ينظر اللسان مائة (غلب) ٣٣٧٩/٥.

نحو: ﴿فَلَيْنَ طَبْنٍ لَكُمْ عَنْ شَيْءٍ مِنْهُ نَفْسًا﴾^(١).

قوله: (ثم إن كان بتنوين^(٢)، أونون تشنية، جازت الإضافة) تمييز المقدار يأتي بعد تمام الاسم، ومعنى تمام الاسم أن يكون على حالة لا تُمكن الإضافة معها، لأن الاسم مستحيل إضافته مع التنوين والنونين ومع الإضافة، لأن المضاف لا تصح إضافته.

ثانياً مع بقاءه مضافاً، فبمثابة الفعل إذا تم بفاعله، لأنها في آخر الاسم^(٣) كما أن الفاعل عقيب الفعل، والتمام بنون التشنية نحو(منوان سمناً) والتنوين نحو(رطلٌ زيتاً) وبالإضافة نحو(على التمرة مثلها زبداً) وعلى بالنون الشبيهة بنون الجمع نحو(عشرون درهماً) وبالتركيب نحو(أحد عشر درهماً) فما كان بالإضافة، أو بالنون الشبيهة بنون الجمع، أو بالمركب لم تجز إضافته إلى التمييز.... أما المركب فلأنه يؤدي إلى جعل ثلاثة أشياء كشيء واحد، وذلك مستثقل، وأما الإضافة فلأنك إذا أضفت في (على التمرة مثلها زبداً) مع بقاء الضمير، فالضمائر لا تضاف، وإن حذفته صار مثل (زبد) والتبس ولم يفهم منه معنى، وأما نون عشرون فإن أضفت مع بقاءها، فهي كنون الجمع، ونون الجمع لا تحذف للإضافة^(٤)

(١) النساء ٤/٤ وهي: ﴿وَأَتُوا النِّسَاءَ صَدَقَاتَهُنَّ نَحْلَةً فَإِنْ طَبْنٌ لَكُمْ عَنْ شَيْءٍ مِنْهُ نَفْسًا فَكُلُوهُ هَنِيئًا مَرِيئًا﴾.

(٢) في الكافية المحققة بالتنوين بدل بتنوين. أو بنون بدل أو نون.

(٣) ينظر شرح الرضي ٢١٨/١ والعبارة من قوله: (يأتي بعد إلى قوله الاسم) منقولة عن الرضي دون إسناد.

(٤) قال الكسائي: ومن العرب من يضيف العشرين وأخواته إلى التمييز نكرة ومعرفة فيقول (عشرو درهم وأربعو ثوب) ينظر الهمع ٧/٤.

وإن حذفها فهي من نفس الكلمة. قال ركن الدين: ^(١) يفهم من هذه العلة (أن عشرون) لا تصح إضافته، وقد أضافوه إلى المالك فقالوا (عشروزيدي) والأولى في التوجيه، أنها إنما أضيفت الإضافة إلى التمييز لأنها بمعنى (من)، فلو أضافوه لألبس بمعنى (اللام) وهي إضافته إلى المالك، وضعفه الوالد وقال: يلزم من هذا أن لا تجوز الإضافة في (رطل زيتاً) و(منوان سمناً) لاحتمالها أن تكون بمعنى (اللام) قال: والأقرب أن يقال الإضافة بمعنى (من) قليلة، وحذف النون فيه صعوبة، لأنها كالتي هي من أصل الكلمة فانضم قلة إلى حذف ما هو كالأصل فترك ^(٢)، وأما (حسن وجهه) في (حسنين وجهاً) فهو عن نسبة، وكلامنا في التمييز عن المفرد، وأما ما كان تمامه بالتنوين أونون التثنية جاز فيه الجر على الإضافة والنصب على التمييز وعلى الحال، ويتأول بالمشتق، فإن قيل صاحبها نكرة، فلجواب: أنه جائز، لأنها غير صفة في الأصل، والمنع إنما يكون لأجل التباسه بالصفة والرفع على الإبتاع، فقال سيويوه: ^(٣) صفة، وقال بعضهم: بل، وضعف بأنه غير الأول، وقال بعضهم: عطف بيان، وهو أضعف، لأنه غير الأول، ولأن عطف البيان لا يكون في النكرات.

قوله: (وإلا فلا) ^(٤) يعني وإن لم يكن بتنوين ولا نون تثنية لم تجز الإضافة، وذلك حيث يكون مركباً، أو مضافاً أو بنون جمع، كما تقدم.

(١) ينظر الوافية في شرح الكافية ١٢٩، والعبارة منقولة بتصرف.

(٢) قال الرضي في شرحه ٢١٩/١: إنما جازت الإضافة إثارةً للتخفيف وذلك نحو (رطل زيت) (منوان سمن)، وكان عليه أن يقيد التنوين بالظاهرة، فإن ما فيه تنوين مقدرة، وهو ما بين كم الاستفهامية والجزء الثاني من أحد عشر وأخواته لا يضاف في الأغلب إلى التمييز).

(٣) ينظر الكتاب ١١٧/١، وشرح المفصل ٧٣/٢.

(٤) ينظر شرح المصنف ٤٢، وشرح الرضي ٢١٩/١ - ٢٢٠.

قوله: (وعن غير مقدار^(١)) مثل: خاتم حديدًا وكذلك (ثوب خزانًا) و(باب ساجًا) وهذا من المفرد الذي احترز عنه بقوله: (غالبًا) هذا إذا أردت الخاتم نوع من جنس الحديد والثوب نوع من جنس الخز، والباب نوع من جنس الساج، وأما إذا قصدت أن الخاتم الذي عندك هو الحديد كله، والثوب هو الخز كله، والباب هو الساج كله، كان من المقدار كـ(عشرون درهماً).

قوله: (والخفض أكثر) يعني من النصب، وإنما كان أكثر لأنه غير مقدار، والإضافة مستقيمة لأنها إضافة نوع إلى جنس فإذا استقامت فهي أصل الباب. قال نجم الدين: ^(٢) إن لم يتغير اسم جنس فلجر لازم [و٥٧] مثل (قطعة حديد) ولا يجوز نصبه، وإن غيّر نحو: (خاتم حديد) جاز فيه الوجوه الثلاثة كـ(رطل زيتًا) وقد حصر بعضهم غير المقدر في ما جاء بعد (كم، وكأي وكذا، ونعم، وحبذا، وبئس، وفعل التعجب وحسن وحسنت، وساء وساءت، وكفى وأفعل التفضيل وحسبك، وربّه، وباله رجلاً، وناهيك رجلاً) و(لله دره فارساً) و(يا طيبها ليلة) و(ويحه) و(ويله) وفصل نجم الدين فقال: ^(٣) أما نعم وبئس وحبذا وساء، فلا ريب في أنه تمييز مفرد لا تبين لضميرها، وما عداها فإن لم يكن مضافاً أو كان مضافاً

(١) قال الرضي في شرحه ٢١٧/١ (وغير المقدار كل فرع حصل له بالتفريع اسم خاص يليه أصله ويكون بحيث يصح إطلاق الأصل عليه مثل خاتم حديدًا وباب ساجًا، وثوب خزانًا والخفض في هذا أكثر منه في المقادير، وذلك لأن المقدار مبهم محتاج إلى مميز، ونصب المميز نص على كونه ممیزاً وهو الأصل في التمييز، بخلاف الجر فإنه علم الإضافة.

(٢) ينظر شرح الرضي ٢١٨/١.

(٣) ينظر شرح الرضي ٢١٨/١ - ٢١٩.

إلى ضمير غير عائد إلى مذكور فما بعده تمييز مفرد، وإن كان مضافاً إلى ظاهر، أو ضمير يفسره ظاهرٌ قبله، نحو (لله زيد فارساً) أو (زيد لله دره فارساً) فهو من التمييز عن الجملة الحاصل عن الإضافة.

قوله: (والثاني عن نسبة^(١) في جملة) يعني الذات المقدرة وهو تمييز الجملة، ومراده بالنسبة أن التمييز في هذا القسم حاصل عن نسبة متعلقة بمذكور، لأن قولك (طاب زيد) لا إبهام في واحد منهما، وإنما الإبهام نشأ عن نسبته إلى أمر يتعلق بزيد فاحتيج إلى تفسير ذلك الإبهام^(٢)، ف قيل: (طاب زيد نفساً) أو (قلباً) أو (خاطراً) تميزه بما تشاء من الإبهام بخلاف قولك عشرون درهماً، فإن الإبهام حاصل عن الذات المذكورة، فلجملة نحو: (طاب زيد نفساً) و﴿شَقَلُ الرَّأْسُ شَيْباً﴾^(٣) والمضاهي الفعلية والمضاهي لها. قال الإمام يحيى بن حمزة:^(٤) وهو الإضافة نحو (يعجبني طيبه أباً وأبوة) وضعف الشيخ^(٥) جعله قسماً ثالثاً. قال الوالد في البرود: المضاهي قولك (زيد طيب أباً وأبوة وداراً وعلماً) وإنما كان مضاهياً

(١) فالتمييز في هذا القسم عن نسبة يقصد بها إلى أمر يتعلق بالمذكور ثم يتميز بعد ذلك، فلولا ذلك لم يكن ثم ما يحتاج تفسيره للإبهام إلى تمييز، لأن قولك طاب زيد لا إبهام في واحد منهما، وإنما الإبهام نشأ من نسبة الطيب إلى أمر يتعلق بزيد فاحتيج إلى تفسيره للإبهام) ينظر شرح المصنف ٤٢، وقد نقل الشارح جزءاً من عبارة الشيخ دون إسناد.

(٢) هذه العبارة منقولة من شرح المصنف ٤٢.

(٣) مريم ٤/١٩ وتامها: ﴿قال رب إني وهن العظم مني واشتعل الرأس شيباً ولم أكن بدعائك ربّي شقياً﴾.

(٤) ينظر رأي الإمام يحيى بن حمزة في الأزهار الصافية ٤١٦.

(٥) قال المصنف في شرحه ٤٢: (لأنها أمكنت إضافته وكما يرفع الإبهام بالنصب يرفع بالإضافة فجاز الوجهان لاستواء دلالتهما على الفرض المقصود. وإلا فلا أي وإلا يكن تنوين أو نون تنثية فلا يجوز الإضافة وذلك لتعذرهما).

للجملة ولم يكن جملة، لأن الإبهام نشأ من نسبة الصفة إلى الضمير، وليست الصفة مع ضميرها جملة، بل هي مفرد معه، وإنما شابها الجملة من حيث إنَّ فيها مسنداً ومسنداً إليه، وقال نجم الدين: ^(١) المضاهي ما شابه الجملة، والمشابه اسم الفاعل نحو: (زيد متفتق شحماً) واسم المفعول نحو (زيد متفتق شحماً) و(الأرض مفجرة عيونا) والصفة المشبهة نحو (زيد حسن وجهاً) وأفعال التفضيل نحو: ﴿أَنَا أَكْثَرُ مِنْكَ مَالاً وَأَعَزُّ نَفْراً﴾ ^(٢) و﴿خَيْرٌ مُسْتَقَرًّا﴾ ^(٣). والمصدر نحو (يعجبني طيبه أباً) وكذلك ما كان فيه معنى الفعل نحو (حسبك بزيد رجلاً) و(يا لزيد فارساً) و(ويلم زيد رجلاً) وقد دخل.

قوله: (أوإضافة في شبه الجملة) وإنما كثر الأمثلة، لأن في كل واحدة منها فائدة فـ(طاب زيد نفساً) مثال الجملة (وزيد طيب أباً) مثال لما يصح جعله لمن انتصب عنه من المضاهي وهو غير جنس، و(أبوّة) جنس (داراً) لما يصح جعله لما انتصب عنه وهو غير جنس (وأبوّة) جنس، و(علماً) لما هو جنس.

قوله: (أو في إضافة مثل: يعجبني طيبه أباً، وأبوّة وداراً وعلماً) ^(٤) والله دره فارساً وإن كان قد دخل في جملة الإضافة لاحتماله الحال.

(١) ينظر شرح الرضي ٢٢٠/١.

(٢) الكهف ٣٤/٨ وهي: ﴿وَكَانَ لَهُ ثَمَرٌ فَقَالَ لِصَاحِبِهِ وَهُوَ يُحَاوِرُهُ أَنَا أَكْثَرُ مِنْكَ مَالاً وَأَعَزُّ نَفْراً﴾.

(٣) الفرقان ٢٤/٢٥، وهي بتمامها: ﴿أَصْحَابُ الْجَنَّةِ يَوْمَئِذٍ خَيْرٌ مُسْتَقَرًّا وَأَحْسَنُ مَقِيلًا﴾.

(٤) قال الرضي في شرحه ٢٢٠/١، تفصيل للتمييز الكائن عن النسبة وذلك أن يقال: إما أن يكون نفس ما انتصب عنه لا غير نحو (كفى زيد رجلاً).

قوله: (ثم إن كان اسماً يصح جعله لما انتصب عنه، جاز أن يكون له ولمتعلقه، وإلا فهو لمتعلقه)^(١) يعني إن كان التمييز اسماً، ويحترز من الصفة، قوله: (يصح جعله لما انتصب عنه) يحترز مما يجب جعله لما انتصب عنه، نحو (طاب زيد نفساً) و(كفى زيد رجلاً) فإن النفس والرجل يجب أن يرجعا إلى زيد ولا يصح أن يرجعا إلى متعلقه، وقد جعل هذا اعتراضاً على المصنف^(٢) بأن قيل: هذا مما يصح جعله لما انتصب عنه [ظ ٥٧] ولم يحز أن يكون لمتعلقه، فالعموم غير مستقيم.

قوله: (جاز أن يكون له ولمتعلقه) يعني أنك إذا قلت (طاب زيد أباً) فإن (أباً) يصح أن يكون لما انتصب عنه، وهو زيد، ويصح أن يكون أباً لزيد.

قوله: (وإلا فهو لمتعلقه) يعني إن لم يصح أن يجعله غير ما انتصب عنه، نحو (طاب زيد داراً) فإن داراً لا يصح أن يكون زيداً بل متعلقة به^(٣).

قوله: (فيطابق فيهما ما قصد) يعني في التمييز الذي جعلته لما انتصب عنه، والتمييز الذي جعلته لمتعلقه^(٤)، والمراد بالمطابقة في الأفراد والتثنية والجمع، فتقول لما يصح جعله لما انتصب عنه، إذا أردت أن زيداً هو الأب (طاب زيد أباً) (طاب الزيدان أبوين) (طاب الزيدون آباء)^(٥)

(١) ينظر شرح الرضي ٢٢٠/١، وشرح المصنف ٤٣.

(٢) وقد اعترض على المصنف الرضي في شرحه في ٢٢٠/١ - ٢٢١.

(٣) ينظر شرح الرضي ٢٢١/١.

(٤) هذه العبارة منقولة عن الرضي في ٢٢١/١ دون أن يسندها الشارح إليه....

(٥) ينظر شرح الرضي ٢٢١/١.

فأما قوله ﴿وَحَسُنَ أُولَئِكَ رَفِيقًا﴾^(١) فقيل: على حذف مضاف، أي (حسن رفيق أولئك) وقيل رفيق كعدو وصديق يطلق على المفرد والجمع، وإن أردت أن زيدا غير الأب، بل (أبوة) طابقت ما قصدت، فينفرد ويشنى ويجمع فتقول (طاب زيد أباً) (طاب زيد أبوين) (طاب زيد آباء) إذا أردت جهات الأبوة، وتعكس فتقول (طاب زيد أباً) (طاب الزيدان أبوين) (طاب الزيدون آباء)، إذا كان أبوهم واحداً ويطلق فتقول: (طاب زيد أباً) و(طاب الزيدان أبوين) و(طاب الزيدون آباء) إذا أردت آباءً متعدداً بتعدد هم و(طاب زيد نفساً)^(٢) والزيدان نفسين، والزيدون نفوساً إلا أنك فيما لا لبس يجوز لك الإفراد، قال نجم الدين: بل الإفراد أولى^(٣)، قال تعالى: ﴿فَلْيَنْظُرِ لَكُمْ عَنْ شَيْءٍ مِنْهُ نَفْسًا فَكُلُوهُ﴾^(٤) والذي لم تعلقه يطابق ما قصدت، فإذا أردت أن له داراً وحده، قلت: طاب زيدا داراً، وإن كانت له ولغيره قلت: (طاب الزيدان أو الزيدون داراً) وإن كانت له دور، قلت: (طاب زيد دوراً) وإن كن بعدهم، قلت (طاب الزيدان دارين، والزيدون دوراً) تطابق ما قصدت.

قوله: (إلا أن يكون جنساً) يعني التمييز، مثل (طاب زيد علماً)، فإنها لا تجب المطابقة، بل تقول (طاب زيد علماً، والزيدان علماً والزيدون

(١) النساء ٦٩/٤ وهي: (ومن يطع الله والرسول فأولئك مع الذين أنعم الله عليهم من النبيين والصديقين والشهداء والصالحين وحسن أولئك رفيقاً).

(٢) ينظر شرح ٢٢١/١، وشرح المصنف ٤٣.

(٣) ينظر شرح الرضي ٢٢٢/١ قال: فالإفراد أولى وعدم المطابقة نحو: (هم حسنون وجهاً وطيبون عرضاً ويجوز وجوهاً وأعراضاً).

(٤) النساء ٤/٤.

علماً^(١).

قوله: (إلا أن يقصد الأنواع) يعني فإنها تشنى وتجمع بحسب الأنواع، تقول: (طاب زيدٌ علوماً، وعلمين، وطاب الزيدان علوماً، وطاب الزيدون علوماً) إذا قصدت سائر أنواع العلوم^(٢)، من الفقه والنحو واللغة والأصول، والاستثناء الأول متصل، والثاني يحتمل الاتصال والانقطاع لأن المطابقة بين مختلفين.

قوله: (وإن كان صفة، كانت له وطبقه) يقال بفتح الطاء وكسرهما، ويجوز مع فتح الطاء فتح الباء وإسكانها، يعني إن كان التمييز صفة، وهو الذي احترز عنه بقوله: (ثم إن كان اسماً كانت له) ووجبت مطابقتها له فتقول: (لله دره فارساً) (لله درهما فارسين) (لله درهم فوارس)^(٣).

قوله: (واحتملت الحال) يعني الصفة، وهي فارساً، ولكن التمييز أولى، لأنه أكثر في المدح من كونه غير مقيد والحال مقيد، قال الوالد: والظاهر أنه أوجب المطابقة في الصفة مطلقاً على العموم، وليست إلا في: (لله دره فارساً) بعينه فقط لا يتعداه وإلا انتقض عليه بـ(طاب زيد والداً) و(طاب الخليفة أميراً) فإنه لا يجب كونها له، وكونها مطابقة، وفي قوله: (ثم إن كان اسماً يصح جعله لما انتصب عنه، ثلاثة أوهام:

أحدهما: أن اسماً لغولاً حاجة إليه.

(١) ينظر شرح المصنف ٤٣، وشرح الرضي ٢٢١/١.

(٢) ينظر شرح الرضي ٢٢٢/١.

(٣) ينظر شرح المصنف ٤٣، وشرح الرضي ٢٢٢/١.

الثاني: في قوله: يصح جعله لما انتصب عنه معترض بـ(طاب زيد نفساً) و(كفى بزيد رجلاً) فلو أسقط اللام لكان أولى فإن قال هذا [و٥٨] مما يجب جعله لما انتصب عنه، قلنا: هذا دور وتعبير عن الشيء بنفسه، كأنك قلت: إن كان نحو: أن يكون له، ويجوز أن يكون لمتعلقه فهو له وملتعلقه.

الثالث: قوله: (لما انتصب عنه) يريد به زيدا، وهم لا يطلقون ذلك في المفرد إلا على ما به تمام الاسم، وهو التنوين أو النون أو الإضافة، ولا يطلقونه في الجملة إلا على الجملة كلها، لأنه ينصب عنها لا عن الفاعل، مثلاً ألا تراه يقول: هو وغيره لم يقع اللبس في الفعل وحده، ولا في الفاعل وحده، وإنما هو في النسبة إليهما، فلو قال: ثم إن كان يصح جعله تاماً انتصب عن نسب إليه جاز له وملتعلقه غالباً، ليخرج (طاب زيد نفساً) كان أولى.

قوله: (ولا يتقدم التمييز)^(١) يعني (على عامله مطلقاً) وحاصله أنه إن كان تمييز مفرد لم يجز مطلقاً، لا نقول (درهماً عشرون) لضعف عامله، وإن كان جملة، فإن كان العامل غير متصرف أو مما لا يتقدم معموله عليه،

(١) قال ابن الحالج في شرحه ٤٣: والأصح أن لا يتقدم على الفعل خلافاً للمازني والمبرد، وإنما امتنع تقديم التمييز عند المحققين مع الفعل لأنه في المعنى فرع عن الفاعل والفاعل لا يصح تقديمه فالفرع أجدر، والثاني أن الأصل في التمييز أن تكون موصوفات بما انتصب عنه، وإنما خولف بها لغرض الإبهام أو لا ثم التفسير ثانياً وتقديمه مما يخل بمعناه فلما كان تقديمه يتضمن إبطال معنى كونه تمييزاً لم يستقم، فإذا امتنع التقديم في الفعل فهو في غيره أجدر، وينظر شرح الرضي ٢٢٣/١ والكتاب ٢٠٤/١ - ٢٠٥.

أومأ فيه معنى الفعل، نحو: (لله دره فارساً) و(ويلم زيد رجلاً) و(ويحه رجلاً) لم يحز مطلقاً، وإن متصرفاً لم يحز أيضاً عند الجمهور، لأن أصل تمييز الجملة الفاعل، والفاعل لا يتقدم على عامله، لأن معنى قولك (طاب زيد نفساً) ﴿واشتعل الرأس شيباً﴾^(١) طابت نفس زيد، واشتعل شيب الرأس، وقد ينوب المطاوع مناب المطاوع والعكس إذا لم يصح تأويله بالفاعل، فتقول: (تفجرت عيون الأرض) وملاً الماء الإناء) ﴿فَجَرْنَا الْأَرْضَ عُيُونًا﴾^(٢) (وامتلاً الإناء ماءً) وأجاز المبرد^(٣) والمازني^(٤) تقدم التمييز على عامله المتصرف، فتقول: (نفساً طاب زيد)، وقيل واشترطوا أن لا يكون الفاعل بحرف نحو: ﴿كَفَى بِاللَّهِ شَهِيدًا﴾^(٥) واحتجوا على الجواز بقوله:

[٢٤١] وما كان نفساً بالفراق تطيب^(٦)

- (١) مريم ٤/١٩، وتماها: ﴿قال رب إني وهن العظم مني واشتعل الرأس شيباً ولم أكن بدعائك رب شقياً﴾.
 (٢) القمر ١٢/٥٤، وتماها: ﴿وفجرنا الأرض عيوناً فالتقى الماء على أمر قد قدر﴾.
 (٣) ينظر المقتضب ٣٧٣، والأصول ٢٢٣/١ - ٢٢٤، والهمع ٧/٤.
 (٤) ينظر الإنصاف ٨٢٨/٢، وشرح التسهيل السفر الثاني ١٠٦/١، وشرح المصنف ٤٣، وشرح الرضي ٢٢٣/١، والهمع ٧/٤.
 (٥) النساء ٧٩/٤ وهي بتماها: ﴿ما أصابك من حسنة فمن الله وما أصابك من سيئة فمن نفسك وأرسلناك للناس رسولاً وكفى بالله شهيداً﴾.
 (٦) عجز بيت من الطويل، وصدرة:

أتهجر ليلي بالفراق حبيبها

وهو للمخبل السعدي في ديوانه ٢٩٠ وله ولغيره، ينظر المقتضب ٣٧٣ - ٣٧، والأصول ٢٢٤/١، والجمل للزجاجي ٢٤٣، والخصائص ٣٨٤/٢، والإنصاف ٨٢٨/٢، وشرح المفصل ٧٣٢ - ٧٤، وشرح التسهيل السفر الثاني ١٠٦/١، وشرح الرضي ٢٠٤/١، وشرح ابن عقيل ٦٧٠/١، وجمع الهوامع ٧/٤.
 ويروي لعله شعراء منهم: أعشى همدان، وقيس بن الملوح، وقيس بن معاذ -

وأجيب بجوابات أنه شاذ، وأن الرواية نفسي وإن نفساً بمعنى شخص، وهو خبر كان، وضعفت هذه الأجوبة بوروده في غيره نحو:

[٢٤٢] أنفساً تطيب بنيل المنى

وداعى المنون ينلي جهلاً^(١)

تقدم التمييز على الفاعل وحله فجائز^(٢) نقول (طاب نفساً زيد) واشتعل شيباً الرأس).



وللمخبل السعدي.

والشاهد فيه قوله: (نفساً) حيث قدم التمييز على عامله المتأخر المتصرف وهو تطيب، ويروى بروايات أخرى مثل ولم تك نفسي ويفوت بها الاستشهاد.

(١) البيت من المتقارب وهو لرجل من طيء، ينظر شرح التسهيل السفر الثاني ١٠٧/١، ومغني اللبيب ٦٠٣، وشرح شواهد مغني اللبيب ٨٦٢/٢، وأوضح المسالك ٣٧٢/٢، والمقاصد النحوية ٢٤١/٣.

والشاهد فيه قوله: (أنفساً) حيث قدم التمييز على عامله وهذا قليل عند سيبويه والجمهور وقياسي عند الكسائي والمبرد.

(٢) ينظر شرح الرضي ٢٢٣/١.

المستثنى

قوله: (المستثنى)^(١) هذا ثالث المشبهات، وله شبه عام بالمفعول من حيث كونه فضلة، وخاص بالمفعول معه من حيث كل واحد منهما متعدد إليه الفعل بواسطة حرف، وهي الواو في المفعول معه، و(إلا) في الاستثناء.

قوله: (متصل ومنقطع) قدم قسمته على حله، لأنه لا يمكن حد قسمته معاً بحد معنوي، لأن أحدهما مخرج، والآخر غير مخرج، وإما بحد لفظي فيمكن أن يقال: المستثنى هو المذكور بعد إلا وأخواتها.

قوله: (فالم متصل هو المخرج من متعدد لفظاً أو تقديرًا) يعني حد المتصل ما ذكر قوله: (المخرج) جنس عمّ المتصل والمنقطع، وقوله: (من متعدد) خرج المنقطع، لأنه لم يدخل فيه فيخرج قوله: (لفظاً أو تقديرًا) تقسيم محتمل أن يرجع إلى المخرج، وأن يرجع إلى متعدد^(٢)، فإن رددته إلى المخرج، فالمخرج لفظاً، مثل (قام القوم إلا زيداً) والتقدير: جاء زيد ليس إلا، وإن رددته إلى المتعدد فاللفظ نحو (عندي عشرة إلا درهماً) و(جاء

(١) للتفصيل ينظر شرح المصنف ٤٣ - ٤٤، وشرح الرضي ٢٢٤/١ - ٢٢٥، وشرح المفصل ٧٥/٢ وما بعدها، والأصول في النحو لابن السراج ٢٩٠/١ وما بعدها، وشرح التسهيل السفر الأول ٩٠٢/٢ وما بعدها، والجمع ٢٤٧/٣ وما بعدها.
(٢) ينظر شرح الرضي ٢٢٤/١.

الرجال إلا زيداً)، والتقدير ألفاظ العموم والمحذوف نحو (قام القوم إلا زيداً) ﴿وَالْعَصْرُ إِنَّ الْإِنْسَانَ لَفِي خُسْرٍ، إِلَّا الَّذِينَ آمَنُوا﴾^(١) و (ما جاء إلا زيداً) أي ما جاءني أحد إلا زيداً.

قوله: (يلاً وأخواتها) خرج المخرج من متعدد لا بحرف نحو (الصفة) في قولك (أكرم بني تميم العلماء) والبدل نحو: ﴿وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ مَنِ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا﴾^(٢) والشرط نحو (أكرم القوم إن دخلوا الدار) وما كان غير (إلا) وأخواتها من الحروف نحو (جاء القوم لا زيد) ولكن (زيد) ولم يجيء زيد، فإنه ليس بداخل فيخرج [ظ٥٨] سواء كان من جنس المتعدد أم لم يكن، وإلا وأخواتها عشر: خلا وعدا وما خلا وما عدا، وليس ولا يكون وحاشى، وغير وسوى، وزاد الزمخشري (سيما)^(٣) وبعضهم (لما)^(٤) نحو قوله تعالى: ﴿إِنْ كُلُّ نَفْسٍ لَمَّا عَلَيْهَا حَافِظٌ﴾^(٥) وحكى الخليل وسيبويه^(٦) أنها قد تكون بمعنى (إلا) وزاد بعضهم (بله)^(٧) لأنها بمعنى (دع) فبعدها مخالف لما قبلها، وبعضهم (دون) واعلم (أن الاستثناء

(١) العصر ١٠٣/١ - ٢ - ٣.

(٢) آل عمران ٩٧/٣.

(٣) ينظر المفصل ٦٨، وشرحه لابن يعيش ٨٥/٢.

(٤) وعن ذهب إلى أنها أداة استثناء ابن هشام في المغني ٣٧٠ - ٣٧١ ورد على الجوهري بقوله: وفيه رد على الجوهري: إن لما بمعنى إلا غير معروف في اللغة.

(٥) الطارق ٤/٨٦، وقد قرأ هنا بالتشديد ابن عامر وعاصم وحمة، وقرأ الباقون بالتخفيف، ينظر فتح القدير ٤١٩/٥، وأحكام القرآن للقرطبي ٧٠٩٣/٨، والبحر المحيط ٤٤٨/٨ - ٤٤٩.

(٦) ينظر الكتاب ٣٣٧/٢، وشرح التسهيل السفر الأول ٩١٦/٢.

(٧) ينظر المغني ١٥٦.

المتصل مشكل باعتبار تعقله^(١) لأنك إذا قلت (جاء القوم إلا زيدا) وقلت إن زيدا غير داخل في القوم، خالفت إجماع أهل العربية، وإجماعهم مقطوع به في تفاصيل العربية، وقد أطلقوا أن الاستثناء المتصل مخرج ولا إخراج إلا بعد الدخول) وإن قلت إنه داخل في القوم و(إلا) أخرجته بعد الدخول لكان المعنى جاء زيد مع القوم ولم يجيء معهم وهذا تناقض ظاهر ينبغي أن لا يرد في كلام العقلاء^(٢) وقد ورد في الكتاب العزيز الاستثناء المتصل شيء كثير نحو قوله: ﴿فَلَبِثْ فِيهِمْ أَلْفَ سَنَةٍ إِلَّا خَمْسِينَ عَامًا﴾^(٣) فيكون المعنى لبث الخمسين في جملة ألف لم يلبث الخمسين، تعالى الله عن مثل هذا علواً كبيراً^(٤)، وقد اختلف فيه على أقوال الأول للكسائي وأكثر أهل الأصول^(٥) أنه غير داخل وأن المتكلم أراد بالقوم جماعة لجنس ليس فيهم زيد، و(إلا) قرينة تدل السامع على مراد المتكلم كالتخصيص بالصفة^(٦) وغيرها، وضعف بأن (عندي عشرة إلا درهماً) لأنه إذا لم يرد دخوله في عشرة كان مريداً بلفظة عشرة تسعة وهو محال،

(١) هذه العبارة منقولة عن الرضي ٢٢٤/١ - ٢٢٥ وهي من قوله: (أن الاستثناء إلى قول....

بعد الدخول) وجملة باعتبار تعقله ليست عند الرضي كذلك وإنما هي باعتبار معقوليته).

(٢) ينظر شرح الرضي ٢٢٥/١ وهي منقولة عنه دون إسناد وهي من تمام الفقرة السابقة في الهامش رقم (٧).

(٣) العنكبوت ١٤/٢٩، وهي: ﴿وَلَقَدْ أَرْسَلْنَا نُوحًا إِلَى قَوْمِهِ فَلَبِثَ فِيهِمْ أَلْفَ سَنَةٍ إِلَّا خَمْسِينَ عَامًا فَأَخَذَهُمُ الطُّوفَانُ وَهُمْ ظَالِمُونَ﴾.

(٤) ينظر شرح الرضي ٢٢٥/١، وشرح المصنف ٤٤، والعبارة منقولة عن الرضي ٢٢٥/١.

(٥) ينظر إرشاد الفحول للشوكاني (٢٥٠) وما بعدها.

(٦) ينظر المصدر السابق ٢٦١.

وبأن الإجماع: أن الاستثناء المتصل مخرج ولا إخراج إلا بعد الدخول^(١).
وقال الباقلاني^(٢) (إنه غير داخل لكن الاستثناء والمستثنى منه وآلة
الاستثناء بمنزلة اسم واحد، فقولك (عندي عشرة إلا درهم) بمنزلة عندي
له تسعة، ولها اسمان مفرد ومركب، وضعف بالإجماع، وبأنه لم يعهد
التركيب من ثلاث كلمات وبأننا نقطع أن المتكلم بالعشرة عرف مدلولها
الذي هو خمستان، و(إلا) مفيدة للاستثناء (واحدًا) وهو المخرج، وتسعة لا
تدل على شيء من هذه المعاني الثلاثة) الثاني: للمصنف^(٣) أن المستثنى
منه وهو عشرة مثلاً مراد به الجميع من مسماه بالنظر إلى الأفراد من غير
حكم بالاستثناء، فأخرج منه المستثنى على التحقيق، ثم حكم بالإسناد بعد
تقدير الإخراج فلم يسند إلا إلى تسعة، وحاصل كلامه: أنه لا تناقض لأن
دخول المستثنى في المستثنى منه وخروجه بهلاً وأخواتها إنما كان قبل
الإسناد ثم حكم بالإسناد بعد ذلك، فقولك: (جاء القوم إلا زيداً) بمنزلة
القوم المخرج منهم زيد، جاؤني العشرة المخرج منها واحد له علي،
وضعف بأننا لا نجد خرقاً في الإسناد قبل الإخراج وبعده، فكيف؟ فقال:
حكّم عليه في عندي عشرة بالإسناد، بخلاف (عندي عشرة إلا درهماً) فإنه

(١) ينظر شرح المصنف ٤٤، وشرح الرضي ٢٢٥/١.

(٢) ينظر رأي الباقلاني في شرح الرضي ٢٢٥/١، وعبرة الشارح منقولة عن الرضي، وفي الرضي
الرأي ليس للباقلاني الأشعري متوفى سنة ٤٠٧هـ وإنما هو للقاضي عبد الجبار أحمد
المشهور بشيخ المعتزلة في أواخر القرن الرابع وأوائل القرن الخامس توفي ٤١٥هـ وقد أصّل
للمعتزلة ويعتبر ما كتبه مصدراً رئيساً من مصادر الفكر المعتزلي. لكن الشوكاني نقل رأي
أبي بكر الباقلاني في المسألة، ينظر إرشاد الفحول ٢٤٩.

(٣) ينظر شرح المصنف ٤٤.

لا يحكم عليه بالإسناد إلا بعد الحكم بالإخراج^(١).

الثالث: لأكثر النحاة والزيدية^(٢) وبعض المعتزلة^(٣) أن المستنى داخل في المستنى منه حقيقة وحكماً^(٤)، فإذا قلت (قام القوم إلا زيداً) و(عندي عشرة إلا درهماً) فقد أردت في القوم زيد وفي العشرة خمسة وخمسة، والإستثناء تخصيص بعد العموم بمنزلة التخصيص بالصفة^(٥) والشرط^(٦) والغاية^(٧) وغيرها من التخصيصات المتصلة، ولا يلزم التناقض

(١) ينظر شرح المصنف ٤٤.

(٢) الزيدية: فرقة إسلامية أسسها الإمام زيد بن علي بن الحسين في بداية القرن الثاني الهجري وقتل في عهد هشام بن عبد الملك ١٢٢هـ وهي تقول بجواز إمامة المفضول مع وجود الأفضل منه. ويقرون إمامة الشيخين أبي بكر وعمر وأصول الزيدية لا تختلف كثيراً عن أصول المعتزلة وحكم الزيدية اليمن حتى نهاية القرن الرابع عشر الهجري.

ينظر شرح العقيدة الطحاوية، والفرق بين الفرق ٢٢، والملل والنحل للشهرستاني ٣٢/١.

(٣) المعتزلة: فرقة إسلامية أسسها واصل بن عطاء في بداية القرن الثاني الهجري ويسمون القدرة لأنهم ينفون القدر، والمعتلة لأنهم عطلوا بعض الصفات، وقالوا بخلق القرآن، ويسمون أنفسهم أهل العدل والتوحيد لأنهم يعتبرونه أساس عقيدتهم ويقولون بأن مرتكب الكبيرة منزلة بين المنزلتين لا هو مؤمن ولا هو كافر ويقولون بأن الإيمان قول وعمل فالؤمن خرج من الإيمان بعمله ولم يخرج بقوله ودخل بالكفر بعمله ولم يدخل بقوله لذا يقولون بخلوده في النار إذا لم يتب، ولكن دركته أقل من دركة الكفار. وينظر الملل والنحل للشهرستاني ٣٢/١ وما بعدها، وشرح العقيدة الطحاوية ٧٩٢/٢ والمعتزلة قد أثرت بجميع الفرق الإسلامية مما اضطر هذه الفرق دراسة الفلسفة وعلم الكلام للرد على المعتزلة وعلى غيرهم من الفلاسفة.

(٤) ينظر شرح التسهيل السفر الأول ٩٤٧/٢.

(٥) التخصيص بالصفة، قال الشوكاني في إرشاد الفحول ٢٦١: وهي كالأستثناء إذا وقعت بعد متعلد، والمراد بالصفة هنا هي المعنوية.

(٦) التخصيص بالشرط وهو ما يتوقف عليه الوجود ولا دخل له في التأثير والإفشاء. وينقسم إلى أربعة أقسام: عقلي وشرعي ولغوي وعادي. ينظر إرشاد الفحول إلى تحقيق علم الأصول ٢٦٠.

(٧) التخصيص بالغاية وهي: نهاية الشيء المقتضية لثبوت الحكم قبلها وانتفائه بعدها ولها لفظان وهما (حتى) و (إلى) ينظر إرشاد الفحول ٢٦١.

والتكذيب في كلام الله ورسوله كما قيل والكلام الفصيح، لأن غرض المتكلم إخراج ما يخرج في قصده وإرادته قبل تمام الكلام، وإنما يلزم التناقض لو كان القيام منسوباً إلى القوم فقط دون [و٥٩] زيد وليس كذلك، بل هو منسوب إلى القوم مع قولك (إلا زيداً) والفائدة في الإتيان بالاستثناء تمكين المعنى في النفس كالتأكيد والبلد^(١)، والزيادات والتكرير، وغير ذلك من التفنن في الفصاحة، كالحقيقة^(٢) والمجاز^(٣) والاستعارة^(٤)، وهذا الاستثناء اتفق في جوازه فيما دون النصف، نقول: (عنلي عشرة إلا أربعة) أو إلا ثلاثة أو إلا اثنين أو إلا واحد، وأما النصف فما فوقه فمنعه أكثر البصريين^(٥)، وأجازه بعضهم ما لم يكن مستغرقاً، لا تقول (عنلي عشرة إلا عشرة) ويجوز دون (عنلي عشرة إلا تسعة) وأما المساوي، والأكثر من المساوي فلا يجوز، وأجازه بعضهم محتجاً بقوله

(١) وقال الرضي في ٢٢٥/١: وقال آخرون وهو الصحيح المنذع عنه الإشكالات كلها كلها ما فروا منه وما لزمهم أن المستثنى داخل في المستثنى منه والباقي بلد البعض داخل في المبدل منه، والتناقض بمجيء زيد وانتفاء مجيئه في جاء القوم إلا زيدا غير لازم، وإنما يلزم ذلك لو كان المجيء منسوباً إلى القوم فقط وليس كذلك بل هو منسوب إلى القوم مع قولك إلا زيدا كما أن نسبة الفعل في نحو جاءني غلام زيد إلى الجزأين معاً... فإنه يعرب الجزء الأول بما يستحقه المفرد إذا وقع منسوباً إليه في مثل ذلك الموقع وباقي أجزاء المنسوب إليه يحجر إن استحق الجر كاللضاف إليه، ويتبع إن استحق التبعية كما في التوابع.

(٢) الحقيقة قال الشوكاني في إرشاد الفحول ٤٨: إنها اللفظ المستعمل فيما وضع له فيشمل هذا الوضع اللغوي والشرعي والعرفي والاصطلاحي وزاد جماعة في هذا الحد قيداً وهو قولهم (في اصطلاح التخاطب).

(٣) المجاز هو: اللفظ المستعمل في غير ما وضع له لعلاقة مع قرينة مانعة من إرادة المعنى الحقيقي. ينظر المصدر السابق.

(٤) الاستعارة: تشبيه بليغ حذف أحد طرفيه وهي مكنية وتصريحية وتمثيلية وغيرها.

(٥) ينظر رأي البصريين في شرح التسهيل السفر الأول ٩٤٤/٢.

تعالى: ﴿إِنَّ عِبَادِي لَيْسَ لَكَ عَلَيْهِمْ سُلْطَانٌ إِلَّا مَنِ اتَّبَعَكَ مِنَ الْغَاوِينَ﴾^(١) والغاوون أضعاف المهتدين.

قوله: (والمنقطع المذكور بعدها غير مخرج)^(٢) يحترز من المتصل، فإنه مذكور بعدها لكنه غير مخرج. قوله (بعدها) الضمير إن أراد به فهو توهم أن المنقطع لا يكون إلا بعدها وقد يكون بعد (غير) وبعد (سوى) نحو:

[٢٤٣] لم ألف بالدار ذا نطق سوى طلل^(٣) _____

وإن أراد به (إلا) وأخواتها فليس بمستقيم لأنه لا يقع بعد (خلا) و(عدا) و(ما خلا) و(ما عدا) و(ليس) و(لا يكون) و(حاشا) قوله:

[٢٤٤] _____ ولا خلا الجن بها أنسي^(٤)

(١) الحجر ٤٢/٥.

(٢) قال الرضي في ٢٢٤/١: ثم نقول كون المتصل داخلاً في متعدد لفظاً وتقديراً من شرط لا من تمام ماهيته فعلى هذا المنقطع داخل في هذا الحد كما في جاءني القوم إلا حمارا لمخالفة الحمار القوم في المجيء.

(٣) صدر بيت من البسيط، وعجزة:

قد كان يعفو وما بالعهد من قدم

وهو بلا نسبة في شرح التسهيل السفر الأول ٩٧٢/٢، والمقاصد النحوية ١١٩٣، وجمع الهوامع ٢٠٢/١.

والشاهد فيه قوله: (سوى طلل) حيث جاء بعد سوى استثناء منقطع كما يأتي بعد (إلا).

(٤) قطعة بيت من الرجز وهو للعجاج بن رؤبة كما في ذيوانه ٦٨، وينظر الأصول ٣٠٥/١، والمصنف ٦٢/٣، وأمالى ابن القالي ٢٥١/١، وسمط اللآلئ ٥٥٦، وشرح التسهيل السفر الأول ٩٤٢/٢، وشرح الرضي ٢٢٨/١، وجمع الهوامع ٢٦١/٣، والخزانة ٣١١/٣ - ٣١٢. ويروى طوئي كما في أمالي القالي، وزاد اللحياني ما بها طاوي، وتمام الرجز:

وبللة ليس بها طوري

والشاهد فيه قوله: (ولا خلا الجن بها إنسي) وفيه جواز تقديم المستثنى والأصل كما ذهب إليه البصريون (ولا إنسي ما خلا الجن) وهذا شاذ كما ذكر الشارح.

وقد اختلف في عامل الاستثناء، فقال بعض الكوفيين: ^(١) (معنوي وهو المخالفة والأكثر أنه لفظي) فقال المبرد ^(٢) والزجاج ^(٣) العامل (إلا) لقيام معنى الاستثناء بها، ومعناها استثنى وقال الكسائي: ^(٤) وهو منصوب بأن المفتوحة مقدرة بعد إلا محذوفة الخبر تقديره: قام القوم إلا أن زيدا لم يقيم، وقال الفراء: ^(٥) إلا مركبة من (أن) و(لا) العاطفة أصله قام القوم أن زيدا لا قام، فحذفوا الخبر وقدموا (إلا) على (زيد) إلى جانب أن وحذفت النون الثانية من (أن) وأدغمت الأولى في لام (لا) فإذا انتصب الاسم بعدها فـ(أن) وإذا اتبع ما قبلها في الإعراب فـ(لا)، وذهب الجمهور ^(٦) إلى أن العامل ما قبل (إلا) بواسطتها مطلقاً، سواء كان فعلاً أو معناه أولاً نحو: (القوم إخوتك إلا زيدا) وقد قيل: إن هذا المثل في معنى الفعل، أي منسوب إليك بالأخوة، وقيل: العامل ما قبلها فقط لأنه قد نصب (غير) أو (ليس) إلا صفة، وأما المنقطع فـ(إلا) فيه بمعنى (لكن) التي للاستدراك، وقال سيبويه: ^(٧) إنه منتصب بما ينتصب به المتصل و(لكن) المقدرة فيه كـ(لكن) العاطفة، وإن لم تكن حرف عطف. وقال المتأخرون (لكن) هي

(١) ينظر شرح المفصل ٧٧٢، وشرح الرضي ٢٢٦/١.

(٢) ينظر المقتضب ٣٨٩/٤ - ٣٩٠، والإنصاف ٢١٦/١.

(٣) ينظر شرح المفصل ٧٧٢، وشرح الرضي ٢٢٦/١.

(٤) ينظر شرح الرضي ٢٢٦/١ وفيه رأي الكسائي وينظر شرح المفصل ٧٧٢، وشرح التسهيل السفر الأول ٩٤٢/٢.

(٥) ينظر شرح الرضي ٢٢٦/١ وفيه رأي الفراء، وشرح المفصل ٧٧٢، والأصول في النحو ٣٠٠/١،

والجنى ٥١٧، وينظر الإنصاف ٣٦٠/١ وما بعدها مسألة ٣٤ القول في العامل في المستثنى

النصب وآراء النحويين في ذلك.

(٦) ينظر شرح الرضي ٢٢٦/١.

(٧) ينظر الكتاب ٣٣٥/٢ في قوله: هذا باب ما لا يكون إلى على معنى لكن.

الناصفة بنفسها. وقال الكوفيون: ^(١) إنَّ (إلاّ) في المنقطع بمعنى (سوى) وانتصاب المستثنى بعدها كانتصابه في المتصل.

قوله: (وهو منصوب) شرع في تبين إعراب المستثنى وهو ينقسم إلى منصوب ومبطل ومجرور ومعرب على حسب العوامل، وقدم المنصوب لأنه في باب المنصوبات، وهو في أربعة مواضع:

الأول قوله: (إذا كان بعد إلا غير الصفة) ^(٢) يحترز من (إلا) التي تقع صفة، فإنه يكون تابعاً لا منصوباً.

قوله: (في كلام موجب) يحترز من غير الموجب فسيأتي حكمه والموجب: ^(٣) ما ليس فيه نفي في المعنى ولا نهى ولا استفهام. مثاله: (قام القوم إلا زيدا) و(ما أكل أحد إلا الخبز إلا زيدا) لأنه وإن كان منفيّاً في اللفظ فهو مثبت في المعنى لأن (إلا) قلبت معنى النفي إلى الإثبات فصار معناه (أكل كل أحد الخبز إلا زيدا) وإنما وجب نصب الموجب على الاستثناء ولم يحز فيه المبدل ولا الصفة لأن المبدل [ظه] منه في نية الطرح فيكون مفرغاً في الموجب، وذلك لا يصح لأنه يصير (قام إلا زيد) إذا طرح المبدل منه فيكون مفرغاً، والصفة لا تصح إلا عند تعذر الاستثناء ^(٤).

(١) ينظر شرح الرضي ٢٢٧/١.

(٢) ينظر شرح المصنف ٤٥.

(٣) قال الرضي في ٢٢٧/١: والموجب ما اجتمع فيه شرطان: وقوعه بعد إلا، وكون الاستثناء في كلام موجب، ولم يحتج إلى قوله غير صفة لأنه في نصب المستثنى، وما كان بعد إلا التي للوصف ليس بمستثنى، وإنما اشترط كون الاستثناء في كلام موجب لأن غير الموجب لا يجب نصب مستثناه.

(٤) ينظر شرح المصنف ٤٥، وشرح الرضي ٢٢٧/١.

قوله: (أو مقدماً على المستثنى منه) هذا الموضع الثاني من المستثنى الواجب نصبه، وإنما وجب نصبه إذا تقدم لأنه وإن كان في الموجب، فالموجب منصوب، وإن كان غير موجب فقد بطل البطل لأنه لا يتقدم على البطل منه^(١)، وإن كان على

المستثنى منه فجائز نحو (قام إلا زيدا القوم) و (ما قام إلا زيدا أحد) قال: [٢٤٥] ومالي إلا آل أحمد شيعه

ومالي إلا مشعب الحق مشعب^(٢)

ويجب النصب لتعذر البطل، وحكي يونس^(٣) جوازه نحو:

[٢٤٦] إذا لم يكن إلا النيون شافع^(٤)

ضعيف، لأنه فصل بين الصفة والموصوف، وسيبويه يحيز البطل ويختاره

(١) ينظر شرح الرضي ٢٢٧/١ والعبارة منقولة عنه بتصريف دون عزو.

(٢) البيت من الطويل وهو للكميت بن زيد في الإنصاف ٢٧٥/١، وينظر المقتضب ٣٩٧/٤، واللمع ١٥٢، وشرح أبيات سيبويه ١٣٥/٢، والمفصل ٦٨، وشرح ابن عقيل ٦٠١/٢، وشرح شذور الذهب ٢٨٤، وأوضح المسالك ٢٦٦/٢، والخزانة ٣٦٤/٤ - ٣٦٩. ويروى مذهب بطل مشعب.

والشاهد فيه قوله: (آل و مشعب) حيث نصب المستثنى بيلا في الموضعين لأنه متقدم على المستثنى منه وفي ذلك يجوز النصب لتعذر البطل والكلام منفي.

(٣) ينظر رأي يونس في الكتاب ٣٣٧/٢، وشرح الرضي ٢٢٧/١، وشرح ابن عقيل ٦٠٢/١.

(٤) عجز بيت من الطويل، وصدره:

فإنهم لا يرجون منه شفاعه

وهو لحسان بن ثابت كما في ديوانه ٢٤١، ينظر شرح التسهيل السفر الأول ٩٢٠/٢، وشرح ابن عقيل ٦٠٢/١، وشرح التصريح ٣٥٥/١، والمقاصد النحوية ١١٤/٣، وجمع الهوامع ٢٥٧/٣. والشاهد في قوله: (إلا النيون) حيث رفع المستثنى مع تقدمه على المستثنى منه والكلام منفي والرفع في ذلك غير المختار وإنما المختار نصبه.

في تقدمه على الصفة^(١) فقط، والمازني يختار النصب^(٢)، ويونس يوجبه لأن تقدمه على الصفة كتقدمه على الموصوف، وتقدم المستثنى إن كان على جملة لم يجوز عند البصريين^(٣) لضعف عامله إن كان مثبتاً، وإن كان منفياً فلا أنه لا يعمل فيما قبله، لا تقول: إلا زيدا قام القوم، وقوله:

[٢٤٧] ولا خلا الجن بها إنسي^(٤)

شاذ وما ورد لزم النصب لتعذر البذل، وأجازة البغداديون^(٥)، والكوفيون^(٦) أجازوا التقدم والبذل محتجين بما ورد.

قوله: (أو منقطعاً في الأكثر) هذا الثالث من واجب النصب وهو المنقطع نحو (ما جاءني أحد إلا حمراً) وإنما وجب النصب لتعذر البذل^(٧)، لأن من شرطه أن يكون من جنس المبدل منه، وبذل الغلط قليل^(٨) والصفة لا تصح إلا عند تعذره قوله: (في الأكثر) يعني أن النصب واجب في الأكثر وهو مذهب الحجاز، وأما بنو تميم فإنهم يجيزون البذل وقيل يوجبونه واحتجوا بقوله:

[٢٤٨] وبللة ليس لها أنيس

إلا اليعاقير وإلا العيسس^(٩)

(١) ينظر الكتاب ٣٣٧٢.

(٢) ينظر شرح الرضي ٢٢٨/١ - ٢٢٩، والإنصاف ٢٧٣/١ وما بعدها.

(٣) ينظر الإنصاف ٧٥/١.

(٤) سبق تخريجه في الصفحة ٣٢٥ و برقم ٢٤٤.

(٥) ينظر الإنصاف ٢٧٣/١ وما بعدها، والهمع ٢٥٧/٣.

(٦) ينظر الهمع ٢٦٠/٣ - ٢٦١.

(٧) ينظر شرح المصنف ٤٥.

(٨) ينظر شرح الرضي ٢٢٨/١، والهمع ٢٥٧/٣.

(٩) الرجز لجران العود في ديوانه ٩٧، ينظر الكتاب ٢٦٣/١، ٣٢٢، والمقتضب ٣٩٢.

﴿وَالْمَاهِمُ بِهِ مِنْ عِلْمِ الْإِتِّبَاعِ الظَّنَّ﴾^(١) بالضم، وروي عنهم التفصيل وهو أن المنقطع إن كان مما يلبس الأحدين، أجازوا فيه البذل نحو: (ما في الدار أحد إلا حمراً) وإلا لم يجز، ووجه البذل عندهم التجوز وتنزيل ما ليس من الجنس منزله ما هو منه، وهذا المنقطع مقدر عند سيبويه بـ (لكن) المشددة^(٢)، وخبرها محذوف وانتصابه على الاستثناء، (وقال بعضهم بالخففة لأن المشددة تستدعي خبراً) وقال الكوفيون^(٣) يقدر بـ (سوى) في المنقطع يكون من جنس الأول، ولا من جنسه، فالذي من جنسه حيث يكون مساوياً أو أكثر نحو: (ما جاء زيداً إلا عمراً) و(عندي عشرة إلا عشرة) أو (إلا عشرين) أو بعض لكنه غير داخل نحو: ﴿لَا يَذُوقُونَ فِيهَا الْمَوْتَ إِلَّا الْمَوْتَةَ الْأُولَى﴾^(٤) ونحو (عندي رجال إلا زيداً) لأنه لا يدخل في عموم النكرة، وكذلك (قام القوم إلا زيداً) إذا لم تقصد أن زيداً من جملة

والإنصاف ٢٧١/١، وشرح المفصل ٨٠/٢، وشرح التسهيل السفر الأول ٩٣٤/٢، وشرح شذور الذهب ٢٨٦، والهمع ٢٥٦/٣، والخزانة ١٢١/٤ - ١٢٣.

واليعافر: أولاد الأطباء، والعيس: بقر الوحش، وأصله البقر.

والشاهد فيه قوله: (إلا اليعافر) فإنه في الظاهر استثناء منقطع تقدم فيه المستثنى منه وكان لا بد من النصب على لغة أهل الحجاز، وهذا بخلاف ما ذهب إليه الشارح حيث قال إنهم يميزون البذل وقيل يوجبونه.

(١) النساء ١٥٧/٤ ويجوز أن يكون (اتباع) في موضع رفع على البذل (وبنو تميم يقرؤونها بالرفع ويجعلون اتباع الظن علمهم) ينظر شرح التسهيل السفر الأول ٩٣٤/٢ قال ابن مالك في الصفحة نفسها: (لغة بني تميم إعطاء المنقطع المؤخر من مستثنيات (إلا) في غير الإيجاب من اتباع ما للمتصل فيقولون: ما فيها أحد إلا وتد). وقرؤون الآية بالرفع (إلا اتباع) بالرفع إلا من لقن النصب وعلى لغتهم الشاهد السابق. قال القرطبي في تفسيره ٢٠٠٦٢ (استثناء ليس من الأول في موضع نصب، ويجوز أن يكون في موضع رفع على البذل أي: ما لهم من علم إلا اتباع الظن...)، وينظر البحر المحيط ٤٠٦/٣.

(٢) ينظر الكتاب ٣٢٥/٢ وما بعدها، وشرح الرضي ٢٢٨/١.

(٣) ينظر الهمع ٢٤٩/٣ - ٢٥٠.

(٤) ينظر شرح التسهيل السفر الأول ٩٤٤/٢.

(٥) اللخان ٥٦/٤٤.

القوم، والذي من غير الجنس قد يكون ضدًا نحو (ما زاد إلا ما نقص) ^(١) و﴿مَالَهُمْ بِهِ مِنْ عِلْمٍ إِلَّا اتِّبَاعَ الظَّنِّ﴾ ^(٢) وغير ضد نحو: ﴿فَسَجَدَ الْمَلَائِكَةُ كُلُّهُمْ أَجْمَعُونَ إِلَّا ابْنُ سُلَيْمٍ﴾ ^(٣) على من يقل ^(٤) إِنَّ إبليس ليس منهم، وأما من جعله منهم كان متصلاً نحو: (ما في الدار أحد إلا حماراً) و(ما في الدار إلا برقاً يَخْطَفُ)، ومن ذلك ﴿لَا عَاصِمَ الْيَوْمَ مِنْ أَمْرِ اللَّهِ إِلَّا مَنْ رَحِمَ﴾ ^(٥) و﴿وَمَا كَانَ لِمُؤْمِنٍ أَنْ يَقْتُلَ مُؤْمِنًا إِلَّا خَطَاً﴾ ^(٦) و﴿يَوْمَ لَا يَنْفَعُ مَالٌ وَلَا بَنُونَ إِلَّا مَنْ أَتَى اللَّهَ بِقَلْبٍ سَلِيمٍ﴾ ^(٧) و﴿لَا يَخَفُ لَدَى الْمُرْسَلُونَ إِلَّا مَنْ ظَلَمَ ثُمَّ بَدَّلَ حُسْنًا بَعْدَ سُوءٍ﴾ ^(٨) وهذه الآيات لا بد فيها من تأويل لأن المنقطع مُقَدَّرٌ بـ (لكن) ولا بد أن يتوسط بين كلامين متناقضين أو متضادين.

قوله: (أو كان بعد ((خلا)) و((عدا)) أو ((ما خلا)) و((ما عدا)) و((ليس)) و((لا يكون)) فهذا رابع وجوب النصب، تقول (قام القوم خلا زيدا وعدا زيدا).

قوله: (في الأكثر) يعني في (خلا) و(عدا) وقد جاء الجر فيهما قال:

(١) هذا القول غير كامل، ينظر المفصل ٦٨، وشرح الرضي ٢٢٩/١ ونماه: (ما ضر إلا ما نفع وما

زاد إلا ما نقص)، وشرح التسهيل السفر الأول ٩٠٧/٢.

(٢) سبق تخريجها في الصفحة السابقة.

(٣) الحجر ٣٠/١٥ وهي محذوف منها كلمتان (كلهم أجمعون) إذ أن الآية موجودة في الحجر

وفي ص هكذا: (فسجد الملائكة كلهم أجمعون إلا إبليس).

(٤) والصواب من (يقول) لأنه لا وجه لحذف وسطه.

(٥) هود ٤٣/١١.

(٦) النساء ٩٢/٤.

(٧) الشعراء ٨٩، ٨٧/٢٦.

(٨) النمل ٢٧/جزء من الآية ١٠ والآية ١١، وهما: (وَأَلْقَى عَصَاكَ فَلَمَّا رَآهَا تُهْتَزُّ كَانَهَا جَانٌ وَلِي

مدبراً ولو يعقب يا موسى لا تخف إني لا يخاف لدي المرسلون، إلا من ظلم ثم بدل حسناً

بعد سوء فإني غفور رحيم).

[٢٤٩] أبخاحيهم قتلاً وأسراً

عدا الشمطلة والطفل الصغير^(١)

و[٦٠] قوله: (أو ما خلا وما عدا وليس ولا يكون)^(٢) تقول (قام القوم ما خلا زيداً) و(ما عدا زيداً) و(لا يكون زيداً) و(ليس زيداً)، وإنما وجب النصب بعد هذه الحروف لأنه مفعول به، والمفعول به منصوب، والذي أجاز الجر في (خلا) و(عدا) جعلهما حرفين، وأما (ما خلا وما عدا) فيحتم فيهما الفعلية لأن (ما) مصدرية وهويتحتم بعدها الفعل غالباً، وهذه الأفعال في الاستثناء اتفقوا على أنها لا تتصرف بحال ولا استقبال، ولا يظهر فاعلها في أفراد ولا تشية ولا جمع، ولهذا جعلها بعضهم حروفاً واختلف القائلون بفعليتها، أين فاعلها؟ فقل: لا فاعل لها لأنها وقعت موقع ما لا يحتاج إلى فاعل وهو (إلا)، وضعف بأنها لو استغنت عن فاعل لاستغنت عن مفعول، والتضعيف ضعيف، وقيل فاعلها ضمير مجهول لا يفسره شيء، وقال المبرد: هو ضمير يرجع إلى معنى الكلام الأول، لأن المخاطب قد علم أن ثمَّ مَنْ قام وحصل في نفسه أن زيداً بعض من قام

(١) البيت من الوافر وهو بلا نسبة في شرح التسهيل السفر الأول ٩٦٦/٢، وشرح ابن

عقيل ٦١٩/١، وأوضح المسالك ٢٨٥/٢، وجمع الهوامع ٢٨٥/٣.

والشاهد فيه قوله: (عدا الشمطلة) حيث استعمل عدا حرف جر ولم يذكر سيبويه الجر

بـ (عدا) ولا ذكرها المبرد.

(٢) قال ابن مالك في شرح التسهيل السفر الأول ٩٦٦/٢: (واتفق النحويون إلا أبا عمر الجرمي

على وجوب نصب المستثنى بـ (ما عدا وما خلا)) ولزوم النصب بعد ما عدا وما خلا مرده

إلى ما المصدرية، وسيبويه على هذا كما في الكتاب ٣٤٩/٢، وقال ابن عقيل: (وقد حكى

الجرمي في الشرح الجر بعد ما خلا عن بعض العرب)، ينظر شرح ابن عقيل ٦٢٠/١،

وشرح الرضي ٢٣٠/١.

فيعود إلى (مَنْ) ^(١) وقال الجمهور ^(٢) إنه ضمير للبعض، نقول: (خلا بعضهم زيداً) و(لا يكون بعضهم زيداً)، وإنما قدرُوا ضميراً للبعض لأنه مفرد ينطلق على الجمع فقُدِّرَ به لما لم يبرز الضمير، وضعُف بأن إيقاع البعض على الأكثر قليل، وأجيب بأنه يطلق على النصف فما فوق، قال تعالى: ﴿هَبِطْوَابْعُضُكُم لِبَعْضِ عَدُوٍّ﴾ ^(٣) ويريد أن إبليس عدو لآدم وحواء، وقوله:

[٢٥٠] داينت أروى الديون تُقضى

فمطلتُ بعضاً وأدبتُ بعضاً ^(٤)

قوله: (ويجوز [فيه] ^(٥) النصب ويُختار البدل) [فيما بعد إلّا] ^(٦) هذا الثاني من أقسام المستثنى وله شروط ثلاثة، الأولى: أن يكون بعد (إلا) يحترز من سائر أدوات الاستثناء، فإن منها ما يجب بعه النصب ومنها ما يجب بعد الجر ويعني بإلا غير صفة.

(١) ينظر رأي المبرد في المقتضب ٤٢٨/٤.

(٢) ينظر رأي الجمهور في شرح الرضي ٢٣٠/١.

(٣) البقرة ٣٧٢.

(٤) الرجز لرؤبة في ديوانه ٧٩، والكتاب ٢١٠/٤، وشرح أبيات سيبويه ٢٥٥/٢، والخصائص ٩٦/٢، وسمط اللالي ٢٣٦/١، وشرح المفصل ٢٥/١، وشرح شافية ابن الحاجب ٣٠٥/٢، والبحر المحيط ٣٥٧/٢، واللسان مائة (دين) ١٤٦٧٢، ويروى فيه (فماطلت) بدل (مطلت)، ويروى (وأدت) بدل (أدبت).

والشاهد فيه قوله: (فمطلت بعضاً وأدبت بعضاً) حيث أطلق على البعض وهو النصف فما فوق كما ذهب الشارح.

(٥) ما بين الحاصرتين زيادة من الكافية المحققة.

(٦) ما بين الحاصرتين زيادة من الكافية المحققة.

قوله: (في كلام غير موجب)^(١) يحتز من الموجب فإنه يجب النصب وهو القسم الأول وغير الموجب النفي والنهي والاستفهام الذي في معنى النفي، نحو ﴿وَمَنْ يَغْفِرِ الذُّنُوبَ إِلَّا اللَّهُ﴾^(٢) و﴿وَهَلْ نُجَازِي إِلَّا الْكَفُورَ﴾^(٣) وَيَقْلُ (وقلما) و(أقل)، والمراد بالنفي نفي المعنى و(إلا) ورُدَّ (ما أكل أحدٌ إلا الخبز إلا زيداً) وزاد المبرد^(٤) (لو) و(لولا) نحو: ﴿لَوْ كَانَ فِيهِمَا آلَهُةٌ إِلَّا اللَّهُ لَفَسَدَتَا﴾^(٥).

قوله: (والمستثنى منه مذكور)^(٦) يحتز من أن لا يذكر فإنه مفرغ معرب على حسب العوامل وهو القسم الثالث، مثال ما يختار فيه البذل، (ما قام أحدٌ إلا زيدٌ)، و(أقام أحدٌ إلا زيدٌ؟) و(قلما قام أحدٌ إلا زيدٌ).

قوله: (قال تعالى [مثل]^(٧) ﴿مَا فَعَلُوا إِلَّا قَلِيلًا﴾ و﴿إِلَّا قَلِيلًا﴾^(٨) بالنصب

(١) قال الرضي في شرحه ٢٣٠/١ ما نصه: (اعلم أنه لاختيار البذل في المستثنى شروطاً أحدها أن يكون بعد إلا، ومتصلاً، ومؤخراً عن المستثنى منه المشتل عليه استفهام أو نهي أو نفي صريح أو مؤول) وقد ذكر الشارح ذلك.

(٢) آل عمران ١٣٥/٣ وتماهما: ﴿وَالَّذِينَ إِذَا فَعَلُوا فَاحِشَةً أَوْ ظَلَمُوا أَنْفُسَهُمْ ذَكَرُوا اللَّهَ فَاسْتَغْفَرُوا لِذُنُوبِهِمْ وَمَنْ يَغْفِرِ الذُّنُوبَ إِلَّا اللَّهُ وَلَمْ يُصِرُّوا عَلَى مَا فَعَلُوا وَهُمْ يَعْلَمُونَ﴾.

(٣) سبأ ١٧/٣٤ وهي: (ذلك جزيناهم بما صبروا وهل نجازي إلا الكفور).

(٤) ينظر رأي المبرد في المقتضب ٤٠٨/٤، والأصول ٣٠١/١ - ٣٠٢.

(٥) الأنبياء ٢٢/٢١.

(٦) في الكافية المحققة وذكر المستثنى منه.

(٧) ما بين حاصرتين زيادة من الكافية المحققة.

(٨) النساء ٦٦/٤، وقرأ ابن عامر بالنصب على الاستثناء والأكثر البذل لأنه أظهر في قياس عوامل العربية فلذلك كان الأكثر عليه، ينظر شرح المصنف ٤٥،

وقرأ بالنصب كذلك عيسى بن عمر وكذلك هو في مصاحف أهل الشام، والباقون بالرفع، والرفع أجود عند جميع النحويين، هكذا قال القرطبي في تفسير الآية ٦٦ من سورة النساء ١٨٤٠/٢، وينظر تفسير فتح القدير للشوكاني ٤٨٥/١، وتفسير البحر المحيط ٢٩٧/٣ - ٢٩٨، وإعراب القرآن للنحاس ٤٦٨/١.

على الاستثناء والرفع على البدل من واو الضمير، وإنما اختير البدل لأنه أسهل عاملاً، وأقوى، وكذلك قوله تعالى: ﴿فَأَسْرِ بِأَهْلِكَ بِقِطْعٍ مِنَ اللَّيْلِ وَلَا يَلْقَتْ مِنْكُمْ أَحَدًا إِلَّا امْرَأَتُكَ﴾^(١) بالنصب والرفع، لكن أكثر القراء على النصب، فقال طاهر وابن الحلاب الاستثناء من (ولا يلتفت) فالنصب على الاستثناء والرفع على البدل، وقال الزمخشري: ^(٢) النصب على الاستثناء من الجملة الأولى والرفع من الجملة الثانية، وقال ابن الحلاب: ^(٣) هذا يؤدي إلى أن يكون مسرياً بها غير مسري بها، وقد أجيب بجوابين، أحدهما: أنه لم يسر بها ولكنها خرجت معهم من غير إذنه فيصح على هذا الاستثناء من الجملتين معاً، ولا تناقض^(٤)، وقال الخوارزمي^(٥) ونجم الدين^(٦): إن (فأسر) وإن كان مطلقاً في الظاهر فهو مقيد بالجملة المنفية وهي (ولا يلتفت)، فكأنه قال: فأسر بأهلك حال

(١) هود ٨١/١١ وقرأ الجمهور بالنصب، وقرأ أبو عمرو وابن كثير بالرفع على البدل. فعلى قراءة النصب ف (امرأته) مستثناة من قوله: (فأسر بأهلك) أي أسر بأهلك جميعاً إلا امرأتك فلا تسر بها، وأنكر قراءة الرفع جماعة منهم أبو عبيد، وقال: (لا يصح ذلك إلا برفع يلتفت ويكون نعتاً...) ينظر تفسير القرطبي ٣٣٠/٤، وإعراب القرآن للنحاس ٢٩٧/٢، وفتح القدير للشوكاني ٥١٥/٢، والبحر المحيط ٢٤٨/٥ - ٢٤٩.

(٢) قال ابن الحلاب في شرحه ٤٥ رداً على الزمخشري وأبي عبيد: (وإنما يقع في مثل ذلك من يعتقد أن القراءات السبع أحداً يجوز أن يكون بعضها خطأ فلا يبالي في حمل القراءتين على ما تتناقضان به فأما من يعتقد الصحة في جميعها فبعيد عن ذلك. وينظر رد الرضي على الزمخشري في ٢٣٣/١، وينظر رأي الزمخشري في الفصل ٦٨، وأيسله ابن يعيش في شرحه ٨٢/٢ - ٨٣ حيث أثبت أن قراءة الرفع ضعيفة. وهي متواترة وهذا ما جعل ابن الحلاب والرضي يردان عليهما كما ذكرت.

(٣) ينظر شرح المصنف ٤٥.

(٤) ينظر الكشف ٤١٦/٢.

(٥) ينظر التخمير في شرح الفصل للخوارزمي ٤٦٤/١.

(٦) ينظر شرح الرضي ٣٣٤/١.

كونهم غير متلفتين إلا امرأتك فأسر بها ملتفتة، وإن رفعت فبدل من (ولا يلتفت)، والجملة المنفية غير مقيدة بحال فلا تناقض، ونظير ذلك، (اضرب القوم ولا توجعوا إلا زيدا).

[٦٠] قوله: (ويعرب على حسب العوامل) هذا ثالث أقسام الاستثناء وهو المفرغ^(١)، وإنما سمي مفرغاً، لأن العامل فرغ له، وله شرطان: الأول قوله: (إذا كان المستثنى منه غير مذكور) يحترز من القسمين الأولين.

الثاني قوله: (وهو في غير الموجب) يعني النفي والنهي والاستفهام الذي في معنى النفي.

قوله: (ليفيد) [مثل: ما ضربني إلا زيد]^(٢) يعني اشتراط النفي للإفادة، لأنك لو قلت: (قام إلا زيد) لم يفيد لأنه يؤدي إلا أن يكون قام جميع الناس إلا زيد وهذا بعيد ولا قرينة تخصص جماعة منهم.

قوله: (إلا أن يستقيم المعنى)، يعني من غير اشتراط النفي وذلك حيث تدل قرينة على التخصيص مثل:

قوله: (قرأت إلا يوم كذا)، فإن هنا قرينة، وهو أن المراد (قرأت أيام الأسبوع إلا يوم الجمعة) أو يوماً من الأيام لما كانت الأيام محصورة، كذلك (صمت إلا يوم العيد) إذ أخرجت أيام الطفولة. وكذلك إذا كان المثبت

(١) قال الرضي في شرحه ٢٣٤/١: (والمفرغ في الحقيقة هو الفعل قبل إلا، لأنه لم يشتغل بمستثنى منه فعمل في المستثنى).

(٢) ما بين الحاصرتين زيادة من الكافية المحققة.

في معنى النفي نحو: ﴿وَيَأْتِي اللَّهَ إِلَّا أَنْ يُتِمَّ نُورُهُ﴾^(١) و(برئت إلا من ذمامك).
 قوله: (ومن [ثم])^(٢) لم يجوز (ما زال زيد إلا عالماً)، يعني من أجل أنه
 يشترط في الذي يُعَرَّبُ على حسب العوامل، النفي لم يجز لأن (ما) للنفي
 وزال للنفي، وإذا أدخل النفي على النفي كان إثباتاً، وصار المعنى ثبت
 زيد على كل حاله إلا عالماً^(٣) وفي الأحوال ما لا يصح كونه عليها لتعذر
 الإحاطة بجميع الأحوال، ويؤدي إلى نفي الخبر وهو مثبت وقد أجازوا
 النصب في المفرغ على الاستثناء من المحذوف حيث يكون مفعولاً أو مبتدأ
 أو خبر الفاعل، لأنه لا يجوز حذف الفاعل خلافاً للكسائي^(٤) فإنه أجاز
 فيه الاستثناء بناءً على أصله وهو جواز حذف الفاعل فيقول: (ما رأيت إلا
 زيدا، وما مررت إلا زيدا) بتقديره (ما رأيت أحداً ولا مررت بأحد)
 قال الشاعر:

[٢٥١] نجاسالم والنفس منه بشلقه

ولم ينح إلا جفن سيفٍ ومثراً^(٥)

تقديره: (ولم ينح شيء إلا جفن سيف) فأبدله من محل المفعول، وفي

(١) التوبة ٣٢/٩، وهي: (يريدون أن يطفئوا نور الله بأفواههم ويأبى الله إلا أن يتم نوره ولو
 كره الكافرون)

(٢) ما بين حاصرتين من الكافية المحققة وفيها [ثم] بدل ثم.

(٣) ينظر شرح الرضي ٣٣٧/١، وشرح المصنف ٤٦.

(٤) ينظر رأي الكسائي في شرح شذور الذهب ١٩٥.

(٥) البيت من الطويل، وهو لحذيفة بن أنس الهذلي كما في شرح أشعار الهذيلين ٥٥٨/٢، وجهرة

اللغة ١٣٦٩، وشرح التسهيل السفر الأول ٧٨١/٢، ورصف المباني ١٧٢، وتذكرة النحلة ٥٢٦.

والشاهد فيه قوله: (ولم ينح إلا جفن سيف) حيث نصب الاسم بعد إلا مع أن الاستثناء
 مفرغ لكن قدره الشارح بقوله: لم ينح شيء إلا جفن سيف فأبدله من محل المفعول.

المبتدأ نحو: (مالي إلا زيدا) تقديره: (مالي أحداً إلا زيدا) قال:

[٢٥٢] يطالبني عمي ثمانين نقرةً

ومالي يا عفراءُ إلا ثمانيا^(١)

فثمانيا مستثنى من المبتدأ تقديره: و(مالي نوق إلا ثمانيا) وفي الخبر قوله:

[٢٥٣] هل هو إلا الذنبُ لا في

الدنيا كلاهما يُطمع أن يصيبا^(٢)

روي بنصب الذنب ورفعته وتقديره على النصب هل هوشيء إلا الذنب، وإذا تكرر المستثنى فإن كان بعاطف أو تصح فيه التبعية، كان حكمه حكم ما قبله نحو: (ما جاء إلا زيد وإلا عمرو) و(ما جاءني أحدٌ إلا زيدٌ وإلا عمرو، وإلا زيدا وإلا عمراً) و(ما جاءني أخوك إلا زيد) إذا كان الأخ زيد قل:

[٢٥٤] مالك من شيخك إلا عمله

إلا رسيمة وإلا رملُـه^(٣)

(١) البيت من الطويل، وهو لعروة بن حزام في نواذر القالي ١٦٠، ويروى فيه يكلفني بدل يطالبني. ويروى عجزه:

ومالي والرحمن غير ثمان

وينظر شرح الرضي ٢٣٧/١، وخزانة الأدب ٣٧٩/١.

والشاهد فيه قوله: (إلا ثمانيا) حيث أجاز الفراء النصب على الاستثناء المفرغ استدلالاً بهذه الرواية للبيت، فإن المستثنى فيه محذوف، والتقدير: مالي نوق إلا ثمانيا، والرواية الأخرى إلا ثمانيا وبالتالي يكون الاستثناء مفرغاً، والتقدير الأول قدره الشارح.

(٢) لم أقف على قائل له أو مصدر.

(٣) الرجز بلا نسبة في الكتاب ٣٤١/٢، وشرح التسهيل السفر الأول ٩٤٨/٢، ورصف المباني ١٧٤، وشرح ابن عقيل ٦٠٦/١، والمقاصد النحوية ١١٧/٣، وجمع الهوامع ٢٣٧/١.

وإن كان غير ذلك فثلاثة أقسام، قسم يجب رده إلى المستثنى منه، وقسم يرد كل إلى الذي يليه، وقسم يمكنه الأمران، أما الأول: فحكمه أنها تخرج كلها من الأول، وفي الإعراب يُعربُ الذي أُسندت إليه بإعراب عاملة، ويختار الأول لقربه من العامل، وينصب الآخر تقول: (ما جاءني إلا زيد إلا عمراً إلا بكراً) و(ما ضربت إلا زيداً إلا عمراً إلا بكراً) و(ما مررت إلا بزيد إلا عمراً إلا بكراً)، وأجاز بعضهم التبعية فيما بعد المسند إليه لا فيما قبله، لأن التابع لا يتقدم المتبوع، الثاني نحو (عندي عشرة إلا تسعة إلا ثمانية إلا سبعة إلا ستة إلا خمسة إلا أربعة إلا ثلاثة إلا اثنان إلا واحداً) ^(١) [ظ ٦٠] لأن العشرة لا يتبعها، ولك في تعريف تحصيل كمية الاستثناء أربع طرق:

أحدها: أن تجمع أفراد المستثنى منه وأزواجه وتسقط الأقل من الأكثر فما بقي فهو الحاصل من الاستثناء.

الثانية: أن تسقط الاستثناء من المستثنى منه إلى آخرها فما بقي فهو الحاصل.

الثالثة: أن تسقط الاستثناء الآخر من الذي يليه إلى أن تنتهي إلى الأول وهذه عكس الثانية.

الرابعة: أن يجمع بين الاستثناء الأول والثاني إلى ما بين الثالث

والشاهد فيه قوله: (إلا عمله إلا رسيمه وإلا رمله) وهنا أعرب عمله بحسب موقعه من الجملة على أنه استثناء مفرغ، وعمله مبتدأ مقدم، ورسيمه بدل، وإلا أداة حصر، ورملة معطوف على رسيمه.

(١) ينظر شرح الرضي ٢٤١/١ - ٢٤٢.

والرابع إلى ما بين الخامس والسادس إلى ما بين السابع والثامن إلى ما بين التاسع والعاشر، فما اجتمع أسقطته من العدد المقربه، فما بقي فهو اللازم وهو خمسة وحكمها في الإعراب نصب الاستثناء الأول إذا كان من موجب، ورفع الثاني لأنه غير موجب إلى أن ينتهي، والعكس إذا كان منفيًا، وأما الثالث فنحو: (عنلي عشرة إلا أربعة إلا اثنين إلا واحد) فعلى الأول تلزم ثلاثة وعلى الثاني سبعة^(١) والإعراب بحسب المراد.

قوله: (وإذا تعذر البدل على اللفظ فعلى الموضع)^(٢) وذلك مع أربعة أحرف، (من) و(الباء) الزائدتين، و(ما) و(لا) التي لنفي الجنس^(٣) أما (من) فمثل:

قوله: ((ما جاءني من أحد إلا زيد))، [ولا أحد فيها إلا عمرو]^(٤) بالرفع على الحل، ولا يصح الجر على اللفظ لأن (من) لا تزداد إلا في النفي، وقد انتقض بـ(إلا) وصار إثباتاً وهي لا تزداد في الإثبات، وأجاز الأخفش^(٥) الإبدال بالجر على اللفظ لأنه يميز زيادة النفي، وليس يميزها إلا في الإيجاب وروي عن الكسائي جواز الإبدال على اللفظ^(٦) إذا كان المبدل نكرة نحو (ما جاءني من أحد إلا رجل) ولا يميز (ما جاءني من أحد إلا زيد) وأما (لا) فإن كان بعدها معرفة امتنع بلا إشكال، لأنه لا يبنى

(١) ينظر شرح الرضي ٢٤٢/١ وما بعدها.

(٢) ينظر شرح المصنف ٤٦.

(٣) ينظر شرح الرضي ٢٣٧/١.

(٤) ما بين الحاصرتين زيادة من الكافية المحققة.

(٥) ينظر شرح الرضي ٢٣٨/١.

(٦) ينظر رأي الكسائي في الرضي ٢٣٨/١.

معها إلا النكرة، وإن كان نكرة نحو (لا أحد فيها إلا رجل) فالحكم فيها كـ (من) والعلة واحدة وفي كلام سيبويه^(١) والفارسي^(٢) ما يشعر بجوازه، وأما الباء فإن كانت غير زائدة جاز البدل على اللفظ والحمل نحو (ما مررت بأحد إلا زيد وإلا زيدا) وإن كانت زائدة لم يجوز إلا على المحل رفعا مع (ما) ونصبا مع (ليس) نحو (ما زيد بقائم إلا عمرو) و (ليس زيد بقائم إلا عمرا) وأجاز الكسائي^(٣) البدل على اللفظ واحتج بقوله:

[٢٥٥] يا ابني بُنِي لستما بيدٍ

إلا يداً لست لها عضد^(٤)

وأما (ما) فلا يجوز أيضاً على اللفظ نحو (ما زيد شيئاً إلا شيء) ولا يصح الاستثناء بالنصب لأنه قد بطل عمل (لا) وقال بعضهم يبطل أيضاً عملها في خبرها، لأنها إذا لم تعمل في التابع لم تعمل في المتبوع، وحكم (غير) حكم ما بعد (إلا) في الجواز وعدمه وأنشده بعضهم:

[٢٥٦] ما تابع لم يتبع متبوعه

في لفظه ومحلّه يداً الثبت^(٥)

(١) ينظر الكتاب ٣٣٧/٢.

(٢) ورأي الفارسي في شرح التسهيل السفر الأول ٩٣٢/٢، وشرح المفصل ٩١/٢، وشرح الرضي ٣٣٨/١.

(٣) ينظر رأي الكسائي في شرح الرضي ٢٣٨/١، وشرح التسهيل السفر الأول ٩٣٦/٢.

(٤) البيت من الكامل، وهو لأوس بن حجر في ديوانه ٢١، وله ولطرفة في ديوانه ٤٥، وينظر الكتاب ٣١٧/٢، وشرح أبيات سيبويه ٦٧٢، والمقتضب ٤٢١/٤، والمفصل ٧، وشرح المفصل ٩٠/٢، وشرح التسهيل السفر الأول ٩٣٣/٢، وأما ابن الحاجب ٤٤١/١.

والشاهد فيه قوله: (إلا يداً) حيث نصب الكلمة على البدل من موضوع الباء وما عملت فيه والتقدير: لستما يداً إلا يداً لا عضد لها.

(٥) البيتان من مجزوء البسيط ولم أقف لهما على قائل أو مصدر.

فلذا تعلم غير علم نلفح

في إتقانه حتى ثبت

قوله: (لأن (من) لا تزداد^(١) في الإثبات، و(ما) و(لا) لا تقدران عاملين بعلمه، لأنهما عملتا للنفي وقد انتقض بإلا) هذا تعليل لمنع البدل على اللف.

قوله: (بخلاف: ليس زيد شيئاً إلا شيئاً) [لأنهما عملتا للفعلية فلا أثر لنقض النفي لبقاء الأمر العاملة هي لأجله، ومن ثم جاز (ليس زيد إلا قائماً) وامتنع (ما زيد إلا قائماً)]^(٢) يعني فإنه يجوز البدل على لفظ خبرها، لأنه وإن انتقض النفي بـ(إلا) (فالذي عملت لأجله وهو الفعلية) باق بخلاف (ما) فإنها لا تعمل إلا لشبه ليس بالنفي وقد انتقض بـ(إلا) فبطل عملها.

قوله: (ومحفوظ بعد (غير) و(سوى) و(سواء)) الأصل من لغات سوى الكسر وزاد بعضهم سواء بالمد وكسر السين^(٣)، وإنما خفض بعد هذه لأنها أسماء مضاعفة، وهذا القسم رابع المستثنى.

قوله: (و((حاشا)) في الأكثر) يعني الجر بعدها لأنها حرف جر عند سيبويه^(٤) وقوله على الأكثر إشارة إلى الخلاف، فسيبويه يجعلها [حرف]^(٥) جر واحتج بقوله:

(١) في الكافية المحققة (بعد) بدل (في).

(٢) ما بين الحاصرتين زيادة من الكافية المحققة، وينظر شرح المصنف ٤٧، وشرح الرضي ٢٣٨/١.

(٣) ينظر شرح الرضي ٢٤٤/١.

(٤) ينظر الكتاب ٣٤٩٢، وشرح المصنف ٤٧.

(٥) ما بين الحاصرتين زيادة يقتضيها السياق.

[٢٥٧] حاشا أبي ثوبان إن به

ضنا عن الملحة والشتم^(١)

والفراء^(٢) نصب بها على أنها فعل وأجاز [٦١] المبرد الوجهين^(٣)
فالنصب على الفعلية والجر على أنها حرف، وإذا كانت فعلية فلخلاف
في فاعلها كـ (خلا وعدا) واحتج لفعليتها بأنه قد نصب ما بعدها نحو:
(حاشا الشيطان وأبا الإصبع)^(٤) وقوله:

[٢٥٨] حاشا قريشة فإن الله فضلها

على البرية بالإسلام والدين^(٥)

(١) البيت من الكامل وهو للجميع الأسدي في المفضليات ٣٦٧، وله ولغيره، وينظر
الإنصاف ٢٨٠/١، وشرح المفصل ٤٧/٨، وشرح التسهيل السفر الأول ٩٦٤/٢، والجنى
الداني ٥٦٢، ومغني اللبيب ١٦٦، وشرح شواهد المغني ٤٦٧، وجمع الهوامع ٢٨٤/٣، وخزانة
الأدب ١٥٠/٢، ١٨٢/٤.

وهذا البيت ملفق من بيتين كما في شرح التسهيل وهما:

حاشا أبي ثوبان إن أبا ثوبان ليس بكمه فذم

عمرو بن عبد الله إن به ضنا عن الملحة والشتم

والشاهد فيه قوله: (حاشا أبي ثوبان) حيث جاءت حاشا غير مقترنة بما فصارت حرف جر
وهذا جائز كما ذهب إلى ذلك سيويه.

(٢) ينظر رأي الفراء في شرح الرضي ٢٤٤/١، وشرح التسهيل السفر الأول ٩٦٣/٢،
والجمع ٢٨٢/٣.

(٣) ينظر المقتضب ٤٢٦/٤ - ٤٩١، والأصول ٢٨٩/١، وشرح التسهيل السفر الأول ٩٦٥/٢، وشرح
الرضي ٢٤٤/١.

(٤) والعبارة كما وردت في المصادر قال ابن مالك في شرح التسهيل السفر الأول ٩٦٢/٢: (وكون
حاشا حرفا جاريا هو المشهور، ولذلك لم يتعرض سيويه لفعليتها والنصب بها، إلا أن ذلك
ثابت بالنقل الصحيح عن من يوثق بعربيته، فمن ذلك قول بعضهم: اللهم اغفري لمن
سمع حاشا الشيطان وأبا الإصبع رواه أبو عمر والسيباني وغيره). وينظر الأصول ٢٨٧/١ وفي
شرح الرضي رواه المازني ٢٤٤/١، والجمع ٢٨٣/٣.

(٥) البيت من البسيط، وهو للفرزدق في ديوانه ٢١٥/١، وشرح التسهيل السفر الأول ٩٦٢/٢ =

وبتصرفها قال:

[٢٥٩]..... وما أحلشي من الأقوام من أحد^(١)

وبالحذف منها وبدخول حرف الجر عليها، وهو لا يدخل على حرف نحو: (حاشا لله)^(٢) وأجاب المانعون بشذوذه^(٣) ما ورد.

قوله: ((وإعراب ((غير)) كإعراب المستثنى — ((إلا)) على التفصيل) يعني أن إعراب ((غير)) كإعراب ما بعد ((إلا)) فيما يجب نصبه، ويجوز الوجهان ويعرب على حسب العوامل نقول: (قام القوم غير زيد) و(ما جاءني أحد غير زيد) و(ما قام غير زيد)، وهذا إذا استعملت للاستثناء، وأما إذا كانت صفة فحكمها حكم الصفات، وإنما أعربت إعراب ما بعد ((إلا)) لأنها اسم لا بد لها من الإعراب، وقد وجب لما بعدها الخفض بالإضافة فيجعل إعرابها الإعراب المستحق لما

وشرح ابن عقيل ٦٢٢/١، وشرح الأشونني ٢٣٩/١، وجمع الهوامع ٢٨٣/٣. ويروى فيه فضلهم والشاهد فيه قوله: (حاشا قريشا) حيث جاء حاشا فعلا ونصب به ما بعده.

(١) البيت من البسيط، وهو للناطقة في ديوانه ٢٠، وينظر الأصول ٢٨٩/١، والإنصاف ٢٧٨/١،

وشرح المفصل ٤٨/٨، وشرح التسهيل السفر الأول ٩٦٥/٢، وشرح الرضي ٢٤٤/١، والجنى

الداني ٥٥٩ - ٥٦٣، ولسان العرب مائة (حشا) ٢٨٢/٢، والمعنى ١٦٤، وشرح شواهد

المغني ٣٧٨/١، وجمع الهوامع ٢٢٨/٣، ويروى فيه ولا أحاشي بدل وما أحاشي، وصدره:

ولا أرى فاعلاً في الناس يشبهه

والشاهد فيه قوله: (ولا أحاشي) حيث جاءت حاشا في غير الاستثناء وأنها فعل متصرف متعدٍ كما في الشاهد.

(٢) يوسف ٣٦/١٢ وتامها: ﴿فلما سمعت بمكرهن أرسلت إليهن وأعتدت لهن متكأ وآتت كل

واحدة منهن سكيناً وقالت اخرج عليهن فلما رأينه أكبرنه وقطعن أيديهن وقلن حاشا لله

ما هذا بشراً إن هذا إلا ملك كريم﴾.

(٣) وأجاب المانعون بشذوذه أي بدخول حاشا على حرف الجر في لفظ الجلالة وليس الشذوذ في الآية.

بعدها، فإن قيل العامل في المستثنى ما قبل ((إلا)) بواسطتها فيلزم في (غير) أن تعمل في نفسها بواسطة نفسها، أجيب بأن فيها إبهاماً فأشبهت الظروف وروائح الأفعال تعمل فيه.

قوله: (وغير صفة حملت على إلا في الاستثناء)^(١) أصل غير المغايرة، التي هي خلاف المماثلة، وتكون في الذات حقيقة، نحو: (مررت برجل غير زيد)، وفي الصفة مجازاً نحو: (دخل بوجه غير الذي خرج به) وإنما حُمِلَتْ على (إلا) لأن ما بعد كل واحدٍ منهما يخالف لما قبله.

قوله: (وكـ[ما])^(٢) وحملت (إلا) عليها في الصفة) الأصل في (إلا) الاستثناء لأن الحروف أصل في المعاني من الأسماء، ووصفيتها فرع لأجل الشبه والأصل في (غير) الصفة، لأنها اسم يفيد معنى، والحرف لا يوصف به لعدم الفائلة، والاستثناء بـ(غير) أكثر من الوصف بـ(إلا) لأن الأسماء أوسع مجالاً، ولهذا لم يُشترط في الاستثناء بـ(غير) شَرْطٌ، وشَرْطٌ في الوصف بـ(إلا)^(٣) شروطٌ.

الأول قوله: (إذا كانت تابعة) يحترز من أن لا يكون المتبوع مذكوراً فلا يجوز (قام إلا زيد) بحذف الموصوف وإقامة (إلا) مقامه، كما جاز في (غير) نحو: (قام غير زيدٍ) لضعفها.

(١) ينظر شرح الرضي ٢٤٥/١ قال الرضي: (أعلم أن أصل (غير)) الصفة المفيدة لمغايرة مجرورها لموصوفها إما بالذات نحو: مررت برجل غير زيد، وإما بالصفات نحو قولك: دخلت بوجه غير الوجه الذي خرجت به، والأصل هو الأول، والثاني مجاز فإن الوجه الذي تبين فيه أثر الغضب غير الوجه الذي لا يكون فيه ذلك بالذات.

(٢) ما بين الحاصرتين زيادة من الكافية المحققة.

(٣) ينظر شرح الرضي ٢٤٦/١.

الثاني قوله: (لجمع) يحترز من أن تتبع مفرداً نحو: (ما جاءني من رجل إلا زيد) و(جاءني زيد إلا عمرو) لأنها تفيد المغايرة.

الثالث قوله: (منكور) يحترز أن يكون معروفاً نحو (جاءني القوم إلا زيداً) لأنها نكرة لا تتعرف^(١).

الرابع قوله: (غير محصور) يحترز من أن يكون محصوراً نحو (عندي عشرة إلا درهم) لأنها للمغايرة، والمغايرة غير محصورة على شيء معين فلا يوصف المحصور بغير المحصور، ويعني: (بتعذر الاستثناء) المتصل لا المنقطع، فإذا اجتمعت هذه الشروط كانت صفة، نحو (عندي رجالاً إلا زيد) قال تعالى ﴿لَوْ كَانَ فِيهِمَا آلَهِ إِلَٰهَةٌ لَفَسَدَتَا﴾^(٢) فهي تابعة لجمع وهو آلهة، ورجال منكور غير محصور وإنما تعذر الاستثناء في هذه لأن المستثنى منه نكرة، والمستثنى معرفة، وهو لا يصح أن يكون متصلاً لأن من شروط المتصل أن يدخل المستثنى لو سكت عنه، وهذا غير داخل، ولوقدرنا صحته من النكرة أدى إلى تعدد آلهة، والله مستثنى منهم، قال سيبويه: لا يصح هنا إلا الوصف، ولا يصح البطل لأنه لا يجوز إلا في الموجب حيث يصح الاستثناء^(٣)، وأيضاً المعنى في الآية يتغير، لأن البطل منه في نية الطرح، فيصير لو كان فيهما الله لفسدتا، أو الله فيهما ففسدتا، وأجاز المبرد^(٤) رفع الله على البطل لأنه يجيزه بعد (لو) و(لولا) كأداة

(١) قال الرضي في ٢٤٦/١: وشرط كون الجمع منكراً لأنه إذا كان معروفاً نحو: جاءني الرجال أو القوم إلا زيداً، احتمل أن يراد به استغراق الجنس فيصح الاستثناء، واحتمل أن يشار به إلى جماعة تعرف المخاطب أن فيهم زيداً، فلا يتعذر أيضاً من الاستثناء فاختير كونه منكراً غير محصور. لئلا يتحقق دخول ما بعد إلا فيضطر السامع على حمل إلا على غير الاستثناء.

(٢) الأنبياء ٢٢/٢١، وينظر تخريج الآية في شرح الرضي ٢٤٧/١، وشرح المفصل ٨٩٢، وتفسير القرآن للقرطبي ٤٣٦٩/٥، وفتح القدير للشوكاني ٤٠٢/٣ والكتاب ٣٣٦/٢ - ٣٣٦. والمقتضب ٤٠٨/٤، ومعاني الفراء ٢٠٠/٢.

(٣) ينظر الكتاب ٣٣٦/٢ - ٣٣٦، وشرح الرضي ٢٤٧/١.

(٤) ينظر المقتضب ٣٧٣/٣، وشرح الرضي ٢٤٧/١.

النفي، ولا يقال: يلزم الفساد [و٦٢] لأنه يصير فيهما الله ففسدتا، لأن المبرد لا يريد إلا أنها في حكم النفي في صحة البطل لا أنها نفي محض، فهي نظيرة (هل قام أحد إلا زيد) إنه في معنى النفي ولا يصح في معنى (ما قام زيد) ولا يرد عليه امتناع دخول (الله) في (آلهة) لأن مذهبه الاكتفاء في جواز الاستثناء بصحة الدخول^(١). قال الوالد جمال الإسلام: ويمكن أن يعترض القول بالصفة، بأنه يلزم لو كان فيهما آلهة غير مخالفة لم يقع الفساد، وهذا غير صحيح لأن الفساد لازم من وجود الثاني سواء كان هو الله أم غيره، ويمكن الجواب بأن مفهوم الصفة ضعيف مختلف فيه والبطل معناه معنى الاستثناء، والاستثناء صريح لا مفهوم على الصحيح، وإن سلم أنه مفهوم، فهو متفق في الأخذ به والله أعلم.

قوله: (وضعف في غيره) يعني ضعف جعل (إلا) صفة فيما لم يجتمع فيه الشروط كقوله:

[٣٦٠] وكل أخ مفارقة أخوه

لعمري أيك إلا الفرقدان^(٢)

فإنه جعل (إلا) صفة لـ (كل) وهو محصور غير متعذر فيه الاستثناء، وأيضاً وصف المضاف، والصفة تكون لما تضاف إليه قال تعالى: ﴿وَجَعَلْنَا

(١) ينظر المقتضب ٣٦٣، وشرح الرضي ٢٤٧/١.

(٢) هذا البيت من البحر الوافر، وهو لعمرو بن معد يكرب في ديوانه ١٧٨، ولحزرمي بن عامر، وقيل لعمرو أو لحزرمي، ينظر الكتاب ٣٣٤/٢، وشرح أبيات سيبويه ٤٦٢، والجماسة للبحراني ١٥١، والإنصاف ٦٨١، وشرح المفصل ٨٩٢، وشرح التسهيل السفر الأول ٨٩٢/٢، وشرح الرضي ٢٤٧/١، وتذكرة النحلة ٩٥، والجنى الداني ٥١٩، ومغني اللبيب ١٠١، وشرح شواهد المغني ٢١٦/١.

والشاهد فيه قوله: (إلا الفرقدان) على تقدير غير، فلا الفرقدان صفة ولا يمكن فيه البطل. ومن هنا لا يجوز جعل إلا صفة لأخ المضاف إليه إذ لو كانت صفة لأخ لكان ما بعد إلا مجروراً فكان يقول: (إلا الفرقدين).

مِنَ الْمَاءِ كُلِّ شَيْءٍ حَيٍّ^(١) وأيضاً فصل بين الصفة والموصوف بالخبر وجملة القسم، وقال الكوفيون (إلا) بمعنى الواو^(٢) أي (والفرقدان) وأما سيبويه فإنه يجيز وقوع (إلا) صفة مع صحة الاستثناء كالبيت، وعليه أكثر المتأخرين^(٣) والمبرد يجيز الاستثناء مع اجتماع الشروط، والمفهوم من الشيخ وجماعة^(٤) أنها إن اجتمعت وجب أن تكون (إلا) صفة وإن لم تجتمع لا يجوز أن تكون صفة.

قوله: (وإعراب سوى وسوى وسواء النصب على الظرفية) يعني الاستثنائية، لأنها لم تسمع إلا منصوبة، وما ورد فشاذاً ضرورة، ولأنها في الأصل صفة ظرف مكان، قال تعالى: ﴿مَكَانًا سَوًى﴾^(٥) أي مستويا، ثم حذف الموصوف وأقيم الوصف مقامه، واستعمل استعمال لفظ (مكان) لما قام مقامه.

قوله: (على الأصح) إشارة إلى كلام الكوفيين، فإنهم أجازوا خروجها عن الظرفية والتصرف فيها رفعاً ونصباً وجرأً، وذلك كـ(غير) وذلك

(١) الأنبياء ٣٠/٢١ وجعل هنا بمعنى خلق. قال قتادة: أو حفظ حياة كل شيء بالماء، ينظر تفسير القرطبي ٤٣٢/٥.

(٢) ينظر الإنصاف في مسائل الخلاف ٢٦٦/١ وما بعدها، وشرح الرضي ٢٤٧/١، وشرح المفصل ٨٩٢، وشرح التسهيل القسم الأول ٩٠٧/٢ وما بعدها، وينظر الكتاب ٣٣٤/٢ وما بعدها.

(٣) هذه العبارة من قوله: (وأما سيبويه.... إلى قوله.... المتأخرين) وكذلك رأي المبرد نقله الشارح عن الرضي ٢٤٧/١.

(٤) ينظر شرح المصنف ٤٧.

(٥) طه ٥٨/٢٠ قرأ ابن عامر وعاصم وحمة (سوى) بضم السين، والباقون بكسرها، واختار أبو عبيدة وأبو حاتم كسر السين لأنها اللغة العالية الفصيحة، وقال النحاس الكسر أعرف وأشهر) ينظر تفسير القرطبي ٢٥٢/٥، وفتح القدير ٣٧١/٣، والكشف عن وجوه القراءات السبع ٩٧٢ ومعنى سوى: أي مكاناً نصفاً على الفريقين، وأبو بكر وحمة الكسائي يقفون عليه بالإمالة) الكشف ٩٧٢، والبحر المحيط ٢٣٧/٦.

لخروجها عن معنى الظرفية إلى معنى الاستثناء^(١) وحجتهم قوله:

[٣٦١] ولم يبق سوى العـ

لوان دنالهم كما دانوا^(٢)

وقوله:

[٣٦٢] وما قصدت من أهلها لسوائكا^(٣)

قوله تعالى: ﴿فَانْزِلْهُمْ عَلَى سَوَاءٍ﴾^(٤) ﴿وَسَوَاءٌ عَلَيْهِمْ﴾^(٥) و﴿مَكَانًا سَوِيًّا﴾^(٦) فهو أسماء لا ظروف ونحو ﴿سَوَاءَ السَّبِيلِ﴾^(٧) ﴿سَوَاءَ الْجَحِيمِ﴾^(٨) وسط.

(١) هذه العبارة من قوله الكوفيين إلى الاستثناء مع الشاهد منقول من شرح الرضي من غير عزو.... ينظر ٢٤٨/١.

(٢) هذا البيت من الهزج، وهو للفند الزماني واسمه شهل أو سهل في أمالي القالي ٢٦٠/١، وحاسة البحري ٥٦، وشرح التسهيل السفر الأول ٩٧٤/٢، وشرح الرضي ٢٤٨/١، وشرح ابن عقيل ٦١٣/١، وأوضح المسالك ٢٨١/٢، وشرح شواهد المغني ٩٤٥/٢، وخزانة الأدب ٤٣٦/٣. والشاهد فيه قوله: (سوى العدوان) حيث رفعت سوى فاعلاً وخرجت عن الظرفية كما أشار الشارح إلى ذلك.

(٣) عجز بيت من البحر الطويل وشرطه الأول:

تجانفُ عن جو اليمامة ناقتي

ويروى عن جو كما في الرضي ٢٤٨/١. والبيت للأعشى كما في ديوانه ١٣٩، وينظر الكتاب ٣٢/١ و ٤٠٨، وشرح أبيات سيبويه ١٣٧/١، والمقتضب ٣٤٩/٤، والإنصاف ٢٩٥/١، وشرح المفصل ٨٤/٢، وشرح الرضي ٢٤٨/١، واللسان مائة (جنف) ٧٠١/١.

والشاهد فيه قوله: (لسوائكا) حيث أتى بسواء متأثرة بالعامل الذي هو اللام الجارة فدل على أنها خرجت من النصب على الظرفية إلى الوقوع مواقع الإعراب المختلفة بحسب موقعها في الجملة.

(٤) الأنفال ٥٨/٨ وتماهما: ﴿وإما تخافن من قوم خيانة فانبذ إليهم على سواء إن الله لا يحب الخائنين﴾.

(٥) البقرة ٦٢ وتماهما: ﴿إن الذين كفروا سواء عليهم أأنذرتهم أم لم تنذرهم لا يؤمنون﴾.

(٦) طه ٥٨/٢٠.

(٧) المائدة ١٢/٥ و ١٧٦/٦٠.

(٨) الصفات ٥٥/٣٧.

خبر كان وأخواتها

قوله: (خبر كان وأخواتها) هذا رابع المشبهة بالمفعول الصريح، ووجهه أنها لما انتصبت خبراً وهي لازمة، شبهت بالفعل المتعدي في اقتضائه مفعولاً.

قوله: (هو المسند) جنس للحد.

قوله: (بعد دخولها) خرج سائر المستندات.

قوله مثل: (كان زيد قائماً) يعني أنها ترفع الاسم وتنصب الخبر، خلافاً للكوفيين^(١) فإنهم ينصبون الخبر على الحال، وضعف بأنه قد يأتي معرفة، والحال نكرة، نحو (كان زيداً قائماً) ومضمر نحو:

[٢٣٣] فإن لا يكنها أو تكنه فإنه

أخوها غَدَتْهُ أُمُّهُ بلبانها^(٢)

وإن الكلام لا يتم إلا به، والحال شرطها أن تأتي بعد تمام الكلام.

(١) ينظر رأي الكوفيين في الإنصاف ٨٢١/٢ مسألة رقم ١١٩.

(٢) البيت من الطويل وهو لأبي الأسود الدؤلي كما في ديوانه ١٦٢، ٣٠٦، وينظر الكتاب ٤٦/١، والمقتضب ٩٨٣، والإنصاف ٨٢٣/٢ وشرح المفصل ١٠٧/٣، واللسان مادة (لبس) ٣٩٩٠/٥، وخزانة الأدب ٣٣٧/٥ - ٣٣٦.

والشاهد فيه قوله (لا يكنها أو تكنه) حيث اتصل الضمير المنصوب بكان على خلاف القياس إذ التقدير أن يقول: فإن لا يكن إياها أو لا تكن إليه.

قوله: (وأمره كأمر خبر المبتدأ)، يعني أمر خبر (كان) فيما يجوز له من كونه معرفة ونكره ومفرداً وجملةً، ومشتماً على الضمير ومتقدماً على المسند إليه، ومتأخراً عنه، وفيما يجب تقدمه إذا كان ظرفاً، والمبتدأ نكرة وغير ذلك، وقد يخالف المبتدأ في أنه يجب حذف مبتدئه، ولا يكون إنشاءً وأن خبره لا يحسن [ظ ٦٢] ماضياً، وابن مالك أجاز أن يكون ماضياً^(١) في (كان) نحو قوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ كَانُوا عَاكِفِينَ عَلَىٰ بَنِي إِسْرَءِيلَ﴾^(٢) ﴿وَإِنْ كَانَتْ فِيمَنْ كَانَتْ﴾^(٣) ومنع منه في (صار) و(ليس) و(ما دام) و(ما زال) وأخواتها مما يفيد الاستمرار^(٤).

قوله: (ويتقدم [على اسمها]^(٥) معرفة) يعني بخلاف خبر^(٦) المبتدأ، وإنما جاز لأن اللبس منتفٍ لما كان منصوباً، وأما ما كان مما لا يظهر فيه إعراب لم يتقدم نحو (كانت الحبلى السكرى).

قوله: (و[قد]^(٧) يحذف عامله) يعني عامل خبر (كان) فقط، دون أخواتها، وحذفه على ضربين: جائز وواجب، فلجائز أكثر ما يكون بعد (لو) و(إن) نحو: (اطلبوا العلم ولو في الصين)^(٨) (ائتني بدابةٍ ولو حمراء)

(١) ينظر شرح التسهيل السفر الثاني ١٠٢٩٢، وشرح الرضي ٢٥١/١.

(٢) الأحزاب ١٥/٣٣، وتامها: ﴿..... من قبل لا يولون الأدبار وكان عهد الله مسؤولاً﴾.

(٣) يوسف ٢٧/١٢، وتامها: ﴿..... فكذبت وهو من الصادقين﴾.

(٤) هذه العبارة منقولة بتصرف من الرضي ٢٥٢/١.

(٥) ما بين الحاصرتين زيادة من الكافية المحققة.

(٦) ما بين الحاصرتين زيادة يقتضيها السياق.

(٧) ما بين الحاصرتين زيادة من الكافية المحققة.

(٨) هذه الأمثلة مثبتة في شرح الرضي ٢٥٢/١ وغيره، هذا الحديث: (اطلبوا العلم ولو في الصين) حديث ضعيف ذكره صاحب كشف الخفاء في ٥٦٢. وبعضهم لم يجعله حديثاً بل هو قول من الأقوال المأثورة.

النجم الثاقب _____ خبر كان وأخواتها

و(ادفع الشر عني ولو أُصْبِعَا) ^(١) وقوله صلى الله عليه وسلم [في مثل] ^(٢)
«الناس مجزون بأعمالهم إن خيراً فخير وإن شراً فشر» «والمرء مقتول بما
قتل، إن سيفاً فسيف وإن خنجراً فخنجر» ^(٣) قال:

[٣٦٤] _____ إن ظللاً أبداً وإن مظلوماً ^(٤)

ونحو:

[٣٦٥] قد قيل ذلك إن حقاً وإن كذباً

فما اعتذارك من شيء إذا قيلاً ^(٥)

(١) ومعنى المثل: أي ادفع الشر عني ولو كان الدفع إصبعاً وهنا حذفت كان مع اسمها. ينظر

الكتاب ٢٧٠/١، وشرح المفصل ٩٧٢.

(٢) ما بين الحاصرتين زيلة من الكافية المحققة.

(٣) الحديث رواه ابن جرير في تفسيره عن ابن عباس موقوفاً وينظر في كشف الخفا ٣٩٧/١،

وأورده سيبويه في الكتاب ٢٥٨/١، ولم يذكر أنه حديث وإنما قال: وذلك قولك: (الناس

مجزيون.....). وذكر الأوجه المشهورة فيه.

(٤) هذا عجز بيت من الكامل وهو لليلى الأخيلية في ديوانها ١٠٩، وصدرة:

لا تقربن الدهر آل مطرفٍ

ينظر الكتاب ٢٦١/١، ولحميد بن ثور في ديوانه ١٣٠، وشرح قطر الندى ١٤١، والمقاصد ٤٧/٢،

وهمع الهوامع ١٠٢/٢.

والشاهد فيه قوله: (ظللاً أو مظلوماً) حيث حذفت كان مع اسمها لدلالة إنَّ عليها كما

ذكر الشارح.

(٥) البيت من البسيط، وهو للنعمان بن منذر كما في الكتاب ٢٦٠/١، وشرح أبيات

سيبويه ٣٥٢/١، وأمالى ابن السجري ٣٤١/١، وشرح المفصل ٩٧/٢، وشرح الرضي ٢٥٢/١،

وشرح ابن عقيل ٢٩٤/١، ومغني اللبيب ٨٦، وشرح شواهد المغني ١٨٧/١، وهمع

الهوامع ١٠٢/٢، وخزانة الأدب ١٠/٤.

الشاهد فيه قوله: (إن حقاً، وإن كذباً) حيث حذف كان مع اسمها وأبقى خبرها بعد إن

الشرطية. والتقدير: (إن كان القول حقاً، وإن كان القول كذباً).

ونحو:

[٣٦٦] فإن وصل ألدُّ به فوصل^(١)

وقد جاء بعد (لدن) نحو قوله:

[٣٦٧] من لدُّشولا فإلى إتلائها^(٢)

أي من لد كن شولا.

قوله: (ويجوز في مثلها أربعة أوجه) يعني ما كان مثل هذه الأمثلة المكررة، مما يصح فيه تقدير الخبر وهوب- (فيه) أو (معه) أو غير ذلك، واحترز عما لا يصح فيه تقدير الخبر نحولا تقدير زيدا (إن ظلماً فظالم وإن مظلوماً فمظلوم) لأنه لا يصح فيه تقدير (فيه) ولا (معه) مما يصح أن يجعل خبراً وما كان مثل مثاله جاز فيه أربعة أوجه، نصبهما، ورفعهما، ونصب أحدهما، ورفع الآخر والعكس، وأقواها نصب الأول ورفع الثاني، وعكسه أضعفها، ورفعهما ونصبهما متوسط بين ذلك، وإن لم يصح تقدير (فيه) ولا (معه) ولا غيرهما مما يصح أن يكون خبراً، لم يجز فيه الوجوه، ولا تقدير (كان) وإنما كان نصب الأول أقواها لقلّة الحذف،

(١) لم أقف له على قائل أو مصدر.

(٢) هذا من مشطور الرجز، وهو بلا نسبة كما في الكتاب ٢٦٤/١، وشرح المفصل ١٠١/٤، وشرح الرضي ٢٥٥/١، والمغني ٥٥١، والمقاصد النحوية ٥١/٢، واللسان ملحة (شول) ٢٣٦٣/٤، والخزانة ٨٤/٢.

اللغة وهو مصدر من شالت الناقة ذنبها أي رفعته، والسائلة الناقة التي خف لبنها وارتفع ضرعها، وإتلائها مصدر أتلت الناقة إذا تبعها ولدها (ينظر اللسان ملحة (شول)).
والشاهد فيه قوله: (من لد شولا) حيث حذف كان واسمها وأبقى خبرها شولا كما ذكر الشارح. وإن كان ذلك شذوذاً هذا من الشواهد التي لا يعرف لها قائل ولا تعرف تتمته) هذا ما قاله محقق الكتاب (٢٦٤/١).

ولوجود الدلالة على المحذوف، لأن تقديره إن كان عمله خيراً فجزاؤه خير. حذف (كان) مع اسمها جائز كثير، والخبر مع فاء الجزاء كثير أيضاً، وأما العكس، فتقديره (إن كان في عمله خير كان جزاؤه خيراً) فحذف من الأول (كان) والخبر وهو قليل. ومن الثاني كان واسمها، وأما نصبهما فتقديره إن كان عمله خيراً كان جزاؤه خير فضعفه كثرة الحذف في الجملتين، وقوته أن حذف (كان) واسمها كثير، وأما رفعهما فتقديره إن كان في عمله خير فجزاؤه خير فحذف في الأول (كان واسمها) كثيراً، لأن إن شرطية تدل على الفعل، والفعل يدل على فاعله، وأما فاء الجزاء فلأنها جواب الشرط، وجواب الشرط لا يكون إلا جملة، فالفاء دخلت على المبتدأ مثل قولك: (أما زيد فقائم) أي فهو قائم.

قوله: (ويجب الحذف في مثل أما أنت منطلقاً انطلقاً) أي لأن كنت أي يجب حذف (كان) بعد أن المصدرية معوضاً منها^(١) (ما) نحو قوله (أما أنت منطلقاً) قال:

[٣٨] أبأخراشة أما أنت ذا نفر

فلن قومي لم تاكلهم الضبع^(٢)

(١) هذه العبارة من شرح الرضي وهي من قوله: أي إلى منها دون أن يعزوها له، ينظر ٢٥٣/١.
(٢) البيت من البسيط وهو لعباس بن مرداس في ديوانه ١٢٨ ولجريد في ديوانه ٣٤٩/١، وينظر الكتاب ٢٩٣/١، والخصائص ٣٨١/١، والإنصاف ٧/١، وأمالى ابن الحلاج ٤١١/١ - ٤٤٢، وشرح المفصل ٩٩٢/٨، ١٣٢/٨، وشرح التسهيل السفر الأول ٣٩٩/٢، وشرح المصنف ٤٨، وشرح الرضي ٢٥٣/١، ورصف المباني ١٨٣، ٢٧٧، والجنى الداني ٥٢٨، وشرح ابن عقيل ٢٩٧/١، ومغني اللبيب ٥٤، وشرح شواهد المغني ١١٦/١، وهمع الهوامع ١٠٦٢، وخزانة الأدب ١٣/٤ - ١٤ - ١٧....

واختلف في تأويله فقال البصريون^(١) أصله لئن كنت منطلقاً، حذف حرف الجر قياساً كما في (أن) و(أنّ) في المفعول له. نحو (أزورك أن تحسّن إليّ) أي لأن تحسن إليّ، وحذفت كان اختصاراً فانفصل الضمير فبقي: إن أنت منطلقاً، فعوض عن كان (ما) المصدرية للتأكيد دلالة على المحذوف، ثم أدغمت النون في الميم فصار أما أنت منطلقاً^(٢)، وإنما وجب حذف الفعل مع (ما) لئلا يجمع بين العوض والمعوض منه، وأجاز المبرد^(٣) ظهور (كان) على أن (ما) زائدة لا عوض، فيقول (أما كنت منطلقاً) وقال الكوفيون: ^(٤) [و٦٣] إن (أنّ) المفتوحة ليست مصدرية وإنما هي شرطية بمعنى المكسورة، ويجوز مجيء الفتحة شرطية كما قرئ **(أن تَضِلَّ)**^(٥) واحتجوا بقوله:

والشاهد فيه قوله: (أما أنت ذا نفر) حيث حذف كان التي ترفع الاسم وتنصب الخبر وعوض عنها ما الزائدة وأدغمها في أن المصدرية وأبقى اسم كان وهو الضمير المنفصل والخبر ذا نفر. وأصل الكلام عند البصريين فخرت علي لأن كنت ذا نفر، وهذا ما ذهب إليه الشارح وأثبتته في المثال الذي سبق الشاهد و (ينظر الإنصاف ٧/١ وما بعدها).

- (١) ينظر رأي البصريين في شرح الرضي ٢٥٤/١، وينظر شرح الفصل ٩٩/٢.
- (٢) ينظر شرح الفصل ٩٨٢ - ٩٩، وشرح الرضي ٢٥٣/١ - ٢٥٤ ن وشرح التسهيل المجلد الأول ٤٩٩/٢ وما بعدها.
- (٣) ينظر المقتضب ٩٨٣، وشرح الرضي ٢٥٣/١، وقد نقله الشارح كما هو من الرضي دون إسناد، وينظر شرح الفصل ٩٩/٢.
- (٤) ينظر شرح الرضي ٢٥٣/١.
- (٥) البقرة ٢٨٢/٢ وهي جزء من أطول آية في القرآن وهي آية الدين وقرأ حمزة إن بكسر الهمزة على معنى الجزاء والفاء في قوله: فتذكر جوابه، وقرأ الجحدري وعيسى بن عمر (أن تَضِلَّ) بضم التاء وفتح الضاد. ينظر تفسير القرطبي ١٢٠٥/٢، والكشف ٣٢٠/١.

[٢٦٩] إما أقمت وأما أنت مرتحلاً^(١)

فالله يكلاً ما تأتي وما تنذر^(٢)

وحجتهم فيه أنه روي بفتح (أما أنت) وبكسرها وهي معطوفة على (إما أقمت) وهي شرطية اتفاقاً، ودخول الفاء في جواب الشرط وهو (فالله) وكذلك في البيت الأول وهو (فإن قومي) فعلى كلام البصريين يكون الجواب مرفوعاً في نحو قولك (أما أنت منطلقاً أنطلق معك)^(٣) والكوفيون يجيزون جزمه بناء على أن المفتوحة شرطية ورفعها لكون الشرط محذوفاً حذفاً لازماً و(ما) زائدة عندهم، وقيل: إنها عوض عن الفعل المحذوف.



(١) في الأصل مرتحل.

(٢) البيت من البسيط وهو بلا نسبة في شرح المفصل ٩٧٢، وأما ابن الحاجب ٤١٠/١ - ٤١١، وشرح التسهيل السفر الأول ٥٠٠/٢، وشرح الرضي ٢٥٤/١، ومغني اللبيب ٥٤، وشرح شواهد المغني ١١٨/١، واللسان ملحة (أما) ١٢٢/١.

ويروى في أكثر الكتب التي اطلعت عليها (مرتحلاً بالنصب) بينما يرويه الشارح بالرفع. الشاهد فيه قوله: (أما أنت) إن (أن) أداة شرط بدليل مجيء الفاء في جوابها وهو فاء الله مع عطف (وأما أنت مرتحلاً) على إما أقمت والأصل إن ما أنت، وهي كما قال الشارح معطوف على - إما أقمت - وهذه شرطية باتفاق.

(٣) ينظر رأي البصريين والكوفيين في شرح المفصل ٩٩٢، وشرح الرضي ٢٥٤/١، وشرح التسهيل السفر الأول ٥٠٠/٢، وشرح ابن عقيل ٢٩٧/١.

اسم إن وأخواتها

قوله: (اسم إن وأخواتها هو المسند إليه بعد دخولها) خرج سائر المسندات (مثل إن زيدا قائم) هذا خامس المشبهة، ووجه الشبه أنها لما اقتضت خبراً أشبهت الفعل المتعدي في اقتضائه مفعولاً وشبهه مفعولها بالمفعول الفرعي لضعف عملها، وهي تنصب الاسم وترفع الخبر على كلام البصريين وقال الكوفيون: ^(١) الخبر مرفوع بما كان مرفوعاً به من قبل وهو أصل المبتدأ والخبر.

(١) ينظر شرح ابن عقيل ٣٤٨/١.

المنصوب بـ(لا) التي لنفي الجنس

قوله (المنصوب بلا) هوسادس المشبهة، وإنما قال: (المنصوب بلا) ولم يقل اسم (لا) كما قال: اسم إن وأخواتها لأن كلامه في المنصوبات، وجميع اسم لا لا بعضه مبني^(١).

قوله: (التي لنفي الجنس) يحتز من التي بمعنى (ليس) والفرق بينهما، أن التي بمعنى (ليس) لنفي واحد من الجنس، إذا قلت: (لا رجل في الدار) نفيت واحداً من جنس الرجال، وجاز أن يكون واحد آخر واثنان وثلاثة أو أكثر، والتي لنفي الجنس تنفي الماهية مطلقاً، فإذا قلت (لا رجل في الدار) كان معناه ليس في الدار هذا الجنس، لا واحداً ولا اثنين ولا ثلاثة ولا أكثر.

وإنما عملت (لا) التي لنفي الجنس لشبهها بـ(إن) من حيث إنهما من عوامل المبتدأ والخبر، ولهما الصدر، وإنهما للتأكيد، فـ(إن) لتأكيد الإثبات و(لا) لتأكيد النفي، لكن حُمِلَ النقيض على النقيض كما يحمل

(١) هذه العبارة مأخوذة من الرضي بتصرف فخلّ حيث قال الرضي: (وجميع ما هو اسم (لا) المذكورة ليس منصوباً، بل بعضه مبني نحو (لا رجل)، فلما قصد المنصوب احتاج إلى التمييز بالتقييدات المذكورة، لأن اسم (لا) يكون منصوباً إلا بلجتماعها وهي ثلاثة كونه نكرة وكونه مضافاً أو مشبهاً به، فلو احتل واحد منها لم ينتصب) انتهى قوله ٢٥٥/١.

النظير على النظير.

قوله: (هوالمسند إليه) جنس. قوله: (بعد دخولها) خرج سائر المسندات. واعلم أن الذي تدخل عليه (لا) هذه التي لنفي الجنس، معرب ومبني، والمعرب منصوب، وهي عاملة فيه، ومرفوع ولا عمل لها فيه، وبدأ بالمنصوب لأنه الأصل وله شروط، الأول:

قوله: (يليهما) يعني اسمها المنصوب، يحترز من أن يفصل بينهما، فإنه يجب الرفع، لضعف العامل، نحو: ﴿لَا فِيهَا غَوْلٌ﴾^(١).

الثاني: قوله: (نكرة) يحترز من المعرفة، فإنه يجب الرفع والتكرير نحو(لا زيدٌ في الدار ولا عمرو) لأنها لم توضع إلا لنفي النكرات.

الثالث: قوله: (مضافاً أو مشبهاً به) يحترز من أن يكون غير مضاف ولا مشبه به، فإنه مبني نحو(لا رجل) والمراد بالمشبه بالمضاف الطويل، وهو كل اسمين أحدهما مرتبط بالآخر عامل في الآخر كما أن المضاف عامل في المضاف إليه. مثال ما جمع الشروط قوله: (لا غلام رجل) فإنه يليها نكرة مضاف، والمشبه به قوله: (ولا عشرين درهماً)، قوله: (فإن كان مفرداً فهو مبني على ما ينصب به) هذا القسم الثاني قسم المبني ويعني بالمفرد غير المضاف والمشبّه به وقال علي على ما ينصب به ولم يقل على النصب، ليدخل علاماته، وهي الحركة والحرف نحو(لا رجل) و(لا مسلمين) و(لا مسلمين) وأما جمع المؤنث السالم نحو(لا مسلمات)

(١) الصفات ٧/٧٧ وتامها: ﴿لَا فِيهَا غَوْلٌ وَلَا هُمْ عَنْهَا يَنْزِفُونَ﴾.

فالجُمهور يبنونه على الكسر^(١) والمبرد^(٢) والمازني^(٣) على الفتح وبعضهم
جوّز الوجهين لورودهما في قوله:

[٢٧٠] إنّ الشبب الذي مجد عواقبه

فيه نلذولا لذات للشيب^(٤)

[ظ٦٣]

وحكى ابن خروف^(٥) دخول التنوين، لأنه تنوين مقابلة، وبعضهم منعه،
لأنه مبني وتنوينه وإن لم يكن تنوين صرف محمول على تنوين الصرف،
كما لا ينون المنادى نحو: (يا مسلمات) مع قولهم (يا مسلمون) وهو الظاهر
من أكثر النحاة، وإنما بني المفرد مع (لا) قال المصنف لتضمنه (من)^(٦) لأن
أصله (لا من رجل) وضعّف بأن البناء لتضمن (من) لم يُعهد، وقيل:
لتركبه مع (لا) فأشبهه (خمسة عشر)، وروي عن سيبويه^(٧) وجماعة، وقال

(١) ينظر شرح الرضي حيث نقل رأي المبرد في ٢٥٥/١. وقال: الأولى ما ذهب إليه المبرد
وأصحابه) وهو البناء على الفتح كما ذكر الشارح، وشرح الرضي ٢٥٦/١، وشرح ابن
عقيل ٣١٢/١ وما بعدها، وشرح المفصل ١٠٠/٢ وما بعدها.

(٢) ينظر المقتضب ٣١٤/٤ - ٣٦٥، وشرح الرضي ٢٥٦/١.

(٣) ينظر رأي المازني في شرح الرضي ٢٥٦/١.

(٤) البيت من البسيط، وهو لسلامة بن جندل في ديوانه ٩١، وينظر الشعر والشعراء ٢٧٨،
وشرح التسهيل السفر الأول ٦٢٠/٢، وشرح الرضي ٢٥٦/١، وشرح شذور الذهب ١١٨،
وشرح ابن عقيل ٣٩٧/١، وجمع الهوامع ٢٠١/٢، وخزانة الأدب ٢٧/٤.

ويرويه الرضي في شرحه أودى الشباب بدل إن الشباب.
والشاهد فيه قوله: (ولا لذات للشيب) حيث جاء اسم لا وهو لذات جمع مؤنث سالماً
حيث بني بالكسرة نيابة عن الفتحة كما كان ينصب بها لو أنه معرب.

(٥) ينظر الهمع ٢٠١/٢.

(٦) ينظر شرح المصنف ٤٨.

(٧) ينظر الكتاب ٣٥٢/١، وشرح الرضي ٥٧/١.

بعضهم لتضمنه لام الجنس لأنها تفيد الاستغراق.

قوله: (وإن كان معرفة، أو مفصلاً بينه وبين (لا) وجب الرفع والتكرير) يعني الاسم نحو (لا زيد في الدار ولا عمرو) ﴿لا فيها غول﴾^(١) ولا هم عنها ينزفون ﴿ هذا مذهب البصريين، وأما وجوب التكرير^(٢) أما في رفعه فجعلوه عوضاً عما يفيد لا من الاستغراق، وأما في المفعول. فقليل: لأنه جواب سؤال مكرر وهو (هل في الدار من رجل وامرأة) فقليل (لا فيها رجل ولا امرأة) مطابقة للسؤال ولا يلزم المناسبة حيث يكون السؤال غير مكرر أن يكون الجواب مطابقاً له لأن جوابه المحقق ليس إلا نعم أولاً^(٣).

قوله: (ومثل: قضية ولا أبا حسن لها)^(٤) متأول) هذا إشارة إلى مذهب الكوفيين لأنهم لا يوجبون الرفع ولا التكرير، والمبرد^(٥) يوجب الرفع ولا يوجب التكرير واحتج بقوله:

[٣٨] ركائبها أن لا إلينا رجوعها^(٦)

(١) في الأصل (لا غول فيها).

(٢) ينظر شرح المصنف ٤٨ - ٤٩، وشرح الرضي ٢٥٧/١ - ٢٥٨، وشرح ابن عقيل ٣٩٩/١.

(٣) ينظر شرح المصنف ٤٨ - ٤٩.

(٤) قضية ولا أبا حسن لها، قال سيبويه في الكتاب ٢٩٧/٢ قضية ولا هذا أبا حسن لها، تجعله نكرة. قلبت فكيف يكون وإنما أراد علياً رضي الله عنه، فقال: لأنه لا يجوز لك أن تعمل لا في معرفة، وإنما تعملها في النكرة، فإذا جعلت أبا حسن نكرة حسن لك أنت تعمل لا، وعلم المخاطب أنه دخل في هؤلاء المنكوريين علياً وأنه قد غيب عنها) وينظر شرح الرضي في هذه المسألة ٢٦٠/١، وشرح المفصل ١٠٤/٢.

(٥) ينظر المقتضب ٣٥٩/٤، وشرح الرضي ٢٥٨/١.

(٦) هذا عجز بيت من الطويل، وصدره:

بكت جزعاً واسترجعت ثم أذنت

وأجيب بأنه في معنى الفعل، أي لا ينبغي لك فلتحتج الكوفيون بنحو:
(لا بَصْرَةَ لكم) و(لا أبا حسن لها)^(١).

[٢٣٣] ولا أمية في البلاد^(٢)

[٢٣٣] لا هيثم الليلة للمطي^(٣)

وأجيب بجوابين أحدهما: أنه مقدر بمثل حيث يمكن نحو(ولا مثل أبي حسن) و(لا مثل هيثم) و(لا مثل بصرتكم إذا كان لها مثل، فحذف (مثل)

وهو بلا نسبة في الكتاب ٢٩٧/٢، وينظر المقتضب ٣٦١/٤، وأمالى ابن الشجري ٢٢٥/٢، وشرح المفصل ١١٢/٢، ٦٥/٤ - ٦٦، وشرح التسهيل السفر الأول ٦٣٥/٢، وشرح الرضي ٢٥٨/١، ورصف المباني ٣٣٣، وجمع المواع ٢٠٧/٢، ويروى فيه أسفاً بـ (لا) جزعاً، والخزانة ٨٧٢/٤، ٣٤/٤، ويروى في شرح المفصل قضت وطراً بـ (لا) بكت جزعاً. والشاهد فيه قوله: (أن لا إلينا رجوعها) حيث لم تكرر (لا) مع الفصل بينها وبين اسمها المعرفة.

(١) ينظر الكتاب ٢٩٦/٢.

(٢) قطعة بيت من الوافر، وتماه:

أرى الحلجات عند أبي خبيب نكدن ولا أمية في البلاد

وهو لعبد الله بن الزبير في ملحق ديوانه ١٤٧، وله ولغيره، وينظر الكتاب ٢٩٧/٢، وشرح بيت سيويه ٥٦٩/١، والمقتضب ٣٦٢/٤، وشرح المفصل ١٠٢/٢ - ١٠٤، وشرح التسهيل السفر الأول ٦٣٧/٢، وشرح الرضي ٢٦٠/١، وشرح شذور الذهب ٣٣٥، ورصف المباني ٣٣٣، وخزانة الأدب ٦١/٤ - ٦٢، وفي الرصف للبلاد بـ (لا) في البلاد. والشاهد فيه قوله: (ولا أمية) حيث وقع اسم لا النافية للجنس معرفة وأول على تقدير ولا مثل أمية.

(٣) هذا شطر بيت من الرجز وهو لبعض بني دبير، وينظر الكتاب ٢٩٦/٢، والمقتضب ٣٦٢/٤، وأمالى ابن الشجري ٢٣٩/١، وشرح المفصل ١٠٢/٢ - ١٠٣، وشرح التسهيل السفر الأول ٢٣٩/١، وشرح الرضي ٢٦٠/١، ورصف المباني ٣٣٣، والخزانة ٩٧٢. والشاهد فيه قوله: (لا هيثم) حيث نصب هيثم بلا وهو علم معرفة والذي سوغ مجيء اسم لا النافية للجنس معرفة وهو كما قاله الشارح مقدر بمثل.

وأقيم المضاف إليه مقامه.

الثاني: أن يراد نفي المماثل وهو في المعنى نكرة كأن قيل (ولا أبا حسن يوجد مثل أبي حسن) و(لا هيثم يوجد مثل هيثم الليلة).

قوله: (ومثل: لا حول ولا قوة إلا بالله خمسة أوجه) يعني ما كان منفياً وكُرِّرَتْ فيه (لا) وما بعدها، فإنه يكون فيه خمسة أوجه؛ الأول: فتحهما، و(لا) على بابها لنفي الجنس وهما جملتان والخبر فيهما محذوف تقديره (لا حول لنا ولا قوة لنا) ^(١) وعليه قوله تعالى: ﴿لَا رَفْثَ وَلَا فُسُوقَ وَلَا جِدَالَ فِي الْحَجِّ﴾ ^(٢).

الثاني: (فتح الأول ونصب الثاني) [ورفعه] ^(٣) الأولى لنفي الجنس، والثانية: وائدة للتأكيد والجمللة بعدها عطف على لفظ الأولى، وعليه:

(١) فتحهما كالتالي:

١- لا حول ولا قوة إلا بالله.

٢- لا حول ولا قوة إلا بالله.

فالأولى مبني على الفتح في محل نصب اسم لا. والثانية: معطوفة على محل الأولى منصوبة بالفتحة الظاهرة.

٣- لا حول ولا قوة إلا بالله.

٤- لا حول ولا قوة إلا بالله.

٥- لا حول ولا قوة إلا بالله.

هذه هي الأحوال الخمسة التي ذكرها الشارح في هذه الصيغة، وينظر شرح الرضي (٢٦٠/١ - ٢٦١، وفي الفصل عدد ستة أوجه (ينظر الفصل (٨).

(٢) البقرة ١٩٧/٢، تمامها: ﴿الحج أشهر معلومات فمن فرض فيهن الحج فلا رفث ولا فسوق ولا جدال في الحج...﴾.

(٣) ما بين الحاصرتين زيادة من الكافية المحققة.

[٢٧٤] لا نسب اليوم ولا خلّة

اتسع الرقع على الراقع^(١)

الثالث: (فتح الأول ورفع الثاني عطفًا على المحل) ولا زائدة يحتمل أن تكون بمعنى (ليس) وعليه قوله:

[٢٧٥] هذا وجدكم الصغرى بعينه

لا أم لي إن كـ _____ لان ذاك ولا أب^(٢)

الرابع: (رفعهما) يحتمل أن يكونا لنفي الجنس، ورفعهما المطابقة السؤال وبمعنى (ليس) أو الأولى بمعنى (ليس)، والثانية زائدة وعليه **لا** بيع فيه ولا خلّة^(٣).

(١) البيت من السريع وهو لأنس بن العباس بن مرداس كما في الكتاب ٢/٢٨٥ - ٣٠٩، وله ولغيره، وينظر ذيل سمط اللآلئ ٣/٢٧، وشرح المفصل ١٠١/٢ - ١٣٥، وأمالى ابن الحاجب ١٢/٤١، وشرح الرضي ١/٢٦٠، وأوضح المسالك ٢/٢٠، وشرح شذور الذهب ١٢١، وشرح ابن عقيل ١/٤٠٠، ومغني اللبيب ٢٩٨، وشرح شواهد المغني ١/٦٠١، والمقاصد النحوية ٢/٣٦٥، وجمع الهوامع ٢/٢٨٨.

ويروى اتسع الخرق على الراقق ولم أجد في المصادر التي اطلعت عليها (الرقع) والشاهد فيه قوله: (ولا خلّة) حيث نصب على تقدير أن تكون لا زائدة للتأكيد ويكون خلّة معطوفًا بالواو على محل اسم لا وهو قوله نسب وهذا ما ذهب إليه الشارح. (٢) البيت من الكامل وهو من الشواهد الشعرية المختلف في نسبتها وأكثر المراجع ذكرت أنه لرجل من مذبح وله ولغيره، وينظر الكتاب ٢/٢٩٢، والمقتضب ٤/٣٧١، واللمع ١٢٩، وحامسة البحر ٧٨، وسمط اللآلئ ١/٢٨٨، والمفصل ٧٩، وشرحه لابن يعيش ٢/٢٩٢، وأمالى ابن الحاجب ٢/٥٩٣ - ٨٤٧، وشرح الرضي ١/٢٦٠، والمغني ٧٣، وشرح شواهد المغني ١/٩٢١، ووصف المباني ٣٣٨، وشرح ابن عقيل ١/٤٠١، وخزانة الأدب ٢/٣٨٢ - ٤٠. ويروى لعمركم بلل وجدكم.

الشاهد فيه قوله: (ولا أب) حيث جاء مرفوعاً حيث أنه أعمل لا عمل ليس وأن اسمها وخبرها محذوف وفيها وجهان آخران وهما: أن يكون معطوفاً على محل لا مع اسمها، أو أن تكون لا نافية غير عاملة أصلاً بل هي زائدة وأب مبتدأ خبره محذوف. (٣) البقرة ٢/٢٥٤.

وقوله:

[٢٧] لا ناقة لي في هذا ولا جمل^(١)

الخامس قوله: (ورفع الأول على ضعف وفتح الثاني) إنما ضَعُفَ الأول لأن (لا) فيه بمعنى (ليس) وهي قليلة، والثانية لنفي الجنس وعليه:

[٢٨] فلا لغو ولا تأثيم فيها

ومافاهوا به أبداً مقيم^(٢)

والقياس في هذه المسألة ستة عشر وجهاً لأن الذي بعد (لا) يكون فيه أوجه (فتح ورفع ونصب وضم) وفي الثانية أربعة، وأربعة في أربعة ستة عشر، لكن لم يرد السماع إلا في الخمسة وباقيها ممتنعة.

(١) هذا عجز بيت من البسيط وصدره:

وما صرمتك حتى قلتِ معلنة

وهو للراعي النميري في ديوانه ١٩٨، وينظر الكتاب ٢٩٥/٢، واللمع ١٢٨، وشرح المفصل ١١١/٢ - ١١٣، وشرح الرضي ٢٦٠/١.

ويروى في هامش شرح الرضي وما هجرتك.

الشاهد فيه قوله: (لا ناقة لي في هذا ولا جمل) حيث تكررت (لا) فرفع الاسم بعد (لا) الأولى فهو إما مبتدأ ولا نافية لا عمل لها أو اسم لا العاملة عمل ليس وفيها وجوه آخر. (٢) البيت من الوافر، وهو لأمية بن أبي الصلت في ديوانه ٥٤ وهو ملفق من بيتين:

ولا لغو ولا تأثيم فيها ولا غول ولا فيها مليم

وفيهالحم ساهرة وبحر ومافاهوا به لهم

وينظر اللمع ١٢٩، وسر صناعة الإعراب ٤١٥/١، وشرح شذور الذهب ١٢١، وشرح ابن عقيل ٤٠٣/١، واللسان ملحة (أثم) ٢٩/١، وجمع الهوامع ٢٨٧/٥.

والشاهد فيه قوله: (لا لغو ولا تأثيم فيها) حيث ألغى لا الأولى أو أعملها عمل ليس فرفع الاسم بعله، وأعمل لا الثانية عمل إن والخبر لـ (لا) الثانية محذوف وهو متعلق الجار والمجرور....

قوله: (وإذا أدخلت الهمزة لم تغير العمل)^(١) يعني إذا دخلت على (لا) التي لنفي [و٦٤] الجنس لم يبطل عمل (لا) لأن حرف الاستفهام لا يبطل عمل عامل.

قوله: (ومعناها الاستفهام والتمني والعرض) يعني أن الهمزة تكون للاستفهام فقط نحو (ألا رجل في الدار) قال:

[٢٧٨] حلر بن كعب ألا أحلام تزجركم^(٢)

وللإستفهام على طريق التقرير والإنكار والتوبيخ نحو:

[٢٧٩] ألا طعان ولا فرسان عليّة

إلا تحشؤكم حول التانير^(٣)

(١) في الكافية المحققة: لم يتغير.

(٢) هذا صدر بيت من البسيط، وعجزة:

عنا وأنتم من الجوف الجمالخير

وهو لحسان بن ثابت في ديوانه ١٧٩.

حار: منلحى مرخم من الحارث. والجوف جمع: أجوف وهو العظيم الجوف، والجمالخير: جمع جمخور وهو العظيم الجسم القليل العقل، وينظر الكتاب ٧٣/٢ - ٧٤، وشرح أبيات سيبويه ٥٥٤/١، وشرح المفصل ١٠٢/٢، وشرح شواهد المغني ٢١٠/١، والمقاصد النحوية ٣٦٢/٢. والشاهد فيه قوة: (ألا أحلام) حيث أعمل ألا عمل لا النافية للجنس مع أن الهمزة للاستفهام وأحلام اسم لا النافية التي تعمل عمل إن.

(٣) البيت من البسيط، وهو لحسان بن ثابت الأنصاري ١٧٩ وله وغيره، وينظر الكتاب ٣٠٦/٢، وشرح أبيات سيبويه ٥٨٧/١، وشرح التسهيل السفر الأول ٦٤١/٢، وشرح الرضي ٢٦١/١، ووصف المباني ١٦٦، والجنى الداني ٣٨٤، ومغني اللبيب ٩٦، وشرح شواهد المغني ٢١٠/١، وجمع الهوامع ٢٠٥/٢، وخزانة الأدب ٦٩/٤، ٧.

ويروى عند بلل حول، وردكم بلل تحشؤكم. والشاهد فيه قوله: (ألا طعان) حيث عملت ألا عمل لا النافية للجنس لأنها كمعناها وإن كانت الهمزة للاستفهام داخله عليها للتقرير.

وتكون للتمني (ألا ما أشربه) قال:

[٢٨٠] ألا عمرولى مستطاع رجوعه

فيرأب ما أثَّرت يدُ الحدثان^(١)

وتكون للعرض نحو(ألا نزولٌ عندنا) وأما قوله:

[٢٨١] ألا رجلاً جزاه الله خيراً

يلدّ على محصلة تبيت^(٢)

فهذه عند سيويوه والخليل^(٣) التي للتحضيض بمعنى (هلاً) خففت، وهي تلزم للفعل لفظاً أو تقديرًا، وليست (لا) التي لنفي الجنس الداخلة

(١) البيت من الطويل، وهو بلا نسبة في شرح التسهيل السفر الأول ٦٤٢/٢، والجنى الداني ٣٨٤، ومغني اللبيب ٩٧ - ٤٩٩، وشرح شواهد المغني ٨٠٠/٢، وشرح ابن عقيل ٤١١/١. ويروى يد الغفلان في أكثر المراجع بدل الحدثان. وأثَّرت أفسدت. والشاهد فيه قوله: (ألا عمر) حيث أريد بالاستفهام مع لا مجرد التمني وأعملت لا عمل إن والذي دل على صيغة التمني نصب الفعل المضارع بقاء السببية في جوابه.

(٢) البيت من الوافر، وهو لعمر بن قعاس أو قنعاس المرامي، وينظر الكتاب ٣٠٨/٢، والنوادر لأبي زيد ٥٦، وشرح المفصل ١٠١/٢ - ١٠٢، وأمالى ابن الحاجب ١٦٧/١، وشرح المصنف ٤٩، وشرح التسهيل السفر الأول ٦٤٢/٢، وشرح الرضي ٢٦٢/١، ورصف المباني ١٦٦، والجنى الداني ٣٨٢، وتذكرة النحلة ٤٣، ومغني اللبيب ٩٧، وشرح شواهد المغني ٢١٤/١ - ٢١٥، وخزانة الأدب ٤٥٩/١.

والشاهد فيه قوله: (ألا رجلاً) حيث وقعت ألا للعرض والتحضيض وألا هنا للعرض والتحضيض والفعل مقدر كما ذهب إلى ذلك الخليل وسيويوه أي ألا تروني رجلاً. أما يونس فألا عنده للتمني ورجلاً اسمها ونون للضرورة كما ذكر ذلك الشارح. ينظر شرح شواهد المغني ٢١٤/١. قال ابن الحاجب في شرح الكافية (وهي عند يونس لا) دخلت عليها همزة الاستفهام لمعنى التمني وكان القياس ألا رجل ولكنه نون لضرورة الشعر والوجهان مستقيمان).

(٣) ينظر الكتاب ٣٠٨/٢.

عليها الهمزة، وقال يونس: ^(١) هي التي لنفي الجنس ونونه للضرورة.

قوله: (ونعت المبني الأول) هذا كلام في توابع اسم (لا) وقد ذكر العطف والنعته، ولم يذكر التأكيد وعطف البيان والبدل، ونحن نذكرها جميعاً ونبدأ بما بدأ به، أما النعت، فإن كان اسمها معرباً كان نعتها معرباً رفعاً على المحل ونصباً على اللفظ، نحو (لا غلامَ رجلٍ ظريفٌ ظريفاً) خلافاً للمصنف ^(٢) وابن برهان ^(٣)، فإنهما جعلتا تابع المعرب نصباً على اللفظ فقط، وإن كان اسمها مبنياً جاز في نعتة الفتح على لفظ البناء، والنصب على محل اسمها، والرفع على محل الابتداء بشرعوط:

الأول قوله: (ونعت المبني) يحترز من نعت المعرب. قوله: (الأول) يحترز من النعت الثاني (لا رجلٍ ظريفٌ كريمٌ) فليس فيه إلا الإعراب. الثاني قوله: (مفرداً) يعني النعت يحترز من أن يكون مضافاً نحو (لا رجلٍ صاحبٍ صلقٍ) وأما مشبهاً به، نحو (لا رجلٍ مالكٌ عشرين درهماً) فإنه معرب فقط.

الثالث قوله: (يليه) يحترز من أن يفصل بينهما نحو (لا رجلٍ في الدار ظريفٌ) فليس فيه إلا الإعراب.

(١) للتفصيل ينظر الكتاب ٣٠٨٢، وشرح المفصل ١٠٢/٢، وشرح المصنف ٤٩، وشرح الرضي ٢٦٢/١، وشرح شواهد المغني ٢١٤/١.

(٢) ينظر شرح المصنف ٤٩ - ٥٠، وشرح الرضي ٢٦٢/١.

(٣) ينظر شرح الرضي ٢٦٣/١. وابن برهان هو عبد الواحد بن علي بن عمر بن إسحاق بن إبراهيم ابن برهان صاحب العربية واللغة والتواريخ وأيام العرب مات سنة ٤٥٦ هـ ينظر ترجمته في البغية ١٢٠/٢.

قوله: (مبني ومعرب رفعاً ونصباً مثل (لا رجل ظريف) [ظريفاً]^(١))
يعني ما اجتمعت فيه هذه الشروط جاز البناء والإعراب رفعاً ونصباً.

قوله: (وإلا فالإعراب) يعني رفعاً ونصباً حيث يختل شرط من هذه الشروط، وأما حيث يكون التابع لمعرب، ومراده بالإعراب فيه نصباً فقط وهو مذهب ابن برهان^(٢)، والنحلة^(٣) يجعلونه نصباً ورفعاً، وإنما تعذر البناء مع تابع المعرب، لأن تابعه لا يكون إلا مثله معرباً، وإنما تعذر مع اختلال شيء من الشروط، لأن لا يؤدي إلى جعل ثلاثة أشياء كشيء واحد، لأن الصفة إذا فصل بينها وبين موصوفها امتنع جعلها كشيء واحد، فإن قيل لم أخرتم في تابع مبني (لا) بالبناء ولم تجزوه في تابع المنادى، وجوابه: أنا صفة المنادى غير مقصودة بالنداء بخلاف صفة مبني (لا) فإنها منفية مع موصوفها والدليل أنه يجوز دخول (لا) على تابع مبنيها، ولا يجوز دخول حرف النداء على صفة المنادى لأنها لا تكون إلا معرفة باللام.

قوله: (والعطف على اللفظ وعلى المحل جائز) هذا الثاني من
توابع اسم (لا) يعني أنه يجوز فيه الرفع والنصب، ولا يجوز البناء إذا كان
المعطوف عليه مبنياً كالصفة لأنه يؤدي إلى جعل أربعة أشياء كشيء

(١) ما بين الحاصرتين زيلة من الكافية المحققة.

(٢) ينظر شرح الرضي ٢٦٣/١ قال ابن برهان فيما نقله عن الرضي أن اسم لا إذا انتصب
بكونه مضافاً أو مضارعاً له لم يجوز رفع وصفه، بل الواجب نصبه كالموصوف).

(٣) ينظر شرح المصنف ٤٩ - ٥٠ وما جاء في الهامش وهذا ما ذهب إليه المصنف والرضي نقله
عنه في ٢٦٣/١. قال الشارح في هامش وجه ٦٤/: في حاشية الهندي أن اسمها المعرب لا يجوز
رفع صفته بحال متحقق رواية المصنف عند النحلة).

النجم الثاقب _____ المنسوب ب(لا) التي لنفي الجنس

واحد (لا) واسمها وحرف العطف والمعطوف فنقول: (لا رجل وامرأة)
بالرفع والنصب قال:

[٢٨٢] فلا أبَ وابناً مثل مروان وابنه

إذا هو بالمجد ارتلى وتلّزاً^(١)

المراد بالمعطوف ما يصح دخول (لا) عليه وعملها فيه يحترز من المعرفة
فإن الرفع واجب، وكذلك [ظ٦٤] في الصفة، وسائر التوابع.

فإن قيل: لم يجزوا البناء في المعطوف الذي يصح عمل من المعرفة، فإن
الرفع واجب، وكذلك في الصفة وبناء (لا) فيه كالمعطوف على المنادى.

أجيب بأنه يؤدي إلى جعل أربعة أشياء كشيء واحد وبأن بناء اسم
(لا) ضعيف، ولهذا قد جاز رفع النكرة الجامعة لشروط البناء، ولم يجيء
إعراب (يا زيد) نحو:

[١٨٣] حياتك لا تنفع وموتك فاجع^(٢)

(١) البيت من الطويل، وهو للربيع بن ضبع الفراري وله ولغيره، وينظر الكتاب ٢/٢٨٥،
والمقتضب ٤/٣٧٢، واللمع ١٣٠، والمفصل ٧٩، وشرح المفصل ١٠٧/٢ - ١١٠، وأمثالي ابن
الحلج ٤١٩/١ - ٥٩٣/٢، وشرح الرضي ١/٢٦٠، وأوضح المسالك ٢/٢٢٢، وجمع الهوامع ٥/٢٨٧،
وخزانة الأدب ٤/٦٧ - ٦٨.

والشاهد فيه قوله: (لا أبَ وابناً) حيث عطف على اسم لا النافية للجنس ولم يكررها
وجاء بالمعطوف منصوباً وهو (ابناً) لأنه عطفه على محل اسم لا.
(٢) البيت من الطويل، وهو للضحك بن هنام الرقاشي له ولغيره، ينظر الكتاب ٢/٣٠٥، وشرح
أبيات سيبويه ١/٥٢١، والمقتضب ٤/٣٦٠، وحامسة البحري ١١٦، والمفصل ٨٠، وشرح
المفصل ٢/١١٢، وشرح التسهيل السفر الأول ٢/٦٣٥، وجمع الهوامع ٢/٢٠٧، والخزانة ٢/٨٩٢
وصدره:

وأنت امرؤ منا خلقت لغيرنا

ويروى (لا نفع) كما في شرح شواهد سيبويه، وفي الحماسة يروى حياتك لا ترجى.... -

حكى الأخفش^(١) فيه البناء كالصفة لغة ضعيفة نحو: (لا رجل وامرأة) ووجه أنها حذفت (لا) الثانية وأبقى عملها، وأما التأكيد، فإن كان معنوياً فالرفع لأنه معرفة وإن كان لفظياً فحكمه حكم الصفة نحو (لا ماء بارداً) وعطف البيان يجب فيه الرفع لأنه لا يكون إلا معرفة، ومن أجازاه في النكرة كالزخشري^(٢) فحكمه حكم الصفة وأما البذل، فإن كان معرفة وجب الرفع وإن كان نكرة، فقال الأندلسي^(٣): يجوز فيه البناء والإعراب كالصفة، وقال ابن مالك: لا يجوز البناء كالعطف^(٤)، وهذه التوابع الثلاثة لا نص للنحلة فيها.

قوله: [لا أب وابناً]^(٥) ومثل (لا أبا له ولا غلامي له جائز) يعني لا أصل لـ(أب له) و(لا غلامين) قال:

[٢٨٤] أبى الإسلام لا أب لي سواه

إذا افتخروا بقيس أوقيم^(٦)

ورواية (لا نفع) هي التي تناسب الشاهد.

والشاهد فيه قوله: (لا نفع) حيث رفع ما بعد لا مع عدم تكررها، والذي سوغه ما قام التكرير في المعنى، قال سيويه (وقد يجوز على ضعفه في الشعر) ثم ذكر البيت الشاهد ينظر الكتاب ٣٠٥/٢.

(١) ينظر رأي الأخفش في شرح التسهيل القسم الأول ٦٣٩/٢.

(٢) ينظر المفصل ٧٦، حيث قال الزخشري: (وحقه أن يكون نكرة، قال سيويه: واعلم أن كل شيء حسن لك أن تعمل فيه ربّ حسن لك أن تعمل فيه لا).

(٣) ينظر شرح الرضي ٢٦٤/١ حيث أثبت رأي الأندلسي ونقله الشارح بتصرف دون أن يعزوه إلى الرضي.

(٤) ينظر شرح التسهيل السفر الأول ٦٢١/٢.

(٥) ما بين حاصرتين زيادة من الكافية المحققة (وهو جزء بيت لا أب وابناً وهو الذي سبق تخريجه في الصفحة ٣٦١ برقم ٢٨٢).

(٦) البيت من الوافر وهو لنهار بن توسعة اليشكري ينظر الكتاب ٢٨٢/٢، والمفصل ٧٨، وشرح المفصل ١٠٤/٢، وشرح التسهيل السفر الأول ٦٢٧/٢، وجمع الهوامع ١٩٧/٢.

وقد جاء في المثني وجمع المذكر السالم، وفي الأب والأخ من بين الأسماء الستة، إذا وليها لام الجر، أن تعطى حكم الإضافة بحذف نون المثني والمجموع وإثبات الألف في الأب والأخ فيقال (لا غلامي لك) و(لا مسلمي لك) و(لا أباً له ولا أخاً له) قال:

[٢٨٥] أهلموا بيتك لا أبالك

وزعموا أنك لا أخالك^(١)

فتكون معربة^(٢) اتفاقاً وهي جائزة، وإن كانت مخالفة للقياس لكثرة ورودها وقد جاء إثبات حكم الإضافة مع حذف لام الجر نحو(لا أباً لك) قال:

[٢٨٦] أبللوت النني لا بد أنى

ملاق - لا أبلك - تخوفيني^(٣)

والشاهد فيه قوله: (لا أب لي) حيث جعل الجار والمجرور لي خبراً لـ (لا) ولو كان قاصداً للإضافة والتوكيد لقال: لا أباً لي فلحتاج إلى إضمار الخبر كما يحتاج إليه في الإضافة. (١) الرجز كما تزعم العرب قديماً أنه للضب وهو في الكتاب ٣٥١/١، وينظر جمهرة اللغة ١٣٠٩، وشرح شواهد الشافية ١٢، وشرح التسهيل السفر الأول ٢٢٦/٢، واللسان مادة (بيت) ٣٩٢/١، ويروى وحسبوا بلك وزعموا. وتماه:

وأنا أمشي الدألى حوالكا

وذكر صاحب اللسان أن سيبويه أنشده فيما تضعه العرب على السنة البهائم لضب يخاطب ابنته.

والشاهد فيه قوله: (لا أباً لك) حيث استعمل أباً اسماً لـ (لا) النافية للجنس منصوبة بالألف، مضافة إلى ضمير المخاطبة وهذا دليل على أن قولهم: لا أباً لك من باب الإضافة قال ابن مالك في شرح التسهيل القسم الأول ٦٢٧/٢: (ومذهب أكثر النحويين في هذا النوع أنه مضاف إلى المجرور باللام، وأن اللام مقحمة لا اعتداد بها) انتهى كلامه.

(٢) ينظر شرح الرضي ٢٦٥/١، وهذه العبارة منقولة عنه ولم يعزها الشارح.

(٣) البيت من الوافر، وهو لأبي حية النميري، وله وللأعشى، وينظر المقتضب ٣٧٥/٤، والخصائص ٣٤٥/١، وأمالى ابن الشجري ٣١٢/١، وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي ٥٠١، -

وهو قليل، بابه الشعر، لأنه خلاف القياس إذ قياسه الرفع والتكرير.
قوله: (تشبيهاً له بالمضاف) يعني (لا أبا لك) و(لا غلامي لك) وقد
اختلف في توجيهها فقال سيويه والخليل وجمهور النحاة: إنه مضاف
حقيقة باعتبار المعنى^(١) ولام الإضافة مقدرة، وهذه اللام مقحمة زائدة
لتأكيد الإضافة كقولهم:

[٢٨٧] يا بؤس للحرب.....^(٢)

قال:

[٢٨٨] يا بؤس للجهل ضراراً لأقوام^(٣)

وشرح المفصل ١٠٥/٢، وشرح التسهيل السفر الأول ٦٢٧/٢، وشرح شذور الذهب ٣٤٣،
وهمع الهوامع ١٩٧/٢، والخزانة ١٠٠/٤ - ١٠٥.
والشاهد فيه قوله: (لا أبك) حيث استعمل كلمة أبا اسماً لـ (لا) النافية للجنس وأضافها
إلى ضمير المخاطبة بدون حرف اللام المقحمة بين المضاف والمضاف إليه.
(١) ينظر شرح الرضي ٢٦٥/١، حيث أثبت رأي سيويه والخليل وجمهرة النحاة، ونقله الشارح
عنه دون أن يعزوه إلى الرضي.
(٢) قطعة من بيت من مجزوء الكامل، وهو لسعد بن مالك، ينظر الكتاب ٢٠٧/٢،
والمقتضب ٢٥٢/٤، والخصائص ١٠٦٣، وشرح الحماسة للمرزوقي ٥٠٠، والجمل
للزجاجي ١٧٣، وشرح المفصل ٣٧/٤، وشرح التسهيل السفر الأول ٦٢٧/٢، والمغني ٢٨٦،
وشرح شواهد المغني ٥٨٢/٢. وتماه:

يا بؤس للحرب التي وضعت أراهاط فاستراحوا

والشاهد فيه قوله: (يا بؤس للحرب) حيث أقحم اللام بين المضاف والمضاف إليه.
(٣) عجز بيت من البسيط، وصدره:

قالت بنو عامر خال بني أسد

وهو للنابعة الذبياني في ديوانه ٨٢، وينظر الكتاب ٢٧٨/٢، وشرح أبيات سيويه ٢١٨/٢،
والخصائص ١٠٦٣، والإنصاف ٣٣٠/١، وشرح المفصل ٦٨٣، وشرح الرضي ٢٦٥/١، ورصف
المباني ٢٤٣ - ٣٦٨، وهمع الهوامع ٤٠/٣، والخزانة ١٣٠/٢ - ١٣٣.
والشاهد فيه قوله: (يا بؤس للجهل) يريد (يا بؤس للجهل) فأقحم اللام بين المضاف
والمضاف إليه توكيداً للإضافة.

كـ(تيم) الثاني في قوله:

[٢٨٩] يا تيم تيم علي^(١)

على من قال إن تيم الأول مضاف إلى علي الظاهر، والفصل بين المضاف والمضاف إليه كلا فصل، والذي حملهم على تأكيد الإضافة في هذا دون سائر الإضافات فإن المقدّر باللام إنهم لما فصل وانتصب هذا المضاف المعرف بـ(لا) للتخفيف وحق المعارف المنفية بـ(لا) الرفع والتكرير ففصلوا بين المضاف والمضاف إليه لفظاً حتى يصير المضاف بهذا الفصل كأنه ليس مضاف، فلا يُستنكر نصبه وعدم تكرره^(٢) وقال ابن الحلاج إنه مشبه بالمضاف وليس بمضاف لأنه يؤدي إلى فساد المعنى^(٣) لوجوه:

أحدها: أنه لو كان مضافاً لوجب الرفع والتكرير ويجاب عنه بأنه في

(١) قطعة من صدر بيت من البسيط، وهو لجرير في ديوانه ٢١٢، ينظر الكتاب ٥٣/١، وشرح أبيات ١٤٢/١، والمقتضب ٢٢٩/٤، والخصائص ٣٤٥/١، وشرح المفصل ١٠/٢، وأمالى ابن الحلاج ٧٢٥/٢، والمغني ٥٩٦، وشرح شواهد المغني ٨٥٥/٢، وشرح ابن عقيل ٢٧٠/٢، ورصف المبانى ٣١٨، وجمع الهوامع ١٩٦/٥، وخزانة الأدب ٢٩٨/٢ - ٣٠١. وتمام البيت:

يا تيم تيم علي لا أبا لكم لا يُلَقِّينَكُم في سِوَاةِ عمر

والشاهد فيه قوله: (يا تيم تيم علي) حيث أقحم تيم الثاني بعد تيم الأول وما أضيف إليه فيجب في الثاني النصب، ويجوز في الأول الضم والنصب، الضم على أنه مفرد علم، والنصب على أنه مضاف إلى علي، وقد فصل الشارح ذلك.

(٢) ينظر شرح الرضي ٢٦٥/١، وهذه العبارة منقولة من الرضي دون أن يسندها الشارح إليه. وهي من قوة: (قال: إن تيم الأول.... إلى عدم تكرره) ينظر شرح الرضي ٢٦٥.

(٣) ينظر شرح المصنف ٣٥.

صورة النكرة وإن كان مضافاً والغرض بالفصل باللام أن لا يرفع ولا يكرر.

الثاني: لوجعلناه مضافاً بقيت (لا) بلا خبر وهو غير جائز، وأجيب بأن للفظ حصة من المراعاة كسائر الفضلات التي يعتمد عليها.

قوله: (لمشاركته له في أصل معناه) [ومن ثم لم يحز (لا أبا فيها) وليس بمضاف لفساد المعنى خلافاً لسيبويه، ويحذف كثيراً في مثل^(١)] يعني أن (لا أبا لك) بمعنى (لا أب لك) ولا خلاف أن (لا أب لك) غير مضاف فتكون (لا أبا لك) مثله غير مضاف، ولهذا لم يحز (لا أبا فيها) ولا رقيب عليها^(٢) ولا مجيري منها، لما كانت الإضافة لا تقدر بـ(في) ولا بـ(على) ولا بـ(من) وأجيب بأنه [و٦٥] مسلم أن معنى الجملتين سواء، ولكن لا يمتنع أن يكون المسند إليه في أحدهما معرفة، وفي الآخر نكرة وقد قيل في (لا أبا لك) أصله (لا أب لك) فأشبع الفتحة ألفاً كقوله:

[٢٩٠] ينباع من ذفرى غضوب جسة^(٣)

(١) ما بين الحاصرتين زيادة من الكافية المحققة ١١٨.

(٢) ينظر شرح المصنف ٥٠، وشرح الرضي ٢٦٥/١.

(٣) صدر بيت من الكامل، وهو لعنرة في ديوانه ٢٠٤. وعجزه:

زيادة مثل الفينق المكدم

ينباع معناه: ينبع أشبع الفتحة فصارت ينباع، وذفرى: العظم الذي خلف الأذن، غضوب: الناقة، وجسة: الطويلة العظيمة الجسم زيادة سريعة، الفينق المكدم: الفحل الكريم القوي. وينظر الخصائص ١٢١/٣، والإنصاف ٢٦١، وشرح شافية ابن الحلب ٧٠/١، ورصف المباني ١٠٦، واللسان ملحة (زيف) ١٩٠٠/٣، وخزانة الأدب ١٢٢/١. والشاهد فيه قوله: (ينباع) يريد (ينبع) فأشبع فتحة الباء ضرورة فتولدت الألف من هذا الإشباع.

النجم الثاقب _____ المنصوب بـ(لا) التي تنفي الجنس

وقيل (لا أبا لك) على لغة من يقصر وهونكرة مبني مع (لا) ولك
خبر وهوفي نحو: (لا عصا لك).

قوله: (في لا عليك أي لا بأس) يعني، وقد يحذف الاسم مع بقاء
الخبر نحو(لا عليك) أصله (لا بأس عليك) ولا بد من قرينة وهوقياس،
وقيل لا يقاس عليه لقلته، ولا يحذف إلا مع وجود الخبر، كما لا يحذف إلا
مع وجود الاسم، لثلا يكون إجحافاً^(١).



(١) ينظر شرح الرضي ٢٦٦/١.

خبر ما ولا المشبهتين بليس

قوله: (خبر ما ولا المشبهتين بليس) هذا سابع المشبهة وقد تقدمت وجوه الشبه، وهما عند البصريين^(١) عاملتان في الاسم والخبر، وقال الكوفيون: الاسم مرتفع بالابتداء والخبر منتصب بإسقاط الباء.

قوله: (هو المسند) جنس الحد، قوله: (بعد دخولهما) خرج سائر المسندات. قوله: (وهي لغة أهل الحجاز) يعني رفعهما للاسم ونصبهما الخبر^(٢) وبه ورد التنزيل، قال تعالى: ﴿مَا هَذَا بَشَرًا﴾^(٣) ﴿مَا هُنَّ أُمَّهَاتُهُمْ﴾^(٤) خلافاً لبني تميم، فإنهم يرفعون ما بعدهما على الابتداء والخبر، وكان الأولى أن يذكر الشيخ معهما (إن) النافية، فإن قيل: تركها لكونها شاذة، فكذلك لا شاذة، و(إن) النافية مثلاً ﴿إِنْ كَانَتْ إِلَّا صَيَّحَةٌ وَاحِدَةً﴾^(٥) وأكثر النحاة لا يعرفون خلافاً في عمل (لا) عند الحجازيين بل عملها على كلتا اللغتين.

(١) ينظر الخلاف في المسألة في الإنصاف ١٦٥/١.

(٢) ينظر شرح ابن عقيل ٣٠٢/١.

(٣) يوسف ٣٦/١٢ (فلما رأيته وأكبره وقطعن أيديهن وقلن حاش لله ما هذا بشراً إن هذا إلا ملك كريم).

(٤) المجادلة ٢٢/٣ وتامها: ﴿الَّذِينَ يظَاهرون منكم من نسائهم ما هن أمهاتهم إن أمهاتهم إلا اللائي ولدنهم...﴾.

(٥) يس ٢٩/٣٦ وتامها: ﴿إِنْ كَانَتْ إِلَّا صَيَّحَةٌ وَاحِدَةً فإِذَا هم خَامِدُونَ﴾.

قوله: (وإن زيدت إن مع ما) ذكر وجوهاً تبطل عمل (ما) الأول
(إن) قال:

[٢٩١] فما إن طنباجين ولكن

منايانا ودولة آخرينا^(١)

وإنما بطل عملها مع زيادة (إن) لأنها عامل ضعيف، فلما بعدت بطل
عملها، وهي زائدة نحو: (انتظرتك ما إن جلس القاضي) وقال الفراء:^(٢)
إنها نافية، ونفي النفي إثبات، ولهذا بطل عمل (ما)، وقد أجاز بعض
الكوفيين^(٣) العمل مع (إن) واحتج بقوله:

(١) البيت من الوافر، وهو لفروة بن مسيك أو للكميت، ينظر الكتاب ١٥٣/٣، وشرح أبيات
سيبويه ١٠٦/٢، والمقتضب ٥١/١، ٣٦٤/٢، والخصائص ١٠٨/٣، وشرح المفصل ١٢٠/٥، وشرح
التسهيل السفر الأول ٥٠٧/٢، وشرح الرضي ٢٦٦/١، ورصف المباني ١٩٢ - ٣٧٨، والجنى
الداني ٣٢٧، ومغني اللبيب ٣٨، وشرح شواهد المغني ٨١/١، واللسان مائة (طَبَبَ) ٢٦٣/٤،
وهمع الهوامع ١١١/٢، والخزانة ١١٢/٤.
والشاهد فيه قوله: (ما إن طنباجين) حيث زيدت إن بعد ما تؤكد فكفتها عن العمل
وذلك كما ذكر الشارح.

(٢) ينظر شرح الرضي ٢٦٧/١.

(٣) ينظر شرح التسهيل السفر الأول ٥٠٧/٢. قال ابن مالك: وإن هذه زائدة كافة لـ (ما)، كما
هي ما كافة لـ (إنَّ وأخواتها) في نحو (إنما الله إله واحد) وزعم الكوفيون أن إن المقترنة بـ
(ما) هي النافية جيء بها بعد ما تؤكد، والذي زعموه مردود بوجهين:
أحدهما: أنها لو كانت نافية مؤكدة لم تغير العمل كما لم يتغير بتكرير ما إذا قيل ماما
زيد قائماً.

الثاني: أن العرب قد استعملت إن زائدة بعد ما التي بمعنى الذي وبعد ما المصدرية
التوقيتية لشبهها في اللفظ بما النافية، فلو لم تكن زائدة المقترنة بما النافية، لم يكن لزيادتها
بعد الموصولتين مسوغ.

[٢٩٢] بني غداته ما إن أنتم ذهباً^(١)

وتؤول بأن (إن) النافية والعمل لها، ولا بد أن يلزم المتأول زيادة (ما) والله أعلم.

الثاني: إذا كررت فإنها تكف كـ(إن) ومنهم من أعملها واحتج بقوله:

[٢٩٣] فامن حمل أحد معتصماً^(٢)

قال الوالد: وهو الظاهر لأنها مؤكدة، والمؤكد لا يغير حكم المؤكد إذا كان لفظياً.

الثالث قوله: (أو انتقض النفي بيلاً) فإنه يبطل لأن (إلا) تقلب النفي إثباتاً نحو ﴿وَمَا مُحَمَّدٌ إِلَّا رَسُولٌ﴾^(٣) وأجازه بعضهم واستدل بقوله:

(١) صدر بيت من البسيط وهو بلا نسبة في شرح التسهيل السفر الأول ٥٠٦/٢، وينظر شرح الرضي ٣٦٧/١، والجنى الداني ٣٢٨، وشرح شذور الذهب ٢٢٠، ومغني اللبيب ٣٨، وشرح شواهد المغني ٤٤/١، وجمع الهوامع ١١٢/٢، واللسان ملة (صرف) ٢٤٣٥/٤، والخزانة ١١٩/٤. وعجزه ولا صريفاً ولكن أنتم خزف

ويروى بني غداته حقاً لستم ذهباً، ينظر اللسان (صرف)، ويروى برفع ذهب ونصبها. والشاهد فيه قوله: (ما إن أنتم ذهباً) فإن ما هذه نافية وقد وقع بعدها إن، وإن هذه تحتل أن تكون زائدة لا تلتك على شيء سوى التأكيد، وقد تؤول البيت بأن إن نافية والعمل لها وما زائدة على ما ذكره الشارح.

(٢) الرجز بلا نسبة في شرح التسهيل السفر الأول ٥٠٧/٢، وينظر الجنى الداني ٣٢٨، وجمع الهوامع ١١٢/٢، وخزانة الأدب ١٢٠/٤، وشرح الأشموني ٤١٠/٢، والمقاصد النحوية ١١٠/٤. وتام الرجز:

لا ينسك الأسى تأسياً فما

والشاهد فيه قوله: (فما ما) ما الثانية مؤكدة لمثلها وعامله على مذهب الكوفيين الذي ذكره ابن مالك في شرح التسهيل المذكور في المصادر السابقة.

(٣) آل عمران ١٤٤/٣، وتامها: ﴿وَمَا مُحَمَّدٌ إِلَّا رَسُولٌ قَدْ خَلَتْ مِنْ قَبْلِهِ الرُّسُلُ أَفَإِنْ مَاتَ أَوْ قُتِلَ انْقَلَبْتُمْ...﴾.

[٢٩٤] وما الدهر إلا منجنوناً بأهله

وما صاحب الحجلات إلا معذباً^(١)

وأجيب بأنه شاذ واقع موقع دوراناً، كأنه قيل: وما الدهر إلا يدور دوراناً، لأن (المنجنون) الدولاب الذي يدور.

الرابع قوله: (أو تقدم الخبر) يعني على اسمها سواء كان ظرفاً نحو (وما) في الدار زيد أو غيره) نحو (ما قائم زيد) بطل العمل لضعفها، فلا تقوى بالتصرف بخلاف (ليس)، لأنها أصلية في العمل، وقد أجاز بعضهم عملها إذا كان الخبر ظرفاً أوجاراً ومجروراً نحو:

[٢٩٥] وإذ ما مثلهم بشر^(٢)

(١) البيت من البحر الطويل، وهو لأحد بني سعد، ينظر شرح المفصل ٧٥/٨، وشرح التسهيل السفر الأول ٥١١/٢، وشرح الرضي ٢٦٧/١، ورصف المباني ٣٧٨، والجنى الداني ٣٢٥، ومغني اللبيب ١٠٢، وشرح شواهد المغني ٢١٩/١، وهمع الهوامع ١١١/٢، وخزانة الأدب ١٣٠/٤، والمقاصد النحوية ٩٢/٢.

والشاهد فيه قوله: (وما الدهر، وما صاحب)، حيث أعمل ما مع انتقاض خبرها بإلا وهذا شاذ وخرج على أنه بتقدير وما الدهر إلا يشبه منجنوناً، وما صاحب الحجلات إلا يشبه معذباً فهما منصوبان بالفعل الواقع خبراً وقدر الشارح أن يكون منجنوناً منصوب على أنه مفعول مطلق لفعل محذوف تقديره: يدور دوراناً.

(٢) قطعة من عجز بيت من البسيط، وهو للفرزدق في ديوانه ١٨٥/١، والكتاب ٦٠/١، وشرح أبيات سيبويه ١٦٢/١، والمقتضب ١٩١/٤، وشرح التسهيل السفر الأول ٥١٠/٢، وشرح الرضي ٢٦٧/١، ورصف المباني ٣٧٩، والجنى ٣٢٤، والمغني ٤٧٥، وشرح شواهد المغني ٣٣٧/١، ٧٨٢/٢، وهمع الهوامع ١١٣/٢، وخزانة الأدب ١٣٣/٤، والمقاصد النحوية ٩٦/٢. وتماه:

فأصبحوا قد أعاد الله نعمتهم إذ هم قريش وإذ ما مثلهم

ويروى أعاد الله دولتهم بلل نعمتهم.

الشاهد فيه قوله: (وإذ ما مثلهم بشر) حيث عملت ما الحجازية مع تقدم خبرها على اسمها.

فقد روي بنصب مثلهم ورفع، وقيل هوشاذ لأن الشاعر تيمى فأراد
الحجازية فغلط لأنها غير لغته.

وقد أجازوا العمل مع تقدم معمول الخبر، نحو ﴿فَمَا مِنْكُمْ مِنْ أَحَدٍ
عَنْهُ﴾^(١) وعلى الاسم نحو:

[٢٩٦] ما من حمم أحد معتصماً^(٢)

وأجازه بعضهم^(٣) في غير الظرف نحو: (ما طعامك زيدٌ أكلاً) و(ما
زيدٌ طعامك أكلاً طعامك).

قوله: (وإذا عطف عليه بموجب فالرفع) أي وإذا عطف على خبر
(ما) و(لا) سواء كان منصوباً أو مجروراً بالباء الزائدة بحرف عطف موجب
وهو (بل) و(لكن) [ظ ٦٥] فالرفع على محل الخبر لبطلان عملها في
الموجب، لأنهما يعملان للنفي نقول (ما زيد قائماً بل قاعد) و(لكن
قاعد)^(٤) وقيل: بل هي جملة ابتدائية أي بل هو قاعد^(٥)، وليس على محل

(١) الحاقة ٤٧/٦٩، وحلجيزن يجوز أن يكون صفة لأحد على المعنى على اعتبار أحد نكرة فهي في
سياق النفي تعم فيكون في موضع جر، والخبر منكم، ويجوز أن يكون منصوباً على أنه خبر
ومنكم متعلق به ومن زائدة.

(٢) سبق تخريجه برقم ٢٩٣.

(٣) ينظر شرح الرضي ٢٦٧/١ حيث قال: قال أبو علي: زعموا أن قوماً جوزا إعمالها متقدمة
الخبر ظرفاً كان أو غيره قال الربيعي الإعمال عندي هو القياس لبقاء معنى النفي).

(٤) قال ابن الحالج في شرحه ٥١: (مثاله قولك: ما زيد قائماً بل قاعد، وما زيد قائماً ولكن
قاعد فلا يجوز في هذا المعطوف إلا الرفع).

(٥) ينظر شرح الرضي ٢٦٧/١: (قال عبد القاهر فيما نقله عنه الرضي: هو خبر لمبتدأ محذوف أي -

الخبر، وأما إذا عطفت بغير حرف موجب، فالنصب على اللفظ نحو (ما زيد قائماً ولا قاعداً) ولا يصح (لا قاعداً عمرو) لأنه يؤدي إلى عطف ما لا ضمير فيه على ما فيه ضمير، إن جعلته منصوباً على الخبر^(١)، وإن جعلته معطوفاً على الجملة كلها أدى إلى تقديم خبر ما على اسمها وهو لا يجوز في المعطوف عليه فضلاً عن المعطوف، بخلاف (ليس زيد قائماً ولا قاعداً عمرو) فإنها تجوز عطفاً على الجملة دون الخبر لأنه يجوز تقديم خبرها على اسمها لقوتها. وقد تدخل تاء التأنيث على (لا) كما دخلت على (ثم) و(رُبَّ) وتختص بلفظ الحين^(٢) وهي بمعنى (ليس) عند البصريين^(٣)، واسمها مضمَر فيها كما يضمَر في (ليس) أو محذوف تقديره: (ليس الحال حين مناص)^(٤) ومنهم من يرفع حيناً ويقدر الخبر، أي (ليس حين مناصٌ موجوداً) وعند الكوفية، أنها لتفي الجنس وحين اسمها والخبر محذوف والخبر محذوف لأن الحرف لا يضمَر فيه^(٥)، وعند أبي عبيد أنها لنقي الجنس، والتاء من تمام حين وروي:

[٢٩٧] العطفون تحين ما من عطف^(٦)

ما زيد بقائم ولكن هو قاعد).

(١) ينظر شرح المصنف ٥١ والعبارة منقولة عنه بتصرف دون أن يعزوها الشارح إليه...

(٢) ينظر شرح الرضي ٢٧٠/١.

(٣) ينظر مغني اللبيب ٣٣٥، وشرح الرضي ٢٧/١.

(٤) ينظر شرح المفصل ١١٦٢.

(٥) ينظر شرح الرضي ٢٧/١.

(٦) وهو صدر بيت من الكامل، وهو لأبي وجزة العلوي، ينظر سر صناعة الإعراب ١٦٣/١، و الأنصاف ١٠٨/١، وشرح التسهيل السفر الأول ٢٧/٢، ورصف المباني ٢٣٩ - ٢٤٨، والجني -

خبر ما ولا المشبهين بليس النجم الثاقب

وقال الأخفش: ^(١) تقديره (لا أرى حين مناص) و(لا) عامل هنا، وقيل هي (ليس) قبلت الياء ألفاً والسين تاءً نحو:

[٢٩٨] النلت ^(٢)

في الناس وقيل هي فعل كـ(مات)، وقد تدخل على أوان ونحوقال:

[٢٩٩] طلبوا صلحنا ولات أوان ^(٣)

الداني ٤٨٧، واللسان عطف ٢٩٩٧/٤ وتكرر في ملحة (ليت) و (حين) وينظر همع الهوامع ١٢١/٢، وخزانة الأدب ١٧٥/٤ - ١٧٦. وعجزة: البيت الذي بعلة:

..... والمسيغون يداً إذا ما أنعموا

واللاحقون جفانهم قمم الذرى والمطعمون زمان أين المطعم
ويروى في الرصف: العاطفونة حين. ورواه ابن مالك:

العاطفون تحين ما من عاطف والمنعمون يداً إذا ما أنعموا

ورواه الرضي:

العاطفون تحين ما من عاطف والمطعمون زماناً ما من مطعم

والشاهد فيه قوله: (تحين) حيث زاد التاء على حين وهي كما قال أبو عبيدة ونقله عنه الشارح وخرج على أن هذه التاء في الأصل هاء السكت لاحقة لقوله: العاطفونه اضطر الشاعر إلى تحريكها فأبدلها تاء وفتحها (كما ورد في شرح التسهيل).
(١) ينظر رأي الأخفش في الرضي ٢٧١/١.

(٢) وهذا إشارة إلى لغة إبدال السين تاء والنات آخر كلمة من مشطور الرجز لعلباء بن أرقم كما في نواذر أبي زيد ١٠٤، وسر صناعة الإعراب ١٥٥/١، والخصائص ٥٣/٢، والإنصاف ١١٩/١، وسقط اللآلي ٧٠٣/٣، وشرح المفصل ٣٧/١ - ٤١، والرجز كما في سقط اللآلي.

يا قبح الله بني السعلاة عمرو بن يربوع شرار النات

ليسوا أعفَاء ولا أكيات

يا قاتل بلل يا قبح، وغير بلل ليسوا. والشاهد فيه قوله: (أليات) يريد الناس وأكياس فأبدل السين تاء.

(٣) البيت من البحر الخفيف، وهو لأبي زبيد الطائي في ديوانه ٣٠، ومعاني القرآن للفراء ٣٩٧/٢، وينظر الخصائص ٣٧٠/٢، والإنصاف ١٠٩/١، وشرح المفصل ٣٣/٩، وشرح =

وقوله:

[٣٠٠] والمتعمون يداً إذا ما أنعموا^(١)

ف قيل: هي جائزة هنا كـ (لولا)، وقيل: حذف المضاف وأبقى المضاف إليه على حاله، وأصله و (لات حين أوان) وقيل (أوان) مبني على السكون لحذف المضاف إليه، ثم عوض عنه التنوين، وكسرت نونه لالتقاء الساكنين^(٢).



التسهيل السفر الأول ٥١٦/٢، وشرح الرضي ٢٧١/١، ورفض المباني ٣٣٤، وتذكرة النحلة ٧٣٤، ومغني اللبيب ٣٣٦، وشرح شواهد المغني ٦٤٠/٢ - ٩٦٠، وهمع الهوامع ١٢٤/٢، وخزانة الأدب ١٨٣/٤ - ١٨٥. وعجزة:

فلجئنا أن ليس حين بقاء

ويروى أوان بالكسر والتنوين.

والشاهد في قوله: (ولات أوان) حيث جر أوان بـ (لات)، قال ابن مالك في شرح التسهيل: أراد وولات أوان صلح فقطع أوانا عن الإضافة ونواها وبنى أواناً على الكسر تشبيهاً بفعال.

(١) البيت من الكامل وصدده:

والعاطفون تحين ما من عاطف

وقد سبق تخريجه برقم ٢٩٧.

(٢) ينظر شرح الرضي ٢٧١/١.

المجرورات

قوله: (المجرورات: وهوما اشتمل على علم المضاف إليه) السؤال فيه كالمرفوعات والمنصوبات، والاشتمال: (التضمن) وعلامات الجر الكسرة، والفتحة في غير المنصرف، والياء نحو (مررت بزيد وإبراهيم وأبيك) والإضافة في اللغة هي الإمالة^(١) والإسناد يقال: (ضافت الشمس للغروب) أي مالت، و(أضفت ظهري إلى الحائط أي أسندته) قال:

[٣٠١] فلما دخلناه أضفنا ظهورنا

إلى كل حلري جليد مُشَطَّبٍ^(٢)

في الاصطلاح^(٣)، فهي نسبة شيء إلى غيره نسبة إفرادية فقوله: نسبة

(١) والمضاف: الملصق بالقوم، الممال إليهم وليس منهم، وكل ما أميل إلى شيء وأسند إليه فقد أضيف والمعاني التي أوردها الشارح لـ (ضيف) مثبتة في اللسان مادة (ضيف) ٢٦٢٥/٤ وما بعدها.

(٢) البيت من البحر الطويل، وهو لامرئ القيس في ديوانه ٥٣، ينظر جهرة اللغة ٩٠٩، وشرح شذور الذهب ٣٤٠، واللسان مادة (ضيف) ٢٦٢٦/٤، وخزانة الأدب ٤١٨٧. ويروى (قشيب) بدل جديد.

والشاهد فيه قوله: (أضفتا) حيث جاء معناها بمعنى أسندنا.

(٣) قال الرضي: (ما هو المشهور الآن من اصطلاح القوم، فإنه إذا أطلق لفظ المضاف إليه أريد به ما أنجر بإضافة اسم إليه بحذف التنوين من الأول للإضافة، وأما من حيث اللغة فلا شك أن زيدا في مررت بزيد مضاف إليه إذ أضيف إليه المرور بواسطة حرف الجر) ينظر -

شيء تعم المعنوية واللفظية، والاسم إلى الاسم وإلى الفعل والجمل، وقوله: إفرادية خرجت الجمل والصفة وبقيت الإضافة، وحقيقة المضاف إليه.

قوله: ([والمضاف إليه]^(١) كل اسم) جنس يعم الأسماء وخرج الفعل.

قوله: (نسب إليه) خرج الخبر فإنه منسوب.

قوله: (شيء) يعم الاسم نحو (غلام زيد) والفعل نحو (مررت بزيد).

قوله: (بواسطة حرف جر) خرج ما كان لا بواسطة حرف جر كالفاعل.

قوله: (لفظاً أو تقديرًا مراداً)^(٢) خرج المفعول فيه وله، نحو (صليت يوم الجمعة) و(ضربته تأديباً) فإنه غير مراد فيهما، إذ لو أريد انجر كالإضافة. المقصود بقوله: (مراداً) في العمل لا في التقدير، فإنه مراد في الظرف والمفعول له كإزائه في الإضافة، وانتصاب لفظاً وتقديرًا ومراداً على الحال^(٣) وصاحبها قوله: (حرف جر) وقد تخصص بالإضافة، وعاملها معنى

الرضي ٢٧٢/١، وورد في اللسان: وإضافة الاسم إلى الاسم كقولك غلام زيد، فالغلام مضاف وزيد مضاف إليه والغرض بالإضافة التخصيص والتعريف ولهذا لا يجوز أن يضاف الشيء إلى نفسه لأنه لا يعرف نفسه.

والنحويون يسمون الباء حرف الإضافة) ينظر اللسان مادة (ضيف).

(١) ما بين الحاصرتين زيلة من الكافية المحققة.

(٢) ينظر شرح الرضي ٢٧٢/١.

(٣) قال السيرافي: معنى هذا أن حروف الجر تصرف الفعل الذي هي صلته إلى الاسم المجرور بها، ومعنى إضافتها الفعل ضمها إليه وإيصاله إلى الاسم كقولك رغبت في زيد، وقمت إلى عمرو فـ(في) أوصلت الرغبة إلى زيد، و (إلى) أوصلت القيام إلى عمرو، ينظر حاشية الكتاب ٤٢١/١.

واسطة أي يتوصل بالحرف ظاهراً ومقدراً أو يرد على حله التي تضاف إليها الظروف نحو: (إذ) و(إذا) و(حيث) و(يوم)، نحو ﴿هَذَا يَوْمٌ يَنْفَعُ الصَّادِقِينَ صِدْقُهُمْ﴾^(١) و(اجلس حيث جلس زيد) وأجيب بأنها في تأويل الاسم ولو [٦٦] قال كل أمر نسب إليه شيء، وحقيقة المضاف كل أمر نسب إليه شيء بواسطة حرف جر لفظاً أو تقديرًا^(٢) وفي كون الإضافة تقدر بحرف جر خلاف مذهب المصنف وجماعة. أنها تقدر به مطلقاً وبعضهم منع مطلقاً لأن منها ما لا يمكن فيه تقدير حرف نحو (زيد عند عمرو) و(حسن الوجه)، ولأنه يلزم في المعنوية أن تكون نكرة، لأنه يكون معنى (غلام زيد) (غلام كزيد)، والجمهور جعلوه مقدراً في المعنوية دون اللفظية، والمقدر اللام فقط عند بعضهم، وزاد قوم^(٣) (من) وزاد المصنف (في) وأورد الكوفيون بمعنى (عند) نحو (ناقة رقاد الحلب) أي رقاد عند الحلب ومن أثبت (في) قال: (رقود الحلب فيه).

قوله: (فالتقدير شرطه أن يكون المضاف اسماً مجرداً تنوينه لأجلها) أي لأجل الإضافة، يحترز مما مجرد تنوينه لا للإضافة بل للتعريف، أولغير المنصرف، ومراده بالتنوين وما يقوم مقامه لكون التثنية والجمع، فإن هذه تحذف للإضافة، وإن لم تكن فيه، كـ (أحمد) قدر تنوينه فيه ثم حذفت لأجل الإضافة كـ (أحمدكم) و(غلام زيد) و(مسلمي زيد) وإنما

(١) المائدة ١١٩/٥.

(٢) ينظر شرح المصنف ٥١، قال المصنف في الصفحة (٥١) والتي بمعنى (في) شرطها أن يكون المضاف اسماً مضافاً إلى ظرفه كقولك ضرب اليوم.

(٣) ينظر شرح المفصل ١١٨/٢ - ١١٩، وشرح ابن عقيل ٤٣/٢، وشرح الرضي ٢٧٣/١، وشرح التسهيل السفر الثاني ٥٢٧/٢ باب الإضافة.

حذف التنوين للإضافة لأن التنوين يفيد الانفصال، والإضافة تفيد الاتصال، ولأن التنوين للتنكير والإضافة للتعريف واختلف في الاسمين المضاف، فقليل الأول لأنه اكتسى من الثاني التعريف والتخصيص، وهو قول الجمهور^(١) وقيل الثاني مضاف لأنه بعد الأول، لأن الأول عامل الجر في المضاف إليه عند سيبويه^(٢) الجمهور المضاف لنيابته مناب الحرف، وقال الزجاج: ^(٣) حرف الجر المقدر، وقيل: معنوي، وهو كونه مضافاً، ويكفي في الإضافة أدنى ملابسة واختصاص بين المضاف والمضاف إليه، كقول أحد حاملي الخشبة لصاحبه: (احمل طرفك)^(٤) قال:

[٣٠٢] إذا كوكبُ الخرقاء لاح بسحرة

سهيل^(٥) أذاعت غزلها في القرائب

فإنه أضاف الكوكب إلى الخرقاء، ولا اختصاص لها به سوى أنه يجد في الاستعداد للشتاء عند طلوعه، إذا برددت وتعرف غزلها في قرائبها فكفت هذه الملابسة في الإضافة.

قوله: (وهي معنوية ولفظية) يعني الإضافة تنقسم إلى معنوية ولفظية

(١) ينظر شرح الرضي ٢٧٣/١ ن وجمع الهوامع ٢٦٥/٤ وما بعدها.

(٢) ينظر الكتاب ١٩٩/١ وما بعدها، وينظر شرح الرضي ٢٧٢/١.

(٣) ينظر رأي الزجاج في جمع الهوامع ٢٦٥/٤.

(٤) ينظر شرح الرضي ٢٧٤/١، وشرح المفصل ٨٣.

(٥) البيت من الطويل، وهو بلا نسبة في شرح المفصل ٨٣، وشرح التسهيل السفر الأول ٥٥٦/٢، وخزانة الأدب ١١٢/٣، واللسان ملة (غرب) ٣٣٢٥/٥، والمقاصد النحوية ٣٥٩/٣، والأشبه والنظائر ١٩٣/٣.

والشاهد فيه قوله: (كوكب الخرقاء) حيث أضيف الكوكب إلى الخرقاء لأدنى ملابسة، بسبب اجتهداها في العمل عند طلوعه وكما ذكر الشارح. ويروى أضاعت بدل أذاعت، ويروى في الغرائب بدل القرائب.

كـ (حسن الوجه).

قوله: (فالمعنوية أن يكون المضاف غير صفة مضافة إلى معمولها) دخل في حله خمسة أنواع: الاسم المضاف الذي لا يعمل نحو: (غلام زيد)، والاسم العامل المضاف إلى غير معموله، نحو (ضربُ اليوم) و﴿مَكْرُ اللَّيْلِ﴾^(١). والمصدر المضاف إلى معموله نحو: (أعجبنى ضربُ زيد) خلافا لابن برهان^(٢)، فإن إضافة المصدر إلى معموله عنده لفظية، والصفة غير العاملة كاسم الفاعل والمفعول الماضي ومن جعلهما عاملين، فإضافتهما لفظية عنده، والصفة المضافة إلى غير معمولها نحو: ﴿مَالِكُ يَوْمٍ﴾^(٣) و(شهيدُ كربلاء) و(مصارعُ مصر)^(٤) وأفعال التفضيل، أما ﴿مَالِكُ يَوْمِ الدِّينِ﴾ فإن جعلت يوم الدين معمولاً لمالك فلفظية، أي (مالك ليوم الدين) وإن جعلته ظرفاً والمعمول محذوف فمعنوية، تقديره مالك الأمور في يوم الدين، وأما (شهيد كربلاء) فمعنوية لأنه مضاف إلى ظرفه، وأما (مصارع مصر) فإن قدرته يصارع الناس لأهل مصر أولصر أوفي مصر، فمعنوية، وإن قدرته يصارع أهل مصر فلفظية لأنه مضاف

(١) سبأ ٣٣/٣٤ وهي جزء من آية وتامها: ﴿وَالَّذِينَ اسْتَضَعُّوا لِلَّذِينَ اسْتَكْبَرُوا بِل مَكْرِ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ إِذْ تَأْمُرُونَنَا أَنْ نَكْفُرَ بِاللَّهِ...﴾.

وقرأ قتادة ويحيى بن يعمر برفع مكر منوناً ونصب الليل والنهار، والتقدير: بل مكر كائن في الليل والنهار) وفيها قراءات أخر، ينظر تفسير القرطبي ٥٣٨٥/٦، وفتح القدير ٣٣٩/٤ وتفسير البحر المحيط ٢٧١/٧.

(٢) نقل رأي ابن برهان ابن مالك في شرح التسهيل ورد عليه وقال: والذي ذهب إليه ابن برهان ضعيف من أربعة وجوه ثم ذكرها) ينظر شرح التسهيل السفر الثاني ٥٣٩/٢.

(٣) الفاتحة ٤/١.

(٤) ينظر شرح الرضي ٢٧٣/١.

إلى معموله، وأما أفعل التفضيل فمعنوية عند الجمهور^(١)، وقال بعضهم: لفظية، وقال ابن السراج: ^(٢) وإن كانت بمعنى (اللام) فمعنوية، وإن كانت بمعنى (من) فلفظية.

قوله: (وهي إما بمعنى اللام) تقسيم للإضافة المعنوية فإنها تكون بمعنى اللام (فيما عدا جنس المضاف وظرفه سواء حسن اللفظ باللام كـ(غلام زيد) [ظ٦٦] أم لم يحسن نحو(زيد عند عمرو) وتكون (بمعنى (من) في جنس المضاف) مثل (ثوب خز) و(باب ساج) وجعل ابن كيسان منه كل بعض أضيف إلى كل^(٣) نحو: (يد زيد) وتكون (بمعنى (في) في ظرف المضاف) نحو: (ضرب اليوم) و﴿مَكْرُ اللَّيْلِ﴾ وهو قليل.

قوله: (وتفيد تعريفاً مع المعرفة [نحو غلام زيد وخاتم فضة وضرب اليوم]^(٤)) لأنها عينته وأوضحته غاية الإيضاح. (وتخصيصاً مع النكرة) مثل: غلام رجل، بخلاف اللفظية، فإنها لا تفيد إلا تخفيفاً في اللفظ، إلا أسماء توغلت في الإيهام من الإضافة المعنوية^(٥)، فإنها لا تفيد تعريفاً نحو(مثل وغير وشبه وسوى وترب وحدث) و(مررت برجل حسبك

(١) ينظر الأصول ٥٣/١.

(٢) للتفصيل ينظر الأصول في النحو لابن السراج ٥٣/١ - ٥٤، والكتاب ١٠٨/١، وشرح الرضي ٢٧٥/١، وشرح التسهيل السفر الثاني ٥٣٠/٢. قال ابن السراج في (الأصول في النحو) ٥٣/١ ما نصه: والإضافة تكون على ضربين، تكون بمعنى اللام وتكون بمعنى من، فأما الإضافة التي بمعنى اللام فتحو قولك: غلام زيد ودار عمرو، ثم قال: وأما الإضافة التي بمعنى من فهو أن تضيف الاسم إلى جنسه نحو قولك: ثوب خز وباب حديد، تريد ثوباً من خز وباباً من حديد فأضفت كل واحد منهما إلى جنسه الذي هو منه.... انتهى كلامه....

(٣) ينظر رأي ابن كيسان في شرح التسهيل السفر الثاني ٥٣٠/٢، وجمع الهوامع ٤٦٢.

(٤) ما بين الحاصرتين زيادة من الكافية المحققة ١٢١.

(٥) ينظر شرح الرضي ٢٧٤/١.

وشرعك) و(كم رجل وأخيه وأكرمته) وإنما لم تتعرف لأن مغايرة المخاطب ومماثلته ليست صفة تختص دون أخرى، لأن كل ذات ما خلا الباري موصوفة بهذه الصفة، إلا إذا اشتهر المضاف إليه بمماثلة المضاف وبمغايرته في شيء من الأشياء، كالعلم والشجاعة، أو كان له ضد واحد نحو (عليك بالحركة غير السكون) ^(١) وقوله: ﴿غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ﴾ ^(٢) أفادت تعريفاً.

قوله: (وشرطها تجريد المضاف من التعريف) يعني الإضافة المعنوية لأنه إذا كان معرفة لم يحتاج إلى تعريف ولأنه إذا أضيف إلى معرفة لزم الجمع بين تعريفين وإن أضيف لم يفد.

قوله: (وما أجازاه الكوفيون من الثلاثة الأثواب وشبهه من العدد ضعيف) يعني العدد المضاف إلى تمييزه من ثلاثة إلى عشرة ومئة وألف، وإنما كان ضعيفاً لأنه خالف القياس واستعمال الفصحاء، لأنهم يقولون: (ثلاثة الأبواب) ^(٣) و(خمسة الأثواب) و(عشرة الأثواب) قال:

[٣٠٣] ثلاث الأثافي والذيل البلاقم ^(٤)

(١) ينظر الرضي ٢٧٥/١ هذه العبارة منقولة عن الرضي بتصرف.

(٢) الفاتحة ٧/١.

(٣) ينظر شرح المصنف ٥٢ والعبارة مأخوذة منه دون أن يعزوها إليه.

(٤) عجز بيت البيت من البحر الطويل وصدره:

وهل يرجع التسليم أو يكشف العمى

وهو لذي الرمة في ديوانه ١٧٤، وشرح المفصل ١٢٢/٢، وشرح التسهيل السفر الأول ٧٧٠/٢،

وشرح المصنف ٥٢، وأمالى ابن الجلب ٣٥٨/١، وتذكرة النحلة ٣٤٤، ولسان العرب مادة

(خمس) ١٢٦٢/٢، والخزانة ٢١٣/١.

والشاهد فيه قوله: (ثلاث الأثافي) ودخول آل على الجزء الثاني للعدد المضاف دون جزئه

الأول وهذا هو استعمال الفصحاء كما أشار إلى ذلك الشارح.

وقال:

[٣٠٤] ودنا فأدرك خمسة الأشبار^(١)

وقد تؤول ما حكوه على الشذوذ، أو على حذف مضاف أي الثلاثة
ثلاثة الأثواب، فحذف المضاف وبقي المضاف إليه على إعرابه، وقد
حكى عن بعض الكتاب (الثلاثة أثواب) بتعريف المضاف وتنكير
المضاف إليه، والظاهر من النحلة^(٢) منعه لأنه عكس قالب الإضافة،
وحاصل تعريف العدد أنه إذا كان مضافاً عرفت المضاف إليه فقط
ليكتسي منه المضاف التعريف، خلافاً للكوفيين والكتاب^(٣)، فإن كان
مركباً عرفت الأول فقط نحو: (الأحد عشر) لأن تعريف مميزه لا يجوز^(٤)،

(١) عجز بيت من البحر الكامل، وصدره:

ما زال مذ عقدت يداه إزاره

وهو للفرزدق كما في ديوانه ٣٠٥/١، وينظر الجمل للزجاجي ١٢٩، والمفصل ٨٣، وشرحه لابن
يعيش ١٢٠/٢، وشرح التسهيل السفر الأول ٨٤٠/٢، وشرح المصنف ٥٢، والجنى الداني ٥٠٤،
والمغني ٤٤٢، وشرح شواهد المغني ٧٥٥/٢، وأوضح المسالك ٦١/٣، واللسان مائة
(خمس) ١٢٦٢/٢. ويروى فسمما بدل ودنا.

والشاهد فيه قوله: (وأدرك خمسة الأشبار) حيث أدخل آل على المعداد ولم يدخلها على
العدد وذلك حين أراد التعريف وهذا على القياس كما ذكره الشارح.

(٢) منع من ذلك علماء البصرة، قال الزجاجي في كتاب الجمل ١٣٠ عند دخول (آل) على الجزء
الأول من العدد أو على المميز دون التمييز، هذا هو الاختيار عند الكتاب والعلماء
البصريين. وقال: (ومن الناس من يخلل الألف واللام في الأول والثاني) وهذا رأي
الكوفيين على ما ذكره المصنف وذكره السيوطي في الجمع ١٥٠/٢ - ١٥١.

(٣) الذين يقولون بتعريف الجزء الثاني من العدد هم ابن يعيش وأصحابه كما ذكره في شرح
المصنف ١٢١/٢ - ١٢٢، والأصول في النحو ١٤/١.

(٤) ومن الذين يقولون بتعريف الجزء الأول دون الجزء الثاني أي يعرفون المضاف) الزجاجي
في كتابه الجمل ١٢٩.

وإن كان معطوفاً ومعطوفاً عليه عرفتتهما معاً نحو (الواحد والعشرين).

قوله: (واللفظية أن يكون صفة مضافاً إلى معمولها) يحترز من أن تكون غير صفة نحو (غلام زيد)، أو صفة مضافة إلى غير معمولها نحو (شهيد كربلاء) فإنها معنوية، واللفظية تكون في اسم الفاعل والمفعول إذا كان بمعنى الحال والاستقبال، فإن كانا للماضي، فإضافتهما معنوية لأنهما لا يملان في الماضي، وإنما لم يعملوا فيه لأنهما لم يعملوا إلا لشبهتهما بالمضارع، فإن أريد بهما جميع الأزمنة، فإضافتهما لفظية لأنهما عاملان^(١)، وقال الكسائي: إنهما يعملان في الماضي حملاً له على الاستقبال فتكون إضافتهما لفظية عنده^(٢)، وإضافتهما عن خفض اللام عند بعضهم، وذهب الأكثرون إلى أنها عن نصب لأنه قد يتعذر تقدير اللام وتكون اللفظية في الصفة المشبهة نحو (حسن الوجه) إضافتها عن رفع عند الزمخشري^(٣) وجماعة لأنها لا تعلو إلا على التشبيه، وبعضهم جعلها عن نصب على التشبيه بالمتعلي، وأجاز بعضهم عن نصب وعن رفع.

قوله: (ولا تفيد إلا تخفيفاً في اللفظ)^(٤) يعني أن الإضافة اللفظية لا تفيد تعريفاً، ولا تخصيصاً لأنها في نية الانفصال، وإنما تفيد تخفيفاً

(١) ينظر شرح الرضي ٢٧٨/١ منقولة عنه بتصريف دون إسناد له.

(٢) ينظر رأي الكسائي في شرح الرضي ٢٧٩/١.

(٣) ينظر المفصل ٨٣، وشرح المفصل لابن يعيش ١٢٠/١ وما بعدها.

(٤) ينظر شرح المصنف ٥٢، وشرح الرضي ٢٨٠/١ - ٢٨١.

والتخفيف بحذف التنوين، أونون التثنية والجمع، ولك أن تضيف ولك أن لا تضيف، فإن قيل إن اللفظية [و٦٧] تفيد تخصيصاً كالمعنوية، قيل التخصيص حاصل قبل الإضافة من النصب.

قوله: (ومن ثم جاز مررت برجل حسن الوجه) يعني لما كانت لا تفيد تعريفاً ولا تخصيصاً وصف به النكرة وعليه ﴿هَذَا عَارِضٌ مُّطَرَّنًا﴾^(١) (وامتنع) وصف المعرفة بها نحو (مررت بزيد حسن الوجه، لأنها نكرة، وأما قوله تعالى: ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ فَاطِرِ السَّمَاوَاتِ﴾^(٢) و﴿حَمْدُ اللَّهِ تَنْزِيلُ الْكِتَابِ مِنَ اللَّهِ الْعَزِيزِ الْعَلِيمِ، غَافِرِ الذَّنْبِ﴾^(٣) ﴿مَالِكِ يَوْمِ الدِّينِ﴾^(٤) فمتأول بأنها أبدال.

قوله: (وجاز الضاربا زيد) و[الضاربوزيد]^(٥) لما أفاد تخفيفاً بحذف

(١) الأحقاف ٢٤/٤٦ وهي بتمامها: (فلما رأوه عارضاً مستقبلاً أوديتهم قالوا هذا عارض مطرنا بل هو ما استعجلتم به ريح فيها عذاب أليم.....).

(٢) فاطر ١/٣٥. قال القرطبي ويجوز في فاطر ثلاثة أوجه: الخفض على النعت، والرفع على إضمار مبتدأ، والنصب على الفتح، وحكى سيبويه الحمد لله أهل الحمد ينظر تفسير القرطبي ٥٤٠/١٦.

(٣) المؤمن (غافر) ١/٤٠ - ٢ - ٣، وتمامها: ﴿غَافِرِ الذَّنْبِ وَقَابِلِ التَّوْبِ شَدِيدِ الْعِقَابِ ذِي الطَّوْلِ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ إِلَهَ الْمَصِيرِ﴾.

قال الفراء في معاني القرآن ٥/٣: جعلها كالنعت للمعرفة وهي نكرة، وقال الزجاج هي خفض على البدل. قال النحاس: وتحقيق الكلام في هذا وتلخيص أن (غافر الذنب وقابل التوب) يجوز أن يكون معرفتين على أنهما لما مضى، فيكونا نعتين، ويجوز أن يكونا للمستقبل والحال فيكونا نكرتين ولا يجوز أن يكونا نعتين على هذا، ولكن يكون خفضهما على البدل، ويجوز النصب على الحال، فأما شديد العقاب فهو نكرة ويكون خفضه على البدل، انتهى كلام النحاس، ينظر تفسير القرطبي تفسير سورة غافر ٥٤٠/١٦، وتفسير البحر المحيط ٢٨٥/٧، وينظر إعراب القرآن للنحاس ٢٥/٤ - ٢٦.

(٤) الفاتحة ٤/١.

(٥) ما بين الحاصرتين زيلة من الكافية المحققة.

النون^(١). قوله: (وامتع الضارب زيد) يعني بالإضافة لم يفد تخفيفاً (خلافاً للفراء)^(٢)، فإنه أجاز (الضارب زيد) واحتج بحجج ثلاث:
الأولى قوله: (وضعف):

[٣٠٥] (الواهب المئة الهجان وعبدها

عُوداً تزجي خلفها أطفالها)^(٣)

الهجان: الإبل البيض، يستوي فيه الواحد والجمع كـ (الفلك) والعود جمع عائد، وهي حديثة النتاج، وتزجي أي تساق، وعبدها راعيها.

قال الفراء:^(٤) أجزتم الجر في وعبدها بالعطف على المئة المضاف إليه الواهب فكأنه أضاف الواهب إلى عبدها، لأن المعطوف حكمه حكم المعطوف عليه، ولم يفد تخفيفاً، فأجيزوا (الضارب زيد) وأجيب بأنه ضعيف ولا يصح القياس على الضعيف، وبأنه تابع، وهم يحتملون في التابع ما لا يحتملون في المتبوع، ولهذا قالوا: (رُبَّ شاةٍ وسخلتها بدرهم)

(١) ينظر شرح المصنف ٥٢، وشرح الرضي ٢٨١/١.

(٢) ينظر شرح المفصل ١٢٢/٢، والأصول في النحو ١٤/٢.

(٣) البيت من الكامل وهو للأعشى في ديوانه ٧٩، وينظر الكتاب ١٨٣/١، والمقتضب ١٦٣/٤، والأصول ١٣٤/١، وشرح الرضي ٢٨٥/١، وشرح ابن عقيل ١١٩/٢، والأشبه والنظائر ٤٣٩/٢، وخزانة الأدب ٢٥٦/٤. ويروى بينها بدل خلفها.

والشاهد فيه قوله: (وعبدها) فإنه روي بالوجهين تبعاً للفظ الاسم الذي أضيف إليه اسم الفاعل أو محله، فأما الجر فعلى العطف على لفظ المئة، وأما النصب فعلى العطف على محله....

والهجان البيض: وقيل الكرام، وعوداً وهي: العائد الناقة إذا وضعت، وتزجي: تدفع، وقد قسر الشارح ذلك.

(٤) ينظر شرح المصنف حيث أورد رأي الفراء ثم رد عليه ٥٣.

فأدخلوا (رب) على المعطوف وهو معرفة، ولوقلت (رب سخلتها) لم يجوز^(١).
 الثانية قوله: (وإنما جاز الضارب الرجل حملاً على المختار في الحسن الوجه) فقال الفراء: إذا أجزمت (الضارب الرجل) ولم يفد تخفيفاً فأجيزوا (الضارب زيد) وإلا فما الفرق، وأجيب بأننا لما أجزنا (الضارب الرجل) حملاً على المختار في (الحسن الوجه) من حيث كون كل واحد منهما صفةً معرفة باللام مضافة إلى معمولها المعرف باللام، وإنما كانت الإضافة مختارة في (الحسن الوجه) لأن في الرفع خلوا الموصوف من عائد إليه من صفته، والنصب إن جعلته تمييزاً فهو معرفة، وإن جعلته على التشبيه بالمفعول به فهو ضعيف، والجر قد أفاد تخفيفاً وهو سقوط الضمير، وتقديره (الحسن الوجه منه).

الثالث قوله: (والضاربك وشبهه، فيمن قال: إنه مضاف) قال الفراء:^(٢) إذا أجزمت (الضاربك) من غير تخفيف، فأجيزوا (الضارب زيد) وأجيب بوجوه:

الأول: للأخفش وهشام:^(٣) أن الضمير منصوب^(٤) فلا حجة لك فيه.

(١) ينظر الكتاب ٥٤/٢ - ٥٥، والمقتضب ١٦٤/٤، وشرح الرضي ٨١/١.

(٢) ينظر شرح المصنف ٥٢، وشرح الرضي ٢٨١/١.

(٣) هو هشام بن معاوية الضرير أبو عبد الله النحوي الكوفي أحد أعلام المدرسة الكوفية وعده السيرافي في الطبقة الثانية وهو أحد أعيان الكسائي صنف مختصر النحو والحدود والقياس توفي سنة ٢٠٩ هـ تنظر ترجمته في البغية ٣٢٨/٢.

(٤) ينظر شرح التسهيل السفر الثاني ٣٠٥/١، وشرح الرضي ٢٨٣/١، فقد نقل الرضي رأي الأخفش وهشام وقال: ثم إن الضمير بعد المجرى في موضع الجر بالإضافة إلا عند الأخفش وهشام فإنه عندهما في موضع النصب لكونه مفعولاً، وحذف التنوين والنون ليس عندهما بالإضافة بل للتضاد بينهما وبين الضمير المتصل.

الثاني لسيبويه إنه يعتبر بالظاهر^(١) فيكون هنا منصوباً لأنه لو وقع الظاهر موقعة لم يحز فيه إلا النصب عند غير الفراء^(٢).

الثالث: قول من حكم على الضمير بالجر، كالجرمي والزخشري^(٣) فقالوا: إنما جاز الضاربك حملاً على (ضاربك) ووجه الحمل أن المضاف في الصورتين صفة والمضاف إليه ضمير متصل وأنه أضيف ضاربك من غير نظر إلى التخفيف لامتناع التنوين والضمير المتصل، لأنه يؤذن بالاتصال، والتنوين بالانفصال لأننا لو أضفنا للتخفيف جازت الإضافة، وعدمها كما في (ضارب زيداً) و(ضارب زيد) والمعلوم أنه لا يجوز (الضاربتك) في (الضاربك) و(الضاربونك) والضاربوك وما ورد نحو قولهم:

[٣٠٦] هم الآمرون الخير والفاعلونه

إذا ما خشوا يوماً من الدهر معظماً^(٤)

(١) ينظر الكتاب ١٨٢/١، وشرح الرضي ٢٨٣/١ حيث نقله الشارح بتصريف حيث قال: (ومثل ذلك في الإجراء على ما قبله: وهو الضارب زيداً والرجل لا يكون فيه إلا النصب، لأنه عمل فيهما عمل المنون، ولا يكون: هو الضارب عمرو كما لا يكون: هو الحسن وجه، ومن قال هذا الضارب الرجل، قال: هو الضارب الرجل وعبد الله ومن ذلك إنشاد بعض العرب قول الأعشى:

الواهب المائة الهجان وعبيدها عوداً تزجي بينها أطفالها

(٢) ينظر شرح التسهيل السفر الثاني ٣٠٩/١ - ٣١٠.

(٣) ينظر المفصل ٨٤، وشرحه لابن يعيش ١٢٤/٢، وشرح الرضي ٢٨٤/١.

(٤) البيت من الطويل، وهو بلا نسبة كما في الكتاب ١٨٧/١، وشرح المفصل ١٢٥/٢، وأما ابن الحاجب ٣٩١/١، وشرح الرضي ٢٨٣/١، ولسان العرب مادة (طلع) ٢٦٩٠/٤، وخزانة الأدب ٢٦٦/٤ - ٢٦٩. قال عنه سيبويه وقد جاء في الشعر، وزعموا أنه مصنوع أي البيت هم الآمرون. ويروى محدثاً مكان يوماً، ويروى مقطوعاً بدل معظماً، ويروى بغير هذا الترتيب الذي ذكره الشارح وإنما كالتالي كما في الكتاب:

قال سيبويه: ^(١) هوشاذ، وقال المبرد: الهاء هاء السكت وأجرى الوصل مجرى الوقف ^(٢)، فإذا لم ينظر إلى التخفيف في ضاربك لم يُنظر إليه في (الضاربك) ومبنى كلام النحاة [ظ٦٧] على أن الإضافة بعد التعريف، والفراء ^(٣) يعكس ولا يعتبر التخفيف وهذه الجوابات على حجج الفراء له أن يقلبها عليهم، والأولى عندي في الجواب أن يقال وقد ثبت أن الإضافة اللفظية لا بد من أن تفيد تخفيفاً، وهذه التي احتج بها الفراء خلاف ما ثبتت عليه القاعدة، فتقرر حيث وردت ولا يقاس عليها لقلتها.

قوله: (ولا يضاف موصوف إلى صفته) إنما لم يجوز لأننا لا نعرف الاسم ما لم يقصد به الذات، فلو أضفته إلى الصفة لم يصح تعريف المضاف بالمضاف إليه لأنه صفة غير ذات، ولأن الصفة تقتضي أن تكون بإعراب الموصوف، وكونه مضافاً إليها يستلزم الجر فيؤدي إلى أن تكون الصفة مجرورة معربة بإعراب الموصوف في حالة واحدة، وذلك لا يصح، ولأن الصفة هي الموصوف وتكون من إضافة الشيء إلى نفسه وهو لا يصح.

قوله: (ولا صفة إلى موصوفها) لأنه يكون من إضافة الشيء إلى

هو القائلون الخير والأمرونه إذا ما خشوا من محدث الدهر معظماً

ويروى هم الفاعلون بدل القائلون.

والشاهد فيه قوله: (الفاعلونه) حيث جمع بين النون والضمير وهو للضرورة.

(١) ينظر الكتاب ١/١٨٨، وشرح المفصل ٢/١٢٥، وشرح الرضي ١/٢٨٣.

(٢) ينظر شرح المفصل ٢/١٢٥، وشرح الرضي ١/٢٨٣.

(٣) ينظر رأي الفراء في الهمع ٤/٢٧٥.

نفسه، ولأنه يؤدي إلى تقديم التابع وتأخير المتبوع في حالة واحدة، فتقديمه من حيث كونه مضافاً، وتأخيره من حيث كونه تابعاً، ويكون معرباً بإعرابين في حالة واحدة، بإعراب العامل من حيث كونه مضافاً، وإعراب الموصوف من أن الصفة تابعة للموصوف في إعرابه، وذلك لا يصح^(١)، وأجاز ذلك بعض الكوفيين^(٢) وبعض المتأخرين، واحتجوا على إضافة موصوف إلى صفته بقوله: (ومثل مسجد الجامع، وجانب الغربي) قال تعالى: ﴿وَمَا كُنْتَ بِجَانِبِ الْغَرْبِيِّ﴾^(٣).

(وصلاة الأولى، وبقلة الحمقاء) ونحو ذلك لأن الجامع صفة للمسجد، والغربي صفة للجانب والأولى صفة للصلاة، والحمقاء صفة للبقلة، وتأوله المانعون على أن الموصوف محذوف، وتقديره (مسجد الوقت الجامع) و(جانب المكان الغربي) و(صلاة الساعة الأولى) و(بقلة الحبة الحمقاء)^(٤) وتأوله بعضهم على أنه من قَبْلِ إضافة الاسم إلى المسمى^(٥)، وقد روي عن الكوفيين أنهم يقولون: إن الصفة قد ذهبَ بها مذهب الجنس فجعل الجامع اسماً لكل ما يجمع غيره، وأضيف إليها كما يضاف نوع الشيء إليه نحو (خاتم حديد) واحتجوا على إضافة الصفة إلى

(١) ينظر شرح المصنف ٥٣.

(٢) ينظر شرح الرضي حيث نقل رأي الكوفيين في ٢٨٧/١، والبصريون قالوا: لا يجوز إضافة الصفة إلى الموصوف ولا العكس ولهذا ينصبون المرفوع بالصفة إذا أريد الإضافة إليه في نحو حسن الوجه) الرضي ٢٨٧/١.

(٣) سورة القصص ٤٤/٢٨ وتماها: ﴿وما كنت بجانب الغربي إذ قضينا إلى موسى الأمر وما كنت من الشاهدين﴾.

(٤) للتفصيل ينظر شرح المصنف ٥٣، وشرح المفصل ١٠/٣ وما بعده، وشرح الرضي ٢٨٧/١، والجمع ٢٧٧/٤.

(٥) ينظر الإنصاف ٤٣٧/٢ - ٤٣٧.

الموصوف بـ

قوله: (مثل جرد قطيفة، وأخلاق ثياب، مُتَأَوِّلٌ) لأن (جرداً) صفة لقطيفة، و(أخلاقاً) تُصِفُ لثياب، وتأوله المانعون بتأويلات ثلاثة ؛ أحدها: أنه من إضافة الاسم^(١) إلى المسمى.

الثاني: أنه لم يُرَدِّ بالصفة الموصوف، وإنما أريد بعضه، فمعنى (جرد قطيفة) و(أخلاق ثياب) جرد من قطيفة، وأخلاق من ثياب؛ لأن القטיפـة تكون جرداً وغير جرد، والثياب أخلاق وغير أخلاق، فهو ككرام الناس، وخاتم فضة.

الثالث: وهو تأويل المصنف:^(٢) إن الأصل قطيفة جرد، وثياب أخلاق، فحذف الموصوف واكتفى بالصفة لكثرة ذكره، فبقي جرد وأخلاق، فألبس بكونه صالحاً لقطيفة وغيرها، وأخلاق لثياب وغيرها مثل خاتم في كونه صالحاً لأن يكون من فضة وغيرها، وأخلاق لثياب وغيرها فجاءوا بالموصوف بعد على جهة البيان كما في قوله:

[٣٠٧] والمؤمن العائذات الطير يمسخها

ركبكن مكة بين الغيل والسند^(٣)

(١) زيادة يقتضيها السياق.

(٢) ينظر شرح المصنف ٥٤، وقد نقل عبارة المصنف بتصرف.

(٣) البيت من البسيط وهو للناطقة الذبياني كما في ديوانه ٢٥، وشرح المفصل ١١/٣، وهو بلا نسبة في شرح المصنف ٥٤، والخزانة ٣٨٦/٩، ويروى بالسعد مكان السند. والشاهد فيه قوله: (العائذات) حيث أنه في الأصل صفة للطير فلما تقدم الصفة على موصوفها صارت بدلاً فالطير بدل من العائذات المنصوب على أنه مفعول به لاسم الفاعل، ومجروراً إذا كان العائذات مجروراً بإضافة المؤمن إليه من إضافة الفاعل إلى مفعوله.

لأن أصله، والمؤمن الطير العائذات، وأضافوا إليه الصفة إما للتخفيف، وإما لأن الصفة لما نابت مناب الموصوف صارت كالاسم وإضافته من باب (خاتم حديد) لكن الصفة في هذا الوجه هو الموصوف كله، وفي الوجه الثاني بعضه.

قوله: (ولا يضاف اسم مماثل للمضاف إليه في العموم والخصوص) يعني لا يضاف أحد الاسمين المتماثلين في العموم [٦٨] والخصوص إلى الآخر لعدم الفائدة، لأن الإضافة تفيد التعريف أو التخصيص، والشيء لا يتعرف ولا يتخصص بنفسه، فالعموم نحو (كل الجميع) و (جميع الكل) والخصوص نحو (ليث وأسد) في الأعيان (وحبس ومنع) في المعاني، فلا نقول لكل الجميع ولا جميع الكل، ولا (ليث ليث) ولا (ليث أسد) ولا (حبس حبس) ولا (حبس منع) (لعدم الفائدة).

قوله: (بخلاف كل الدراهم، وعين الشيء، فإنه يختص) يعني بالإضافة دون (ليث أسد) لأنك أضفت عاماً إلى خاص، لأن كلاً صالحاً للدراهم وغيرها، وكذلك عين صالحة لهذا الشيء المخصوص ولغيره، ومن ذلك (يوم الأحد) و (كتاب المفصل) و (بلد بغداد) ^(١) قال تعالى: ﴿طُورِ سَيْنَاءَ﴾ ^(٢) قال نجم الدين: ^(٣) ولا ينعكس الأمر، أي لا يضاف الخاص إلى العام المبهم لتحصيل الإبهام، لا تقول: (زيد نفس) لأن المعلوم المعين بعد ذكر لفظه وتعيينه لا يكتسي من غيره الإبهام بخلاف (ليث أسد)

(١) ينظر شرح الرضي ٢٨٥/١ وهذه العبارة من قوله يعني بالإضافة إلى قوله بغداد، منقولة بتصرف من شرح الرضي دون النسبة إليه.

(٢) المؤمنون ٢٠/٢٣.

(٣) ينظر شرح الرضي ٢٨٥/١.

فإنهما مستويان في العموم والخصوص فلا تصح فيهما الإضافة.

قوله: (وقولهم: سعيدٌ كُرزٌ ونحوه متأول) هذا جواب عن سؤال مقدر، وهو أن يقال (سعيد كُرز) و(قيسُ قفّة) و(زيد بطّة) أسماء متماثلة دون (ليث أسد) وأجيب بأنه متأول، وذلك أن الاسم يطلق ويراد مدلول الاسم وهو المسمى ويطلق ويراد به لفظ الاسم فقط فيتأول ذلك على عكس المراد الأول منهما المسمى، وبالثاني لفظ الاسم وكأنك قلت جائز مدلول هذا اللفظ فهو في الحقيقة إضافة الشيء إلى غيره، لأن الاسم غير المسمى، قال ابن الحارث: ^(١) ولا تصح إضافة الاسم إلى المسمى، فلا تعكس وتقول (جاء كُرز سعيد) لأن القصد بالإضافة التوضيح واللقب أوضح من الاسم فكانت الإضافة إلى الأوضح أولى من العكس ولأنه لا يصح الإسناد إلى اللفظ، إذا قلت (جاءني كُرز سعيد) فحصل من هذا أن المضاف والمضاف إليه إن تباينا سواء اتفقا نحو (زيد زيد) اسمين لرجلين مختلفين، أو اختلفا نحو (غلامٌ زيد) أو كان بينهما عموم وخصوص نحو (خاتم فضة) و(كل الدراهم) و(عين الشيء) أضيفا اتفاقاً وإن اتفقا في اللفظ والمعنى لم يضافا اتفاقاً ^(٢) نحو (ليثٌ ليث) و(حبسٌ حبس) وإن اتفقا في المعنى دون اللفظ (ليثٌ أسد) و(حبسٌ منع) منعٌ من إضافتهما الجمهور ^(٣) وأجازها القراء والكوفيون، ومنه (سخط النوى) و(نوح الجوى).

قوله: (وإذا أضيف الاسم الصحيح أو الملحق به إلى ياء المتكلم

(١) ينظر شرح المصنف ٥٤.

(٢) ينظر شرح الرضي ٢٨٥/١، وشرح المصنف ٥٤.

(٣) ينظر شرح الرضي ٢٨٦/١.

كسر آخره) الاسم المعتل ما آخره حرف علة قبلها حركة مجانسة لها، والصحيح ما ليس آخره حرف علة كـ (زيد وعمرو) والملاحق به ما كان آخره ياءً أو واواً قبلها ساكن نحو (ظبي ودلو ويحيى^(١))، وكرسي) إنما كان ملحقاً بالصحيح لأنه لا يجب النطق بحركة حرف العلة الساكن قبلها، وإنما كسر آخرها مع الإضافة، لأن الكسر تناسب الياء والضمة والفتحة تنقلان عليها.

قوله: (والياء مفتوحة أو ساكنة) فيها وجوه، فتحها وسكونها، واختلف أيهما الأصل كما تقدم في المناهى وحذفها وبقاء الكسرة وعليه ﴿فَحَقَّ وَعِيدٌ﴾^(٢) ﴿فَكَيْفَ كَانَ نَكِيرٌ﴾^(٣) ﴿فَحَقَّ عِقَابٌ﴾^(٤) وقلبها ألفاً وعليه:

[٣٠٨] _____ إلى أمّا ويروينى النقيع^(٥)

والفتح وعليه:

- (١) ينظر شرح المصنف ٥٤، وشرح الرضي ٢٨٦/١.
(٢) ق ١٤/٥٠ (وأصحاب الأيكة وقوم تبع كل كذب الرسل فحق وعيد).
(٣) الملك ١٨/٦٧ وتماها: ﴿ولقد كذب الذين من قبلهم فكيف كان نكير﴾. وأصل نكير: نكيري حيث حذفت الياء وبقيت الكسرة للدلالة على المحذوف وهو الياء.
(٤) ص ١٤/٣٨ (إن كل إلا كذب الرسل فحق وعيد). ومثلها الآية التي سبقتها.
(٥) عجز بيت من الوافر، وهو لنقيع بن جرموز، وينظر نواذر أبي زيد ١٩، ومعاني القرآن للفراء ١٧٧/٢، وشرح التسهيل السفر الثاني ٦٢٤/٢، وهمع الهوامع ٢٩٩/٤، وشرح الأشموني ٣٣٢/٢، واللسان ملحة (نقع) ٤٥٣٦/١. وصدره:

أطوف ما أطوف ثم آوي

ولعجز البيت رواية أخرى وينسب للحطيئة وهو:

إلى بيت قعيدته لكساع

والشاهد فيه قوله: (إلى أمّا) يريد إلى أمي فقلبت يله المتكلم ألفاً كما ذكر الشارح، وهذا قليل.

[٣٠٩] بلهف ولا بليت ولا لواني^(١)

وحذفها والضمير وعليه (إنما أهلكت مال) وهي مرتبة في القوة على ترتيب الوجوه.

قوله: (فإن كان آخرها ألفاً تثبت) هذا تفصيل للمعتل، فإن كان بالألف ثبتت بالألف في المفرد والتثنية نحو (عصاي) و(فتلي) و(ضاربلي) ما خلا (إلى) و(على) و(لدى) فإنها تقلب ياء في لغة أكثر العرب، فتقول: (إليّ وعليّ ولديّ) وبعضهم بعدها ألفاً نحو:

[٣١٠] إلى كم يا خنعة لا إلانا من الناس الضراعة والهوانا^(٢) [ظ٦٨]
فلو برأت عقولكم بصرتم بلأن دواء دائكم للانا

(١) عجز بيت من الوافر، وهو بلا نسبة في الخصائص ١٣٥/٣، وسر صناعة الإعراب ٥٢١/٢، وأملّي ابن الشجري ٧٤/٢، والإنصاف ٣٩٠/١، وشرح التسهيل السفر الثاني ١٢٤/٢، وأوضح المسالك ٣٧/٤، وشرح قطر الندى ٢٠٥، والبحر المحيط ٢٢٧/٥، والخزانة ١٣٦/١. صدره:
ولست بمدرّك ما فات مني

ويروى في شرح التسهيل براجع بلد بمدرّك.
والشاهد فيه قوله: (بلهف وليت) فإن كلا منهما منلحى بحرف نداء محذوف، وأنهما مضافتان إلى ياء المتكلم، ثم قلبت ياء المتكلم في كل منهما ألفاً بعد أن قلبت الكسرة التي قبلها فتحة ثم حذفت الألف المنقلبة عن ياء المتكلم واكتفى بالفتحة التي قبلها للدلالة على المحذوف وهذا ما أشار إليه الشارح إشارة سريعة بقوله: (وحذفها والفتح).
(٢) الأبيات من البحر الوافر، وصدر البيت الثالث هو:
وذلك إذا واثقتمونا

ويروى في الهمع وذلكم، وهو بلا نسبة في شرح التسهيل السفر الأول ٨٦٧/٢، وهمع الهوامع ١٦٧/٣، والدرر ٩٦/٣، والمساعد لابن عقيل ٥٣٥/١.
والشاهد في هذه الأبيات الثلاثة قوله: (لا إلانا، ولدانا وعلانا) حيث أثبت الألف في إلى ولدى وعلى ولم يقلبها يا كما في لغة العرب عند الإضافة إلى الضمير وقد أراد إليكم لا إلينا ولدينا، وعلينا. على لغة بعض العرب....

_____ على قصر اعتملكم علانا

قوله: (وهذيل قلبها لغير التثنية ياء) يعني أنهم يقلبون الألف إذا كانت في المفرد ياءً، فيقولون (عصيّ وفتيّ)^(١) وعليه:

[٣١١] سبقوا هويّ وأعتقوا لهواهم^(٢)

وإن كانت للتثنية، نحو: (ضاربلي) أبقوها ولم يقولوا: (ضاربي) لأنها جاءت لمعنى وهو التثنية، ولأنه، يلتبس مرفوعه بمنصوبه ومجروره بخلاف المفرد، فإن اللبس حاصل قبل القلب وبعده، وقلبوها في المفرد لأنهم يردونها إلى أصلها وهو الواو في عصا، والياء في (رحي وفتي) ويقولون: أصلها (عصوي) و(رحي) فاستثقلت الكسرة على حرف العلة فحذفت وقلبت الواو ياءً وأدغمت في ياء المتكلم بخلاف التثنية، فلا أصل لألفها في واوولا ياء، فإن قيل: فيلزم أن لا تنقلب واو الجمع نحو: (مسلموي) ياءً لئلا يلتبس الرفع بغيره، فجوابه أن القلب واجب في الجمع، لأنها اجتمعت الواو والياء، بخلاف المثني فالقلب ليس بواجب، لأنه اجتماع

(١) للتفصيل ينظر شرح المصنف ٥٥، وشرح الرضي ٢٩٤/١، وشرح المفصل ٣٣/٣، وشرح ابن عقيل ٩٠/٢.

(٢) هذا صدر بيت من الكامل وهو لأبي ذؤيب الهذلي يرثي أولاده كما في شرح أشعار الهذليين ٥٧/١، وينظر معاني القرآن للفراء ٣٩٧/٢، وأمالى ابن السجري ٢٨١/١، وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي ٥٢، وشرح المفصل ٣٣/٣، وشرح التسهيل السفر الثاني ٦٢٦/٢، والبحر المحيط ١٦٩/١، وشرح شواهد المغني ٢٦٢/١، وشرح ابن عقيل ٩٠/٢. ويروى في معاني القرآن للفراء تركوا بلل سبقوا. وعجزة:

فتخرموا ولكل جنب وصرع

والشاهد فيه قوله: (هوي) حيث قلب ألف المقصود ياءً ثم أدغمها في ياء المتكلم وأصله هوي وهذه لغة هذيل على ما ذكر المصنف والشارح.

الألف والياء لا يوجب قلبها بخلاف الواو والياء، وإنما قلبت هذيل في غير المثني استحباباً لا وجوباً.

قوله: (وإن كانت ياء أدغمت) يعني وإن كان آخر الاسم المعتل ياءً فإنك إذا أضفتها إلى ياء المتكلم أدغمتها لاجتماع المثليين فيها فتقول: (قاضي وغازي)^(١).

قوله: (وإن كان واواً قلبت ياء وأدغمت) يعني وإن كان آخر الاسم المعتل واواً، وذلك في جمع السلامة لا غير، نحو (مسلمون) فإذا أضفته حذفت النون للإضافة، وقلبت الواو ياء، والضممة كسرة، وأدغمت في ياء المتكلم^(٢) فتقول (مسلمي) لئن من أصولهم إذا اجتمعت الواو والياء وسبقت الأولى بالسكون قلبت الواو ياءً وأدغمت الياء في الياء، وإن كان قبل الواو فتحة لم تقلب كسرة لسهولة النطق بها فتقول (مصطفى) بخلاف الضمة لاستثقال النطق بها^(٣).

قوله: (وفتحت الياء للساكنين) يعني ياء المتكلم مع المعتل بأحد حروف العلة تفتح كراهة الجمع بين ساكنين، وقد روي قليلاً الكسر

(١) ينظر شرح المصنف ٥٥ والعبارة من قوله وإن كان إلى قوله وغازي منقولة من شرح المصنف بتصرف.

(٢) ينظر شرح الرضي ٢٩٤/١، وهذه العبارة منقولة من الرضي بتصرف.

(٣) ينظر شرح الرضي ٢٩٤/١، وشرح الفصل ٣٥/٣.

على أصل التقاء الساكنين. قراءة حمزة ﴿مَا أَنْتُمْ بِمُصْرِحِي﴾^(١) فقيل لحن^(٢)، وقيل: دخلت ياء النسب للمبالغة، ثم حذفت وبقيت الكسرة دليلاً عليها حكاها الفراء^(٣) وقطرب^(٤) ومنها قال:

[٣٢] قال له هل لك ياتلفي

قالت له ما أنت بالمرضي^(٥)

والإسكان مع الألف نحو ﴿مَحْيَاي﴾^(٦) في قراءة نافع، وهو عند النحويين

(١) سورة إبراهيم ٢٢/١٤ (ما أنا بمصرخكم وما أنتم بمصرخي إني كفرت بما أشركتموني من قبل...) وقراءة العامة بفتح الياء مع التشديد، وقرأ الأعمش وحمزة بمصرخي بكسر الياء والأصل فيها بمصرخين، فذهبت النون للإضافة وأدغمت ياء الجماعة في ياء الإضافة، فمن نصب فلاجل التضعيف، ولأن ياء الإضافة إذا سكن ما قبلها تعين فيها الفتح مثل: هوائي وعصلي، فإن تحرك ما قبلها جاز الفتح والإسكان مثل: غلامي وغلامي، ومن كسر فلا لتقاء الساكنين حركت إلى الكسر لأن ياء أخت الكسرة ينظر السبعة في القراءات ٣٦٢، والبحر المحيط ٤٠٨/٥ - ٤٠٩، وحجة القراءات ٣٧.

(٢) قال القرطبي: قال القيسري: والذي يغني عن هذا، أن ما يثبت بالتواتر عن النبي (فلا يجوز أن يقال فيه هو خطأ أو قبيح أو ردي، بل هو في القرآن فصيح، وفيه ما هو أفصح منه فلعل هؤلاء أرادوا غير هذا الذي قرأ به حمزة أفصح (ينظر تفسير القرطبي ٣٥٨٦/٤، وفتح القدير للشوكاني ١٠٤/٣، والبحر المحيط ٤٠٨/٥ - ٤٠٩. وقد فند القول فيها أبو حيان في البحر.

(٣) ينظر معاني القرآن للفراء ٧٧/٢، والبحر المحيط ٤٠٨/٥ - ٤٠٩.

(٤) ينظر رأي قطرب في البحر المحيط ٤٠٨/٥ - ٤٠٩.

(٥) البيت من الخفيف وهو بلا نسبة، ينظر معاني القرآن للفراء ٧٧/٢، وشرح التسهيل السفر الثاني ٦٢٧/٢، وشرح الرضي ٢٩٥/١، والبحر المحيط ٤٠٩/٥.

والشاهد فيه قوله: (في) حيث ألحق ياء النسبة في (في) من الأسماء الستة على اللغة الضعيفة، كما ذكر الفراء وقطرب، وقد نقلت رأيهما في توجيه الآية (ما أنتم بمصرخي) من البحر المحيط ٤٠٩/٥.

(٦) الأنعام ١٦٢/٦ وتامها: ﴿قل إن صلاتي ونسكي ومحياي وماتي لله رب العالمين﴾ وقراءة نافع إسكان الياء قال القرطبي: وأهل المدينة (ومحياي) بسكون الياء في الإدراج، والعامة بفتحها، لأنه يجتمع ساكنان، ثم قال: ومن قرأ من أهل المدينة وأراد أن يسلم من اللحن وقف على محياي ويكون غير لحن عند جميع النحويين، وقرأ ابن أبي إسحاق وعيسى بن عمر =

من إجراء الوصل مجرى الوقف^(١).

قوله: (وأما الأسماء الستة فـ(أخي وأبي إلى آخرها) يعني إذا أضيفت إلى ياء المتكلم كسرت ما قبلها وأتت بها خفيفة ساكنة (وأجاز المبرد)^(٢) أن يأتي بها شديدة مفتوحة، فتقول (أخي وأبي وحي وهني) وذلك لأنه يرد المحذوف ويقلبه ياء ويدعمه واحتج بقوله:

[٣٣] وأبي مالك والمجلى بدار^(٣)

وردّ بأنه جمعٌ حذفت النون للإضافة^(٤)، وأدغمت ياء الإعراب في ياء المتكلم فصار (أبي وأخي) والدليل على جمعها جمع السلامة قوله:

[٣٤] فلما تبين أصواتنا

بكين وفليتنا بالأيننا^(٥)

وعاصم والجحدري (وحي) بتشديد الياء الثانية من غير ألف وهي لغة عليا - مضر، يقولون: قفي وعصي، ينظر تفسير القرطبي، ٢٥٨٩/٣، والبحر المحيط ٢٦٢/٤ - ٢٦٣، وحجة القراءات ٢٧٩، والسبعة ٢٧٤.

(١) ينظر شرح الرضي حيث هذه الجملة منقولة عن الرضي في ٢٩٥/١.

(٢) ينظر المقتضب ١٧٤/٢.

(٣) هذا عجز بيت من الكامل وهو لمؤرج السلمي كما في الخزانة ٤٦٧/٤ - ٤٦٨ وصدره:

قدر حلك ذا المجاز وقد أرى

وينظر أمالي ابن الحاجب ٦٠٢/٢، والمغني ٦٠٩، وشرح شواهد المغني ٨١٣/٢.

والشاهد فيه قوله: (وأبي) على أنه مفرد، ردت لامه في الإضافة إلى الياء، كما ردت في الإضافة فيكون أصله (أبوي) قلبت الواو ياء وأدغمت فيها عملاً بالقاعدة حيث اجتمعاً وكان أولهما ساكناً وأبدلت الضمة كسرة لثلاث تعود الواو.

(٤) لأن أصله في الجمع أب أبون، وأخ أخون، فحذفت النون للإضافة وأدغمت ياء الإعراب في ياء المتكلم فصار أبي. والشاهد الآتي يؤكد ذلك ينظر الكتاب ٤٠٦/٣.

(٥) البيت من المتقارب وهو لزياد بن واصل السلمي، وينظر الكتاب ٤٠٦/٣، وشرح أبيات سيويه ٢٨٤/٢، والمقتضب ١٧٤/٢، والخصائص ٣٤٦/١، وأمالي ابن الشجري ٣٧/٢، وشرح المفصل ٣٧/٣، وشرح المصنف ٥٥، وشرح التسهيل السفر الأول ١٢١/١، وشرح -

وقوله:

[٣٥] وكان لنا فزارة شرعم

وكنْتُ له كشر بني الأخينا^(١)

قوله: (ويقال في في الأكثر وفمي) فم قياسه فمي بياء ساكنه بعد الميم إلا أنهم جعلوا (في) بحذف الميم والتشديد هي الفصحى قال:

[٣٦] هما نفثا في من فمويهما^(٢)

والوجه فيه أن أصله قبل الإضافة (فوه) حذفت الهاء فبقي (فو) تحرك حرف العلة وانفتح ما قبله فقلبت ألفاً، وحذفت الألف لملاقاتها التنوين فبقي الاسم على حرف واحد فأتوا بالميم عوضاً لما ذهبت، [و٦٩]

الرضي ٢٩٦/١، والخزانة ٢٧٥/٢.

والشاهد فيه قوله: (أبينا) حيث جمعه جمع السلامة فجره بالياء وهذا شاذ لأن جمع السلامة إنما يكون في الأعلام والصفات المشتقة وليس في الجوامد....

(١) البيت من الوافر وهو لعقيل بن علفه المري كما في النواذر لأبي زيد ١١١ - ١٩١، وينظر

المقتضب ١٧٤/٢، وشرح الرضي ٢٩٦/١، واللسان مادة (أخا) ٤١/١، والخزانة ٤٧٨/٤ - ٤٧٩.

ويروي عم سوء مكان شرعم. ويروي بنو بلد لئله وقوم بلد عم.

والشاهد فيه قوله: (الأخينا) حيث جمع أخ جمع سلامة كما جمع أب في الشاهد الذي سبقه وذلك على خلاف القاعلة المشهورة.... في جمع السلامة في مثل ذلك.

(٢) صدر بيت من الطويل، وهو للفرزدق في ديوانه ٢١٥/٢، وعجزه:

على النابح العاوي أشد رجاء

وينظر الكتاب ٣٦٥/٣، وشرح أبيات سيبويه ٢٥٨/٢، والمقتضب ١٥٨/٣، والخصائص ١٧٠/١،

والإنصاف ٣٤٥/١، وشرح شافية ابن الحلاج ٢١٥/٣، وشرح التسهيل السفر الأول ٥٢/١،

وشرح الرضي ٢٩٦/١.

والشاهد فيه قوله: (من فمويهما) حيث جمع بين الواو والميم التي هي بلد منها في فم وقد غلط الفرزدق في هذا.

وخصوا الميم لأنها مثل الفاء من حروف الشفة، فصار (فما) فأهل اللغة القليلة أضافوه إلى ياء المتكلم بعد إعلاله، وأهل الفصيحة أضافوه قبل الإعلال، بعد حذف الهاء فحذف التنوين للإضافة، واجتمعت الواو والياء وسبقت الأولى بالسكون، فقلبت الواو ياء، وأدغمت الياء في الياء، وقلبت الحركة كسرة فصار (في)^(١).

قوله: (وإذا قطعت قلت: أخ وأب وحم وهن وفم) يعني قطعت عن الإضافة مطلقاً^(٢) أعربت بالحركات والتنوين مع حذف لاماتها فتقول (هذا أب وأخ وحم وهن وفم) و(رأيت أبا وأخاً وحمّاً وهناً وفماً) و(مررت بأخ وأب وحم وهن وفم) وقد روي التشديد في (أخ وأب وفم).

قوله: (وفتح الفاء أفصح منهما) إشارة إلى أنه يجوز في فاء (فم) الوجوه الثلاثة^(٣) ويجوز في (ميمه) التشديد والتخفيف، والفتح أفصحها، لأنه على الأصل، والضم ليس إلا دليلاً على الواو المحذوف، وأما الكسر

(١) ينظر شرح المصنف ٥٦، وشرح الرضي ٢٩٧/١، والكتاب ٣٦٥/٣ وما بعدها، وشرح المفصل ٣٨٣.

(٢) أي سواء قطعت عن ياء المتكلم أو غيرها.

(٣) ينظر شرح المصنف فإلعبارة منقولة بتصريف يسير من ٥٦.

قال ابن الحاجب: (وجعلوا الإعراب على عيناتها كما فعلوا في يد ودم ولذلك قلبوا الواو ميماً في فم وتخفيف الميم أفصح من غيره تشبيهاً لها بأخواتها. ومنهم من يضم الفاء لأن الميم عوض عن الواو فضمت لذلك، ومنهم من يكسرها لأنهم لما عوضوا عنها الميم صار كتعويض الياء، ومنهم من يشدها فيقول فم كأنهم لما عوضوا جعلوها عوضاً من العين واللام فشدوها لذلك) انتهى ينظر شرح المصنف ٥٦.

فلأنهم لما عوضوا عن الواو فيما كانت كالمعوضة (ياء) فكُسِر ما قبلها فحصل في (فم) إذا قطع عن لغات (فم) مثلث^(١) الفاء بتشديد الميم وتخفيفها، و(فما) مثلث الفاء، والعاشر اتباع حركة الفاء حركة الميم في حركة الإعراب كـ(امرؤ)^(٢) وأما قوله:

[٣٧]خالط من سلمى خيلشم وفا^(٣)

فالمضاف إليه محذوف وأصله (فاها) وقيل: لغة حلبية عشرة.

قوله: (وجاء حمٌ مثل يدٍ وخبءٍ ودلو وعصاً) يعني أنه جاءهم أربع لغات غير اللغة الأولى كـ(يد) في الحركات الثلاث وعلى وزن (عصاً) مقصوراً^(٤).

(١) أي أن فاء (فم) فيها ثلاث لغات بدون تشديد الميم (فَم، فُم، فِمْ) ومع التشديد ثلاث (فَمْ، فُمٌ، فِمْ) وفما ثلاث بدون تشديد (فَمَا، فُمَا، فِمْ) والعاشر اتباع حركة الفاء مثل امرؤ (فم).

(٢) ينظر شرح الرضي ٢٩٧/١ والعبارة من قوله: (إشارة إلى وقوله: وقيل لغة حلبية عشرة) منقولة عن الرضي بتصرف، وهي (فاها).

(٣) البيت من الرجز وهو للعجاج كما في ديوانه ٢٢٥/٢ وتماه:

صهيا خرطوماً عقاراً قرقفا

وكلها في الخمر.... ينظر شرح أبيات سيبويه ٢٠٤/١، والمقتضب ٢٤٠/١، وشرح المفصل ٩٧/١،

وشرح التسهيل السفر الأول ٥٤/١، وشرح الرضي ٢٩٥/١، والمجمع ١٣٧/١.

والشاهد فيه قوله: (وفا) حيث جاء بـ (فا) الذي هو من الأسماء الستة مضافاً إلى غير ياء المتكلم وكما قال الشارح: المضاف إليه محذوف وأصله فاها. أي فالها.

(٤) ينظر شرح المصنف حيث أثبت أن فيها أربع لغات ٥٦، قال الرضي في شرحه ٢٩٦/١: (وفي

حم ست لغات ابتلى منها بالأفصح فالأفصح على الترتيب أولاهـ: إعرابه بالحروف في الإضافة إلى غير الياء، ونقصه في حال القطع عنها وإعرابه على العين، وثانيتهـ: أن يكون

كدلو مطلقاً أي في الإضافة والقطع، والثالثة: أن يكون كعصا مطلقاً، والرابعة: أن يكون =

قوله: (مطلقاً) يعني سواء أضيف أو قطعت.

قوله: (وجاء (هَنَ) مثل (يَدٌ) مطلقاً) يعني جاء فيه لغة على وزن (يد) سواء أضيف أو قطع عن اللغة الأولى^(١).

قوله: (و[ذو]^(٢) لا يضاف إلى مضمّر ولا يقطع) يعني أن الكلام في الأسماء هذه باعتبار الإضافة وقطعها، و(ذو) ممتنع فيه ذلك فلم يحتاج الكلام عليه في الإضافة وقطعها، وإنما لم يضاف إلى مضمّر لأنه ليس مقصوداً في نفسه ولا يقطع، لأنه وضع وصلة إلى وصف الأسماء بأسماء الأجناس فوجب مراعاة الوضع، وما ورد فيه خلاف ذلك فشاذ نحو: (اللهم صل على محمد وذويه) وروى عن المبرد^(٣) الجواز واحتج بقوله: [٣٨]..... أبان ذوي أرومتها ذووها^(٤)

كيد مطلقاً، والخامسة: أن يكون كخب مطلقاً، والسلاسة: أن يكون كرشاء مطلقاً.
(١) وقال الرضي وفي هن ثلاث لغات أشهرها النقص مطلقاً كيد وبعدها الإعراب بالحرف في حالة الإضافة إلى غير ياء، والنقص في غيرها، ثم قال: والثالثة: تشديد نون مطلقاً) شرح

الرضي ٢٦٩/١ - ٢٩٧.

(٢) ما بين الحاصرتين زيادة من الكافية المحققة.

(٣) ينظر المقتضب ١٢٠/٣.

(٤) عجز بيت من الوافر، وصلته:

صبحنا الخزرجية مرهفات

وهو لكعب بن زهير في ديوانه ١٠٤، ينظر شرح المفصل ٣٦٣ - ٣٨، وأما إلى ابن الحاجب ٣٤٤/١، وجمع الموامع ٢٨٤/٤، واللسان ملحة (ذو) و (ذوات) ١٤٧٧/٣. والشاهد فيه قوله: (ذووها) حيث أضاف ذوو جمع (ذو) إلى مضمّر، وهذا جائز....

وقوله:

[٣١٩] إنما يصطنع المع — روف إلى النلس فووه^(١)

وقوله:

[٣٢٠] وأنا لـنـرـجـو عـلـجـاً مـنـك مـثـلـمـا

رـجـونـه قـلـمـاً مـن ذـويـك الأـفـضـل^(٢)



(١) البيت من مجزوء الرمل، وهو بلا نسبة في شرح المفصل ٥٣/١، وينظر لسان العرب ملحة

(ذو) و (ذوات) ١٤٧/٣، وهمع الهوامع ٢٨٤/٤، ويروى البيت:

إنما يعرف ذا الفضل من الناس

الشاهد فيه قوله: (ذووه) حيث أضاف (ذوو) وهو جمع (ذو) إلى المضمر، والمختار إضافة (ذو) و (أولو) إلى اسم جنس ظاهر.

(٢) البيت من الطويل، وهو للأحوص في ديوانه ١٨٢، ويروى الأوائل بـلـك الأـفـضـل، ولسان

العرب ملحة (ذو) ١٤٧/٣، وهمع الهوامع ٢٨٤/٤.

الشاهد فيه قوله: (ذويك) حيث أضاف ذوي إلى الضمير وهذا هو المختار.

التوابع

قوله: (كل ثان بإعراب سابقه من جهة واحدة) قوله: (كل ثان) يشمل التابع من خبر المبتدأ وخبر كان ونحوهما من النواسخ^(١).

قوله: (بإعراب سابقه) خرج خبر (كان) و(إنّ) ونحوهما. قوله: (من جهة واحدة) خرج خبر المبتدأ ومفعولا (علمت) لأنها وإن كانت ثواني بإعراب سابقها، فلجهة مختلفة لأن الأول منهما مسند^(٢) إليه، والثاني مسند^(٣).

وفي حله نظر لأنه يرد عليه في قوله: (كل ثان) الثالث والرابع فصاعداً، وفي قوله: (بإعراب سابقه) التأكيد بالحرف نحو(إنّ إنّ) و(ضرب ضرب زيد) والتابع على المحل وتكرير الخبر والحال والاستثناء وغير ذلك، فلو قيل: كل لاحق بإعراب سابقه لأجله^(٤) لفظاً أو محلاً لسلم، والله أعلم، والتوابع خمسة: النعت وعطف البيان والتوكيد والبذل والنسق، فالنعت أقدمها لأنها كجزء من متبوعه، ثم عطف البيان، لأنه جار مجراه في أنه تبين لما قبله، ثم التوكيد لأنه شبيه بعطف البيان، في جريه مجرى النعت، ثم البذل لأنه تابع كلا تابع، لكونه كالمستقل، ثم النسق لأنه بواسطة.

(١) ينظر شرح المصنف ٥٦، وشرح الرضي ٢٩٧/١، والعبارة منقولة بتصرف يسير من الرضي ٢٩٧/١ دون عزو.

(٢) في الأصل (مسنداً) والصواب مسنداً وهو خير لأن.

(٣) ينظر شرح المصنف ٥٦ والعبارة منقولة منه بتصرف.

(٤) ينظر شرح الرضي والجملة مأخوذة بتصرف ٢٩٩/١.

وأما العامل في التواضع فاختلف في عامل الصفة والتأكيد وعطف البيان، فقال سيبويه: هو العامل الأول^(١)، وقال الأخفش: معنوي كالمبتدأ^(٢)، وقال بعضهم: نية تكرير العامل، وأما البطل: فقال سيبويه^(٣) والمبرد^(٤) والسيرافي^(٥) والزخشي^(٦) والمصنف^(٧) العامل هو الأول، وقال الأخفش والرماني والفراسي^(٨) وأكثر المتأخرين: نية تكرير العامل، لكونه مستقلاً ومقصوداً بالذكر واحتجوا بقوله تعالى: ﴿قَالَ الدِّينُ اسْتَكَبَرُوا لِلَّذِينَ اسْتَضَعَفُوا مَنْ آمَنَ مِنْهُمْ﴾^(٩) ﴿لَجَعَلْنَا الْيَمْنَ يَكْفُرُ بِالرَّحْمَنِ لِيُؤْمِنَهُمْ﴾^(١٠) وأما العطف بحرف فقال سيبويه: الأول بواسطة الحرف وقال الأخفش: نية تكرير العامل وقال بعضهم: حرف العطف وحده.

(١) ينظر شرح الرضي ٢٩٩/١، ورأي سيبويه: العامل فيها هو العامل في المتبوع) قال سيبويه في الكتاب ٤٢٢/١: فإن أطلت النعت فقلت: مررت برجلٍ عاقلٍ كريمٍ مسلمٍ، فأنجزه إلى أوله.

(٢) ينظر رأي الأخفش في شرح الرضي ٢٩٩/١.

(٣) ينظر الكتاب ٤٢٢/١.

(٤) ينظر المقتضب ٢٩٥/٤، وجمع الهوامع ٤١٤/٥.

(٥) ينظر هامش الكتاب ٤٢٢/١.

(٦) ينظر المفصل ١٢١.

(٧) ينظر شرح المصنف ٥٧.

(٨) ينظر شرح الرضي ٣٠٠/١، حيث أورد آراء هؤلاء النحاة، وجمع الهوامع ٢١٢/٥ وما بعدها.

(٩) الأعراف ٧٥/٧ والآية ليست كما أوردتها وإنما هي كالتالي: (قَالَ الْمَلَأُ الَّذِينَ اسْتَكَبَرُوا مِنْ قَوْمِهِ لِلَّذِينَ اسْتَضَعَفُوا مَنْ آمَنَ مِنْهُمْ أَتَعْلَمُونَ أَنَّ صَلَاحًا مَرْسَلًا مِنْ رَبِّهِ... فاسم الموصول الثاني بدل من الأول لأن المستضعفين هم المؤمنون، وهو بدل البعض من الكل. ينظر تفسير الآية في القرطبي ٢٦٧/٣.

(١٠) الزخرف ٣٣/٤٣ وتامها: ﴿وَلَوْلَا أَنْ يَكُونَ النَّاسُ أُمَّةً وَاحِدَةً لَجَعَلْنَا مَنْ يَكْفُرُ بِالرَّحْمَنِ لِيُوتِيَهُمْ سَقْفًا مِنْ فِضَّةٍ وَمَعَارِجَ عَلَيْهَا يَظْهَرُونَ﴾.

قال القرطبي: اللام في لبيوتهم بمعنى على، وقيل بدل كما تقول هذا لزيد لكرامته. وقيل (لبيوتهم) في الآية التي تليها، بدل اشتمال من قوله: لمن يكفر بالرحمن). ينظر تفسير القرطبي ٥٩٠/٤، وشرح الرضي ٣٠٠/١، والبحر المحيط ١٥/٨.

(١١) ينظر الكتاب ١٥٢/١ وما بعدها وشرح الرضي ٣٠٠/١.

(١٢) ينظر شرح الرضي ٣٠٠/١.

النعـت

قوله: (النعـت) والوصف معناهما واحد، وقيل: النعت للحلية كـ(طويل) و(قصير)، والوصف للفعل كـ(قائم) و(قاعدٍ)، فعلى هذا يجوز وصف الله تعالى ولا يجوز نعته.

قوله: (تابع) جنس يعم التوابع.

قوله: (يدل على معنى في متبوعه) خرج سائر التوابع.

قوله: (مطلقاً) يحترز عن الحال في نحو (ضربت زيداً قائماً) فيمن توهم أنه تابع لأنه مقيد، ولا حاجة إلى قوله (مطلقاً) لأن الحال قد خرجت بقوله (تابع)، فلو كانت على زعم المصنف داخلة لعدم ذكر (مطلقاً) لانتقض عليه بالحال المؤكدة^(١).

قوله: (وفائدته تخصيص أو توضيح) معناه أن الأصل في النعت أن يكون للتخصيص في النكرات نحو: (جاءني رجل كريم) أو للتوضيح في المعارف^(٢) نحو: (زيد العالم).

قوله: (وقد يكون مجرد الشاء)، قد للتقليل، لأن التخصيص

(١) ينظر شرح المصنف ٥٦.

(٢) ينظر شرح المصنف ٥٧.

أوال توضيح هما الأصل والثناء في الأوصاف الجارية على الله تعالى نحو: ﴿بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ﴾^(١) وغيرها نحو: (مررت بزيد العالم الجواد) إذا كان مشهوراً بذلك قبل الوصف.

قوله: (أو الظم) نحو: ﴿أَعُوذُ بِاللَّهِ مِنَ الشَّيْطَانِ الرَّجِيمِ﴾^(٢) لتعيينه، و(مررت بزيد الخبيث الفاسق) إذا كان مشهوراً بذلك وإن لم يكن مشهوراً، كان من قسم التوضيح والتخصيص.

قوله: (أو التأكيد) نحو: (ضربة واحدة) و(أمس الدابر)^(٣) و﴿نَفْخَةٌ وَاحِدَةٌ﴾^(٤) لأنه معلوم من قوله: (ضربة ونفخة واحدة) ومن أمس الدبور كقوله: ﴿وَلَا طَائِرٌ يَطِيرُ بِجَنَاحَيْهِ﴾^(٥) و﴿فَخَرَّ عَلَيْهِمُ السَّقْفُ مِنْ فَوْقِهِمْ﴾^(٦) إذ لا يطير إلا بجناحيه ولا يخر إلا من فوقهم.

قوله: (ولا فصل بين أن يكون مشتقاً أو غيره) [إذا وضعه لغرض المعنى عموماً]^(٧) يعني النعت، والخلاف في اشتقاقه كـ(الخلاف في الحال،

(١) هي آية من سورة النمل ٣٠/٢٧ وتامها: ﴿إِنَّهُ مِنْ سُلَيْمَانَ وَإِنَّهُ بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ﴾ وينظر شرح المصنف ٥٧، وشرح المفصل ٤٧/٣، وشرح الرضي ٣٠٢/١ - ٣٠٣.

(٢) هي آية من سورة النحل ٩٨/١٦ ما عدا الكلمة الأولى وهي أعوذ إذ الآية هي: ﴿فَإِذَا قَرَأْتَ الْقُرْآنَ فَاسْتَعِذْ بِاللَّهِ مِنَ الشَّيْطَانِ الرَّجِيمِ﴾ وينظر شرح المصنف ٥٧، وشرح الرضي ٣٠٣/١.

(٣) قال شارح المفصل: أمس الدابر وأمس لا يكون إلا دابراً ٤٨٣.

(٤) الحاقة ١٣/٦٩ وتامها: ﴿فَإِذَا نَفَخَ فِي الصُّورِ نَفْخَةٌ وَاحِدَةٌ﴾.

(٥) الأنعام ٢٨/٦ وتامها: ﴿وَمَا مِنْ دَابَّةٍ فِي الْأَرْضِ وَلَا طَائِرٍ يَطِيرُ بِجَنَاحَيْهِ إِلَّا أُمَمٌ أَمْثَلُكُمْ مَا فَرَطْنَا فِي الْكِتَابِ مِنْ شَيْءٍ ثُمَّ إِلَى رَبِّهِمْ يُحْشَرُونَ﴾.

(٦) النحل ٢٦/١٦ وتامها: ﴿قَدْ مَكَرَ الَّذِينَ مِنْ قَبْلِهِمْ فَأَتَى اللَّهُ بُنْيَانَهُمْ مِنَ الْقَوَاعِدِ فَخَرَّ عَلَيْهِمُ السَّقْفُ مِنْ فَوْقِهِمْ وَأَتَاهُمُ الْعَذَابُ مِنْ حَيْثُ لَا يَشْعُرُونَ﴾.

(٧) ما بين الحاصرتين زيلة في الكافية المحققة.

وقد قيل اشتقاق الصفة^(١) أكد، لأنها تدل على المعاني، والمعاني لا تكون إلا في الاشتقاق فما ورد تؤول بالمشق، والشيخ لا يتأول، والمشتق أسماء الفاعلية والمفعولين والصفات المشبهة، وأفعل التفضيل، والوارد من غير المشتق قياسي وغير قياسي، فغير القياسي عام كالوصف بأسماء الأجناس غير المفيلة مقداراً نحو (مررت برجل أسدٍ) و(رجل شجاع) أو جبان وثعلب و(مررت برجل أبٍ لك وأخٍ لك) و(خاتم حديدٍ) و(ثوب خزٍ) و(باب ساجٍ)، وخاص كالوصف بالمصادر التي للمبالغة نحو (رجل عدل صوم رضي) وغير ذلك، وأما القياسي فعامٌ في مواضع، الأول أسماء وضعت للصفة، وليست مشتقة من فعلٍ نحو (ألمعي^(٢)) ولو ذعي^(٣) وجرشع^(٤)، الثاني: ما فيه ياء النسب وقوله: (مثل تيمي) و(بصري ولحوي) لأنه بمعنى منسوب. الثالث: ما فيه (ذو) بمعنى صاحب نحو (مررت برجل ذي مال) و(امرأة ذات جمال). الرابع الموصول مع صلته ومنهم من عدّ الموصول من الخاص لأنه لا يوصف بها إلا المعارف.

(١) ينظر شرح المفصل ٤٨٣، وشرح المصنف ٥٧، وشرح الرضي ٣٠٣/١. قال المصنف: (يعني أن معني النعت أن يكون تابعاً يدل على معنى في متبوعه، فإذا كانت دلالة كذلك صح وقوعه نعتاً، فلا فرق بين أن يكون مشتقاً وغيره، ولكن بما كان الأكثر في هذا المقصود وضع المشتق توهم كثير من النحويين أن الاشتقاق شرط حتى تأولوا غير المشتق بالمشق، والأسماء التي وقعت صفات وهي غير مشتقة) من شرح المصنف ٥٧.

(٢) الألمعي: ينظر لمع في اللسان ٤٠٦٧/٥.

(٣) اللوذعي: هو الحديد الفؤاد واللسان، الظريف كأنه يلذع من ذكائه، وقيل هو الحديد النفس. ينظر اللسان ملة (لذع) ٤٠٢٤/٥.

(٤) الجرشع: العظيم الصدر، وقيل الطويل وقال الجوهرى من الإبل يخصص وزاد المنتفخ الجنين - ينظر اللسان ملة (جرشع) ٥٩٩/١.

الخامس: أسماء أجناس كثر الوصف بها وهي أسماء العدد وما تفيد كيلاً أو مسلحة أو وزنًا نحو (رجلٌ خمسة) و(ثوبٌ ذراعٌ) [و٧٠] و(برققيزٌ) و(سمنٌ رطلٌ).

قوله: (أو خصوصاً) يعني بالخصوص ما وقع صفة في بعض أحواله وذلك في مواضع:

الأول قوله: (مثل مررت برجلٍ أي رجل) وإنما كان خاصاً لأنه لا يوصف ب(أي) إلا في موضع التعظيم والمبالغة في مدح أو ذم، بشرط أن يكون مضافاً إلى نكرة، والموصوف نكرة مماثلة كما أضيف إليها لفظاً أو معنى نحو (مررت برجلٍ أي رجل) و(برجلٍ أي فتى).

الثاني: (كل) و(حق) و(جد) وما بمعناها بشرط أن يكون الموصوف نكرة فقط، نحو (مررت برجلٍ كلَّ رجل، وكل الرجل) ^(١).

الثالث: اسم جنس مضافاً إلى (صلق) و(سوء) موصوفاً به نحو (مررت برجلٍ رجلٍ صلقٍ ورجلٍ سوء).

الرابع قوله: (مررت بهذا الرجل) يعني اسم الجنس الجامد وخصوصيته أن لا يكون صفة إلا للإشارة.

الخامس قوله: (ومررت بزيد هذا) يعني اسم الإشارة وخصوصيته أنه لا يكون صفة إلا للعلم.

(١) ينظر شرح الرضي ٣٠٤/١.

قوله: (وتوصف النكرة بالجملة الخبرية)^(١) يعني أنها توصف النكرة المفردة بالجملة الخبرية مع وصفها بالمفرد وإنما وصف بالجملة الخبرية، يعني أنها توصف لأن الجملة المحكوم عليها بالتنكير، ولهذا لا يصح أن تكون صفة للمعارف وما ورد تأوله نحو ﴿وَأَيُّ لَيْلٍ نَسْلَخُ﴾^(٢) وقوله:

[٣٣١] ولقد أمر على اللثيم

بزيلة اللام.

وقوله: (الخبرية) يحتز من الإنشائية لأنها لا تحتمل صدقاً ولا كذباً، وأما قوله:

(١) قال الرضي في شرحه ٣٠٧/١: (اعلم أن الجملة ليست لا نكرة ولا معرفة، لأن التعريف والتنكير من عوارض الذات، إذ التعريف جعل الذات مشأراً بها إلى خارج إشارة وضعية والتنكير لا يشار بها إلى خارج في الوضع، فإذا لم تكن الجملة لا معرفة ولا نكرة، فلم جاز نعت النكرة بها دون المعرفة؟

قلت: لمناسبتها للنكرة من حيث تأويلها بالنكرة، وكل جملة يصح وقوع المفرد مقامها فتلك جملة لها موضع من الإعراب....).

(٢) يس ٣٧/٣١ (وآية لهم الليل نسلخ منه النهار فإذا هم مظلمون).

(٣) هذا صدر بيت من الكامل، وهو لرجل من سلول في الكتاب ٢٤/٣، وله وغيره، ينظر الأصمعيات ١٢٦، والخصائص ٣٣٨/٢، وحامسة البحري ١٧١، وأمالى ابن الشجري ٣٠٢/٢، وأمالى ابن الحاجب ٦٣٦/٢، وشرح الرضي ٣٠٨/١، ومغني اللبيب ١٣٨، وشرح شواهد المغني ٣١٠/١، وشرح ابن عقيل ١٩٦/٢، وأوضح المسالك ٢٠٦/٣، وهمع الهوامع ٣٣/١، ١٤٠/٢، وخزانة الأدب ٤٥٧/١ - ٣٥٨. وعجزه:

فمضيت ثمت قلت لا يعنيني

والشاهد فيه قوله: (يسيني) حيث وقعت الجملة نعتاً للمعرفة (اللثيم) وهو المقرون بـ، وإنما جاز ذلك لأن آل في (اللثيم) جنسية، فهو قريب من النكرة. وتعريفها في هذه الحالة لفظي لا يفيد التعين وإن كان في اللفظ معرفة.

[۳۳۲] حتی إذا جن الظلام واختلف

جلؤوا بمنق هل رأيت الذئب قط^(١)

فمتأول بمقول.

قوله: (ويلزم الضمير) وذلك ليربط بين الجملة وموصوفها لأنها أجنبية لا بد لها من رابط ولا يجب ذكره لفظاً^(٢)، بل قد يحذف نحو قوله:

[۳۳] وما شيء حميت بمسبح (۳)

كما في عائد الموصول ولا يصح الربط بالواو، كالحال، لأن الصفة خبر في المعنى والخبر لا يربط بالواو.

قوله: (ويوصف بحال الموصوف) هذا هو الكثير نحو (مررت برجل

(١) البيت من الرجز وهو للعجاج في ملحقات ديوان ٣٠٤/٢، وينظر الأنصاف ١١٥/١ والمفصل ١١٥، وشرح المفصل ٥٢/٣، أمالي ابن الشجري ١٤٩٢ وشرح التسهيل السفر الثاني ٦٦٩/٢، وشرح المصنف ٥٧، وشرح الرضوي ٣٠٨/١، والبحر المحييط ٤٧٨/٤ ومغني اللبيب ٣٣٥ والهمع ١٧٤/٥، وخزانة الأدب ١٠٩/٢.

والشاهد فيه قوله: (هل رأيت الذئب قط) وذلك لأنها جملة إنشائية ولا تحتمل الصلح والكذب، وظاهرها يشبه أن يكون صفة لمنق وليس كذلك، ولا بد في ذلك من التأويل وتقديره: جاؤوا بمنق مقول عند رؤيته هل رأيت الذئب قط، وقيل التقدير: جاؤوا بمنق مشابه لونه لون الذئب.

(٢) ينظر شرح المصنف ٥٧، وشرح الرضى ٣٠٨/١.

(٣) عجز بيت من الوافر، وصدره:

أُجِبْتُ حَتَّى تَهَامَةً بَعْدَ نَجْدٍ

وهو لجرير في ديوانه، وينظر الكتاب ٨٧/١ - ١٣٠، وسر صناعة الإعراب ٤٠٥/١، وأمالى ابن الشجري ٧٨/١ - ٣٢٦، وشرح التسهيل السفر الثاني ٦٧٠/٢، ومغني اللبيب ٦٥٣ - ٧٩٩، والمقاصد النحوية ٧٥/٤، وخزانة الأدب ٤٢/٦.

والشاهد فيه قوله: (حميت) حيث جاءت الجملة الموصوف بها مربوطة بالضمير المقدر المنصوب والتقدير حميته.

عالم وبرجلٍ قائم).

قوله: (و حال متعلقة) [مررت برجل حسنٍ غلامُهُ] ^(١) وذلك لأن ما تعلق بالشئ حكمه، وحال المتعلق ما فيه ضمير ملفوظ نحو (قائم أبوه) أو مقدر ك (مضروب الغلام).

قوله: (فالأول يتبعه في الإعراب) يعني الذي يوصف بحال له يتبعه في عشرة أشياء:

الإعراب: رفعه ونصبه وجره، ظاهره العموم وقد لا يتبعه، وذلك حيث يتبع على المحل، وحث الخفض على الجوار نحو (جحر ضب خرب) ^(٢) وحيث القطع وهو ضربان، جائز وواجب، فالواجب حيث يختلف الإعرابان والعاملان، والجائز ما عدا ذلك، نحو (جاء زيدُ العالمُ العاقلُ) ولا يشترط تكرير النعوت، واشترطه طاهر ^(٣) والزجاج وردّ عليهما بقوله تعالى: ﴿وَأَمْرَأَتُهُ حَمَّالَةَ الْحَطَبِ﴾ ^(٤) إلا أنك مع التكرير إذا قطعت في شيء

(١) ما بين الحاصرتين زيلة من الكافية المحققة.

(٢) القول في الكتاب ٤٣٧/١ - ٤٣٧، والخصائص ٢٢٠/٣، والإنصاف ٦٠٧/٢، وشرح التسهيل السفر الثاني ٦٦٥/٢، وشرح الرضي ٣٨٨/١.

قال ابن مالك في شرح التسهيل ٦٦٥/٢: (وربما تبع في الجر غير ما هو له دون رابط إن أمِنَ اللبس - مثل - هذا جحرُ ضبٍ خربٍ) فحق خرب أن يرتفع لأنه نعت لـ (جحر) مرفوع وجحر مرفوع، ولكنه جعل تابعا لـ (ضب) لمجاورته إليه مع أمن اللبس (.....).

(٣) ينظر شرح المقدمة المحسنة ٢٩٠ - ٢٩١.

(٤) المسد: ٤/١١١، قراءة العامة ونافع بالرفع على أنه خبر وامرأته مبتدأ ويكون (في جديها جبل من مسد) جملة في موضع الحال من المضمَر في حمالة، أو خبراً ثانياً، أو يكون حمالة الحطب نعتاً لامرأته، والخبر في جديها جبل من مسد) ويجوز أن يكون وامرأته معطوفة على المضمَر في سيصلى فلا يوقف على ذات لهب ويكون حمالة الحطب خبر ابتداء محذوف، وقرأ عاصم حمالة الحطب بالنصب على الذم فجاءت الصفة للذم لا للتخصيص. وقرأ أبو قلابة: =

منها وجب قطع ما بعده.

قوله: (والتعريف والتنكير) نحو (الرجل القائم) و(رجل قائم) لأن الصفة في المعنى هي الموصوف فوجب المطابقة^(١).

قوله: (والإفراد والتثنية والجمع) نحو (الرجل القائم) و(الرجلان القائمان) و(الرجال القائمون) إلا إذا كانت الصفة (أفعل من) وجب الإفراد، نحو (مررت برجال أفضل منك) وكذلك الألفاظ التي تنطلق على الواحد والجمع نحو (عدو و صديق و رفيق و رسول و خليط) لا تجب فيها المطابقة وإن كانت الصفة (أفعل) المضاف إلى معرفة جاز [و ٧٠] المطابقة وعدم المطابقة نحو (الزيدون أفضل الناس).

قوله: (والتذكير والتأنيث) أي يجب المطابقة فيه تقول (مررت برجل قائم وامرأة قائمة) إلا في مواضع أنت فيها المذكر، وذكر فيها المؤنث واستوى فيها، فلا تجب المطابقة نحو (علامة وحائض وجريح و صبور).

قوله: (والثاني) يعني الوصف بحال متعلقة.... (يتبعه في الخمسة الأول) وهي الإعرابُ رفعه ونصبه وجره والتعريف والتنكير، نحو: (رأيت رجلاً عالماً أبوه) وإنما يتبعه في الخمسة الأول لأنه صفة له.

(حاملة الخطب) ينظر البحر المحيط ٥٢٧/٨، والقرطبي ٧٣٣٠/٨، وحجة القراءات لابن زنجلة ٧٦ - ٧٧، وإعراب القرآن للنحاس ٣٠٦/٥.

(١) ينظر شرح المصنف ٥٧، وشرح الرضي ٣٠٧/١. قال الرضي: وأجاز الكوفيون وصف النكرة بالمعرفة فيما فيه مدح أو ذم استشهاده بقوله تعالى: (ويل لكل همزة لمزة الذي جمع مالا وعنده...) والجمهور على أنه بلل أو نعت مقطوع رفعا أو نصبا، وقال: وأجاز الأخفش وصف النكرة الموصوفة بالمعرفة قال: الأوليان صفة لآخران يقومان مقامهما) والآية من سورة المائدة ورقمها ١٠٧ الرضي ٣١٠/٨.

قوله: (وفي الباقي^(١) كالفعل) يعني في الخمسة الأخيرة، الإفراد والتثنية والجمع والتذكير والتأنيث، يجب إفرادها وتذكيرها، وتأنيتها بحسب فاعلها كما يفعل في الفعل، لأنها مستندة إلى الظاهر الذي بعدها فيجب إفرادها ولا يطابق ما قبلها إلا على لغة ﴿وَأَسْرُوا النَّجْوَى﴾^(٢) بخلاف الموصوف بحاله^(٣)، فإنها مسندة إلى المضمرة المستتر فيها الراجع إلى ما قبلها فتطابقة، مثال ذلك (مررت برجلين كريم أبوهما)، و(برجال كريم أبوهم) و(امرأة كريم أبوها) كما في (كرم) لأنها واقعة موقعه.

قوله: (ومن ثم حسن: قام رجلٌ قاعدٌ غلماناه) يعني بإفراد قاعد لما كان في معنى قعد غلماناه وضعف (قاعدون غلماناه) لما كان في معنى يقعدون غلماناه، فيعود الضمير إلى غير مذكور ك﴿وَأَسْرُوا النَّجْوَى﴾^(٤) و(أكلوني البراغيث)^(٥).

(١) في الكافية المحققة البواقي ببلد الباقي ١٣٠.

(٢) الأنبياء ٢/٢١ وتماها: ﴿لأهية قلوبهم وأسروا النجوى الذين ظلموا هل هذا إلا بشر مثلكم أفتأتون السحر وأنتم تبصرون﴾. فالذين ظلموا بلد من الواو في أسروا، وهو عائد على الناس المتقدم ذكرهم. قال المبرد: وهو كقولك: إن الذين في الدار انطلقوا بنو عبد الله فبنو بلد من الواو في انطلقوا، وقيل هو رفع على الذم أي هم الذين ظلموا. وقيل على حذف القول: بقول الذين ظلموا وحذف القول.... ينظر تفسير القرطبي ٤٣٠٩/٥، والبحر المحيط ٢٧٥/٦ - ٢٧٦.

(٣) أي النعت بحال متعلق الموصوف وهو النعت السببي ينظر الكافية المحققة ١٣٠، وينظر شرح المصنف ٥٧ - ٥٨، وشرح الرضي ٣٠/١، ٥٧ - ٥٨.

(٤) سبق الكلام على هذه الآية في الصفحة السابقة.

(٥) أكلوني البراغيث عبار مشهورة وأصبحت كالقاعدة يقاس عليها حيث جعل الواو في أكلوني علامة دالة على الجمع والبراغيث فاعل أكلوني. وفي اللغة شواهد تؤيد هذه القاعدة منها الآية السابقة، وحديث يتعاقبون فيكم ملائكة على غير رواية مالك في الموطأ، وأبيات أخر ماثلة في كتب النحو.... ينظر شرح شذور الذهب ٢٠٤ وما بعدها.

وإنما لم يوصف به لأنه لا أخص منه ولا مساو، واسم الجنس المعروف باللام والإشارة غير المكاني يوصف ولا يوصف بهما فيوصفان للتوضيح والتخصيص، ولا يوصف بالعلم، لأنه لا أخص منه إلا المضممر وهو لا يوصف، والذي لم يستعمل إلا تابعاً يوصف به ولا يوصف نحو: (حسن بسن) (شيطان ليطان) (جائع نائع) (مررت بزيد العالم الكريم) فهذه صفات والصفات لا توصف لأنه لا يصح الوصف لما لا يتحقق فيه الذاتية، وهي غير متحققة في الصفة.

قوله: (والموصوف أخص أو مساو) ولأنه هو المقصود والصفة غير مقصودة، فلا يليق جعل غير المقصود أخص من المقصود^(١).

قوله: (ومن ثم لم يوصف ذو اللام إلا بمثله أو بالمضاف إلى مثله) لأن ما عداهما أخص فيه لأن المعارف^(٢) مرتبة فأعرفها الضمير، ثم العلم، ثم الإشارة، ثم المعروف باللام، ثم المضاف إلى أحدها، على ما يأتي في موضعه.

قوله: (وإنما التزم وصف هذا بذوي اللام للإبهام) هذا على تقدير سؤال وهو أن يقال لِمَ لم يوصف المبهم بمثله؟ وبالمضاف إلى مثله، وبالمضاف إلى ذي اللام، والتزم وصفه بذوي اللام فقط فأجاب بأن ذلك

(١) ينظر شرح المصنف حيث العبارة منقولة منه بتصرف ٥٨.

(٢) ينظر شرح المصنف ٥٨، وشرح الرضي ٣٦٢/١. قال الرضي في ٣٦٢/١: فالمنقول عن سيويه وعليه جمهور النحلة أن أعرفها المضممرات ثم الأعلام ثم اسم الإشارة ثم المعروف باللام والموصولات، وكون المتكلم والمخاطب أعرف المعارف ظاهر).

للإبهام، لأن الإبهام يطلب صفة، يعني ذاته ولا يعنيها [و٧] إلا أسماء الأجناس وتعريفها باعتبار معانيها إنما هو باللام فلختصت لذلك باللام^(١).

قوله: (ومن ثم^(٢) ضعف مررت بهذا الأبيض وحسن مررت بهذا العالم) يعني من أجل أن صفة الإشارة يجب أن تدل على الذات والجنس، وتغير ذات المبهمة، ضعف أن يقال (مررت بهذا الأبيض) لأنه لا يدل على الذات والجنس لاحتماله لكل جسم وجاز لأنه قد دل على الجسمية وحسن أن يقال (مررت بهذا العالم) لدلالته على الجنس الأقرب ولأن يراد به الحيوان العاقل.

(١) ينظر شرح المصنف ٥٨، وشرح الرضي ٣٤/١.

(٢) في الكافية المحققة من (ثَمَّة) بـ (ثَمَّ).

العطف

قوله: (العطف) كان الأولى تأخير، لما ذكرنا.

قوله: (تابع) جنس يعم التتابع (مقصود بالنسبة) خرج النعت والتوكيد وعطف البيان لأنها ليست بمقصودة بالنسبة. وإنما المقصود الأول، وجيء بهذه للتوضيح والتبيين.

قوله: (مع متبوعه) خرج البتل لأنه غير مقصود متبوعه معه ^(١).

قوله: (يتوسط بينه وبين متبوعه أحد الحروف العشرة، وهي: الواو والفاء وثم وحتى وأو وأما وأم وبل ولا ولكن) جعله الشيخ شرطاً بعد تمام الحد ^(٢)، قال: ولا يصح أن يكون عوضاً عن قوله (مقصود بالنسبة مع متبوعه) لأن الحروف توسط بين النعوت، وعرضنا حد تفصيلها، وضعف بأن التوسط بين النعوت لا بين النعت والمنعوت، والنعوت معطوف بعضها على بعض ^(٣)، واعترض ب (لا) و (بل) و (لكن) و (أو) و (أما) لأنه يقصد بها أحدهما، فلو قال: تابع مقصود

(١) ينظر شرح الرضي ٣٨١، وشرح المصنف ٥٨ والعبارة منقولة عن المصنف إسنادها له....

(٢) ينظر شرح المصنف ٥٨، وشرح الرضي ٣٨١.

(٣) ينظر شرح الرضي ٣٨١ - ٣٩.

بالنسبة يتوسط بينه وبين متبوعه أحد الحروف العشرة كان أولى.
والله أعلم.

قوله: [وسياتي يعني حروف العطف في فصل الحرف مثل: قام زيد وعمرو]^(١) قوله: (وإذا عطف على الضمير المرفوع المتصل أكد بمنفصل مثل: ضربت أنا وزيد) المعطوف والمعطوف عليه لا يخلو أحدهما من ثلاثة أقسام: ظاهرين، ومضميرين متصلين، ومنفصلين ثم هما مرفوعان ومنصوبان ومجروران، فيحصل من مجموعهما سبع وعشرون مسألة، اثنتا عشرة ممتنعة، والمسائل عطف ظاهر على ظاهر (جاء زيد وعمرو، وضربت زيداً وعمراً) و(مررت بزيد وعمرو) ومضمير منفصل على متصل (ما قام إلا أن وأنت، وما رأيت إلا إياك وإياه) والجر ممتنع ومضمير، ومتصل على منفصل، وهي ممتنعة كلها ومتصل على ظاهر ممتنعة، ومتصل على منفصل ممتنعة، ومنفصل على ظاهر (جاء زيد وأنت) و(رأيت زيداً وإياك) والجر ممتنع لأنه لا يكون إلا متصلاً، وبعضهم منع من عطف المتصل متى كان يتصل لولم يعطف، وظاهر على منفصل (ما قام إلا أنا وزيد) و(ما رأيت إلا إياك وزيداً) والجر ممتنع وظاهر على متصل، ومنفصل على متصل، وهذان المتغالبان هما مسألة الكتاب^(٢). قال الشيخ^(٣) وإذا عطف على المضمير المرفوع المتصل أكد

(١) ما بين الحاصرتين زيادة من لكافية المحققة.

(٢) ينظر الكتاب ٣٧٨/٢ وقد عقد صاحب الإنصاف المسألة ٦٦ بعنوان العطف على الضمير

المرفوع المتصل في اختيار الكلام ٤٧٤/٢ وما بعدها، والرضي ٣٩١، وشرح المفصل ٧٧٣.

(٣) ينظر شرح المصنف ٥٨ - ٥٩.

بمنفصل سواء كان المعطوف ظاهراً أو منفصلاً نحو: (جئت وزيداً) و(جئت وأنت) فمذهب جمهور البصريين: أن الضمير المرفوع المعطوف عليه قد اتصل بالفعل^(١)، وتأكد اتصاله لفظاً ومعنى، أما اللفظ فظاهراً، وأما المعنى فلأنه قد صار كلجزء منه، بدليل أنهم قد سكنوا له آخر الفعل فلا يصح أن يعطف عليه إلا بتأكيده بضمير منفصل يعطف عليه في الصورة، لأنه لا يجوز عطف الاسم على بعض حروف الفعل، وهذا حكمة فيقولون (قمت أنا وزيداً وأنا وأنت) قال تعالى: ﴿اسْكُنْ أَنْتَ وَزَوْجُكَ الْجَنَّةَ﴾^(٢) إلا أن يقع فصلٌ جاز نحو (قمت اليوم وزيداً) وأجازة الكوفيون وبعض البصريين^(٣) من غير تأكيد، واحتجوا بقوله تعالى: ﴿مَا أَشْرَكْنَا وَلَا آبَاؤُنَا﴾^(٤) وبقوله:

[٣٣٥] قلت إذ أقبلت وزهر تهلى

كنعاج الملا تعسفن رملاً^(٥)

- (١) ينظر الإنصاف ٤٧٤/٢ وما بعدها في الخلاف في هذه المسألة.
- (٢) الأعراف ١٩٧ وتامها: ﴿وَيَا آدَمُ اسْكُنْ أَنْتَ وَزَوْجُكَ الْجَنَّةَ فَكُلَا مِنْ حَيْثُ شِئْتُمَا وَلَا تَقْرَبَا هَذِهِ الشَّجَرَةَ فَتَكُونَا مِنَ الظَّالِمِينَ﴾.
- (٣) ينظر شرح الرضي ٣٦٩/١، وشرح المفصل ٧٧٣، والبحر المحيط ٢٤٨/٤.
- (٤) الأنعام ١٤٨/١ أي: آباؤنا معطوفة على النا في أشركنا ولم يقل نحن ولا آباؤنا ينظر تفسير القرطبي عند الأنعام ٢٥٦٣/٣، والبحر المحيط ٢٤٨/٤.
- (٥) البيت من الخفيف، وهو لعمر بن أبي ربيعة في ملحق ديوانه ٤٩٨، ينظر الكتاب ٣٧٩/٢، وشرح أبيات سيويه ١٠١/٢، والخصائص ٣٨٦/٢، والمفصل ١٤٢، وشرحه لابن يعيش ٧٤/٣ - ٧٥، والإنصاف ٧٩/٢، وشرحه التسهيل السفر الثاني ٧٦٢/٢، وشرح ابن عقيل ٢٣٨/٢ ويرى الفلا بلل الملا.
- والشاهد فيه قوله: (أقبلت وزهر) حيث عطف زهر على الضمير في (أقبلت) المرفوع وذلك من غير أن يفصل بين المعطوف و المعطوف عليه بالضمير المنفصل.

[ظ ٧] مع إحكامه النصب على المعية، ورد بأنه قد وقع الفصل ب(لا) وضعف بأنه بعد حرف العطف، ورد بأن نية الإطالة، قامت مقام الإطالة وأما البيت فتؤول بأنه جملة حالية.

وأما النصب فجائز بغير تأكيد لأنه مفعول فضلة، تقول (ضربتك وزيداً) و(ضربتك وإياه) وأما الجر مثل: (مررت بك وبزيد) فلا يصح على مذهب سيبويه والجمهور إلا بإعادة الجار ليكون كالمستقل بنفسه^(١)، ويعطف عليه في الصورة لا في المعنى، وأجاز الجرمي^(٢) والزيادي العطف مع التأكيد من غير إعادة الحرف نحو (مررت بك أنت وزيد) وأجازه نجم الدين مع الجورر بالإضافة من غير إعادة حرف ولا تأكيد، وأجازه الكوفيون والأخفش^(٣) من غير إعادة ولا تأكيد مطلقاً، واحتج بقوله تعالى: ﴿وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ﴾^(٤) وقوله:

(١) ينظر رأي سيبويه في الرضي ٣٢٠/٨.

(٢) ينظر رأي الجرمي في الرضي ٣٢٠/٨، ورأي الجرمي والزيادي في المجمع ٢٦٩/٥.

(٣) ينظر شرح الرضي ٣٢٠/٨، والبحر المحيط ١٦٥ وما بعدها، والمجمع ٢٦٧/٥.

(٤) النساء ١/٤، قرأ النخعي وقتادة والأعمش وحمة (والأرحام) بلجر وقرأ الباقر بالنصب، وقد اختلف أئمة النحو في توجيه قراءة الجر، فأما البصريون قالوا هو لحن لا تحل القراءة به، وأما الكوفيون فقالوا: هو قبيح، قال سيبويه في توجيه هذا القبح: إن المضممر الجورر بمنزلة التنوين، والتنوين لا يعطف عليه، وقال الزجاج وجماعة: يقبح عطف الاسم الظاهر على المضممر في الخفض إلا بإعادة الخافض كقوله تعالى: (فخسفنا به وبداره الأرض) وجوز سيبويه ذلك في ضرورة الشعر.

وحكى أبو علي الفارسي في كتاب التذكرة أن المبرد قال: لو صليت خلف إمام يقرأ والأرحام بلجر لأخذت نعلي ومضيت. وقد رد الإمام أبو نصر القشيري ما قاله القلاحدون في قراءة الجر فقال: ومثل هذا الكلام مردود عند أئمة الدين لأن القراءات التي قرأ بها أئمة القراء ثبتت عن النبي صلى الله عليه وسلم تواتراً وفي كتاب السبعة في القراءات (٢٢٦)، واختلفوا في نصب الميم وكسرها. من قوله والأرحام، فقرأ حمزة وحله خفضاً، وقرأ الباقر والأرحام نصباً وبناءً عليه إذا تواترت القراءة فلا سبيل إلى ردها لأنها كما قالوا:

[٣٣] _____ فلغلب فما بك والأيلم من عجب^(١)

وأجيب بأن (الأرحام) قسم والبيت ضرورة، وإنما جاز في البذل والتأكيد التبعية للضمير المرفوع المتصل من غير تأكيد بمنفصل وفي المجرور من غير تأكيد بمنفصل، وفي المجرور من غير إعادة الجار، لأنهما ليسا بأجنبيين عن متبوعهما وبذل الغلط قليل بخلاف العطف فإنه مغاير للمعطوف عليه، وإنما اشترط التأكيد بمنفصل في النفس والعين خشية الإلباس بالفاعل^(٢).

قوله: (والمعطوف في حكم المعطوف عليه) مراده فيما يجب له ويمتنع عليه فقط، فالواجب كالعطف على الصلة والصفة والخبر والحال، فإنه يشترط فيه ما فيها من العائد والممتنع كالعطف بالموجب على المنفي.

سنة متبعة، أما إذا لم تتواتر فالأمر مختلف، وبما أنه القارئ بلخفص حمزة وهو من السبعة فإذا فالقراءة متواترة ولا سبيل إلى ردها أو تلحينها.... لكن الرضي قال في ٣٢٠/١: ولا نسلم تواتر القراءات السبع، وقال الشوكاني في فتح القدير ٤١٨/١: ولا يخفى عليك أن دعوى التواتر باطلة يعرف ذلك من يعرف الأسانيد التي رووها بها.... وينظر البحر المحيط ١٦٥/٣ - ١٦٦. (١) عجز بيت من البسيط، وصدرة:

فاليوم قربت تهجونا وتشتمنا

وهو بلا نسبة في الكتاب ٣٨٣/٢، وشرح أبيات سيويه ٢٠٧/٢، والإنصاف ٤٦٤/٢، وشرح المفصل ٧٨٣ - ٧٩، وشرح التسهيل السفر الثاني ٧٦٦/٢، وشرح الرضي ٣٢٠/١، والبحر المحيط ١٦٦٣، وشرح ابن عقيل ٢٤٠/٢، والهمع ١٠١/٢، والخزانة ١٣٣/٥. الشاهد فيه قوله: (فما بك والأيلم) حيث عطف الأيام على ضمير الكاف في بك بغير إعادة حرف الجر على رأي الكوفيين، والبصريون يميزونه للضرورة. (٢) ينظر شرح الرضي ٣٢٠/١ - ٣٢١، وهذه العبارة منقولة عن الرضي بتصرف. وهي من قوله: لأنهما ليسا.... الفاعل).

قوله: (ومن ثم^(١) لم يجز في (ما زيد بقائم) ولا ذاهبٌ عمرو ولا الرفع) أي من أجل أنه يشترط في المعطوف ما في المعطوف عليه من عائد وإعراب لم يجز (ولا ذاهبٍ) بالجر، لأنك لو جررته عطفت مالا ضمير فيه على ما فيه ضمير، وصار الخبر مشتركاً بين زيد وعمرو، وأنت إذا قلت: (ما زيد بذاهب عمرو) لم يصح، فكذلك إذا جعلته معطوفاً عليه، والرفع في (ذاهبٌ عمرو)، إما خبر مقدم على المبتدأ وهو عمرو وإما أن يكون ذاهب مبتدأ، لأنه قد اعتمد على حرف النفي، وعمرو فاعل ساد مسد الخبر، فأما إذا أُنبِتَ عن (ما) النافية نحو (ليس زيدٌ قائماً ولا ذاهباً عمرو) جاز النصب في ذاهباً على أن (ذاهباً عمرو) جملة معطوفة على التي قبلها، وقُدِّمَ الخبر فيها على الاسم، وأصله (ليس زيدٌ قائماً ولا عمرو ذاهباً) بخلاف (ما) فإنه لا يتقدم خبرها على اسمها فضلاً على المعطوف عليها.

قوله: (وإنما جاز الذي يطير فيغضب زيد [الذباب]^(٢) لأنها فاء السببية) هذا جواب عن سؤال مقدر، كأنه قيل: قد شرطتم أن يكون حكم المعطوف حكم المعطوف عليه، وقد عطفتهم فيغضب زيد وهو لا ضمير فيه، على ما فيه ضمير وهو (يطير)، وأجاب بأن هذه الفاء إنما جيء بها للسببية^(٣) لا للعطف فقط، ولهذا لو أجيب بالواو بدلها لم يجز باتفاق، بخلاف الفاء لأنها تفيد السببية، والارتباط بين الجملتين، فكذلك أجازوا

(١) في الكافية المحققة ثَمَّتْ بدل ثم.

(٢) ما بين الحاصرتين زيادة من الكافية المحققة.

(٣) ينظر شرح المصنف ٥٩.

العطف بهما لا عائد فيه على ما فيه عائد، كهذه المسألة،
وعكسها كقوله:

[٣٣٧] وإنسان عيني يحسر الله تلة^(١) فييدو

قوله: (وإذا عطف على عاملين مختلفين) يعني إذا عطف بحرف واحد معمولين على معمولي عاملين مختلفين لم يجوز، وقوله: (على عاملين) يحتز من العامل الواحد، فإنه جائز سواء كان له معمول، ك(قام زيد وعمرو) أو معمولان، ك(ضرب زيد عمراً وبكر خالداً). قوله: (مختلفين) يحتز عن المتماثلين فإنه جائز نحو (ضرب ضرب زيد عمراً وبكر خالداً) فإذا عرفت ذلك، فاعلم أن المعطوف إن كان واحداً، وعطفته على معمول واحد جاز [و٧٢] نحو (قام زيد وعمرو) وإن عطفته على معمولين لم يجوز، سواء كان العامل واحداً، نحو (ضرب زيد عمراً وبكر) أو العاملين نحو (قام زيد وقعد عمرو وبكر) لأنه يؤدي إلى معمول بين عاملين وإن لم يعرب بإعرابين وإن كان المعطوف أكثر، فإن عطفته على معمول واحد لم يجوز نحو (قام زيد وعمرو وخالداً) إلا على قول من أجاز حذف العاطف وإبقاء المعطوف كما حكى (أكلت لحماً خبزاً تمرأ) وإن عطفته على معمولين فصاعداً

(١) صدر بيت من الطويل، وهو لني الرمة في ديوانه ٤٦٠، وله ولكثير، ينظر المقرب ٨٣/١ ومغني اللبيب ٦٥١، وأوضح المسالك ٣٦٨٣، وتذكرة النحلة ٦٦٨، وهمع الهوامع ١٩٧، والأشبه والنظائر ١٠٣/٣، وخزانة الأدب ١٩٢/٢. وعجزة:
فييدو وتارات يحم فيغرق

والشاهد فيه قوله: (فييدو حيث عطف الجملة التي تصلح لأن تكون خبراً عن المبتدأ والمشتملة على ضمير يعود إلى المبتدأ الذي هو إنسان عيني عطفها على جملة (يحسر) الخالية من هذا الضمير فصارت الجملتان كالشيء الواحد ولذلك صح إعراب جملة يحسر خبراً للإنسان.

لعامل واحد جاز، نحو (ضرب زيداً عمراً وبكرُ خالداً) و(علمت زيداً قائماً وعمراً قاعداً) و(أعلمت زيداً عمراً قائماً وبكرُ خالداً قاعداً) وإن عطفته على معمولين فصاعداً لعاملين فصاعداً، فإن زاد العامل على اثنين نحو (خرج زيد من الدار إلى المسجد وعمرو والحانوت إلى السوق) لم يجز، وإن كانا اثنين، فإن كان العطف بغير الواو لم يجز، وإن كان بالواو فهي مسألة المصنف^(١)، نحو (زيد في الدار وعمر والحجرة) منعها سيبويه^(٢) والجمهور، واختاره الزمخشري^(٣)، وحجتهم أن الواو نائبة مناب العامل الواحد وقائمة مقامه، وفي هذه المسألة وأمثالها قيمته مقام عاملين وهو ضعيف، لأنه لا يقوى أن يقوم مقام عاملين، ثم إن بعض العوامل لا تصل إلى معمولين كحرف الجر، فكيف ما قام مقامه، وأجازه الفراء^(٤) وبعض الكوفيين والأخفش^(٥) من البصريين وحجتهم قوله تعالى: ﴿إِنَّ فِي السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ لَآيَاتٍ لِلْمُؤْمِنِينَ﴾^(٦) ثم قال: ﴿وَتَصْرِيفُ الرِّيَّاحِ آيَاتٌ لِّقَوْمٍ يَعْقِلُونَ﴾^(٧) فيمن نصب آياتٍ، فتصريف الرياح معطوف على (خلق

- (١) قال المصنف في ٥٩ ما نصه (العطف على عاملين ممتنع عند البصريين المتقدمين مطلقاً).
- (٢) قال سيبويه في الكتاب ٦٣/١: (وإذا قلت ما زيد منطلقاً أبو عمرو، وأبو عمرو أبوه لم يجز، لأنه لم تعرفه به لم نذكر له إضماراً ولا إظهاراً فيه فهذا لا يجوز لأنك لم تجعل سبباً له).
- (٣) واختار الزمخشري المنع، ينظر المفصل ١٠٦، وشرحه لابن يعيش ٢٧/٣ وما بعدها، وابن السراج في الأصول ٦٩/٢، والرضي في شرحه ٣٢٤/١.
- (٤) ينظر معاني القرآن للفراء ٤٥/٣، وشرح المصنف ٥٩.
- (٥) ينظر رأي بعض الكوفيين والأخفش في شرح الرضي ٣٢٤/١، والأصول في النحو لابن السراج ٧٧/٢ وما بعدها، وشرح المفصل ٢٧/٣ وما بعدها.
- (٦) الجاثية ٣/٤٥.

(٧) الجاثية ٥/٤٥: ﴿واختلاف الليل والنهار وما أنزل الله من السماء من رزق فأحيا به الأرض بعد موتها وتصريف الرياح آيات لقوم يعقلون﴾ آيات بالرفع فيهما وقرأ حمزة والكسائي بكسر التاء فيهما ووجه الكسر في آيات الثاني العطف على ما عملت فيه والتقدير وإن في خلقكم وما يثبت من دابة آيات، وقراءة العامة بالرفع، ينظر معاني القرآن -

السموات) والعامل فيه في وآيات عطف على الآيات، والعامل فيها أن قولهم (ما كل بيضاء شحمة ولا سوداء تمرة)^(١) فسوداء معطوفة على بيضاء، وعاملها (كل) وتمرّة على شحمة وعاملها (ما) وقوله:

[٣٣٨] أكل امرئ تحسين امرءاً

ونلر تلجج بالليل نلرا^(٢)

فإن الأولى معطوفة على امرئ الأول وعامله، والثانية على امرئ الثاني وعامله تحسين، وغير ذلك من الأشعار.

وتأوله المانعون، أما الآن فجعلوا (آيات) الثانية تأكيداً للأولى. وفي

للفراء ٤٥/٣، والحجة في القراءات لابن زنجلة ٦٥٨، والسبعة في القراءات ٥٩٤، والنشر ٣٧١/٢، والبحر المحيط ٤٣/٨.

(١) ينظر هذا المثل في الكتاب ٦٥/١ - ٦٦، والأصول في النحو ٧٤/٢، والمفصل ١٠٦، وشرحه لابن يعيش ٢٦٣ - ٢٧، وشرح الرضي ٣٢٥/١. قال سيبويه في الكتاب ٦٥/١ - ٦٦، ما نصه (وتقول ما كل سوداء تمرة ولا بيضاء شحمة، وإن شئت نصبت شحمة، وبيضاء في موضع جر، كأنك أظهرت (كل) فقلت ولا كل بيضاء).

وقال ابن يعيش: (وقد كثر التقلب بهذا المثل وأجاز ما فيه وجوهاً من الإعراب وجملتها خمسة أوجه: الأول: أن ترفع كل وتخفف سوداء بالإضافة، والثاني: أن ترفع ولا تعمل ما وتعطف جملة على جملة، الثالث: أن تنصب الأول على إعمال (ما) وترفع بيضاء وشحمة على الاستئناف، الرابع: لا تعمل (ما) ولكن تحذف كل وتبقى أثرها. والخامس: أن تبقى دون حذف وهو أحسنها) انظر شرح المفصل ٢٧/٣ بتصرف.

(٢) البيت من المتقارب، وهو لأبي ذؤاد في ديوانه ٣٥٣، وله ولعلي بن زيد ينظر الكتاب ٦٦/١، ويروى فيه توقّد والمفصل ١٠٦، وشرحه لابن يعيش ٢٦٣، والإنصاف ٤٧٣/٢، وشرح المصنف ٦٠، ومغني اللبيب ٣٨٢، وشرح شواهد المغني ٧٠٠/٢، وشرح ابن عقيل ٧٧/٢. والشاهد فيه قوله: (ونار) حيث حذف المضاف وهو كل الذي قدر وأبقى المضاف إليه مجروراً كما كان قبل الحذف، وذلك لأن المضاف المحذوف معطوف على مماثل له موجود هو كل في بداية البيت.

البيت، وفي (لا سوداء تمرّة)، على حذف المضاف وترك المضاف إليه على إعرابه، وفصل ابن الحالج^(١) والأعلم: ^(٢) فلأجازه^(٣) فيما كان أحد عامليه جاراً^(٤) بشرط تقدمه وموازنة المعطوف للمعطوف عليه نحو (في الدار زيد والحجرة عمرو) و(إن في الدار زيداً والحجرة عمراً) وحجتهم على التفصيل: أنه إذا تقدم المرفوع والمنصوب على المجرور أدى ذلك إلى الفصل بين الجار والمجرور من جهة أن الواو بمنزلة العامل، بخلاف ما إذا تقدم المجرور على المرفوع أو المنصوب، فإنه لا يكون فيه فصل بين الجار ومجروره^(٥).

قوله: (خلافاً للفراء)^(٦)، يعني فإنه أجاز العطف على عاملين مختلفين مطلقاً.

قوله: (إلا في نحو: في الدار زيد والحجرة عمرو) يعني فإنه يجوز حيث تحصل الشروط الثلاثة.

قوله: (خلافاً لسيبويه)^(٧) فإنه منع الكل مطلقاً، وتأول هذه الحجج بما ذكرنا.

(١) ينظر شرح المصنف ٥٩.

(٢) ينظر شرح الرضي ٣٣٥/١.

(٣) في الأصل فلأجازه وهو تحريف.

(٤) في الأصل جار.

(٥) ينظر شرح المصنف ٥٩، وشرح الرضي ٣٣٥/١، وفيه رأي الأعلّم، قال الرضي: (والمصنف جوّز بالقيد الذي ذكره الأعلّم أيضاً وهو أن يتقدم المجرور على المعطوف عليه ويتأخر المنصوب أو المرفوع ثم يأتي المعطوف على ذلك الترتيب).

(٦) ينظر رأي الفراء في الرضي ٣٣٥/١.

(٧) ينظر الكتاب ٦٣/١ وما بعدها، وشرح الرضي ٣٣٥/١، وشرح المفصل ٢٧/٣.

التوكيد

قوله: (التوكيد) هو مصدر وكّد، والتأكيد مصدر أكد.

قوله: (تابع) جنس، وخرج منه ما ليس بتابع نحو: ﴿فَخَرَّ عَلَيْهِمُ السَّقْفُ مِنْ فَوْقِهِمْ﴾^(١) ﴿وَلَا طَائِرٌ يَطِيرُ بِجَنَاحَيْهِ﴾^(٢).

قوله: (يقرر أمر المتبوع) خرج العطف بحرف والبدل فإنهما لا يقرران أمر المتبوع^(٣).

قوله: (في النسبة)^(٤) والشمول) خرج عطف البيان والصفة لأنهما وإن قررا أمر المتبوع فليس في نسبة ولا شمول، ألا ترى أنك إذا قلت: (جاءني زيد الطويل) فلم يقع شك في نسبة المجيء إلى زيد، وإنما وقع في أي زيد [ظ ٧٢] من الزيود؟ هل من الطوال أم القصار؟ فلما قلت الطويل عُلِمَ بذلك مجيئه، فهو معلوم من قبل، ومعنى النسبة، أنك إذا قلت (جاء زيد) احتمل أن يكون هذا الجائي رسوله، فإذا قلت (جاء زيد زيد) زال الاحتمال، وكذلك الشمول، إذا قلت: أخذت الدراهم، احتمل

(١) النحل ٢٦/١٦.

(٢) الأنعام ٣٨/١.

(٣) ينظر شرح المصنف ٦٠.

(٤) في الكافية المحققة أو بدل و.

أن يكون أبقى سيراً منها، فإذا قلت (كلها) زال الاحتمال. والذي للشمول (كل) وأخواتها، وللنسبة اللفظي وسائر المعنوي.

قوله: (وهو لفظي ومعنوي) أي التأكيد على ضربين، لفظي ومعنوي.

قوله: (فاللفظي): ^(١) تكرير اللفظ الأول) أي تكريره بعينه (مثل جاء زيد زيد) وأما مررت به هووبك أنت فاستعير فيه ضمير المرفوع للمجرور.

قوله: (ويجري في الألفاظ كلها) يعني في الاسم والفعل والحرف والجملة، والظاهر والمضمر، تقول: (جاء زيد زيد) (جاء زيد جاء زيد) و(جاء رجل رجل) قال:

[٣٣٩] كم عالم عالم أعيت مذاهبه

وجاهل جاهل تلقاه مرزوقاً ^(٢)

ومنع طاهر في النكرات ^(٣) والمضمر قوله:

(١) قال المصنف ٦١: (وقد وقع في كلام الزمخشري وغيره في مثل يا زيد زيد أنه بدل وليس بمستقيم لأنه يخرم قاعدة التوكيد اللفظ، فإنه لو كان بدلاً، لكان جاء في زيد زيد بدلاً، وأيضاً فإنه لا معنى للبدلية فيه).

(٢) البيت من البسيط، وهو لابن الرواندي كما في معاهد التنصيص ١٤٧/١، ومفتاح العلوم ٨٥. ويروي فيه مع بيت آخر به (عاقِل) بدل عالم:

كم عاقِل عاقِل أعيت مذاهبه وجاهل جاهل تلقاه مرزوقاً

هذا الذي ترك الأوهام حائرة وصير العالم التحرير زنديقاً

والشاهد فيه قوله: (كم عالم عالم وجاهل جاهل) حيث أكد اللفظ الأول بتكريره في الشطرين على سبيل تأكيد المفرد بالمفرد.

(٣) ينظر شرح المقلمة المحسبة ٤٠٨/٢، والهمع ٢٠٤/٥.

[٣٣٠] تيممت هملان النين همُّ همُّ^(١) _____

وقوله:

[٣٣١] إيك إيك المراء فإنه

إلى الشر دعه وللشر جالب^(٢)

والفعل (ضَرَبَكَ ضَرَبَكَ) قال:

[٣٣٢] أتك اللاحقون احبس احبس^(٣)

والحرف إن كان يفيد تكريراً لحروف الإيجاب والمشبهة كرر وحده
تقول: (نعم نعم) و(كأن كأن) قال:

[٣٣٣] وكئن وكئن أعنفها مشلّدتا في قرن^(٤)

(١) صدر بيت من الوافر وهو لسيدنا علي بن أبي طالب رضي الله عنه في ديوانه ١٩١، وعجزه:

إذا ناب أمر جُنّتي وسهامها

ينظر شرح التسهيل السفر الثاني ٦٥٥/٢، وجمع الهوامع ٢٠٧/٥.

والشاهد فيه قوله: (الذين هم هم) حيث أكد الضمير المنفصل (هم) بضمير منفصل آخر وهو من التوكيد اللفظي.

(٢) البيت من البحر الطويل وهو للفضل بن عبد الرحمن، ينظر الكتاب ٢٧٩/١،

والخصائص ١٠٢/٣، وشرح المفصل ٢٥/٢، وأوضح المسالك ٣٣٦/٣، وخزانة الأدب ٦٣/٣.

والشاهد فيه قوله: (إياك إياك المراء) حيث كرر الضمير إياك للتأكيد اللفظي وقيل إن إياك الثانية بدل الواو في المراء.

(٣) البيت من البحر الطويل وهو بلا نسبة ينظر الخصائص ١٠٣/٣، وشرح التسهيل السفر

الثاني ٦٥٥/٢، وشرح الرضي ٣٣٢/١، وشرح ابن عقيل ٢١٤/٢، وأوضح المسالك ١٩٤/٢، وجمع الهوامع ١٤٥/٥ - ٢٠٧ وخزانة الأدب ١٥٨/٥.

والشاهد فيه قوله (أتاك أتك، واحبس واحبس) فإنه كرر اللفظ الأول بعينه وهو من التوكيد اللفظي.

(٤) البيت من الرجز، وهو منسوب إلى خطام الجاشعي والأغلب العجلي وهما في ديوان

الأغلب ١٦٥/٤. وتماه:

وقوله:

[٣٣٤] _____ ما من حمل أحد معصماً^(١)

وإلا أعيد مع ما [بعلمه]^(٢) نحو (مررت به به) و(بك بك) و(بزيد بزيد) و(بعمرو وعمرو).

قوله: (والمعنوي بالفاظ مخصوصة، وهي نفسه وعينه إلى آخرها) الواو دخلت عاطفة لتعدادها، وأما إذا أكدت بها كلها فالأفصح عدم دخولها، والألفاظ التي علدها الشيخ تسعة وزاد الشيخ سيبويه^(٣) جميعهم وعامتهم) المضافين تقول: (جاء القوم جميعهم وعامتهم) ومنع المبرد من (عامّة)^(٤).

قوله: (فالأولان يعمان باختلاف صيغتهما وضميرهما) [نفسه نفسها أنفسهما أنفسهم أنفسهن]^(٥) يعني النفس والعين يعمان في الأفراد والتثنية والجمع والتذكير والتأنيث ويختلف الضمير باختلاف المؤكد تقول: (جاء زيد نفسه وعينه) و(الزيدان أنفسهما وعينهما) ولا

وينظر شرح التسهيل السفر الثاني ٦٥٨/٢، والهمع ٢٠٩/٥، والأشباه والنظائر ١٠٢/٤، والقرن: الجبل

والشاهد فيه قوله: (وكانَ وكانَ) حيث أكد (كانَ) التي هي حرف تشبيه ونصب توكيداً لفظياً بإعادة المؤكد والمؤكد بمعمول أولهما، مع أن كانَ ليس من أحرف الجواب والتوكيد على هذا شاذ.

(١) سبق تخريجه برقم ٢٩٣.

(٢) ما بين الحاصرتين زيادة يقتضيها السياق.

(٣) ينظر الكتاب ٣٧١/١ وما بعدها، وشرح التسهيل السفر الثاني ٦٣٩/٢.

(٤) ينظر المقتضب ٣٨٠/٣، وهمع الهوامع ١٩٩/٥.

(٥) ما بين الحاصرتين زيادة من الكافية المحققة.

يجوز تشيته النفس والعين مع المثنى، بل تجمع كما في المجموع، وأما الضمير فعلى قياسه، وقد جاء فيهما مع المثنى ثلاث لغات أفصحها الجمع ثم الأفراد ثم التثنية فتقول: (جاء الزيدان أنفسهما وأعينهما، ونفسهما وعينهما، ونفساهما وجاءت الهندات أنفسهما وأعينهما، ونفسهما وعينهما)^(١) و(نفساهما وعيناهما)^(٢) وفي الجمع (جاء الزيدون أنفسهم وأعينهم والهندات أنفسهن وأعينهن).

قوله: (والثاني للمثنى) أي الضرب الثاني من التوكيد لا يكون إلا للمثنى وهو (كلاهما) للمذكر (وكلتاهما) بالتاء للمؤنث وهما من اللازمات للإضافة ولا يضافان إلا إلى مثنى^(٣) أو ما في حكمه ظاهر نحو ﴿كَلَّا الْجَنَّتَيْنِ﴾^(٤) أو مضمّر نحو كلاهما قال:

[٣٣٥] ويعلم أن سننقه كلانا^(٥)

(١) ينظر شرح المصنف ٦١، وشرح الرضي ٣٣٦/١ - ٣٣٤.

(٢) وحكى ابن كيسان عن بعض العرب نفساهما وعيناهما كما ذكر الشارح ونقله الرضي عن ابن كيسان ٣٣٤/١٠.

(٣) قال المصنف في شرحه ٦١ ما نصه: (وأما كلا فلا يؤكد به إلا المثنى فيخالف في ضميره باعتبار من هو له من متكلم أو مخاطب أو غائب كقولك: جئنا كلانا، وجئتما كلاكما، وجاء أكلاهما، وإن كانت لمؤنث زيدت التاء فقلت كلتان وكلتاكما).

(٤) الكهف ٣٣/١٨ وتمامها: ﴿كَلَّا الْجَنَّتَيْنِ آتَتْ أَكْلَهُمَا وَلَمْ يُنظَمْ لَهُمَا شَيْءٌ وَفَجَرْنَا خِلَالَهُمَا نَهْرًا﴾.

(٥) عجز بيت من الوافر وصدره:

فإن الله يعلمني ووهباً

وهو للنمر بن تولب في ديوانه ٣٩٥، وشرح المفصل ٢/٣.

والشاهد فيه قوله: (كلانا) حيث أضاف كلا إلى (نا) وهو ضمير جمع، وكلا يضاف إلى تثنية، وذلك لأن الاثنين والجمع في الكناية عن المتكلم واحد، أو لأنه حمل الكلام على المعنى لأنه بمعنى نفسه ووهباً...

وقال:

[٣٣] وكلا ذلك وجه وقَبِل^(١)

ويخالف في ضميره باعتبار مَنْ هوله من متكلم وخطاب وغيبة نحو (جئنا كلانا) و(جئتم كلاكما) و(جاء كلاهما) وإن كان لمؤنث ردت التاء تقول: (جاءتا كلاهما).

قوله: (والباقي لغير مثنى) أي كل وأخواته لغير المثنى مما يتجزأ من مفرد أوجع مذكر أو مؤنث نحو (شربت القدر كله) و(جاء القوم كلهم).

قوله: (باختلاف [٧٣] الضمير في كله وكلها) [كلهم كلهن]^(٢) يعني أن الضمير يجري على قياسه في التذكير والتأنيث والتثنية والجمع.

قوله: (والصيغ في البواقي) [أجمع، وجمعاء، وأجمعون، وجمع] يعني باختلاف الضمير في كله، واختلاف الصيغ في البواقي وهي (أجمع واكتع وأبتع وأبضع)^(٣) تقول (اشتريت العبد أجمع أكتع أبضع) و(الجارية جمعاء

(١) عجز بيت من الرمل، وهو لعبد الله الزبيري في ديوانه ٤١، وينظر الأغاني ١٤٦/١٥، وشرح المفصل ٢/٣ - ٣، ومغني اللبيب ٢٦٨، وشرح شواهد المغني ٥٤٩٢، وأوضح المسالك ١٣٩/٣، وشرح ابن عقيل ٦٢/٢، وهمع الهوامع ٢٨٢/٤. وصدره: إن للخير وللشر مدى

والشاهد فيه قوله: (كلا ذلك) حيث أضاف (كلا) إلى (ذلك) وهو فرد لفظاً مثنى معنى وذلك لأنه يعود على الخير والشر.
(٢) ما بين الحاصرتين زيادة من الكافية المحققة.
(٣) ما بين الحاصرتين زيادة من الكافية المحققة.
(٤) قال المصنف في شرحه: فيقال للمفرد المذكر أجمع، وللمؤنث جمعاء، وللجمع المذكر أجمعون، وللجمع المؤنث جمع، ولا يقال للمثنى عنه استغناء بكلا ٦١.
وقال الرضي عن البواقي في التوكيد: (تقول للواحد المذكر: أجمع أكتع أبتع أبضع، -

وكتعاء بتعاء بصعاء) و(العبيد أجمعين أكتعين أبتعين أبصعين) و(الجواري جمع وكتع بتع وبصع) لا يقلن في المثني استغناء عنهن ب(كلا) وهذه التواكيد معارف لا يؤكد بها إلا المعرفة، وأجاز الكوفيون تأكيد النكرات المقصودة^(١) نحو قوله:

[٣٣٧] تحملني الذلفه حولاً أكتعا^(٢)

وقوله:

[٣٣٨] قد صرّت البكرة يوماً

وتعريفها من جهة العلمية عند الفارسي^(٤) ومن جهة الإضافة ظاهرة

وللواحدة جمعاء كتعاء بتعاء بصعاء، ولجمع المذكر العاقل أجمعون أكتعون أبتعون أبصعون، ولجمع المؤنث جمع كتع بتع بصع عاقلاً أو غيره) ٣٣٤/١ ثم قال الرضي في الصفحة نفسها (وقد أجاز الكوفيون والأخفش لمثنى المذكر أجمعان أكتعان أبصعان أبتعان ولمثنى المؤنث جمعاوان كتعاوان بصعاوان بتعاوان وهو غير مسموع).

(١) ينظر رأي الكوفيين في شرح ابن عقيل ٢/٢١١، وشرح الرضي ١٠/٣٣٥. قال الرضي: وقد أجاز الكوفيون تأكيد المنكر إذا كان معلوم المقدار مؤقتاً كدرهم ودينار ويوم وليلة وشهر.... نفس الصفحة.

(٢) البيت من الرجز بلا نسبة في شرح التسهيل السفر الثاني ٢/٦٤٤ - ٦٤٨، وشرح الرضي ١/٣٣٥، وشرح ابن عقيل ٢/٢١٠، ولسان العرب مادة (كتع) ٥/٣٨٢٠، وهمع الهوامع ٥/٢٠٥، وخزانة الأدب ٥/١٦٩. وتماهه:

يا ليتني كنت صبيّاً مرضعاً

والشاهد فيه قوله: (حولاً أكتعا) حيث أكد النكرة المقصودة وهو مذهب الكوفيين كما أشار الشارح.

(٣) الرجز بلا نسبة في الإنصاف ٢/٤٥٥، وشرح المفصل ٣/٤٤ - ٤٥، وشرح التسهيل السفر الثاني ٢/٦٤٨، وشرح الرضي ١/٣٣٥، وشرح ابن عقيل ٢/٢١١، وهمع الهوامع ٥/٢٠٤، وخزانة الأدب ١/١٨١.

والشاهد فيه قوله: (يوماً أجمعاً) حيث أكد يوماً وهو نكرة محدودة بقوله أجمعاً وتجوز ذلك على مذهب الكوفيين وهذا ما ذهب إليه ابن مالك.

(٤) ينظر المقتصد في شرح الإيضاح ٢/٨٧٢.

كانت أو مقدرة عند الخليل وسيبويه^(١).

قوله: (ولا يؤكد ب كل وأجمع إلا ذوأجزاء يصح افتراقها حساً أوحكماً) يحترز من الجوهر الفرد، قوله: (يصح افتراقها) يحترز من مالا يصح افتراقها نحو (جاء زيد) لا تقول كله، لأنه لا يصح مجيء بعضه، وما يجب افتراقها نحو (اقتسم هؤلاء الثلاثة ثلاثة أقسام كلهم) والذي يصح افتراقه حساً مثل (أكرمت القوم كلهم) ويسمى المتجزئ بالذات والحكم مثل (اشتريت العبد كله) [جاءني زيد كله]^(٢) وسُمي المتجزئ بالعامل ومنه (رأيت زيدا كله) و(ضربته كله) وإنما اختص (كل) و(أجمع) بما يصح افتراقه لأنها وضعت لتأكيد الشمول والإحاطة ولا تصحان إلا في ذي أجزاء يصح افتراقها حساً أوحكماً.

قوله: (وإذا أكد الضمير المرفوع) يحترز من الظاهر والمضمر المنصوب والمجرور^(٣).

قوله: (المتصل) يحترز من المنفصل، نحو (ما جاء إلا أنت نفسك)^(٤).

قوله: (بالنفس والعين) يحترز مما يؤكد بغيرهما، نحو (كل) وأخواته فإن هذه لا تحتاج إلى تأكيد بمنفصل نحو (جاؤوني كلهم)

(١) ينظر الكتاب ٣٧/١ وما بعدها.

(٢) ما بين الحاصرتين زيادة من الكافية المحققة.

(٣) ينظر شرح المصنف ٦١.

(٤) ينظر شرح المصنف ٦١.

قوله: (أكد بمنفصل) وهوما اجتمعت فيه هذه الشروط نحو (قمت أنت ونفسك) و(زيد خرج هو ونفسه) وإنما أكد بمنفصل لأنه لما اتصل بالفعل صار كالجزء منه، فكما لا يعطف عليه إلا بتوكيد كذلك لا يؤكد إلا بتأكيد، وإنما اختص النفس والعين بهذا الحكم لإلباسهما بالفاعل في بعض المواضع لكثرة مباشرتها له، نحو (هند خرجت نفسها) و(خرجت عينها) ^(١) فيتوهم أنها ماتت أو عورت، لأنهما يستعملان في غير التأكيد، كالمبتدأ والخبر والفاعل والمفعول والمجرور تقول: (نفسي طيبة) و(عيني حسنة) و(الكلام في نفسي) و(الحسن في عيني) و(طابت نفسي) و(حسنيت عيني) و(قتلت نفسي) و(أعورت عيني) ^(٢) بخلاف (كل) و(أجمعين) فإنها لا تكون إلا توكيداً، ولا تلي العوامل إلا نادراً وقد استعمل (كل) مبتدأة لما كان العامل معنوياً ^(٣).

قوله: (وأكتع وأخواه وهما) (أبتع) و(أبضع) اتباع ل (أجمع) يعني في الترتيب، تقول (اشتريت العبد أجمع أبتع أبضع) ولا معاني لها، بل هي كقولهم (حسن بسن) و(جائع بائع) و(سلطان ليطان) في أنها لا معنى لها سوى سجع الكلام وتأكيده، وقيل: (أكتع) مأخوذ من قولهم: عام

(١) ينظر شرح الرضي ٣٣٧/١. قال الرضي: (اعلم أنك لو أردت الجمع بين ألفاظ التوكيد المعنوي قدمت النفس ثم العين ثم الكل ثم أجمعين ثم أخواته من أكتعين إلى أبتعين، أما تقديم النفس والعين على الكل فلأن الإحاطة صفة للنفس ومعنى فيها فتقديم النفس على صفتها أولى) انتهى كلامه.

(٢) قال الرضي: (وأما تقديم النفس على العين فلأن النفس لفظ موضوع لماهيتها حقيقة ولفظ العين مستعار لها مجازاً من الجارحة المخصوصة كالوجه في قوله تعالى: (كل شيء

هالك إلا وجهه، أي ذاته) ينظر شرح الرضي ٣٣٧/١.

(٣) كأن تأتي مبتدأة، لأن العامل فيه معنوي على رأي البصريين.

كتيع أي تام، وتكتعت^(١) الجللة إذا تجمعت، وأبتع من قولهم: فرس بتيع هو طويل العنق مع شلة المغرز^(٢)، قال:

[٣٣٩] يسمو اللسيع إلى هلد له بتع

وجؤجؤ كملك الطيب مخضوب^(٣)

وأبضع بالصاد المهملة من بضع^(٤) الجرح إذا سال، ومن قولهم (إلى متى تكرر ولا تبضع)^(٥) أي تروي، وقد روي أبضع بالصاد المعجمة^(٦).

قوله: (ولا يتقدم عليه) يعني توابع الجمع لا تتقدم عليه لأن التابع لا يتقدم على متبوعه، وأجازه الكوفيون وابن كيسان^(٧) ولا حجة لهم.

قوله: (وذكرها دونه ضعيف) يعني وذكر توابع (أجمع) دون (أجمع) ضعيف لا تقول: (شريت العبد أكتع أبتع أبضع)^(٨) [ظ٣] وقد جاء:

(١) ينظر مائة (كتع) في اللسان ٣٨٢٠/٥.

(٢) ينظر مائة (بتع) في اللسان ٢٠٦١.

(٣) البيت من البسيط، وهو لسلامة بن جنبل في اللسان مائة (بتع) ومائة (دسع) ١٣٧٤/٢، ويروى فيه يرقى بلل يسمو، و (في جؤجؤ) بلل (وجؤجؤ).

اللسيع: العظم الذي فيه الترقوتان (عند الإنسان) وقيل اللسيع الصدر والكاهل (وهو موضع المرئ من حلقه).
الجؤجؤ: عظام صدر الطائر.

والشاهد فيه قوله: (بتع) حيث أتى بها على غير الإتيان والتأكيد وأعرب بحسب موقعها من الجملة.

(٤) ينظر مائة (بضع) في اللسان ٢٩٤/١ - ٢٩٥.

(٥) ينظر هذا المثل في اللسان مائة (بضع) ويروى: حتى متى تكرر ولا تبضع ٢٩٦/١ - ٢٩٨.

(٦) ينظر شرح الرضي ٣٣٧/١.

(٧) ينظر رأي ابن كيسان في شرح الرضي ٣٣٧/١.

(٨) ينظر ترتيب هذه في شرح الرضي ٣٣٧/١.

[٣٤٠] تحملني الذلفه حولاً أكتعا^(١)

وقوله:

[٣٤١] ترى الثور مدخل الظل رأسه

وسائره بلا إلى الشمس أكتع^(٢)



(١) سبق تخريجه برقم ٣٣٧.

(٢) البيت من الطويل، وهو بلا نسبة في الكتاب ١/١٨٢، وخزانة الأدب ٤/٢٣٥، والدرر ٦/٣٧، وهمع الهوامع ٥/٢٠١، وأمالى المرتضى ١/٢١٦، وهذا الشاهد من الخمسين التي لم يعرف لها قائل. ويروى أجمع بـ (أكتع). والشاهد فيه قوله: (أكتع) حيث أكد سائره بكلمة أجمع، وفيه شاهد آخر. وهو (مدخل الظل رأسه) أي مدخل رأسه في الظل على سبيل القلب.

البدل

قوله: (البدل تابع) جنس الحد.

قوله: (مقصود بما نسب إلى المتبوع) خرج النعت وعطف البيان والتوكيد.

وقوله: (دونه) خرج المعطوف بحرف، وفيه إشعار بأن المبدل منه في نية الطرح، وهو مذهب المبرد^(١) وجماعة من النحاة وحجتهم، أنه لا بد من ذلك في بدل الغلط وأنه وحده له حكم مخالف للتوابع في قوة تأثير العامل الأول، وما ذلك إلا لأنه مقصود دون الأول، وإلا أدى إلى أن يرفع الفعل فاعلين بغير عاطف، نحو (جاء زيد أخوك) ومذهب سيبويه^(٢) أنه غير مطروح، لأنه يؤدي إلى بقاء المبتدأ بلا عائد نحو (زيد رأيت غلامه رجلاً صالحاً) وعود الضمير إلى غير مذكور نحو (ضربت زيدا أخاه) ويرد على حله المعطوف بـ (بل) فقط، فلوزاد يغير واسطة لسلم الحد، قاله في البرود.

(١) ينظر المقتضب ٣٩٧/٤ وما بعدها، وشرح الرضي ٣٤٢/١.

(٢) ينظر الكتاب ١٥٠/١ وما بعدها.

قوله: (وهو بدل الكل والبعض والاشتمال والغلط) قال في البرود: في إدخاله اللام على (كل) و(بعض) نظر، لأن مذهب سيويوه^(١) أنهما معرفتان بنية الإضافة، ودليله نصب الحل من كل في قول العرب: (مررت بكل قائماً).

وهذه قسمة النحاة المحققين، ومنهم من لم يعد بدل الغلط بغير (بل) كالبرد^(٢) وغيره، ورده ابن السيد^(٣) بقول ذي الرمة:

[٣٤٢] لميل في شفتيها حوة لعس^(٤)

أبدل اللعس وهوسواد مُشَرَّب بحمرة من الحوة وهوسواد، وردّ بأنه مصدر وصف به للمبالغة نحو (حكمٌ عدلٌ قولٌ فصلٌ) وقيل: فيه تقديم وتأخير، أي في شفتيها حوة في اللثات لعس كقوله:

(١) ينظر الكتاب ١٥٤/١.

(٢) ينظر شرح الرضي ٣٤٢/١، وجمع الهوامع ٢١٥/٥.

(٣) هو عبد الله بن محمد بن السيد - بكسر السين - أبو محمد البطلوسي نزيل بلنسية كان عالماً باللغات والآداب، تصدر لإقراء النحو فيها، صنف شرح أدب الكاتب، شرح الموطأ إصلاح الخلل الواقع

في الجمل، الخلل في شرح أبيات الجمل توفي ٥٢١هـ في بلنسية، ينظر ترجمته في البقية ٥٥/٢ - ٥٦ ينظر رأي ابن السيد في جمع الهوامع ٢١٥/٥.

(٤) صدر بيت من البسيط وهو لنبي الرمة في ديوانه ٣٢، وينظر الخصائص ٢٩١/٣، واللسان مادة (حو) ١٠٦٢/٢، ٢٩١/٣، والدرر ٥٦٦، والمقاصد النحوية ٢٠٣/٤، وجمع الهوامع ٢١٥/٥، وعجزة:

وفي اللثات وفي أنيابها شنب

والشاهد فيه قوله: (حوة لعس) حيث جاء لعس بدل غلط من حوة، وتأوله بعضهم على أنه من باب التقديم والتأخير والتقدير: في شفتيها حوة وفي اللثات لعس وهذا ما ذهب إليه الشارح.

[٣٤٣] فأصبحت بعد خط بهجتها

كأن قفراً رسوماً قلماً^(١)

أي فأصبحت بعد بهجتها قفراً، كأن قلماً خط رسوماً، وزاد قوم بطل الإضراب كقول النبي: «إن العبد ليصلي الصلاة ما كتب له نصفها ثلثها ربعها خمسها سدسها سابعها ثمنها تسعها عشرها»^(٢) وزاد قوم بطل البداء^(٣)، والفرق بينهما أن البداء ما ظهر لك الصواب في خلافه ويعدل إلى المبدل منه ولا يكون في كلام الله، والإضراب أن يعدل عن الأول وإن كان صواباً لغرض، ويجوز على الله تعالى، وهما يقدران ب(بل) كالغلط وزاد بعضهم بطل كل من بعض نحو:

[٣٤٤] رحم الله أعظماً دفنوها بسجستان طلحة الطلحات^(٤)

وتأوله المانعون على حذف مضاف تقديره، أعظم طلحة الطلحات.

(١) البيت من المنسرح، وهو بلا نسبة في الخصائص ٣٣٠/١، ٣٩٣/٢، والإنصاف ٤٣٦/٢، واللسان ملة (خطط) ١١٩٧/٢، وخزانة الأدب ٤١٨/٤.

والشاهد فيه قوله: (كأن قفراً رسوماً قلماً) حيث أحز قلماً ومكانه التقديم والتقدير كان قلماً خط رسوماً وهذا ما أشار إليه الشارح.

(٢) الحديث رواه الإمام أحمد في مسنده ٣٣١/٤، من حديث عمار بن ياسر.

(٣) والبداء لا يكون في كلام الله لأنه يبدو بعد أن لم يكن وهذا مما يعطل فيه علم الله. وقد اختلف العلماء بين النسخ والبداء فالنسخ: تحويل العباد من شيء قد كان حلالاً فيحرم أو كان حراماً فيحلل، وأما البداء فهو ترك ما عزم عليه وهذا غير جائز في القرآن والنسخ منصوص عليه فيه (القرطبي عند تفسير الآية ١٠٦ من البقرة).

(٤) البيت من الخفيف، وهو لعبيد الله بن قيس الرقيات في ديوانه ٢٠، وينظر المقتضب ١٨٧/٢، ٧/٤، والإنصاف ٤/١، وشرح المفصل ٤٧/١، والجنى الداني ٦٠٥، واللسان ملة (طلع) ٢٦٨٧/٤، وجمع الهوامع ٢١٦/٥، وخزانة الأدب ١٠/٨ - ١٤.

الشاهد فيه قوله: (طلحة) حيث جاء بدلاً من أعظم وهو من باب بطل الكل من البعض.

قوله: (فالأول مدلوله مدلول الأول) يعني بدل الكل مدلوله مدلول المبدل منه في المعنى^(١) نحو (زيدٌ أخوك) بخلاف مدلول اللفظ فإنه يكون توكيداً لفظياً.

قوله: (والثاني جزؤه) يعني بدل البعض من الكل نحو (قطعت زيدا يديه).

قوله: (والثالث بينه وبين ملابسة بغيرهما) يعني بين بدل الاشتمال وبين المبدل والمبدل منه ملابسة بغير الكلية والبعضية، نحو (أعجبني زيد علمه) فملابسة العلم لزيد لاتصافه به، لا أنه هو ولا بعضه^(٢)، وسمي اشتمالاً لأن الأول مشتمل على الثاني، وردّ بـ (سلب زيد ثوبه) وقيل الثاني: هوالمشتمل على الأول حقيقة نحو (سلب زيد ثوبه) ومجازاً، نحو (أعجبني زيد علمه).

قوله: (الرابع^(٣) أن تقصد إليه بعد أن غلطت بغيره) يعني بدل الغلط وهو لا يوجد في كلام الله سبحانه، ولا يجوز عليه الغلط، ولا في

(١) ينظر شرح الرضي ٣٣٩/١.

(٢) ينظر شرح المصنف ٦٢.

(٣) بدل الغلط. قال الرضي: وهذا الذي يسمى بدل الغلط على ثلاثة أقسام: إما بـداء: وهو أن تذكر المبدل منه عن قصد وتعمد ثم توهم أنك غلط لكون الثاني أجنبياً وهذا يعتمد على الشعراء كثيراً للمبالغة والتفنن في الفصاحة. وإما غلط صريح محقق كما إذا أردت مثلاً أن تقول: جاءني حمار فسبقك لسانك إلى رجل ثم تداركت الغلط فقلت حمار، وإما نسيان وهو أن يعتمد ذكر ما هو غلط ولا يسبقك لسانك إلى ذكره ولكن تنسى المقصود ثم تتداركه بذكر المقصود) ينظر الرضي ٣٣٩/١ - ٣٤٠.

الكلام الفصيح^(١) لأنهم يأتون فيه بـ(بل) ولا يشترط فيه ملابسة ولا ضمير بخلاف بدل البعض والاشتغال، فلا بد فيهما من الضمير.

قوله: (ولا يكونان معرفتين ونكرتين ومختلفتين) هذا تقسيم بحسب التعريف والتنكير، أي ويكون البدل والمبدل منه [٧٤و] معرفتين نحو (زيد أخوك) وعليه ﴿أَفَدْنَا الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ، صِرَاطَ الَّذِينَ﴾^(٢) ونكرتين نحو (جاء رجل أخ لك) وعليه ﴿إِنَّ لِلْمُتَّقِينَ مَفَازًا، حَدَائِقَ وَأَعْنَابًا﴾^(٣) ومختلفتين، معرفة من نكرة، نحو (جاءني رجل أخوك) وعليه: ﴿وَإِنَّكَ لَتَهْدِي إِلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ، صِرَاطِ اللَّهِ﴾^(٤) وعكسها (زيد أخ لك) وعليه ﴿لَنَسْفَعًا بِالنَّاصِيَةِ، نَاصِيَةٍ كَاذِبَةٍ﴾^(٥) وكذلك في البعض والاشتغال والغلط في المعرفتين نحو (قطعت زيداً يده) و(أعجبني زيدٌ علمه) و(كرهت زيداً الحمار) وفي النكرتين (قطعت رجلاً يداً له) و(أعجبني رجل علم له) و(أبغضت رجلاً حماراً) وفي النكرة من المعرفة: (قطعت زيداً يداً له) و(أعجبني زيد علم له) و(أبغضت زيداً حماراً) وفي المعرفة من النكرة (قطعت رجلاً يده) و(أعجبني رجل علمه) و(كرهت رجلاً الحمار) فتصير ست عشرة مسألة^(٦).

(١) ينظر شرح الرضي ٣٤٠/١.

(٢) سور الفاتحة ٥/١.

(٣) سورة النبأ ٣٢، ٣٦/٨٨.

(٤) سورة الشورى ٥٢/٤٢ - ٥٣.

(٥) سورة العلق ١٥/٩٦ - ١٦، وتامها: ﴿كَلَّا لَئِنْ لَمْ يَنْتَهِ لَنَسْفَعْنِ بِالْناصِيَةِ نَاصِيَةٍ كَاذِبَةٍ خَاطِئَةٍ﴾.

(٦) ينظر سرد هذه المسائل الست عشرة في شرح المصنف ٦٢، وشرح الرضي ٣٤٠/١.

قوله: (وإذا كان نكرة من معرفة فالنعت مثل: ﴿بِالنَّاصِيَةِ﴾ نَاصِيَةٍ كَاذِبَةٍ^(١)) يريد إذا أبدلت النكرة من المعرفة^(٢) وصفتها لثلاً يصير غير المقصود أعرف من المقصود وهو مذهب الكوفيين^(٣) وجماعة من المتأخرين منهم المصنف^(٤)، وفيه تفصيل، وهو أنك إذا أبدلت نكرة من معرفة ببدل البعض أو الاشتمال فإنك مضطر إلى النعت بلا خلاف لأجل العائد نحو (زيد يدُّ له وعلم له) وإن كان بدل (كل) فإن كانت النكرة البدل هي المبدل منه ولا بد من تخصيص وإضافة نحو (الرجل رجل كريم) أو (الرجل غلام رجل) ومنه الآية: ﴿لَنَلَايَكُونَنَّ﴾^(٥) أنها ما بعد التفسير، وإن لم تكن الأولى، أجازها البصريون من غير وصف نحو:

[٣٤٥] إنا وجدنا بني جلان كلهم

كساعد الضب لا طول ولا قصر^(٦)

فأبدل لا طول ولا قصر من كساعد الضب وهو معرفة، والمصنف

(١) سورة العلق ٩٦/١٥-١٦.

(٢) قال الرضي في ٣٤٠/١ ما نصه: (أي إذا كان نكرة مبدلة من معرفة فنعت تلك النكرة واجب، وليس ذلك على الإطلاق بل في بدل الكل من الكل....) وقال أبو علي في الحجة وهو الحق يجوز تركه أي ترك وصف النكرة المبدلة من المعرفة إذا استفيد من البدل ما ليس في المبدل منه كقوله تعالى: (بالواد المقدس طوى).

(٣) ينظر البحر المحيط ٤٩١/٨.

(٤) ينظر شرح المصنف ٦٢.

(٥) البقرة ١٥٠/٢ ﴿...﴾ وحيث ما كنتم فولوا وجوهكم شطره لثلاً يكون للناس عليكم حجة إلا الذين ظلموا...﴾.

(٦) البيت من البسيط وهو بلا نسبة في شرح الرضي ٣٤٠/١.

الشاهد فيه قوله: (كساعد الضب لا طول ولا قصر) حيث أبدل لا طول ولا قصر من ساعد الضب إذ ساعده لا ذي طول ولا ذي قصر وهو معرفة وإلى ذلك أشار الشارح.

والكوفيون: ^(١) اشترطوا الوصف مطلقاً.

قوله: (ويكونان ظاهرين ومضميرين ومختلفين) يعني البذل والمبذل منه وهذا تقسيم له بحسب الظهور والإضمار، والتقسيم الأول بحسب التعريف والتنكير، والظاهر من جميع ما تقدم وهو الست عشرة مسألة ^(٢)، والمضميرين نحو (زيداً رأيته إياه) وك (يد قطعتة إياها) و (الجهل بغضته إياه) و (الحمار كرهته إياه) وذهب طاهر ^(٣) وبعض النحاة إلى أن بذل البعض والاشتغال لا يكون في المضميرين ولا في المضمير من الظاهر لارتفاع البعضية والاشتغالية لأن ضمير البعض والكل سواء، والجمهور ^(٤) أجازوا ذلك، والمختلفين، المضمير من الظاهر نحو: (رأيت زيداً إياه) (اليد قطعت زيداً إياها) ^(٥) (الجهل كرهت زيداً إياه) و (الحمار أبغضت زيداً إياه) والظاهر من المضمير نحو (رأيت زيداً) قال تعالى: ﴿وَمَا أَنْسَانِيهِ إِلَّا الشَّيْطَانُ أَنْ أَذْكُرَهُ﴾ ^(٦) فإن أذكره في موضع نصب بذل من الهاء في أنسانيه، ومثله قول الشاعر:

[٣٤٦] على جوده ما جلد بلله حاتم ^(٧)

(١) ينظر شرح المصنف ٦٢.

(٢) انظر شرح المصنف حيث عد الست عشرة مسألة ٦٣، والرضي ٣٤٠/١.

(٣) ينظر شرح المقدمة المحسبة ٤٢٦/٢ - ٤٢٧، والجمع ٢١٨/٥.

(٤) ينظر الجمع ٢١٨/٥.

(٥) ينظر شرح الرضي ٣٤١/١، وشرح المصنف ٦٣.

(٦) الكهف ٦٣/١٨. وتماها: ﴿قال أرايت إذ أوينا إلى الصخرة فإني نسيت الحوت وما أنسانيه

إلا الشيطان أن أذكره واتخذ سبيله في البحر عجباً﴾.

(٧) عجز بيت من الطويل، وهو للفرزدق في ديوانه ٢٩٧/٢، وصلته:

على حالة لو أن في القوم حاتماً

وينظر اللمع ١٧٤ - ٢٦٦، وشرح الفصل ٦٩٣، وشرح شذور الذهب ٢٦٧، واللسان مائة =

(واليد قطعها زيدا) وعليه:

[٣٤٧] أوعدني بالسجن والأداهم رجلي ورجلي شتة المناسم^(١)

و(الجهل أبغضته زيدا) وعليه:

[٣٤٨] وما ألفتني حلمي مضاعا^(٢)

و(الحمار أبغضته زيدا) فهذه اثنتا عشرة مسألة وهي بحسب التكلم والخطاب والغيبة، ست وثلاثون مسألة، والأول ست عشرة مسألة، والجملة اثنتان وخمسون مسألة.

حتم ٧٢/٢. ويروى ما ضن بدل ما جلد ويروى حاتم بالكسر. والشاهد فيه قوله: (حاتم فهو بدل من الضمير في جوده إذا كان مكسورة، أو أنه فاعل لضم أو جلد.

(١) هذا البيت من الرجز، وهو للعديل بن الفرخ، ينظر شرح أبيات سيبويه ١٢٤/١، وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي ٢١، وشرح المفصل ٧٠/٣، وشرح الرضي ٣٤١/١، وشرح شذور الذهب ٤٤٥، وشرح ابن عقيل ٢٥١/٢، واللسان ملة (وعد) ٤٨٧٢/٦، وجمع الهوامع ٢١٧/٥، وخزانة الأدب ١٨٧/٥ - ١٨٩ - ١٩٠.

وشته المناسم: الشن بالتحريك مصدر شتن لغة أي غلظت وخشنت (ينظر اللسان ملة (شن).

والشاهد فيه قوله: (أو عدني رجلي) حيث أبدل الاسم الظاهر وهو قوله رجلي من ضمير الحاضر وهو ياء المتكلم الواقعة مفعولاً لأوعد وهو بدل بعض من كل.

(٢) البيت من الوافر، وهو لعلي بن زيد في ديوانه ٣٥، وله ولغيره، وينظر الكتاب ١٥٦/١، وشرح أبيات سيبويه ١٢٣/١، ومعاني القرآن للفراء ٤٢٤/٢، وشرح ابن يعيش ٦٥/٣، وشرح التسهيل السفر الثاني ٧٠٦/٢، وشرح الكافية لابن الحلجب ٦٣، وشرح الرضي ٣٤١/١، وشرح ابن عقيل ٢٥١/٢، وجمع الهوامع ٢١٧/٥، وخزانة الأدب ١٩١/٥. وصدره:

ذريني إن أمرك لن يطاعا

والشاهد فيه قوله: (ألفتني حلمي) حيث أبدل الاسم الظاهر وهو قوله (حلمي) من ضمير الحاضر وهو ياء المتكلم في ألفتني على أنه بدل اشتمال...

قوله: (ولا يبذل ظاهر من مضمير بدل الكل إلا من الغائب) ويعني أنه لا يبذل ظاهر من ضميري المتكلم والخطاب في بدل الكل، لا تقول (ضربني أخاك ولا ضربتك زيداً) بخلاف الغائب فإنه يصح نحو (مررت به المسكين) وذلك لأنه يؤدي إلى أن يكون المقصود وهو البذل أنقص رتبة من غير المقصود وهو المبدل منه، لأن المتكلم والمخاطب أقوى من الظاهر، وأما من الغائب فلجازوا فيه البذل لما لم يكن له من القوة ما للمتكلم والمخاطب لاحتمال توهم غيره [ظ٧٤] بخلاف بدل البعض والاشتمال فإنه جائز فيهما البذل مطلقاً، لأنه ليس مدلول الأول، لأنه مغاير له، لأن البعض غير الكل والاشتمال غير المشتمل عليه، وكذلك بدل الغلط، وهذا مذهب جمهور البصريين وأجازوه الأخفش^(١) مطلقاً قياساً على ضمير الغيبة، وعلى إبدال النكرة من المعرفة، واحتج في المتكلم بقوله:

[٣٤٩] أنا سيفُ العشيرة فاعرفوني

حميداً قد تنزيت السنن^(٢)

(١) ينظر رأي الأخفش في الرضي ٣٤٢/١ وكذلك رأي الباقيين والمقصود بذلك هم جمهور البصريين كما أشار إلى ذلك الرضي في ٣٤٢/١.

(٢) البيت من الوافر، وهو حميد بن ثور في ديوانه ١٣٣، وينظر أساس البلاغة مائة (ذرى) ١٤٣، وشرح المفصل ٩٣/٣، وشرح شافية ابن حجب ٢٩٥/٢ ورصف المباني ١٠٨ - ٤٦٧، واللسان مائة (أنن) ١٦٠/١.

والشاهد فيه قوله: (أنا سيف العشيرة حميداً) حيث أبدل من ضمير المتكلم المعرفة أنا باسمه (حميد) على رواية من قرأه بالضم والتصغير على أنه علم، فإن رويته حميداً بفتح الحاء على أنه صفة بمعنى محمود فهو حال.

وفي المخاطب بقوله تعالى: ﴿لِيَجْمَعَنَّكُمْ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ لَا رَيْبَ فِيهِ الَّذِينَ خَسِرُوا أَنْفُسَهُمْ﴾^(١) وبقوله:

[٣٥٠] بكم قريش كفيْنَا كلَّ _____

هذا الكلام في إبدال الأسماء، وأما إبدال الأفعال نحو (من يأتني يمشي أكرمه) و(من يضحك يتلألاً وجهه أُعْطِه) و(من يقيم ينهضُ أقمُ معه) قال تعالى: ﴿وَمَنْ يَفْعَلْ ذَلِكَ يَلْقَ أَثَامًا، يُضَاعَفْ لَهُ الْعَذَابُ﴾^(٢) وقوله:

[٣٥١] متى تَأْتَانَا تلمم بنا في ديلرنا _____

وقوله:

(١) الأنعام ١٢/٦ وتامها: ﴿قُلْ لِمَنْ مَا فِي السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ قُلْ لِلَّهِ كَتَبَ عَلَى نَفْسِهِ الرَّحْمَةَ لِيَجْمعَنَّكُمْ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ لَا رَيْبَ فِيهِ الَّذِينَ خَسِرُوا أَنْفُسَهُمْ فَهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ﴾.

(٢) صدر بيت من البسيط، وهو بلا نسبة في شرح التسهيل السفر الثاني ٧٠٤/٢، وينظر البحر المحيط ١٥١/٣، وشرح شذور الذهب ٤٤٦، وشرح التصريح ١٦١/٢. وعجزة: وأم نهج الهدى من كان

والشاهد فيه قوله: (بكم قريش) حيث أبدل الاسم الظاهر وهو قوله (قريش) من ضمير المخاطبين المجرور محلاً بالياء وهو بدل كل من كل من غير أن يدل البدل على الإحاطة. (٣) الفرقان ٦٧/٢٥ - ٦٩، وهما آيتان نهاية آية وبداية أخرى.

(٤) البيت من الطويل، نسب للخطيئة وليس في ديوانه، ولعبيد الله ابن الحر في ديوانه ٩٨، وينظر الكتاب ٨٦٣، وشرح أبيات سيويه ٦٧/٢، ومعاني القرآن للأخفش ٦٨٩/٢، والمقتضب ٦٣/٢، وسر صناعة الإعراب ٦٧٨/٢، والإنصاف ٥٨٣/٢، وشرح المفصل ٥٣٧/٢، وشرح التسهيل السفر الثاني ٧١٤/٢، ورصف المباني ١٢٤ - ٤٠٠، والبحر المحيط ٣٦٤/٨، والجمع ١٢٨/٢، والخزانة ٩٠/٩ - ٩٩. وعجزة:

تجد حطباً جزلاً وناراً تلججاً

والشاهد فيه جزم (تلمم) لأنه أبدله من قوله: (تأتاناً) ولو أمكن رفعه على تقدير الحل جاز.

[٣٥٢] متى تأتته تعشوا إلى ضوء نلره^(١)

فإنه لا يكون إلا في بدل الكل، لأنه لا يتحقق فيه غير ذلك، والبدل في الأسماء يجوز فيه القطع، وهو ثلاثة أقسام؛ مختار البدل، ومختار القطع إلى الرفع بتقدير مبتدأ أو خبر، ومستوي الأمرين، فمختار البدل حيث يكون البدل غير تفصيل ولا بعيداً من المبدل منه نحو (رأيت زيدا أخاك) وقد نص سيبويه^(٢) والأخفش^(٣) فيه على جواز القطع، ومختار القطع حيث يكون تفصيلاً غير مستغرق، فإن بعد البدل فالقطع أحسن^(٤) في نحو قوله تعالى: ﴿فِيهِ آيَاتٌ بَيِّنَاتٌ مَّقَامُ إِبْرَاهِيمَ﴾^(٥) ونحو قوله: «اجتنبوا السبع الموبقات الشرك بالله والسحر»^(٦) أي منها مقام إبراهيم، ومنها الشرك، ومستوى الأمرين حيث يكون تفصيلاً مستغرقاً نحو (رأيت اخوتك الثلاثة زيد وعمرو وبكر) ومنه قوله تعالى: ﴿قَدْ كَانَ لَكُمْ آيَةٌ فِي فِئَتَيْنِ

(١) البيت من الطويل، وهو للأعشى في ديوانه ٥١، وله وللحطيئة، ينظر الكتاب ٢٦٣، وشرح أبيات سيبويه ٦٥، والمقتضب ٦٥/٢، وما ينصرف وما لا ينصرف ٨٨، وشرح المفصل ٦٦٢، وشرح ابن عقيل ٣٦٥/٢، وخزانة الأدب ٧٤/٣، ١٥٦٧. وعجزة: تجد خير نار عندها خير موقد

الشاهد فيه قوله: (متى تأتته تعشوا. تجد) حيث أثبت أن البدل في الأفعال لا يكون إلا في الكل من الكل لأنه لا يمكن أن يتحقق غيره كبذل البعض من الكل وغيره....
(٢) ينظر الكتاب ٨٥/٣.

(٣) ينظر شرح الرضي ٣٤١/١.

(٤) ينظر شرح المصنف ٦٢، وشرح الرضي ٣٤٢/١.

(٥) آل عمران ٩٧/٣ وتامها: ﴿وَمَنْ دَخَلَهُ كَانَ آمَنًا وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حُجُّ الْبَيْتِ مِنْ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا...﴾.

(٦) متفق عليه وهو جزء من حديث مشهور وتامها: (وقتل النفس التي حرم الله إلا بالحق، وأكل الربوا، وأكل مال اليتيم والتولي يوم الزحف، وقذف المحصنات المؤمنات الغافلات).

الْقَدَّافَةُ تَقَاتِلُ فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَأُخْرَى كَافِرَةٌ ﴿١﴾ وقوله:

[٣٥٣] وكنت كذي رجلين، رجل صحيحة

وأخرى رمى فيها الزمان فشلت ^(٢)

روي برفع رجل وجرها وقول الحريري:

[٣٥٤] حتى كأني للأيلم وارث سلمهم وحلمهم ويافث ^(٣)

ويروى بالرفع والجر، فإن جررت وقفت على القافية.



(١) آل عمران ١٣/٣، وبدايتها قد بدل لقد، وينظر شرح أبيات سيبويه ٥٤١/١ وما بعدها.
(٢) البيت من الطويل، وهو لكثير عزة في ديوانه ٩٩، والكتاب ٤٣٣/١، وشرح أبيات سيبويه ٥٤٢/١، ومعاني القرآن للفراء ١٩٢/١، والمقتضب ٢٩٠/٤، وشرح التسهيل السفر الثاني ٧٠٢/٢، وشرح الرضي ٣٤٢/١، والمغني ٦١٤، والبحر المحيط ٤١١/٢، والخزانة ٢١١/٥.
والشاهد فيه قوله: (رجل صحيحة) حيث جاءت رجل بدل من (رجلين والرفع جائز على أنه خبر لمبتدأ محذوف والجر جائز بدل من رجلين.
(٣) البيت من الطويل وهو للحريري كما ذكر الشارح والتمثيل فيه: (سلمهم وحلمهم ويافث) حيث جاءت مرفوعة ومجرورة فالرفع خبر لمبتدأ محذوف والجر على أنه بدل من الأيام.

عطف البيان

قوله: (عطف البيان) إنما سمي بذلك لأنه يعطف على متبوعه فيوضحه ويبينه.

قوله: (تابع) جنس (غير صفة) خرجت الصفة (يوضح متبوعه) خرج البدل والنسق والتأكيد، وبعض النحاة يشترط أن يكون عطف البيان أوضح من متبوعه، والمصنف^(١) لا يشترط ذلك لصحة (جاءني أبو عبد الله زيد) والكنية أوضح في العلم وقوله مثل:

[٣٥٥] أقسم بالله أبو حفص عمر^(٢)

(١) ينظر شرح المصنف ٦٣.

(٢) الرجز لرؤية في شرح المفصل ٧/٣، ويروى في بعض الكتب شطره الثاني والثالث: وهو: ما مسها من نقب ولا دبر اغفر له اللهم إن كان فجر

وهو ليس في ديوانه وهو لأعرابي أو غيره، وينظر المفصل ١٢٢، وشرح الرضي ٣٤٣/١، وينظر شرح ابن عقيل ٢٧٩/٢، وشرح شذور الذهب ٤٣٨، وأوضح المسالك ١٢٨/١، وشرح التصريح ١٢٧/١، واللسان ملة (نقب) ٤٥١٣/٦، وخزانة الأدب ١٥٤/٥ - ١٥٦. والشاهد فيه قوله: (أبو حفص عمر) حيث جاء (عمر) عطف بيان للأول (أبو حفص)، ولا يمكن أن يكون الرجز لرؤية كما ذكر البغدادي في الخزانة إذ رؤية توفي ١٤٥هـ وليس من التابعين حتى يرى الخليفة عمر إذ لو كان كذلك لكان تابعياً لأن التابعي هو من يرى صحابي ويتأخذ عنه فهو إذن لأعرابي ذكر اسمه في بعض المراجع... ينظر الخزانة ١٥٧/٥.

هذا مثال عطف البيان بالاسم على الكنية، أصل البيت أن أعرابياً أتى إلى عمر ابن الخطاب فقال: إن أهلي بعيد وإني على ناقة دبراء نقيب عجفاء، واستحمله فلم يحمله، وظنه كاذباً وقال ما بناقتك نقيب ولا دبر، فانطلق الأعرابي، فحمل بعيره واستقبل البطحاء وجعل يقول: وهو يمشي خلف بعيره.

[٣٥] أقسم بالله أبو حفص مامسها من نقيب ولا دبر

فاغفر له اللهم إن كان فجر

وعمر مقبل من أعلى الوادي فقال: اللهم صدق حتى التقيا فلأخذ بيده فقال: ضع عن راحلتك فوضع، فإذا هي نقيب عجفاء فحمله على بعيره ورده وكساه.

وقد اختلف فيم يقطع عطف البيان؟ فطاهر^(١) يشترط أن يكون في تبين الكنى بالأسماء، والأسماء بالكنى تقول (جاءني أبو علي زيد) و(زيد أبو علي) وجمهور البصريين يجيزونه في [٧٥] المعارف كلها^(٢)، وأجازه الكوفيون^(٣) والرخشري^(٤) والفارسي^(٥) مطلقاً في النكرات والمعارف نحو قوله تعالى: ﴿فِيهِ آيَاتٌ بَيِّنَاتٌ مَّقَامُ إِبْرَاهِيمَ﴾^(٦).

(١) ينظر شرح المقدمة المحسبة ٤٢١، والجمع ١٩٥/٥ وما بعدها.

(٢) ينظر رأي جمهور البصريين في الجمع ١٩١/٥.

(٣) ينظر رأي الكوفيين في نسخ النسخة السفر الثاني ٦٩٧٢. وجمع الهوامع ١٩١/٥.

(٤) ينظر المفصل ١٢١، وجمع الهوامع ١٩٢/٥.

(٥) ينظر رأي الفارسي في المقتصد ٩٢٧/٢.

(٦) آل عمران ٩٧/٣، وقد سبق تخريجها.

قوله: (وفصله من البذل لفظاً) عطف البيان يوافق النعت في التوكيد والعطف والبذل ويخالفها، أما النعت فيوافقه من حيث كونهما مثبتين للأول وموضحين له وغير مقصودين وغير مطرحين وينسحب عليهما العامل الأول ولا يجريان على المضمر، ويخالفه من حيث كونه في المعارف والنكرات ومشتقاً على الأصح ودون الموصوف أو مساوياً، ويدل على معنى في موصوفه بخلاف عطف البيان، فإنه يوضح متبوعه في ذاته، وأما التوكيد فيوافقه من حيث كونه مبيناً للأول، وكون الأول هو المقصود ويخالفه من حيث كونه يتكرر لفظ الأول في اللفظي وبألفاظ مخصوصة في المعنوي، ولا يقرر متبوعه، وعطف البيان يوضحه، وأما العطف فيوافقه من جهة تبعية الإعراب، ويخالفه من حيث هو مقصود مع الأول، وفي تقدير جملتين، ويتوسط بينه وبين متبوعه، ويخالفه من جهة اللفظ والمعنى، أما المعنى فمن حيث إن الثاني في البذل هو المقصود بخلاف عطف البيان، ومن حيث إنه في تقدير جملتين وعطف البيان في تقدير جملة واحدة، وأما اللفظي ففي ذلك مسائل أحدهما: أنه يجري في الظاهر والمضمر، وعطف البيان في المضمر فقط، الثانية في نحو:

[٣٥٧] أنا ابن التلح البكري بشر

عليه الطير ترقبه وقوعاً^(١)

(١) البيت من الوافر، وهو للمرار بن سعيد الأسدي الفقعسي في ديوانه ٤٦٥، وينظر الكتاب ١٨٢/١، وشرح أبيات سيويه ٦٨، والأصول ١٣٥/١، والمفصل ١٢٣، وشرح المفصل ٧٣/٣ - ٧٣، وشرح الرضي ٣٤٣/١، وشرح ابن عقيل ٢٢٢/٢، وشرح شذور الذهب ٤٤٠، وشرح قطر الندى ٣٠٠، وخزانة الأدب ٢٨٤/٤، ١٨٣/٥.

إن جعلت بشراً عطف بيان صح، وإن جعلته بدلاً لم يصح لأنه يصير، أنا ابن التارك بشر، مثل (الضارب زيد) لأن المبدل منه في نية الطرح وهو لا يجوز خلافاً للفراء^(١).

البيت للمرار الأسدي قوله: عليه الطير مفعول للتارك إن جعل متعدياً إلى اثنين وإلا فهو حال، وترقبه حال من الطير إن كان فاعلاً لـ (عليه)، وإن كان مبتدأ فحال من الضمير في (عليه)^(٢). الثالث: في صفة المنادى المبني نحو: (يا غلام بشر) إن جعلت بشراً بدلاً وجب بناؤه على الضم، وإن جعلته عطف بيان جاز رفعه ونصبه، وعليه:

[٣٥٨] يا نصرُ نصرُ نصرًا^(٣)

والشاهد فيه قوله: (التارك البكري بشر) فبشر عطف بيان على قوله البكري، ولا يجوز أن يكون بدلاً لأن البديل على نية تكرار العامل، وحتى يصح أن يكون بدلاً أن يحذف المبدل منه ويوضع البديل مكانه فتقول: التارك بشر وليس هذا والمقصود. وهذا ما ذكر الشارح أن المبدل منه في نية الطرح وهذا لا يجوز خلافاً للفراء كما قال.

(١) ينظر معاني القرآن للفراء ١٩٢/١، وشرح الرضي ٣٤٣/١.

(٢) ينظر شرح الرضي فالعبارة من قوله: (والبيت للمرار حتى قوله عليه) من الرضي دون أن يعزوها الشارح إليه ٣٤٣/١.

(٣) الرجز لرؤية في ديوانه ١٧٤، وينظر الكتاب ١٨٥/٢، ١٨٦، والمقتضب ٢٠٩/٤، والأصول لابن السراج ٣٣٤/١ - ٣٣٥، والخصائص ٣٤٠/١، وشرح المفصل ٣٢/٢، ٧٢/٣، ومغني اللبيب ٥٠٨، وشرح شذور الذهب ٤٤٠، وجمع الهوامع ٢٩٠/٥، وخزانة الأدب ٢١٩/٢. وتماه: إنني وأسطار سطر سطرًا

والشاهد فيه قوله: (يا نصرُ نصرُ نصرًا) فنصر الأول منلحى، ونصر الثاني عطف بيان عليه باعتبار لفظه، ونصرًا الثالث عطف بيان عليه باعتبار محله ولا يجوز في واحد من الثاني والثالث أن يجعل بدلاً من المنلحى وذلك لأن البديل على نية تكرار العامل وفي البيت روايات يتبعها تحريجات عليها قد ذكر الشارح بعض الوجوه.

لأنه روي برفع (نصر) الثاني ونصبه، فالرفع عطف بيان على لفظه
أوتأكيد، والنصب عطف بيان على محلة، ونصر الثالث محتمل أن يكون
عطف بيان أو مصدرأ تقديره (انصرني نصراً).

الرابعة: في صفة (أي) في النداء نحو: (يا أيها الرجل غلامٌ زيد) إن
جعلته عطف بيان صح، وإن جعلته بدلاً لم يصح لأنه يصير (يا أيها
غلامٌ) و(أي) لا توصف إلا بما فيه الألف واللام.

الخامسة: حيث يكون الكلام مفتقراً إلى عائد ويأتي به في التابع
نحو (زيد ضربت أخاه عمراً) فهذا عطف بيان فيمن لا يجوز أن يكون
العائد في البدل، وهو من جعله على نية تكرير العامل، ومن لم يجعله في
نية تكرار العامل أجازوه.

السادسة: حيث يضيف أفعال التفضيل إلى عام ثم يأتي بتابع تقسيماً
له، نحو (زيد أفضل الناس، الرجال والنساء) يجوز على أنه عطف بيان،
ولا يجوز على البدل، كما لا يجوز (زيد أفضل الرجال والنساء) لأن من
شرط أفعال التفضيل المضاف إلى معرفة أن يكون من جنسه، فلا يجوز
(زيد أفضل الجن) ولا (أفضل الرجال والنساء).

تم الجزء الأول بعونه ولطفه فله الحمد حمداً كثيراً من يومنا هذا إلى
يوم الدين، وصلى الله على سيدنا محمد وآله وسلم.

كان الفراغ من رَقْم هذا الكتاب المبارك، خامس شهر جمادى الآخرة

النجم الثاقب _____ عطف البيان

سنة (١٠٥٤) من الهجرة النبوية على صاحبها أفضل الصلاة والسلام ولا
حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم (وصلى الله عليه وعلى آله وسلم).



